

جـــــامـــعـــــة بــــاتـــــنـــة-1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قســم العلوم السياسية



تنافس القوى الإقليمية والدولية على الخليج وإنعكاساته على الأمن الإقليمي منذ نهاية الحرب الباردة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة الباحثة:

الباحثة/ سميــة بلعـيد

إشراف:

الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر جندلي

لجنة المناقشة

اللقب و الإسم	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
طلال لموشي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باتنة
عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة باتنة
سلوى بن جديد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنــا	جامعة عنابة
مصطفى بخوش	أستاذ التعليم العالي	ممتحنــا	جامعة بسكرة
نبيلة سالك	أستاذ محاضر ـ أ ـ	ممتحنــا	جامعة باتنة
رابح زغوني	أستاذ محاضر ـ أ ـ	ممتحنــا	جامعة قالمة

السنة الجامعية: 2021-2022

الإهـــداء

إلى والدي الحبيبين نبراس حياتي ورمز العطاء بارك الله

في عمرهما

إلى كل من يعمل على إعلاء راية الجزائر

أهدي هذا العمل.....

الطالبة الباحثة/سمية بلعيد

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا حمدا يستجلب المرغوب في رضاه ويجعلنا من الشاكرين لنعمه، فما توفيقنا إلا بالله جل جلاله، فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، ولك الحمد على ما أعطيت ولك الشكر على ما قضيت تباركت ربنا وتعاليت.

ومن لم يشكر العباد لم يشكر الله، ومن الإعتراف بالفضل لأهله ذكرهم بما هو أهل له ، و أول من أدين له بالفضل بعد الله سبحانه و تعالى ملهم الفكرة الموجه الحكيم ، الناصح المشجع الأستاذ الدكتور الفاضل عبد الناصر جندلي الذي تفضل بالإشراف على هاته الأطروحة و لم يبخل علي بشيء من جهده وعلمه ووقته فإليه أقول : جزاك الله عني كل خير و تقبّل مني أستاذي الكريم أسمى معاني الشكر و التقدير و العرفان على ما بذلته من توجيه ونصح وتيسير و صبر من أجل أن تكون هذه الدراسة لائقة بالعمل الأكاديمي .

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل بإسمه على تشريفهم لي بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

الطالبة الباحثة/سمية بلعيد

خـــطـة الـدراســـة

مـــقدمـــة

الفصل الأول: ضبط مفاهيمي نظري لإنعكاسات التنافس الدولي على الأمن الإقليمي

المبحث الأول: التنافس الدولي: محاولة للفهم والتفسير.

المطلب الأول: في مفهوم التنافس.

المطلب الثاني: التنافس والمفاهيم المرتبطة: تحديد العلاقة الكامنة والحدود الفاصلة.

المطلب الثالث: المنطلقات النظرية حول تفسير التنافس الدولي.

المبحث الثاني: المبحث الثاني: تصنيفات الدول وفق مقومات القوة المكتسبة

المطلب الأول: التغير النّظري في مفهوم القوة.

المطلب الثاني: التحليل الجيوستراتيجي للقوة الشاملة للدولة.

المطلب الثالث: الدول بين إكتساب صفة القوة الإقليمية والقوة الدولية.

المبحث الثالث: التحليل الأمني في نطاق الإقليم.

المطلب الأول: النظام الإقليمي: التكوين والأهمية.

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي: نحو إطار مفاهيمي أكثر إنضباطا.

الفصل الثاني: الخليج ضمن بيئة إقليمية تنافسية

المبحث الأول: الخليج في الميزان الجيوبوليتيكي

المطلب الأول: جغرافيا الخليج: عناصر الجذب ومقومات القوة.

المطلب الثاني: الخليج: مخزون الطاقة العالمي.

المبحث الثاني: الخليج في الإدراكين السعودي والإيراني

المطلب الأول: البعد الإقليمي للسياسة الخارجية السعودية.

المطلب الثاني: الدور الإقليمي الإيراني في الخليج: عرض وتحليل.

المبحث الثالث: قضايا التنافس الإقليمي كمدخل لفهم العلاقات السعودية الإيرانية

المطلب الأول: التفوق العسكري في الخليج: أولوية سعودية إيرانية.

المطلب الثاني: التنافس الطاقوي بين إيران والسعودية.

المطلب الثالث: النفوذ الجيوسياسي في الخليج.

الملخص.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إنعكاسات ظاهرة تنافس القوى الإقليمية والدولية على الأمن الإقليمي الخليجي منذ نهاية الحرب الباردة. فإقليم الخليج يدفع ضريبة الجغرافيا التي جعلت منه إقليما إستراتيجيا بإمتياز، حيث أن تفاعلات القوى الإقليمية المتنافسة على مكانة المهيمن الإقليمي وهي؛ السعودية وإيران تزيد من إحتمالات تصادم هذه القوى نتيجة تعارض مصالحها وسياساتها وأجنداتها حول القضايا المحورية في الإقليم، لتكون تبعات ذلك غياب التصور المشترك حول التهديدات المفترضة بين الدول المكونة للنظام الإقليمي. يعقّد ذلك وجود قوى خارجية لها أجندات خاصة تسعى لتحقيقها من خلال العمل على تواجدها المستدام في الخليج وهي؛ الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والصين، وبتصورات متناقضة حول معالم أمن الخليج تبعا لإستراتيجيات وسياسات تحصيل المكاسب التنافسية.

وعليه، تتأسس هذه الدراسة وفقا لمعالجة إشكالية مفادها البحث عن مدى تأثر الأمن الإقليمي الخليجي بمخرجات العملية التنافسية الناتجة عن تفاعل القوى الإقليمية والقوى الدولية في الخليج، حيث يأتي هذا التدافع الدولي لتعظيم المكاسب والأرباح في مجالات متعددة في ظل قضايا إقليمية كثيرة عالقة تزداد تعقدا بتدخلات الأطراف الخارجية إلى جانب أطراف إقليمية تنتهج إستراتيجيات غالبا ما تكون متضادة. بما يغير خريطة التحالفات ويعيد إنتاج سياسات المحاور بشكل ديناميكي. مما يخلق إحتمالات التصعيد في مواقف القوى الإقليمية وتكون النتيجة الحتمية هي تهديد الأمن الإقليمي الخليجي.

وفي الختام، خلصت الدراسة إلى أن التنافس الإقليمي والدولي يقسم ظاهرة أمن الخليج إلى رؤى ومنظورات متعددة ومتناقضة بين إقليمية ودولية، وبما يقوّض أي إحتمالات لبناء تصور مشترك للتهديدات ومنه إنتفاء إحتمالية بناء مركب أمني خليجي على الأقل في الوقت الراهن، بما يحوّل الإقليم إلى بيئة مضطربة سياسيا و منكمشة إقتصاديا، وهو الأمر الذي يزيد من إنكشافية إقليم الخليج وتعاظم مصادر التهديد الداخلية والخارجية التي يتعرض لها بسبب ثقل الحصيلة التنافسية بين القوى الفاعلة فيه.

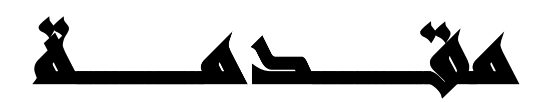
Abstract.

This study aims at analyze the repercussions of the phenomenon of competition of Regional and International Powers on regional Gulf security since the end of the Cold War. The Gulf pays the geography tax, which has made it a strategic region by excellence. The interactions of Regional Powers competing for the position of the regional hegemon, namely; Saudi Arabia and Iran, increase the possibilities of these powers clashing as a result of their conflicting interests, policies and agendas on the pivotal region's issues.

This complicates the presence of external forces that have their own agendas that they seek to achieve by working on their sustainable presence in the Gulf, namely; The United States of America, Russia, and China, with contradictory perceptions about the parameters of Gulf security, according to strategies and policies for achieving competitive gains.

Accordingly, this study based on treating the problematic of how the Gulf regional security is affected by the outcomes of the competitive process resulting from the interaction of Regional and International Forces in the Gulf. Strategies are often contradictory, which may create the possibilities of escalation in situations that threaten the Gulf regional security.

In conclusion, the study concluded that regional and international competition divides the Gulf security phenomenon into multiple and contradictory regional and international visions and perspectives, which undermines any possibilities of building a common perception of threats, including the absence of the possibility of building a Gulf security complex, at least for the time being, which turns the region into a turbulent environment. Politically and economically shrinking, this increases the vulnerability of the Gulf region and the growing internal and external sources of threat to which it is exposed due to the weight of the competitive outcome among the active forces in it.



مــــقــدمــة

يعد التنافس إحدى مواضيع الجيوبوليتيك التي تهدف إلى رسم سياسة خارجية تعزز مكانة الدولة في المنظومة الدولية إنطلاقا مما تكتنفه الوحدة السياسية من مقومات قوة تتوزع بين صلبة ولينة وعليه فإن طبيعة هذه السياسة مرهونة بثنائتي المقومات والأهداف. فالدول الراغبة في زيادة قوتها تعمل على إختيار مناطق إرتكازية أو على الأقل مهمة وفق التصنيف الجيوستراتيجي محاولة بذلك إكتساب مصادر إضافية من القوة. وعليه، فإن قرار التموضع في مناطق معينة لا يكون عشوائيا، وهذا هو حال التنافس في الخليج، فإذا ما وضعنا الإقليم في الميزان الجيوبوليتيكي فإن كفته تتعزز بوجود عناصر جذب تبدأ من جغرافيته على إعتبار توسطه العالم القديم – إفريقيا، آسيا، أوروبا– الأمر الذي جعله ممرا للتجارة العالمية، ومفتاحا لحركة الملاحة الدولية ناهيك عن إنفتاحه على المحيط الهندي بواسطة مضيق هرمز البالغ الأهمية بين المضائق والقنوات العالمية.

هذه الميزات الجيوسياسية جعلت الخليج يحتل مكانة محورية على الصعيد الدولي حتى قبل إكتشاف السلعة الإستراتيجية فيه وهي البترول في أوائل القرن العشرين. حيث تدعمت مكانته بهذا الإكتشاف بإعتباره المخزون الطاقوي العالمي. وهو ما أكسبه وزنا إعتباريا في معادلة الطاقة العالمية.

ولأن الإقتصاد العالمي اليوم يرتكز إلى النفط والغاز كمصادر طاقة أولية، فإننا نكاد نجزم أن قلب الأرض قد إنحرف إلى منطقة الخليج. يأتي هذا التصور دعما لمقولة ماكندر صاحب التوصيف بأن لكل قرن جيوبوليتيكا خاصة به. فالميزات الجغرافية والإقتصادية جعلت المنطقة مركز تقاطع لأجندات إقليمية ودولية متنافسة ومتدافعة تسعى لتعزيز نفوذها في الإقليم وفق ما يتلاءم ومصالحها القومية. وهذا ما يفسر تواجد القوى في المنطقة عبر تاريخها من خلال قوى تقليدية معروفة، وتعقّد الوضع بفعل رغبة قوى صاعدة في مزاحمة القوى التقليدية، دون أن ننسى دور القوى الإقليمية والتي قد تكون مناوئة لهذا التواجد أو داعمة له بحسب مصالحها وسياساتها الإقليمية.

إن التغيرات الدولية والظروف العالمية بعد الحرب الباردة والتي تمثلت بداية في حرب الخليج الثانية ساهمت في ظهور دول كقوى وأفول قوى أخرى، كانت بمثابة أركان الخليج كالعراق مثلا وإستبداله بدور السعودية بإعتبارها عمقا إستراتيجيا ودينيا، فيما تدعّم دور إيران والذي برز نتيجة تراجع مكانة العراق لتبدأ لعبة تنافسية طرفاها إيرتن والسعودية تصل في أحيان كثيرة إلى صراع محتدم حول قضايا التفوق العسكري وصدارة قطاع الطاقة والنفوذ الجيوسياسي في الخليج، دون أن نغفل الدور الديني

والمتمثل في زيادة الصحوة الشيعية في الخليج حسب إيران مقابل بقائه سنيا حسب رؤية السعودية. يأتي هذا التجاذب الإقليمي في ظل إندفاع قوى دولية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المنطقة مجالا حيويا بالمفهوم الحديث منذ السبعينات مما جعلها تعمل على توسيع نفوذها فيها والسيطرة عليها. وقد تأتّى لها ذلك بشكل بارز بعد حرب الخليج الثانية وضمان تواجدها الدائم عبر قواعد عسكرية لها في المنطقة. هذا ما جعل الدول الوافدة إلى المنطقة تأخذ التواجد الأمريكي بعين الإعتبار تزامنا مع تحقيق وجودها هي الأخرى في المنطقة.

ونجد روسيا الدولة القارية الساعية إلى العودة إلى الخليج بنفس أهداف القوى الأخرى، كإحدى المداخل لدعم مكانة روسيا الدولية والراغبة في نسج علاقات مع قوى إقليمية تدعمها في تعديل هيكلية النظام الدولي إلى الصفة المتعددة. وإن كانت روسيا تريد العودة لإسترجاع ماضيها السوفياتي، فإن الوضع مختلف بالنسبة للقوة الإقتصادية الصين، والتي ترغب في تحصيل مجال نفوذ في منطقة بالغة الأهمية للإقتصاد الصيني – الطاقة – سعيا منها للريادة العالمية إنطلاقا من هذا البعد.

ويأتي هذا التدافع الدولي لتعظيم المكاسب والأرباح بمختلف المجالات، في ظل قضايا إقليمية عالقة تزداد تعقيدا بتدخلات أطراف خارجية إلى جانب أطراف إقليمية تنتهج إستراتيجيات غالبا ما تكون متضادة. مما قد يخلق إحتمالات التصعيد في مواقف تكون نتيجتها تهديد الأمن الإقليمي الخليجي.

إن الخليج منطقة مضطربة بفعل مصادر تهديد عديدة، لكن الإشكال يكمن في غياب التصور المشترك حولها بين جميع الدول المكونة للإقليم، يعقّد ذلك وجود قوى خارجية لها أجندات خاصة وتصورات ذاتية حول أمن الخليج هي أساسا متناقضة تبعا للمصالح المتضادة. الأمر الذي يقسّم ظاهرة أمن الخليج إلى رؤى ومنظورات مختلفة بين إقليمية ودولية، بما يقوض أي إحتمالات لبناء مركب أمني خليجي على الأقل في الوقت الراهن.

مبررات إختيار الموضوع:

على ضوء أهمية الخليج في السياسة العالمية وإعتباره منطقة حيوية لتأمين مصالح قوى إقليمية ودولية الأمر الذي جعله منطقة تنافس وتجاذب، مما يدفع إلى التأثير على أمن هذه المنطقة، وعلى الأمن الدولي. وبناءا على هذا تبلورت معنا دوافع ذاتية وأخرى موضوعية لإختيار الموضوع.

-**الدوافع الذاتية**؛ وتتلخص فيما يلي:

- الإنتماء إلى المنطقة العربية، وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة قضاياها نظرا لإعتبارها الأكثر عرضة لكل أنواع الإختراق الإقليمي والدولي، مما جعلها منطقة متوترة وغير مستقرة في أغلب الأحيان.

- محاولة إيجاد حلول لمشاكلها خاصة في ظل حالة التشرذم الخليجي.

-**الدوافع الموضوعية**؛ وتتمثل بإيجاز في النقاط التالية:

- إعتبار المنطقة عرضة للإختراق الخارجي ولكونها الأكثر جذبا للقوى مما يجعلها مسرحا للتنافس الدولي بما يعني وجود تأثيرات على الإقليم.

- محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المتشبعة التي قد تحتمل سيناريوهات لا تتلاءم مع طموحات القوى الإقليمية نتيجة تنفذ القوى الدولية.

- البعد الإستراتيجي للموضوع والذي يفتح الآفاق أمام بحوث في نفس المجال بإعتبار العلاقة القائمة بين الأمن والتنافس أحد مواضيع الجيوبوليتيك.

أهمية الموضوع:

تعتبر منطقة الخليج من المناطق الأكثر جذبا في السياسة العالمية بفعل مقومات جعلتها موطنا للعديد من القوى الدولية، بالإضافة إلى تفاعلات القوى الإقليمية بما يزيد من إحتمال تصادم هذه القوى نتيجة تعارض مصالحها وأجنداتها. الأمر الذي يؤثر على أمن منطقة بالغة الأهمية الجيوسياسية والإقتصادية على حد سواء.

وبتعدد القوى الفاعلة في منطقة الخليج سواءا الإقليمية أو الدولية، تعددت المقاربات حول أمن المنطقة وفق تصور كل طرف؛ فالسعودية تنظر إلى أمن المنطقة من خلال تفوقها عسكريا، وإيران غير نووية والعراق واليمن تحت المظلة الخليجية ودوام صدارتها على قطاع الطاقة في الخليج. أما إيران؛ فتتصور منطقة آمنة بإمتلاكها التكنولوجيا النووية، وتمكين الشيعة على حساب السنة وإستيلائهم على المناصب النافذة، ومحاصرة أي دور قيادي سعودي خاصة في العراق.

أما القوى الخارجية والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين؛ فتنتظر إلى أمن المنطقة من خلال أمن مصالحها أي تعظيم المكاسب حيث تتلخص في معظمها في تحقيق الأمن الطاقوي وإستدامة الوجود في الخليج، وبرغم تماثل الأهداف المتمحورة حول الريادة إلا أن إستراتيجيات تحقيقها تتمايز حسب كل قوة.

في ظل هذه المقاربات المتعددة حول أمن المنطقة، تأتي الدراسة كمحاولة لإستظهار هذه الرؤى الأمنية المتضاربة نتيجة تأثيرات **التنافس الدولي في الخليج وتنوع أدوات تعظيم الأرباح من العملية التنافسية، ومن ثم العمل على تعداد مجالات تأثير التنافس.**

حدود الدراسة:

زمانيا؛ تبدأ الدراسة من نهاية الحرب الباردة وما يعنيه ذلك من وجود قوة عظمى متفردة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تتفاعل مع مجموعة من القوى الرئيسية هذا من جهة، وتزامن ذلك مع حرب الخليج الثانية عام 1991، والتي أحدثت تغييرات كبيرة في معادلة توزيع الأدوار الإقليمية بأفول قوى وظهور أخرى. ومع ذلك لا ننفي الرجوع إلى تواريخ وأحداث تخرج عن نطاق الفترة المحددة من باب الإستعانة بالمنهج التاريخي الذي تقتضيه الضرورة للإحاطة بالظاهرة وصولا إلى سياقات الأحداث الحالية وتطوراتها.

مكانيا؛ تدور تفاعلات الدراسة في إقليم الخليج الذي يضم ثمانية دول هي العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل تعاطيها مع قوى دولية مندفعة نحو الخليج بهدف التواجد المستدام وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وغيرها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق شبكة أهداف متناسقة ومترابطة، نذكر منها ما يلي:

- تحديد أهمية الخليج عند القوى الفاعلة فيه وتبيان تماثل دوافع الإهتمام به أو تمايزها.
- تحديد المجال الأكثر جذبا من ضمن قضايا التنافس بين القوى في الخليج.
- كيفية تعاطي القوى الدولية مع القضايا الإقليمية في الخليج– الإدارة أو الحل أو التصعيد–.
- معرفة حدود الإستقطاب الدولي للقوى الإقليمية والدولية وتأثيرات ذلك على الإقليم.

– إستظهار التصورات المتضاربة لمفهوم الأمن في الخليج حسب القوى الفاعلة فيه وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي.

– تحديد ما إذا كان الأمن الدولي مرتبط فعلا بالأمن في الخليج.

الإشكالية:

في ظل بيئة خليجية تتسم بالإزدحام بسبب التنافس الإقليمي والدولي في إقليم إستراتيجي، وتعدد الرؤى والمبادرات حول مفهوم ومقومات أمن نظام إقليمي يلبي المصالح القومية للقوى الفاعلة فيه، وما يترتب عن ذلك من كثافة تأثيرات الفعل التنافسي في الخليج يظهر معنا التصور التالي للإشكالية:

كيف يتأثر الأمن الإقليمي الخليجي لفترة ما بعد الحرب الباردة بمخرجات العملية التنافسية الناتجة عن تفاعل القوى الإقليمية والدولية في الخليج؟

الأسئلة الفرعية:

إن المتمعن في طيات إشكالية البحث، سيخطر في ذهنه جملة من التساؤلات، يمكن تجميع أهمها فيما يلي:

– على أي أسس إكتسى الخليج محورية كبرى في إدراكات القوى الإقليمية و الدولية؟

– كيف يتم توظيف القضايا التنافسية الإقليمية من قبل القوى الدولية كوسيلة لتعظيم نفوذها في المنطقة؟

– هل تراجع مستوى الأمن الإقليمي الخليجي مرده تعدد إستراتيجيات تحصيل المكاسب التنافسية للقوى الفاعلة فيه؟

– كيف يؤثر غياب المفهوم المشترك للتهديد بين دول الخليج على الأمن الإقليمي؟

– هل يمكن أن نشهد تعاونا خليجيا إيرانيا مشتركا لمواجهة مشاريع خارجية من مدخل قطاع الطاقة بإعتباره المصدر الرئيسي المشترك لإقتصاد الطرفين؟

– إلى أي مدى يمكن أن تؤدي تداعيات التنافس الدولي إلى إعادة النظر في بناء الإقليم الخليجي من خلال منظومة أمنية مشتركة بين دوله؟

الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث إرتأينا طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تقارب أو تباعد وجهات النظر بين السعودية وإيران مرهون بتطورات الملف الطائفي.
الفرضية الثانية: كلما تعددت القوى المتنافسة في الخليج، كلما ساهم ذلك في خلق توازنات إقليمية.
الفرضية الثالثة: مستوى تهديد الأمن الخليجي مرتبط بطبيعة الإستراتيجيات المطبقة في العملية التنافسية من قبل المثلث الإستراتيجي.- أمريكا، روسيا، الصين-
الفرضية الرابعة: الإضطراب السياسي الإقليمي في الخليج هو نتاج إعادة تشكيل خارطة جديدة للتحالفات.
الفرضية الخامسة: كلما إستمرت وتيرة التنافس الإقليمي والدولي في الخليج، كلما تراجع الأداء الإقتصادي لدول الإقليم.
الفرضية السادسة: تراجع الأمن الإقليمي في الخليج هو نتيجة لسياسات الهيمنة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

تبرير الخطة: بناءا على الأهداف الأساسية للبحث وإستنادا على الإشكالية، وكذا إجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة سلفا وإختبارا للفرضيات، فقد تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول؛ أُستهلت الدراسة كما هو معهود ومنطقي بفصل نظري، تضمن ثلاثة مباحث ورأينا لزوم تخصيصه لإستعراض مجمل المصطلحات المستخدمة وأهم الأطر النظرية المفسرة لظاهرة التنافس – المتغير المستقل- ، وكذا التغيرات النظرية التي مست مفهوم القوة ومحددات إكتساب مفهوم القوة الإقليمية والقوة الدولية، مع التعرض للأمن الإقليمي- المتغير التابع- بالدراسة من خلال مطلبين حددنا عبرهما مفهوم النظام الإقليمي كمستوى تحليل متوافق مع الدراسة، وضبط مفهوم الأمن الإقليمي وذلك بقصد أخذ الفكرة اللازمة لإنجاح عملية الإسقاط في الجزء التطبيقي.

الفصل الثاني؛ حاولنا من خلاله وفي جزئه الأول معرفة الوزن الجيوبوليتيكي لإقليم الخليج من خلال التعرض لمقومات القوة الجغرافية والإقتصادية، والتي ستمثل عناصر الجذب للقوى المتنافسة فيه، ثم التساؤل تحديدا عن موقع إقليم الخليج في سياسات كل من السعودية وإيران عبر دراسة السياسة

الإقليمية لكليهما، وفي جزء ثالث بينا قضايا التنافس الأربعة بين قطبي الخليج لتمثل مدخلا لفهم العلاقات البينية السعودية– الإيرانية، وتمهد لفهم التوازنات والإستقطاب الذي يحدث بفعل أدوار القوى الدولية والذي سيتبين الفصل الثالث.

الفصل الثالث؛ إرتأينا أن نخصص الفصل الثالث للقوى الدولية الموجودة في الخليج عبر تحديد طبيعة العلاقات مع القوى الإقليمية ومن ورائها بقية دول الخليج، حيث شملت هذه العلاقات مستويات من التوافقات والتباينات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتجديد الدور برمته عند الحديث عن روسيا سعيا منها لمقارعة الدور الأمريكي، وأخيرا التغلغل التدريجي الذي تنتهجه الصين في المنطقة وبوسائل مختلفة عن منافسيها.

أما الشق الثاني من الفصل؛ فوجب تخصيصه للتفاعلات القائمة بين القوى الدولية المندفعة نحو الخليج والقوى الإقليمية المكونة له من خلال إستعراض قضيتي التنافس بين القوى الدولية، والمتمثلة في ضمان الأمن الطاقوي وإستدامة النفوذ في الخليج، وأخيرا إلقاء نظرة على مجمل الإستراتيجيات المتبعة من قبل القوى الإقليمية والدولية لتحصيل مكاسبها التنافسية في الخليج.

الفصل الرابع؛ تضمن هذا الفصل فحص ثقل تأثيرات التنافس الدولي على الأمن الإقليمي الخليجي من خلال المبحث الأول الذي ناقش إشكالية الرؤى المتضاربة للقوى الإقليمية والدولية حول أمن الخليج في الوقت الذي أضحت فيه المنطقة مضطربة بإمتياز نتيجة إرتفاع تكلفة السياسات التدخلية وإنتزاع الدور في الإقليم. مما أدى إلى تراجع مستويات الأمن في الإقليم في ظل إشكال كبير يظهر في عدم وجود إجماع حول التهديدات المفترضة.

و ُأختتم الفصل بالتداعيات الإقتصادية لظاهرة التنافس المحموم في الخليج والتي تكشف حجم تراجع الأداء الإقتصادي لدول الإقليم بضفافه المختلفة، ولأن الخليج مرتبط بالأمن الطاقوي العالمي الأمر الذي يلزمنا بالتعرض لحروب أسعار النفط وما لذلك من إنعكاسات إقليمية ودولية.

المقاربة المنهجية:

إن طبيعة موضوع البحث تفرض علينا إعتماد مناهج ومقتربات دون غيرها. وقد رأينا أن المناهج المتوافقة مع الموضوع هي:

المنهج الوصفي؛ لما تقتضيه الدراسة لظواهر تستدعي الوصف من قبيل عملية التنافس وقضاياه بالإضافة إلى وصف مقومات القوة في إقليم الخليج ومصادر التهديد التي يتعرض لها الأمن الإقليمي.

منهج دراسة الحالة؛ إن التعمق بدراسة وحدة معينة مهما كان مستواها عبر جمع البيانات المتعلقة بها إما في مرحلة معينة أو من خلال مراحل مختلفة بغرض الوصول إلى التعميم هو ما نهدف إليه عبر إستخدامنا لمنهج دراسة الحالة، وذلك من خلال تسليط الضوء على القوى الإقليمية في منطقة الخليج وهي إيران والسعودية وقوى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين. ويظهر ذلك من خلال توضيح معالم دور كل قوة عبر إستظهار أهمية الخليج في سياستها الخارجية ودوافع وجودها فيه، وصولا إلى تحديد إستراتيجياتها المطبقة في إدارة العملية التنافسية بما يضمن لها تعظيم الأرباح على حساب الآخرين. بما يعني تعدد مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي حسب إدراكات هذه القوى الفاعلة وحتمية التعرض لذلك، بغية تبيان أثر ذلك على الأمن في الخليج.

المنهج المقارن؛ تعمل المقارنة على إبراز عناصر التشابه والإختلاف بين الظواهر والتي تقتضي وجود سمات مشتركة بينها، ونستعين بالمقارنة في هذه الدراسة عندما يتعلق الأمر بالقضايا التنافسية بين القوى الفاعلة وتظهر في مقارنة القوة السعودية بالقوة الإيرانية في المجال العسكري مثلا، وتشمل المقارنة مقومات القوة الإقتصادية للطرفين وإن تشابهت في الإعتماد على الطاقة – النفط والغاز– لكنها تختلف في الإنتاج والإحتياط والتصدير وحجم المشاريع، ونقارن أيضا بين دوري السعودية وإيران فيما يسمى بدوائر النفوذ وهي البحرين والعراق واليمن بغية معرفة الدور النافذ بينهما. وينطبق الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين عند مقارنة القوة العسكرية والقوة الإقتصادية بينهم، حيث تسمح مقومات الأفضلية بدور مهيمن في الخليج للقوة المسيطرة.

الإقتراب النظمي؛ يستخدم هذا المدخل في دراسة النظم السياسية على غرار التعرض للسياسة الخارجية بغرض تبيان آلية تعامل النظم محل الدراسة مع متغيرات الوضع في الخليج وما تستدعيه عملية صناعة السياسة الخارجية فيما يتعلق بمصالحها ومكاسبها بالمنطقة.

إقتراب صناعة القرار؛ بإعتباره إطارا نظريا مساعدا على معرفة تفاصيل الموقف الذي ُيتخذ القرار خلاله كقرار عودة روسيا إلى الخليج، والقرار الأمريكي بالإنسحاب من الإتفاق النووي مع إيران، والقرار السعودي بدعم الإنتاج في سوق النفط.

الدراسات السابقة:

لا يمكننا أن نعدّد كل الأدبيات التي ساهمت في توجيه الدراسة مضمونا ومنهجية، ولكن سنذكر بعضها والمتمثلة في:

1-العجمي ظافر محمد، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

إستهل الباحث كتابه بالتعرض إلى الخصائص الجيوستراتيجية للخليج ومفهوم أمن الخليج العربي عبر مراحل تاريخية، فيما تمحورت إشكالية الموضوع على كيفية تطور أمن الخليج العربي لدى القوى الفاعلة في فترة الحقب التاريخية للقوى الإستعمارية الأولى حتى منتصف القرن العشرين، بالتركيز على أمن الخليج في مرحلة الصراع على النفط مع تبيان تأثيرها على إستقرار الخليج في سياق الظروف الإقليمية والدولية لمنتصف القرن العشرين، ليتوصل إلى أن أمن الخليج مفهوم ديناميكي متغير بالنظر للقوى الفاعلة فيه وطبيعة العلاقات الإقليمية والدولية التي زاد إكتشاف النفط من تفاعلاتها.

2-عطا الله زايد الزايد: **العلاقات السياسية السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003**، (الرياض: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).

تعرض الباحث في كتابه للأهمية الإستراتيجية للخليج لدى كل من السعودية وإيران مع تبيان محددات السياسة الخارجية للطرفين في الخليج بحكم طموحاتهما الإقليمية، ثم تناول إدراك القوتين لأمن الخليج ونظرتهما حول كيفية تحقيقه، ليتم إبراز إشكالية تأثير العلاقات السعودية الإيرانية على الأمن الإقليمي الخليجي إنطلاقا من دور كل منهما في حماية أمن منطقة الخليج، ليكون البحث محاولة لتحليل طبيعة العلاقات الثنائية في ضوء متغيرات وأحداث مرت بها المنطقة في الفترة المحددة.

ليختتم الباحث دراسته بجملة من النتائج تمحورت حول إعتبار أن من يسيطر على الخليج فسيتحكم في الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي الى داخل الخليج، وأن بروز مصطلح أمن الخليج مرتبط بإنسحاب بريطانيا وظهور الدور الإيراني كحارس للمصالح الأمريكية، وأن منحنى العلاقات الذي تميز بالتشنج والعداء في الثمانينات هو ما إنعكس سلبا على أمن الخليج. فيما بدّد موقف إيران من حرب الخليج الثانية بعضا من المخاوف وقاد إلى تقارب حذر، لتكون تداعيات أحداث سبتمبر

عامل خوف مشترك بسبب الخشية من نمذجة العراق لصالح أمريكا وإسرائيل ما حتم نوعا من التعاون، لكن ذلك لم يلغ هامش القيود التي تواجه العلاقات البينية؛ وهي الجزر الإماراتية، الصراعات الداخلية في إيران إختلاف الرؤى حول الوجود الأجنبي، وعليه فإن شكل وطبيعة العلاقات السعودية الإيرانية يرهن مستقبل المنطقة وأمنها الإقليمي بين إحتمالات التعايش والتعاون، أو على نقيض ذلك بإحتمالات التنافس والصراعات.

3- جلال خشيب، أمال وشنان، "أثر إنتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد50، العدد 202، القاهرة ،أكتوبر 2015.

تضمن المقال مناقشة الباحثين لإشكالية تأثير التحول في الإهتمام الدولي نحو جنوب شرق آسيا في على الدور الذي تلعبه منطقة الخليج في معادلة التوازنات الدولية، عبر عرض الإنعكاسات الجيوبوليتيكية لصعود القوى الآسيوية على غرار الصين على موقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي في ظل العودة الروسية، ثم التعرض للثروات الطاقوية للخليج ومكانته في التنافس الدولي ليستخلصا في الأخير أنه وبرغم الإهتمام المكثف بالشرق، إلا أن المكانة الحيوية لإقليم الخليج تبقى قائمة.

4- عبد الجليل زايد المرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (بيروت: دار النهار للنشر، 1997).
تناول الكتاب الجغرافيا السياسية للخليج في إطارها التاريخي، ثم تعرض لإشكالية مضمون أمن الخليج بعد الحرب الباردة في ظل تحديات الوحدة والإندماج التي تواجهه، بيئة شرق أوسطية متغيرة، وختم الدراسة بإستنتاجات يمكن إجمالها في أن أمن الخليج بعد الحرب الباردة مرتهن لعوامل داخلية وذلك بالتعرض للنزاعات الحدودية بين دول الإقليم كعامل طرد لفرص الأمن في الخليج، وكذا عوامل خارجية منها معالم الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بأمن الخليج بالتركيز على عاصفة الصحراء ومبدأ الإحتواء المزدوج.

5-Macris Jeffrey, **The Politics and Security of the Gulf, Anglo-American Hegemony and the Shaping of a Region**, (London: Routledge, 2010).
بين الكتاب أن الخليج منطقة إهتمام مكثف منذ الوجود البريطاني الذي إنتهى في مطلع السبعينات لتعوضه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياسة ملء الفراغ، وناقش الأولويات المتغيرة للقوتين وسياستهما في تسيير أمن الإقليم بالإعتماد على المنهج التاريخي، وركز المؤلف على الفترة ما بعد

الحرب العالمية الثانية عندما كانت إمدادات النفط أكثر أهمية. ليناقش العوامل التي عززت الوجود الأمريكي في الخليج وإيجاد موطئ قدم دائمة في أعقاب عاصفة الصحراء ومحاولاتها إبعاد القوى الأخرى عن الإقليم لحماية تدفق حر لتجارة البترول وضمان الهيمنة الأمريكية، وبناء النظام الإقليمي الخليجي وفق ما يتراءى ومصالحها.

أما فيما يخص الدراسة التي نحن بصددها والموسومة بـ: تنافس القوى الإقليمية والدولية على الخليج وإنعكاساته على الأمن الإقليمي منذ نهاية الحرب الباردة، فقد تميزت عن الدراسات السابقة بما يلي:

– دراسة التنافس الدولي بإعتباره ظاهرة جيوبوليتيكية بين قوى إقليمية هي السعودية وإيران من جهة وقوى دولية هي المثلث الإستراتيجي؛ الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين من جهة أخرى.

– دراسة التفاعل الحاصل بين مستويات التنافس الإقليمي والدولي، وما ينجم عنه من سياسات تشكيل المحاور في إقليم إستراتيجي.

– فهم طبيعة وحدود العلاقات القائمة بين القوى الفاعلة إقليمية ودولية من خلال تبيان طبيعة القضايا التنافسية ذات الأولوية.

– دراسة حصيلة العملية التنافسية بين القوى الفاعلة في الإقليم لفترة تمتد لأكثر من ثلاث عقود منذ حرب الخليج الأولى، من خلال الربط بين ظاهرة التنافس وكيفية تأثيرها على الأمن الإقليمي الخليجي وذلك بالتعرض إلى الإنعكاسات الأمنية والسياسية والإقتصادية.

– دراسة الخليج المنطقة الديناميكية التي تشهد أحداثا سياسية وإقتصادية وأمنية منذ2015 بشكل متواتر جعلتها بيئة مضطربة بإمتياز.

– تبيان محورية الخليج رغم الإستدارة الأمريكية نحو الشرق وتراجع الطلب الأمريكي على النفط والغاز من الإقليم.

الفصل الأول

ضبط مفاهيمي نظري لإنعكاسات التنافس الدولي على الأمن الإقليمي

يعد التنافس الدولي من بين مواضيع الجيوبوليتيك العلم المنوط بدراسة تفاعلات القوة في النظام الدولي بين دول تتمايز من حيث حيازتها لتتفرع إلى قوى دولية وقوى إقليمية، فيمتد تأثيرها إلى الدائرة الدولية والإقليمية على الترتيب، وبالتوافق مع أهداف بمستويات مختلفة يراد تحقيقها وتكون الأساس في تحديد سلوكها الخارجي.

تكون التفاعلات الدولية بين القوى الدولية والإقليمية عادة في المناطق الإرتكازية والمهمة وهو أمر منطقي إذا ما رُبط بعوامل الجذب فيها دون غيرها، لكن الإشكال يتعداه إلى التأثير على أمن الإقليم المتنافس فيه، ومردّ ذلك تعّدد رؤى القوى الفاعلة حول مفهوم الأمن الإقليمي وسبل تحقيقه حسب ما يتراءى لها من مصالح خاصة في الإقليم في ظل ما قد يحتويه من معوقات وتحديات محتملة.

فما هو الإطار المفاهيمي والنظري المناسب لدراسة التنافس الدولي بين القوى الإقليمية والدولية والأمن الإقليمي بالتوازي مع التأثيرات المفترضة؟

المبحث الأول: التنافس الدولي: محاولة للفهم والتفسير

تفرض علينا دراسة الظواهر حتمية الإحاطة بها مفاهيميا إنطلاقا من تعدد التعاريف حولها وتبيان الإختلافات بينها، ومن ثمة التعرض لجملة المفاهيم المرتبطة بها والمتشابهة ولا يكون ذلك من قبيل الترف العلمي أو الإسهاب، بل المغزى منه هو إبراز الحدود والعلاقة بين المصطلحات متوخين حسن إستخدامها في البحث، ولا تكتمل الدراسة إلا بتفسير الظاهرة وتحديد أسبابها نظريا وهذا ما سنقوم به عند دراسة التنافس الدولي في هذا المبحث.

المطلب الأول: في مفهوم التنافس

تنقسم الظواهر في العلاقات الدولية بشكل كلي إلى ظواهر نزاعية وأخرى تكاملية، وتندرج تحت كل منهما ظواهر جزئية مختلفة من حيث المفهوم والآليات المستخدمة والنتائج المترتبة عنها، لكن هذا التقسيم ليس نهائيا ومنفصلا كنتيجة طبيعية لخصائص بعض الظواهر في العلاقات الدولية ذات السمة المتشابكة فقد تصنف الظاهرة في المجال التكاملي لكن أساليب إدارتها المختلفة تحولها إلى المجال التنازعي.

ومن بين الظواهر التي تستدعي الوقوف عندها ظاهرة التنافس التي تحمل في معناها للوهلة الأولى جانبا سلميا لكن هناك من لا يميزها عن ظاهرة النزاع، هذا التشابك يحملنا إلى فحص مفهوم التنافس بكل أبعاده ومستوياته من أجل فك الغموض.

أولا: المفهوم اللغوي للتنافس: قبل التطرق للمفهوم الإصطلاحي والتعمق فيه تفرض علينا أدبيات البحث البدء بتعريف لغوي بسيط لهذا المفهوم.

لغة: تنافس في يتنافس تنافسا، تنافس الفريقان أي تسابقا ورغب كل منهما في الفوز.

ويقال كذلك نافس فلانا في كذا بمعنى سابقه وباراه دون أن يلحق به ضررا.[1]

وهو كذلك تسابق نحو المصالح بين العديد من الأطراف للوصول إلى حد واحد، والتسابق مع آخر بهدف الحصول على مكانة أو منفعة تفوقه[2]. ومنه فالتنافس لغويا بمعنى المسابقة التي تتم عن رغبة كل طرف بالفوز بعد بذل جهد معين.

ثانيا: المفهوم الإصطلاحي: في إطار علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى إستفاد الحقل من إنتقال بعض المفاهيم إليه والتي من بينها التنافس؛ الذي إنتقل من علم الإقتصاد إلى علم العلاقات الدولية تحديدا ضمن محاور عدة أهمها العلاقات الإقتصادية الدولية.

وسوف يتم البدء بداية في تعريف هذه الظاهرة من بعدها الإقتصادي على إعتبار الأصول والجذور الراسخة بين ظاهرة التنافس وحقل الإقتصاد.

أ- المفهوم الإقتصادي:

1- على المستوى الوطني: هو الحالة التي توجد فيها شركة أو أكثر بالمقارنة مع شركات أخرى وقت تحصيل الأرباح، ويقاس من خلال تقديم خدمة معينة أو منتج بقيمة مساوية أو أقل وكلمة التنافس تنطبق على الأنشطة الإنتاجية والتجارية كالخدمات مثلا[3].

---

[1] معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، تم التصفح بتاريخ 2016/1/2، على الموقع:
https://www.almaany.com/ar/dict/a -ar/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3

[2] Concurrence, Définition, visité le : 2/1/2016 sur: www.larousse.fr/dictionnaire/francais/concurrence/17984

[3] International competition, Encyclopedia of business, 2nd edition visited 12/1/2016, on: www.referenceforbuisness.com/encyclopedia/inc-nt/international-competition.html .

– التنافس هو عملية أساسية في الحياة الإقتصادية ويعني التسابق للحصول على أهداف معينة بإستخدام مواد نادرة، ويظهر عند نشاط وحدة أو شخص للحصول على سلع أو موارد قبل الآخرين وتتلاقى مع إجراءات مماثلة من الأطراف الأخرى، حيث تعمل الأطراف على الحصول على أكثر الأهداف في ظل إضعاف مواقف المنافسين والعمل على التحلي بالفعالية (Effeciency) فيما يتعلق بردود أفعالها المحتملة[1].

– التنافس كمفهوم يعارض الإحتكار، ويتضمن بذل كل الجهد الممكن لتقديم منتجات مبتكرة مع زيادة كفاءتها الإقتصادية والغاية هي التفوق على الآخرين.

- وحسب سارة غيو (Sarah Guillou) فالتنافس مفهوم إقتصادي يبين بذل جهد من قبل أطراف معينة في السوق التنافسية حول نفس المنتج[2].

عند التمعن في التعريفات السالفة الذكر، يظهر على أن التنافس هو ظاهرة داخلية محلية تتم بين قوى السوق ومن أهمها الشركات، في ظل بيئة تتميز بالتحرير والمبادئ الليبرالية وعدم التدخل المباشر للدولة لكن مع وجود قوانين تنظم العملية. وعليه، فإن التنافس الإقتصادي هو حجر الأساس لقواعد الإقتصاد الحر من خلال التنافس الذي ينتج بين قوى السوق عند إنخفاض المعروض أو زيادته وما يرافقه من إرتفاع أو نقص في السعر.

التنافس الإقتصادي ظاهرة تشمل[3]:

- تحديد السلع والخدمات حسب تفضيل المستهلكين [تحقيق الرضا الأمثل لإحتياجاتهم].
- يعدّل بنية المنتوجات والقدرات حسب تغير هيكل الطلب في السوق.
- يحدد الموارد النادرة على النحو الأمثل لضمان الإستخدام الجيد لها.
- ينظم توزيع الدخل بين وحدات السوق حسب معيار الفعالية والإنتاجية.

[1]Bartosz Michalski, The Concept of Competition and its (re) Politication as a Result of the Economic Crisis, Institute of International Studies Paper presented at the SGIR 7th pan European International Relations Conference, Stockholm, Sweden,9-11 September, 2010, P.9.
[2] Sarah Guillou, Les irrégularités de la Concurrence Internationale, Programme Enseignants Entreprise ; 10ème édition, France, 2013, PP. 1-2.
[3] Bartosz Michalski, Op.Cit, PP. 12-13.

2 -**التنافس الإقتصادي الدولي:** أشارت غيو إلى أن الترابط الإقتصادي بين الدول والإعتماد المتبادل ساهم في ظهور المنافسة الإقتصادية الدولية والتي تعززت مع بروز العولمة الإقتصادية.

فإذا كانت أطراف التنافس الإقتصادي على المستوى الوطني هي القوى الموجودة في السوق المحلية، فالقوى الموجودة في السوق العالمية إما دول أو شركات عالمية عابرة للقارات تضاهي وتتجاوز قوتها الإقتصادية قوة دول مجتمعة. وأكد الإقتصاديون إلى أن غاية التنافس هو التفوق والربح بالمقارنة مع الأطراف الأخرى – شركات، دول– وتتحدد النتيجة بالقدرة على التنافس والتي بدورها تتحكم فيها جملة من العوامل من بينها:[1]

-قدرة الطرف المنافس على إستخدام التكنولوجيا.

-زيادة المعروض في رأس المال للإستثمار.

-نوعية الموارد البشرية من خلال عمالة أكثر كفاءة ومهارة.

لكن غيو(Guillou) أشارت إلى أن المنافسة الإقتصادية الدولية لن تكون إلا في غياب الحواجز ودفع حركية عوامل الإنتاج، ناهيك عن شفافية السوق وإعتبرتها شروطا للتنافس الكامل والنقي لكنها أشارت إلى أن المنافسة الدولية مليئة بالمخالفات والآثار العدوانية بحكم الغاية وهي الفوز[2].

إن التنافس الإقتصادي على المستوى الدولي حظي كظاهرة بإهتمام واسع في عديد المنظمات الإقليمية، فنجد الإتحاد الأوروبي (European Union) الذي أُعتبر أنه الجهة صاحبة الإختصاص الحصري في وضع القواعد اللازمة للتنافس في المجموعة الأوروبية بهدف الوصول إلى بيئة تتميز بخصائص متكافئة من الفوائد والعوائد، في حين نجد تجمع نافتا (NAFTA) الذي ركز في مواد تضمنها الميثاق التأسيسي له على ترسيخ إجراءات وتدابير لمنع أعمال معرقلة للتنافس بين الدول المعنية، في ظل إعتراف كل طرف بأهمية التعاون والتنسيق – **التنافس لا يلغي إمكانات التعاون**– للعمل على تعزيز تنافس فعال ونقي عن طريق تنفيذ القانون وتسوية النزاعات وفق هذا القانون[3].

[1] John Ayoung, Global Competition - The New Reality, Results of President's Commission on Industrial Competitiveness, Government Printing Office, Washington DC, 1985, P. 4.
[2] Sarah Guillou, Op.Cit, PP. 1-2.
[3] Bartosz Michalski, Op.Cit, PP. 16-18.

وقد كان هذا الإهتمام بغاية تحقيق تنافس إقتصادي دولي نقي نظرا لوجود حواجز وعوامل معيقة للعملية إنطلاقا من تشابك الإقتصاد مع عوامل سياسية وحتى ثقافية وتتمثل في[1]:

- **الحواجز السياسية**؛ وتكون إنطلاقا من السياسات العامة التي تفرضها الحكومات في المجال الإقتصادي إذا ما أحست بوجود تهديدات للمصالح الإقتصادية للدولة. مثل: **غلق الحدود، فرض نظام الحصص، فرض سياسة حمائية...إلخ.**

- تسييس السياسة الإقتصادية وسياسة المنافسة على وجه الخصوص.[2]

- **الحواجز الثقافية**؛ حيث تتضمن هذه الفئة اللغات المختلفة، التقاليد والعادات والقيم وحتى الأذواق بالنسبة للمستهلكين؛ فكل منها يمثل حاجزا أمام الشركات الأجنبية التي يجب عليها أن تتجاوزها في العملية التنافسية. وقد يكون الأمر بغرض تكاليف إضافية، مما يجعل الشركة أقل تنافسية.

يظهر مما سبق، أن التنافس الإقتصادي على مستوى وطني أو دولي يكون بين مجموعة أطراف –**شركات محلية، دولية، دول**– تحاول الوصول إلى مكانة ذات أفضلية في مجال شراء وتسويق منتوجاتها، وتتحدد النتيجة بناءا على مؤهلات تمكنها من تجاوز المعوقات الداخلية والخارجية حتى تكون أقل أو أكثر **تنافسية**.

بعد التطرق لمفهوم التنافس الإقتصادي، وقبل طرح المفهوم في أبعاده الأخرى، تتحتم الإشارة إلى مفهوم لصيق وهو **التنافسية**.

3–تعريف التنافسية: لقد برزت ظاهرة التنافسية بشكل رئيسي في الإقتصاديات المختلفة خاصة في فترة التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة التطورات والتغيرات في طبيعة التجارة الدولية وبروز ظاهرة العولمة، فإن مفهومها بقي غامضا بسبب إتساعه. إذ يتحدد مفهوم التنافسية بالمجال أو الأطراف، إذا كان شركة أو قطاع، أو دولة.

وتعرف التنافسية **على مستوى القطاع و الشركة** حسب دراسة **كوك بيرن (Cock Burn)** على أنها القدرة على تعظيم الأرباح والقدرة الحالية والمستقبلية على تصميم وإنتاج سلع أو خدمات بجودة عالية

---

[1] David Gerber, Global Competition –Law, Markets and Globalization, Oxford University Press,2010, PP. 274-275, Visited 22/1/2016 on: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1605230

[2] Bartosz Michalski, Op.Cit, P.18.

وتكلفة قليلة نسبيا لتعظيم الأرباح في المدى الطويل[1]. أما بشأن التنافسية **على مستوى الدولة** والتي تعرف بقدرتها على تحقيق معدل مرتفع وبشكل مستدام لدخل الفرد فيها[2]؛ فقد حدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية مجموعة من المبادئ المتعلقة بتنافسية دولة وهي الأداء الإقتصادي، الفعالية الحكومية **(تقليص تدخل الدولة، الشفافية، المرونة في السياسات الإقتصادية، تنمية الصادرات، حصة البلد في التجارة الخارجية، الإنفتاح على الأنشطة الدولية...)**، بالإضافة إلى كفاءة قطاع الأعمال **(العمالة الماهرة، سلوك القوى العاملة، تطور القطاع المالي)**، البنية التحتية **(الإستثمار في الأبحاث بهدف خلق معارف جديدة)**[3]. والجهود التي تقوم بها الدولة أو الشركة في العملية التنافسية تسمى **الأداء التنافسي.**

4-الأداء التنافسي: يعرف سيمون (SIMON) الأداء التنافسي على أنه القدرة على إستخدام الموارد والإمكانات المادية والبشرية والمعرفية بالطريقة التي تمكن من تحقيق الأهداف، ويتم تحديد تقويم الأداء من خلال **الحصة السوقية: وهي نسبة الأعمال والمبيعات للشركة أو الدولة على الحجم الموجود في السوق** إضافة إلى **الربح** وهو أهم مؤشر لقياس الأداء التنافسي، ناهيك عن **الإنتاجية** وهي تعبر عن الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج[4].

وعليه، فالتنافسية كمؤشر يبين درجة تقدم الدول من خلال الأداء التنافسي، بينما التنافس هو ظاهرة أشمل لا يقتصر على المجال الإقتصادي فحسب (إلزامية الربط مع المفهوم الإقتصادي للتنافس).

5-الدولة المتنافسة: تمت صياغة المفهوم من قبل **فيليب جي سيرني (Philip G. Cerney)** في إطار تحليلاته حول أشكال التدخل الإقتصادي للدولة – الذي يدخل ضمن عنصر الفعالية الحكومية كما حددها المعهد الدولي للتنمية الإدارية-. وفي محاولة للتعاطي مع التداخل الإقتصادي الدولي،

---

[1] عبد الحكيم عبد الله النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الإنفتاح الإقتصادي، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين (اللاذقية)، سوريا، 2009، ص 15.

[2] التنافسية وتجربة الأردن، ص2، تم التصفح بتاريخ 2016/01/16 على الموقع: www.arab-api.org/images/publication/pdf/226/226-wps2004.pdf

[3] عبد الحكيم عبد الله النسور، مرجع سابق، ص ص 17-18.

[4] المرجع نفسه، ص 46.

إضطرت الدولة للتحرك أكثر لتشكيل سياسات ترمي إلى تعظيم العوائد من السوق العالمية. وعليه، فالدولة المتنافسة هي الدولة المتوجهة نحو التنافسية الدولية[1].

ب- مفهوم التنافس في بعده السياسي:

يتعلق المفهوم هنا بأطراف ذات صلة بالعمل السياسي سواء على المستوى الداخلي لأي دولة أو على مستوى المنظومة الإقليمية أو الدولية. فالتنافس السياسي هو سعي كل طرف لتحقيق مصالحه دون الإضرار بمصالح الآخر، والغاية هي تحقيق مكانة ذات أفضلية على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي. كما يعرف على أنه: "موقف يكون للفاعلين فيه علم بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة كما يكون كل منهم مضطرا لإتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر"[2].

فالتنافس هو مفهوم بطابع سلمي يعرف على أنه وضع يجمع فيه طرفين أو أكثر من أجل تحقيق مكاسب موضوع التنافس، ويبقى في إطاره السلمي ما لم يقم أحد الأطراف بسلوكات عدوانية من شأنها تهديد مصالح الطرف الآخر. وحتى يؤدي التنافس وظيفته، يجب أن يكون بين قوى متعادلة، لأن عدم التكافؤ يؤدي إلى إنتصار الأقوى في ميدان المنافسة على الطرف الأضعف.- **النتيجة محسومة مسبقا-**

مما سبق، نخلص إلى أن التنافس السياسي يتضمن تفاعل مجموعة من الأطراف ويكون على مستوى البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، يسعى كل منهم إلى تحصيل مكاسب ومصالح سياسية تعتبر هي موضوع التنافس؛ حيث يهدف كل منهم للوصول قبل غيره والفوز بأكبر نصيب. وتتنوع مستويات التنافس بطبيعة الأطراف الفاعلة فيه، والتي قد تكون:

---

[1] Tore Fougner, The State International Competitiveness and Neoliberal Globalization: Is a Future Beyond “the Competition State”, Review of International Studies, British International Studies Association, p 167, visited 23/01/2016 on: users Sussex.ac.uk/ vssfa2/fougnercompstate.pdf

[2] بدوي منير محمود، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة دراسات مستقبلية**، مركز دراسات المستقبل، العدد 3، أسيوط، (جويلية 1997)، ص36.

- **داخلية؛** ويكون التنافس هنا ترجمة ضرورية ومنطقية لوجود الأحزاب السياسية في النظام السياسي الديمقراطي، إذ لا معنى لتعددية حزبية دون تنافس سياسي فالتنافس هنا يكون من خلال سعي كل حزب عبر جملة من المؤهلات إلى الوصول إلى هدف واحد وهو السلطة.

فعلى المستوى الداخلي نجد الأنظمة التنافسية الحرة التي تعد مظهرا من مظاهر الديمقراطية والتي تتمايز بين 3 أنماط: المطلق والنسبي والتوافقي[1].

وعليه، فإن التنافس السياسي الداخلي هو القدرة على تشكيل ومراقبة محتوى وإتجاهات السياسات العامة المنافسة، وذلك للقدرة على التأثير وإتخاذ إجراءات بشأن المسائل المتعلقة بهذه السياسات[2].

- **إقليمية؛** ومنه ينتج التنافس الإقليمي الذي يكون في إطار النظام الإقليمي حيث يعرف هذا الأخير على أنه مجموعة من الدول الموجودة في منطقة جغرافية، توجد بينها شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والإقتصادية وغيرها[3].

وعليه فالتنافس السياسي الإقليمي هو سعي طرفين أو أكثر لتحقيق نفس المصالح السياسية في حدود النظام الإقليمي – التي تتواجد فيه الأطراف– والذي يعتبر أحد النظم الفرعية في النظام الدولي، ومن أمثلة ذلك نجد: **التنافس الجزائري المغربي في المغرب العربي، الإيراني السعودي في الخليج، الإيراني التركي في آسيا الوسطى، التنافس الرواندي الأوغندي في منطقة البحيرات العظمى** والمحصلة المرجوة من هذا التنافس هو تحقيق مكانة ولقب **الدور الإقليمي الأول.**

-**دولية؛** ونعني به سعي مجموعة من القوى الدولية الفاعلة والتي تتكافأ نسبيا من حيث محددات القوة الصلبة واللينة على تحقيق نفس الغايات والمكاسب السياسية على مستوى النظام الدولي، ونستشهد بـ: **التنافس الدولي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى، التنافس في القرن**

[1] مزدود حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010، أطروحة دكتوراه، فرع تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، 53.

[2] Almon Leroyway, The American System of Government: Politics and Government in the USA, visited 25/01/2016 on: www.proconservative.net/CUNA.shtml

[3] كاظم الموسوي، التنافس الإقليمي والبحث عن أدوار، تم التصفح بتاريخ 2016/2/1 على الموقع: www.alyaum.com/article/3119893

الإفريقي بين الصين وأمريكا، التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المغرب العربي، لأن المنطقة المتنافس حولها هي بالضرورة منطقة إستراتيجية بإمتياز مما جعلها محط هذا التدافع والتنافس.

والغاية هنا هي التنفذ السياسي في المنطقة من خلال وجود نخب سياسية موالية، لها القابلية لإقتباس النموذج السياسي الذي تسعى الدول المتنافسة لترويجه، ومنه نسج علاقات تحالف تكون المدخل لقطاعات أخرى أهمها الإقتصاد.

ج- المفهوم الإجتماعي والثقافي للتنافس:

أثناء فترة الحرب الباردة كانت أدبيات تحليل الظواهر في العلاقات الدولية تعتمد على ما يسمى بالأبعاد التقليدية في إشارة إلى البعد الأمني- السياسي والبعد الإقتصادي، وذلك إرتباطا بالتأثير الذي مارسته النظريات المهيمنة في ذلك الوقت وهي النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية. لكن جملة من الظروف والأحداث وفي مقدمتها النهاية غير المتوقعة للحرب الباردة بالإضافة إلى زيادة عدد الإثنيات في العالم ليصل إلى 8000 إثنية، تصاعد دور الدين من جديد من خلال المراجعة النظرية للمنهج الوضعي وإعادة الإعتبار للقيم، ظهور بوادر الإهتمام بالبعد الحضاري الثقافي نتيجة المقال المثير للجدل "صدام الحضارات" لمؤلفه صامويل هانتغتون. كل هذه العوامل وغيرها أضافت بعدا جديدا عند تحليل ودراسة ظواهر العلاقات الدولية سواء كانت تكاملية أو نزاعية وهو البعد الثقافي – الإجتماعي.

وعليه، فالتنافس في مفهومه الإجتماعي هو عملية موجهة لتحقيق أهداف في سياق إجتماعي تتضمن إشتراك فردين أو جماعتين فما فوق في نشاط معين هو موضوع التنافس؛ حيث تقاس درجة تحقيق الأهداف بمقارنة أداء الفرد أو الجماعة بأداء الآخرين. وتؤدي هذه المقارنة إلى إثارة شك الفرد أو الجماعة في المنافسين. ويرجع هذا لعدم الثقة في النتائج التي سيحققها الفرد أو الجماعة. فالتنافس هنا هو ميل ودافع وهدف في نفس الوقت؛ ميل من خلال السعي نحو تحقيق غاية معينة ودافع يحرك الفرد ويوجهه للنجاح والفوز [الربح]، وهدف مرتبط بذات الفرد بسعيه إلى التفوق من حيث التفوق على أداء الآخرين.

تعريف آخر، يتضمن السلوك التنافسي في إطار العلاقات الاجتماعية إستخدام إستراتيجيات توضع بهدف الحصول على زيادة في الموارد المتاحة المحددة كما تتضمن إبعاد الآخرين عن هذه الموارد[1]. ومن خصائص الموقف التنافسي هنا عرقلة العمل الموجب بين الأفراد حتى لا يحقق أي فرد أو جماعة منهم الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى خاصية عدم التعاون ويكون الإحساس بالمسؤولية موجها نحو الذات.

مما سبق، يتضح أن المفهوم الإجتماعي للتنافس يدور في إطار البيئة الداخلية نتيجة للأطراف المشاركة في العملية التنافسية، والتي قد تكون بين أفراد أو بين جماعات أو بين أفراد وجماعات في نفس الوقت.

المفهوم الثقافي: بالنسبة للمفهوم الثقافي للتنافس؛ فهو يختلف من حيث البيئة التي يمارس فيها ومنه إختلاف الأطراف الفاعلة فيه عن المفهوم الإجتماعي للتنافس؛ حيث أن بيئة التنافس الثقافي هي البيئة الخارجية. لكن لا يعني هذا أن التنافس الثقافي غير موجود داخل الدولة الواحدة في عالم يشهد بروز دور الأقليات*.

فإذا كان على **مستوى داخلي**، فمرد ذلك وجود الأقليات داخل الدولة؛ ومنه يعرف على أنه سعي بعض الأطراف إلى تحصيل مكاسب ثقافية قبل الآخرين وعادة ما تكون المكاسب الثقافية متعلقة بالدين، أو إعتبار لغة معينة على أنها رسمية، أو الرفع من مكانة العادات والتقاليد الخاصة... إلخ.

أما إذا كان على **مستوى خارجي دولي**؛ فيرجع ذلك إلى دور قوى دولية تسعى إلى نشر ثقافتها على حساب ثقافات دول أخرى، والمثال من التنافس الفرنكفوني الأنغلوساكسوني، أو يكون في إطار الحضارات بإعتبار الثقافة من بين أهم مكوناتها. وبذلك تتغير وحدة التحليل هنا من الدولة إلى الحضارة. وقد برز في العقد الأخير من القرن العشرين مصطلح التنافس الحضاري إنطلاقا من بروز الحضارة كوحدة تحليل؛ فكلما كان هناك تقارب حضاري، كانت طبيعة العلاقات تعاونية. أما إذا كان هناك إختلاف حضاري، أصبحت العلاقة تنافسية وتميل إلى الصراع. وهذا يذكرنا بالفكرة التي طرحها

---

[1] محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة العربية خلال الفترة من 1945-2000، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، (د.س.ن)، ص24.

*الأقلية حسب تعريف الإتفاقية الخاصة بالأقليات سنة 1952: مجموعة من الأفراد الذين يقطنون إقليم دولة معينة بصفة دائمة يختلفون عن غالبية السكان من خلال جملة من الخصائص الثقافية المشتركة يحاولون الحفاظ عليها.

ألكسندر وندت (Alexander Wendt)؛ وهي درجة الإستيعاب الثقافي التي تحدد العلاقة بين الدول.

تعريف إجرائي؛ التنافس بشكل عام هو سعي كل طرف للوصول إلى تحقيق أهدافه قبل الآخرين دون الإضرار بمصالحهم؛ وتتنوع هذه الأهداف من إقتصادية، سياسية، إجتماعية ثقافية لتحدد لنا أبعاد ظاهرة التنافس. وبناءا على الأطراف الفاعلة والآثار الذي تمارسها، قد تنحصر العملية التنافسية في إطار البيئة الداخلية أو تتعداها إلى النظام الإقليمي والدولي، حتى تتشكل المستويات الثلاث للتنافس والذي يكون إما داخليا وطنيا أو إقليميا أو دوليا.

المطلب الثاني: التنافس والمفاهيم المرتبطة: تحديد العلاقة الكامنة والحدود الفاصلة

يزدحم حقل العلاقات الدولية بالعديد من المصطلحات الدالة على الظواهر المكونة لهذا الحقل إذ يشيع إستخدامها بين الدارسين والباحثين عند تناولهم لظاهرة معينة، لكن المشكلة لا تتمثل في كثافة المصطلحات بل تتعداها إلى الخلط بينها وإستعمالها على أنها مدلول واحد، هذا ما يؤدي إلى حالة من التعقيد والتضليل أثناء محاولة فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة.

وعليه، فإنه من الضروري عند تناول ظاهرة التنافس تحديد المصطلحات المتعلقة بها والتمييز بينها بغية فك أي غموض أو لبس قد يشوب مراحل دراسة الظاهرة ويؤدي إلى إستخدام مصطلحات في غير مكانها، خاصة إذا علمنا أن من خصائص ظاهرة التنافس التطور إلى مراحل أعقد بناءا على الوسائل المستخدمة في العملية التنافسية.

أولا: العلاقة الكامنة بين ظاهرتي التنافس والتوتر.

يمكن الفصل في الفرق بين ظاهرتي التنافس والتوتر من خلال تقديم جملة من التعريفات الخاصة بظاهرة التوتر، ثم إستنتاج الحدود الفاصلة بينهما. على الرغم من أن ظاهرة التوتر هي ظاهرة جزئية من ظاهرة كلية – النزاع– لكن هذا لم يمنع الدارسين من الإهتمام بالمفهوم وإحاطته بمجموعة من التعريفات.

- يعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة[1].

- حسب **مارسيل ميرل (Marcel Merle)** يعتبر التوتر على أنه مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة المسلحة[2].

- في حين يعتبر **دورتي وبالتسغراف (Doupherty, Paltsgraff)** التوتر على أنه حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح[3]، كما يعبر عن حالة شيء يهدد بالقطيعة وهو حالة من الشدة والإنفعال تعبر عن بداية خروج النزاعات من المرحلة الكامنة إلى العلنية*، وكثيرا ما ترافقه حملات دعائية وهجمات إعلامية. والتوتر يظهر أن الخلافات بين الأطراف لا يمكن تجاهلها وإخفاؤها. وعليه، فهو تعبير عن حالة تخوف وعداء ورغبة في السيطرة والإنتقام[4].

- كما يعبر عن حالة من الشكوك والمخاوف المتبادلة والناجمة عن تبدل مواقف الأطراف وسياسات بعضها إتجاه البعض الآخر.[5]

وفي إعتقادنا وتعقيبا على هذا التعريف، فالتغير في مواقف الأطراف، وما ينجم عنه من حالة عدم الثقة والشك المتبادل مرده عدم رضا أحد الأطراف عن نتيجة العملية التنافسية، بسبب إستخدام أحد الأطراف لوسائل وأدوات غير مشروعة، والهدف هو تحقيق أقصى ربح وإلحاق الضرر بالآخر.

إستنادا إلى التعاريف المقترحة حول ظاهرة التوتر، نستخلص أن لهذه الأخيرة نقاط تشابه مع ظاهرة التنافس– محل الدراسة–، كون التوتر كموقف لا يؤدي مرحليا إلى اللجوء إلى إستخدام القوة مهما بلغ هذا التوتر من مستوى تصعيدي وهذا ما يظهر في التنافس. في حين، يختلف عنه من حيث المصالح والأهداف التي تكون متعارضة كليا وبشكل ظاهر وجلي على عكس مرحلة التنافس والتي تكون فيها

---

[1] محمد نصر مهنا، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)**، (القاهرة: مكتبة غريب، د.س.ن)، ص 08.

[2] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة، (القاهرة: المستقبل العربي، 1986)، ص499.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص ص،140–141.

* يعتبر كوينسي رايت (Quincy Wright) أن التوتر يكون في نهاية مرحلة النزاع الكامن.

[4] أحمد فؤاد أرسلان، **نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986)، ص19.

[5] زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، (دار الرواد: ليبيا، 2002)، ص156.

ضمنية، ما ينجم عنه تغير سلوكات الأطراف تجاه بعضها البعض. والجدول التالي يبين أوجه التشابه والإختلاف بين التوتر والتنافس.

جدول رقم 01: مقارنة بين التوتر والتنافس

تشابه	إختلاف
(عدم إستخدام القوة)، (عدم إلغاء إمكانية التعاون) توتر ⟵ تنافس	مصالح متعارضة ضمنيا ⟵ مصالح متعارضة ظاهريا (تنافس) ⟵ (توتر)

تنافس في **إطار** بيئة تنافسية **مع وجود** قدرة تنافسية لـ "أ" و"ب" **تعملان بـ** إستراتيجية لـ "أ" و"ب" بين دولة "أ" و"ب"

(إقليمية، دولية) (نفترض قدرة "أ" أكبر من قدرة "ب")

تفرد "أ" بأكبر نصيب من المكاسب ⟵النتيجة: أسبقية "أ" وتحقيق مصالحها دون الشرط: إستخدام أدوات مشروعة في المنافسة الإضرار بمصالح الدولة "ب".

خلاصة: لا يتحول الموقف هنا من تنافس إلى توتر.

2- طريقة تحول الموقف من تنافس إلى توتر:

تنافس "أ" و "ب" ⟵ قدرة تنافسية لـ "أ" و"ب"⟵إستراتيجية لـ "أ" و"ب" ⟵

تفرد "أ" بأكبر نصيب من المكاسب⟵ إنحصار مناطق نفوذ "ب" وإتساعها لـ "أ"

زيادة القدرة التنافسية لـ "أ"⟵ (مكاسب "أ" أكبر بكثير من "ب")

الطريقة: من خلال إستخدام أساليب غير مشروعة ⟵ الإضرار بمصالح "ب"⟵خسارة "ب" وعدم الرضا عن نتيجة العملية التنافسية غير المشروعة ⟵مصالح متعارضة بشكل جلي⟵ظهور التوتر

المصدر: إعداد وتصميم الباحثة.

وكخلاصة؛ فإن التنافس هو تسابق في تحقيق الأهداف دون الإضرار أو التعرض لمصالح الطرف الآخر، ويتحول الموقف إلى توتر عندما يختل هنا الشرط – **عدم التعرض للآخر**–، وتتحول طبيعة

المصالح من مصالح متعارضة كامنة إلى مصالح متعارضة جليا، وهنا تتبدل مواقف الأطراف في ظل علاقات تشوبها الشكوك والتخوف وعدم الثقة.

ثانيا: التنافس والنزاع

هناك مقولة مفادها بأنه عندما يوجد فرد يسود السلام، وعند وجود إثنين ينشأ النزاع، وعند وجود أكثر تبدأ التحالفات. وسواء تعلق الأمر بالمجتمعات الصغيرة أو على المستوى الدولي فقانون النزاع هو الذي يحكم أغلب العلاقات. ومهما كان شكل الوحدة الإنسانية؛ أسرة، قبيلة، دولة، تكتل، فإنها محكومة بقانون النزاع فتلك قاعدة تاريخية لا تحتاج إلى إثباتات مجهدة[1].

أما عن تعريف النزاع؛ فيعرفه المعهد الدولي لبحوث النزاع في هايدلبرغ على أنه ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح وإختلاف المواقف عن قضايا معينة، وهي على الأقل بين طرفين قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها.

ويعرف كذلك على أنه تصادم بين إتجاهات مختلفة أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره[2]. وهو كذلك الإختلاف في تصور مواقف قضية ما بين طرفين أو أكثر في نفس اللحظة من الزمن[3].

ويتفق دارسو العلاقات الدولية على أن النزاع هو الشق الأنشط والأكثر بروزا في العلاقات الدولية؛ فهو ظاهرة موجودة بين الدول وعلى جميع المستويات وبدرجات متفاوتة. وهو يستعمل لظواهر كالتعاون والتجانس، التكامل...إلخ.

ويعرف النزاع على أنه الخلاف أو تعارض الإتجاهات بين دولتين أو أكثر حول قضايا محدودة. ويمكن أن يبرز من خلال نفي إدعاءات الطرف الآخر. وقد يكون النزاع في إطار دبلوماسي ضمن آليات تفاعلية حددتها القوانين الدولية، أو أن يخرج عن هذا أو يكون من خلال قطع العلاقات

---

[1] Heinz Jurgeu Axt, Antonio Milososki and Oliver Shwars, "Conflict: A Literature Review", Institute of Political Science, Duisburg, February 23rd 2006, P. 2.

[2] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي: لبنان، 1985)، ص 293.

[3] Nicolas Pswanstrom and Mikael Weissman, "Conflict: Conflict Prevention and Conflict Management and Beyond: A Conceptual Exploration", Joint Transatlantic Research and Policy Center, Washington, summer 2005, P.6.

الدبلوماسية أو فرض عقوبات إقتصادية أو حصار قد يصل إلى حد المواجهة الحربية[1]. كما يفهم على أنه تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حيث يتعرض أحدهما للضرر والطرف الآخر حسب حالته إما أن السبب في ذلك أو أن يكون متجاهلا لوجود الطرف المتضرر[2].

وكتعريف أخير وحسب **كينيث بولدينغ(Kenneth Boulding)** فهو حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر بما لا يتطابق مع رغباته[3].

إعتمادا على كل التعاريف التي أحاطت بظاهرة نشطة وهي النزاع في العلاقات الدولية، تظهر معنا جليا الحدود الفاصلة بينه وبين ظاهرة التنافس؛ إذ قد يكون من بين أهداف الأطراف المتنازعة ليس فقط الحصول على المكاسب والموارد الموجودة بل تحييد والتخلص من المنافس الآخر، وهذا غير موجود في التنافس الذي يقتصر على تحقيق المصالح قبل الآخر دون الإضرار به. إضافة إلى أنه يفهم من النزاع على أنه عدم التوافق بين طرفين على الأقل حول موقف معين في نفس الوقت، ومنه السعي نحو تحقيق أهداف غير متفق عليها أصلا، وعليه تصبح ضرورة إضعاف قدرات الآخر على تحقيق أهدافه.

وإجمالا؛ فالتنافس هو جزء من ظاهرة النزاع ومرحلة سابقة، إذا ما تطورت الأوضاع نحو التعقيد كما يبينه الشكل الموالي:

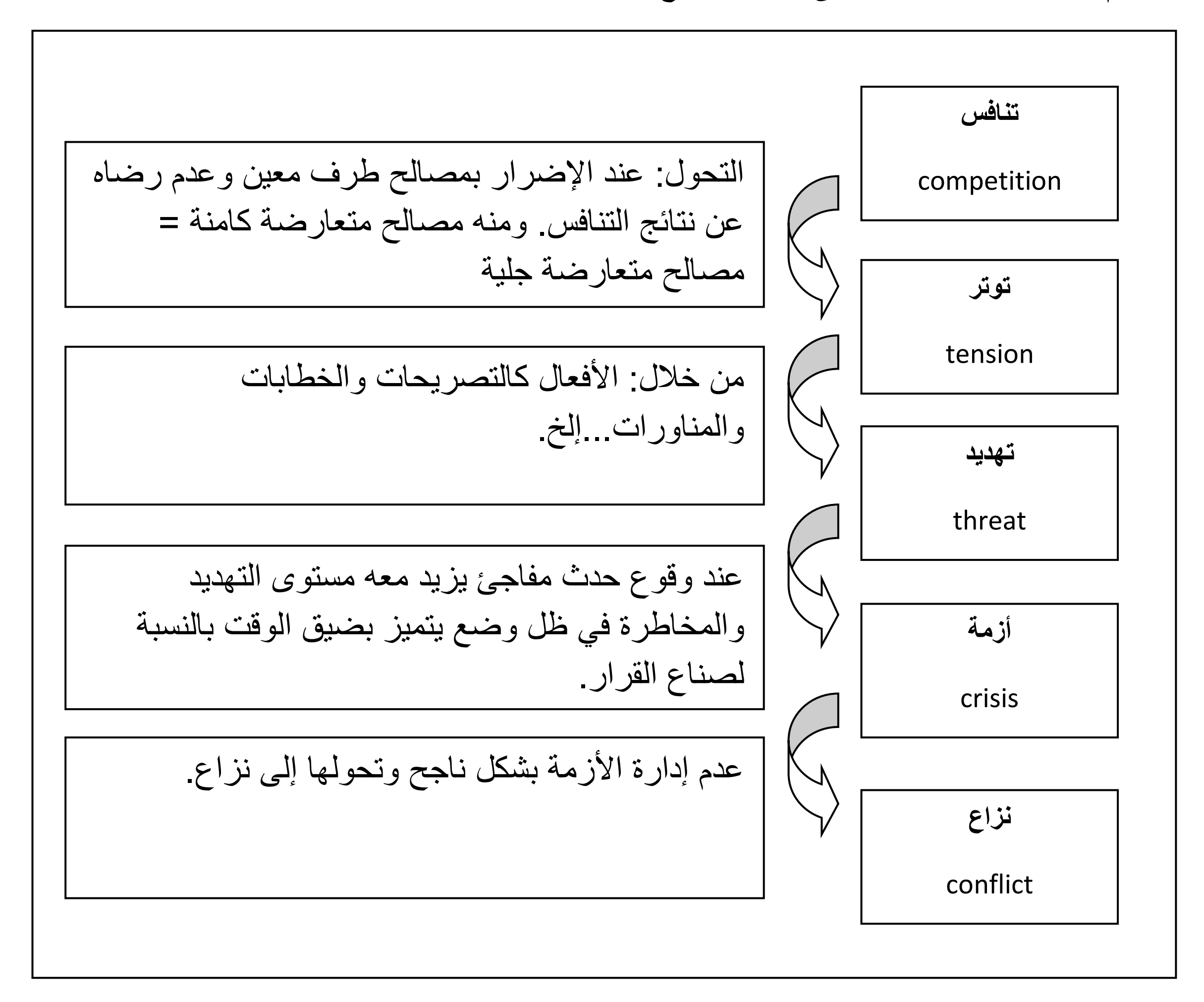
---

[1] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (لبنان :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010)، ص ص، 86-87.

[2] Simon Mason and Saundra Richard « Conflict Analysis Tools », Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC), Conflict Prevention and Transformation Division (COPRET), Bern, 2005, p76 look at: https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Conflict-Analysis-Tools.pdf

[3] Abdelkrim kibech, "General Theories of International Conflict", Unpublished Work, Mentouri University, Constantine, 2005, PP.10-11.

الشكل رقم 01: تطور التنافس إلى مرحلة النزاع



<u>المصدر</u>: إعداد وتصميم الباحثة.

وعليه فالتنافس هو مرحلة أولى للنزاع في حالة عدم إدارتها بوسائل مشروعة يزيد من إحتمال تصعيد الموقف إلى ظواهر جزئية أخرى حتى الوصول إلى مرحلة **<u>النزاع الظاهر</u>**.

ثالثا: علاقة الصراع بالتنافس: التنافس هو أبسط صور الصراع، فالصراع لا يتخذ شكل المواجهة المسلحة وإن كانت أشكاله ومظاهره تتعدد؛ كأن يكون سياسيا أو إقتصاديا أو دينيا وتتعدد وسائله وأساليبه، وعند تحليل الصراعات السياسية تبرز معنا ثلاثة أسئلة[1]:

- هل يمكن لكلا الجانبين أن يتعايشا؟

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د.س.ن)، ص 17.

- هل سينتهي الصراع أم سيتجدد؟

- هل يمكن أن يدار أم أنه هو من يتحكم في أطرافه؟

إن مفهوم الصراع ينطبق على ما أسماه **إدوارد آزار (Edward Azzar)** النزاعات المرجأة (المحمية) التي تكون مصحوبة ومشحونة بالرموز التي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر "النحن" و"الهم"، كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك، وعليه فالصراع ينطوي على نظام مرتبط بالقيم والنظر للآخر على أنه عدو أبدي[1]. في حين يعتبر الصراع في جوهره على أنه تنازع للإرادات ناتج عن إختلافات في دوافع أطرافه وفي تصوراتهم وأهدافهم وتطلعاتهم ومواردهم وإمكاناتهم، مما يؤدي بهم إلى إتخاذ قرارات أو إنتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من إتفاقها ومع ذلك يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة[2]. **–لكن لا يلغي هذا إمكانية وقوع الحرب بين أطراف الصراع–**

أما **كوزر (Coser)**؛ فهو يركز على القيم في تعريفه للصراع الذي يتبلور من خلالها. وحسبه، فالصراع يتحدد في النضال المرتبط بالقيم، والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة؛ القوة والموارد حيث تكون أهداف الفرقاء هي تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم[3].

إستنادا إلى التعاريف المطروحة سابقا، نستدل على أن الصراع هو موقف تنافسي، لكنه يختلف عن التنافس الذي يعتبر أبسط صوره ومراحله من خلال دراية أطرافه بعدم التوافق في المواقف، سواءا في الوقت الحاضر أو المستقبل المحتمل، ناهيك عن الإستراتيجيات المختلفة جذريا والمتبعة، والتي تهدف إلى القضاء على الخصم أو على الأقل إيذائه إنطلاقا من كونه عدوا أبديا، وينجم هذا التصور في الصراع، لأنه عادة ما يعتمد على الجانب القيمي كمرجع في تحديد الآخر. مع العلم أن المواضيع ذات الطابع الثقافي أو الديني هي من أعقد القضايا، إذا ما كانت موضع خلاف بسبب غياب فكرة التنازل وإستحضار مبدأ أن الحل لا يكون إلا بزوال الآخر. وهذا ما يتجسد في الصراع العربي الإسرائيلي مثلا أو عند التطرق إلى الصراعات الطائفية.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، 1973)، ص 213.

[2] منير محمد بدوي، مرجع سابق، ص 38.

[3] المكان نفسه.

وإنطلاقا من عملية الربط بين المفاهيم المطروحة والتي توصلنا من خلالها إلى أن التنافس هو مرحلة أولية لظاهرة النزاع في حالة عدم إدارة العملية التنافسية بشكل مشروع. ومن جهة أخرى، إذا ما نظرنا للعلاقة بين الصراع والنزاع، والتي تؤكد على أن الصراع أعقد وأشمل وأطول من النزاع –**الجانب القيمي**– فالأكيد أن التنافس بدوره هو أبسط مرحلة في ظاهرة معقدة وهي الصراع (conflict) لأن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 02: تطور التنافس إلى صراع

إستحضار الجانب القيمي

تنافس ← توتر ← تهديد ← أزمة ← نزاع ——————— ← صراع

زيادة مستوى النزاع وكثافته.

نزاع طويل الأمد. تغطية مختلف الأبعاد (سياسيا، إقتصاديا، إجتماعيا...).

<u>المصدر</u>: إعداد وتصميم الباحثة

رابعا: الربط بين التنافس والأمن.

سنحاول الربط بين هذين المفهومين لأن مقتضيات الدراسة تفرض علينا ذلك. ولكن سنتطرق إلى بعض تعريفات ظاهرة الأمن أولا. – وسيتم التفصيل لاحقا في المبحث الثالث–

تعريف الأمن: تتنوع تعريفات الأمن لدى مفكري العلاقات الدولية إنطلاقا من تعدد مستوياته (وطني، إقليمي، دولي) أو تعدد أبعاده (إقتصادي، عسكري، ثقافي، بيئي، إنساني) إنطلاقا من التأثير النظري على هذا المفهوم وظهور أمن بمفهوم موسع وآخر ضيق.

حسب **ولفرز (Wolfers)** : يرتبط الأمن موضوعيا بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم[1]. إنطلاقا من هذا التعريف، يتضح لنا أن

[1] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **<u>مجلة السياسة الدولية</u>**، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد160، أفريل 2005، ص56.

المعنيين بتأثيرات غياب التهديدات والخوف هم أفراد، دول، جماعات بحسب المقاربة النظرية. ويقصد ولفرز بالقيم المركزية إما بقاء الدول أو الرفاه الإقتصادي للدولة والفرد والجماعة على حد سواء، الهوية الثقافية، الحريات ... إلخ.

من الناحية التقليدية؛ يعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية، نتيجة ضغوط خارجية وإنهيار داخلي[1].

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن الأمن متعلق بوجود تهديد عسكري. وقد حاول البعض إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية، ومنهم **روبرت مكنمارا (Robert Macnmara)** الذي يعتبر أن الأمن ليس معدات عسكرية وإن كان يتضمنها، وهو ليس نشاطا عسكريا وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية، وبدونها لا يمكن أن يكون هناك أمن[2].

لن نتعمق في هذا المقام في تفاصيل مفهوم الأمن، لأن هذا سيأتي في المبحث الثالث، لكن الهدف هو إستخلاص فحوى الإرتباط بين ظاهرة التنافس والأمن ومكامن التأثير بينهما.

إن الأمن حقيقة نسبية، وليست حقيقة مطلقة؛ فلا يمكن أن نتكلم عن أمن شامل مهما بلغت الأطراف من قوة، نظرا لإلزامية وجود مصادر تهديد تواجهها وتؤثر على كيانها. فإذا إعتبرنا بوجود بيئة تنافس تجمع بين مجموعة من الأطراف، فإن كل منها يريد الوصول إلى تحقيق مكاسبه قبل الآخر.

فالسؤال: متى يظهر التهديد؟ ←—— التأثير على الأمن.

بإعتقادنا أن التهديد يظهر كنتيجة عادية لتفاعلات البيئة الدولية التنافسية، وذلك راجع إلى إحتمال وجود طرف يضر بمصالح طرف آخر. ومتى كان الإضرار كانت الخسارة، وهو وقت بروز التهديد وتأثر الأمن.

تنافس ←—— إضرار بمصالح الآخر ←—— الخسارة ←—— بروز التهديد ←—— تأثر الأمن موضوعيا ثم ذاتيا (اللاأمن).

---

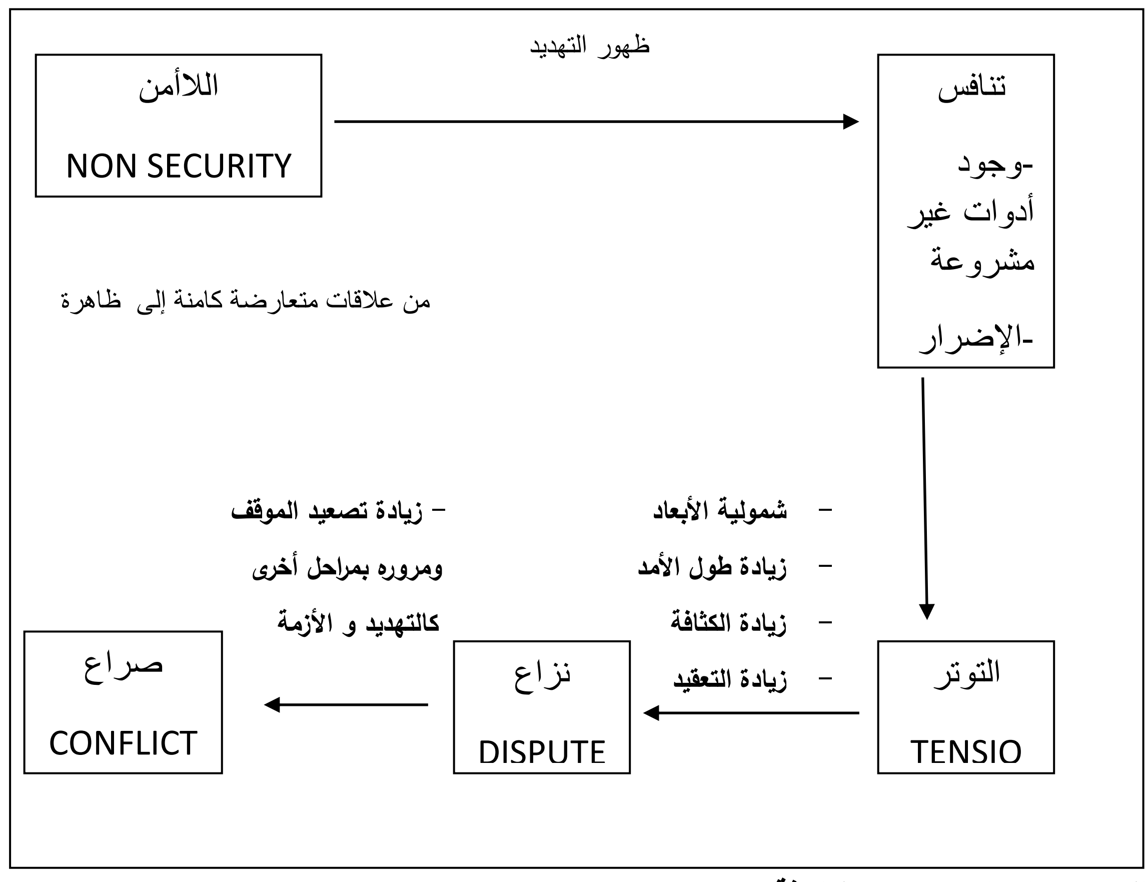
[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 131.

[2] روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 1970)، ص 125.

إذا كان التنافس بين دولتين، فإن التأثير المباشر يكون بداية على أمن هاتين الدولتين. أما إذا كانت الدولة ليست أحد أطراف المعادلة التنافسية لكنها توجد ضمن البيئة التنافسية، فإنها تتأثر هي الأخرى إنطلاقا من فكرة أن ليس لأي دولة أن تحقق أمنها بمعزل عن محيطها الإقليمي وحتى الدولي – حالة دول الخليج–.

إن لكل دولة تصور محدد يتقاطع مع تصورات أطراف أخرى بشكل كلي أو جزئي. ومنه تختلف الطرق في كيفية التعامل، خاصة إذا كانت المنطقة هي نفسها تساعد على وضع تصورات ومصالح خاصة ومتعارضة –**المنطقة الإستراتيجية الإرتكازية أو المهمة**– وإذا كانت دول تلك المنطقة تتأثر بفعل هذه التجاذبات والتفاعلات الخارجية، ولا تستطيع تقديم تصور أمني خاص لحماية كياناتها **– النظام السيادة والثروات والقيم**– وعليه، تأثر أمن دول هذه المنطقة بفعل وجود تهديدات نتيجة تضارب مصالح أطراف العملية التنافسية وإختلاف تصوراتهم الأمنية حول المنطقة المعنية بالتنافس أمر أكيد. والشكل التالي يوضح الربط بين التنافس والمفاهيم المقترحة.

شكل رقم 03: علاقة مفهوم التنافس بالمفاهيم ذات الصلة



المصدر: إعداد وتصميم الباحثة

المطلب الثالث: المنطلقات النظرية لتفسير التنافس الدولي على الخليج.

يشتمل البحث العلمي على خطوات تجعل الباحث بإستخدامها أقدر على التحكم في البحث، ومن هذه الخطوات نجد مرحلة التفسير والتي تعيننا على معالجة الظواهر إنطلاقا من الإجابة على سؤال لماذا؟ ومن ثمة التطلع إلى التنبؤ وتوقع ما سيحدث، وهذا ما سنعمل على إستكشافه بالتعرض لتفسير ظاهرة التنافس الدولي في الخليج من منظور جيوسياسي، وحسب تصورات نظريات العلاقات الدولية، وأخيرا من خلال نظرية تحول القوة.

أولا: التنافس الدولي في النظريات الجيوسياسية:

قد يختلف الأكاديميون حول تسمية الجيوبوليتيك وهل يجب تسميتها بالجيوستراتيجيا، ولكنهم لن يختلفوا على أنها العنصر الأساسي في رؤية العالم اليوم، وأنها تفعل فعلها في تشكل العالم من خلال علاقة الجغرافيا بقوة الدولة أو ضعفها، وفي هندسة سياسات الدول الخارجية وتفسيرها. ولفهم ذلك، فإن التحليل الجيوبوليتيكي يقوم على مسألتين[1]:

الأولى؛ وصف الوضع الجغرافي وخصائصه كما يبدو بالإرتباط بالقوى السياسية المختلفة.

الثانية؛ وضع ورسم إطار مكاني يحتوي على القوى السياسية –الدول– المتفاعلة والمتضاربة.

وعليه، سنحاول إبراز فحوى المدارس الجيوسياسية دون الإسهاب في ذلك، لأنه ليس من صلب الموضوع، وإنما سنعمل من خلال الدراسة على إستعراض أهم الإفتراضات التي تقوم عليها كل مدرسة من أجل إستنباط مكانة منطقة الخليج في المعادلة العالمية للتنافس.

يفرض علينا التسلسل الزمني أن نبدأ **بالمدرسة الألمانية**، ولكن بمنطق نقدي مفاده أنها مليئة بالتناقضات الجغرافية، لكونها كانت لا تعرف حدودا علمية تنتهي إليها، وهي بإرتباطها بالتطبيق العملي للسياسة التوسعية الألمانية من خلال المجال الحيوي والحتمية البيئية لم يعد يهمها أن تواجه بالنقد العلمي، وبذلك فقدت العنصر الأساسي في تكوينها كنظرية علمية ومن ثمة إنكفائها. ولم تكن **المدرسة الفرنسية** بأفضل حال منها لكونها مجرد رد فعل منتقد لما إحتوته الجيوبوليتيك الألمانية

[1] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (القاهرة: دار مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 52.

بكون العالم مرتبط بإحتمالات لا حتميات. وعليه، فإن الدراسة لن تتطرق لهاتين النظريتين نتيجة إنكفائهما العلمي.

أ- ماهان ونظرية الهيمنة البحرية كمفتاح للسيادة العالمية.

تجاوز ماهان(**Mahan**) في نظريته حول الهيمنة البحرية الفكرة الألمانية التي تؤكد أن قوة الدولة من مساحتها، وأعتبر أن شرط القوة هو التحكم في البحر، وإنطلق من إفتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة التي ستسيطر على العالم مستقبلا مكان بريطانيا وذلك من خلال:

- بناء أسطول بحري تجاري وحربي (يمكن ضمان سيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الكاريبي والمحيط الهادي وصولا إلى الشرق الأقصى، من خلال نقل التجارة وحماية الطرق).

- إستغلال عوامل تساهم في تطور القوة البحرية للدولة؛ الموقع الجغرافي البحري، شكل الساحل بالنظر إلى مدى تعرجه، الجزر، طول الساحل – من خلال الدفاع عن السواحل من عدمه كما له دور في قوة الدولة البحرية–، جاذبية الظهير القاري، توجه السكان البحري، حجم السكان وطبيعة النظام السياسي (توجه الحكومة البحري)[1].

يعتبر ماهان أن مفتاح السيطرة العالمية هو القوة البحرية، وأعطى خارطة عوامل تزيد من السيطرة على البحار من خلال عامل الإنتشار؛ فكل منطقة بحرية هي إستراتيجية بنظر ماهان. وعليه، إقترح[2]:

- السيطرة على العالم من خلال القواعد الأرضية المنتشرة على هوامش أوارسيا نظرا لسهولة الحركة البحرية.

- التحالف مع ألمانيا واليابان كرادع للصين وروسيا.

- صعوبة إختراق روسيا القارية لكنه عامل ضعف في نفس الوقت بسبب الإفتقار إلى المسطحات المائية العالمية مما جعلها تحاول الوصول إلى البحار المفتوحة.

واقعيا؛ إستفادت أمريكا من آراء ماهان – إلى حد كبير– عبر إنشاء أسطول بحري ينتشر في البحار والمحيطات يضم الغواصات والطائرات والمدمرات والفرقاطات، إضافة إلى أسطول تجاري كبير يلعب

---

[1] علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص 314.

[2] المكان نفسه.

دورا مهما في ربطها بالعالم وتأمين خطوط الملاحة البحرية الدولية، ناهيك عن ضم عديد من الجزر منها آلاسكا وفيرجين وغيرها. يصب كل هذا في الهيمنة العالمية عبر التواجد في كل المناطق البحرية بالإستعانة بالقواعد العسكرية. وهو ما يمكن رؤيته بشكل جلي في منطقة الخليج.

الإنتقاد: رغم واقعية أفكار ماهان وتطبيقها، إلا أنها لم تخلُ من الشوائب التي إستنبطها هارولد سبروت "Harold Sprout" الذي أظهر عدم مراعاة ماهان للتغيرات السريعة في مجال الصناعة والنقل لاسيما الطائرات – تزايد القوة الجوية –.

كما إنتقد **وولتر ملز** "Walter Millis" عام 1951 نظرية القوة البرية لماهان، من خلال تجارب الحرب الكورية ومظاهر التسابق في التسلح بين الدول، مستدلا بوجود تأثير متعادل للقوة البحرية والبرية في الهجوم والحصار ناهيك عن إرتباط القوة البحرية بالبرية لأن الهدف هو إحتلال اليابسة، وتجاوز فكرة السيطرة على البحار بشكل كامل الأمر الذي إعتبره بعيدا عن الواقع في ظل تزايد أهمية القوة الجوية التي تحمل الخطر من كل مكان في مقابل الخطر القادم من السواحل[1].

ب– توافق منطقة الخليج ضمن الهلال الداخلي عند ماكندر

إستمرت السيطرة للقوة البحرية لفترة طويلة، لكن التطورات العلمية والسياسية بدأت تغير من هذه النظرة منذ بداية القرن العشرين. الأمر الذي حتم على بريطانيا الإنتقال من القوة البحرية إلى الإهتمام بالقوة البرية، نتيجة تطورات الحرب العالمية الأولى من خلال إنتقال تهديد القوة البرية الألمانية إلى جوار قناة السويس. وقد إضطر هذا التهديد بريطانيا عام 1914 لأن تقف في وجهه في فلسطين والعراق بقوات برية تكبدت في نقلها نفقات كبيرة. وقد كان هذا التهديد سببا أجبر بريطانيا على الدخول في ميدان القوة البرية بعد أن لمست أهميتها وخطورتها.

– **ماكندر ونقطة الإرتكاز العالمي:** وردت هذه النظرية في بحث تقدم به للجمعية الجغرافية الملكية البريطانية عام 1904 بعنوان الركيزة الجغرافية للتاريخ "The Geographical Pivot of History".

[1] المرجع نفسه، ص 318.

وقد ساهمت هذه النظرية مساهمة فعالة في تقييم القوى السياسية على أساس توزيع الماء واليابسة. ويمكن تلخيص فحوى هذه النظرية في النقاط التالية [1]:

- أوروبا وآسيا وإفريقيا هي جزيرة عالمية يحيط بها محيط عالمي.

- توجد سهول داخلية واسعة ضمن كتلة أوراسيا تتمتع بحماية طبيعية ممتدة من بحر البلطيق شمالا والبحر الأسود جنوبا، تتمتع بإمكانية إقتصادية مع حماية من العدوان الخارجي سماها – **قلب الأرض**– تتصرف إلى بحار مغلقة بإستثناء بحر البلطيق المتجمد شتاءا والبحر الأسود مع وجود حواجز جبلية تحول دون ذلك.

- تصور نقطة إرتكاز أخرى – بعد التعديل– سماها القلب الجنوبي هي إفريقيا جنوب الصحراء يضم مجموعة من الأنهار يصلح بعضها للملاحة.

- يتصل قلب الأرض بالقلب الجنوبي عن طريق بلاد العرب الممتدة من النيل غربا إلى الفرات شرقا وهي مساحة تبلغ نحو 800 ميل ومن سفوح جبال طوروس في الشمال إلى خليج عدن في الجنوب أي بمسافة تبلغ نحو 1800 ميل.

وتضم هذه المنطقة 3 طرق مائية هي البحر الأحمر و**الخليج** ونهري دجلة والفرات ونهر النيل، كما يعد اليابس طريقا بريا يربط بين القلبين الشمالي والجنوبي، وهي المنطقة المسماة **الهلال الداخلي** بشكل قوس يحيط بقلب الأرض تضم سواحل أوروبا الغربية وصحراء شبه الجزيرة العربية والجزيرة الأكبر من الصين والأقاليم الموسمية في آسيا كالهند وجنوب شرقي آسيا.

-أهمية منطقة الخليج ضمن الهلال الداخلي:

هناك علاقة متينة بين قلب الأرض ومنطقة الهلال الداخلي تتمثل في الضغط من جانب القلب نحو الهلال وسواحله. أما فيما يخص العلاقات بين الدول الكبرى؛ فقد رُشح الإتحاد السوفياتي لمركز الدولة القارية الكبرى في قلب الأرض فيما أغفل الولايات المتحدة الأمريكية في البداية، وإعتبرها ضمن دول الهلال الخارجي المحيط بالهلال الداخلي والذي يضم دول أمريكا الشمالية وأستراليا، ولكنه غير نظرته

[1] المرجع نفسه، ص 323.

بعد تعديل نظري وإعتبرها الدولة الوحيدة المرشحة لمنافسة قلب الأرض تبعا لما تملكه من مؤهلات مع تخوفه من ألمانيا والصين.

أصبح الإستراتيجيون الغربيون ينظرون إلى العالم اليوم نظرة ماكيندر حيث أن الإستراتيجية الغربية بأحلافها العديدة ما هي إلا محاولات من جانب هذه الإستراتيجية لتطويق القوة الروسية، وبعبارة أخرى محاولة لإستخدام الهامش لتطويق الهارتلاند ومحاولة منع الهارتلاند الروسي من السيطرة العالمية[1]. وعليه، إكتسب الخليج أهميته إنطلاقا من أهمية الهلال الداخلي رغم الأولوية التي منحت بدرجة أولى لقلب الأرض عند ماكندر، لكن السيطرة والتنافس على الهلال الداخلي مقدمة للهيمنة على قلب الأرض ومنه العالم.

ج- سبيكمان وأهمية الخليج في النطاق الساحلي:

عمل سبيكمان "Nicholas Spykman" على دراسة مشكلات القوة وأثرها على العلاقات الدولية، وكان ممن إهتموا بالسيادة العالمية وتحليلها في ضوء الدراسات الجغرافية. ونظرية سبيكمان – حسب أنصاره–هي التي تدار بها السياسة الدولية اليوم وتقوم على إمكانية ضبط حركة العالم عبر مسارين[2]:

1- صنع نظام عام لتوازن القوى – أمن جماعي-.

2- من يسيطر على النطاق الساحلي في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

وفي خضم نظريته، قلل سبيكمان من أهمية قلب الأرض عند ماكندر بإعتبارها منطقة شديدة البرودة بصحاري جرداء قاحلة، تنتشر فيها غابات صنوبرية إضافة إلى تركيز الثروات في مناطق محددة وحوّل إهتمامه إلى النطاق الساحلي الذي يوازي الهلال الداخلي عند ماكندر، وأعطاه أهمية تفوق قلب الأرض وذلك لضمه عددا ضخما من السكان، الموارد، الطرق البحرية والبرية وأصبحت نظريته كما يلي[3]:

- من يسيطر على الريملاند "Rimland" يتحكم في أوراسيا.

---

[1] محمد رياض، مرجع سابق، ص 66.

[2] جاسم سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم، جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا** (لبنان: دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013)، ص 66.

[3] علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 334.

- ومن يتحكم في أوراسيا يسيطر على العالم.

النطاق الساحلي: يشمل أوروبا ماعدا روسيا، شبه الجزيرة العربية والعراق، آسيا الوسطى، أفغانستان الهند، الصين، شرق آسيا وكوريا.

ويظهر من خلال العرض أن منطقة الخليج هي جزء من الريملاند الذي يعد أكثر أهمية من الهارتلاند.

التنافس بين الدول؛ إعتبر سبيكمان أن أساس التنافس بين الدول الكبرى سيكون على السيطرة على الريملاند وضمنه الخليج، حيث قسم العالم إلى قسم شرقي يحوي أوراسيا، إفريقيا وأستراليا، وقسم غربي يضم الأمريكيتين التي تم تطويقها بالقسم الشرقي، لذلك قدم جملة من النصائح للولايات المتحدة بهدف الوصول إلى الهيمنة العالمية عبر التحكم في الريملاند[1]:

- إقامة قواعد عسكرية وبحرية وجوية في الجزر والمحيطات المحيطة بأوراسيا.
- منع أي تقارب بين آسيا وأوروبا.
- التحكم في دول أو بعض دول النطاق الساحلي بما يوازي عرقلة محاولات روسيا لذلك.
- مبدأ فرق تسد عبر الوقوف أمام توحيد دول النطاق لتظل لها السيطرة والنفوذ.

- قيام تحالفات دفاعية NATO في أوراسيا، وحلف جنوب شرق آسيا إضافة إلى حلف ريو RIO مع أمريكا اللاتينية بإستثناء كوبا وحلف أنزيس ANSIS مع أستراليا ونيوزيلندا، أما فيما يتعلق بأوروبا فلا سبيل للسيطرة عليها إلا بالتعاون معها.

إعتبر سبيكمان على غرار ماهان أن الخطر الرئيسي لأمريكا يأتي من الهلال الداخلي من جانب القوى البحرية الأوراسية، لذلك وجب السيطرة عليها بإتباع النماذج المقدمة سلفا لكسب معادلة التنافس الدولي يدعم ذلك منطقة هلال داخلي – نطاق ساحلي– خالية من الأسلحة النووية حسب كولين غراي "Colin Gray" وهو ما تسعى له أمريكا حاليا[2]. ويمكن أن نفهم جانبا من التنافس في الخليج إنطلاقا

[1] المرجع نفسه، ص 337.

[2] جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية، النظرية الجيوسياسية**، ترجمة: قاسم المقداد، ج1، (سوريا: دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 156-160.

من الأهمية التي منحها له سبيكمان ضمن النطاق الساحلي بأن جعله جزءا منه ومحطا لتنافس قوى دولية بإستخدام أساليب مختلفة، فصلها بالنسبة لأمريكا بإعتباره جيوبوليتيكي أمريكي تدفعه في ذلك الذاتية التي يقوم عليها هذا العلم إلى زيادة القوة الأمريكية مقارنة مع قوى أخرى في الخليج مثلا.

د-الخليج ضمن منطقة الإرتطام في نظرية جيمس فيرجريف "James Fairgrieve"

قدم جيمس فيرجريف نظريته من خلال كتابه بعنوان "الجغرافيا والسيادة العالمية" تضمنت أن اليابس عبارة عن جزيرتين عظيمتين إحداهما؛ جزيرة متوازية الأضلاع تمثل العالم القديم، والأخرى تضم الأمريكيتين، يحوي متوازي الأضلاع السهل الأوراسي المتموضع في قلب الكتلة الأوراسية بإتساع واسع – سهول وهضاب- يحتل مكانا متميزا في العالم الجديد والقديم. كما نوه بوجود منطقة سمّاها منطقة الإرتطام تمثل شرق أوروبا ودول الشرق الأوسط ومنها **دول الخليج** حيث يدور الصراع بين القوى البحرية والبرية للسيطرة عليها[1].

هـ- التنافس على منطقة تحديد المصير عند سفرسكي:

يرجع الفضل في الإهتمام بالقوة الجوية إلى سفرسكي، وذلك من خلال كتابه بعنوان القوة الجوية مفتاح البقاء "Air Power: Key to Survival" سنة 1950؛ حيث وضع خريطة للعالم على أساس المسقط القطبي للمسافات والإنحرافات الصحيحة، وتبعا لذلك أصبح النصف الغربي للعالم يقع في جنوب القطب والنصف الشرقي الممثل في أوراسيا في شمال منطقة القطب، وقد كان الهدف من الخريطة هو تحديد مجال قدرة القوة الجوية التابعة للإتحاد السوفياتي وأمريكا وإمكانية السيطرة على قارات العالم.

وقد حدد سفرسكي دائرتين صغيرتين[2]:

1- القلب الصناعي الروسي وتشمل منطقة سيادتها الجوية وتشمل الجزء الأكبر من إفريقيا، جنوب شرق آسيا، الحافة الشمالية لأستراليا.

2- القلب الصناعي الأمريكي ويشمل الأمريكيتين.

---

[1] علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 339.

[2] المرجع نفسه، ص 342.

إضافة إلى نطاق التداخل بين القطبين سماه بمنطقة تحديد المصير والتي من يتحكم فيها يسيطر على العالم وتشمل: أمريكا الشمالية وأوروبا وإفريقيا شمال الصحراء ومعظم آسيا والجزر اليابانية والجزر البريطانية. وبذلك، أصبح العالم العربي والخليج مجال الدراسة جزءا من نطاق التداخل بالغ الأهمية وعليه كان منطوق نظرية سفرسكي على الشكل التالي[1]:

- من يملك السيادة الجوية يسيطر على منطقة تداخل النفوذ – بتحديد المصير–.
- إن من يتحكم في منطقة التداخل يسيطر على العالم كله.

و– بريجنسكي وإحياء ترسيمتي ماكندر – سبيكمان:

بعد هذا التصدير الذي تضمن أهم إفتراضات المدارس في الفكر الجيوسياسي بإعتبار التنافس الدولي من بين مجالات علم الجغرافيا السياسية، لم يكن الهدف إستعراض الأفكار بقدر إستنباط الترسيمات التي تشمل منطقة الخليج وإستقراء أهميتها؛ حيث تدرجت وإختلفت من مدرسة إلى أخرى.

وقد يرى المرء أن هذه الأفكار ولت لقدمها – القرن العشرين–، لكن أستاذ العلاقات الدولية زبيغنيو بريجينسكي ينفي ذلك من خلال نظرية التوازنات الإقليمية؛ حيث نشر عام 1979 تحليلا جديدا لتصور ماكندر وسبيكمان وإستكمله في 2004. وبإستحضاره لترسيمتي سبيكمان وماكندر كانت هناك أسباب دفعت الأوروبيين والصينيين لإعتبار بريجينسكي المخطط للهيمنة العالمية، حيث تضمنت أفكاره نصائح للولايات المتحدة الأمريكية في إتقاء إنبثاق قوة أوراسية مهيمنة قد تنافسها، ويجب أن تبقى الأولوية الإستراتيجية لها في الحضور المستمر فوق الجزيرة العالمية بشكل عام بسبب النزاعات التي تدور فيها ونظرا لوجود دول خطيرة وأخرى مناهضة[2].

إن أفكار ماهان، ماكيندر، سبيكمان، فيرجريف، سفرسكي، بريجنسكي لم تكن مجرد أفكار، وإنما وضعت موضع التطبيق من قبل بعض الدول لتحقيق أهدافها وإتقاء خطر دول أخرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤسس إستراتيجيتها على أساس أن حدود الأمن بالنسبة لها توجد حيث تتعرض المصالح الأمريكية للخطر بمعزل عن البعد الجغرافي، في مواجهة دول كالصين التي بدأت تتجه نحو البحار جديا تحذوها القناعة التامة بأنه لا بد من السّيطرة البحرية على المحيط الهادي من

---

[1] المرجع نفسه، ص343.

[2] جيرار ديسوا، مرجع سابق، ص ص 150–154.

أجل وضع يدها على نصف العالم الشرقي[1]. وتبقى قناعة راسخة لدى البعض بأن أفكار ماكندر مازالت قائمة إلى يومنا هذا لأن الصراع الجغرافي ما يزال يدور في عمقه حول فكرة تطويق روسيا – وحلفائها أيضا– وأن الصراع على الجزيرة العالمية، ومنها منطقة الخليج هو الأساس المحرك للقوى[2].

ويبدو أن تصور الجغرافيا السياسية للعالم الحالي يظهر في الملامح التالية[3]:

*تفوق القوى الكبرى ورغبتها بالهيمنة – الإقتصادية بالنسبة للبعض على الأقل–.

*وجود دول هي عرضة للإضطرابات وعدم الإستقرار – فسح المجال للتدخلات الخارجية –.

*عدم إستقرار التوازن السياسي والإقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

*صعوبة حصر النزاعات داخل إطارها الإقليمي أو ضمن حدودها الأولية –عامل الإنتشار–.

إن منطقة الخليج بإعتبارها جزءا من الجزيرة العالمية هي عرضة وستبقى لتنافس دولي محموم تحذوه الإمكانيات الإقتصادية للمنطقة والترتيبات السياسية والأمنية فيها، من خلال قوى دولية تسعى للهيمنة العالمية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في ظل وجود روسيا الطامحة، وكذا الصين التي تسعى للخروج من عباءة القوة الإقتصادية إلى القوة الدولية. في حين يبقى الإتحاد الأوروبي – بما يحويه من مشاكل داخلية مالية– قريبا للتعاون أكثر من التنافس في إطار ما يعرف بتقاسم الأدوار مع أمريكا، يزيد ذلك في وجود قوى إقليمية تسعى لخلق توازنات وفق ما يتراءى لها من مصالح تكون بين حالتي العداء أو الإستقطاب من قبل القوى الدولية. وهذا ما سنفصّله في المطالب اللاّحقة – الفصل الثاني–.

ثانيا: لماذا يحدث التنافس حسب نظريات العلاقات الدولية؟

كأي حقل معرفي، يحوي ميدان العلاقات الدولية على مجموعة من النظريات العلمية التي تحاول دراسة الظواهر وفق ما يتلاءم ووظائف النظرية، فكانت هناك نظريات وضعية أو تفسيرية إقتصرت على البعد المادي للظواهر فكانت رؤيتها قاصرة، ثم ظهرت نظريات أخرى حاولت المزج بين المكون

---

[1] بيير سيليزييه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية**، ترجمة:أحمد عبد الكريم (د.م.ن:الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص110.

[2] جاسم سلطان، مرجع سابق، ص64.

[3] المرجع نفسه، ص56.

المادي والإجتماعي أو أخذت من هذا الأخير الأساس لإفتراضاتها. وسنحاول التركيز في هذا الجزء على النظريات الواقعية، الليبرالية، الماركسية، البنائية، التي تحوي الإفتراضات التي تأسست عليها منطلقا لفهم ظاهرة التنافس الدولي دون غيرها.

أ-النظرية الواقعية: رغم ثراء السياسة الدولية بجملة من النظريات والإقترابات غير أن الواقعية إستحوذت على حيز واسع من النقاشات والكتابات لباحثي العلاقات الدولية، وقد إستمدت قيمتها من كونها إنطلاقة تأسيسية لنظريات أخرى-عبر تأكيد فرضياتها أو تفنيدها-، ويمكن أن نعزو إعتبار الواقعية كمصدر إلهام فكري لجل النظريات في الحقل إلى تقديم وظيفة التفسير الأمثل لحالتي الحرب والنزاع.

كيف فسرت الواقعية التقليدية ظاهرة التنافس التي تعتبر عند الكثيرين ظاهرة سلمية؟

لن نستطيع الإجابة عن هذا السؤال دون العودة إلى التمعن في إفتراضات الواقعية الكلاسيكية لكننا لن نطيل لأنه ليس من صميم بحثنا.

تعتبر الواقعية من أقدم مدارس الفكر السياسي حيث كانت إرهاصاتها الأولى مع ثيوسيدايدس، وميكيافيللي الذي ركّز على القوة في كتابه الأمير بإعتبارها الأساس للحفاظ على الملك، وإلى جانبه نجد هوبز في كتابه " Leviathan " حيث بيّن أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، بالإضافة إلى رايت ومورغانتو وهوفمان وكار وشومان الذين أجمعوا على محورية القوة[1].

الإفتراضات: تقوم الواقعية الكلاسيكية على جملة من الإفتراضات نلخصها في:

*سعي الدول للبقاء عبر تحصيل مصالح مختلفة مرتبط بالطبيعة الإنسانية وهي أساس فهم القواعد الموضوعية[2].

---

[1] جندلي عبد الناصر، إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص138.

[2]Chris Brown, Structural Realism, Classical Realism and Human Nature in Realism World Politics, Edited by Ken Booth (UK, Routledge,2011) p152.

*القوة هي المفتاح لفهم النظام الدولي لأن العلاقات الدولية هي صراع بالقوة من أجل القوة بحسب مورغانتو،[1] وهي غاية مشروعة؛ فالقوة هي عملة السياسة الدولية والقوى الكبرى هي الفواعل الأساسية في التحليل الواقعي؛ فهي تبحث عن كيفية زيادة قوتها الإقتصادية والعسكرية.

لماذا تحب الدول القوة؟ سئل الواقعيون الكلاسيك ومنهم مورغانتو هذا السؤال، فإعتبروا أن السبب مرده الطبيعة الإنسانية، حيث يولد الفرد وهو راغب في إكتساب القوة[2].

*الطبيعة الفوضوية التي يتميز بها العالم[3] الناتجة عن غياب مؤسسات دولية وظيفتها تنظيم العلاقات الدولية من خلال إقرار جملة من القوانين وغياب تدرج سلطوي على المستوى الدولي.

*الدول هي الفواعل الوحيدة والوحدوية ذات السلوك العقلاني في المنظومة الدولية.

*المصلحة الوطنية هي جوهر السياسة خاصة عند مورغانتو فالدولة تتصرف وفق ما تمليه عليها مصالحها التي تتدرج حسب القوة من الإستقرار والبقاء إلى السيطرة والهيمنة[4].

***توازن القوى**: مفهوم مرتبط بعنصرين أساسيين بحسب مورغانتو[5]:

–**مادي**؛ ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوي حسابي بين مقدّرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى.

–**إدراكي**؛ خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود تعادل بإعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن، وذلك بالإعتماد على القدرات الذاتية.

*الفصل التام بين الأخلاق ومتطلبات العمل السياسي، وإنما الغاية تبرر الوسيلة.

بعد هذا الإستعراض الوجيز لإفتراضات الواقعية الكلاسيكية، بدأت تتبين لنا تفسيرات التنافس حسب هذا الإتجاه.

---

[1] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر: شركة باتنسيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، 2008)، ص327.

[2] Barry Buzan, The Timeless Wisdom of Realism? In International Theory Positivism, Edited by: Steve Smith, Ken Booth, Marysia Zalewski, (USA: Cambridge University Press, 1996), P.48.

[3] John j Mearsheimer, Structural Realism, 2006,P.73, Visited 21/4/2016 in: https://www.commackschools.org/Downloads/8_mearsheimer-_structural_realism.pdf

[4] Michael P. Sulivan, Theories of International Relations, Transition vs. Persistence, (USA: Palgrave, 2001), P.114.

[5] عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي:نمط المعيقات البنيوية"، **جريدة الرياض**، الرياض، العدد13962، (ديسمبر 2006)، ص327.

إن الحالة الطبيعية لدى الواقعيين هي النزاع، لأن طبيعة الفرد تحث على ذلك فطريا. الأمر الذي جعل من إكتساب القوة وتعظيمها الهدف الأسمى، وإن إختلفت المصالح، يزيد ذلك بيئة فوضوية ناجمة عن إفتقار سلطة عليا مركزية منظمة للعلاقات الدولية من خلال القوانين. وإن ما زاد من تعقيد الأمور هو إخراج العمل السياسي من المعايير الأخلاقية، مما أدى إلى إعتبار الحرب وسيلة شرعية للحفاظ على بقاء الدولة. وعليه فإن التنافس لدى الواقعيين الكلاسيك هو مرادف لمصطلح النزاع من خلال إعتبار جل المنافسات صفرية غير تعاونية[1]، فالبيئة فوضوية تنافسية يسعى كل طرف إلى حيازة القوة الكاملة بالنظر لمنافسيهم أو لتكون دولهم مهيمنة مقارنة مع المنافسين، لأن القوى الكبرى هي الفواعل الأساسية في التحليل الواقعي والتي تبحث عن كيفية زيادة قوتها الإقتصادية والعسكرية بالمقارنة مع القوى الكبرى الأخرى بغرض الهيمنة والسيطرة، فالعلاقات بين الدول في ظل الفوضى وإنعدام القانون والأخلاق تفسر ضمن منافسات صفرية إما أن تملك كل شيء أو لا شيء.

ب–الواقعية الجديدة: تبرز إفتراضاتها في الآتي:

*الدول فواعل عقلانية تعد الوحدات الأساسية في التحليل الواقعي إضافة إلى المنظمات الدولية الأقل منها شأنا.

*النظام الدولي الفوضوي يدفع الدول إلى إمتلاك القوة كي تحافظ على وجودها حيث لا توجد ضمانات لعدم مهاجمة دولة أخرى، فإمتلاك قوة أكبر يعني أمن وحماية أكبر.[2]

*الدول تعمل بمفردها لتحقيق البقاء نتيجة غياب القوة المركزية فالدول الأخرى هم أعداء محتملون والحل هو القوة أي أن تكون الأقوى مقارنة مع المنافسين[3]، في إطار ما يسمى بالعون الذاتي.

*رغم وجود إمكانية ضيقة للتعاون لكن العلاقات بين الدول أساسها عدم الثقة وعدم التأكد من نوايا الدول الأخرى.

يؤكد الواقعيون الجدد بدورهم على القوة، فما هو مقدار القوة الكافي؟

---

[1]John j. Mearsheimer, Realism the Real World and the Academy in: Realism and Institutionalism in International Studies, visited 2/3/2016 p 25 in : https://www.press.umich.edu/pdf/0472112732-toc.pdf
[2]John j. Mearsheimer, Structural Realism, Op.Cit, P.73.
[3]Ibid.

إنقسم الواقعيون الجدد إلى قسمين؛ دفاعيين مثل ولتز يؤكدون على إمتلاك الحد الذي تكون فيه الدولة آمنة، في حين يختلف مع مرشهايمر من خلال الواقعية الهجومية، حيث يعتبر هذا الأخير أن البحث عن القوة والأمن لا يمكن إشباعهما.

التفسير الواقعي البنيوي للتنافس:

إن بنية النظام الفوضوي هي التي تحدد وتؤثر على سلوكات الدول وليس الطبيعة الإنسانية، يأتي ذلك رغم إعتراف الواقعيين الجدد بالمنظمات الدولية، لكن نظرتهم لها تبقى سلبية. وفي معرض تفسيرهم فإن إعتبار المنظمات الدولية فواعل إلى جانب الدول هو إعتراف ضمني بالتعاون، لأن أحد خصائص المنظمات الدولية هو وجود أهداف مشتركة بين الدول المنضمة تسعى لتحقيقها.

إنطلق البنيويون من الأهداف المشتركة، حيث قسموا دوافع الإنضمام إلى المؤسسات الدولية إلى:

*دول ضعيفة غرضها الحماية والأمن.

*زيادة القوة والهيمنة بالنسبة للدول الكبرى.

وفي هذا تفنيد للنظرة التعاونية حسبهم إلا في إطار ضيق، ومن جهة أخرى إستمرارية حالة الفوضى الدولية مع غياب أخلقة للعمل السياسي تسعى الدول لتحقيق مصلحتها من خلال الإعتماد الذاتي، وعدم التعاون مع الآخرين لأن العلاقات قائمة على الشك والريبة. ويحدث التنافس لأن الدول في أي علاقة هدفها ليس الحصول على أعلى مكسب بل منع الآخرين من تحقيق تقدم في قدراتهم النسبية، مما يجعل التنافس كحالة عادية طبيعية بدوره مرادفا للنزاع. ويبقى التنافس مفتوحا، وإن تغيرت وسائله من قوة عسكرية إلى ناعمة، نظرا لإستحالة حسم المنافسات بالحروب.

إن ما يختلف عن الواقعية الكلاسيكية هو إدخال أساليب جديدة على التنافس، وإن كان يمثل حالة عادية على غرار النزاع. ونجد أن التنافس حاضر في المعضلة الأمنية؛ حيث يورد باري بوزن أن الفوضى جعلت من الأمن هو الإهتمام الأول للدول يزيد ذلك عدم قدرة المؤسسات الدولية على ضمان ذلك – الأمم المتحدة– لأنها لا تستطيع مجابهة القوى الكبرى، ما يجعل الدول تتنافس سعيا للوصول إلى الهدف الأسمى وهو الأمن. هذا التنافس الذي يستمر إلى نقطة تكون فيه الدول المتنافسة لها قوة

أكثر مما تحتاجها لأمنها، والنتيجة هي بداية تهديد الآخرين، والذين يستجيبون بدورهم في ظل مشكلة عدم القدرة على قياس القوة، ما هو دفاعي لدولة "أ" يعتبر قوة هجومية لدولة "**ب**".

ج-اللبيرالية المؤسساتية: هي نظرية تعتمد على الحرية أساسها إقتصادي، من أبرز مفكريها جوزيف ناي (Joseph Nye) وروبرت كيوهان (Robert Keohane)، حاولت الوقوف أمام التفسيرات الواقعية التشاؤمية من خلال إضفاء طابع تفاؤلي على العلاقات الدولية، ومن أهم إفتراضاتها:

*محورية دور الفرد في العلاقات الدولية.

*الدولة ليست فاعلا وحدويا بل أنساق فرعية من أفراد وجماعات يمثلون الفواعل الأساسية في السياسات الدولية، حيث أن حاجاتهم الإجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة[1].

*الدول فواعل رئيسية إلى جانب فواعل أخرى على غرار المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية لذلك سميت بالتعددية.

*الدمقرطة بمعنى المطالبة بنشر أنظمة سياسية ديمقراطية.

*الدول تبحث عن تحقيق المكاسب المطلقة بواسطة التعاون عبر الإعتماد المتبادل.

*القوة العسكرية مهمة لكنها ليست كل شيء.

*الدول فواعل ذات سلوكات عقلانية – التأكيد هنا على الدول الديمقراطية-.

***المأسسة:** وذلك من خلال منظمات دولية يكون على عاتقها تنظيم العلاقات الدولية عبر قوانين الغرض منها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

*مبدأ الحرية محدد للعلاقات الدولية- كحرية المنافسة مثلا-.

[1]Andrew Moravisck," International Relations Theory: Scientific Assessment" in: Colin Elman & Miriam Elman, Progress in IR Theory: Appraising the Field, London, Cambridge, 2003, P. 161.

نظرة الليبرالية المؤسساتية للتنافس:

تنظر الليبرالية إلى التنافس بنظرة مغايرة عن الواقعية، فهو تفاعل غير نزاعي لأن بنية النظام الدولي تنتشر بها مؤسسات دولية لها سلطة قرارات وتنظيم بمشاركة الدول. هذه الدول التي إفترضت الليبرالية عقلانيتها المستمدة من كونها ديمقراطية تقوم على مبدأ الحرية في ظل حتمية الإحتكام إلى القوانين وحتى الأخلاق في العلاقات بين الدول، وإن كانت النظرة التفاؤلية لليبرالية نابعة من الإعتماد المتبادل القائم بين الدول والمؤسّس على المكاسب المطلقة – تقاسم الأرباح– ليبقى الغرض الأسمى هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وعليه، فالتنافس هو مفهوم سلمي يفترض عدم إلحاق الضرر بالأطراف المنافسة عبر الإحتكام إلى القانون والإرتكاز على أدوات شرعية. لكن ذلك يبقى محصورا بين الدول الديمقراطية المنضمة إلى المؤسسات الدولية. وفيما عداها بالنسبة للدول غير الديمقراطية، فالتنافس يعني التصادم والنزاع، لأن أدوات التنافس غير شرعية، أي أن المفهوم الصحيح للتنافس يبدأ من المأسسة والدمقرطة.

د–الفهم النيوماركسي لظاهرة التنافس الدولي: رغم إنكفاء النظرية الماركسية بسبب غياب الدولة المرجع وهي الإتحاد السوفياتي. إلا أنها تأبى الإندثار ويؤكد مؤيدوها إستمرارية صلاحية تحليلاتها نظرا للقصور الليبرالي في التعاطي مع قضايا معينة على غرار الأزمات الإقتصادية، وإعتمدت في طروحاتها على نقد الليبراليين من خلال إحتكار الثروة وغياب التكافؤ في العملية التبادلية، ناهيك عن فرض نموذج ديمقراطي في إتجاه واحد مع وجود إزدواجية في تطبيق القوانين.

أما عن النيوماركسية؛ فهي من أشهر المقاربات النظرية في التنظير الماركسي، حيث ظهرت في السّتينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية والعالم العربي، ومن أبرز منظريها دوس سانتوس (Dos Santos)أندري غندر فرنك (André Gunder Frank) وسمير أمين[1]. ومن أبرز إفتراضاتها[2]:

*المادّية التاريخية التي تعتبر التطور الإقتصادي هو المحرك الفعال للتاريخ.

---

[1] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2014–2015، ص271.

[2] كاظم هاشم نعمة، **نظرية العلاقات الدولية** (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998) ص ص 107–116.

*النظام فوضوي بسبب الرأسمالية وليست مجموعة الظروف المرتبطة بالعلاقات الدولية.

*وحدة التحليل هي الطبقة، حيث تنظر للدولة ليس من نسيج العلاقات القومية بل من بعدها الطبقي.

*الإستغلال يمثل مفهوما محوريا في النظرة الماركسية للعلاقات الدولية، فمثلما أن المجتمعات مستغلة فإن المجتمع الدولي هو أيضا يقوم على الإستغلال.

*النظام الدولي مكوّن من دول القلب المسيطرة ودول المحيط التابعة، حيث أن إستمرارية رفاهية ورخاء القلب مرتبطة ببقاء المحيط وتوفيره لمواد الخام بأسعار زهيدة وعمالة رخيصة، فالنظام الدولي ليس قائما على شكل من أشكال القطبية كما يرى الواقعيون، وإنما هو قائم على العلاقة الإستغلالية لدول المحيط.

ينظر الماركسيون الجدد إلى التنافس على أنه علاقة إستغلال وهيمنة بسبب النظام الليبرالي الذي فرض عملية تنافسية غير متكافئة من حيث القدرات بين دول المحيط والمركز دون وجود قواعد أخلاقية تنظم العملية، فالتنافس في معناه لن يكون إلا بين القوى الكبرى ضمن دائرة المركز، وفيما عداها فهي علاقة تبعية بسبب تسلّط المؤسسات الإقتصادية الدولية وإستغلال الشركات متعددة الجنسية.

ه-التنافس الدولي من منظور بنائي: ظهرت النظرية البنائية في أواخر ثمانينات القرن العشرين، حيث تعتبر النظرية التي إستطاعت تفسير أحداث عجزت أخرى عن ذلك على غرار تفكك الإتحاد السوفياتي وقد إكتسبت هذه المقدرة من خلال دمجها الجانب الصلب واللّين ضمن إفتراضاتها الأساسية حول فهم الظواهر. فلهذه الأخيرة بعد إجتماعي يساهم في الإحاطة بالظواهر. ومن أبرز مفكريها نجد ألكسندر ويندت (Alexander Wendt) ونيكولاس أونيف (Nicolas Onuf).

كيف يمكن أن نفهم التنافس الدولي إنطلاقا من إفتراضات البنائيين؟

إذا ما أمعنا النّظر في تفسيرات الواقعية بفروعها والليبرالية والنيوماركسية، نجد بأنها تتعامل مع البعدين العسكري والإقتصادي. وعليه، فهي تفسر التنافس الإقتصادي والعسكري والسياسي الذي يعد محصلة للبعدين السابقين. أما بالنسبة لتفسير البنائية؛ فهي نظرية تقاطع وجسر يرتبط بالنظريات التفسيرية والتكوينية معا، وهي بذلك لا تغفل أي جانب من أبعاد الظواهر.

يتبنى ألكسندر ووندت تنظيرا بنيويا للسياسة الدولية بإعتبار النظام الدولي مستوى تحليل، ورغم أن المقاربات البنائية متعددة حول عدد من القضايا الفلسفية إلا أن أغلب البنائيين يتفقون حول طبيعة البناء الإجتماعي للدولة. وينظر البنائيون للأفكار بوصفها بناءا إجتماعيا ينتج عن التفاعل المستمر والمتبادل بين الأفراد، والذي ينتج ما يسمى بالأفكار الجمعية المشتركة أو الفهم الجماعي – الإستيعاب الثقافي– حيث تعتدّ البنائية بدرجة الفهم الجماعي بين الدول أي إدراك كل دولة عن الأخرى ثقافيا، حيث ميز ووندت ثلاث حالات من الفوضى نجملها فيما يلي[1] :

* فوضى هوبزية: إلتزام ضعيف نسبيا للأفكار الجمعية المشتركة. – دور العدو–

*فوضى لوكية: إلتزام وسط للأفكار الجمعية المشتركة. – دور المنافس –

*فوضى كانطية إلتزام قوي بالأفكار الجمعية. – دور الصديق –

فالحالة الأولى تؤدي إلى النزاع نتيجة الإختلاف الثقافي، وهذا يوافق أفكار هانتنغتون حول التصدع الثقافي وأفكار المقاربة النشوئية. أما الحالة الثالثة؛ والتي تؤدي إلى حالة السّلم نتيجة التوافق الفكري الثقافي. وعن الحالة التي يكون الإلتزام فيها متوسطا تخلق نوعا من التنافس، إذا زاد أدى إلى النزاع، وإذا قل قاد للسلم. فهذه الحالات مردها هو بناء سلوك الدولة على أساس المصلحة والهوية مع إلتزام البنائيين بفكرة عدم التأثير سلبا على الآخرين وهو ما يتطابق مع شرط العملية التنافسية.

ثالثا: نظرية تحول القوة: محاولة لفهم التنافس الإقليمي والدولي

إذا أردنا الولوج إلى تفصيلات نظرية تحول القوة، فلن يكون ذلك إلا بالتعرض لأفكار أورجانسكي وليمك وكذا هانتنغتون.

أ–هرمية القوة عند أورجانسكي:

مازالت النظرية الواقعية التي تعلي من تأثير القوة في العلاقات الدولية مسيطرة على أدبيات السياسة الخارجية، وذلك من خلال محاولة تفسير حالتي الإستقرار وعدم الإستقرار في العلاقات الدولية؛ فكان الإتجاه الأول الذي إنتهج فكرة توازن القوى كضامن للإستقرار الدولي، في حين كان الإتجاه الثاني

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص، 358–370

بعكس الأول عبر تركيزه على مبدأ عدم التكافؤ في القدرات الذي يكرّس الإستقرار– الردع– أما الإتجاه الثالث؛ فتمثله نظرية تحول القوة.

فكيف يمكن فهم العلاقات الدولية من خلال نظرية تحول القوة؟

تحول القوة مصطلح إنبثق عن العمل الكلاسيكي لكينيث أورجانسكي بعنوان السياسة العالمية في مواجهة نظرية توازن القوى حيث يشير إلى جوانب مهمة في العلاقات الدولية منها[1]:

*الزيادة الكبيرة في القوة الوطنية للدول الكبرى نتيجة التنمية الإقتصادية.

*تأثير القوة المتنامية على النظام الدولي خاصة على موقف الدولة المهيمنة.

وإعتبر أنه على مرّ التاريخ فإن التغير في موازين القوى والجهود المبذولة للحفاظ عليها يؤدي إلى صراعات بين الدول الكبرى والعظمى، حيث تؤدي هذه المواجهات إلى تغيير في القيادة الدولية وإعادة ترتيب النظم الدولية والإقليمية على حد سواء.

ويتضح ذلك في الهرم الذي إفترضه أورجانسكي وكوغلر حول تراتبية القوة في النظام الدولي بقيادة قوة عظمى مسيطرة، مع وجود قوى كبرى ومتوسطة وصغرى دونها تخضع لإرادتها تتموضع بشكل تراتبي في الهرم المفترض وطرديا مع ما تملكه من قوة.

وبناء على الهرم تصنّف الدول الى أربعة أقسام:

1–دول قوية وراضية. 3– دول ضعيفة وراضية.

2–دول قوية وغير راضية. 4– دول ضعيفة وغير راضية.

وبنظرة تحليلية لهذا التقسيم، نجد أنه ليس للأولى مصلحة في تغيير النظام الدولي وهيكله لأنه خاضع لهيمنتها. أما الرابعة؛ برغم عدم رضاها فهي تفتقر إلى القدرة على التغيير، دون الأخذ في الحسبان الفئة الثالثة. لكن المشكلة مطروحة على مستوى الترتيب الثاني، أين تمتلك الدول ما يؤهلها إلى ممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهمية من المكانة المتاحة لها حاليا، وهي الدول التي تميل إلى

[1]David Lai," The United States and China in Power Transition", Strategic Studies Institute, USA, December 2011, P.5.

التنافس والتّحدي بغية تغير النظام ومن أجل زيادة درجة الرضا، مما يسبّب حالات من عدم الإستقرار. ونجد في هذا الصدد كلا من روسيا والصين بإعتبارهما قوتين تعديليتين.

وعليه، فإن عددا من الدول المرتبة ثانيا وغير الرّاضية عن تجربة النظام الدولي القائمة، شهدت زيادة كبيرة في قوتها الوطنية، وهي بذلك تسعى لمواكبة ذلك من خلال بذل جهود لتغيير النظام الدولي لتقديم خدمة أفضل لمصالحها، لأنه وحسب أورغانسكي وكاغلر، فإن القوى المهيمنة تفرض قواعد تعود بالنفع عليها في المقام الأول مما يجعل النظام الدولي أكثر فائدة لها وأقل بالنسبة للدول الأخرى. وهذا بالأساس يعود إلى الهيكل الهرمي المعزز إلى حد كبير بالقوة أو بالتهديد بإستخدامها. مما يعود بالنفع على من هم في القمة على حساب رضا القوى الأخرى[1].

إن نظرية تحول القوة تقوم على ثلاثة إفتراضات مدمجة مع الرؤية الواقعية للسياسة العالمية[2]:

*إنتقال القوة بشكل هرمي بطريقة مماثلة للنظام السياسي الداخلي لكن الإختلاف في وجود الفوضى بشكل كلي أو على الأقل جزئي.

*إفتراض وجود قواعد مماثلة تحكم النظام الدولي والمحلي لأن الأمم كالدول في حالة منافسة على الموارد.

*تحول القوة يفترض منافسة دولية تقودها الأرباح المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن النزاع أو التعاون والهدف هو مبدأ التعظيم.

إن أفكار أورجانسكي تتوافق – إلى حد ما– مع إسهام روبرت جيلبين من خلال عمله الكلاسيكي "الحرب والتغير في السياسة العالمية "، حيث يذكر أن جهود الدول الآخذة في التوسّع بالضرورة تجلب مواجهة الدولة المهيمنة وحلفائها حول القواعد التي تحكم النظام الدولي القائم وتقسيم مجالات النفوذ، وأن الحرب سوف تندلع بين السلطة المهيمنة والمنافسة أو المراجعة – التنقيحية –[3].

---

[1]Richard Ned Lebow and Benjamin Valentino lost in Transition: A Critical Analysis of Power Transition Theory, in: **Realism and World Politics**, Edited by Ken Booth, Routledge, London, 2011, PP. 215- 218.
[2]A.F. K. Organski, Jacck Kugler, "The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation", Chapter7, Hand Book of War Studies, PP. 172- 173.
[3]David Lai, Op.Cit, PP. 6- 7.

إن هذه النظرية ساعدتنا على فهم علاقات القوى في القرن العشرين والفائدة مستمرة في القرن الواحد والعشرين، فالولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لا تملك منع إنتشار القوة إلى مجموعة دول المرتبة الثانية. وحسب تصور كيسنجر أن أمريكا بدأت تتراجع قوتها في ظل وجود دول قوية منافسة تتموضع في المرتبة الثانية، وهي روسيا، والصين؛ حيث يشترط أورجانسكي وجود المنافس ضمن المرتبة الثانية – القوة وعدم الرضا والرّغبة في تغيير النظام الدولي–[1].

تحليل المنافسين: إن هذه الخطوة ستساعدنا بلا ريب في تحديد القوى الدولية التي يخصها البحث بالدّراسة وسنبدأ **بالإتحاد الأوروبي**؛ الذي يظهر على أنه منافس في إطار عدم الإضرار بالولايات المتحدة تتعامل معه وفق منطق الشراكة والتنسيق فيما يتعلق بتقسيم الأدوار ولا يوجد مصطلح التهديد في العلاقات الأوروبية الأمريكية.

روسيا: وريثة الإتحاد السوفياتي؛ حيث ووفقا لأورجانسكي يرى أن محاولة تأسيس نظام دولي آخر ينطبق على القوى التي تراجعت وأرغمت على لعب دور ثانوي وهذا ما ينطبق ووضع روسيا اليوم[2] .

الصين: يعتبرها البعض المنافس الحقيقي فهي ليست حليفا لأمريكا ولم تلعب أي دور في إنشاء النظام الدولي، تشهد تنمية إقتصادية سريعة فحسب روبرت فوجيل (Robert Fogel) – حائز على جائزة نوبل للإقتصاد – يتوقع أنه بحلول سنة 2040 سيصل الإقتصاد الصيني إلى 123 تريليون دولار بإجمالي 40% من الناتج العالمي. الأمر الذي سينعكس سلبا على قوة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى إعتقاد الصين بحيازة بدائل سياسية وإقتصادية وثقافية للعالم[3].

أما عن **الهند والبرازيل** المنضمتان إلى دول بريكس والتي دعت سنة 2009 إلى إنشاء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب فإن هاتين الدولتين مستبعدتان من توصيف المنافس للأسباب التالية[4]:

–الإنقسامات الداخلية بالنسبة للهند.

–مشكلة العلاقة مع باكستان – مشكلة كشمير وتأثيراتها الأمنية –.

[1]A.F.K .Organski, Jacck Kugler , Op.Cit, P.173.
[2]Ibid
[3]Idem, P.24.
[4]Ibid, PP. 23- 24.

– تحتاج لأصدقاء من أجل مواجهة الصين وعليه فهي ليست منافسا.

أما البرازيل؛ وبرغم خلوّها من النزاعات الداخلية والبينية ووفرة الموارد، إلا أنها تحتاج لأمريكا من أجل تعزيز الأمن في الجزء الجنوبي من القارة الأمريكية.

وعليه فالقوى الدّولية التي ستشملها الدّراسة هي: **الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين.**

ب–النموذج الهرمي المتعدد لدوغلاس ليمك:

كانت هناك محاولة أخرى لوصف الواقع الدولي تلخّصت في عمل دوغلاس ليمك **Douglas)** **(Lemeke** الذي قام بتطوير نموذج هرمي متعدد – كبديل لهرم أورغانسكي أحادي القمة –؛ حيث يقوم العمل على وجود مجموعة من الأهرامات للقوة المتوازية والمتراكبة؛ بمعنى أنه لكل نظام فرعي – إقليمي– قوة مهيمنة تقع في قمة الهرم[1].

ومن التفصيلات التي إحتوتها نظرية ليمك إمكانية تدخّل القوة المسيطرة وحلفائها على هرم القوة العالمي في النظم الإقليمية، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتمتع بقوى جذب – تزيد في القوة – إضافة إلى وجود قوى تتعارض سلوكاتها أو تنسجم مع رغبات القوى المسيطرة. وهذا الأمر الذي يفسّر التنافس الدولي بين القوى الإقليمية في النظم الفرعية وبين قوى دولية، قد تتحالف أو تتعارض مع سياسات وأدوار القوى المحلية في الإقليم. وبالتالي فإن القوة الإقليمية تجاوزت الهرم أحادي المستوى، وأصبحت عبارة عن هرميات متعددة موازية على مستوى أفقي موزعة عبر أقاليم فرعية، ولكل إقليم دولة مسيطرة – أو دول تتنازع السيطرة – تقع فوق قمة الهرم وفي هذا الخط الفكري يتقاسم هنتنغتون وليمك الفكرة في كتابه" القوة العظمى" والوحيدة بتصوره لهرمية متعددة المستويات، حيث تموضعت في المستوى الثاني قوى إقليمية كبرى وفي مستوى ثالث هرم مكوّن من قوى إقليمية ثانوية تنافس الكبرى[2].

وعليه، وبإعتبار دراستنا تتناول النّظام الإقليمي الخليجي، فإن القوة المسيطرة على قمة الهرم تتنازعها دولتان هما **إيران والمملكة العربية السعودية** لحيازة الدور الإقليمي الأول؛ وهي القوى الإقليمية التي ستخصها الدراسة بالبحث سواء في إطار العلاقات البينية أو العلاقات مع القوى الدولية المتنافسة.

[1] فيصل بوالجدري، سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2016–2017، ص 21.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

المبحث الثاني: تصنيفات الدول وفق مقومات القوة المكتسبة

تترافق دراسة العلاقات الدولية وتفاعلاتها مع دراسة علاقات القوة في النظم السياسية، وتعددت المحاولات لتفسير السياسة من خلال تحليل علاقات القوة، لكون هذه الأخيرة جوهر التحليل السياسي. لكن ذلك ليس بالأمر اليسير لما يكتنف مصطلح القوة من غموض وجدال مفاهيمي على غرار مصطلحات أخرى في الحقل. وعليه سنحاول تبديد جزء – ولو يسير– من هذا الغموض بالتعرض لجملة من المفاهيم التي إعتنت بتفسير ظاهرة القوة، ومن ثمة الولوج إلى منهج قياس قوة الدولة من خلال إستعراض جملة من المعادلات التي حاولت ضبط ذلك، لتكون المحصلات الناتجة عن المعادلات المرجعية المعتمدة في تصنيف الدول إلى قوى إقليمية أو قوى دولية.

المطلب الأول: التغير النّظري في مفهوم القوة.

القوة هي من المفاهيم الرئيسية في العلوم الإجتماعية بصفة عامة، وفي مجال تخصصنا، تواترت تعريفات القوة من خلال إسهامات فردية لأكاديميين أو عبر الإنتماء لمنظور بحثي معين.

أولا: التعدد المفهوماتي للقوة

إن أول إستخدام لمفهوم القوة في الفكر الغربي كان لأرسطو عبر مؤلفه "السياسة"، لكنه لم يعتبره أساسا في السياسة، بل محركا فيها على خلاف ميكيافيللي الذي إنطلق من نقطة مفادها أن القوة هي أساس الشرعية السياسية، وأي نجاح سياسي مقترن بمدى ومجال إستخدام القوة. حيث أن تعريف ميكيافيللي للقوة يسمو عاليا ليفوق كل التعريفات الأخرى في الغرب، فقد كانت القوة عنده تعني التفوق العسكري والقسر والتهديد المقنع بالقوة[1].

ولقد أيده في طرحه كل من **جون بودان (John Bodin) وتوماس هوبز (Thomas Hobbs)** بإعتبار القوة أساس نشوء الدولة وديمومتها وتوسعها، وهو ينظر إلى السياسة في إناء مفرغ من أي

[1] ليزلي جيليب، **قواعد القوة، كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: كمال السيد، (القاهرة: د.م.ن، 2011)، ص 32.

محتوى أخلاقي. أما توماس هوبز؛ فيشتهر له تعريف للقوة بأنها الوسائل المتاحة في وقت معين للحصول على خير مستقبلي – دون تحديد الخير الواضح–[1].

وقد تناول **ماكس فيبر (Max Viber)** القوة على أنها إحتمال قيام شخص ما في علاقات إجتماعية بتنفيذ رغباته، رغم مقاومة الآخرين بعض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الإحتمال[2]. يستند هذا التعريف إلى نوع من التمازج بين القوة وإحتمال التأثير على الطرف الآخر، ويتناغم هذا مع تعريف **ديفيد سينجر (David Singer)** للقوة حيث لخصها في القدرة على التأثير.

ونجد حسب البعض أن أفضل تعريف لأسلوب عمل القوة الأساسي هو الذي قدمه عالم السياسة **روبرت دال (Robert Dehl)** في مقالة كتبها عام1957، حيث إعتبر أن مفهوم القوة هو أن "أ" يفوق "ب" قوة لحد أنه يستطيع جعل "ب" يفعل شيئا لن يفعله في غير هذه الظروف، وأن جوهر المسألة هنا هو الضغط على "ب" ليتصرف بعكس رغبته أي بتغيير سلوكه[3]. ويظهر مما سبق أن دال وفيبر يتقاربان في مفهومهما للقوة في إشارة إلى أن قياس القوة يعتمد على درجة التغير في سلوك الطرف الآخر الواقع عليه التأثير.

فيما إتجه **هانز مورجانتو (Hans Morgenthau)** إلى التفصيل في المفهوم من خلال النظرة للقوة على أنها أداة في حالة إستخدامها كوسيلة لتحقيق أهداف محددة، كما أنها تتبدى كدافع حين يتوجه كيان سياسي نحو تكثيف جهوده لتحقيق المزيد من القوة، وتتبلور كمحصلة مع بروزه في بيئته بقدرة أكبر على التأثير والنفوذ وحتى التوجيه، كل هذا بغرض السيطرة على تفكير وتصرفات الطرف الآخر[4].

وإتجه **لازويل وكابلان** إتجاها آخر في تعريف القوة، فعرفاها بأنها المشاركة في صنع القرارات المهمة والقرار بصفة عامة هو الإختيار الواعي بين البدائل بعد دراسة الموقف من أجل تحقيق هدف معين[5].

---

[1] خالد الحراري، **مفهوم القوة في السياسة الدولية**، (القاهرة: مطابع الأهرام، 2015)، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

[3] ليزلي جيليب، مرجع سابق، ص ص 32– 33.

[4] عمر الفاروق سيد رجب، **قوة الدولة: دراسات جيوستراتيجية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994)، ص 11.

[5] خالد الحراري، مرجع سابق، ص 13.

وتعقيبا على هذا التعريف الذي تناسى مقومات أساسية للقوة وحصرها في إتخاذ القرار، ونحن نعلم أن عملية إتخاذ القرار تمر بمراحل يدخل في نطاقها مدخلات، مخرجات، طبيعة نظام سياسي، مؤسسات... إلخ.

أما **كارل دويتش (karl Deuitch)**؛ فيرى أن القوة تعني القدرة على السيطرة في نزاع ما والتغلب على العوائق، وتشكل المصادر الكلية لقوة الدولة المكونات القابلة للتحول من كونها قوة كامنة إلى فعلية، فإذا إحتاجت دولة "أ" إلى مساعدة إقتصادية، عسكرية... وكانت الدولة "ب" تتحكم في كل أو بعض الإمدادات المتاحة فإن الدولة "ب" سيكون لديها القوة لممارسة السلطة والنفوذ على "أ"[1].

من كل هذه التعريفات المتاحة يظهر أن القوة مفهوم يستعمل على نطاق واسع ودليل ذلك الزخم الكبير والإهتمام الذي حظي به لدى المفكرين والمنظرين. وتعقيبا على هذه التعريفات التي تشابه بعضها وإختلف البعض الآخر منها، يظهر لنا أن علاقة القوة تبنى من خلال:

- عدم توافق أطراف التفاعل حول مصالح أو قضية ما.

- إستجابة أحد أطراف النزاع –المؤثر عليه– لمطالب المؤثر.

- وجود مظاهر توحي بالقوة قد تكون كامنة أو ظاهرة فعلية – سيأتي تفصيلها– تحمل في طياتها التهديد والتأثير.

ومن التعاريف السابقة يتضح أنها كلها تميل إلى تقرير حقيقة واحدة حول القوة، وهي أنها علاقة بين طرفين أحدهما ضعيف والآخر قوي يمتلك مقومات تمكنه من جعل الآخرين ينصاعون له، وحسب **محمد أنور فرج** هناك خصائص تميز القوة[2]:

- القوة ليست مطلقة ويجب مقارنتها بقوى الدول الأخرى.

- القوة ليست مستقرة على حال بل تتسم بالديناميكية.

- ليس هناك عامل تحدد القوة من خلاله ويتم التحكم بها.

---

[1] خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، (عمان: دار أسامة، 2010)، ص 14.

[2] محمد أنور فرج، **النظرية الواقعية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 230.

إن القوة مفهوم خلافي لا يقبل تعريفا واحدا كما تبين ذلك، هذا الجدل المفهوماتي ألقى بظلاله على الإهتمام النظري بظاهرة القوة.

ثانيا: التحول النظري للقوة: لا نقصد بالتحول إلغاء ما كان موجودا بل الإبقاء عليه مع إضافة عناصر جديدة تتلاءم مع الظروف التي حتمت هذا التحول، وبالإسقاط على ظاهرة القوة التي تناولتها أهم نظريات العلاقات الدولية وهي الواقعية، الليبرالية، البنائية كل منها حسب ما يوافق إفتراضاتها الأساسية.

أ-الواقعية: إن لكل نظرية أدوات تحليل ومفاهيم تستند إليها في رؤيتها وفهمها لظواهر معينة والواقعية كنظرية مهيمنة في العلاقات الدولية ترتكز في تحليلاتها وبكل تفرعاتها على مفهوم مركزي وهو القوة والذي تعتبره جوهر العلاقات الدولية، وخاصة القوة العسكرية التي تعد بنظر الواقعيين هدفا ووسيلة في تحقيق المصالح الوطنية. إذ يرتكز الواقعيون الكلاسيك على النظرة المادية للقوة وبالتحديد المجال العسكري بإعتباره البعد التقليدي الأول في تحديد قوة الدولة؛ هذه القوة تعتبر محصلة لجملة من العوامل التي تتحد ضمن ما يسمى بالقوة الكامنة التي تساهم في إكتساب القوة العسكرية الفعلية* ودوما وفي إطار التركيز على البعد العسكري للقوة، نجد تعريف سبيكمان على أنها القدرة على خوض غمار الحرب مما يستوجب من الدول بناء مؤسساتها العسكرية[1].

وحسب الواقعيين الكلاسيك، فإن أهداف السياسة الدولية لا تخرج عن ثلاثة؛ هي الحفاظ على القوة، الزيادة في القوة، إظهار القوة؛ حيث أن الغاية هي البقاء عندما ربط سبيكمان بين القوة والبقاء؛ إذ تبقى الدول لأنها قوية أو لأن دولا أخرى تضمن حمايتها وبقاءها[2]. فغياب سلطة مركزية ووجود طبيعة عدائية متأصلة في الإنسان، يجعل من قرارات الشك والريبة هي الأساس في السلوكات المتبادلة، مما يحتم على كل دولة تنمية مصادر قوتها التي تضمن لها البقاء في ظل بيئة تتسم بالفوضى.

لكن مع الإنتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية، حاولت الواقعية البنيوية توسيع دائرة القوة لتشمل بعدا جديدا طالما كان من السياسات الدنيا وهو القوة الإقتصادية والمتمثلة أساسا في الموارد ، فالواقعية البنيوية إقتصرت معنى القوة في الأبعاد المادية نتيجة ضغط الثورة السلوكية في إخضاع دراسة

*هناك من يقسم مصادر القوة إلى عسكرية وأخرى كامنة تتمثل في جل العناصر المساهمة في بناء القوة العسكرية.

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 66.

[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص205-207.

الظواهر السياسية للمناهج الإحصائية – علمية الحقل–، وتفاديا لمشكلة قياس القوة بسبب عدم قابلية المصادر المعنوية للقياس[1]، لكنها لم تحظ بالإهتمام البالغ على غرار النظرية الليبرالية.

ب–الليبرالية: لكل نموذج معرفي شبكة من المفاهيم المترابطة تساهم في صياغة الفروض وتبرهن على صدقية النظرية المتبناة، لكننا لن نركز على المفاهيم الليبرالية بشكل عام – ليس موضوعنا– بل سنحاول إستكشاف التصور الليبرالي حول مفهوم القوة ومقوماتها.

إن الرؤية الليبرالية ترتبط بتقديرها لطبيعة التغير في دور القوة ودرجة وفعالية الأداة العسكرية في تحقيق الأهداف السياسية؛ حيث يؤكد **ستانلي هوفمان (Stanley Hoffman)** في هذا الصدد على ضعف الرابطة بين القوة العسكرية والإنجازات الإيجابية، وذلك لـ[2]:

– تقييد إستخدام أقوى الأسلحة وهي النووية.

– إرتفاع تكلفة الأسلحة التقليدية التي تستخدم كوسيلة لحكم الشعوب المتميزة بالصحوة الوطنية.

– قصور قوة السلاح عن حل كل المشاكل والقضايا.

– ظهور قيود داخلية على دور القوة.

– إتجاه أخلاقي ضد القوة العسكرية خاصة في الدول الديمقراطية–.

وعليه، فإن حركية العلاقات الدولية والصراع سيستمران، ولكن بأساليب ومصادر جديدة غير عسكرية لأن القوة العسكرية لم تعد هي الأساس الوحيد أو حتى الرئيسي للقوة، بل أصبحت القوة الإقتصادية وغيرها تمثل عناصر هامة في القوة السياسية؛ فالدول المنتجة للنفط تمارس دورا كبيرا في العلاقات الدولية رغم أنها لا تتمتع بقوة عسكرية، وهذا ما إعترف به العالم في أعقاب أزمة 1973. فالقوة تخرج وتنمو كذلك من برميل النفط، وعليه، فقد ركزت الليبرالية في بدايتها على القوة في مجالها الإقتصادي معتمدة على مفاهيم ذات صلة تُعنى بالحالة التي يتم فيها ممارسة التأثير من قبل قوة خارجية[3]؛ هذا

---

[1] أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية شيئا من الماضي؟"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 20، (2008)، ص123.

[2] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص 309.

[3] المرجع نفسه، ص 282.

التأثير سيكون لصالح الدولة المؤثرة، وقد لا يتلاءم مع مصالح الدولة الأخرى. وهذا ما يتوافق وجل التعريفات الخاصة بالقوة سابقا.

لكن ما يحسب للنظرية الليبرالية أنها أدخلت بعدا أو مفهوما جديدا للقوة وهو القوة الناعمة بتعبير جوزيف ناي "Joseph Nye"؛ فالقوة العسكرية والإقتصادية مكونان للقوة الصلبة، ويمكن إستعمالها للإقناع. لكن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة؛ حيث أنه بوسع الدولة تحقيق أهدافها لكون الدول الأخرى تريد تقليدها وإتباعها لأنها معجبة بقيمها، وهذا النوع من القوة يجعل الآخرين يريدون ويفعلون ما تريد وبأقل التكاليف وهي القوة الناعمة "Soft Power"[1].

وعليه، فالقوة عند الليبراليين تحولت من الجانب المادي الصلب الإقتصادي والعسكري الذي تم تقييده، إلا في حالات الأمن الجماعي، وإنتهاك حقوق الإنسان – يبقى هذا نظريا- إلى الجانب اللين من خلال إسهام ناي عبر القوة اللينة التي تنشأ من موارد على غرار الجاذبية الثقافية والأيديولوجيا، وتجدر الإشارة إلى أن القوة الناعمة ليست مضادة للصلبة فقد تكون مترافقة معها أو دونها.

ج-البنائية: إن النظرية البنائية كما هو معلوم نظرية رابطة بين إتجاهين وضعي وما بعد وضعي تعتمد في تحليلاتها على مفاهيم وفروض ذات طبيعة مادية وغير مادية، لذلك سميت بالجسر الرابط. وعليه فهي لم تلغ ما كان موجودا، بل قدمت إضافات جديدة بغية الإحاطة الكاملة بالظاهرة المراد تفسيرها؛ وهي بهذا لم تلغ البعد المادي للقوة من خلال البعد العسكري والإقتصادي، بل أضافت ما كان ينقص النظريات التفسيرية عند دراستها للظواهر بشكل عام والقوة بشكل خاص؛ حيث تعتبر البنائية أن القوة بناء إجتماعي بحد ذاته يتحدد معناه وأثره من خلال التفاعل بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي والبناء الذي يحتوي هذا التفاعل[2].

وعليه، فإن التفسير البنائي للقوة لا ينظر لها على أساس مكوناتها المادية فقط، بل أيضا التركيز على عنصر الإدراك سواء من قبل الدولة التي تمتلك القوة أو من باقي الدول الفاعلة الأخرى. والقوة بهذه التغيرات تحولت من بعد صلب إلى توليفة من الصلب واللين فيما يعرف بمقومات قوة الدولة والذي سنفصل فيه لاحقا.

---

[1] Joseph S.Nye, "Limits of American Power",**Political Science Quarterly**,Vol.117, N°:4,Winter2002, P522.

[2]خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، دمشق، المجلد30، العدد02، (2014)، ص325.

ثانيا: القوة والمفاهيم المشابهة

هناك جملة من المفاهيم ذات صلة بمصطلح القوة منها ما يعتقد أنه رديف، ومنها ما له إرتباط وثيق بمفهوم القوة وسنحاول تبيان نوع العلاقة بينها في هذا الجزء.

أ–القوة والقدرة: في المعاجم الفرنسية تقابل كلمة القدرة "Puissance" وفي اللغة الإنجليزية تقابلها "Capacity"؛ بمعنى أن الفرنسيين والإنجليز على حد سواء يميزون بين مفهومي القوة والقدرة ولا يعتبرانهما مدلولا واحدا أو مرادفان لبعضهما البعض. فالقدرة عند الفرنسيين تعني مقدرة الدولة على فرض إرادتها على الدول الأخرى؛ بمعنى دفع الآخرين نحو تنفيذ إرادة القائم بالفعل، بينما يقتصر توظيف كلمة القدرة للدلالة على الوسائل موضع العمل في ظروف معينة خدمة لأهداف منشودة[1]. أما الأنجلوساكسونيون؛ فبدورهم يميزون بين المفهومين من خلال إتجاهين[2]:

الإتجاه الأول؛ يرى أن القوة من مجموعة العوامل المشكلة لقدرة الدولة ومنها السكان، الموقع، الموارد، التنظيم ... إلخ، – عوامل مادية وغير مادية –.

الإتجاه الثاني؛ يربط القدرة بفكرة العلاقة الإنسانية؛ أي التأثير في عقول وأفعال الآخرين، فلا يوجد إفراط في ربط مفهوم القدرة بعناصر القوة كما في الإتجاه الأول.

وفي اللغة العربية، تفهم القوة على أنها دلالة على جملة المقومات التي يتمتع بها طرف، أما القدرة فهي دلالة على التأثر أو الفعل المرتبط بالإمكانيات[3]. وحتى يتجسد المفهوم جليا نأخذ مثالا نستدل به وهو اليابان؛ فلو أخذنا هذه الدولة مثلا التي نجدها من حيث الإمكانيات من الدول الخمس الأقوى في العالم. ولكن من حيث إستعمال هذه القوة في تغيير السلوك الدولي نجدها متأخرة. في حين، نجد دولا صغيرة من ناحية القوة، لكنها مارست قدرات كان لها أثر في المجتمع الدولي على غرار العراق، يوغوسلافيا سابقا.

مما سبق، نصل في مسألة التفرقة بين القوة والقدرة إلى أن القوة هي جملة المقومات المادية وغير المادية التي تمتلكها دولة معينة، والتي تتحول إلى قدرة تتضمن إستخدام هذه الإمكانيات لتأمين

---

[1] خضر عطوان، مرجع سابق، ص 13.

[2] خالد حراري، مرجع سابق، ص 17.

[3] المكان نفسه.

الإستجابة لأهدافها؛ أي أن القدرة هي أثر القوة ومرتبطة بالممارسة؛ أي بتوظيف مقومات القوة. فالقدرة تشمل القوة والعكس غير صحيح؛ بحيث كل دولة لها قدرة فهي تتمتع آليا بالقوة والعكس غير وارد.

ب-**القوة والنفوذ:** يراه بيتر ويليتس "Peter Welets" على أنه قدرة طرف فاعل على تغيير قيم طرف فاعل آخر. وقد يتحقق هذا التغيير غير المرغوب فيه عن طريق الإكراه، وذلك بالتهديد العسكري أو بالتهديد بفرض عقوبات إقتصادية أو حتى بحيازة المعلومات عن طريق الإبتزاز. أما التغيير المرغوب فيه؛ فيتم ضمن صفقة تتم فيها مكافأة السلوك الجديد عن طريق منح دعم عسكري أو إقتصادي أو سياسي. ويكون النفوذ على أشده عندما يقوم طرف فاعل بإستخدام النقاش السياسي لتغيير القيم السياسية لطرف فاعل آخر بحيث يتم تبني السلوك الجديد بشكل طوعي[1]. ويقصد به كسب طاعة الآخرين وإحراز إنصياعهم دون إستخدام تهديد أو عمل عسكري. ويكون ذلك عادة بأدوات ذات طبيعة معنوية كنتيجة لتقارب ديني أو مذهبي مثلا، أو نتيجة إعجاب دولة "أ" بقيم وثقافة دولة "**ب**". لكن لا يلغي هذا وجود مقومات معينة من القوة لدى الدولة المتنفذة، ومثال ذلك النفوذ الإيراني في جنوب لبنان والبحرين، النفوذ الأمريكي في الخليج. مع أن ذلك لم يرافقه إستخدام للقوة العسكرية لكننا نلمس إنصياعا من الدول المتأثرة.

ونخلص إلى أن النفوذ هو جعل الآخرين ينفذون أوامر الدولة "أ" طوعية وبإرادتهم دون إستخدام وسائل إكراه من قبلها. ويندرج هذا الطرح ضمن الإتجاه الثاني للمدخل الجيوبوليتيكي في تفسير النزاعات الدولية المتضمن تعويض التوسع المكاني؛ أي الإحتلال بالهيمنة والنفوذ داخل هذه الدول بوسائل إغرائية كالمساعدات الإقتصادية، الدعم اللوجستي، الدعم الدبلوماسي والمستمدة من مقومات قوة الدولة. وإذا كانت القدرة تتمثل في توظيف مصادر قوة الدولة التي تمتلكها، فإن النفوذ هو توظيف لهذه المصادر كذلك، بإستثناء القوة العسكرية، فضلا عن إحتمال غياب أسلوب الإكراه مع رضا الطرف المستهدف بفعل النفوذ.

كما تختلف الترجمات، فقد نجد النفوذ يعبر عنه بالتأثير، لكن المصطلحين يوافقان "Influence". " فإذا كانت القوة تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ والتأثير يعنيان القدرة

---

[1] بيير ويليتس، "الأطراف المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية" في: جون بايلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، الطبعة الأولى، 2004، ص 643.

على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء[1]. والنفوذ جزء مهم في السياسة الدولية، بيد أنه لا يعدو أن يكون جزءا من القوة، فالتأثير يعول على الإقناع وبدرجة أقل على التهديد والعقوبات.

ج-**القوة والجيوبوليتيك:** يعتبر الجيوبوليتيك أحد فروع علم الجغرافيا السياسية التي تهتم بدراسة تأثير الظروف الجغرافية على السلوك السياسي للوحدة السياسية – صغيرة أم كبيرة –، لكن المدرسة الجغرافية الأمريكية لا تجد غرابة في إعتبارهما صنوان لا يختلفان. لكن هناك إتجاهات أخرى تلزمنا بوضع حد فاصل بينهما. فالجغرافيا السياسية تدرس الواقع كما هو دون أن تحمل نفسها مسؤولية إقرار أو إفتراض حل أمثل للمشكلة السياسية كما لدى الجيوبوليتيك[2]؛ الذي يعرَّف على أنه العلم الذي يسخر الجغرافيا خدمة لقوة الدولة؛ أي تطلعات الوحدة السياسية. وهو بذلك يتخذ من الجغرافيا مطية نحو تحقيق آمال المستقبل.

لغويا؛ يعني إصطلاح جيوبوليتيك والمكون من كلمتين Geo وتعني أرض و Politics وتعني ما تعلق بالسياسة؛ أي أنه يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة والسياسة الخارجية، وهو كلفظ إرتبط بالمدرسة الألمانية من قبل رودولف كيلين "Rodholf Kjellen"[3]. فالمدرسة الألمانية التي ركزت على أن قوة الدولة في مساحتها وشجعت على فكرة مفادها أن الدول الصغرى تبتلع ضمن الدول الكبرى، مما أدى إلى إنحراف الجيوبوليتيك حيث أصبح مرادفا للعدوان.

كما تعرف الجيوبوليتيك – حسب مجلة العلوم السياسية- التي كان يرأسها هوسهوفر "Hoshover" بأنه: "العلم الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض"[4]، فهو يربط السياسة بالأرض بالإعتماد على الأسس الجغرافية، فالجيوبوليتيك يمهد للعمل السياسي ويعطي الأسس اللازمة للحياة السياسية ويجب أن يكون الضمير الجغرافي للدولة[5].

جدلية القوة والجيوبوليتيك: إذا كانت الجغرافيا السياسية مرآة الدولة العاكسة لصورتها- تصوير الأحداث-، فإن الجيوبوليتيك يجعل الجغرافيا في خدمة الدولة من خلال إعتناق فلسفة القوة، التي

---

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 115.

[2] صلاح الدين الشامي، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، ط2، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999)، ص ص 30-31.

[3] علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص 36.

[4] محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2010)، ص 13.

[5] المكان نفسه.

تختلف مصادرها بإختلاف المدارس. فقد إكتسب الجيوبوليتيك في بعض الفترات سمعة سيئة لدرجة أن الجغرافيا السياسية والجغرافيا بصفة عامة تأثرت سلبا بالوصف الذي أطلقه كارل ساور " Carl Sauer" على الجيوبوليتيك عام 1928 بوصفه الإبن العاق في الأسرة الجغرافية، حتى أنه في وقت قريب لم يكن يتناول هذا الموضوع في كتاب أمرا مقبولا. وإبان الحرب الباردة، كان الباحثون الأنجلوساكسونيين يتجنبون المصطلح، لكن لم يكن ذلك مهما. فقد إنتشر المصطلح في مناطق على غرار أمريكا اللاتينية، وأصبح وثيق الصلة بالأنشطة العسكرية.[1]

وبالمقابل، هناك من نظر للعلم على أنه نظرية تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، وأنه أداة تحليلية لتقييم الوزن السياسي والعسكري للدولة بشكل موضوعي، وأداة لرسم السياسة القومية للدولة طبقا لحقائق الجغرافيا السياسية[2].

وتظهر العلاقة جليا بين القوة والجيوبوليتيك في تصورات نظريات الفكر الجيوسياسي التي تتفق على مبدأ القوة والسيطرة، ولكنها تختلف في تحديد نوعيتها؛ فنجد راتزل وهوسهوفر في إطار المدرسة الألمانية يؤكدون على نظرية المجال الحيوي، وأن قوة الدول مستمدة من المساحة؛ أي القوة البرية، أما المدرسة البريطانية من خلال أعمال ماكيندر "Makinder"؛ فتؤكد كذلك على البر، ولكن من خلال السيطرة على منطقة سماها قلب الأرض، فيما يرى رجل البحرية الأمريكي ألفريد ماهان " Alfred Mahan" أن القوة والسيطرة الجيوبوليتيكية ترتبط بالبحار والمحيطات. وكذلك ضمن المدرسة الأمريكية نجد أعمال أستاذ العلاقات الدولية سبيكمان "Spykman" حيث ترافق البر والبحر معا في تشكيل القوة حسبه في إطار نظريته حول مفتاح السيادة العالمية (Rimland)، فيما إختلف المفكر الروسي ألكسندر دي سفرسكي "Alexander De Sversky" عن المفكرين السابقين من حيث إعتبار القوة مرتبطة بالسيادة الجوية، بما يوحي أن السيطرة الجيوبوليتيكية تتعلق بمستوى ونوع القوة لدى الدول، وصولا إلى التصورات الحديثة لدى هانتنغتون وفوكوياما وبريجنسكي ودوغين وغيرهم الذين رادفوا بإعتقادنا بين القوة والنفوذ.

---

[1] كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون، **الجغرافيا السياسية في مائة عام (التطور الجيوبوليتيكي العالمي)**، الجزء الأول، ترجمة: عاطف معتمد عزت زيان، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص ص 15-19.

[2] محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 37-38.

د-القوة والإستراتيجيا: ظهرت كلمة إستراتيجيا في البداية كمصطلح عسكري والأصل فيها الكلمة الإغريقية ستراتيجوس "Strategius" ومعناها قائد، وتطور إستخدامها لتعني قيادة القوات أو فن الجنرالات. وكان لكل عصر مفهومه للإستراتيجية؛ حيث تعني التركيز على الجانب العسكري فقط. وبتطور المفهوم، أصبحت تعني الجانب الشمولي لها؛ حيث أصبحت تعني بحث المسائل المتعلقة بتحقيق الأهداف[1].

فالإستراتيجيا علم وفن في آن واحد تطور مفهومها منذ الحقبة اليونانية لتتخذ أبعادا ومستويات جديدة؛ فالإستراتيجيا هي العلم الذي إرتبط بالجانب العسكري وتحديدا بالقوة المستخدمة في الحرب، حيث كان ينظر إليها على أنها فن الحرب. وقد إستخدم المفهوم في القرن 16 للإشارة إلى الإدارة العسكرية في إقليم أو مقاطعة، وذلك عند الرومان. وإلى قيادة الكتائب والجماعات عند اليونان[2]. فيما عرفها ليدل هارت على أنها فن توزيع وإستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية[3]. هذا ما يتوافق مع المعنى التقليدي للمفهوم. لكن الإستراتيجيا تطورت لتصبح فن التخطيط المستقبلي من خلال وضع خطوط عريضة لتحقيق هدف معين على المدى البعيد، إعتمادا على التكتيكات – خطط قصيرة المدى– في إستخدام المصادر المتوفرة على المدى القصير والبعيد.

أما عن علاقة الإستراتيجيا بالقوة؛ فإن مفهوم الإستراتيجيا يحدد الإطار العام الذي يتم فيه إستخدام أدوات القوة بمختلف أنماطها؛ بمعنى آخر تحديد الكيفية أو الإجراء الذي يتم به إستخدام أدوات بعينها لتحقيق مهام وأهداف محددة خاصة ما تعلق بالقرارات الكبرى. إن مفهوم الإستراتيجيا يعني أن القوة لا تتوقف على المجال العسكري في إطاره الخاص، ولكن تمتد لتشمل مجالات أخرى كالسياسة والإقتصاد، فجميعها محاور أو مجالات تقع ضمن إستخدامات القوة لتحقيق أهداف ومصالح إستراتيجية معينة. وعموما؛ الإستراتيجية هي وضع الخطة اللازمة التي في إطارها يتم إستخدام مقومات القوة تحقيقا لمصالح الدولة.

---

[1] خليل حسين، **الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الإستراتيجي**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص 15.

[2] صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، (الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، د.س.ن)، ص 13.

[3] مسفر بن ظافر عائض القحطاني، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2010، ص 7.

ثالثا: أنماط القوة (توليفة القوة): تتعدد عوامل قوة الدولة وتتنوع، ولكن قبل البدء في تفصيلاتها تجدر الإشارة إلى أن مقومات هذه القوة تبدلت عبر التاريخ؛ فمن السيطرة على المستعمرات وتجميع الذهب في القرن 16 إلى الإعتماد على عنصري التجارة والمال في القرن 17. أما ما ميز القرن 18؛ فهو الدور البارز للقوة العسكرية والتعداد السكاني، بينما تلخصت المقومات في القرن 19 في الإعتماد على نتائج الثورة الصناعية والقوة البحرية وصولا إلى الوقت الحالي، والذي تمثل فيه تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أحد ركائز القوة فيه. إن هذا التغير في أنماط القوة يبرهن على أن المفهوم هو ديناميكي يتأثر بمتغيرات تساهم في تشكيله يمكن تلخيصها في[1]:

- زيادة عدد الأطراف من الدول على الساحة الدولية (المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسية، الحركات الإرهابية...) تحتكر بدورها مستوى معين من أحد أنماط القوة.

- تتميز بعض الأطراف بنشاطات عابرة للحدود جعلها تفوق قوة الدولة الوطنية مثال ذلك القوة الإقتصادية للشركات متعددة الجنسية.

- **موت المسافات:** فلم يعد للمسافة معنى في ظل ثورة معلوماتية وأجهزة إتصال فاق عدد مستخدميها المليار نسمة.

- بروز أنواع جديدة من التهديد المتعلق بـ: الحروب السيبرانية، والتي تمثل الفيروسات أحد أشكالها، سرقة البيانات وإنتهاك الملكية الفكرية من قبل جماعات الجريمة المنظمة بحوالي تريليون دولار عام 2008، إقتحام شبكات التجسس الإلكتروني 1295 حاسوبا في 103 دول منها 30% أهداف حكومية مهمة.

- تراجع الميل للحروب وإستخدام القوة بين الدول لصالح الحروب الداخلية.

إن حجم التحولات التي أفرزها واقع ما بعد الحرب الباردة قد أفضى إلى نقاش مهم حول محورية دور الدولة في ظل التدفق المتزايد للاعبين الدوليين من غير الدول.

---

[1] وليد عبد الحي، عرض كتاب مستقبل القوة لـ جوزيف ناي، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 2017/07/12، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124.html

وبهذا حكمت هذه التحولات الكبيرة القوة في النظام الدولي وأثرت على طبيعة مفهومها ومقوماتها، وذلك بالنظر إلى[1]:

– توزيع القوة بين الدولة والفاعلين الآخرين سواء كان ذلك بإرادة الدولة التي فاقت المشكلات الدولية قدرتها على الإدارة، أو حصل ذلك بسبب الثقل المتنامي الذي تتميز به بعض هذه الفواعل في ميادين محددة.

– تعزيز مكانة الأطراف من غير الدول في ممارسة القوة والنفوذ نتيجة بروز قضايا جديدة تفوق قدرة الدولة على التعاطي معها.

وتلخيصا للنقاط السابقة، فإن القوة بما تتكون به من مصادر متغيرة بطبيعة التحولات، التي تحكم كل فترة وسنحاول التفصيل في هذه المصادر كما سيأتي رغم إختلاف المعايير.

ويرى منظر العلاقات الدولية كينث فالتز "Kenneth Waltz" أن هناك خمسة معايير لتقييم قوة الدولة[2]:

- عدد السكان والإمتداد الجغرافي.
- الموارد الطبيعية التي تضمها.
- وضعها الإقتصادي.
- قوتها العسكري.
- إستقرار النظام السياسي.

فيما يرى المؤرخ البريطاني بول كينيدي "Paul Kennedy" أن عوامل القوة هي:

[1] حكيم غريب، طبيعة التحول في مفهوم القوة في العلاقات الدولية: تم التصفح بتاريخ 14-07-2017، على الموقع: https://www.politics-dz.com/%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7/

[2] مايكل شيفر، "الولايات المتحدة والقوة الصاعدة"، ترجمة: علي حسين باكير، تم التصفح بتاريخ 19-07-2017، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117222853453998.html

- حجم السكان.
- مستوى التمدن.
- المستوى الصناعي.
- إستهلاك الطاقة.
- حجم الناتج الصناعي.
- القوة العسكرية.

إن المتمعن في هذه المعايير يجد أنها لا تتلاءم مع تطورات عصرنا الحاضر؛ حيث غابت فيها المعايير ذات الطبيعة الإجتماعية، والتكنولوجية. إن مصادر قوة الدول تنقسم إلى مصادر مادية طبيعية وأخرى غير مادية إجتماعية كل منها يضم معايير مختلفة لتقييم قوتها.

أ-العوامل الطبيعية والمادية: ويأتي في مقدمتها:

1- الموقع الجغرافي: يعتبر الموقع الجغرافي للدولة أو مجموعة الدول أحد العوامل المؤثرة في القوة وتوجهات النظام السياسي تحديدا؛ إذ يتسم الموقع بالثبات كبقية العناصر الطبيعية الأخرى، لأن الموقع ثابت على الأرض- بإستثناء حالات الإنفصال والإندماج-، غير أن قيمته السياسية والإستراتيجية في تغير مستمر.

وبقصد الكشف عن مثالب الموقع الجغرافي فهو ينقسم إلى[1]:

- موقع فلكي.
- موقع بالنسبة للبحر واليابسة.
- الموقع الإستراتيجي(السوقي).

---

[1] محمد أزهر السماك، مرجع سابق، ص 78.

-**الموقع الفلكي**؛ إن الموقع الفلكي لأي دولة مرتبط بخطوط الطول والعرض. أما عن خطوط الطول فوظيفتها وتأثيراتها محدودة فهي تشير إلى الإتساع المكاني وإنعكاساته على حساب الزمن. أما دوائر العرض فلها أهمية تتمثل في متابعة تأثيرات الموقع في الظروف المناخية، فكلما تعددت الدوائر، تعددت المناخات. الأمر الذي ينعكس على الجغرافيا الحيوية للدولة، ومنه على النشاط الإقتصادي بالوفرة هذا من الناحية الإيجابية. أما ما ُيعتقد على أنه تأثير سلبي لتعدد دوائر العرض في إقليم دولة معينة فيتمثل في المساهمة في تكوين أجناس مختلفة، مما يعقد ويعرقل التجانس العرقي في الدولة، وينعكس سلبا على الإستقرار السياسي في الدولة[1].

-**الموقع بالنسبة للبحر**؛ تتمايز الدول بالنسبة للموقع البحري فهناك دول بحرية ودول قارية، فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة على الصعيد الإقتصادي نظرا لوجود الموانئ، ناهيك عن الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها الدول بقربها من المسطحات خاصة إذا كانت ذات قيمة إقليمية وعالمية.

-**الموقع القاري**؛ ونقصد به الموقع بالنسبة لليابسة الذي يساهم في زخم العلاقات مع دول الجوار (دول القربى)، ونضيف في هذا الصدد مساحة الدول التي لطالما كانت عاملا أساسيا في قوة الدولة حسب راتزل – المدرسة الألمانية–، لكن في عالم اليوم تراجعت أهمية المساحة في معادلة القوة إن لم نقل غابت.

-**الموقع الإستراتيجي**؛ والذي يشمل البرازخ والمضائق ومناطق العبور والجزر وأشباه الجزر، حيث يساهم كل موقع في قوة الدولة سواء الإقتصادية كالقواعد البحرية أو العسكرية أو حتى السياسية عندما يتعلق الأمر بمناطق العبور، حيث تحتاج الدول المقفلة إلى إرضاء الدول البحرية لتسهيل حركتها الملاحية.

-**طوبوغرافيا الدولة**؛ وذلك من حيث وجود **الجبال** بإعتبارها عامل جذب كمناطق سياحية أو مخازن معدنية أو التزويد بالمياه ويتلخص هذا في الأهمية الإقتصادية، وهي من الناحية العسكرية تساهم في إستقرار الدولة من حيث إعتبارها سدا منيعا، لكن قد تكون عامل عزل إذا كانت منتشرة في جسم الدولة بسبب صعوبة الإتصال[2]. أما **السهول**؛ فهي أكثر إقتصادية حيث تتيح فرصة الإستيطان

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 49–50.

[2] المرجع نفسه، ص 109.

البشري نظرا لسهولتها وإنبساطها ومرونة عوامل الحركة والإتصال ناهيك عن غناها بالموارد المختلفة، لكن الأمر مغاير من الناحية العسكرية والتي تبقى غير منيعة في ظل غياب العوائق الطبيعية وإنكشاف السهول[1].

حاول الجيوبوليتيك الألمان تفسير السياسة الخارجية تفسيرا كاملا على ضوء المؤثرات الجغرافية، لكن لا يمكن القبول بهذا وإعتباره نظرية كافية وإن كان للعامل الجغرافي أهمية في تشكيل القوة، لكن يبقى هذا العنصر جزءا مقدما من بين مجموعة مقومات.

2-السكان: إن معالجة علاقة السكان بالقوة يجعلنا أمام مسألتين؛ الأولى أن حجم السكان يؤدي إلى زيادة قوة الدولة إنطلاقا من إعتباره مرتبطا بقوة العمل وكذلك إحتمالات زيادة القوة العسكرية بإستغلال ظاهرة التجنيد. وفي هذا الصدد، يُستدل بالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا وكذلك إمكانية لحاق الصين والهند بمصاف القوى الدولية.

في حين؛ أن المسألة الثانية تتمثل في أن العبرة ليست بالعدد – التاريخ دليل على ذلك (اليابان والصين في حرب 1894)- بل بالكيف وذلك من خلال توزيع السكان من الناحية العمرية، وكذلك الجنس ومعرفة التجانس الإجتماعي بحيث يجب معرفة نسبة المنتمين إلى فترة العمر من العشرين إلى خمس وثلاثين فهي أهم السنوات في الإنتاجية والقدرة على حمل السلاح[2].

وفي إطار تحديد علاقة دور السكان بقوة الدولة لابد من الإشارة إلى التقدم التقني الذي صاحبه تقليص للقوة البشرية سواء في الإقتصاد أو في القوات المسلحة؛ فالحجم البشري قد يكون معيقا لقوة الدولة إذا كان هناك إرتفاع في نسبة صغار السن دون 15 الذي يعني إرتفاع معدلات الإعالة، إنخفاض معدلات الإدخار وزيادة أعباء الدولة في الخدمات[3]. وإجمالا، فالسكان يساهمون بجزء في المعادلة الكلية لقوة الدولة رغم التغيرات الحاصلة خاصة التكنولوجيا.

3-القوة العسكرية: حسب التصور التقليدي الذي كان سائدا لطالما أُعتبر العامل العسكري الأساس الذي يحدد مدى قوة الدولة، ونخص هنا بالذكر أنصار الواقعية الذي يؤكدون على أن القوة العسكرية

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 110- 111.

[2] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمان القصبي، (السعودية: مطبوعات تهامة، ط2، 1984)، ص 102.

[3] محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 81.

هي وسيلة التغيير في السياسة الدولية. حيث تقوم القوة العسكرية على حجم وقوة جيش الدولة الذي يعد المقوم الجوهري لهذه القوة، وبالإضافة إلى القوة المستخدمة والتي تكون إما تقليدية أو نووية، ساد إعتقاد راسخ في بدايات القرن العشرين أن طبيعة القوة العسكرية (برية، بحرية، جوية) هي بالنظر إلى طبيعة الموقع الجغرافي للدولة. لكن تجاوزت العقيدة العسكرية للدول هذا الربط، وأصبحت تبحث عن إمتلاك إمكانيات عسكرية تؤهلها لحفظ أمنها داخليا ورد الإعتداء الخارجي في حالة وقوعه.

وفي عالم اليوم، أصبحت الإمكانيات العسكرية مرتبطة بالتقدم التكنولوجي في صناعة الأسلحة والتدريب المستمر والجهوزية الدائمة للجيوش. ومن مظاهر القوة العسكرية نجد وجود قوة رادعة (نووية، ذرية...)، فروع الجيوش من حيث العدد والكيف، دون أن ننسى أهمية الفكر الإستراتيجي المعتمد الذي يساهم في تحديد القوة الملائمة مثلا، وكذا معرفة نسبة الناتج القومي المخصص للميزانية العسكرية – بما لا يؤثر على الجانب التنموي–[1].

إن التغير النظري في العلاقات الدولية الذي رافقه تغيير على مستوى الواقع الدولي، ساهم في تراجع محورية القوة العسكرية إلى أنماط أخرى تساهم في بناء توليفة القوة ومنها الإقتصادية.

4–دور الإقتصاد في القوة: يتميز الوضع الراهن بتعاظم دور القوة الإقتصادية، حيث نجد أن الإتجاه الماركسي بشقيه التقليدي والجديد، الإتجاه النظري الوحيد الذي يركز أساسا على المتغير الإقتصادي، فهو القوة المحركة والمحددة للسلوك السياسي، وتتخذ الماركسية من الإقتصاد معيارا لقياس مدى تقدم أو تخلف مجتمع بشري، فالبنية الإقتصادية القوية تؤثر بشكل إيجابي على بنية المجتمع الفوقية السياسية. وهو تحليل ماركسي جدلي ما يزال يجد تطبيقات واسعة له في عالم تهيمن فيه القوة الإقتصادية[2].

إن أهمية العامل الإقتصادي تضاعفت أيضا نتيجة تعاظم الإعتماد المتبادل بين الدول، والملاحظ أن هذا العامل يرتكز على الموارد التي تنقسم إلى موارد متاحة فورا وأخرى غير متاحة أي بعد فترة زمنية وهي أساس تقسيم الدول إلى دول نامية وأخرى متقدمة.

---

[1] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص ص 107– 108.

[2] عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد5، (مارس 2010)، ص129.

إن أساس القوة أخذ في الإبتعاد عن الجانب العسكري، ومن المفارقات أن الأسلحة النووية كانت من أسباب ذلك لثبوت قدرتها التدميرية المكلفة – تقييد الإستخدام- إضافة إلى تغيرات إجتماعية في المجتمعات ما بعد الثورة الصناعية، تركز على الرفاهة وترفض الضحايا والإصابات[1]. ويولي جوزيف ناي أهمية واضحة للقوة الإقتصادية ويقدم عناصر على أنها مقومات لها تتمثل في السوق، الدخل الفردي، الناتج المحلي من حيث الحجم والنوعية[2].

وتسعى الدول إلى تأسيس قطاع متنوع من خلال القطاعات الثلاث؛ وفي مقدمتها السلع بكل أنواعها زراعية، صناعية (صناعات التسليح) دون أن ننسى التمييز بين الطاقة والإنتاج الفعلي للدولة، إضافة إلى قطاع الخدمات أو كما يسمى السلع غير المنظورة، بالإضافة إلى قدرة الدولة على تدوير رأس المال في إطار علاقات إستثمار، لأن ذلك يصب في زيادة الإنتاج القومي الكلي الذي يعد معيارا مهما للقوة الإقتصادية، التي تنعكس إيجابا على مصادر أخرى وفي مقدمتها العسكرية.

بعد إستعراض هذه الموارد نتساءل: **هل إمتلاك الدولة لمقومات القوة الصلبة هو كاف للعب دور على المستوى الدولي؟**

تتكون أي ظاهرة من أبعاد هي: البعد العسكري، السياسي الأمني، الإقتصادي، الإجتماعي الثقافي وحتى تكون الدولة ملمة لمقومات القوة، لابد من إنفتاحها على كل المقومات بدون إستثناء في ظل تطور تكنولوجي أثر بشكل كبير في هذه المقومات.

ب–العوامل غير المادية:

1–العوامل الإجتماعية: تضم هذه المجموعة كل العناصر غير الملموسة للقوة ويمكن حصرها في:

–**التجانس الإجتماعي أو الإندماج المجتمعي بين مكونات الشعب؛** والذي يعد عاملا مهما يزيد من قوة الدولة، في حين أن الخلافات أو الإنقسامات سواء الدينية أو العنصرية أو المذهبية تقلل من قوة الدولة.

–**الروح المعنوية؛** وتشير إلى مدى تأييد الشعب لقادته، والتي تعتمد بشكل كبير على المشروعية.

---

[1] حكيم غريب، مرجع سابق، ص 2.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 4.

-**القيادة السياسية**: تعبر عن قدرة وفاعلية القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع وترتيبها حسب الأولويات، مع إختيار الوسائل المثلى لتحقيق هذه الأهداف وإتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات، ويتم ذلك في إطار تحكمه المبادىء والقيم. ففعالية القيادة السياسية تنعكس مباشرة على فعالية الدولة من خلال الخبرات العلمية والفنية إضافة إلى متانة الهيكل التنظيمي؛ فهناك تأكيد على ضرورة الإلمام بالبيئة الداخلية والخارجية فيما يتعلق بفعالية القيادة السياسية. فهي بدورها تتعلق بكفاءة الأجهزة السياسية ودرجة المشاركة السياسية، ووجود الرأي العام الفعال، إضافة إلى كفاءة الأجهزة الدبلوماسية[1].

2-القوة الناعمة: هي مجموع أدوات الإقناع والجذب لتوضيح فكرة ما وأبرزها المراكز الثقافية والشرعية- حسب ناي-. ويعرفها ناي كذلك على أنها القدرة على صياغة خيارات الآخرين، وأن تكون نموذجا يحتذى به من قبلهم، يجذبهم ويدفعهم إلى أن يفعلوا ما تريد، ويمكن تطبيق جاذبية الإقناع هذه من خلال السمعة الدولية، الجاذبية الثقافية، ومن خلال الوزن الدبلوماسي، وقوة الأفكار والنماذج الوطنية، وتبقى لكل دولة وسائل معينة تبني بها قوتها الناعمة[2] (الصين: عدم التدخل، إحترام سيادة الدول...). ويقدم ناي نماذج للقوة الناعمة لتوضيح فكرته وأبرزها المراكز الثقافية التي تقوم بأعمال عدائية خارجية من خلال نشرها ثقافة الدولة وقيمها الإعلامية كوسيلة للإقناع.

ويرى جوزيف ناي أن القوتين العسكرية والإقتصادية مثالان عن القوة الصلبة، يمكن إستخدامها لتغيير قناعات الآخرين وقد يكون ذلك بالإقناع أوالتهديد؛ وقد تحصل دولة على ما تريده لأن دولا أخرى تراها نموذجا يقتدى به متطلعة إلى مستوى الإزدهار والإنفتاح فيها. وهذا الجانب من القوة هو القوة الناعمة اللينة؛ والتي تعني القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الإستمالة لا الإكراه بالإعتماد على جاذبية الأفكار، الثقافة، التقاليد وهي بذلك مصدر من مصادر النفوذ.

إجمالا وتعقيبا على مصادر القوة من صلبة وناعمة، نقول بأن هناك درجة من الإرتباط بين الصنفين كما أقر بذلك ناي وصامويل هانتنغتون[3]. ولقد أُستحدث بذلك مفهوم القوة الذكية - حسب ناي- في

[1] جلال عبد الله معوض، "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، ندوة الإتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية" ، ص1، تم التصفح بتاريخ 2017/5/4، على الموقع: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_3886.html

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 4.

[3] حكيم غريب مرجع سابق، ص 3.

عام 2004 ليعبر عن تآلف بين مصادر القوة الصلبة والناعمة في ظل إستراتيجيات مؤثرة[1]؛ حيث أنه إذا تعين علينا الإختيار بين تملّك مصادر صلبة أو لينة فقد يختلف الإختيار، لكن القوة الذكية ترى أنه من الأفضل الأخذ بكليهما. وإذا ما نظرنا إلى العناصر الأساسية التقليدية التي تعرف القوة، والتي تتضمن الثروة والقوة العسكرية والموقع والديموغرافيا، فلابد لهذه العناصر من أن تكون موجودة ولا غنى عنها، ولكن الإختلاف يتمثل في تراجع أهمية هذه المكونات في ظل حقيقة واقع دولي يتميز بالعولمة والرقمنة– القرن 21– في ظل بعد آخر للقوة متمثلا في القوة الناعمة لتتآلف هذه الأخيرة مع القوة الصلبة مشكلة القوة الذكية. إستعراض هذه المصادر المختلفة من القوة، يدفعنا للتساؤل:

هل إمتلاك الدولة لمصادر القوة المختلفة يعني حتمية ممارستها لدور فاعل على الساحة الدولية؟

المطلب الثاني: التحليل الجيوستراتيجي للقوة الشاملة للدولة

أُعتبرت مسألة قياس قوة الدولة من القضايا التي أخذت حيزا من إهتمامات العلماء بمختلف توجهاتهم النظرية على غرار دال، دويتش، أدينجو وغيرهم. إلا أن الأمر كان على درجة من الصعوبة، مما حمل بعضهم على إلغاء فكرة القياس التي تعتمد على مؤشرات من الصعب إخضاعها للقياس، لأن المشكلة الأصعب في التعامل مع مدرك القوة، وذلك لعدة إشكاليات متعلقة بالطبيعة المعقدة لهذا المفهوم كما يراها دال وتتجسد في:[2]

–**إشكالية التوزيع**؛ على غرار توزيع الدخل، الثروة، فما بالك بتوزيع القوة بين الدول.

–**إشكالية التراتب**؛ رغم إمكانية تصور وجود حد أدنى وحد أعلى للقوة نظريا وتموقع كل طرف عند مستوى معين بين مجالي الحدين، لكن الإشكال يبقى في تحديد القيم (واحد، إثنان مثلا).

–**إشكالية القوة الكامنة والقوة المحققة**؛ من غير المحتمل الوصول إلى القوة النظرية الكامنة، نظرا للإعتبارات المتعلقة بالجوانب الإنسانية مثل الإدراك والإحساس والإنفعال، ناهيك عن الإعتبارات المتعلقة بالجوانب الموضوعية المتمثلة في القيود والقوانين. إذا فالصعوبة تكمن في تحديد ماهية المستوى الذي يمكن للفاعل تحقيقه في ظل سعيه نحو الحد الأقصى من القوة الكامنة.

---

[1] جوزيف ناي، مرجع سابق، ص ص 44–45.

[2] روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: علاء أبو زيد، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1993)، ص33.

-**إشكالية البيئة**؛ ونقصد بذلك الأطراف، الخصائص...الخ.

-**إشكالية الفردية والجماعية**؛ وهنا نعود لطرح إشكالية التوزيع التي تتعمق بإتساع وحدة الدراسة (فرد، جماعة، دولة...).

-**إشكالية الوعي**؛ ونقصد بها هنا إشكالية إدراك البديل العقلاني؛ أي أن إشكالية الإدراك والوعي تجعل من الفعل مرتبط بالقوة غير قابل للقياس. هذه الإشكالية تتعمق بفعل إشكالية أخرى تتمثل في عدم إمكانية التحكم في الخيارات المتعلقة بالفعل المعبر عن القوة والإمكانيات المرتبطة بها.

وما يزيد من مستوى هذه الإشكاليات وجود صعوبات تعقد من عملية قياس قوة الدولة على غرار أن العلاقة بين الفعل والمادة من الناحية الفيزيائية حتمية (إلى حد ما)، لأن طبيعة المادة (حجم، وزن) تحدد وتتحكم في نوع الفعل. لكن الأمر مختلف فيما يتعلق بالقوة على الصعيد الإنساني لأن إمكانيات ومقدرات القوة ليس من الضروري أن تؤدي إلى فعل محدد من حيث التأثير والنتائج، وهو جانب يضفي على مفهوم القوة درجة عالية من التعقيد[1]. وبالرغم من الإشكاليات السابقة المتعلقة بقياس القوة، إلا أن عددا من الباحثين حاولوا ذلك عبر تطوير مؤشرات لقياس القوة الوطنية، والوصول إلى بناء معادلات رياضية بهذا الخصوص.

أ- **تعريف قياس قوة الدولة:** يتحدد الأسلوب العام لحسابات قوة الدولة في المقولة البسيطة الآتية: قوة الدولة هي ناتج القوة والضعف إقتصاديا وسياسيا وثقافيا وإجتماعيا وعسكريا، وهي محصلة قدراتها على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي وفي التأثير على غيرها[2].

كما ترد في دراسات أخرى الإشارة إلى عناصر القوة من قبيل العوامل المادية وأسلوب إتخاذ القرارات الوطنية، إضافة إلى روح الأمة والتي تعبر عن القدرة غير الملموسة ليتم تحديد التفاعلات القائمة بين هذه العناصر إلى غاية الترابط.

وقبل البدء في تفصيلات عملية حول طرق قياس قوة الدولة، تجدر الإشارة إلى أن الجدل الناشئ حول إمكانية القياس من عدمه، إنتهى إلى حتمية إخضاع مقومات قوة الدولة للقياس، رغم ما يتطلبه الأمر

---

[1] خالد الحراري، مرجع سابق، ص 16.

[2] عمر فاروق سيد رجب، مرجع سابق، ص 232.

من إجراء العديد من العمليات. الأمر الذي لا يعد جهدا ضائعا ولا ترفا أكاديميا، لأن التوصل إلى قوة الدولة يتضمن آنيا التوصل إلى إكتشاف مكامن الضعف. وإذا ما كانت جوانب القوة تحتاج إلى الإستمرار بمعدلات متزايدة، فإن نقاط الضعف تحتاج إلى معالجة. وعليه يمكن وضع خطط إستنادا إلى أوثق الدراسات الواقعية. وبذلك يتجه منهج قياس قوة الدولة نحو هدفه النهائي والصحيح بغية إكتساب المزيد من القوة[1].

وقد وضع بعض الباحثين – المتخصصون في دراسة قياس قوة الدولة– مبادئ وإعتبارات يعتد بها عند تحديد قوة دولة ما[2]:

– لا وجود لقوة مطلقة أو لضعف مطلق بل تفاعل مختلف العناصر الخاضعة للتغيير جراء تأثيرات جملة من العوامل، لأن في كل دولة جوانب من القوة والضعف معا، ويتحدد موقف الدولة بناءا على النتيجة الأخيرة لتأثيرات عوامل الضعف والقوة.

– دراسة كل عناصر الدولة الطبيعية والحضارية من وجهة درجة إسهامها الإيجابي أو السلبي في قوة الدولة.

– قوة الدولة ذات طبيعة مؤقتة وليست دائمة.

– قوة الدولة ظاهرة علائقية.

– يختلف قياس قوة الدولة من وقت لآخر ومن حالة لأخرى (إستحالة التعميم).

بدأت محاولات تأصيل نظريات ومعادلات لكيفية جرد قوة الدولة في النصف الثاني من القرن العشرين مع إضافة عوامل ومتغيرات جديدة كلما إقتضت التطورات. ونجد في هذا الصدد إتجاهات مختلفة نعرضها في العنصر الموالي:

ب–منهج قياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية: وفي هذا الإتجاه نجد بري (Perry) إذ يعتمد هذا المنهج على قياس المصادر المادية للقوة، وعلى تطوير مؤشرات لقياس مكونات القوة الوطنية

---

[1] المرجع نفسه، ص 229.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، "العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة"، تم التصفح بتاريخ 26-07-2017، على الموقع: http://www.odabasham.net

المادية بشكل مباشر كالقوة العسكرية والإقتصادية. وقد طور "أورجانسكي" و"فوش" في هذا الصدد مقياسا للقوة أعطيا فيه وزنا كبيرا لعنصر السكان[1]. وتفصيلا في هذا المقياس نجد مؤشرات فرعية بغرض التوضيح كمؤشر الدخل القومي، إستهلاك الطاقة، النفقات العسكرية وحجم القوات المسلحة، عدد السكان.

بيد أن هذا الإتجاه قد تعرض لجملة من الإنتقادات أدت إلى قصور النتائج المتحصل عليها في إطار قياس القوة الشاملة للدولة، لأنه يتعامل مع مؤشرات تزخر بنقاط الضعف أكثر منها نقاط قوة كمؤشر إستهلاك الطاقة إذا كان مقرونا بإستيرادها من الخارج[2]. أما بالنسبة للوحدات الدولية؛ فهي لا تملك دائما القدرة على إستخدام مواردها؛ فهناك فارق بين الملكية القانونية كمورد والسيطرة عليه، وتجاهل الجوانب السلبية للزيادة السكانية في إطار عرقلة رأس المال الكافي لتوفير الحاجيات الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية، وتجاهل قدرة الدولة على توظيف موارد حلفائها، وبشكل عام تجاهل كلي للعوامل غير المادية التي تحتل رقما مهما في معادلة القوة.

ج-منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية: أي أن قوة الدولة هي نتاج لجملة العوامل المادية والمعنوية إما بالدمج في معادلة شاملة، أو بشكل منفصل مع التركيز والإشارة إلى العناصر المعنوية رغم الصعوبة المحيطة بقياس هذه المؤشرات – المعنوية- والتي إختلف المحللون في تحديدها من 6 إلى 8 عناصر، لكن لا يعني ذلك إستحالته. فقد يكون من الممكن قياس الطموح الدولي، الإستقرار السياسي، درجة التأييد للسلطة السياسية من خلال مؤشرات إستطلاعات الرأي مثلا، ومن أبرز المحاولات في هذا الإتجاه رأي كلين "Kellen" و"جمال زهران" سنأتي على التفصيل فيه لاحقا[3].

د-منهج قياس قوة الدولة من منظور توظيفها: بمعنى وجود موارد الدولة والعمل على قياس القدرة على تهيئة هذه الموارد وتوظيفها في مواقف معينة على مستوى أنساق مختلفة. ونجد ضمن هذا المنهج كل من كولمان، مايكل سوليفان، هارساني ...إلخ

---

[1] خالد الحراري، مرجع سابق، ص27.

[2] جمال علي زهران، **قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الاسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص81.

[3] نوار جليل هاشم، "قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 25، لبنان، 2010، ص 8.

تعددت مناهج قياس قوة الدولة بغية تحديد تصور نظري حول سلوك الدولة في محيطها ومكانتها في ظل محاولات متواصلة بإضفاء العديد من المتغيرات في هذا الصدد. ولكن ورغم واقعية الكثير من المؤشرات، إلا أن محصلة القوة تبقى تقديرية ونسبية لإمكانية التطور وعدم الثبات، نتيجة ظهور عناصر جديدة تؤثر وتنعكس على قوة الدولة، ولكون العناصر المختلفة تتفاعل بشكل مترابط يجعل من الصعب تقييم أي منها بمعزل عن البقية، ناهيك عن كون القياس الدقيق للعناصر غير المادية أمر بعيد عن الواقع في ظل وجود فرق بين وجود الموارد وإمكانية توظيفها. ورغم هذه الصعوبات، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل نهائي وظهرت معادلات تهدف إلى قياس وجود قوة الدولة الشاملة، وقبل عرض أهم المعادلات لابد من عملية تحليلية لمكونات مصادر القوة المادية والمعنوية كالآتي[1]:

-**تحليل العامل الجغرافي**؛ ويتضمن الموقع الجغرافي، مساحة الدولة، شكل ومورفولوجية الحدود، الشخصية الطوبوغرافية للدولة، الظروف المناخية، المعادن وعناصر أخرى.

-**تحليل العوامل الإجتماعية والإنسانية**؛ وتشمل حجم السكان، التوزيع والكثافة، معدلات النمو، قوة العمل، نسب البدو والحضر، التنوع الإثني، الديني، العرقي، التاريخ والثقافة والتراث، العلاقة بين السكان والموارد... إلخ.

-**تفصيل العوامل الإقتصادية**؛ وتتضمن الزوايا الآتية: الهياكل الإقتصادية، نسب إستغلال الموارد الطبيعية،العلاقة بين الإنتاج والإستهلاك، تراكم رأس المال، الإستثمارات، معدل الدخل القومي، البنوك والشركات، المدخرات، متوسط الإنتاجية، ميزان المدفوعات وأقسامه، درجة الإكتفاء الذاتي... إلخ.

-**تحليل العوامل العسكرية**؛ وتتكون من حجم وتكوين القوات، التسليح، الإستراتيجية المتبعة، المشاركة في الأحلاف، القدرة على الحركة من خلال الدفاع والهجوم، توزيع القوات، الإتصالات، الإستخبارات (المعلومات)، العلاقة بين الجيش ونظام الحكم... إلخ.

- **عرض العوامل السياسية**؛ وتشمل طبيعة النظام السياسي، المؤسسات السياسية، طريقة إتخاذ القرار، المؤسسات غير الرسمية، الأحزاب والمجتمع المدني والجماعات الضاغطة، الدستور والقوانين،

---

[1] عمر فاروق سيد رجب، مرجع سابق، ص ص 233-234.

النظام الإنتخابي، الدولة في النسق الدولي (علاقاتها الدولية)، الأحلاف والتكتلات الإقتصادية والمنظمات الدولية، النزاعات (الحدودية مثلا)...إلخ.

-**الإرادة الوطنية؛** وتتضمن الشخصية القومية، مستوى الطموح، الأفكار المهيمنة، التاريخ، الحالة النفسية والصحية للمجتمع، القدرة على التفاعل والإحتشاد...إلخ.

وحسب الأكاديميين المهتمين بحساب قوة الدولة ورغبة منهم في تبسيط هذه العناصر على كثرتها، بدا ضروريا الوصول إلى صيغ كمية قابلة للتعديل في إطار قابل للتطبيق والحساب. وساهم ذلك في وجود إجتهادات مقدمة في هذا المجال تقوم على تجميع كافة الإمكانات وتأثيراتها السلبية والإيجابية؛ أي ناتج تجميع عناصر مصادر القوة المختلفة للدولة. وهو ما ينجم عنه إنعكاسات إيجابية تحسب بالزيادة (+) وأخرى سلبية يتم حسابها بالخصم (-)، ليكون في النهاية محصلة كمية تسمى قدرة الدولة على تحقيق مصالحها في المنظومة الدولية. ويمكن مقارنة هذه النتيجة بشكل كلي أو مفرد مع نظرائها من الدول الأخرى بما يسمح لقياس قوة هذه الدولة.

هـ-أساليب قياس قوة الدولة: من أهمها[1]:

1- أسلوب فيكس Fycks: إعتمد المفكر الألماني على عنصرين في معادلة القوة الشاملة هما الناتج القومي والقوة البشرية، لكن هذا الأسلوب يصنف ضمن المحاولات القاصرة (غير دقيق) بسبب إغفال فيكس عناصر عديدة مدركة وغير مدركة؛ كالقوة الإقتصادية - حصرها في الإنتاج- والعسكرية والمعنوية والسياسية... إلخ، وإهمال تأثير القوة البشرية من خلال وضعها تحت الجذر التكعيبي.

2- **أسلوب كوهين Cohen:** جرد قوة الدولة حسبه هو محصلة خمسة عوامل؛ جغرافية وإقتصادية وسياسية ونفسية وعسكرية. وقد حصر العناصر الجغرافية في خمس متغيرات، البيئة، وسائل النقل أي الحركة، خصائص السكان، الأسلوب السياسي أي الأشكال الإدارية والإيديولوجية المختلفة، الخامات والمواد نصف المصنعة.

---

[1] كمال الأسطل، "الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة"، تم التصفح بتاريخ: 2017/11/20، على الموقع: http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=270

بإعتقادي أن هذا الأسلوب بدوره أغفل عناصر أخرى إضافة إلى الخلط الذي ميز متغيرات العامل الجغرافي والتي تراوحت بين الأبعاد الجغرافية، السياسية والإقتصادية.

3- أسلوب كليفورد جيرمان Clifford German 1960: إعتمد في أسلوبه وتوسع على 26 عنصرا قسمها إلى 5 رئيسية و 21 فرعية:

العوامل الرئيسية:

- **السكان**؛ حيث إعتبر أن قوة العمل هي العامل البشري المؤثر في الدولة.

- **العامل الجغرافي**؛ ويشمل مساحة الدولة وعلاقتها بكثافة السكان وتأثيرها بكثافة المواصلات.

- **العامل الإقتصادي**؛ يشمل العديد من العناصر، وقد ركز في قياس العامل الإقتصادي على مجموع الإنتاج الصناعي الذي يشمل (الصلب، الفحم، المنغنيز، البترول، الكهرباء).

- **العامل العسكري**؛ إعتمد على عنصر واحد وهو عدد القوات بالمليون.

- **العامل النووي**: رغم أنه ضمن العامل العسكري، لكن جيرمان أفرده وإعتبره مضاعفا للقوة العسكرية بإمتلاكه ل 10 أضعاف.

كما أضاف عوامل مدنية أخرى كالمساحة والسكان والقدرة الصناعية.

المعادلة[1]: G=N(L+P+I+M)

G= قوة الدولة، N = القدرات النووية، L =الأرض (المساحة)، P=السكان، I= التقدم الصناعي.

M= القوة العسكرية.

على الرغم من أن أسلوب جيرمان شمل عناصر أوسع مقارنة مع الأساليب السابقة، لكنه تعرض بدوره إلى جملة إنتقادات أبرزها:

---

[1] ريهام مقبل، "مركّب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، تم التصفح بتاريخ: 11-11- 2017، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/News/2399.aspx

- إغفال بعض العناصر الفرعية للعوامل الرئيسية، ومثال ذلك العناصر الأخرى للقوة العسكرية مثل الكفاءة القتالية.

- التركيز على عنصر المساحة فقط في العامل الجغرافي.

4- **أسلوب ريتشارد موير Muer:** وهو أسلوب يصعب الأخذ به لأنه إعتبر أن قوة الدولة ترتكز على ثلاث عوامل فقط؛ الناتج القومي وربطه بمساحة الدولة وتعداد السكان. فهو أسلوب غير دقيق قاصر يشوبه الكثير من نقاط الضعف.

5- أسلوب راي كلاين Ray Cline 1975: أهم محاولة لقياس قوة الدولة ترجع إلى كلاين فقد قام بحساب القوة الشاملة للدولة على النحو التالي:

القوة الشاملة = (الكتلة الحيوية –الحرجة– + القدرة الإقتصادية + القدرة العسكرية) × (الإستراتيجية + الإرادة الوطنية) **Pp= (C+E+M) (S+W)**

حيث تعد معادلة كلاين هي الأساس لتطوير معادلات حساب قوة الدولة؛ حيث أغفل بعض القدرات المؤثرة في قوة الدولة كالتكنولوجيا والإعلام، ولم يتطرق إلى القدرات فوق التقليدية كالكيماوية والبيولوجية.

6- أسلوب أحمد فخر: أضاف فخر على معادلة كلاين عنصرين هما القدرة الدبلوماسية وهي غير ملموسة، وأضاف عنصر القدرة على النفوذ إقليميا وعالميا من خلال المعادلة الآتية[1]:

Pt=(C+E+M) (S+W+I+D)

وتفسر كما يلي: **PT**=مجموع القوة المتحققة.

C= تمثل الكتلة الحيوية الحرجة ويعتمد حسابها في الدولة على مساحة الأرض والحجم السكاني مع تفصيلات تحدد الكم والحالة النوعية لكليهما.

وفي إشارة إلى العلاقة الوثيقة بين قوة الدولة وحجمها السكاني وأن النزاع بين القوى المتنافسة إنما تحدده مواردها البشرية خاصة إذا ما أرتبط الكم بالكيف، حيث تقدم بعض الدراسات رقم 12 مليون

[1] عمر فاروق سيد رجب، مرجع سابق، ص 235.

بإعتباره المتوسط الفعال والحد الأدنى لبداية منحنى التوزيع الذي ينقسم إلى 5 فئات. وهو ما يوضحه الجدول:

جدول رقم 02: العلاقة بين قوة الدولة والحجم السكاني

الفئة الحجمية	12-24	15-24	25-49	50-99	+100
القيمة الرقمية	1	2	3	4	5

المصدر: عمر فاروق سيد رجب، **قوة الدولة: دراسات واستراتيجية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994)، ص239.

والملفت هنا أنه إن حصلت دولتان على قيمة رقمية واحدة من الناحية الكمية، فإن المؤشرات التفصيلية الكيفية – قوة العلم والتعليم– سوف تضع كلا منهما في قوائم متمايزة حال إثيوبيا ومصر وألمانيا التي تقع ضمن القيمة الرقمية 4 كمّا، لكن مع اختلاف القيمة النوعية.

–**القدرة الإقتصادية E**؛ أُختير مقياس إجمالي الناتج القومي **GNP** بإعتباره يعبر عن القيمة السوقية لكل من السلع والخدمات ورأس المال خلال فترة زمنية تقدر بسنة واحدة، والذي يساهم في تحديد تفصيلات أخرى كمستوى دخل الفرد، دور الدولة في التجارة العالمية... إلخ. وتحصل الدولة ذات أكبر ناتج قومي على القيمة الرقمية: 100 وهكذا تتراتب الدول تبعا لنسبة الدخل القومي.

–**القدرة العسكرية M**؛ ويقوم حسابها على مجموعة من الإعتبارات يتحدد أهمها في:

- حجم ونوعية القوات المسلحة.
- نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج القومي.
- القدرة على الحشد.
- القدرة البحرية والجوية.
- الروح المعنوية.
- نوعية القيادة العسكرية والسياسية ومقاييس أخرى.

-**الإستراتيجية القومية والإرادة العامةS**؛ ويتضمن ذلك تصورات السكان لأهداف الدولة ودرجة إتفاقهم عليها وتنفيذها. ويرتبط ذلك بشكل وثيق بقدرة الدولة على إستخدام قوتها لغرض تصورها أو لإقناع دول أخرى. ويرتبط نجاح الاستراتيجية العامة للدولة بما يعرف بالإرادة الوطنية والتي تتجلى أهم مؤشراتها وفق 100 درجة فيما يلي[1]:

- درجة التماسك المجتمعي (33 درجة).

- قدرة القيادة على الحشد (34 درجة) وتتوزع على؛ قدرة النظام السياسي على إتخاذ القرار وفاعليته.

- الأسلوب العام في الإدارة من قبل النظام السياسي (17 درجة)؛ درجة إستجابة المجتمع لقرارات النظام السياسي (17 درجة).

- مدى توافق أهداف الإستراتيجية مع مصالح المجتمع (33 درجة).

-**القدرة الدبلوماسية D**؛ وهي العنصر الجديد حسب فخر وهي القدرة غير الملموسة.

-**القدرة على النفوذ I**؛ وذلك على المستوى الإقليمي والعالمي، وهو كذلك إضافة خاصة بأسلوب فخر.

-**الإرادة لتحقيق الإستراتيجية الوطنية: W**

7- أسلوب جمال زهران:

- أهم ميزة لأسلوبه عن أسلوب كلاين تتمثل في إمكانية تطبيقه على مستوى إقليمي وحتى عالمي بشكل غير مرتبط بالقوة العظمى.

- إستعان بالإحصاء الأكثر دقة من خلال إستخدام معادلة الإنحراف المعياري على غرار الأوزان النسبية عند كلاين دون معيار محدد.

- أضاف الكثير من العناصر التفصيلية مع إغفال القدرة النووية وفاعلية الأسلحة عند إحتساب القدرة العسكرية.

[1] المرجع نفسه، ص ص246-247.

8-أسلوب نبيل فؤاد: أدخل عليه جملة من التعديلات تتلاءم مع معادلات كلاين، زهران، فخر منها:

-إضافة عناصر تفصيلية جديدة قصد الوصول إلى قوة شاملة دقيقة على غرار القدرة التكنولوجية، قدرة المعلومات.

-عدم إغفال الأسلحة البيولوجية والكيمياوية.

-إضافة طرق إحصائية على غرار الإنحراف المعياري المقتبس من زهران لإعطاء عملية الحساب مصداقية أكبر.

رغم الزخم الذي يحيط بقياس قوة الدولة من حيث الصيغ الكمية – المعادلات- لكننا نجد أنفسنا محددين بإستخدام معادلات معينة لكونها راعت إلى حد بعيد التغيرات التي مست مفهوم القوة والتهديدات الأمنية بطبيعتها المادية وغير المادية، ونجد في هذا الخصوص نموذج **أحمد زهران، أحمد فخر، نبيل فؤاد، داوود أوغلو.**

لكن وعلى ضوء المحاولات السابقة، يتضح أنه ليس من السهل تطبيق هذه المعادلات واقعيا، وإن توفرت المعلومات والأرقام اللازمة لذلك. ومن خلال قراءة متأنية لمجمل هذه المحاولات، يلاحظ أن هناك عددا من المآخذ التي تشترك فيها[1]:

– تبسيط لمفهوم القوة بما يجعلها صالحة لكل زمان ومكان، فكثير من الدول فقدت قوتها ليس لسبب فقدان أو تضاؤل بعض المقومات بل لأن مفهوم القوة مركب ديناميكي.

– أي طريقة لقياس القوة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار العناصر التالية:

- مفهوم وقت إجراء الدراسة.
- إستنباط عناصر القوة من خلال تحديد رياضي.
- قياس كل ما يمكن قياسه وإدخاله في التحليل.
- وضع آلية رياضية لإجراء مثل هذه التحليلات.

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد**، ط2، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2001)، ص 212.

بعد حساب القوة الشاملة لدول معينة، نكون أمام تصنيفات لهذه الدول بناءا على المحصلة النهائية: دول عظمى، دول كبرى، دول متوسطة، دول صغرى، دول مجهرية. دون أن ننسى أن هناك علاقة بين السلوك الدولي؛ فإما أن تكون دول نطاق دورها دولي وتسمى قوة دولية، وإما أن ينحصر دورها في جوارها الجغرافي لنكون أمام قوى إقليمية، ومرد ذلك القوة المكتسبة وهي القوى المعنية بالدراسة.

المطلب الثالث: الدول بين إكتساب صفة القوة الإقليمية والقوة الدولية

عبر سنوات عديدة، دأب دارسوا السياسة الدولية على وضع مقارنات للإمكانات المحتملة في دول مختلفة على إفتراض مفاده أن الدولة تكون قوية أو قادرة على تحقيق أهدافها عند الحد الذي تصل فيه إلى حيازة عناصر القوة – المطلب السابق–. لكن تفيد المناقشات والتقديرات أن قياسات القوة لن تكون مفيدة في حد ذاتها ما لم تكن مقرونة بأهداف السياسة الخارجية. وعلى صعيد آخر، فإن دراسة ديناميات عناصر السياسة الخارجية في إطار متغيراتها الثلاثة؛ القوة والقدرة والتأثير وإرتباط ذلك بشكل جلي ووثيق بحقيقة السلوك الدولي، سيبين لنا تصنيفات مختلفة للدول في المنظومة الدولية وتصورا مسبقا حول طبيعة سلوكها الدولي ووزنها السياسي.

أولا: تقسيمات الدول

من الثابت في العلاقات السياسية الدولية أنه لا تتساوى الدول من حيث القوة – فعل نسبي– وأن التمييز بينها يرتكز على تقديرات تقريبية ملموسة وأخرى غير ملموسة للقوة والطريقة التي بها تتحول إلى قدرة. وعليه، فإن مقدار التأثير الممارس مرتبط بالإمكانيات المعبأة لتدعيم أهداف السياسة الخارجية، حيث تعد القوة علاقة إنسانية قوامها القدرة على حمل الآخرين على تنفيذ إرادة القادر مع إختلاف في دائرة البيئة المؤثر فيها وعليه تقسم الدول إلى: دول عظمى، دول كبرى، دول متوسطة، دول صغرى.

أ– الدول العظمى: "Superpower States "

إن تحليل علاقات القوة تأتي عبر تحليل أدوار القوة في العلاقات الثنائية بين دولتين أو عدة دول وتحديد إتجاهات تأثيرها في حالات النزاع أو التعاون، لذلك فالقدرات التي تمتلكها دول مقارنة بدول

أخرى من العناصر الأساسية التي تشكل لب صدام أو حوار الإرادات الدولية، إنطلاقا من فكرة مفادها أن معرفة العدو غير كافية، إذ لابد أيضا من معرفة الذات.

فالقوى العظمى هي التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى العالم، حيث أن مستوى التأثير متناسق مع مقومات القوة إضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الدول على مختلف المستويات (دولية، إقليمية)[1]. في حين يعتبر البعض أن الإجابة عن سؤال **كيف نتعرف على القوة العظمى؟** ليس من اليسير الإجابة عليه ويكون في وجود فائدة تحليلية للمفهوم في القرن الحادي والعشرون. وكان **ويليام فوكس** "Wiliam Fox" أول من إستخدم المصطلح عام 1944 حيث حددها على أنها دولة تتميز بالخصائص التالية[2]:

- القيام بدور قيادي حاسم في النظام الدولي.
- كسب الولاء من الدول الأخرى وإمكانية فرض إرادتها السياسية.
- البقاء بعيدا عن المساءلة بشكل نسبي نتيجة تمتعها بوضعية مميزة في المنظمات الدولية.
- القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافات بعيدة عن أراضيها، وإمتلاك موارد عسكرية هائلة.
- تتميز قوتها بالحركية الكبيرة.

لكن تعرض فوكس لإنتقاد مفاده أن المصطلح لا يضيف شيئا مهما إلى مصطلح القوى الكبرى، إلا أنه رد بوجود فرق يتمثل في المجال أي ثنائية التأثير والمدى العالمي[3].

تعريف آخر: في حين يعتبر باحثون آخرون أن الدولة العظمى هي القادرة على كبح جماح أي سياسات تتعارض ومصالحها أو تحد من مرونة حركتها نتيجة[4]:

---

[1] خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، (بيروت: دار المنهل اللبنانية،2007)، ص ص173-174.

[2] مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص ص333-334.

[3] المكان نفسه.

[4] خضر عطوان، مرجع سابق، ص 28.

-اللاتكافؤ في توزيع مكونات القوة.

-غياب التوافق والإجماع بين القوى الكبرى لمواجهتها.

وتتخذ عظمة القوة عدة أشكال هي[1]:

-الهيمنة على النظام الدولي عبر تصريف وتسيير عملياته في مختلف المجالات.

-اللجوء إلى الشراكة والتحالف مع قوى كبرى، متوسطة أو مواجهة الدول المناهضة بما يكبح بروزها المضاد.

-إعتماد سياسات توازن المصالح للتقليل من حجم أكلاف وحفظ وضعها وصورتها الدولية.

حسب كوهين (Keohane) الدولة العظمى أو المهيمنة تتميز بالسيطرة على الموارد الطبيعية ومصادر رأس المال، لها مزايا تنافسية في إنتاج سلع ذات قيم مضافة مع إفتراض وجود قوة عسكرية مسبقة كافية لضمان أمن الإقتصاد السياسي الدولي، إضافة إلى القوة في عالم الإبتكار التقني، والهيمنة في التبادلات الصناعية، يعزز ذلك إعتماد عملتها كوسيلة للدفع الدولي كعملة إرتكازية، بالإضافة إلى إمتلاكها لنموذج ثقافي مهيمن، هذه القوة الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية تمكنها من تطوير قوة دبلوماسية تسمح لها بفرض وتسويق أفكارها.

نخلص مما سبق ذكره، أن الدول العظمى تمتلك قوة عظمى في جميع المجالات المادية والمعنوية مقارنة مع توزيع عناصر هذه القوة على الوحدات السياسية في المنظومة الدولية، وهي بذلك تمارس تأثيرا عالميا يتوافق مع القدرة المكتسبة، وفي ذلك مثال على الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ يكاد يجمع – في ظل وجود إستثناءات- الباحثون على أنها الدولة الوحيدة التي يمكن وصفها بالعظمى.

ب- الدول الكبرى: Great Power States

يعتبر المصطلح مسألة خاضعة لبعض النقاشات الناجمة عن تطور المفهوم؛ ففيما سبق كان التصنيف والترتيب بناءا على مقدرات القوة العسكرية؛ إضافة إلى المهام التي تتعلق بالأمن والسلم

[1] المرجع نفسه، ص 29.

الدوليين، أما راهنا؛ لم يعد معيار العضوية في هذا النادي واضحا نتيجة للديناميكية التي تميز العلاقات الدولية والوضع العالمي التي تمثل فيه القررات الأمريكية صفة المرجعية لغالبية دول العالم.

فالدولة الكبرى هي دولة لها القدرة والخبرة لممارسة نفوذها على نطاق عالمي، نظرا لما تمتلكه بشكل خاص من قوة عسكرية وإقتصادية فضلا عن تأثير القوة الدبلوماسية والناعمة، لكنها لا تتفوق في معظمها على غرار الدول العظمى.

ويرى **كينت والتز** (Kenneth Waltz) أن الدول الكبرى هي دول تتميز بوجود حجم سكاني، إقليم وموارد، قدرة إقتصادية، قوة العسكرية، إستقرار سياسي ومهارة[1]. والدول الكبرى تعمل على إستعمال هذه الإمكانيات لتمارس تأثيرا مع أكبر دول النظام الموجودة فيه، لأن هناك عاملا حاسما يميز سلوكها الخارجي وهو البعد المكاني الذي يفرض وجود مصالح خارج المنطقة وهو ما يميزها عن القوى الإقليمية.

ج- الدول المتوسطة: Middle States

يعتبر مصطلح الدول المتوسطة من جملة مفاهيم أثارت الجدل الأكاديمي الواسع في حقل السياسة الخارجية، حيث عرف المفهوم تطورا بداية من القرن 15 إلى فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة حتمت مراجعات فيما يتعلق بأدوار الدول الموصوفة به. إذ تعود بدايات إستخدام المصطلح إلى عمدة ميلانو جيو فاني بوتيرو (Giovanni Botero) في القرن 15م ، حيث عرفها على أنها دول لها من القوة والسلطة الكافية. الأمر الذي يجعلها في غنى عن طلب العون من الدول الأخرى. وقد وضع تقسيما لدول العالم يتضمن الإمبراطوريات، الدول المتوسطة، الدول الصغرى؛ ومنذ تلك الحقبة أصبح مفهوم الدول المتوسطة موضوع نقاشات[2].

غداة ذلك، تلقى المفهوم دراسة جادة في المراحل النهائية من الحرب العالمية الثانية، وبعدها من خلال جهود كندية تمثلت في كونها الدولة الأولى التي حاولت إستخدام هذا التوصيف في أجندة سياستها الخارجية على إعتبار أنها شريك في تحالفات واسعة، وفي حل النزاعات خارج إقليمها (أزمة السويس)

---

[1] Kenneth N. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics", **International Security**, Vol. 18, N°:2 (Autumn, 1993), P. 50.

[2] Shim Dong-min, "A Critical Review of the Concept of Middle Power", Center for Security Studies, Zurich, 17 August 2016, P.1.

ويضاف إلى كندا كل من أستراليا ، اليابان، جنوب إفريقيا...إلخ[1]، وقد أسهمت هذه المرحلة في زياد رواج المصطلح.

تزايد الإهتمام الأكاديمي بمفهوم الدول المتوسطة بعد نهاية الحرب الباردة، لأنه لم ينظر لها من قبل على أنها فاعل في العلاقات الدولية، لأن مردود سلوكاتها هو إنعكاس لإرادة الدول الكبرى. غير أن تغيير الأقطاب وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها كشف الغطاء عن الدور المحتمل لهذه الدول متوسطة القوة في المنظومة الدولية، وتمثلت مظاهر الإهتمام بالمصطلح من خلال جملة من الدراسات التي حاولت الوصول إلى تعريف عام لكن ذلك لم يتجسد نتيجة جدلية المفهوم المرتكزة إلى[2]:

أ–الطبيعة العلائقية للمفهوم؛ حيث لا يمكن الإحاطة به إلا في إستحضار مفهومي الدول الكبرى والدول الصغرى.

ب–جدلية معنى ومفهوم القوة في العلوم الإجتماعية.

وعموما إنقسمت الأبحاث الدارسة لمفهوم الدول المتوسطة نتيجة الجدال القائم إلى إتجاهين:

1- المعيار الكمي.

2- المعيار السلوكي.

1–معيار القدرات الكمية: ونجد في هذا الإطار باحثين في المدرسة الإنجليزية الذين حاولوا صياغة المفهوم إنطلاقا من المنظور الواقعي الذي يركز على حالة القوة الممتلكة في إطار النظام الدولي، وتتحدد في القوة العسكرية، الموقع الجغرافي، القوة الإقتصادية. ومن أهم التعريفات المتوافقة مع هذا المعيار نجد:

تعريف مارتن وايت "Martin wight": هي دولة لها قدرات وموارد أكبر من الدول الصغرى وأقل مما تمتلكه الدول الكبرى، تمتلك تحديدا القوة العسكرية والإقتصادية والموقع الإستراتيجي، مما يجعل الدول

[1] Hasan Basriyalçin, "The Concept of Middle Power and the Recent Turkish Foreign Policy Activism", Afro Eurasian Studies, Vol. 1, Issue 1, spring 2012, PP. 197-198.
[2] Ibid, P. 198.

الكبرى تطلب منها المساعدة في زمن السلم مع أنها لا يمكن لها الفوز في حرب ضد الدول الكبرى وتكتفي بإلحاق الخسائر والأضرار[1].

تعريف كارستن هالبراد "**Carsten Halbroad**": يعرف الدولة المتوسطة على أنها دولة تشغل مكانة متوسطة في التسلسل الهرمي للقوة الدولية حيث توصف على أنها أكثر قوة من الدول الصغرى وأضعف من الأعضاء الأساسيين في النظام الدولي[2].

في سياق الجدالات النظرية، تلقى هذا المعيار إنتقادات بإعتباره مستوحى من المنظور الواقعي، تمثلت أبرزها في إغفال بعض العوامل في القدرات المادية، وإهمال القوة الناعمة والسلوك الخارجي للوحدة السياسية، وتجسدت هذه الملاحظات في المنظور الليبرالي.

2- معيار تأثير السلوك الخارجي: ونقصد به سلوك الدولة في محيط بيئتها الخارجية؛ حيث أكد الباحثون **وعلى** رأسهم **ريتشارد هيغوت** (Richard Higgot) **وكيم ريتشارد نوسال** (Kim Richard Nossal) على أن التعرف على القوة الوسطى يكون بالنظر إلى طبيعة سلوكها. فحسبهما، وإستنادا إلى دراسة قاما بها سنة 1993، والتي تضمنت الدعوة إلى الإهتمام بسلوك الدول المتوسطة ونقد الإفراط في التركيز على الدول الكبرى عرّفا الدول المتوسطة على أنها:

«كل دولة لها قدرات وموارد محدودة بالمقابل مع موارد الدول العظمى والكبرى، تحاول تأدية دور فعال عبر الإعتماد على مهاراتها الدبلوماسية ومساعدة المنظمات الدولية، وتعمل على إظهار الميل إلى إتباع مبادرات تعاونية متعددة الأطراف خدمة للإستقرار والسلم الدوليين»[3].

تعريف أندرو كوبير"**Andrew Cooper**": هي دول بقدرات متوسطة المدى والحجم تنظر إلى القوة الناعمة كطريقة مثلى لتعظيم مصالح سياستها الخارجية، تعول على المنظمات الدولية بإعتبارها

---

[1] صدفة محمد محمود، "القوى المتوسطة في النظام الدولي: التعريفات والإتجاهات النظرية"، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص8، تم التصفح بتاريخ: 3-12-2017 على الموقع: https://platform.almanhal.com/Files/2/81339

[2] Hasan Basriyalçin, Op.Cit, P. 199.

[3] Eduard Jordan, The Concept of Middle Power in International Relations Distinguishing Between Emerging and Traditional Middle Powers, **South African Journal of political studies** ,30, South Africa 2001, P. 167.

مضاعفة لقوتها[1]. وتعليقا على التعاريف المقترحة يتفق كوبر ونوسال وهيغوت على وجود سمات محددة للسياسة الخارجية للدول المتوسطة تتمثل في[2]:

-الميل إلى تبني حلول متعددة للمشاكل الدولية.

-تغييب موقف التسوية (Compromise) فيما يتعلق بالنزاعات الدولية بدل الإدارة.

-تبني مفاهيم المواطنة الدولية الصالحة كموجه للدبلوماسية المنتهجة.

-محاولة لعب دور الوسيط.

بعد إستعراض الجهات النظرية الدارسة للمفهوم، نخلص إلى أن الدول حتى توصف بالمتوسطة لابد من إمتلاك قدر متوسط من القوة بإتجاهيها الصلب والمرن، مع حتمية تحولها إلى قدرة عبر إنخراط في التنظيمات الدولية وإستغلال المهارات الدبلوماسية الداعمة لبناء وزن سياسي يؤهلها لصناعة سلوك مؤثر يحقق لها مصالحها على نسق إقليمي.

د-الدول الصغيرة: "The Small States"

تختلف التعاريف التي طورها علماء السياسة والقانون الدولي والإقتصاد الدولي حول مفهوم الدول الصغيرة خاصة في وضع معايير موحدة. لكن غياب التعريف العام والمقبول من الجميع لا يلغي – بحال من الأحوال – وجود هذه الدولة.

***تعريفات تستند إلى مقومات القوة المادية:** ونجد في هذا الإطار منظمات دولية على غرار **الأمم المتحدة** التي عرفت الدول الصغرى بالإعتماد على **معياري السكان والمساحة** على أنها دول يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، ولا تزيد مساحتها الجغرافية عن بضعة مئات أو آلاف الكيلومترات المربعة[3].

[1] Anton Bezgla snyy, Middle Power Theory, Change and Continuity in the Asia-Pacific, The University of British Columbia, Vancover, April 2013, PP. 22-26.
[2] Hassan Basriyalçin, Op.Cit, P. 200.
[3] قاسم حجاج، "آثار الحجم على أداء الدول في ظل العولمة – دراسة حالة الدول الصغيرة– "، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، مارس 2005، ص 2.

وحسب **المنظور الإقتصادي**، تعتبر الدولة صغيرة بالنظر إلى حجم السوق الإقتصادية الصغيرة والقدرة الإنتاجية المحدودة، إضافة إلى عدم تنوع منتجاتها وحساسيتها إزاء تقلبات الأسواق الدولية[1]؛ ويأتي هذا التعريف ليدعم الواقع حيث يعتبر مراقبون أن ثلث الدول الصغيرة في الأمم المتحدة مدرجة ضمن الدول الأشد فقرا. وتعليقا على هذا التعريف؛ فقد همش تماما الحجم السكاني والجغرافي وأدخل دولا كبرى من حيث المساحية والكثافة السكانية ضمن خانة الدول الصغيرة.

وعليه، برز الإتجاه الكمي الذي يأخذ بالمعايير الديمغرافية والجغرافية والعسكرية والإقتصادية في تعريف الدول الصغرى؛ ومن بين أولئك الذين أخذوا بهذا المعيار ديفيد فيتال "David Vital"، لكنه تعرض للنقد إنطلاقا من كون الحجم ليس معيارا تفسيريا رئيسيا بمعزل عن المقاييس الأخرى. ونجد من هؤلاء المنتقدين رادولف رومل (Rudolf Rummel) وجاك سوير (jack Sawyer)[2]؛ فكيف يمكن وضع زيمبابوي وسويسرا في فئة واحدة حسب تصنيف فيتال، بينما الواقع يظهر تباينا واضحا في حضورهما على المستوى الدولي، إضافة إلى وجود دول صغيرة الحجم تميزت بقدرات تأثيرية كبيرة على الساحة الدولية.

***تعريفات المعيار النفسي:** إعتمد دارسون آخرون وعلى رأسهم روبرت روتشتين(Robert Rothstien) العامل النفسي ممزوجا بالمعايير الموضوعية الأخرى ومكملا لها، حيث يبرهن على أن الدول الصغيرة دول تتميز بعدم الحصول على أمنها بإستخدام القدرات الخاصة بها، وهذا مرتبط بالأساس بمساعدة الآخرين[3]. وهو متأثر بالمدرسة الواقعية في ذلك؛ ويستطرد في تركيزه على البعد الأمني، عندما يعلن أن هذه الدول تنخرط في أي نسق دولي يكون مركزه الأمن – رؤيتها الذاتية ورؤية الآخرين لها–.

أما روبرت كيوهان؛ فيعرض تعريفا مختلفا مع الإبقاء على العامل النفسي؛ حيث إعتبر الدولة الصغيرة ضعيفة التأثير أو معدومة في النسق الدولي، غير قادرة على التصرف بمفردها أو في إطار جماعة لمواجهة أي تهديد أمني خارجي دون الإعتماد على المساعدة الخارجية[4]. وينسجم هذا التعريف مع

---

[1] المكان نفسه.

[2] عمر الحضرمي، "الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، الأردن، المجلد19، عدد4، ديسمبر 2013، ص2.

[3] Jeanne A.K Hey, Small States in World Politics, Explaining Foreign Policy Behavior, Introducing Small States Foreign Policy, Lynne Reiner Publishers, USA, 2003, P. 3.

[4] Ibid.

فكر الليبراليين المؤسساتيين الذين يؤكدون على أن مصلحة الدولة الصغيرة من المنظمات الدولية في العملية التي تتلقاها من القوانين والمعايير الدولية والتحالفات دون قدرة على التأثير المباشر على النتائج[1].

عند التمعن في هذه التعريفات، يفرض علينا المنطق طرح السؤال التالي: هل الأمن هو قضية مقتصرة على الدول الصغيرة ؟، لا يمكن التسليم بهذا المعيار الذي يركز على القضية الأمنية كمحور رئيسي لتصنيف الدول لأنه أمر عارٍ عن الدقة. والأمن هو محط إهتمام كل الدول في كل النظريات وبدون إستثناءات.

***تعريفات المعيار السلوكي:** لما عجزت المحاولات السابقة عن الإتفاق حول معيار دقيق ومعتمد لتعريف الدول الصغيرة، أخذ بعض الدارسين بمنظور الإعتبارات السلوكية، وقالوا بأن الدولة الصغيرة هي دول تكتفي بتحقيق عدد من الأهداف المتدنية[2]؛ بحكم الموقع الجغرافي الضيق والواقع الوظيفي المحدود، ولا تستطيع إستخدام وسائل دبلوماسية متنوعة.

يقر الواقع بوجود دول كبيرة من حيث معايير المنظور السلوكي، لكن بسلوك خارجي محدود التأثير والعكس صحيح. وتبعا لذلك نصل إلى حقيقة مفادها أن الإعتماد على معيار واحد غير كاف لتأصيل مفاهيمي دقيق وجامع لمفهوم الدولة الصغيرة ، لذلك حاول البعض صياغة تعريف شمل المعايير المذكورة حيث نجد تعريف هارنلي (Harneli) الذي إعتبرها دولا تفتقر إلى العمق الإستراتيجي، ضعيفة في الهجوم المفاجىء، وتفتقر إلى الموارد؛ وهي عرضة لخطر الهيمنة من قبل الدول الأخرى – لا سيما الكبرى– وعرضة لتهديدات عابرة للحدود الوطنية.[3]

يمكن القول، أنه حتى نقول عن دولة أنها صغيرة فيجب أن تكون ضعيفة إقتصاديا وإستراتيجيا وسياسيا وبالتالي غير قادرة على ممارسة أي تأثير حقيقي في الشؤون الدولية، وتحاول فقط البقاء من خلال الحماية التي تتلقاها خارجيا– حجم جغرافي محدود، عدد سكان متدني، قدرات إقتصادية وعسكرية ضعيفة، دور دولي متواضع في ظل تبعية للخارج–.

[1] Baldur Thorhallson, "Small States in The UN Security Council: Means of Influence", **The Hague journal of Diplomacy**, N°:7, 2012, P. 159.

[2] عمر الخضرمي، مرجع سابق، ص 2.

[3] Maria Nilaus, Jeans Ole Bach, "Size and Influence, How Small States Influence Policy Making in Multilateral Arenas", Danish Institute for International Studies, Copenhagen, 2013, P.12.

وعلى صعيد سلوكات السياسة الخارجية فتتميز الدول الصغرى بـ:[1]

– التبعية للدول الكبرى من خلال الحماية – محدودية الإمكانات والمعلومات–.

– تهدف للتعاون وتجنب النزاعات مع الدول الأخرى – إفتقار الموارد –.

– تميل إلى إختيار مواقع الحياد (Neutral position) لتجنب مواجهة الإرادات الدولية المتنازعة.

– إنحصار سلوكها في إقليمها الجغرافي المباشر– غياب التأثير–.

– إظهار مستوى منخفض من المشاركة في القضايا الدولية.

– التأكيد والدعوة إلى إستخدام القانون الدولي، المبادىء الدولية، المثل الأخلاقية– وسائل الحماية المتاحة–.

إن عملية تصنيف الدول إستنادا إلى ما تملكه من مقومات للقوة يدعونا لإستنتاجات أساسية على النحو التالي:

– دخول الدولة ضمن تصنيف معين قد يكون ظاهريا بناءا على ما تملكه من مصادر للقوة ولكن الواقع يضفي إلى ما يمكن توظيفه وإستخدامه أي تحويل القوة إلى قدرة.

– يعتبر باري بوزان أن مفهوم القوة العظمى الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية يحتمل ألا يكون مفسرا لواقع العلاقات الدولية القائمة، لأن القوة حاليا يغلب عليها التقسيم والتفتت بين وحدات النظام. وعليه، فإن القوى الكبرى أكثر ملاءمة وقابلية للقياس، نظرا لوجود قوة صاعدة وعلى رأسها الصين يمتد تأثيرها للنظام الدولي لما تمتلكه من مقومات في مقابل تراجع مفهوم الدول العظمى[2].

– لا يمكن إفتراض وجود مقدار متماثل من القوة لدول موجودة في تصنيف واحد– الكبرى مثلا–.

– كلما زاد عدد الدول في النظام لابد أن يتدنى مستوى القوة التي تمتلكها كل دولة؛ لأن القوة التي تملكها دولة تتحدد على ضوء القوة التي بدورها تملكها الدول الأخرى الموجودة في النظام، وبالتالي

---

[1] Jeanne A.K. Hey, Op.Cit, PP. 5-9.
[2] Barry Buzan, "A World without Super Powers; Decentered Globalism", **International Relations,** Vol. 25, 2011, PP. 3-5.

يمكن التعبير عن قوة دولة في شكل نسبة مئوية من مقدار القوة الإجمالي في النظام الدولي وهذا ما يؤكده كينيث والتز في تصوره البنيوي للقوة.

توصلنا عبر جزء سابق من هذا المطلب إلى أن حيازة الدول لمقومات القوة، يجعلها ضمن تصنيف معين؛ دول كبرى، متوسطة، صغرى، وبإستثناء الأخيرة يكون للدول طموح قيادي يرتكز إلى ثالوث مشكل من القوة والمقدرة ومن ثمة التأثير الذي يختلف مجاله من النسق الإقليمي إلى الدولي بناءا على الوزن السياسي للدولة، حيث تظهر إما بصورة قوى إقليمية أو قوى دولية.

بعد هذا التصدير نتساءل عن كيفية تمييز القوة الإقليمية والقوة الدولية في التفاعلات الدولية؟

ثانيا-مفهوم القوة الإقليمية:

قبل الغوص في عرض تعريفات القوة الإقليمية لابد أن ننوه بأن دراسات عدة إعتبرت المفهوم على جانب من التعقيد؛ لكونه يزاوج بين مفهومين غامضين أصلا، الأول هو القوة المفهوم المحوري في العلاقات الدولية والمختلف في تفسيره نظريا، إضافة إلى مصطلح الإقليم الذي ليس بحال أفضل حيث يتم تصوره بشكل مختلف إعتمادا على معايير متمايزة. ويتضاعف المشكل في ظل غياب أدوات تحليلية حول كيفية ممارسة القوة الإقليمية لنفوذها، إضافة إلى تضاؤل فرص قياس التأثير الحقيقي للقوة الإقليمية، لكن ومع هذه الإشكالات المطروحة وجدت محاولات عدة طريقها للإحاطة بالمصطلح من الناحية المفاهيمية والعملية.

ربط بوزان وويفر توصيف دولة على أنها قوة إقليمية بدورها في تحديد هيكل المركب الأمني الإقليمي **- سيتم تفصيله في المبحث الثالث-** لأن قدرتها تكون كبيرة ومقتصرة على السياق الإقليمي. وعليه، إعتبرا أن حجم تأثيرها في منطقتها كبيرة مقارنة بالعالم[1]. ونلمح من هذا التعريف الإشارة الواضحة إلى علاقة القوة الإقليمية ببناء الأمن الإقليمي.

كما عرفها المعهد الألماني للدراسات المناطقية والعالمية "GIGA" على أنها جزء من إقليم محدد لها ذاتية خاصة تمارس نفوذا في كل الإقليم إستنادا لمنظورها الأيديولوجي، ومن ناحية أخرى فهي تتفوق

[1] Detlef Nolte, "How to Compare Regional Powers, Analytical Concept and Research Topics", **Review of International Studies**, N°: 36, 2010, PP. 886-887.

عسكريا وسكانيا وأيديولوجيا، تتحدد أجندة الأمن الإقليمي بدرجة عالية وتقر لها دول الإقليم والدول الكبرى بهذا الدور الريادي[1].

تضمن تعريف المعهد الألماني خصائص ومعايير لتصنيف الدول كقوى إقليمية. وهذا ما تناوله العديد من الباحثين بإسهاب كل حسب تصوره، لكن من الجوانب القليلة المتعلقة بالقوى الإقليمية التي يبدو أنها غير متنازع عليها هي جملة الإفتراضات التالية:

- الإنتماء إلى منطقة جغرافية معينة.

- إظهار التفوق من حيث حيازة أكبر حصة من القوة في المنطقة.

- ممارسة التأثير في المنطقة.

وزيادة على الإفتراضات الثلاث المذكورة، وفي معرض تعريف لستيفان شيرم (Stefan Schirm) للقوة الإقليمية، يظهر على أنه يجمع موارد القوة الصلبة مع تعريف الدور، وإدراك هذه الدولة من قبل الدول الأخرى ويقترح المعايير التالية[2]:

- المطالبة بالقيادة وإعلام الجهات الفاعلة بذلك – **إدراك ذاتي**–.

- القبول بوضع القيادة من الدول الأخرى من داخل وخارج الإقليم.

- التأثير السياسي الفعلي في الإقليم.

إلى ماكسي شومان (Maxi Schoeman) التي تتفق مع شيرم حول الأساسيات الواجب توافرها من أجل تولي القيادة الإقليمية وإقترحت التالي[3]:

- إمتلاك القدرات اللازمة.

- إبداء الإستعداد والجهوزية لإستخدام القدرات بشكل مناسب – **العقلانية**–.

---

[1] وليد عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص 13.

[2] Detlef Nolte, Op.Cit, P. 892.

[3] Ibid, P. 89.

– قبول الدور الريادي القيادي الذي ستقوم به كقائد مسؤول عن الأمن الإقليمي من دول القربى – kin states– ومن خارج المنطقة من قبل الدول الكبرى.

– الديناميات الداخلية للدولة نفسها أي نظامها السياسي والإقتصادي كعامل هام في القيادة الإقليمية.

أما لهنمان "Lahenman" الذي حاول الإجابة على سؤال كيف تصبح الدولة إقليمية؟ وذلك من خلال[1]:

– الإعتراف المتبادل للقيادة على أساس تفاعلات ودية حتى لا تكون سياساتها تدخلا في الشؤون الداخلية للدول مما يفضي إلى التقليل من تأثير معضلة الأمن.

– الإعتراف على أساس القوة وإستخدامها في صورة تأثير على الأعضاء – مستوى القدرات المادية التي تمتلكها الدولة مقارنة بالآخرين أمر مهم في تحديد ما إذا كانت مؤهلة كقوة إقليمية أم لا– .

وحسب نولتي (Nolte) الذي وضع جملة من الخصائص المرجعية لمكانة القوة الإقليمية كالتالي[2]:

– الإنتماء إلى المنطقة – **المعيار الجغرافي**–.

– تبوء مكانة رائدة في المنطقة.

– تؤثر في البناء السياسي والجيوليتيكي للمنطقة.

– ممثل للمصالح الإقليمية في المحافل العالمية.

– تساهم بطريقة فعالة في توفير المنفعة الجماعية.

– توفر الدولة على مصادر القوة المادية والمعنوية.

– الإعتراف من داخل وخارج المنطقة بها كدولة قائد.

– تمارس التأثير عن طريق هياكل الحكم الإقليمية في مجريات القضايا الإقليمية.

---

[1] Derrick Frazier and Robert Stewart, Ingersoll, "Regional Powers and Security: A Framework for Understanding Order Within Regional Security Complexes", **European Journal of International Relations**, 2010, PP. 8-11.
[2] Detlef Nolte, Op.Cit, P. 893.

– تحدد أجندة الأمن الإقليمي بطريقة حاسمة.

أما دانيال فلامس (Daniel Flames) فيعتبر الدولة قوة إقليمية إذا ما توافرت فيها خصائص4[1]:

– المطالبة بالنفوذ الإقليمي –Claim to leadership–.

– إمتلاك المقومات الأساسية للقوة.

– توظيف أدوات السياسة الخارجية.

– قبول الدور القيادي إقليميا ودوليا.

إختلفت بعض الخصائص من باحث إلى آخر لكن الهدف كان مشتركا يتمثل في وضع معايير لتصنيف الدول على أنها إقليمية.

أما بعض الباحثين الآخرين على غرار وايت فقد إختار التمييز بين القوة الإقليمية والمتوسطة كأساس للتعريف؛ إذإعتبر أن القوة الإقليمية دول لها مصلحة عامة بالنسبة لمنطقة محدودة، لها القدرة على التصرف في مجال المنطقة، مما يعطيها مظهر القوة العظمى المحلية؛ مثل هذه القوة مرشحة لمرتبة القوى المتوسطة. وفي نفس السياق يشدد هانتنغتون على نفس النقطة، ويجادل بأن القوى الإقليمية بارزة في كل مناطق العالم، من دون أن تكون قادرة على توسيع مصالحها على الصعيد العالمي، إضافة إلى مكانتها الإقليمية كما هي الولايات المتحدة الأمريكية[2].

في ظل هذا الزخم المفاهيمي وتعدد عناصر التصنيف، يظهر لنا أن القوى الإقليمية هي دول لديها قدرات تأثيرية خارج مجالها الحيوي؛ حيث تؤثر في المحيط الإقليمي بشكل عالي بإعتبارها الدولة التي تشارك بقوة في كافة التفاعلات المحيطة، تتميز بحضورها الإقليمي في القضايا ذات الإهتمام المشترك في دوائر إهتمامها الإستراتيجي، وهي تختص بتحمل مسؤوليات خاصة بالأمن الإقليمي، إنطلاقا من إمتلاك كل من القوة والقدرة والتأثير داخل حدود إقليمها. حسب رؤيتنا، فإن أكثر الخصائص تماشيا مع موضوع الدراسة هي المتضمنة في تعريف شومان وعليه ستكون الخارطة للبحث.

[1] Daniel Flames, Conceptualizing Regional Power in International Relations: Lessons from the South Africa Case, German Institute of Global and Area Studies (GIGA), N°: 53, June 2007, P. 11.
[2] Ibid, P. 10.

***إستراتيجيات القوى الإقليمية:** بعد تحديد العناصر الواجب توفرها في القوة الإقليمية نتساءل عن السياسات التي تسلكها لتحقيق التأثير الذي يتماشى مع مكانتها الريادية.

في مقال لديسترادي ساندرا "Destradi Sandra" والذي يتضمن إستراتيجيات القوى الإقليمية الثلاثة للسيطرة على المنطقة الإقليمية، سنحاول فحص كل الإستراتيجيات على حدى بهدف الوصول إلى إجابة عن سؤال مفاده: **هل القوة الإقليمية مخيرة في تبني الإستراتيجية اللازمة لتحقيق الدور الإقليمي أم لا؟**

تتمثل الإستراتيجيات الثلاث بإيجاز في[1]:

1- **الإمبراطورية "Empire"**: يُمَثِّل السلوك الإمبراطوري بالتدخل العسكري أو التهديد به إذا كانت الدول لا تمتثل لإرادة الدولة، وهي تتبع بذلك سياسة حل المشاكل من جانب واحد وهي سياسة عدوانية تعمل على إخضاع الدول الضعيفة بإستخدام القوة القسرية، حيث تخلق إستياءا لدى الدول التابعة في المنطقة.

2- **الهيمنة "Hegemony"**: مصطلح معياري في النقاشات الأمريكية وهي حسب غرامشي (Gramshy) تعني إنشاء نظام يتماشى والمصالح الخاصة بإستخدام موارد مختلفة، أو واقعيا هي الإهتمام الذاتي بتحقيق المصالح مع إخفاء هذا الطموح في ظل توظيف مزيج من الحوافز المادية لإعادة تشكيل النظام وهذا ما يفترضه الواقعيون.

ومن أشكال الهيمنة القسرية نجد **الضغط السياسي** كالإحتجاجات وتعليق العلاقات الدبلوماسية، وإلغاء الزيارات والإغراءات بأنواعها، العقوبات...إلخ، إضافة إلى الهيمنة في وجهها الناعم الذي يظهر في القدرة على تغيير التوجه المعياري وممارسات النخب بغرض إعادة تشكيل قواعد وقيم الدول التابعة دون عقوبات على غرار التبادل الثقافي، وإبتعاث الطلبة وغير ذلك لتوفير قنوات إتصال مع نخب المستقبل.

على خلاف هذا التصور، هناك من يعتبر أن للهيمنة وجه إيجابي من خلال ما يسمى **بالهيمنة التعاونية**، حيث يعتبر توماس بيديرسون (Thomas Pederson) صاحب المفهوم أن الدول الضعيفة

[1] Destradi Sandra, "Regional Powers and Their Strategies: Empire, Hegemony and Leadership", **Review of international studies,** UK, N°: 36, 2010, PP. 912-920.

يحتم عليها المنطق المشاركة في مؤسسات المنطقة بحثا عن الحماية. لكن السبب غير واضح بالنسبة لعضوية القوى الإقليمية ضمن هذه المنظمات، التي قد ينظر لها على أنها تقييد لحريتها من خلال جملة القواعد والإجراءات – **كمبدأ عدم التحفظ على المواثيق الدولية**– و التفسير هو الهيمنة في صورة تعاون بغرض تجميع القوة وإخفاء الطابع المؤسسي لسياساتها لكن دون أن يكون ذلك دون دفع أكلاف[1].

وفي نفس السياق أطلق غراتيوس (Gratius) مفهوم الهيمنة التوافقية؛ حيث أعطى مثالا عن البرازيل لتوضيح الصورة، وإعتبر أن المفهوم ينطوي على ممارسة التأثير من خلال نشر أفكار وخلق مثبطات على الدول الأخرى التي تحيد عن المسار المقترح من قبل القوة الإقليمية، لكن الهدف هو الوصول إلى تصور مشترك وليس مصلحة خاصة[2].

3– **القيادة "Leasdership":** عملية يؤثر فيها فرد على مجموعة من الأفراد لتحقيق مصلحة مشتركة بمعنى جني مكاسب مشتركة في عملية مؤسسة وفق نهج تبادل المنافع الذي يولد درجة من الشرعية والرضا[3].

إن الهيمنة والإمبراطورية إستراتيجيات تعتمد أدوات قسرية بإستثناء الهيمنة التعاونية مما يؤدي إلى تشكيل وضع بمستوى عالي من التنافس ومن ثمة النزاع، على عكس القيادة التي تهدف إلى تأسيس شرعية الدور القيادي. مما يخفض من حدة التنافس ويرفع درجة الحس المشترك ومنه الأمن الإقليمي[4].

قبل الإجابة على الأسئلة المطروحة سلفا، ننوه إلى أن التعاريف السابقة تناولت المفهوم بصورة تظهر القوى الإقليمية على أنها تعظم الأهداف المشتركة ولا تسعى لتحقيق مصالح خاصة. وهذا من الناحية النظرية، لا يتوافق البتة مع الواقع الذي يشهد إستخدام أدوات قسرية، الغرض منها عدم خسارة المكانة الريادية لصالح دولة أخرى طامحة في ظل جو مشحون بالتنافس. وعليه، فالأقاليم يتدرج وضعها من الأكثر سلمية إلى الأكثر عنفا والدول ليست مقيدة بإستراتيجية واحدة، لأن المرجع هو الظروف

---

[1] Detlef Note, Op.Cit, P. 898.
[2] Destradi Sandra, Op.Cit, P.907.
[3] Ibid, P. 922.
[4] Merran Hulse, "Regional Powers and Leadership in Regional Institutions: Nigeria in ECWAS and South Africa in SADC", KFG Working Paper Series, N°: 76, Berlin, November 2016, P. 9.

الإقليمية يزيد هذا التسليم بالقبول بالدور الريادي من دول داخل وخارج المنطقة. لكن الإشكال يظهر في حالة عدم وجود إجماع داخلي وخارجي خاصة في ظل دول أخرى منافسة على هذه المكانة.

وعليه، ستحاول الدراسة الإستعانة بالإستراتيجيات الثلاث كأساس للإسقاط على القوى الإقليمية في الفصول التطبيقية، وعليه ستحول القوى الإقليمية من مسؤول وحامي للأمن الإقليمي إلى مهدد له في وجود قوى إقليمية متنافسة تختلف تصوراتها حول الوضع العام الذي يجب أن يكون عليه الإقليم.

ثالثا: القوى الدولية:

إذا كانت هناك علاقة بين القوى الإقليمية والدول المتوسطة، فمن المنطقي أن يكون هناك رابط بين الدول العظمى والكبرى ومفهوم القوة الدولية. يظهر هذا الرابط من خلال هرم أورغانسكي الإفتراضي حول تراتبية القوة في النظام الدولي، والتي تزيد من القاعدة إلى قمة الهرم حيث توجد الدول الكبرى والعظمى وتتوسطه الدول متوسطة القوة.

كيف نميز القوة الدولية؟: إن القوة الإقليمية هي فاعل مؤثر في أحداث المنطقة والشؤون الإقليمية وينحصر دورها عند هذا المستوى، ولا تستطيع توسيع مصالحها في إطار النظام الدولي الأوسع لأن الدور متروك للقوى الدولية. حيث ترى سوزان سترانج (Suzan Strange) أن القوى الدولية هي قادرة على تحفيز سلوك الدول الأخرى – دون تحديد المنطقة – دون ضرورة اللجوء لإستخدام القوة[1]، بمعنى أن قوتها أصبحت بمثابة رادع لدول أخرى يحتمل خروجها عما تراه هذه القوى من مواقف وآراء حول قضايا دولية.

وعليه فإن القوى الدولية تشكل ناد بعضوية محصورة بعدد قليل من الدول، تتوافر على مقومات وقدرات عالية – صلبة ومعنوية– تمكنها من تبني سلوك خارجي ينجم عنه تأثير يتعدى صداه المنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها، مع القدرة على إخضاع الآخرين لهذا التأثير قسرا وترغيبا.

وبناءا على الخصائص التي تميز القوى الإقليمية يمكن أن نميز خصائص القوى الدولية:

– صناعة قرارات في مناطق لا تعد جزءا منها جغرافيا – عدم الإنتماء –.

---

[1] José Luis, Fiori, "The Global Power, Its Formation, Its Expansion and its Limits", P. 3, Visited 12/12/2017, on : www.ie.ufrj.br/pesquisa/politica/artigos/microsoft20%word20%power20%formation.pdf

– لها قوة إقتصادية وعسكرية وسياسية دون أن ننسى القوة الناعمة مع الجهوزية التامة لتوظيفها تحقيقا للمصالح.

– لها تأثير على جيوبوليتك النظام الدولي من خلال توظيف أدوات مختلفة في السياسة الخارجية.

– لها تصورات ذاتية حول الأمن الدولي وكذلك الأمن في النظم الفرعية.

– لا تحتاج إلى قبول من الأطراف الأخرى، بل هي تتغلغل بصورة تلقائية حسب الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وتوافقها مع أهدافها الدولية.

– بعكس القوى الإقليمية التي تعول على المنظمات الدولية لبناء دورها الإقليمي وإضفاء الشرعية على قراراتها، فإن القوى الدولية هي التي تؤثر على المنظمات الدولية وتصنع القرار فيها نتيجة حضورها الإقتصادي والعسكري والسياسي اللافت – تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على 25% من القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، و20% في البنك العالمي–.

وعلى غرار القوى الإقليمية تلجأ القوى الدولية إلى تبني إستراتيجيات بغية تحقيق أكبر قدر من الأرباح حيث يجمع الكثيرون على أنها تتمحور في إستراتيجية الهيمنة بالأساس إضافة إلى الإمبراطورية. وفي سياق متصل يرى جون أغنيو (John Agnew) في كتابه المعنون ب "**الهيمنة : الشكل الجديد للقوة العالمية**" "**Hegemony: The New Shape of Global Power**" أن أكثر الإستراتيجيات إستخداما من قبل القوى الدولية هو أسلوب الهيمنة بوجهيها مقارنة مع الإمبراطورية الذي يعني إخضاع العديد من الأقاليم – الدول– الموحدة تحت حكم واحد سواء أكانت متجاورة أم لا، وهو ما يعتبر بعيدا عن واقع عالمنا المعاصر في ظل تعدد القوى الدولية، في حين أن الهيمنة أكثر توافقا مع قدرات هذه القوى وظروف ما بعد الحرب الباردة حيث لا تستطيع أي دولة مهما كانت قوتها أن تمثل إمبراطورية[1]، في ظل عالم يعتبره البعض أنه يتجه شيئا فشيئا إلى تعدد الأقطاب.

وإختصارا لما تم تناوله، فإن القوى الإقليمية ينحصر تأثيرها وتوجهاتها في منطقتها الإقليمية، بخلاف القوى الدولية التي تتعدى إقليمها من خلال ما تتميز به من وزن سياسي يؤهلها لإحداث تأثير سياسي على نسق دولي، وهي قادرة على إخضاع القوى الإقليمية لإرادتها لأن ميزان القوة في صالحها، لكن

[1] John Agnew, "Hegemony: The New Shape of Global Power", Temple University press, United States of America, 2005, P. 219.

التصور مختلف في حال تصادم القوى الدولية فيما بينها وتداعيات ذلك على علاقاتها وسلوكات القوى الإقليمية. وهذا ما سيتم بحثه في الفصول اللاحقة.

المبحث الثالث: التحليل الأمني في نطاق الإقليم.

تعددت مستويات التحليل في العلاقات الدولية نتيجة جدالات نظرية تمخض عنها المستوى الإقليمي الوسيط، لتصبح النظم الإقليمية على قدر من الأهمية إلى حد إعتبرها البعض مقوما أوليا للوصول إلى السلام الدولي مقارنة بالنظم الدولية، وذلك لمعالجتها لظاهرة الأمن الإقليمي الفرعية الناجمة عن إدراك مشترك بين مجموعة دول النظام حول التهديدات الداخلية والخارجية. لكن ذلك ليس بالأمر اليسير في عالم تتجاذبه فواعل متعددة وقضايا مختلفة، الوضع الذي ينمّي حجم التحديات التي تواجهها النظم الإقليمية ومنه الأمن الإقليمي. وهي المحاور التي سيناقشها المبحث في شكل مطالب.

المطلب الأول: النظام الإقليمي: التكوين والأهمية.

إن التطور الحاصل في العلاقات الدولية بشكل عام وفي طبيعة العلاقات الإقليمية بشكل خاص وتعزيزها ببروز ظاهرة التكامل الإقليمي لم يلغ الصعوبات التي تحيط بوضع تعريف عام للإقليم ومنه للنظام الإقليمي؛ الذي يعتبر مجال التركيز والإهتمام لسياسات القوى الإقليمية.

والسؤال المطروح: **ما الذي نعنيه عند إستخدامنا لمصطلح النظام الإقليمي؟**

إن الدراسة العلمية الهادفة ينبغي أن تبدأ بتحديد المفاهيم الأساسية لموضوع الدراسة الوارد إستخدامها بقصد وضعها في سياقها الصحيح، وهذا ما سينطبق على النظام الإقليمي، فبأي حال من الأحوال لا يمكن دراسة الأمن الإقليمي دون التعرض لماهية النظام الإقليمي المعني بظاهرة الأمن، وفحص مكوناته ومن ثم إستظهار أهميته حتى تسهل عمليات الإسقاط في دراسات الحالة الواردة ضمن البحث.

النظام الإقليمي: إشكالية تعدد المفاهيم

تظهر الصعوبة في تعريف النظام الإقليمي نظرا لتعدد المعايير المعتمدة لتعريفه، مما ينعكس بشكل كبير على مسألة تحديد عضوية النظم الإقليمية ورسم حدودها، ورغم الحقيقة المطروحة المتعلقة بتعدد

التعريفات لكن المتمعن فيها يمكن له حصرها في ثلاث مجموعات كبرى؛ من حيث إعتباره كوحدة تحليل ومنها من عرفه إنطلاقا من مكوناته، وأخيرا من عرفه بالإعتماد على معايير متنوعة.

أ–من حيث إعتباره وحدة تحليل: النظام الإقليمي كمستوى لتحليل العلاقات الدولية[1]*

من المعروف في علم العلاقات الدولية أن المستويات الخاصة بتحليل ظواهر الحقل هي الثلاث المعروفة حسب جون فاسكز **(john Vasques)** وهي المستوى النظمي ثم الوطني فالفردي، لكن تطور الأحداث حتم إضافة مستوى جديد أُعتبر كآلية لفهم البيئة الدولية بشكل كلي عبر تجزئتها إلى نظم فرعية إقليمية وهنا ظهر المستوى الإقليمي مثلا في النظام الإقليمي **(Regional System)**، والذي يقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على أساس جغرافي، وقد أخذت بهذا النمط الدراسات التي ظهرت في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وإفريقيا[2]. في ذات السياق، نجد أن هذا المستوى – حسب جوزيف ناي – يساعد في ضبط النزاعات نظرا لقدرته على تفسير وتحليل جملة التفاعلات التي تحدث على مستوى إقليمي، والظاهر هو السعي نحو تحقيق إستقرار دولي في ظل تعددية قطبية ناتجة عن نظم إقليمية[3].

تكمن أهمية النظام الإقليمي بكونه مستوى تحليل من خلال إستدلال باحثين على غرار أران يونغ **(Aran.R. Young)** على هذه الأهمية للدلالة على الخصوصية التي تتمتع بها أقاليم على حساب أخرى، مما سمح لها بتطوير هذه الخصوصية وقيام نزاعات لا علاقة للقوتين العظمتين بها – فترة الستينيات– وإزدياد مستوى الوعي السياسي الذي تعدى حدود الدولة إلى النطاق العالمي[4]. ولابد من الإشارة إلى أن النظام الإقليمي كمستوى تحليلي برزت أهميته مع دراسات كانتوري وشبيغل والتي أفضت إلى جملة من العوامل عدت كأسباب لإعتماد المفهوم كأداة لتحليل السياسة الدولية[5]:

– مستوى وسطي.

– ظواهر لا يمكن ردها إلى مستوى دولي (إنتاج عوامل إقليمية أو ما دون ذلك).

---

[1] * يقصد بمستوى التحليل الكيانات التي تتمحور حولها تحليلات الباحث في الشؤون الدولية.

[2] خضير إبراهيم، "العراق ودول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن"، **المجلة السياسية والدولية** ،العراق، ص155، تم التصفّح بتاريخ: 22-08-2016، على الموقع : https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_9_12943_594.pdf

[3] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية** ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002)، ص ص 43- 44.

[4] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص 55- 56.

[5] المرجع نفسه، ص ص 56- 57.

– المساعدة في إجراء دراسات مقارنة بين دول الإقليم وبين أقاليم مختلفة.

– زيادة وكثافة المعلومات عن كل منطقة.

– المساعدة في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة.

وعليه، فإن تحليل النظم الإقليمية بوصفها مستوى تحليليا وسطا بين المستوى الوطني والدولي، يكتسب أهمية لكونه يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي، مع تحديد العوامل التي تتحكم فيها وتحديد العلاقة الثنائية بين النظام الدولي ونظمه الفرعية – تنافس القوى الدولية في نظام فرعي وهو منطقة الخليج–، إضافة إلى إستخلاص مدى التمايز أو التماثل بين دول النظام من ناحية التأثير والفعل عن طريق محاولة التنبؤ بسلوكات الدول ضمن الإطار الإقليمي. وحسب سينجر عند إختيار مستوى تحليل دون غيره يجب أن يتم في إطار وعي كامل بمضامينه سواء الوصفية والتنبؤية[1].

ب–من حيث المكونات: يعرف النظام الإقليمي حسب هذا الإتجاه إستنادا إلى ما يحويه من مكونات وكذا جملة التفاعلات التي تحدث بالنظر إلى مستويات القوة مثلا، وفي هذا الصدد نجد تعريف **شبيغل وكانتوري** من خلال ما يسمى قطاعية النظام الإقليمي عبر تقسيمه إلى قطاع محوري وآخر طرفي.

حيث يتكون القطاع المحوري من[2]:

-دول قلب: دول مفتاحية في الإقليم وتشارك في أكبر تفاعلاته (السعودية وإيران في النظام الإقليمي الخليجي).

-نظام التغلغل: نفوذ دول خارج المنظومة الإقليمية (كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا).

-المساوم: فاعل معرض للهيمنة لكنه يمتلك قوة تمكنه من المساومة مع الدول الأخرى.

-الموازن: من القوى الفاعلة يعهد له بمهام الوساطة كدور الكويت في النزاع القطري السعودي.

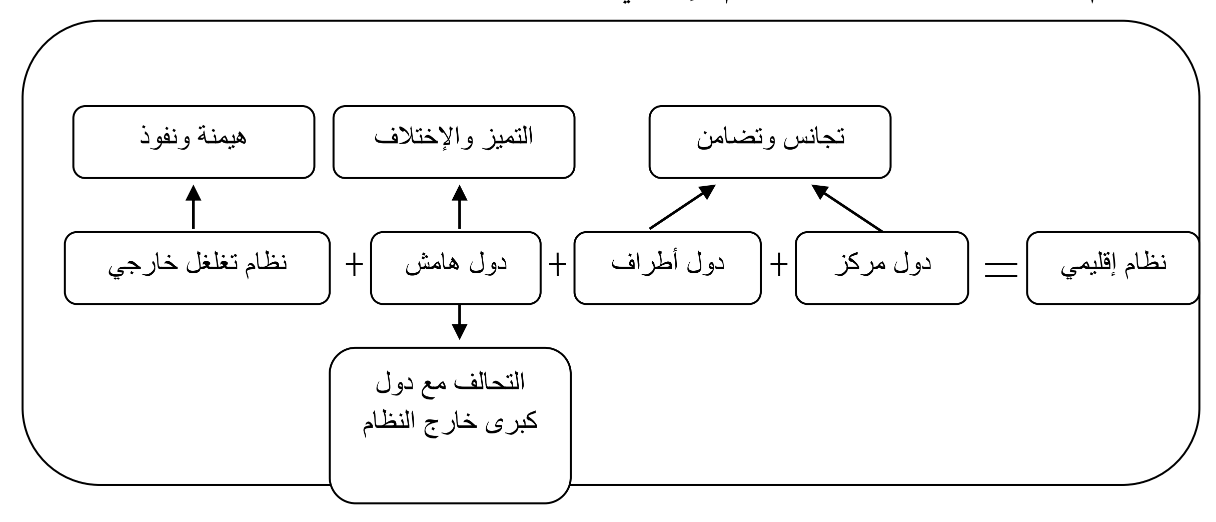
[1] David Singer, "The Level of Analysis Problem in International Relations" in: James Rosenau, International Relations and Foreign Policy, (Free Press, 1969) P.20.

[2] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص59.

ولهذا فإن القطاع المحوري يشمل فواعل يحددون توجهات النظام ويتحكمون في تفاعلاته أين تتباين درجة إنسجام هذه الفواعل فيه بناءا على مستوى القوة والقدرة على توجيه النظام. أما القطاع الطرفي؛ فإن الخط الفاصل لتحديده هو عامل التجانس حسب شبيغل وكانتوري، حيث يضم دولا لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي، لكنها تبقى على صلة به من خلال البعد الجغرافي فقط[1].

في حين، تناولت دراسات أخرى مكونات النظام الإقليمي من خلال؛ دول مركز ودول أطراف، دول هامش بالإضافة إلى نظام تغلغل خارجي؛ فدول المركز تمثل محور التفاعلات السياسية والأكثر مشاركة في تفاعلاته، حيث يتحدد من ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام. أما الدول الأطراف فهي دول أعضاء لكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مثل بقية الدول لإعتبارات جغرافية أو سياسية. أما عن دول الهامش؛ فهي تتموضع على هامش النظام، فهي قريبة منه جغرافيا ولكنها ليست منه. أما عن نظام التغلغل فهو نفوذ تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحداته. ويكون هذا النفوذ بمختلف المجالات والأساليب على غرار القروض، المساعدات، الأحلاف ،التكتلات، الأنشطة الثقافية[2].

شكل رقم 04: مكونات وتفاعلات النظام الإقليمي



<u>المصدر</u>: محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص، 59–60. (بتصرف).

---

[1] المكان نفسه.

[2]علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات الدولية،** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1986)، ص ص19–30.

إجمالا، فإن ملامح أي نظام إقليمي ترتكز إلى؛ درجة القوة المختزنة فيه، بالإضافة إلى توزيعها، ثم إستخلاص أنماط التكامل الموجودة مع تحليل العلاقة بين النظام الدولي والإقليمي.

ج-إستنادا إلى معايير متنوعة:

إن مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي هو مفهوم حديث تناولته الدراسات في الستينات والسبعينات، وإن كان يمكن إرجاع أصوله إلى أبعد من ذلك نظرا لجذوره الممتدة والمنبثقة عن ظواهر كالإقليمية في مواجهة العالمية في مجال التنظيم الدولي، ومنه التنظيم الإقليمي الذي يعتقد أنه أكثر فاعلية للوصول إلى أمن وسلم دوليين، إضافة إلى ظاهرة التكامل الذي يعتبر التكامل الإقليمي أحد موضوعاته الأساسية[1]. وقد ركز هذا الإتجاه على:

1- إعتبار التقارب الجغرافي: ويعني النظام الإقليمي مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين دول تقع في نطاق إقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة، فقليل جدا من المنظرين الذين لم يتفقوا على أن الإقليم يجب أن يتميز ببعض المستوى من التقارب الجغرافي، فحسب **بالمر (Palmer) أو مولر (Mueller)** الجغرافيا هي عماد تعريف الإقليم[2].

ونستخلص مما سبق أن صفة الإقليمية تنشأ بين الدول إستنادا إلى التواصل الجغرافي بغض النظر عن طبيعة التفاعل عدائيا كان أم تعاونيا.

2- إقتران التقارب الجغرافي بدرجة من التكامل: حيث يستعمل مصطلح النظام الإقليمي على أساس أنه تكتل دول الجوار الجغرافي ، تجمعها خصائص وروابط تميزها عن غيرها وهو مرحلة وسطى بين المستوى النظمي والمستوى الوطني، وعليه فهو حسب **إلياس الحديثي** : «مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها على الشعور بالتعاون والتكامل في مجالات الأمن والإقتصاد، فهو أسلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد»[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 14.

[2] أحمد عارف الكفارنة، "الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء إحتلال العراق"، **مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، دمشق، مجلد 25، عدد2، 2009، ص622.

[3] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 57.

وهناك من أضاف إلى الإعتبارات الجغرافية عوامل أخرى تتمثل في؛ وجود عناصر تماثل بين دول في الإقليم الواحد عادة ما تكون هذه العناصر عوامل إجتماعية وثقافية واقتصادية، وفي هذا الصدد نستحضر تعريف كانتوري وشبيغل اللذين عرفا النظام الإقليمي على أنه عبارة عن دول متجاورة ومتفاعلة تملك روابط إثنية ولغوية وثقافية وتاريخية يزداد فيها الشعور بالهوية أحيانا، بسبب أعمال ومواقف الدول الخارجة عن النظام[1].

وجدير بالذكر أن كل من **كانتوري** وشبيغل قد إنفردا بإضافة عناصر التماثل الثقافي في تعريف النظم الإقليمية، في حين ركز البعض على عنصر التماثل الإقتصادي. ونستخلص مما سبق ذكره أن النظام الإقليمي يتضمن وجود دول في نطاق جغرافي ما، إضافة إلى عناصر تماثل تساهم في علاقات التفاعل مهما كانت طبيعتها.

3- **التقارب الجغرافي والتفاعل:** نستحضر هنا تعريف **مالين غينارسون (Malin Gunnarsson)** حيث يؤكد على عنصري التفاعل والجوار الجغرافي كمعالم أساسية لتعريف أي نظام إقليمي، لكنه لا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المشكلة للنظام فقط، بل يوسعها لتضم مختلف المؤسسات والتنظيمات المتضمنة في حدود النظام الإقليمي ولهذا يعرفه على أنه تفاعل بين فواعل ومؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة[2].

وبدوره أخذ **راي ماغوري (Ray Magoori)** بعامل التفاعلات بين الدول في إطار جغرافي متقارب وبه يكون النظام الإقليمي هو الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على باقي الأجزاء[3].

نستخلص من كل ما سبق التعرض له أن تعريف الإقليم يختلف بناءا على الأطر والطرق المستخدمة في نظرية الإقليم، وهذا لأن مفهوم الإقليمية بدوره يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب وأنه ليس شيئا واحدا وإنما أشياء متعددة.

مما تقدم تفصيله نطرح السؤال التالي: **ما الداعي لإختيار المستوى الإقليمي؟**

---

[1] Louis Cantori and Steven Spiegel, "International Politics Prentice Hall", Englewood, Cliffe, Newjersy, pp 2-4.

[2] Malin Gunnarsson, "Regionalism and Security- Two Concepts in The Wind of Change" ,visited in:12-08-2016), on:www.onu.se/cerum/publikationer/pdfs/nsb-1-00-6-1-pdf

[3] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص 19.

وفي صيغة أخرى: **فيما تكمن أهمية دراسة النظام الإقليمي في ظل وجود نظم أخرى؟**

وللإجابة على هذه التساؤلات يتوجب علينا **أولا العودة إلى حقبة الستينات** التي تميزت بأحداث عدت على أنها أسباب للإهتمام بالمستوى الإقليمي من قبيل حركات التحرر، والتي تمخض عنها زيادة عدد الدول وإنتشار أفكار حول القوة الإقليمية، بالإضافة إلى إندلاع نزاعات دولية في مناطق عديدة لكنها بمعزل عن إدارة وتدبير المعسكرين – الغربي والشرقي– ، ويرجع الإهتمام كذلك بهذا المستوى من التحليل إلى إنتشار أفكار مفادها أن السلم والأمن الدوليين لن يتحققا إلا بإقامة تنظيمات إقليمية فرعية كبديل عن الدولية، وتتوضح الإجابة **ثانيا بعرض المزايا الأكاديمية** الممنوحة عند العمل في هذا المستوى من التحليل كالتالي:[1]

1- تجنب تعقيد الجهود البحثية من خلال التقليل من عدد الوحدات التي يتعين أخذها في الإعتبار.

2- القيام بمقارنات.

3- الوصول إلى بيانات أكثر مصداقية.

وهكذا ظهرت الحاجة لمستوى فرعي من النظام الكلي بغية معرفة طبيعة التفاعلات التي تحدث بين الوحدات السياسية المكونة له، وتبيان العلاقة بين النظم الإقليمية والدولية لفهم حدود التبعية والإختراق ومنه **ظهر الأمن الإقليمي إستجابة لهذا المستوى من التحليل.**

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي: نحو إطار مفاهيمي أكثر إنضباطا

يشكل الأمن من الناحية المفهوماتية إشكالا لدى الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة نظرا لغياب إجماع بينهم حول المعنى المراد به بسبب تشعب الأبعاد وتنوع المستويات، ولأنه كظاهرة معرضة لمصادر مختلفة من التهديدات تتمايز حسب البعد والمستوى محور الدراسة. ويحتل الأمن مكانة محورية لدى الدول بإعتباره هدفا داخليا ينطوي على إستقرار النظام السياسي، وهدفا خارجيا يتعدى حماية الحدود الإقليمية إلى الإرتباط بأمن مجموعة من الدول في إطار ما يعرف بالأمن الإقليمي، لكون أكثرية الدول تدير علاقاتها الأمنية وتحددها في السياق الإقليمي وليس العالمي.

[1] Martino Gabriel Musumeci, "World Order and Regional Security Theories: The Value of Almost Forgotten Theoritical Legacies", Conference of the University of Sao Paulo, (16-19) February, 2011, P. 13.

ومنه نطرح التساؤل التالي: **هل الغموض المفاهيمي الذي يشوب مصطلح الأمن يمكن إسقاطه على الأمن الإقليمي بإعتباره ظاهرة جزئية؟**

أولا: الأمن: التحول على مستوى القيم المهددة، المستويات، الأبعاد، الفواعل

منطقيا وقبل البدء بالتحليل المفاهيمي لمفهوم الدراسة – الأمن الإقليمي– حري بنا التعرض للظاهرة العامة وهي الأمن، بغية فهمه وتفسيره رغم أنه ليس من المفاهيم المتفق عليها بشكل قاطع، ومن ثمة الإحاطة بمفهوم الأمن الإقليمي.

أ–في مفهوم الأمن: ثنائية الأمن والتهديد

***الأمن من المعنى الضيق إلى الواسع: التغيير في طبيعة ومصدر التهديدات.**

تركز بعض الأدبيات على فكرة مفادها أن الأشياء والظواهر تعرف بأضدادها، وفي هذا الطرح نجد أن التهديد هو نقيض الأمن والطمأنينة.

التهديد: مصطلح سياسي يعود أصله إلى المصطلح اللاتيني "**Trudeve**" بمعنى الدفع، وبحسب قاموس أوكسفورد الإنجليزي يقصد به نية إلحاق الضرر أو غير ذلك من الأعمال العدائية ضد أشخاص يحتمل إلحاق الخطر بهم[1]، والتهديد يقع على الأفراد كما على الدول؛ فإذا كانت دولا قوية – متطورة– فإن مصدر التهديد هو خارجي، أما إذا كانت ضعيفة – متخلفة– فيكون المصدر داخليا وخارجيا في آن واحد.

وقد تمت إعادة صياغة مفهوم التهديد حيث أشار **أولمان (Olman)** إلى تعريف التهديد الأمني على أنه عمل أو تسلسل من الأحداث من شأنه[2]:

– تهديد نوعية الحياة لسكان الدولة بشكل كبير.

– تضييق نطاق خيارات السياسات المتاحة للدولة بشكل كبير.

[1] Hans Gunter Brauch,"Concept of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks", Berlin: Hexagen Series on Human and Environmental Security and Peace, 2011, P. 62.
[2] Ibid, P. 63.

في معرض الحديث عن ماهية التهديدات، نجد أن[1]: التهديدات العسكرية هي الأكثر إلحاحا ووضوحا لأن لها قدرة التأثير على جميع مكونات الدولة، وكذا التشكيك في واجب الدولة الأساسي المتمثل في القدرة على حماية مواطنيها.

التهديد السياسي: أكثر غموضا وأصعب بالنظر للتهديدات العسكرية، لأن الدولة كيان سياسي وهذا التهديد السياسي يهدف إلى إضعاف هذا الكيان.

التهديد الإقتصادي: يصعب تحديده بسبب طبيعة الإقتصاد نفسه، ولكن إجمالا هو تلك الأعمال التي لها أثر سلبي على السياسة الإقتصادية للدولة وقيود الإستيراد.

يتناول **بوزان** في هذا الصدد العلاقة أو الصلة الهامة بين الأمن الإقتصادي والأمن العسكري بسبب قيود الميزانية، وعلاوة على ذلك يمكن إعتبار الأمن الإقتصادي حسب **بوزان** مؤشرا رئيسيا للأمن العام لدولة ما.

التهديد المجتمعي: يرافق القطاع العسكري والسياسي والإقتصادي حسب **بوزان** قطاعات أخرى منها المجتمعي الذي يتعلق بالهوية والإختلافات الثقافية، وهذا التهديد يصعب فصله عن التهديد السياسي والعسكري كذلك، حيث أن معظم النزاعات السائدة الآن ذات مصدر إجتماعي داخلي.

التهديد البيئي: منها ما هو خارج عن إرادة الإنسان، ومنها ما هو بسبب أعماله على غرار تهديدات الإحتباس الحراري، التلوث، إتساع ثقب الأوزون... إلخ، وما يميز هذه التهديدات أنها عالمية لا تخص دولة واحدة ولها آثار واسعة النطاق.

التهديد البشري: كل ما من شأنه تهديد الفرد في شتى المجالات وكل مجال من هذه التهديدات له أهمية خاصة، لكن كانت الأسبقية تقليديا للتهديدات العسكرية خارجية المصدر الموجهة ضد الدولة. ومنه كان الأمن الضيق والأمن التقليدي الذي إتسع ليشمل الجانب السياسي والإقتصادي. أما القطاعات الأخرى التي ساهمت في توسيع نطاق الأمن ليشمل أبعادا ومستويات جديدة؛ حتمت إعادة صياغة هذا المفهوم.

[1] Marianne Stone,"Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", **Security Discussion Papers Series, N° 01, 2009, PP. 3-5.**

فكيف تم تعريف الأمن وكيف تمت إعادة صياغته؟

1-الأمن خلال الحرب الباردة: يعود إستخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيقه وتلافي الحرب، لكن ما ميز فترة الحرب الباردة أن مفهوم الأمن لم ينل الإهتمام الكافي الذي حظيت به مفاهيم أخرى على غرار العدالة، الحرية، المساواة، وقد إقترح باري بوزان جملة من التفسيرات المحتملة لإهماله[1]:

- صعوبة المفهوم.
- تداخله مع مفاهيم أخرى على غرار القوة Power.
- عدم الإهتمام بالأمن من قبل منتقدي النظرة الواقعية.
- إهتمام القليل من المنظرين في الدراسات الأمنية بالجانب المفاهيمي لحساب مواكبة التطورات الجديدة في مجال التكنولوجيا (الأسلحة).

وعليه، إذا كانت الظاهرة ذات صلة بالقوة العسكرية أُعتبرت مسألة أمنية وما عداها فلا، هذا أدى إلى إنحصار الظاهرة الأمنية نتيجة الهيمنة الواقعية على الحقل. وقد أشار بوزان إلى أن المحاولة الوحيدة لتطوير الأمن في الخمسينيات وجعله قيمة جوهرية كانت من قبل **جون هيرز (John Herz)**، لكنه فشل نتيجة تأثيرات الحرب الباردة وكذا التركيز المفرط على الدولة كوحدة تحليل[2]، ولأن الأمن في هذه الفترة كان محصورا في المجال العسكري والسياسي وبعدها الإقتصادي.

بالعودة إلى تعريف الأمن الرائج في فترة الحرب الباردة، نجد أهمها تعريف **أرنولد وولفرز(Arnold Wolfers)** في مقال نشره عام 1952 في المجلة السياسية:

«الأمن في المعنى الموضوعي يعني عدم وجود تهديدات فيما يتعلق بالقيم المنجزة، أما المعنى الذاتي فيشير إلى عدم وجود خوف فيما يتعلق بالتعرض لهذه القيم»[3].

---

[1] David Baldwin,"The Concept of Security", **Review of International Studies**, British International Studies Association, UK, 1997, P. 9.

[2] Barry Buzan,"Peace, Power and Security: Contending Concepts in the Study of International Relations", **Journal of Peace Research Sage Publications**, Vol.21, N°2, (June 1984), P. 110.

[3] Svetlana Cebotari, Ion Veno Fontov,"Theoretical-Methodological Approaches to the Regional Security", Vol.7, September 2011, P.18.

ويتناول **وولتر ليبمان (Walter Lippmann)** الأمن من خلال كونه: « دولة آمنة إلى حد أنه ليس هناك موقف خطير تضطر من خلاله للتضحية بالقيم الأساسية إذا أرادت تجنب الحرب، وهي قادرة على الحفاظ عليها من خلال تحقيق النصر في الحرب».[1]

نجد أن وولفرز أكد على الحفاظ على القيم المكتسبة والتي يمكن حصرها في بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الإقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية[2].

خلال فترة الحرب الباردة كان المنطق السائد هو أن قوة الدولة من قوتها العسكرية ، تلاها في السبعين إقتحام البعد الإقتصادي نتيجة تأثيرات الليبرالية وطروحات الواقعية الجديدة، فيما أُعتبر البعد السياسي هو محصلة للبعدين السابقين. لذلك لم تخرج التهديدات التي تخل بأمن الدولة الفاعل الوحيد ثم الأساسي في العلاقات الدولية عن القطاعات التقليدية الثلاث، إلى أن جاءت محاولات بوزان لإعادة صياغة مفهوم جديد للأمن بعد أن وصفه بالمفهوم غير المتطور نتيجة لإهماله.

وعليه، توالت المحاولات المفاهيمية المتعددة إلى أن أصبح مفهوما متنازعا عليه نتيجة غياب الإتفاق على تعريف واحد، وكذا الآثار المترتبة على ذلك في التحديد الدقيق للدراسات الأمنية حسب بوزان [3].

2-إعادة صياغة مفهوم الأمن:

إعتبر الكثيرون أن التصور الواقعي للأمن ساهم في تبسيط الظاهرة وجعلها مرادفا للقوة ومنه البقاء، لكنه بعد فترة الحرب الباردة أصبح أكثر تعقيدا نتيجة تراجع هيمنة النظرية الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية، وكذلك وجود محاولات جادة لتعريف دقيق للظاهرة وكذلك وجود نظريات تكوينية ساهمت في إثراء الدراسات الأمنية.

وفي هذا الإطار، نتعرض لأكثر التعريفات تداولا في الدراسات الأمنية وهو لباري بوزان والذي مفاده أن : «الأمن هو السعي إلى التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتهم المستقلة ضد قوى التغيير، حيث أن الحد الأدنى للأمن هو البقاء على قيد الحياة، ولكنه – الأمن–

---

[1] Arnold Wolfers, "National Security as an Ambiguous Symbol", **Political Science Quarterly**, N°4, (December 1952), P. 484.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 56.

[3] David Baldwin, Op.Cit, P. 10.

يشمل مجالات متعلقة بظروف الوجود»[1]. ويظهر عمل بوزان هنا من خلال هذا التعريف؛ حيث أنه أضاف وحدة تحليل إضافية وهو المجتمع. أما القيمة المهددة؛ فهي الهوية، لذلك يعتبر البعض أن بوزان مزج في تحليلاته الأمنية بين الواقعية الجديدة والبنائية مع الميل للأخيرة[2].

ويتفق مع هذا الطرح تعريف **وندت (Wendt)** من خلال أن عملية إعادة تصور الأمن كانت بحلول نهاية الحرب الباردة وظهور البنائية؛ حيث عرف الأمن – بدوره– على أنه «نتيجة لعملية التفاعل الإجتماعي والسياسي أين تكون القيم الإجتماعية والمعايير والهوية الجماعية والتقاليد أساسية»[3].

لقد كانت أهم الإرهاصات الأكاديمية لإعادة تعريف الأمن من خلال مفكري مدرسة **كوبنهاغن kopenhagen School** وعلى رأسهم – **بوزان وويفر**– والتي أقحمت مجالات جديدة في إطار ما يسمى بقطاعية الأمن بالموازاة مع قطاعات التهديد، لتكون من 5 أبعاد إلى 7 بالتوازي مع إسهامات مدارس أخرى –**ويلز وباريس**– وهي (السياسي، العسكري، الإقتصادي، المجتمعي، البيئي، الصحي، الإنساني) فيما سمي بتوسيع الأمن؛ ثم ساهمت المدرسة بتعميق الظاهرة لتشمل وحدات جديدة إضافة إلى الدولة إنطلاقا من الفرد، الدولة، الجماعة، النظام الإقليمي، النظام الدولي، فيما سمي بتعميق الأمن، هذه الإسهامات حفزت منظرين على تناول الظاهرة، وكذا ظهور مدارس جديدة على غرار ويلز، باريس... حتى أصبح الحقل يعج بزخم مفاهيمي بعد أن كان مفهوما مهملا.

نخلص من خلال ما سبق ذكره أن الأمن مفهوم ديناميكي يعبر عن مجموعة متنوعة من القيم يمكن تأمينها من خلال وسائل متنوعة المصادر، يتطور بتطور الظروف من أمن تقليدي مرتبط بالدولة وبمصادر تهديد محدودة غلب عليها الطابع العسكري إلى أمن غير تقليدي بمستويات مختلفة وأبعاد مختلفة. ولم يكن مجال تطور الأمن على مستوى القيم المهددة فقط، بل حتى على مستوى الفواعل ليتعدى مرحلة سيطرة الدولة على الأجندة الأمنية إلى بروز فاعلين جدد إنطلاقا من الفرد، الجماعات، التنظيمات غير الحكومية... إلخ، وما حد من مكانة الدولة هو وجود تهديدات جديدة تجاوزت قدرة الدولة على المواجهة بشكل منفرد من خلال فسح المجالات للتكتلات الدولية من المستوى الإقليمي

[1] John Bailys, International and Global Security in the Post-Cold War Era, in: John Bailys, Steve Smith, and Patricia Owens, **the Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations** (UK: Oxford University Press, 2017), P. 225.
[2] Marianne Stone, Op.Cit, P. 2
[3] Hans Gunter Bruch, Op.Cit, P. 61.

التي أصبحت أدوات رئيسية في المعادلة الأمنية غير التقليدية. لكننا لن نغوص في حيثيات ظاهرة الأمن بشكل عام بقدر ما سنركز على إحدى مستويات تحليل الظاهرة الأمنية وهو المستوى الإقليمي.

ثانيا: الأمن الإقليمي: التحليل المفاهيمي

لطالما إرتبطت الظاهرة الأمنية منذ ظهورها بالمستوى الوطني نظرا للإتفاق السائد على أن أهم وحدة تحليل هي الدولة وهي المسؤولة عن توفير الأمن. لكن بروز أحداث ساهمت في إدراج المدخل الإقليمي في معالجة الظاهرة الأمنية، وإبراز علاقة النظام الإقليمي بالأمن ورواج الفكر المتعلق بأن أمن الدولة مرتبط بأمن دول أخرى وليس بمعزل عنه. وقبل البدء في إدراج جملة من التعريفات حول الأمن الإقليمي نتساءل عن **كيفية ظهور وإنتشار إستخدام هذا المصطلح؟**

ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بعد ظهور التنظيم الدولي سنة 1908، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى لتحقيق أمنها في مواجهة تدخلات خارجية. وقد إنتشر إستخدامه عقب الحرب العالمية الثانية بظهور تنظيمات دولية إقليمية تمثلت في جامعة الدول العربية نتيجة وجود رابطة مشتركة تمثلت في العامل الحضاري، إلى منظمة الوحدة الإفريقية من خلال رابطة الجغرافيا، ثم إتحاد الأمم الأوروبية بمنشأ يحوي رابطة إقتصادية[1]، حيث هدفت هذه التنظيمات إلى حل معضلة الأمن الإقليمي.

إنتشار إستخدام هذا المصطلح لم يكفل له الإهتمام الأكاديمي اللازم؛ حيث كانت هناك دعوات إلى الإهتمام أكثر بالمستوى الإقليمي في الدراسات الأمنية كمستوى مهمل تابع إلى المستوى الدولي طيلة فترة الحرب الباردة[2]. ويمكن القول أن أهمية المدخل الإقليمي في معالجة الظاهرة الأمنية، ومنه الإهتمام بالأمن الإقليمي برز بعد نهاية الحرب الباردة لجملة العوامل التالية[3]:

- زوال الثنائية القطبية وإنخفاض الإهتمام بالأمن العالمي لصالح المستويين المحلي والإقليمي.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (الأردن: دار حامل للنشر والتوزيع، 2012)، ص24.

[2] Barry Buzan and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies** (UK: Cambridge University Press, 2009), p 177

[3] Amitav Acharya, Regional Security Complexes: In The Third World Stability and Collaboration, P. 3, Visited 11/12/2017 on: http://www.amitavacharya.com/sites/default/files/Regional%20Security%20Complexes%20in%20the%20Third%20World.pdf

– زيادة عدد التكتلات الإقليمية.

– زوال منطق مفاده أن التحليل الأمني الإقليمي في الحرب الباردة كان ينظر إلى معظم النزاعات الإقليمية من منظور التنافس بين الدول.

وفي سياق متصل، ساهمت نهاية الحرب الباردة في إستقلالية ديناميكيات الأمن على المستوى الإقليمي إذ أفرزت ثلاث تأثيرات على المفهوم تتمثل في[1]:

– الأجندة؛ من خلال تغير القضايا إلى غير عسكرية.

– إنحصار التموضع بالنسبة للقوى العظمى في بعض الأقاليم.

– تغير في حدود وكثافة التغلغل والإختراق بالنسبة للقوى الدولية في دول العالم الثالث.

وقد أكدت ثلاث تطورات رئيسية على أهمية الأمن الإقليمي في النظام الأمني لفترة ما بعد الحرب الباردة[2]:

- **أولا:** بروز الأمن الإقليمي كمسألة هامة في جدول أعمال القوى العظمى.

- **ثانيا:** بروز حروب ونزاعات إقليمية بإعتبارها تهديدا للنظام الدولي من خلال إمكانية الإنتشار.

- **ثالثا:** زيادة الترتيبات الأمنية الإقليمية (التكتلات) من خلال نجاح عملية تعزيز الثقة بين أوروبا الشرقية والغربية، والدعوة إلى إتخاذ ترتيبات مماثلة في الشرق الأوسط، آسيا ... إلخ.

إضافة إلى جملة من الأحداث عززت الإهتمام بالأمن الإقليمي من خلال الحرب على العراق (1990–1991) بإعتباره قوة عسكرية إقليمية، تداعيات الأزمة الإقتصادية في شرق آسيا في أواخر التسعينات إضافة إلى تأثر جنوب شرق آسيا بتطورات النزاع الهندي الباكستاني طويل الأمد، ناهيك عن إدراج إفريقيا كجزء من النقاش حول الدولة الفاشلة والتأثيرات الأمنية لذلك[3]. وعليه، أصبح الأمن

[1] . Barry Buzan and Ole Weaver: "Regions and Powers, the Structure of International Security", Cambridge University Press, 2003, P. 180.
[2] Amitav Acharya, opcit, P. 16.
[3] Barry Buzan and Lene Hansen, Op.Cit, PP. 178-179.

الإقليمي متجليا وأخذ بدوره نصيبا من الإهتمام – وإن كان متأخرا– لدى المنظرين والأكاديميين. وسنحاول إستعراض جملة من المفاهيم المتداولة.

يرجع الفضل في طرح مصطلح الأمن الإقليمي إلى باري بوزان عبر الإنتقال من المستوى الوطني إلى الإقليمي، فهو من الناحية النظرية مرتبط بالتصور الواقعي من خلال أن الدول فواعل أساسية في المنظومة الدولية، لكن يركز في المقام الأول على إختراق الحدود الوطنية من خلال إرتباط إستقرار الدولة بمحيطها الإقليمي[1]؛ فالأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، وهو في أبسط معانيه ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي[2].

ويعتبر كذلك من المفاهيم الأمنية التي تمحورت على التغيرات التي عرفها النظام الدولي– كما أسلفنا– مع نهاية الحرب الباردة. إذ تنوعت مواضيعه وآليات تحقيقه؛ فهناك من يعتبر الأمن الإقليمي مفهوما سياسيا، فيطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم. ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات[3].

يركز هذا التعريف على مواجهة تهديدات خارجية المصدر إنطلاقا من سياسية أمنية مشتركة. في حين نجد تعريفات تركز على درء التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء. حيث يعتبر الأمن الإقليمي على أنه إجراءات تعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد لا يرتبط برغبة الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموعة من دول النظام[4].

---

[1] زاوشي صورية، "التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة مفهمة الأمن"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 4، (ديسمبر2015)، ص131.

[2] علي الدين هلال، جميل مطر، مرجع سابق، ص 269.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص 79.

[4] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 19.

وهكذا فإن الأمن الإقليمي بهذا التعريف يعتبر مزيجا نظريا بين فكر واقعي يركز على المصلحة القومية للدولة وبين فكر ليبرالي يدعو إلى الإعتماد المتبادل في شتى المجالات ومنها الأمني.

وهناك تعريف يركز على الإدارة المشتركة للنزاعات الإقليمية؛ مفاده أنه نوع من النظام أين يكون فيه أعضاؤه يحققون إستقرارا سياسيا من خلال إيجاد حلول للمشاكل الإقليمية أو التخفيف منها. وهذا هو الإفتراض الأساسي في تعريف الأمن الإقليمي الذي يركز على نجاح الدول في إدارة النزاعات، إضافة إلى وجود ميكانيزمات ذات قبول جماعي تظهر في حال حدوث نزاعات معينة. ويعتبر الأمن الإقليمي أكثر تطبيقا في الدول المتقدمة منها في النامية نظرا لوجود تكتلات إقليمية أكثر تطورا وأكثر ارتباطا[1].

يتضح مما سبق، أن الأمن الإقليمي يختص بالإجراءات المتخذة في إطار العلاقات المتبادلة بين دول الإقليم بشكل متدرج في إطار تنسيق مشترك، يقوم على تقدير مماثل لمصادر التهديدات وطرق مواجهتها خاصة ما تعلق بنزع التسلح، النزاعات العسكرية الإقليمية، حل النزاعات بطرق سلمية أو على الأقل المساهمة في حلها لأن أمن الدولة مرتبط بشكل وثيق بأمن الجماعة الإقليمية.

ثالثا: الأمن الإقليمي والمفاهيم المتاخمة له:

سنحاول من خلال هذا العنصر فك مكامن التداخل بين الأمن الإقليمي ومصطلحات أخرى كالمجمع الأمني الإقليمي والجماعة الأمنية والنظام الأمني وغيرها، عن طريق تقديم تعريفات لهذه المصطلحات وإستخلاص الفروق بينها وبين المصطلحات محل الدراسة.

أ-المركب الأمني الإقليمي:

سوف ننطلق من السؤال التالي: **كيف يسهل مفهوم المجمع الأمني فهمنا لطرق تعزيز الأمن الإقليمي؟**

يرجع الفضل في إبتكار هذا المصطلح إلى باري بوزان، والذي يعرفه بأنه مجموعة من الوحدات تكون المشاكل الأمنية لديها بصورة لا يمكن تحليلها أو حلها بشكل منفصل، وهو مجموعة من الدول التي

---

[1] Patricia Kameri-Mbote,"Gender, Conflict and Regional Security", International Environmental Law, 2004, P. 2, visited 23/12/2017, on : http://genderandsecurity.org:8080/projects-resources/research/gender-conflict-and-regional-security

تكون لها إهتمامات أمنية أساسية ترتبط بشكل كاف بمصالح وطنية لا يمكن تحقيقها بشكل منفصل عن الدول الأخرى[1].

في المجمّع الأمني يُفترض: أن الدول قادرة على التدخل من خلال تقنيات وآليات دبلوماسية من أجل منع ظهور نزاعات، مع قدرة الدول على تشكيل جبهة مشتركة ضد فاعل خارجي أو مجموعة من الفواعل يدعم ذلك وجود نضج مؤسساتي كاف لتأسيس تقنيات دبلوماسية قادرة على مواجهة الأزمات في ظل تصور مشترك من الدول الأعضاء في المجمع بشأن التهديدات[2]. وتنتشر المجمعات الأمنية على غرار المجمع الشرق أوسطي الذي يضم تكتلات تتسم العلاقات بين أعضائها بالتنافس والتعاون أحيانا، لأن طبيعة العلاقات معقدة على أساس الإعتراف وقبول القيم من الدول بين بعضها بشكل متبادل؛ هذا المجمع يضم مجلس التعاون الخليجي– مجال الدراسة–، الجامعة العربية، الإتحاد المغاربي[3].

يمكن أن نستخلص مما سبق الفرق بين الأمن الإقليمي والمركب الأمني الإقليمي:

الأمن الإقليمي هو مستوى وسيط بين أمن وطني يعبر عن مجموعة الإجراءات المتخذة من الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها مستقبلا، وتنبع من إدراك الدولة بمصادر قوتها والعمل على تنميتها[4]، وأمن دولي إتسع نطاقه بسبب تحولات دولية على غرار العولمة، الظهور الإقتصادي لقوى غير غربية بتعبير فريد زكرياء – صعود البقية –، إتساع موجة الدمقرطة، زيادة معدلات الحروب الداخلية أدى إلى تراجع القوة العسكرية لصالح أخرى حتم ذلك توسيع نطاق تهديدات بآثار عابرة للحدود الوطنية شبكات القرصنة، الجريمة عبر الوطنية، الحركات الإرهابية، التهديدات الصامتة[5]، هذه التهديدات الدولية أدت إلى الترابط والحاجة إلى التعاون في المجال الأمني على مستوى دولي[6].

---

[1] Raimo Vayrinen," Regionalism: Old and New", **International Studies Review**, Blackwell Publishing, USA, 2003, P. 34.
[2] Svetlana Cebotari, Ion Xeno Fontov, opcit, P. 24.
[3] Amitav Acharya, OpCit, P. 5.
[4] صباح محمود محمد، **الأمن القومي العربي**، (بغداد: جامعة بغداد، 1981)، ص 7.
[5] Nicholas D.Anderson," Re-redifining International Security", Journal of Advanced International Studies, vol. 44, USA, (2012), PP. 2-8.
[6] Onnig Beylarian, "La Sécurité Internationale après la Guerre Froide", **Études Internationales**, Vol.23, N° 01 (1992), P. 179.

وتعرف المجمعات الأمنية بأنماط من المودة والعداوة"Amity/Enmity" بين وحداتها، حيث يبقى العامل الأهم في تحديد المجمع الأمني هو دائما الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تتوقعه دولتين أو أكثر بشكل متبادل[1]. ويجادل بوزان بأن المجمع الإقليمي ليس تصورا يمكن تطبيقه على أي مجموعة من الدول، لكن يختص بتلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الإعتماد الأمني المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم الأمنية المجاورة.

فنظرية المركب الأمني الإقليمي التي ظهرت في الثمانينات وبالضبط سنة 1983 من خلال كتاب باري بوزان **الناس، الدول، الخوف (People,States and Fear)** في 1998 أعيد تعريفه من خلال كتاب آخر لبوزان وويفر: **الأمن: إطار جديد للتحليل (Security: A New Framework For Analysis)** بعد عملية توسيع الأمن وتعميقه[2]، وتعريف الأمننة التي تدل على خطاب نخبوي يحول قضية ما إلى خطر أو تهديد أمني والعكس من خلال نزع الأمننة – بفعل فاعل-. الأمر الذي أثر على تعريف المركب الأمني الإقليمي – مجموعة من الوحدات التي تكون معظم عمليات الأمننة ونزع الأمننة مترابطة بالمشاكل الأمنية التي لا يمكن حلها بشكل منفصل عن الآخرين-.

وهكذا، فإن الأمن الإقليمي مرتبط بمستوى تحليل وهو الإقليم، وكذلك يبرز الفرق من خلال نطاق المجمع الأمني الذي يعتبر أوسع لضمه مجموعة من التكتلات الإقليمية كل منها يهدف لتحقيق أمن إقليمي، مع التماثل في وجود علاقات تنافس أو تعاون بين الوحدات المشكلة لنظام الأمن الإقليمي أو المركب الأمني الإقليمي.

ب-الجماعة الأمنية: وهو تعبير ينسب إلى **كارل دويتش (Karl Deutch)** أو المجتمع التعددي للأمن **(The Pluralist Community of Security)** يتشكل من دول تطور حسا – شعورا مشتركا- بالتكامل في ما يتعلق بالأمن[3]، ويقصد به المناطق التي يجمع أفرادها سواء كانوا دولا مستقلة أم أعضاء رابطة إندماجية نموذجا خاصا من العلاقات تقوم على الحرص بتسوية النزاعات بينها بطرق الحلول الوسطى وبتغييب العنف[4]. ويظهر الفرق بين الجماعة الأمنية والأمن الإقليمي في

---

[1] Barry Buzan and Ole Weaver, Op.Cit, P. 43.
[2] Barry Buzan and Ole Weaver, Security, A New Framework for Analysis (boulder, Lynne Reiner, 1998), P.12.
[3] Svetlana Cebotari, Ion Xeno Fontov, Op. Cit, P. 23.
[4] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 223.

في كون الأخير لا ينطوي على حتمية إعتماد التسوية كإطار مرجعي للتعامل مع النزاعات البينية التي قد تتولد داخل أو خارج المجموعة.

ج- النظام الأمني: يعرفه **روبرت جيرفس (Robert Jevris)** على أنه الإطار الذي تكون فيه القواعد والمبادئ في وضع يسمح للدول الأخرى بالتقيد في سلوكهم معتقدين بإستجابة الدول الأخرى بنفس الطريقة. وهو شكل من أشكال التعاون بين الدول أكثر من متابعة بسيطة للمصالح على المدى القصير. ويتولد النظام الأمني من خلال تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها، وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وإفتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء[1].

يمكن إستخلاص الفروقات كالتالي:

- الأمن الإقليمي نوع من التحالف بين دول إقليم معين لتنظيم الدفاع عنه ضد قوى دخيلة وكذلك حماية الوضع القائم. في حين، ينطلق المركب الأمني من وجود درجة من الإعتماد الأمني تكفي لتأسيس مجموعة مترابطة، إضافة إلى ذلك يمكن أن تكون نظم إقليمية متعددة ضمن مركب أمني واحد.

- الجماعة الأمنية هي آلية معتمدة من قبل التكتلات الإقليمية لتحقيق أمن إقليمي لأن التكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية.

- تتحقق جماعة أمنية عبر عمليات التغير السلمي من خلال إقامة مؤسسات ناتجة عن تفاعلات بين الأعضاء. أما الأمن الإقليمي؛ فقد نستخدم القوة من أجل الوصول إليه – التكامل والترابط الوظيفيين ميزة ضرورية لتحقيق الجماعة الأمنية-.

د- الأمن المشترك: لم يكن تناول هذا المستوى بالذات من مستويات عدة إعتباطيا. لكن نظرا لوجود تشابهات تجمعه بمفهوم الأمن الإقليمي، فهو مفهوم يعكس المنطلقات الفكرية للمعضلة الأمنية، وهو يشدد على وجود مساحات توافقية تجعل إمكانية إحلال الأمن بين الخصوم أمرا واردا، لا بعضهم ضد بعض، فهو يشير إلى إمكانية إلغاء صفة الخصم عن المنافسين نتيجة لوجود تقاطعات بينهم.

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص 424.

أما تاريخيا؛ فقد تم تداول مفهوم الأمن المشترك في الثمانينات من القرن الماضي نتيجة إعتناق ميخائيل غورباتشوف إصلاحات من شأنها تحقيق المنافسة وإستخدام القوة بعد إعتياد ضبط النفس ومنطق التعاون[1]. وعليه، نخلص إلى أن مفهوم الأمن المشترك يتجسد من خلال إتخاذ إجراءات تعاونية مشتركة تشمل تدابير لبناء الثقة والأمن على سبيل ضبط التسلح بين دول تتميز بعلاقات تنافسية تميل إلى التوتر. وقد أكد معتنقو الأمن المشترك على إمكانية إنتشاره من خلال الإرتكاز في تحليلاتهم على ثلاث فرضيات هي[2]:

1- المراهنة على إمكانية تعلم السلوك التعاوني بالنسبة للدول ولذلك يطلق عليه بالأمن التعاوني.

2- الأمن والسلم الدوليين وحدة لا تتجزأ، فإما أن تحصل الدولة على الأمن أو لا.

3- تجنب سوء التقدير للمواقف (نتيجة غياب التواصل) الذي يعد سببا وجيها للحرب.

بعد التعرض لمفهوم الأمن المشترك، تبين معنا أن له علاقة بالأمن الإقليمي. فهذا الأخير- كما أسلفنا- يعبر عن سياسة مشتركة بين دول في نظام إقليمي واحد لدرء تهديدات مشتركة. مما يدل على أن العلاقات بين الوحدات المشكلة للنظام الأمني الإقليمي تتميز بعلاقات عادية، على عكس الأمن المشترك الذي ينطلق من وجود خصومات بين الدول، وبغية التخفيف منها تتخذ جملة من الإجراءات لبناء الثقة. كما قد تكون مساحة هذه التدابير بين دول في نظام إقليمي واحد.

ه-الأمن الجماعي: مرت فكرة الأمن الجماعي بمراحل حتى تطورت إلى ما هي عليه الآن منذ الحلف المقدس إلى عصبة الأمم وبداية التأريخ لظهور التنظيم الدولي جليا من خلال أول منظمة دولية وهي عصبة الأمم سنة 1919، والتي حاولت تطبيق الأمن الجماعي، والذي يضم مبدأ ذو شقين: الأول يتضمن التهيئة الجماعية للتدابير الوقائية التي تسبق العدوان، وقد تحول دون وقوعه. والثاني؛ التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزائية تفرض على المعتدي لوقف إعتدائه[3].

---

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 84.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت: دار ذات السلاسل، 1985)، ص 62.

ومن منظور الأمم المتحدة، يمكن تعريف الأمن الجماعي على أنه التنظيم الذي من خلاله على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير لإيقاف التهديد الذي قد تمثله دولة ضد الأمن والسلم الدوليين[1].

وقد إعتمدت العصبة هذا النظام في النزاع اليوناني البلغاري عام 1925، وفشلت فيما عداه نتيجة توليفة من الأسباب أهمها؛ عدم وضع تعريف واضح لمفهوم العدوان، وإشكالية الإفلات القانوني من العقوبة في حالة وقوعه نتيجة لجواز الإنسحاب من المنظمة، وكذا إفتقارها للقوة العسكرية. هذه الثغرات التي حاولت الأمم المتحدة تجاوزها في تطبيقها لنظام الأمن الجماعي من خلال حرب الخليج الثانية وغيرها. لكن ذلك لا يعني النجاح نتيجة لوجود عراقيل عدة منها التدخلات الإنفرادية كنتيجة لبراغماتية المتدخلين، ناهيك عن السبب الرئيس المتمثل في غياب المعايير التي يحتكم إليها لتحديد حالة خرق الأمن والسلم الدوليين.

وعليه، يظهر الفرق بشكل واضح بين الأمن الإقليمي والأمن الجماعي في كون الأخير يحتاج إلى مقومات تعرف عنه كالتنظيم الدولي إضافة إلى المعايير القانونية وكذا القوة العسكرية الرادعة. أما في الأمن الإقليمي؛ لا يشترط وجود التنظيم الدولي، إضافة إلى تعامله مع تهديدات تقليدية وغير تقليدية على عكس الأمن الجماعي الذي يتعامل مع العدوان العسكري، وإجراء الرد يكون بالتنسيق والتفويض من مجلس الأمن. الأمر الذي يغيب في الأمن الإقليمي. لكن هذا لا يلغي أن يكون هناك أمن جماعي في ظل الإطار التنظيمي للإقليم.

وصفوة القول، أنه عندما نكون بصدد أمن إقليمي، فهذا يعني تعاون مجموعة من الوحدات تتواجد ضمن إقليم جغرافي يفرض التصدي لأي تهديدات محتملة تواجه الإقليم، بالتوافق مع الإدراك المشترك لمفهوم التهديد. لكن هذا يشترط وجود قاعدة من التواصل بين الأطراف يفسح ويدعم مجال الثقة بين مختلف فواعل الإقليم، ومن خلال هذه الشروط يتم تجاوز الخلافات البينية والتفرغ بذلك للتهديدات الخارجية.

[1] Joseph C. Ebegbulem, "The Failure of Collective Security in The Post World Wars 1 and 2 International System", Vol. 1, Issue 2, Transience, 2011, P. 25.

خلاصة الفصل الأول:

التنافس هو السعي لتحقيق مصالح طرف دون الإضرار بالآخرين. ويبقى في سياق سلمي ما لم يتم التعرض لمصالح الآخرين. وبخلاف ذلك،يتطور بحسب الضرر ليبلغ الصراع المرادف للتنافس غالبا.

ولفهم التنافس الدولي، نجد **التفسير الجيوبوليتيكي**؛ فالمدرسة البريطانية عللت التنافس بالفوز بقلب الأرض. في حين، رأى الأمريكيون أنه نتاج الرغبة في السيطرة على البحار. أما الإتجاه الآخر؛ فعمد إلى تغيير مفتاح السّيادة العالمية إلى الريملاند. أما الروس؛ فأرجعوا التنافس إلى الهيمنة على منطقة السيادة الجوية. لتأتي التفسيرات الجيوبوليتيكية الحديثة بالسعي نحو إستدامة الهيمنة.

وحسب **تفسير نظريات العلاقات الدولية؛ فالواقعية التقليدية** رادفت بين التنافس والنزاع على إعتبار المنافسات صفرية لأن التعاون مستحيل. أما **الواقعية الجديدة** فتبنى العلاقات عندها على أساس الشك. وعليه، فالحالة الصراعية الدائمة للعلاقات الدولية هي سبب التنافس. أما النظرية **الليبرالية؛** وبفعل وجود المأسسة والديمقراطية والإعتماد المتبادل. ما جعل التنافس موقفا سلميا. فيما فسّره **الماركسيون** على أنه علاقة إستغلال نتيجة عملية تنافسية غير متكافئة يزيد ذلك إنعدام الأخلاق.

أما **البنائية؛** فيحدث التنافس حسب الإدراك الثقافي للدولة عن الأخرى؛ فإذا كان إلتزاما ضعيفا للأفكار المشتركة كان النزاع. وإذا كان متوسطا يكون التنافس وإذا زاد يكون السلم. وإذا قل يكون النزاع. لنختتم التفسيرات **بنظرية تحول القوة.** فحسب **هرمية القوة لأورجانسكي،** يحدث التنافس بوجود دول قوية، غير راضية؛ تدخل عمليات تنافسية قد تكسبها قوة أكثر لتغيير النظام الدولي، وهو ما ينطبق على **روسيا** و**الصين** في مواجهة **أمريكا.** أمّا **النموذج الهرمي لدوغلاس ليمك؛** فقدم أهرامات متراكبة ومتوازية لكل نظام فرعي قوة إقليمية في قمة الهرم ويأتي التنافس لإحتلالها، أو بفعل تدخلات القوة المسيطرة على الهرم العالمي وباقي حلفائها في النظم الإقليمية وهي حالة **السعودية وإيران.**

أما الأمن الإقليمي، فيتلخص في جملة الجهود المبذولة من دول الإقليم لدرء التهديدات الداخلية والخارجية نتيجة التصور المشترك للتهديد. وبرغم تشاركية التصور، تبقى التهديدات الداخلية والخارجية، تقوّض الأمن الإقليمي.

الفصل الثاني

الخليج ضمن بيئة إقليمية تنافسية

ما قبل حرب الخليج الثانية وحتى ما بعدها والتي واكبها تراجع دور العراق القوة الإقليمية الخليجية، ما فتئت السعودية تبحث لها عن كيفية إحتلال الموقع حتى تأتّى لها ذلك، لتجد نفسها في مواجهة مفتوحة مع إيران، دعّم ذلك وجودهما في بيئة إقليمية تستند إلى مقومات جاذبة للقوى الخارجية على غرار الموقع الإستراتيجي الممتاز، إلى ما تختزنه أعماقه من موارد طاقوية جعلت الخليج متحكما في معادلة الأمن الطاقوي العالمية.

جاذبية الإقليم إلى جانب مقدّرات كل من السعودية وإيران ساهمت في أن يرتسم للقوتين هدف واحد هو الدور الإقليمي الأول وضمان صفة الوكيل في الخليج في إطار التفاعلات الإقليمية والدولية على حد سواء. الأمر الذي أدخل السعودية وإيران في حالة من التنافس شملت المجال العسكري والصدارة في القطاع الطاقوي والتنفّذ السياسي في الإقليم، دون إغفال الصراع الطائفي بين السنة والشيعة وتداعياته، ليتطور التنافس إلى حالة من الصراع في أحيان كثيرة.

المبحث الأول: الخليج في الميزان الجيوبوليتيكي.

يجمع المختصون على الأهمية الجيوبوليتيكية للخليج المرتكزة على العديد من مقومات القوة الجغرافية والإقتصادية؛ فعبر التاريخ برزت أهمية المنطقة منذ بداية إستخدام الطرق البحرية لتنمية الحياة الإقتصادية، بإعتبارها موقعا وسطا لطرق المواصلات البرية والبحرية بين كل من آسيا وأوروبا حتى إكتشاف النفط فيها بإحتياطات هائلة لتصبح هذه المادة الإستراتيجية محور سياسات دولية نحو المنطقة.

المطلب الأول: جغرافيا الخليج: عناصر الجذب ومقومات القوة

يجمع الإستراتيجيون على الأهمية الدولية المتزايدة لمنطقة الخليج مستدلّين بذلك على المقومات الجيوبوليتيكية التي فرضها تأثير الموقع الجغرافي على المجالين الإقتصادي والسياسي. الأمر الذي ساهم في صياغة معادلة القوة الخليجية. ورغم التطور الذي مسّ مقومات قوة الدول، إلا أن المعيار الجغرافي للوحدة السياسية تبقى له دلالة واضحة نحو تبيان حجم التأثير، الذي تحظى به المنطقة في السياسة الدولية.

تسمية الخليج: قبل الدخول في تفصيلات الموقع لإقليم الخليج يحتّم علينا البحث الإشارة إلى جزئية قد لا يأبه لها البعض لكنها تمثل عائقا أمام إيجاد تصور مشترك بين دول الإقليم وهي مشكلة التسمية.

حيث إستخدم المستعمرون تسميات عديدة للإشارة إلى الخليج كالبحر الأدنى، خليج البصرة، خليج البحرين، أرض البحر، خليج القطيف، وقد تم التخلي عن كل هذه التسميات لصالح الخليج العربي المتبناة من قبل العرب منذ ستينات القرن الماضي، في حين تبنى الفرس تسمية الخليج الفارسي والتي وثّق التاريخ إستخدامها منذ 1507 في المراسلات البرتغالية والبريطانية[1]، ولا يزال المشكل يلقي بظلاله السلبية على المنطقة حتى الوقت الحالي.

أولا: الموقع الفلكي: تفرض علينا الجغرافيا السياسية أثناء دراسة المواقع الجغرافية للوحدات السياسية بشكل واسع حتمية التعرض للموقع الفلكي، وذلك لأن كل فرع من فروع الموقع يساهم بشكل جزئي في بناء معادلة القوة للوحدة السياسية محل الدراسة.

يقصد بالموقع الفلكي تموضع الوحدة المدروسة بالنسبة لخطوط الطول الـ360 والتي يتوسطها خط غرينتش –الصفر– وكذلك نسبة إلى دوائر العرض الـ180 والتي يقسمها خط الإستواء إلى نصفين.

وفي بداية البحث ننوّه إلى أن المقصود بإقليم الخليج في الدراسة؛ الدول الخليجية الستة إضافة إلى كل من العراق وإيران، لكون غالبية الدراسات تحصر الخليج في دول مجلس التعاون الخليج فقط، وعليه فإن منطقة الخليج تقع بين دائرتي عرض 16° و39° شمال خط الإستواء وخطي طول 34° و63° شرق خط غرينتش وهو محصلة لموقع إيران بين 35° و39° شمالا و44° و63° شرقا[2]. والعراق 29° و37° شمالا و38° و48° شرقا ودول الداخل الخليجي الستة بين 16° و32° شمالا و34° و60° شرقا. والخريطة الموالية توضح موقع إقليم الخليج.

---

[1] تاج الدين جعفر الطائي، **إستراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي** (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص ص16- 17.

[2] عبد الكريم العلوجي، **إيران والعراق: صراع حدود أو وجود** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2007)، ص 44.

خريطة رقم01: إقليم الخليج



المصدر: دول الخليج تستعد لمعركة النفط الرخيص، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/2، على الموقع: https://riyadhpost.live/6137

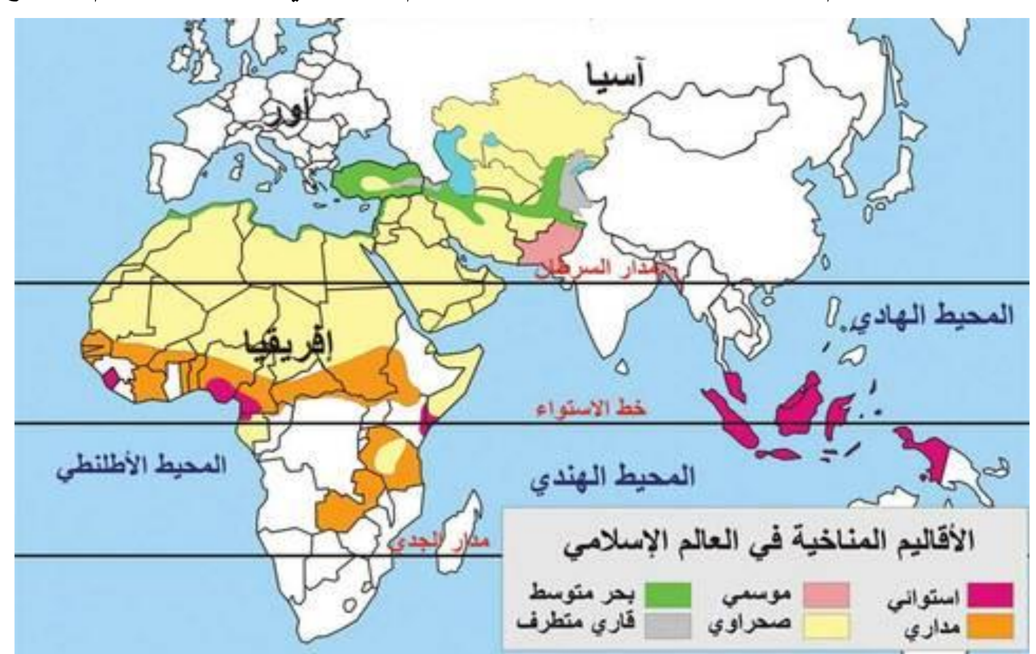
أ-تأثير الموقع الفلكي على النشاط الإقتصادي:

تظهر الأهمية الخاصة لهذا التقسيم من خلال إستخلاص جيوبوليتيك الموقع الفلكي عبر تتبّع تأثيراته على الظروف المناخية، وإنعكاس ذلك على الجغرافيا الإقتصادية للوحدة السياسية، وكذلك على الشخصيات القومية للسكان فيها، ومن ثمة على الوضع السياسي، وحتى المركز الدولي للإقليم محل الدراسة.

عند تقييم الموقع الفلكي لأي وحدة سياسية، فإن ذلك يكون نسبة إلى دوائر العرض لا خطوط الطول التي تبقى لها فائدة وحيدة تتمثل في حساب الزمن والفوارق بينه بالدرجة الأساس. في حين، تبقى العبرة بتنوع دوائر العرض نتيجة إمتداد الإقليم مما يعني تنوع المناخ. ويؤدي ذلك إلى التنوع في النشاط الزراعي ومنه النشاط الإقتصادي، والذي يقود الوحدة السياسية إلى إمكانية تحقيق الإكتفاء وبلوغ حالة من القوة، قد تصل إلى الفعالية في مجال التجارة الخارجية. وبعكس ما سلف ذكره، فإن الإمتداد المحدود أو التماثل في دوائر العرض نتيجة الإتساع في نطاق جغرافي محدد، يؤدي إلى تماثل الخصائص المناخية، ومنه التخصص الإنتاجي الدولي والإبتعاد عن تحقيق الإكتفاء الذاتي، ومنه تضاؤل القوة وإشكالية التبعية الغذائية للخارج.

وفي محاولة لإسقاط ما سلف ذكره على منطقة الخليج التي تتميز **بتماثل** دوائر العرض، يتبين لنا تأثير ذلك على المناخ من خلال خريطة مناخية للمنطقة الموضحة في الشكل الموالي:

خريطة رقم: 02 الخريطة المناخية لدول العالم الإسلامي. – تحديدا إقليم الخليج–



<u>**المصدر**</u>: الأقاليم المناخية، ص 1، تم التصفح بتاريخ 2021/12/7، على الموقع:

http://al-zatoonaa.blogspot.com/2018/07/world-climate.html

يسود إيران مناخ خليط قاحل في أغلبه؛ فهو مناخ مطير في منطقة بحر القزوين، ومن الناحية الشرقية والوسط يغلب المناخ شبه المداري القاري الجاف جدا والحار (الهضبة الداخلية). أما العراق؛ فهو يتميز بمناخ صحراوي غالب إلى مناخ منطقة السهوب. وهو إنتقالي بين مناخ البحر الأبيض المتوسط والصحراوي، إضافة إلى إقليم المناخ الجبلي الشبيه بمناخ البحر الأبيض المتوسط المطير، ويتركز في شمال وشمال شرق العراق. في حين، تتميز دول الخليج الستة بمناخ حار جدا، قليل الهطول مع إرتفاع درجات الحرارة. وعليه، يبدو التماثل واضحا في كون غالبية الوضع المناخي في المنطقة هو صحراوي حار، وهو ما يجعلنا نتبنى التفسير السابق حول العلاقة بين تماثل المناخ والتبعية الغذائية وهو ما يؤكده الواقع خاصة في الدول الخليجية الستة والعراق.

ب- تنوع الشخصيات القومية

إذا كان الإمتداد العرضي لدوائر العرض أمرا إيجابيا على مستوى الجغرافيا الحيوية، فإن علماء الجغرافيا السياسية يرون أن له جانبا سلبيا في إمكانية وجود مشاكل وظيفية للدولة على المستوى

الداخلي، حيث يظهر ذلك من خلال ظهور شخصيات جغرافية متنوعة بتنوع المناخ وإن كان ذلك بشكل غير مباشر مما يخلق تنوعا عرقيا بإعتباره من العوامل المساهمة في تشكيل العرق – la race– بحسب علماء الإنثروبولوجيا[1].إضافة إلى إمكانية حدوث نوع من الإندماج الإثنوغرافي نتيجة تنوع الإثنيات، والتي هي حسب إريكسون (Erikson) نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات لديهم مميزات ثقافية تجمعهم[2]. الأمر الذي قد يساهم في عدم الإستقرار، وإن كان ذلك مرتبط بأداء وإستراتيجية النظام السياسي المنتهجة. في حين، أن التماثل في دوائر العرض يخلق شخصية جغرافية موحدة تساهم في الإندماج المجتمعي، ومنه الإستقرار السياسي، وإن كان ذلك غير مطلق.

وعند تطبيق ذلك على الخليج، فنحن مرغمون على تقسيمه إلى جهة فيها الدول الخليجية الستة ثم العراق وإيران، ودون الدخول في تفصيلات الأجناس البشرية الفرعية، فإن السلالات تقسم إلى قوقازيين، مغول، زنوج. وبالنظر إلى منطقة الخليج، فإنها تضم تجمعا للجنس القوقازي يبعث على الوحدة حسب ما تفيده الخرائط حول ذلك، رغم إحتوائه على تداخلات فرعية وإختلافات، لكنها تصب حسب علماء الأنثربولوجيا في الجنس القوقازي.

ثانيا: الموقع البحري

عند دراسة الموقع البحري لإقليم الخليج، فإننا مطالبون بإستذكار بعض أفكار ماهان فيما يتعلق بطول السواحل، نوعية السواحل وتعرّجها. وزيادة على ذلك، فإن الدراسات الجيوبوليتيكية للبحر تضيف تقسيمات الدول البحرية، قيمة بحر الخليج على مستوى إقليمي ودولي وحتى البحر الأحمر.

أ– طول السواحل وتعرجها: تنقسم سواحل الخليج إلى قسمين؛ قسم شرقي بسواحل إيرانية يبلغ طولها 1972كلم. في حين، يقع العراق في الشمال منه، ويبلغ طول سواحله 58كلم، إضافة إلى السواحل الغربية بطول 1357كلم إبتداء من جزيرة رأس مسندم العمانية وحتى شط العرب في العراق[3].

إن العبرة في دراسة الموقع البحري ليست بطول السواحل فحسب، رغم ما يدرّه ذلك على الوحدة السياسية، وإنما يعد تعرج السواحل الأساس لما لذلك من فائدة في تأسيس الموانئ المساهمة في تفاعل الدولة مع العالم الخارجي عبر حركتي الإستيراد والتصدير. فالبنسبة لشكل الساحل الغربي الذي تقع

[1] صخر الحاج حسين، نظرة إلى مفهوم العرق: عرق أم إثنية، ص1، تم التصفح بتاريخ 3–4–2017، على الموقع: www.tahawolat.com/cms/article.php?id-article=904

[2] Victor Realite Shale, "Ethnic Conflict in The Horn of Africa", The Electoral Institute of Southern Africa, April 2004, p1 on : www.eisa.org.za/pdf/op19.pdf

[3] محمد صادق إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، (د.م.ن)، دار العلوم للنشر والتوزيع، (2010)، ص 16.

عليه الدول العربية، فإنه يتميز بكثرة التعاريج والخلجان مثل رأس السالمية بالكويت، رأس ركن بقطر رأس تنورة بالسعودية، أما الخلجان؛ فنجد خور الصبية بالكويت، خور دبي بالإمارات، وخيران بسلطنة عمان وغيرها[1]. الأمر الذي جعل الجهة الخليجية الغربية ذات حركية وفعالية على مستوى الإقتصاد الدولي نتيجة تعدد المرافئ. أما السواحل الإيرانية؛ فتتميز بالضحالة وإنحسار الماء عنها سنويا بفعل ترسبات الطمي وهي على شاكلة سواحل الخليج شديدة التعرج حيث من أشهر موانئها أنزالي ونوشاهر ماهشاهر بوشهر، بندر عباس، تشابهار وغيرها ويروج أن إيران تسعى لبناء 60 ميناءا متعدد الأغراض – إقتصادية وعسكرية–. ومرد ذلك طول الساحل الجنوبي وشدة تعرجه– مع عدم إحتساب الساحل الإيراني المطل على بحر قزوين–.

ب–إطلالات الدول البحرية: وفي هذا الصدد تصّنف الدول إلى دول جزرية وشبه جزرية، دول مطلة على بحرين ودول تطل على بحر واحد، وينعكس ذلك على الإنطلاقة العالمية لكل دولة ونجد العراق المطل على بحر واحد بطول محدود يكاد يكون دولة حبيسة.

في حين، تكون السعودية أكثر تفاعلا من العراق بحكم إطلالتها المزدوجة على بحر الخليج والبحر الأحمر. وبالنسبة لكل من الكويت وقطر فهي دول بإطلالة واحدة على بحر الخليج. أما إيران؛ فهي تطل على واجهتين بحريتين هما بحر الخليج وبحر قزوين المغلق الغني بالنفط. في حين، تحتفظ سلطنة عمان بالإنفراد حول الإطلالة على المحيط الهندي، إضافة إلى خليج عمان؛ حيث تشاركها الإمارات ذلك.

ج–قيمة البحر على المستوى الإقليمي والدولي: وهنا نجد بحر الخليج والبحر الأحمر، إضافة إلى خليج عدن. وهذا ما سنتناوله بأكثر تفصيل في الموقع السّوقي للإقليم.

ثالثا: الموقع بالنسبة لليابسة

ظل ينحو تقسيم الخليج بشكل تقليدي إلى كونه تقسيما ثلاثيا؛ بين الشمال حيث العراق والشرق حيث إيران، والغرب حيث الأقطار الستة المشكلة لمجلس التعاون لدول الخليج، حيث يشار إلى هذه الأقطار بدول الداخل الخليجي؛ إذ يقع الخليج في الجنوب الغربي من القارة الآسيوية، ويمتد من مخرج شط العرب في شماله الشرقي إلى مضيق هرمز الذي يعتبر القناة التي تصله بالعالم الخارجي.

[1] المكان نفسه.

أ-**المساحة:** هي عنصر من العناصر المكانية المعتمدة في معادلة كشف قوة الدول، طالما أن عامل المساحة يحدد إمكانيات الدولة المادية بشكل خاص، ويكون من المفيد في دراسة المواقع الإشارة إلى تصنيفات أحجام الدول، وذلك لما له من إنعكاس على مكانة الدول الإقتصادية والعسكرية وسنأخذ بأحد هذه التصنيفات وهو**تصنيف فالكنبرك:**

جدول رقم: 03 تصنيف فالكنبرك لأحجام الدول

الصنف	المساحة (ميل مربع)
الدول العملاقة	أكثر من 10000000
الدول الكبرى	10000000-500000
الدول المتوسطة	500000-100000
الدول الصغيرة	100000-10000
الدول الصغيرة جدا	أقل من 10000

المصدر: محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق،** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 101.

بناءا على التصنيف المقترح ومساحات دول الخليج الذي يبلغ بشكل إجمالي 92500 ميلا مربعا أي ما يعادل 5.25 مليون كلم^2، وهو بذلك يشكل 30.3% من إجمالي مساحة منطقة الشرق الأوسط.

سنبين رصدا تفصيليا لمساحة دول إقليم الخليج وصنوفها كالآتي[1]:

إيران: بحوالي 1.648 مليون كلم^2 بما يقارب 31.35% من مساحة الخليج.

السعودية: أكبر الدول الخليجية مساحة بمقدار 1950000 كلم^2.

الإمارات العربية المتحدة: تبلغ مساحتها 82880 كلم^2.

مملكة البحرين: بمساحة تقدر بحوالي 665 كلم^2.

سلطنة عمان: تقدر مساحتها الإجمالية بـ 212460 كلم^2.

قطر: تبلغ مساحتها 11437 كلم^2.

الكويت: وتقدر مساحة الدولة بـ 17820كلم^2.

العراق: مساحته 437072كلم^2.

[1] المرجع نفسه، ص 15.

وبالعودة إلى تصنيف فالكنبرك، نجد كلا من إيران والسعودية هما دولتان عملاقتان، في حين، تعتبر سلطنة عمان والعراق من الدول المصنفة ضمن الفئة المتوسطة مساحيا. وتبقى كل من الإمارات وقطر والكويت في صنف الدول الصغيرة والإستثناء من البحرين الدولة الجزيرة الصغيرة جدا.

قد يبدو من التّرف العلمي الحديث عن المساحة في عالم تجاوز الأفكار الألمانية وبيّن زوال مبدئها القائم على أن قوة الدولة من مساحتها، لكن الواقع يفضي إلى تأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها؛ حيث لا يمكن تصور دولة بعيدا عن مساحتها، ذلك أن الدول ضيقة المساحة تشعر دائما بأنها مقيدة رغم ما تبلغه من مركز سامي على المستوى الدولي. وتبقى الدول الكبيرة مساحيا غير قادرة على الإنقياد وراء سلوكات وقرارات دول أقل منها في نفس الإقليم –حالة قطر والسعودية–.

ب–الشخصية الطوبوغرافية: تتشابه دول الخليج من حيث التضاريس إذ يمكن تقسيمها طوبوغرافيا إلى[1]:

- سهول ساحلية تشغل المناطق المتاخمة لسواحل البحار وتتخللها بعض السبخات غير الصالحة للزراعة.
- مناطق جبلية تختلف في الإرتفاع من منطقة لأخرى، حيث يبلغ أقصى إرتفاع عن سطح البحر أكثر من 3000م.
- مناطق صحراوية منبسطة والتي عادة ما تتواجد بها التّجمعات السكانية سواء المجتمعات الرعوية أو الزراعية حيث تتوافر الموارد المناسبة.
- المناطق الرملية الزاحفة والمستقرة والتي تختلف من ناحية الإرتفاع من مكان إلى آخر.
- الشعاب والأودية التي تخترق المناطق الصحراوية والجبلية بإتجاهات وأطوال متباينة، حيث تتواجد على ضفافها الواحات والتجمعات الزراعية.

بشكل عام وحسب علماء الجيوبوليتيك تقسم طوبوغرافيا الدول إلى جبال وسهول، حيث تحظى هذه الأخيرة بأهمية بالغة نتيجة لما تتيحه من فرصة للإستيطان البشري نظرا لإنبساطها وسهولة الحركة فيها مما يعني إرتفاع الكثافة السكانية بها، إضافة إلى غناها بموارد الثروة الزراعية والمعدنية. أما الجبال فتمثل سدّا منيعا ضد الإعتداءات الخارجية مع إمكانية إحتوائها للمعادن والمياه، لكنها في نفس الوقت تمثل عاملا يصعّب الحركة والمرونة بين أجزاء الوحدة السياسية وتقل فيه الكثافة السكانية نتيجة

[1] نوار جليل هاشم، "الوزن الجيوبوليتيكي لدول مجلس التعاون الخليجي ومستقبله"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد41، العراق،(ماي 2014)، ص 167.

الإرتفاع عن مستوى سطح البحر. الأمر الذي يتبين لنا جليا من خلال طوبوغرافيا إقليم الخليج حيث نجد إنتشارا للجبال في الشمال من إيران، إضافة إلى هضاب داخلية وأحواض صحراوية واسعة. أما في العراق؛ تمثل الجبال $\frac{1}{4}$ مساحة الدولة تنتشر أغلبها في الشمال الشرقي. في حين تنتشر المناطق الصحراوية في المحافظات الجنوبية والغربية والوسطى.

أما ما يميز التضاريس بين دول الداخل الخليجي؛ فهي إنتشار الهضاب نظرا لإتساعها. أما السهول؛ فهي ساحلية إما شرقية مطلة على الخليج أو غربية مطلة على البحر الأحمر، في حين، تتركز الجبال في السعودية وعمان. وبنظرة عامة، فإن هذه المنطقة تميل إلى الإنبساط وسهولة التواصل بالمقارنة مع الجبال المتركزة في مناطق بعينها.

ج–الموقع السوقي (الإستراتيجي):

يحكم في الدراسات الجيوسياسية على مدى إستراتيجية مواقع ما من خلال الإطلالة على البحار وقيمتها، وجود الجزر وأشباه الجزر، وكذلك المضائق والقنوات. وعليه، سنحاول رصد ذلك في منطقة الخليج قصد إستظهار إستراتيجية الموقع.

– **بحر الخليج:** تشكّل الخليج نتيجة الهزات الأرضية العنيفة التي حدثت في العصر الميوسيني. وقد أدّت هذه الهزات الى تقعّر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين هما الهضبة الإيرانية وهضبة شبه الجزيرة العربية، مما أدى إلى تدفق مياه المحيط الهندي إلى هذه الثنية المقعّرة وتكوين ما يعرف بمياه الخليج الذي أصبح بحرا شبه مغلق. يمتد من خليج عمان جنوبا إلى شط العرب شمالا يضيق عند هرمز، يبلغ طوله قرابة ألف كم، ويتراوح عرضه ما بين 200 و350 كم تقريبا[1].

يوفر بيئة بحرية ملائمة للملاحة البحرية بدرجة كبيرة. وقد ساعد ذلك على جعل الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل؛ في حين، أن الأعماق الكبيرة للمياه هي بمحاذاة الساحل الإيراني ومضيق هرمز.

– **البحر الأحمر:** يقع البحر الأحمر بين السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية وقارة إفريقيا، وتطل عليه كل من السعودية ومصر والسودان واليمن والأردن وإريتيريا وجيبوتي. ويلاحظ أن للبحر الأحمر موقعا إستراتيجيا لحركة النقل البحرية؛ إذ يتصل من الجنوب بالمحيط الهندي عن طريق باب المندب

---

[1] سعيد علي محمد سعيد الغيثي، "الخليج: عربي أم فارسي؟ دراسة تاريخية لجذور الصراع وأبعاده وتداعياته"، **المجلة العلمية لكلية التربية**، جامعة أسيوط، المجلد36 ، العدد 12، مصر، (ديسمبر2020)، ص170.

ويمتد شمالا حتى يصل إلى شبه جزيرة سيناء في مصر، وهناك يتفرع إلى خليج العقبة وخليج السويس الذي يؤدي إلى قناة السويس، ويبلغ طوله 1900كلم[1].

إن المميز في بحار إقليم الخليج أنها إستراتيجية لإرتباطها بالمضائق والقنوات، مما يجعلها ذات حركية على مستوى الملاحة البحرية الدولية.

- **الجزر:** تساهم الجزر بدورها في الأهمية السّوقية للدول التابعة لها نظرا للمكاسب الإقتصادية والعسكرية التي تمنحها الجزر؛ حيث يحوي الخليج غير المتماثل من ناحية الشكل والعمق على أكثر من 130 جزيرة أكبرها جزيرة قشم الإيرانية فجزيرة بوبيان الكويتية إضافة إلى أولاراك وهنجام وجزيرة البحرين وجزيرة فيلكه. وإلى جانب ما تضيفه هذه الجزر ذات الأهمية الإقتصادية والعسكرية، فإن هناك جزرا أخرى أكثر تأثيرا في تفاعلات الأمن الإقليمي من خلال أن من يسيطر عليها يتحكم في الممرات البحرية، ونعني بذلك النزاع حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى. حيث تتنازع إيران والإمارات السيادة عليها لما لها من أهمية سوقية نتيجة قربها من مضيق هرمز الإستراتيجي أصلا[2]، إضافة إلى جزيرة هرمز التي تقع بالقرب من جزيرة كشم، وتبعد عن الساحل الإيراني بنحو 16 كلم[3].

- **المضائق:**

مضيق باب المندب: يعد مضيق باب المندب من الممرات المائية المهمة في العالم. فهو البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، وهو الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر بحر العرب، والقرن الإفريقي وبحر عمان، ويربط الخليج العربي بالبحر الأحمر، ومنه إلى البحر المتوسط. ويقع هذا المضيق في منصف الطريق بين السويس وبومباي، حيث يبلغ طوله 50 ميلا بحريا وعرضه 19.5 ميلا بحريا. وظلت أهمية باب المندب محدودة حتى إفتتاح قناة السويس عام 1869التي ربطت البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، فتحول باب المندب من أهم ممرات النقل والمعابر البحرية في

---

[1] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 18.

[2] فتحي ذياب سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة**، (د. م. ن)، الجنادرية للنشر والتوزيع، (د. س. ن)، ص 265.

[3] مصطفى عقيل الخطيب، **الخليج العربي: دراسات في الأصول التاريخية والتطور السياسي** (الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2013)، ص 106.

العالم[1]. ولليمن أفضلية إستراتيجية للسيطرة عليه نظرا لوجود جزيرة ميون التابعة لها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التحالفات مع اليمن هي مدخل للتحكم في المضيق لذلك لجأت بعض الدول إلى إقامة قواعد عسكرية في دول الجوار *.

ويمثل المضيق الممر الرئيسي للصادرات النفطية الخليجية والمنتجات الواردة من دول شرقي آسيا حيث تشقه ناقلات النفط الخليجية والإيرانية في طريقها إلى القارة العجوز عبر قناة السويس.

مضيق هرمز: صنف مضيق هرمز واحدا من أحد عشر مضيقا في العالم ذو أهمية إقتصادية وعسكرية عالمية ووصف بالمضيق الإستراتيجي[2].

يعد المنفذ الحصري للخليج وأحد أكثر الممرات المائية حركية؛ إذ يعد فاصلا بين مياه الخليج من جهة ومياه المحيط الهندي من جهة أخرى، ومع إكتشاف النفط، زادت أهمية المضيق نظرا للإحتياطي النفطي الكبير في المنطقة. ولهذا أُعتبر جزءا من الأمن القومي لبعض الدول بإعتبار أن تأمين حرية الملاحة فيه مسألة دولية بالغة الأهمية والطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية.

تعتمد بعض دول الخليج إعتمادا كليا على المضيق بإعتباره الممر البحري الوحيد لها ووسيلة إتصالها بالبحار العالمية كقطر والبحرين والعراق والكويت. أما الدول الأخرى؛ فرغم وجود واجهات بحرية أخرى غير أنها تعتمد بشكل كبير في حركتها التجارية على هرمز، وهو يمثل ممرا بحريا لنقل النفط الخام ما يشكل نسبته 40% من تجارة النفط العالمية وما يوازي أيضا 90% من إجمالي صادرات النفط من الدول المطلة على الخليج، وهذا ما سنستخلصه في الدراسة الإقتصادية[3].

وفي خاتمة هذا المطلب سنحاول إستظهار دلالات أهمية موقع إقليم الخليج. الأمر الذي جعله منطقة توافد لقوى دولية تنسّق مع قوى إقليمية؛ حيث تجسّد ذلك عبر التاريخ، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ما أعلنه اللورد لانسدون "Lansdawne" وزير الخارجية البريطاني سنة 1903 عن حتمية النظر

---

[1] عبد علي حسن الخفاف، "إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية تجاه جزيرة سقطرى"، **مجلة آداب الكوفة**، العراق، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، المجلد 1، العدد18، 2014، ص 46.

* الإحدى عشر مضيق هي: مضيق فلوريدا، دوفر، سكاغراك، موزمبيق، جبل طارق، باب المندب، ملقة، لومبورك، لوزون، البوسفور، الدردينل.

[2] علي ناصر ناصر، **مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني**، (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 66.

[3] باب المندب، موسوعة الجزيرة، تم التصفح بتاريخ: 21-09-2017، على الموقع: www.aljazeera.net/encyelopedia/citiesandregions/2014/11/19

إلى تأسيس أي قاعدة بحرية أو ميناء مسلح على الخليج من جانب أية دولة أخرى على أنه تهديد خطير للمصالح البريطانية.

إضافة إلى أن الملاحة في هرمز ترتبط إرتباطا عضويا بأمن الخليج والأكثر من ذلك، فإن الأوضاع في هرمز ترمي بتداعياتها المباشرة على الملاحة في كل من باب المندب والسويس غربا، ومضيق ملقا شرقا فهذه المضائق تتكامل وظيفيا فيما بينها دون فصل.

– يمثل ذراعا بحريا للمحيط الهندي حيث يتألف من خليجين كبيرين هما خليج عمان وبحر الخليج.

– يتميز بخصوصية في الموقع فهو يمثل قلب الشرق الأوسط فعبر نهر الفرات يمكن الوصول إلى سوريا والبحر الأبيض المتوسط، أو إلى تركيا فالبحر الأسود، أو إلى بحر الخزر ومنه جنوب شرق آسيا عبر إيران، أو إلى بحر قزوين من إيران كذلك إلى آسيا الوسطى فروسيا.

– يقع على محور طرق مواصلات بحرية وجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا الوسطى وروسيا التي يفصلها الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي وبالتالي الوصول إلى بحر العرب والقرن الإفريقي والبحر الأحمر، وهو بذلك يتوسط القارات الثلاث للعالم القديم بما تحويه من ممرات مائية. الأمر الذي يصبغ الخليج بأهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية وحركة التجارة الإقليمية والدولية. هذا إلى جانب ما تمتلكه المنطقة من ثروات لاسيما في مجال الطاقة.

– إضافة إلى الموقع الوسط وكثافة حركة الملاحة الدولية تتدعم المنطقة بمضيق هرمز الذي أكسبها ميزة جيوبوليتكية فارقة مع إكتشاف النفط، فمثلت منطقة الخليج بذلك منطقة التحكم في الطريق الملاحي الدولي الطاقوي بنسبة كبيرة. وهذا ما سيتوضّح معنا بالتفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الخليج: مخزون الطاقة العالمي.

على الرغم من أن أبعاد أمن الطاقة قد أصبحت أشمل، فإن مخاوف العالم يبدو أنها تعود لتقف عند النفط ثم الغاز. فمنطقة الخليج تشكل القلب النابض للعالم على مستوى الإنتاج والإحتياط في مجال الطاقة. **فما هي مظاهر إعتبار الخليج مركز الثقل العالمي للطاقة؟**

التكوين الجيولوجي للطاقة في الخليج:

يعتبر الخليج الحوض الهيدروكربوني الأغنى والأوفر إنتاجا في العالم، وعلى مئات ملايين السنين ما هو الآن جزء كبير من شبه الجزيرة العربية وحوض الخليج قد غمر تحت بحر ضحل واسع، حيث

خلقت عمليتي التوسع والتقلص المصاحبة ظروفا ممتازة لتخزين المادة العضوية في طبقات متتابعة ومتعاقبة من الرواسب، شجع ذلك درجات حرارة أكثر سخونة مما هي عليه اليوم ساهمت في النمو الوافر للرواسب العضوية، ومنه تحولت المادة العضوية بفعل عاملي الضغط والحرارة إلى هيدروكربونات تمثلت في النفط والغاز التي كانت بتراكمات غير عادية نتيجة التحولات في قشرة الأرض وتصادم الصفائح التكتونية على نطاق زمني جيولوجي[1].

وعليه، فإن المقصود من كلمة طاقة في الدراسة سيقتصر على **قطاعي النفط والغاز** حصرا، فضلا عن **المشتقات كالصناعات البتروكيمياوية.**

أولا: النفط في الخليج: نظرة إقليمية ودولية.

أُكتشف النفط لأول مرة في إيران عام 1908، ومن ثمة في العراق عام 1927، وفيما بعد في البحرين سنة 1932، وفي الكويت عام 1938 وكذلك في السعودية [2].

وقد إزدادت أهمية النفط منذ إعلان بريطانيا سنة 1911 الإنتقال من الفحم الحجري إلى النفط، وما صاحب ذلك من تطورات لصالح بريطانيا خلال مجريات الحرب العالمية الثانية عبر التغلب على خصومها، وخصوصا ألمانيا. وفي الوقت ذاته مثّل مشكلة جديدة لها بسبب الحاجة إلى إستيراد النفط الذي كانت تفتقر إليه بشكل كبير[3].

ومنذ ذلك الحين، شهد الطلب العالمي على النفط تزايدا لكونه يستند بشكل كبير على نمو الإقتصاد العالمي، وكذا زيادة عدد السكان؛ حيث تشير بعض التقديرات إلى أن إستهلاك النفط العالمي يزداد بمعدل 1.76% سنويا، وإرتفاع النسبة إلى 2.1% عام 2020[4]، الأمر الذي يجعل الدول على وجه العموم والصناعية منها على وجه الخصوص التي تفتقر إلى النفط تبحث بشكل متواصل عن مصادر تأمينه. وفي سياق متصل، تشير البيانات الواردة عن مؤسسات إقتصادية دولية أن الطلب العالمي على النفط أرتفع من 77.2 مليون برميل يوميا عام 2000 إلى 94.2 مليون برميل يوميا عام 2010

---

[1] دانييل يرغن، **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث**، ترجمة: هيثم نشواني وشكري مجاهد، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 415.

[2] المرجع نفسه، ص ص 415- 416.

[3] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، بغداد، العدد 43، 2011، ص 2.

[4] سكنه جهيه فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على إقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003- 2014)"، **مجلة الإقتصاد الخليجي**، العراق، مركز دراسات الخليج العربي، العدد 126، (حزيران 2015)، ص ص 43- 44.

ثم وصل إلى96.8 مليون برميل عام 2015[1]، فيما تتوقع وكالة الطاقة الدولية وصول الطلب العالمي إلى 130 مليون برميل بحلول 2030[2]؛ حيث تستأثر الدول الصناعية بإستهلاك الحصة الأكبر بما يقارب 58%. وهو ما يفسر حالة إحتياج دول العالم الصناعي لبترول الشرق الأوسط[3].

أ-مزايا النفط الخليجي: يقع الخليج عمليا في منطقة باتت تعد القلب الأرضي من الناحية الجيوبوليتيكية، وتقف وراء هذه القناعة حقيقة أن الصراع العالمي يتمحور حول منطقة الخليج بتأثير من عبقرية المكان وعبقرية الموارد[4].

ينسجم ما تم عرضه سابقا من أهمية الموقع والموارد في الخليج مع قول الرئيس الأمريكي نيكسون: «أصبحت الآن مسألة من يسيطر على ما في الخليج والشرق الأوسط، يشكل مفتاحا بيد من يسيطر على ما في العالم»[5]، وهي إشارة واضحة دالة على محورية منطقة الخليج لدى القوة العظمى، وما تحتويه من مزايا خاصة لمادة النفط عن غيرها تساهم بشكل أو بآخر في الأمن القومي.

فما هي خصائص النفط الخليجي التي تميّزه عن غيره من النفوط؟

بداية ننوه إلى أن النفط يتميز ببعض الخصائص والسمات التي قلما نجدها مجتمعة في غيره من مصادر الطاقة المستخدمة حاليا ونذكر منها[6]:

1- سهولة نقل النفط وتخزينه وتوزيعه؛ حيث يعتبر النقل البحري كما هو معروف إقتصاديا الأقل تكلفة والأكثر تسويقا. حيث يتم نقل النفط الخام من مواقع الإنتاج إلى مواقع التحويل بواسطة ناقلات عملاقة تتسع حمولتها لملايين البراميل.

2- محتوى النفط الحراري قياسا مع مصادر الطاقة الأخرى.

3- إنخفاض تكلفة النفط؛ حيث يعتبر منافسا تجاريا لمصادر الطاقة البديلة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 44.

[2] ماجد المنيف، "بين إستدامة النفط وديمومة الإعتماد عليه"، في: **الثابت والمتحول 2020: الإستدامة في الخليج**، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2020، ص29.

[3] محمد جمال عرفة، **نفط المسلمين آليات جديدة لسلاح قديم**، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية 2008)، ص 10.

[4] عبد الوهاب القصاب، **صراع المصالح والأيديولوجيا في جيوبوليتيكا الخليج العربي وتداعيات في العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج**، تقديم: محمد الأحمري (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 72.

[5] سفرين عبد الرحمان الحوالي، **حقائق حول أزمة الخليج**، (الرياض: دار مكة المكرمة، 1991)، ص 8.

[6] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، تقديم: محمد المجذوب (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000)، ص ص64-68.

4- إنخفاض نسبة التلوث في النفط أثناء عملية الإحتراق نظرا لإحتوائه على نسبة أقل من الغازات المضرة لاسيما ثاني أكسيد الكربون.

5- النفط صناعة تحويلية لكون النفط الخام لا يتم إستهلاكه بشكل مباشر، بل في شكل غازات وسوائل ومواد مشتقة فيما يعرف بالصناعة البتروكيمياوية الحديثة.

علاوة على ما تقدم من مزايا تخص مادة النفط بشكل عام، فإن للنفط العربي مزايا إضافية ينفرد بها جعلت من الخليج مستودعا عالميا للنفط بإمتياز ساهمت في إرتفاع الطلب عليه. وتتلخص معنا هذه المزايا في[1]:

- **مزايا جيولوجية:** إن التكوين الجيولوجي السليم للأرض العربية جعلها تخلو من الزلازل والهزات الأرضية وهي ميزة حفظت الحقول النفطية من التفسخ وساعدت على التخزين بكميات هائلة.

- غزارة الآبار العربية وقلة عمقها؛ حيث يتراوح عمق الآبار بين خمسة آلاف وستة آلاف قدم ونادرا ما تصل إلى العشرة آلاف. الأمر الذي يساهم في سهولة إستخراج النفط مقارنة بالنفط الأمريكي مثلا.

- تموضع منطقة الخليج في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط (اليابان والدول الأوروبية والأمريكية) إضافة إلى تواجد معظم الآبار في الصحاري الخالية من العوائق الطبيعية. مما ساهم في سهولة نقله نظرا لتعدد الموانئ (عامل التعرج) وأهمية مضيق هرمز في هذا المجال.

- تعتبر الصفة العامة التي يتميز بها النفط العربي والخليجي هي **الجودة** بمعنى إنخفاض نسبة الكبريت والرصاص فيه، والتي تؤدي إلى رداءة بعض المشتقات النفطية.

- **المزايا الإقتصادية:** سنقدم جملة من المزايا الخاصة بالنفط الخليجي من الوجهة الإقتصادية مع إرفاقها بأرقام وإحصاءات تدل على ذلك.

-**إحتياط النفط في الخليج:**

يختزن الخليج العربي حوالي 58% من الإحتياط العالمي للنفط حسب الجدول الموضح ويغطي 70% من إحتياجات العالم الغربي وحوالي 90% من الإستهلاك الياباني. فهو يعتبر بحق مستودعا للنفط وأكثر المناطق خطرا في العالم بفعل هذه الكمية من المادة الإستراتيجية التي يحويها لتشكل الوقود الرئيسي المحرك بالنسبة لأكبر إقتصادات العالم[2]؛ حيث تبين بعض الإحصائيات أن مدينة البصرة العراقية لوحدها ستعرف طفرة في إنتاج النفط الخام بما يفوق إنتاج السعودية وروسيا الإتحادية

[1] المرجع نفسه، ص 164.

[2] علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص 26.

مجتمعين[1]. الأمر الذي سيضيف رقما في معادلة القوة النفطية في الخليج وعاملا جاذبا للدول الصناعية. والجدول التالي يبين إحتياطي النفط المؤكد في الدول الخليجية.

الجدول رقم:04 إحتياطي النفط المؤكد في الدول الخليجية بين سنتي2012-2016

السنوات / الدول	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	97.7 %7.71	97.8 %7.62	97.8 %7.62	97.8 %7.61	97.8 %7.61
البحرين	0.1 %0.01	0.1 %0.01	0.1 %0.01	0.1 %0.01	0.1 %0.01
السعودية	265.9 %20.95	265.8 %20.70	266.6 %20.76	266.5 %20.74	266.2 %20.72
العراق	143.1 %11.28	143.1 %11.15	142.8 %11.12	142.1 %11.06	148.4 %11.55
قطر	25.2 %1.99	25.1 %1.95	25.2 %1.97	25.2 %1.97	25.2 %1.97
عمان	4.958 %0.39	4.974 %0.39	5.151 %0.40	5.306 %0.41	5.373 %0.42
الكويت	101.5 %8.00	101.5 %7.91	101.5 %7.90	101.5 %7.90	101.5 %7.90
إيران	157.3 %9.3	157.8 %9.3	157.8 %9.3	158.4 %9.3	158.4 %9.3

المصدر: BP. Statical review of world, Energy, June 2017, P.12.

التقرير الإحصائي السنوي2017، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص ص، 8-10.

(بتصرف).

يلاحظ من هذا الجدول أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى في الخليج بأكثر من خمس الإحتياطي العالمي. في حين، يحتل العراق، وإيران والإمارات والكويت المراتب اللاحقة تواليا

[1] عبد الكريم إسماعيل، "السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة، جدلية النفط والقوة"، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد6 ،(جانفي 2012)، ص33.

ونستقرأ من ذلك أن حاجات العالم من الطاقة ستكون هذه الدول هي الممول الرئيسي منه، خاصة إذا علمنا بوجود توقعات بحثية تفيد بوجود كميات غير مكتشفة في إطار ما يسمى إقتصاديا بالنفط المرجح والمحتمل.

-**إنتاج النفط الخليجي:** تعتبر منطقة الخليج من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط في العالم، ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة الإحتياط، إضافة إلى قلة عمق الآبار وسهولة إستخراج النفط منها وسهولة نقله. ونورد فيما يلي جدولا يتضمن إنتاج النفط الخليجي.

الجدول رقم: 05 أحجام إنتاج النفط الخليجي بين سنتي 2012-2016

السنوات / الدول	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	3401	3627	3674	3928	4073
البحرين	-	-	-	-	-
السعودية	11635	11393	11505	11986	12349
العراق	3116	3141	3285	4031	4465
قطر	1931	1906	1886	1890	1899
عمان	918	942	943	981	1004
الكويت	3169	3129	3101	3068	3151
إيران	3819	3615	3725	3897	4600

المصدر: BP.Statical Review of World Energy, June 2017

تعتبر السعودية من بين أكبر القدرات الإنتاجية للنفط في العالم بفضل مخزون حقل غوار، في حين نجد أن الكويت تعتمد إعتمادا كبيرا على حقل برقان؛ حيث يعد ثاني أكبر حقل في العالم بعد غوار.[1] وإضافة إلى الإحتياطات غير المستغلة لها أكثر من 100 حقل تحوي 370 خزان، حيث تنتج شركة أرامكو السعودية من 19 حقل فقط هي الأكثر إنتاجية[2]، وعليه فإن الضخامة في الإنتاج نابعة من كونها تمتلك مكامن نفطية كبيرة الحجم أهّلتها لتحتل هذه المكانة، ومن ثم جعلتها مؤثرة في السوق النفطية العالمية. وهو ما يعزز من قوة الدول المنتجة لأهم مصدر من مصادر الطاقة.

[1] علياء كامل الصالح، "قطاع النفط والغاز في الخليج، نظرة عامة وإقليمية"، مركز الخليج لسياسات التنمية، قطر، 2012، ص 11.

[2] دانييل يرغن، مرجع سابق، ص 417.

- **ضآلة كلفة الإنتاج:**

يبقى النفط العربي والخليجي منه من بين مصادر الطاقة الأقل تكلفة في العالم بالمقارنة مع نظرائه الفنزويلي أو الأمريكي، وكذلك نفط بحر الشمال. الأمر الذي يجعل ثمنه تنافسيا. مما يزيد الطلب عليه. علما أن ثمن السلعة هو حصيلة لتكلفة إنتاجها ومصاريف نقلها حسب الإقتصاديين؛ وبالنظر للخليج فإن الآبار المعروفة بقلة عمقها وغزارتها لا تحتاج إلى رأس مال عالي في عمليات التنقيب إضافة إلى إعتماد كل دول الخليج على النقل البحري الأقل تكلفة في تسويق معظم السلعة الإستراتيجية إلى شركائهم الإقتصاديين، ناهيك عن قرب الحقول المنتجة من البحر. وفيما يلي جدول توضيحي حول أسعار تكلفة برميل النفط في منطقة الخليج.

جدول رقم: 06 أسعار تكلفة برميل النفط في منطقة الخليج **الوحدة: الدولار**

تكلفة الإنتاج / الدول	1992	2009	2016	2017
إيران	13	--	12.60	9.08
عمان	13	--	--	--
قطر	13	--	--	--
الإمارات	7	1.80	--	--
العراق	5	--	10.7	19.57
السعودية	5	--	9.90	8.98
الكويت	--	2.50	8.5	--

المصدر: عمر هشام الشهابي وآخرون، **الخليج 2013 الثابت والمتحول،** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، ص 284. (بتصرف)

-أمد النضوب : العمر الإفتراضي

تكشف حسابات أمد النضوب أو العمر المنتظر للنفط الخام في دول الخليج عن عنصر قوة آخر يضاف لهذه الدول، لكن مع الإشارة إلى وجود إختلافات في هذا المؤشر بين الدول نتيجة للمعادلة المطبقة لحساب ذلك:

أمد النضوب = الإحتياطي المؤكد في نهاية العام/ الإنتاج السنوي الحالي

شكل رقم05: أمد نضوب النفط لدول منطقة الخليج.



<u>**المصدر:**</u> جاسم عجاقة، خريطة نفطية جديدة للعالم، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2022/1/1، على الموقع:

https://www.aljoumhouria.com/ar/news/97425/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

ثانيا: قراءة لقطاع الغاز في الخليج

يحوي الخليج على معظم إحتياطات النفط، وسيصبح أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال بحسب تحليلات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)؛ حيث أظهرت أنه يختزن إحتياطات ضخمة في كل من إيران وقطر بما يعادل 39.2% من الإحتياطي العالمي مترکزة في حقل الشمال في قطر، وحقل بارس الجنوبي في إيران[1].

وبإستثناء قطر وإيران، تواجه باقي دول مجلس التعاون الخليجي والعراق تحديات كبيرة في تحقيق توازن بين العرض والطلب على الغاز ؛ فغالبيته في باقي دول الخليج عبارة عن غاز مصاحب مرتبط بإنتاج النفط وهو مقيد من قبل أوبك (OPEC). مما جعل إمكانية الإستفادة منه أمر غير وارد، ويبقى الإستثناء في سلطنة عمان. فرغم وجود الغاز بها، إلا أنه يحوي نسبا عالية من الكبريت ويتطلب

[1] محمد أحمد السيد خليل، "مصادر الطاقة في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات"، <u>**سلسلة دراسات مستقبلية**</u>، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، (جانفي 2008)، ص ص 23-26.

أكلافا وتقنيات عالية للتطوير والمعالجة[1]. وعليه، سيتم التركيز في دراسة الغاز في المنطقة على كل من قطر وإيران.

أ-قطر: تعد قطر مصدرا موثوقا لتلبية إحتياجات الأسواق العالمية من الغاز لما يحتويه حقل الشمال الضخم من إحتياطي، هذا الحقل الذي أُكتشف عام 1971 يصنّف على أنه أكبر حقل غاز طبيعي غير مصاحب في العالم بمخزون يقدر بـ 14.3% من إحتياطات العالم[2].

ووفق تقديرات حديثة للإتحاد الدولي للغاز (IUG) يقدر إحتياطي قطر بـ 24.5 ترليون م^3 وبصادرات تقدر بـ 77.2 مليون طن بما يعادل 29.9% من الصادرات العالمية وفق إحصائيات عام 2017، وتهدف قطر إلى زيادة الإنتاج بنسبة 30% من 10 مليار قدم ^{3} لبلوغ 100 مليون طن سنويا في 2024[3].

وبحسب التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، تستحوذ قطر على 62.6% من صادرات الدول العربية من مادة الغاز في مقابل 5.3% لسلطنة عمان و3.7% للإمارات العربية[4]. مما يدل على تحول قطر إلى مورد عالمي للغاز بإعتمادها على إستراتيجيات تمثلت في[5]: البنى التحتية، جيل جديد من الناقلات لتقريب المسافة بين مركز الإمداد والأسواق النهائية، تنافسية الأسعار وتقليل التكاليف والمرونة.

ب-إيران: تمتلك إيران إحتياطي ضخم للغاز في العالم يقدر بـ 34 ترليون م^3 تمثل ما نسبته 18.2% من الإحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز. لكنها تعتبر رابع منتج بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وقطر بإجمالي 158.5 مليار م^3 سنويا[6].

ويقع أكبر حقل للغاز في إيران في بارس الجنوبي المقابل لحقل الشمال القطري كما توضحه الخريطة التالية:

---

[1] علياء كامل صالح، مرجع سابق، ص 15.

[2] إبراهيم إبراهيم، فرانك هاريغان،"الإقتصاد القطري، الماضي والحاضر والمستقبل"، **مجلة قطر ساينس كونيكت**، قطر، سبتمبر 2012، ص 6.

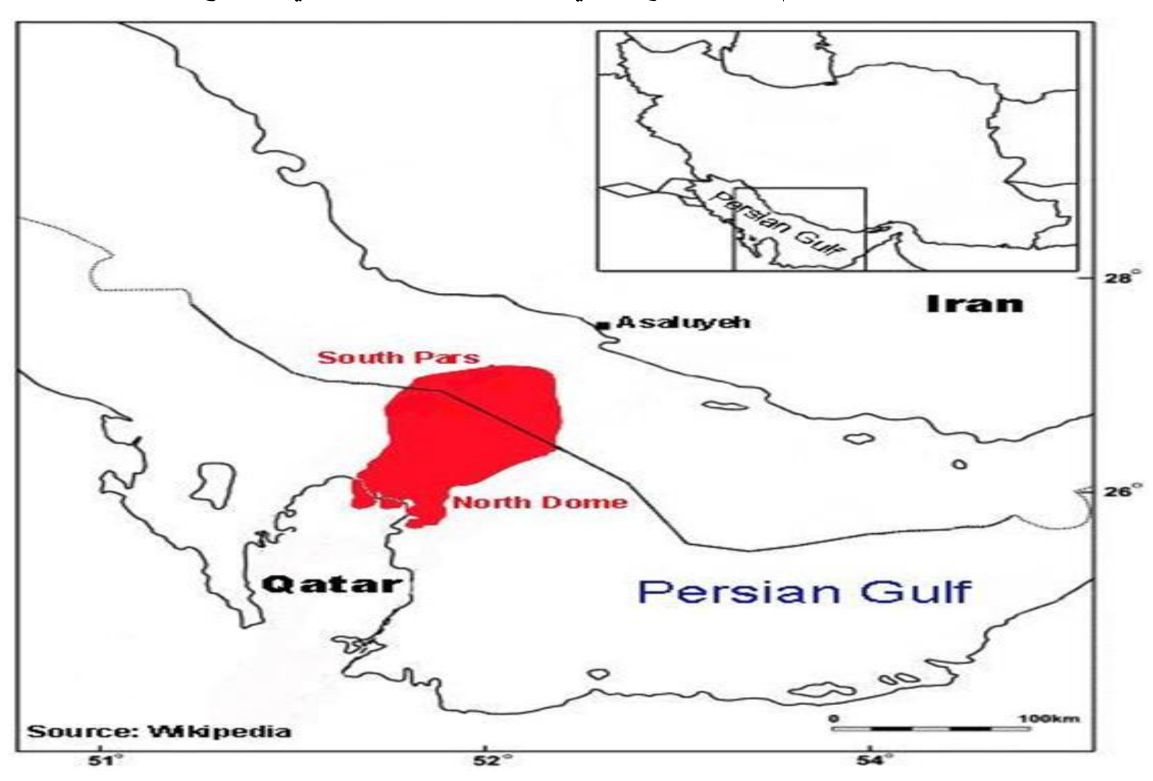
[3] Qatar Natural Gas Production: US. Energy Information Administration, June 2017.

[4] التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2017، ص 99.

[5] إبراهيم إبراهيم، فرانك هاريغان، مرجع سابق، ص 8.

[6] ناصر التميمي، "عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ديسمبر 2015، ص ص 2-5.

خريطة رقم 03: موقع حقلي غاز بارس والشمال في الخليج



المصدر: كريم مجدي، حقل بارس وسباق إستخراج الغاز بين قطر وإيران، ص3، تم التصفح بتاريخ 2022/1/2، على الموقع:

https://www.sasapost.com/pars-field-gas-extraction-race-between-iran-and-qatar

يمثل هذا الحقل 40 % من إحتياطات إيران، وقد طمحت من خلال خطة تنمية خماسية هي السادسة (2016−2021) إلى رفع الإنتاج من 0.5 مليار م^3 يوميا إلى 1 مليار م^3 بحصيلة سنوية هي 365 مليار م^3.[1] – تبقى العقوبات الإقتصادية هي العائق الرئيس−

ويبقى ذلك رهان وهدف وطموح بالنسبة لإيران، إذا ما أخذنا وتيرة تطوير حقل بارس الجنوبي وحقول جديدة أخرى. لكن يبقى التحدي في زيادة الإستثمارات والشركاء، فضلا عن تطبيق إستراتيجيات كالتكنولوجيا وتحديث وسائل النقل. الأمر الذي يساهم فعليا في رفع الإنتاج وفي تنافسية الغاز الإيراني بإعتبارها الدولة الأولى من ناحية الإحتياط، دون أن ننسى العقوبات الدولية المفروضة، وما لها من تأثير عكسي رغم رفعها الجزئي منذ أوائل 2016 ثم إستئنافها في 4 نوفمبر 2018 من قبل إدارة ترامب السابقة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 6.

ثالثا: الصناعات البتروكيماوية في الخليج

يعتبر هذا القطاع من مشتقات الصناعة النفطية ولوقت طويل كان حكرا على الدول الصناعية، والتي هي في أغلبها دول مستوردة للنفط. لكن لم يمنع ذلك الدول الخليجية المصدّرة من دخول القطاع، رغم ما يستوجبه من تكنولوجيا وتقنيات، وفي طليعة هذه الدول نجد كل من السعودية وإيران وقطر.

أ–قطر: قبل عام 1970 كانت قطر تحرق 80% من الغاز المصاحب للنفط. وبعد ذلك بدأت بإستخدامه في الصناعات البتروكيماوية لإنتاج الأمونيا واليوريا والبولي إيثلين وثاني كلور الإيثلين، جذر كلور الفينيل. وقد أعطى إكتشاف غاز حقل الشمال دفعة إضافية في ذلك. وكانت الشركة الرائدة في القطاع هي كابكو "QAPCO". وتجدر الإشارة إلى أن قطر كانت تهدف إلى رفع الإنتاج من 9مليون طن سنة 2011 إلى 20 مليون طن في 2020[1].

ب–إيران: تعتبر إيران ثاني أكبر منتج للبتروكيماويات في الشرق الأوسط بعد السعودية، وذلك نظرا لإحتواء إحتياطات الغاز على مادة غاز الإيثان التي تعتبر وسيطا مهما في الصناعات البتروكيماوية، والذي إستخدمته إيران في إنتاج الإثيلين والبولي إيثيلين، الميثانول، جلايكول الإيثيلين الأحادي، وسعت إلى إيران مضاعفة الإنتاج من 59 مليون طن سنة 2016 بحسب الشركة الوطنية الإيرانية لصناعة البتروكيماويات إلى 120 مليون طن بنهاية مارس 2021[2]، لما تملكه إيران من مزايا داعمة من قبيل التكاليف المنخفضة للمواد الأولية فضلا عن الموقع الإستراتيجي الوسط الذي يمكنها من الوصول إلى أسواق التصدير. لكن ذلك لا يكتمل إلا بوجود دعامة تكنولوجية رائدة، وتجاوز تحدي العقوبات وفي حال تنفيذ كل من الخطة الرامية إلى مضاعفة الطاقة الإنتاجية، وبتوفر هذه العوامل ستصبح إيران أكبر طاقة إنتاجية في المنطقة، نظرا لما ستستفيده من وفرة إمدادات لقيم الإيثان منخفض الكلفة بإعتبار إيران مالكة لأكبر إحتياطي غاز في العالم.

ج–السعودية: تعد السعودية الأولى في مجال الصناعات البتروكيماوية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، حيث تساهم بـ 7% من الإنتاج العالمي ممثلة في شركة أرامكو إلى جانب شركات عالمية أمريكية وبريطانية. فقبل الثمانينات من القرن العشرين لم يكن للمملكة السعودية قطاع للبتروكيماويات. لكن الوضع تغير بصورة جذرية، عندما بدأت الحكومة الإستثمار في البنى التحتية للغاز بهدف إستغلال الغاز المصاحب، حيث تشكل صناعة البتروكيماويات في المملكة عنصرا حيويا للإقتصاد

---

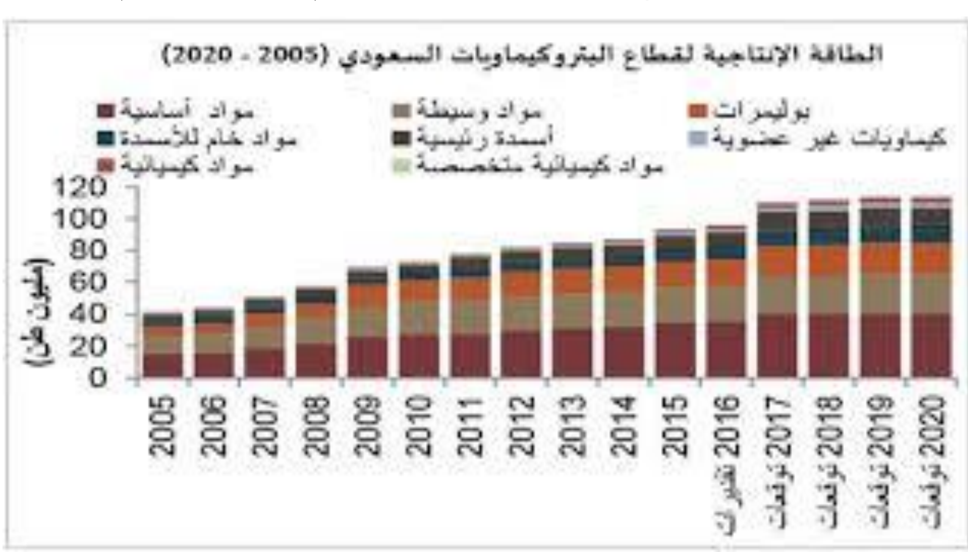
[1] إبراهيم إبراهيم، فرانك هاريغان، مرجع سابق، ص 15.

[2] ناصر التميمي، مرجع سابق، ص 9.

السعودي غير النفطي؛ إذ قدّرت الصادرات من البتروكيماويات والبلاستيك عام 2015 بنحو 30 مليار دولار (115 مليار ريال) كما شكلت نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات غير النفطية وصلت إلى 60%[1] بعدما كانت 23% في 2008 و 30% 2013[2].

تعتمد صناعة البتروكيماويات في السعودية بشكل كبير على الإيثان والميثان الذين يتواجدان بشكل طبيعي في الغاز المصاحب، ومصادر أخرى تشمل البروبان والبوتان يستخلصان من غاز البترول المسال، إضافة إلى النافثا التي تستخلص من منتجات تكرير النفط. والشكل الموالي يوضح الطاقة الانتاجية لقطاع البتروكيماويات السعودي.

شكل رقم06: الطاقة الإنتاجية لقطاع البتروكيماويات السعودي (2005-2020)



<u>المصدر:</u> جدوى للإستثمار، " **قطاع البتروكيماويات السعودي ورؤية 2030**"، فيفري 2017، ص 1، تم التصفح بتاريخ: 2018/3/01، على الموقع:

www.jadwa.com/ar/reserchsection/reserch/oilmarket-reserch

وفي إطار خطة مستقبلية لما يسمّى رؤية السعودية 2030 بهدف تنويع الإقتصاد، تبذل هذه الأخيرة جهودا لإستقطاب الإستثمارات الخارجية في القطاع البتروكيماوي عن طريق تخصيص 41.6 مليار ريال، زيادة على دخول شركة **أرامكو** إلى القطاع إلى جانب شركة صدارة للبتروكيماويات وشركة **داو**

[1] جدوى للإستثمار، "قطاع البتروكيماويات السعودي ورؤية 2030"، فيفري 2017، ص 4، تم التصفح بتاريخ 01-03-2018، على الموقع: www.jadwa.com/ar/reserchsection/reserch/oilmarket-reserch

[2] تامر بدوي، "المنافسة البتروكيماوية بين إيران والسعودية "، مركز كارنيجي للسلام الدولي، تم التصفّح بتاريخ 22-02-2018على الموقع: https://carnegie-mec.org/sada/64747

الأمريكية بميزة تنافسية تتمثّل في كونه أول مجمّع بيتروكيماوي في الخليج يستخدم النافثا كلقيم سائل، ليساهم ذلك في إنتاج مواد نهائية جديدة تساهم بدورها في زيادة صادرات السعودية[1].

وفي ختام هذا المطلب الذي أردناه أن يكون دراسة جيوبوليتكية للمقومات الإقتصادية لمنطقة الخليج فنحن على علم مسبق بأن الجيوبوليتيك هو تسخير الجغرافيا لزيادة قوة الدول. لكن هذا لا يمنع من إستظهار مكامن الضعف حتى يتم تذليلها ومن ثم القضاء عليها. ورغم وجود عديد نقاط الضعف في دراسة جيوبوليتيك إقتصاد الخليج، والتي تشمل مؤشّرات مختلفة، كما ذكرها الدكتور محمد أنور السّماك على نحو إعطاء التصور الإقتصادي العام الذي يتميّز بكونه ريعيا، إضافة الى تحليل البيئة الإقتصادية مع مرافقتها لمؤشرات قياس كمي للقوة الإقتصادية على غرار الميل للإستيراد، درجة التركيز السلعي للصادرات، نسبة التبادل... إلخ، إلا أننا آثرنا إرجاء دراستها ضمن التحديات التي تواجه المنطقة على المستوى الداخلي فهي أقرب للتحديات منها للعناصر الجيوبوليتكية في المجال الإقتصادي.

المبحث الثاني: الخليج في الإدراك السعودي والإيراني.

يعرف النظام الدولي تقسيمات مناطقية فرعية تعرف بالنظم الإقليمية؛ حيث يعتبر النظام الخليجي أحد هذه النظم. ويستمد ذلك من خصائص جغرافية وإقتصادية، ولا يكتمل النظام الإقليمي إلا بوجود قوة – دولة قلب– على الأقل تمارس دور الوكيل في تعاملات النظام الإقليمي مع قوى النظام الدولي الأوسع. لكن الوضع يتعقد بوجود أكثر من قوة بما يحوّل الوضع إلى تنافس وحتى إلى صراع في كثير من الأحيان.

وبالرجوع إلى النظام الإقليمي الخليجي وتبعا إلى ظروف تاريخية ومقومات قوة معينة، جعلت من مصطلح القوة الإقليمية ينطبق على كل من السعودية وإيران[2]،– رغم الجدال المتعلق بالتوصيف من عدمه– ناهيك عن تغلغلات خارجية ساهمت في إرساء ذلك منها؛ سياسة العمودين التي إعتمدها نيكسون "Nickson" في مراحل سابقة بما يجعل الخليج عنوانا للسيادة الإقليمية للطرفين ومسرحا لتفاعل سياسات إقليمية متضادة في أحيان كثيرة.

[1] المرجع نفسه، ص ص 5-6.

[2] تم إستثناء العراق من توصيف القوة الإقليمية حاليا نظرا لخروجه من معادلة التوازن الإقليمي نتيجة تراجع حاد في مقومات القوة بسبب الآثار السلبية لحرب الخليج الثانية 1991 والحرب الأمريكية البريطانية 2003.

المطلب الأول: البعد الإقليمي للسياسة الخارجية السعودية.

تدرك السعودية الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج ضمن التفاعلات الدولية. الأمر الذي جعلها تحرص على صناعة سياسة إقليمية تتماشى وطموحات الهيمنة الإقليمية في ظل وجود بيئة تجمع بينها قواسم مشتركة عديدة مع السعودية.

قبل البدء في عرض تفصيلات حول السياسة الخارجية السعودية في بيئتها الإقليمية، يفرض علينا البحث تحديد هذه البيئة والتعرض لها بالدراسة وهي النظام الإقليمي الخليجي.

أولا: حدود النظام الإقليمي الخليجي: تعتبر مسألة العضوية في النظم الإقليمية على درجة من الغموض والإختلاف بين المتخصصين، نظرا لتعدد وتباين المعايير المستخدمة في تحديد العضوية ورسم حدود النظم الإقليمية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أو نقصان في عدد الدول الأعضاء.

وبخصوص العضوية في النظام الإقليمي الخليجي فإننا سنعتمد على إسقاط المعايير المعتمدة في تعريف النظم الإقليمية الواردة في الفصل النظري قصد توخّي الدّقة. فقد تعرّضت أدبيات تعريف النظم الإقليمية على كثرتها إلى جملة من المعايير التي تحدد عضوية الدول أو عدمها في أي نظام، حيث يفترض النظام الإقليمي تعدد الوحدات السياسية لأن وجود دولتين يجسّد علاقات ثنائية لا أكثر، ناهيك عن التفاعلات والتعاملات المستمرة بين هذه الوحدات التي قادت إلى صناعة نماذج للممارسة السياسية بينها، ثم عنصر الإنتماء إلى إقليم واحد ومسألة الترابط حول ذلك الإقليم، وتجدر الإشارة إلى عدم إشتراط التماثل القومي بين الوحدات فالنظام الإقليمي الخليجي وفق هذه المعايير يضم أكثر من ثلاثة دول (6+2) – **دول مجلس التعاون الستة إضافة إلى إيران والسعودية**– تجمع بينهم علاقة الإنتماء إلى منطقة الخليج بدرجة كبيرة من التفاعلات في كافة المناحي.

بالنسبة للدول الستة المنضوية تحت منظمة دول مجلس التعاون الخليجي فعضويتها أمر مؤكد يدعم ذلك التفاعل ودرجة التماثل والتجانس بشكل يكاد يكون واحدا، وإن لم يكن شرطا بحسب تعريفات أخرى، لكن الجدل يبقى لصيقا بعضوية إيران ثم العراق بدرجة أقل، والسبب في ذلك إنخفاض مستوى التجانس بينها وبين الدول الأخرى بحسب مؤيّدي هذا الطرح.

وفي هذا الصدد، يعلّل محمد السعيد إدريس قبول عضوية إيران والعراق في النظام الخليجي لكون المقصود من التجانس هو التجانس السياسي. كما أنه ليس معيارا أساسيا وحاسما في تحديد معالم

النظم الإقليمية لإحتمال ورود هذه الشروط في النظم الإقليمية القومية أكثر من النظم الأخرى. وعليه فالتفاعل هو العامل الأهم[1].

إنطلاقا مما سبق ووفق المفهوم الجيوسياسي، فإن الخليج نظام إقليمي فرعي عن النظام الإقليمي الشرق أوسطي[2]. وعليه فإن النظام الإقليمي الخليجي يضم كل من السعودية وإيران وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وسلطنة عمان والعراق وهو بذلك يشمل عضوية ثمانية دول.

ولقد برزت معالم هذا النظام في فترة الحرب الباردة وهو يتمتع بأهمية إعتبارية في العلاقات الدولية ومرد ذلك أهميته الجغرافية والإقتصادية كما توضح معنا في المطالب السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن فكرة نظام إقليمي خليجي لها إمتدادات في عقد السبعينات؛ حيث إرتبطت الفكرة بادئ الأمر بين الدول الخليجية في ظل وجود نظام الشاه في إيران، وسعي الدول العربية بما فيها العراق لتوفير الإستقرار الإقليمي. لكن الفكرة بقيت تراوح تأثيرات عكسية كالعلاقات الإقليمية العربية وقيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، زادها إضطراب العلاقات الإيرانية العراقية؛ حيث كانت الحرب خير مثال على ذلك.

وبرغم كل التحديات والعقبات، إلا أن وجود نظام خليجي لا يمكن إنكاره حتى في وجود تأثيرات سلبية ترسم توقعات عكسية للوضع وتفرض تغييرات تقود إلى حركية في النظام الإقليمي.

ثانيا: حركية وديناميكية النظام الإقليمي الخليجي.

أكدت الأحداث والتفاعلات الجارية في النظام الإقليمي الخليجي معادلات جديدة إزاء تغيير بنية القوة بين فواعل النظام، وتقلب أنماط التحالفات وصور الإستقطاب البيني، ناهيك عن تنامي التغلغل الخارجي. ونحن نقصد بالحركية التبدّلات التي تطرأ على مواقع فواعل النظام الإقليمي ومعرفة تداعيات ذلك على أدوار الفواعل بشكل عام، لأنه قد يحدث إنتقال دولة من المركز إلى الأطراف والعكس.

وفي هذا الصدد، نجد جملة من المؤشرات تؤكد حركية النظام الإقليمي الخليجي:

- **تغيرات بنيوية:** تشهد هيكلة موازين القوى الفاعلة ويظهر ذلك من خلال تراجع دور العراق من قوة إقليمية إلى دولة طرف ما بعد حربي 1991 و2003. في حين نشهد حاليا تنامي دور قطر وتطلعها

---

[1] محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص 33.

[2] عبد الجليل زايد المرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 104.

لحيازة الهيمنة (Aspiring Hegemonos)[1]، إن لم نقل تصدر واجهة المشهد خارج العباءة السعودية.

- التغير الطارئ على العلاقات الخليجية والإنقسام الناتج عن إفرازات حصار قطر. هذا الوضع يعتبره داوود أوغلو على أنه صراع من أجل نظام إقليمي جديد لا يروق للبعض فيه إنتهاج سياسة الحفاظ على الوضع القائم[2].

- توقع عكسي لدور مجلس التعاون الذي كان من المفترض تطوير صيغة المجلس، بحيث ترتقي العلاقات بين دوله إلى مزيد من الروابط الإقتصادية والأمنية والسياسية والمجتمعية ولكن كان العكس بعد الخلاف الخليجي.

- الوضع في العراق وتبعاته الأمنية على المنطقة.

- مسار وطبيعة العلاقات الإيرانية السعودية والإيرانية الخليجية بشكل عام في ظل تقارب إيراني قطري.

- وجود تدخلات خارجية بأشكال عسكرية وإقتصادية؛ بحيث أن العلاقات الإقليمية الخليجية ليست مستقلة عن تأثير هذه التدخلات.[3]

ونخلص إنطلاقا مما سبق إلى أن الإختلالات في النظم الإقليمية تكون تبعا لعامل القوة بمخلف مصادرها، وذلك من خلال:

-تركّز مقومات القوة في إرادة دولة واحدة أو عدد محدود من الدول بما يخلق تنافسا على فرض النفوذ (حالة السعودية وإيران حاليا).

-تراجع أدوار تقليدية عن واجهة المشهد وتصدّر أخرى مقابل إكتفاء دول أطراف بممارسة الحياد (حالة تبادل الأدوار بين العراق والسعودية).

-عدم رضا دول على توزيع الأدوار وإشتداد دور الدولة المهيمنة ورغبتها في تقمّص دور إقليمي أكثر إتساعا تراه ملائما لمقومات القوة التي تملكها (حالة قطر).

---

[1] نادية سعد الدين، "مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، تم التصفح بتاريخ: 4-3-2018، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/News/9847.aspx

[2] Ahmet Davut Oglu, The Crisis of Regional Order in The Gulf, visited 15-06-2018, on: www.aljazeera.com/anp/indepth/opinion/2017/7/crisis-origional-order-golf.170727173842629-html

[3] عدنان السيد حسين، "ماذا عن النظام الإقليمي في الخليج"، **جريدة القدس**، 11-9-1998، ص 23.

وعليه، فإن توزيع الأدوار يفضي إلى دول **محورية قلب** هي **السعودية وإيران**، **ودول أطراف** هي **الكويت والبحرين وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والعراق** يختلف دورها من محايدة إلى تابعة إلى **موازنة كالكويت**.

لكن الإشكال يبقى في تصنيف قطر ما بعد 2014 والخلاف السعودي القطري. فالملاحظ للمشهد الخليجي يرى أن قطر على الأقل لم تعد من بين دول الأطراف، ولكن في ذات الوقت ليست دولة قلب لإفتقارها لمقومات تؤهلها، نذكر منها السكان والمساحة على سبيل الإستشهاد لا الحصر. وهي بإعتقادنا دولة مساومة كما سنرى ترفض الوضع القائم وتوزيع الأدوار فيه.

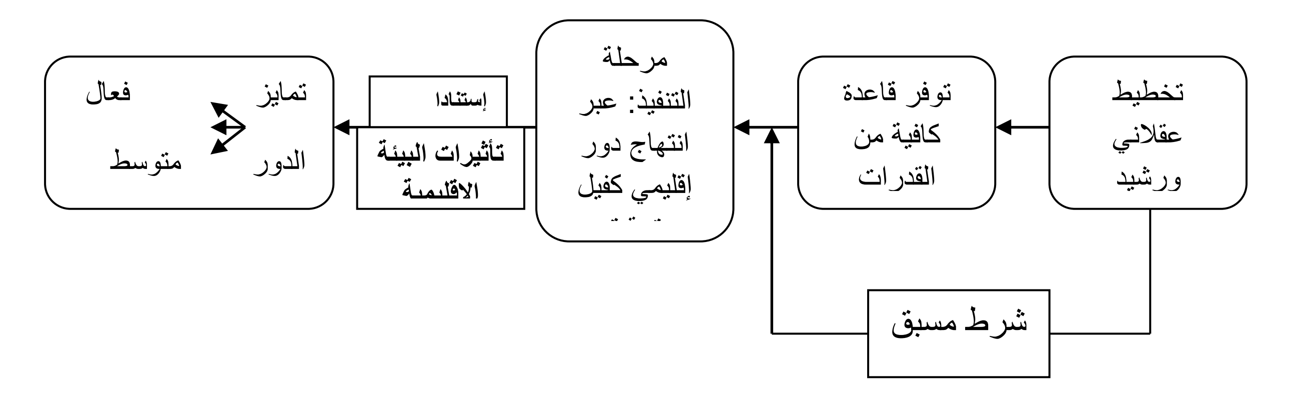
ثالثا: الدور الإقليمي للسعودية: المقومات والمحددات والأهداف.

توصف السياسة الخارجية – في جوهرها– على أنها إختيار دقيق ومحسوب لجملة من الأهداف لتأتي بعدها مرحلة تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق ذلك للتأثير في أوضاع البيئة الخارجية ويكون عبر إنتهاج سياسة ودور إقليميين مناسبين. **فما المقصود بالدور الإقليمي والسياسة الإقليمية؟**

أ- مفهوم الدور الإقليمي:

يشمل مفهوم الدور تصور صانعي السياسة الخارجية لدور دولتهم. إضافة إلى الدور الذي يؤديه الأعداء الرئيسيون في النسق الدولي[1]. ولا يقتصر إدراك الدور على كونه مجرد تصورات وإفتراضات نظرية، ولكنه يرتبط بكفاءة القدرات والإمكانات القادرة على نقله إلى أرض الواقع. ويمكن أن نلخّص خلفيات بناء الدور الإقليمي في الشكل التالي:

شكل رقم: 07 خلفيات بناء الدور الإقليمي



المصدر: تصميم الباحثة

[1] عرفات علي عرجون، **قطر وتغير السياسة الخارجية، حلفاء...أعداء**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 41 –42.

يستند دور الدولة الإقليمي إلى شروط كحجم الدولة، مكانتها في الإقليم، الأهداف، التوجه السياسي للدولة في محيطها الإقليمي، القدرات والأدوات، القبول والإعتراف من البيئتين الإقليمية والدولية لهذا الدور[1]، إضافة إلى مراعاة خريطة التوازنات الدولية القائمة وتأثيراتها على الإقليم مع عدم الفصل بين التخطيط للدور ورؤية الأطراف الأخرى (إقليمية ودولية).

وإستنادا إلى هذه الشروط، يختلف تموضع وتوصيف الدول في حدود النظام الإقليمي؛ حيث يصنّف مايرز "Mayerz" أدوار الفواعل على النحو التالي[2]:

1-المهيمن الإقليمي أو المتطلع للهيمنة: دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لإمتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي – **إيران والسعودية**-.

2-المساوم: دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو على الأقل إمتلاك قدرة كافية لتحدي القوة المادية والمعنوية للدول المهيمنة – **قطر**-.

3-الموازن: دول لها قدرات في الغالب، هي محايدة في النزاعات بين المهيمن والمساوم تتبنى نهج الوساطة تتعرض في أحيان كثيرة للإغراء بالإحتواء أو التحالف -**الكويت**-.

ب-السياسة الإقليمية: يصطلح على الدور الذي تمارسه الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بالسياسة الإقليمية. حيث يمكن تعريفها على أنها السلوك السياسي الصادر عن وحدة سياسية أو أكثر. وهي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الدولي ويمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين[3]:

-**المستوى الأول:** سلوك صادر عن مجموعة وحدات تجاه موقف داخل أو خارج الإقليم يعبر عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم- المنظمة الإقليمية-.

-**المستوى الثاني:** سياسة الجزء تجاه الكل أي دور دولة تجاه الإقليم والذي يتحدد وفقا لبرامج هذه الدول وأهدافها. وهو المستوى المقصود في هذه الدراسة عند تناول السياسة الإقليمية سواء السعودية أو الإيرانية.

---

[1] محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016)، ص 264.

[2] يونس مؤيد: **أدوار القرن الآسيوي الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، (د.م.ن): الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص 19.

[3] المرجع نفسه، ص 16.

يمكن القول قبل البدء بعرض تفصيلات حول السياسة الخارجية السعودية أن السياسة الإقليمية وضمنيا الدور الإقليمي يتباين تأثيره تبعا لقدرات القوى؛ أي توزيع مفردات القوة داخل النظام الإقليمي من حيث وجود قوة إقليمية واحدة أو أكثر، وكذلك ترتكز إلى طبيعة العلاقة بينها وبين القوى الدولية في إطار تلاقي أو تباعد المصالح، لأن دخول القوة الإقليمية في حالة صراع مع أخرى ستواجه آليا ثقل هذه الأخيرة زيادة على ثقل القوى الدولية سواء في شكل إستقطاب أو تصادم.

ج- أهداف السياسة الإقليمية السعودية في الخليج:

وجب بداية أن ننوّه في هذا البحث أننا نصطدم بجدال مفاده إنقسام نخبوي فكري بين إتجاه يقدم السعودية على أنها قوة إقليمية إستغلت فراغا إستراتيجيا بخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، وإتجاه يسقط عنها الوصف. ويعزو ذلك إلى عدم إمتلاكها لمقومات القوة المؤهلة مجتمعة – سيتم تفصيلها لاحقا- ناهيك عن غياب شرط القبول الإقليمي. لكن إذا ناقشنا الشرط الأخير فالسعودية أفضل حال من غريمتها إيران الموجودة في بيئة متمايزة عنها تماما، إضافة إلى إعتراف دولي بدور السعودية، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى. ونخلص إلى أن الإتجاه الأول أقرب للطرح الأكاديمي الصحيح.

إن المملكة السعودية بموقعها الإستراتيجي وثقلها الروحي وفوائضها المالية وجدت نفسها في قلب الحدث بعد تراجع مكانة العراق، وأنه لزام عليها أن تعزز دورها الإقليمي تماشيا مع الأهداف التي تتوخى تحقيقها في الدائرة الخليجية التي تشكل أهم محاور السياسة الإقليمية السعودية، وذلك للإعتبارات التالية:[1]

– الإرتباط التاريخي والقبلي بين أغلب دول المنطقة.

– التواصل الجغرافي؛ حيث تعد الوحيدة التي تشترك بعلاقات حدودية مع دول النظام الإقليمي كلها ومع البحرين عبر جسر الملك فهد، ومع إيران بحدود بحرية عبر الجزر الواقعة في المياه الخليجية بين البلدين.

–**تشابه سياسي وإقتصادي:** إنطلاقا من أهمية الخليج ومحورية موقع السعودية فيه من خلال إطلالة مزدوجة على الخليج والبحر الأحمر، مما جعلها تشكل حلقة إتصال بين الغرب وآسيا عبر المياه

---

[1]- فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة،** (د. م. ن): الأكاديميون للنشر والتوزيع،2015)، ص ص200 – 201.

الدولية التي تمر بها من منطقة المحيط الهندي بكل أهميتها الإستراتيجية. الأمر الذي منحها أفضلية تجارية وجيوستراتيجية[1] .

وعليه ترتسم المحاور الكبرى للأهداف السعودية في الخليج في النقاط التالية[2]:

-مواجهة مخاطر النفوذ الإيراني.

-تحقيق وتعزيز الإستقرار والأمن الإقليمي.

-بناء تحالفات جديدة لمواجهة تهديدات جديدة كالإرهاب.

-تطوير شراكات إقتصادية لتعزيز قدراتها في المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية ما بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم ومحمد بن سلمان ولاية العهد، لجأت إلى إعتماد سياسة توزيع جديدة للأهداف وفق ما لها من أولوية وأهمية لتكون الأفضلية كالتالي[3]:

- مواجهة إيران الخطر الرئيسي لأن صعود دورها الإقليمي مرهون بتراجع نفوذ السعودية.

- محاربة الإرهاب الذي لم يعد جماعات سرية محدودة العدد بل شبه جيوش خاصة في ظل عدم قدرة أجهزة دول الجوار على ضبط الحدود الرخوة تجاه التهديد.

- محاربة الميليشيات المسلحة في الفناء الخلفي للمملكة أي اليمن- جماعة أنصار الله الحوثية الزيدية- وإنعكاساتها على الأمن القومي السعودي.

-تحجيم دور قطر من خلال تدعيم أركان التحالف الرباعي ضدها – السعودية ومصر والبحرين والإمارات- أثناء الحصار وحتى ما بعده.

---

[1]وليد حمدي الأعظمي،**العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965-1991)**، (لندن: دار الحكمة، 1992)، ص16.

[2]- أمال زرنيز، "السياسة الخارجية السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط: نحو إعادة التموضع الإقليمي"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين، المركز العربي الديمقراطي، المجلد2، العدد9، جوان2018، ص 120.

[3] محمد عز العرب، "المملكة الرابعة: تأثيرات تغير ولاية العهد في السياسة الخارجية السعودية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات ، 2017 تم التصفح بتاريخ : 2018/06/22 على الموقع : www.siyassa.org.eg/News/12121.aspx

– توثيق العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنوات الإهتزاز في عهد أوباما وإستعادة العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين.

– تقوية الإستثمارات والصفقات الإستثمارية والدفاعية.

يمكن التعليق على هذه الأهداف من كون السياسة الخارجية السعودية تحافظ على كثير من توجهاتها الإقليمية. لكن مع إعادة ترتيب الأولويات حسب ما تراه القيادة السياسية، لأن إدراك مصادر التهديد يختلف من نخبة سياسية إلى أخرى أو على الأقل عملية ترتيبها. ومن جهة أخرى، أن هذا التغير في الترتيب فرضته أزمات شديدة السيولة في المنطقة حتّمت على السعودية إعادة صياغة دورها الإقليمي لينسجم مع تطورات الوضع في الخليج.

د– **مرتكزات القوة السعودية:** يقصد بقوة الدولة في الفكر الإستراتيجي فاعليتها ووزنها في المجال الدولي الناتجين عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها، والتأثير في إرادات الدول الأخرى وأهدافها، وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين: مصادر القوة ثم عملية إدارة وتوظيف تلك المصادر. وعليه، فإن الوزن والتأثير يرتبط بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة.

وإستنادا إلى مورغانتو – كما رأينا في الفصل الأول– فإن القوة الشاملة للدولة تتحدد وفقا للعناصر التالية: العامل الجغرافي، الإقتصادي، العسكري، الطاقة الصناعية، الموارد الطبيعية، السكان، الشخصية القومية، نوعية الحكم، نوعية الدبلوماسية وإستنادا إلى هذه المعايير فإن عملية إسقاطها على السعودية تتوضح في الجدول الموالي:

جدول رقم: 07 معايير القوة الشاملة للمملكة العربية السعودية

المعيار / المؤشر	المحصلة
العامل الجغرافي: المساحة الموقع : إستراتيجي	1950000كلم^2. الأولى في الخليج.
الإقتصاد: الموارد الطبيعية	- **الناتج المحلي :** 639,617 مليار دولار. -**النفط:**266,2 مليار برميل. -**الإنتاج:** 10700000 برميل يوميا مع القدرة على إنتاج 2 مليون إضافي تجنبا لتأثير الأزمات. - **الغاز:**8619 مليارم^3(303تريليون قدم مكعب) -**البتروكيمياويات: رقم 1خليجيا و7عالميا.**
القوة العسكرية	المركز(2017): 26 من 136 بمؤشر0,4636 المركز (2020): 17
السكان (2019)	3309113 نسمة
نوعية الحكم	ملكي
نوعية الدبلوماسية	توصف بالمرنة والمتدرجة واعتمدت على أدوات مغايرة منذ الحراك العربي بالتركيز على الأدوات الصلبة.
الشخصية القومية	شيعة وأغلبية سنية إضافة إلى تدفقات سكانية نتيجة إنتقال الدولة من النظام القبلي التقليدي إلى مجتمع الدولة الحديثة بعمالة وافدة ذات تأثيرات على الإندماج القومي.

المصدر: (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية) **www ·sgs · org · sa**

(دائرة الإحصاء السعودية) **www · stats · gov · sa**

(منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) **www ·oapec org · org**

(موقع غلوبال فايرباور العسكري) **www · global fire power · com** (بتصرف).

وتعليقا على أرقام هذا الجدول؛ فالسعودية رقم مهم في الخليج؛ فهي الأولى مساحيا والأولى من ناحية الوفرة النفطية والمالية مع قوة عسكرية تظهر من خلال حجم الإنفاق العسكري في ظل نظام سياسي متماثل مع غالبية دول المنطقة يدعمها في تمرير سياساتها، ناهيك عن الرمزية الروحية بوجود المقدّسات الإسلامية، يدعم ذلك إحاطتها بدول سنية. مما يساهم في تدعيم عامل القرابة بين هذه الدول، لكن مع كثافة سكانية غير ملائمة عدديا – مع إيران– ناهيك عن التأثيرات السلبية للتنوع داخل المجتمع السعودي، خاصة بإستغلال ورقتي الطائفية وحقوق العمالة الوافدة.

هـ– محددات الدور الإقليمي السعودي: تتضح محددات الدور الإقليمي للسعودية كالآتي:

– **المحدد السياسي:** في عام 1932 أصدر الملك **عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود** أمرا بتوحيد المملكة وظهور الدولة الحالية. حيث يعد الملك الشخصية الأولى في النظام الذي تتركز في يده أعلى سلطة تنفيذية؛ إذ يتم إختياره بتأييد من مجلس العائلة المالكة. هذا الأخير الذي تنشأ عنه السياسات العامة للمملكة[1]. وعليه، فإن التغير في القيادة يعد عاملا مهما في تحديد معالم السياسة الخارجية، نظرا لمحورية الملك في صناعة القرار– تغير أدوات وإستراتيجيات السياسة الخارجية بعد مجيء الملك سلمان–.

– **المحدد الإقتصادي:** من أهم المتغيرات تأثيرا في السياسة الخارجية السعودية، ويعد النفط دعامة الإقتصاد السعودي. حيث تحظى بعضوية مجموعة العشرين –**G20**- منذ 2008 الدعامة الأساسية للدور السعودي من خلال إمتلاكها أكبر إحتياطي، أكبر نتاج في الإقليم أي منحها قوة تفاوضية وسياسية إضافة إلى إستغلال الفوائض المالية في[2] :

– دعم القوة العسكرية.

– إغراءات (المساعدات، القروض، الإستثمارات) حيث تعد من أدوات ودعم تنفيذ السياسة الخارجية الأكثر إنتشارا في العالم – دبلوماسية إقتصادية–.

– العقاب (تقليص أو إلغاء المساعدات).

[1]- عطا الله زايد الزايد، **العلاقات السياسية السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي (1980–2003)**، (الرياض: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص 62 – 64.

[2]- إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2013)، ص 50.

- **المحدد الديني:** نظرا لإعتبار السعودية مهد الدعوة والحضارة الإسلامية وحاضنة المقدسات الإسلامية فرضت على أي نظام سياسي يتشكل فوق هذه البقعة الإلتزام بالإسلام كفكر ومنهج ومسؤولية تجاه الدول الإسلامية[1].

-**المحدد الجيوسياسي: إن** المساحة الكبيرة للسعودية وموقعها الإستراتيجي وحدودها المشتركة مع كافة دول النظام الإقليمي فرض عليها تحمل مسؤوليات وأعباء إقليمية في المجال الأمني. الأمر الذي حتم إدامة دعم الترسانة العسكرية في ظل تغيرات جيوسياسية في كل من اليمن والعراق.

-**المحدد الديمغرافي:** إن التأثيرات السياسية للسكان ترتبط بعوامل الحجم، التركيب العمري والتوزيع الجغرافي إضافة إلى قضية الإندماج المجتمعي حيث نجد الأقليات الشيعية المتركزة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط. الأمر الذي يفرض أداء دور إقليمي في ظل النفوذ الإيراني خوفا من سعي هذه الأقليات للحصول على مساعدات من دول جارة نتيجة القرابة المذهبية.

رابعا: التحول في السياسة الإقليمية السعودية: قراءة في المحفزات والأنماط:

في وجود هذه المحددات والأهداف والمقومات لن تكون السياسة الخارجية السعودية تجاه الخليج ثابتة، ودليل ذلك جملة الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية وحتى سياسات القوى الدولية والتي ألقت بظلالها على المنطقة. مما جعل الكثيرين يطلقون مصطلح الخليج الثائر، ويمكن تلخيص دوافع التحول حسب رؤيتنا في الآتي:

- الحراك العربي وتأثيراته على الخليج وكذا موقف الإدارة الأمريكية – عهد أوباما- المتحالفة مع رؤية السعودية إزاء الأحداث.
- ظهور أنماط جديدة من الإرهاب.
- تنامي النعرات الطائفية بشكل غير مسبوق.
- تصاعد ملموس لدور إيران في المنطقة بما يقوّض الدور السعودي.
- إنهيار أسعار النفط في 2014 والإنعكاسات السلبية لذلك على الإقتصاد السعودي.
- تغير بنية القيادة في السعودية بعد تولي الملك سلمان الحكم ووصفه بالشخصية الحاسمة إضافة إلى النهج الإصلاحي الذي تبناه محمد بن سلمان ولي العهد في إطار رؤية المملكة 2030.

[1]- عطا الله زايد الزائد، مرجع سابق، ص69.

– الخلافات الخليجية وخروج قطر من دائرة التأثير السعودي وتجميد عضويتها في مجلس التعاون الخليجي في 2017.

– التقارب الإيراني الأمريكي في عهد أوباما الذي توّج بالإتفاق النووي والشرخ في العلاقات السعودية الأمريكية.

– محاولة إعادة بناء علاقة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية غداة تولي ترامب الحكم والطرح المنسجم مع السعودية تجاه قضايا إقليمية عديدة، وتدعم ذلك بوصول جوزيف بايدن إلى البيت الأبيض.

هذه الأحداث المحفزة دفعت بالسعودية إلى إعادة مراجعة السياسة الخارجية، وفرض حتمية تحولها بما يواكب هذه التغيرات في ظل بيئة أصبحت ديناميكية بإمتياز. هذا الوضع أفضى إلى تحول في الأدوات والإستراتيجيات، وإحتمال لإعادة لصياغة دور السعودية الإقليمي عبر تبني إستراتيجتي **السيطرة على الخطر** في إشارة إلى الوضع في البحرين واليمن. ويمكن تفسير الإجراءات العقابية ضد قطر ضمن هذا الطرح، إضافة إلى إستراتيجية **ملء الفراغ الإقليمي** نتيجة غياب دول محورية. ويرتكز هذا التحول في السياسة الخارجية السعودية على أدوات مغايرة تتمثل في:

–**التدخل العسكري المباشر** في البحرين وبشكل مستقل في اليمن حيث ولأول مرة تدخل حربا مباشرة ولم تتعرض هي أو شقيقاتها في الخليج لعدوان عسكري مباشر[1]، في محاولة للإنحراف عن الإدمان الأمريكي في المجال الأمني.

–**زيادة الإعتماد على آلية التمويل؛** عبر المساعدات الإغاثية ومنعها عند تعارض الآراء مع دول معينة، أو تقليصها كأداة فاعلة.

إن التغير الحاصل في السياسة الخارجية السعودية لم يكن من فراغ بل نتيجة لتحولات وتحديات فرضت ذلك في منطقة ذات أولوية إستراتيجية على المستوى العالمي. يغذي ذلك مقارعة الدور الإيراني من قبل السعودية كنتيجة للتفاعل الذي يحدث بين أهداف السياسات الخارجية للدولتين، ونمط العلاقات الناتج عن الإستجابة والذي ينزع إلى التنافس وإلى الصراع غير المحسوم بين الطرفين لأن

[1]- معتز سلامة، "إعادة صياغة الدور السعودي إقليميا"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم التصفح بتاريخ: 2018/06/20، على الموقع:https://acpss.ahram.org.eg/News/5492.aspx

الأهداف تنطوي على تهديدات حقيقية للمصالح والأمن والقيم الأساسية بشكل متبادل بين الدولتين. وعليه نطرح التساؤل التالي: **كيف ستكون السياسة الإقليمية الإيرانية لمواجهة الدور الإقليمي السعودي؟**

المطلب الثاني: الدور الإقليمي الإيراني في الخليج: عرض وتحليل:

تمثل منطقة الخليج المجال الحيوي لإيران؛ فهي تحظى بإهتمام واسع في سياسة إيران الخارجية، فهي أكثر دول الجوار ترابطا بالمنطقة. إذ تجمع بينها ودول الإقليم إعتبارات إستراتيجية وإقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية.

تعتمد سياسة إيران في توجهاتها نحو منطقة الخليج على مجموعة من الأسس والمعطيات التاريخية والواقعية والمحددات مع الأخذ بنمط العلاقات السائد في المنطقة وتوازن القوى. وعليه، فإن الإختلاف في التوجه الخليجي للسياسة الإيرانية أمر قطعي. إلا أن هذا لم يمنع من وجود ثوابت منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يأتي هذا في ظل إمتلاك إيران لمقومات هي أساسية لأداء دور إقليمي ولتكون إيران طرفا في المعادلة الإقليمية وسياقات النظام الإقليمي المختلفة.

أولا: الخليج في الإستراتيجية الإيرانية: لإيران حدود مع جمهوريات آسيا الوسطى وبحر قزوين شمالا الغني بالنفط ومع تركيا الدولة العضو في الناتو من الجهة الشمالية الغربية، ومع باكستان وأفغانستان من الشرق. في حين، تطل على الخليج من الجنوب، وهي بذلك تحتل موقعا مؤثرا يزيد من أهميته وقوع مضيق هرمز ضمن الساحل الإيراني. فالمضيق له المكانة الإستراتيجية الأولى من بين مضائق العالم جميعها، وأمنه مرتبط بأمن النفط في الخليج الذي بدوره مرتبط بأمن الدول الصناعية. الأمر الذي تسعى إيران بشكل دائم إلى توظيفه لخدمة مصالحها ومكانتها[1].

هذا ما فرضته الجغرافيا وإستفادت منه إيران. هذه الدولة التي قامت بها ثورة إعتبرتها الأساس للتعريف بها ما بعد 1979 على أنها الدولة النموذج بتسمية أم القرى حسب **محمد لاريجاني**، في إشارة إلى أنها النظام الأصلح للأخذ به ما بعد الثورة الإسلامية[2] والنموذج الذي يحتذى به.

---

[1] علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص 127.

[2] محجوب الزويري، "حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر"، مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح بتاريخ: 2018/03/12 على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.html

ثانيا: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الإقليمية الإيرانية:

تعطي إيران أهمية كبيرة للسياسة الخارجية بالنظر إلى أنها عدّت نفسها نموذج حكم مثالي تريد له أن يتجاوز حدودها الضيقة إلى البيئة الخارجية الأوسع. وعليه فالدستور الإيراني يخصص فصلا كاملا مستقلا للسياسة الخارجية، على عكس ما هو متبع في أغلبية دساتير العالم التي تشير إلى السياسة الخارجية في إشارات متفرقة، وفي ذلك دلالة واضحة على موقعها المحوري في التفكير الإستراتيجي الإيراني.

تستند إيران في رسم سياستها الإقليمية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية تضعها جهات رسمية كالمرشد الأعلى والرئيس ومجلس الشورى ومجلس الوزراء ومجلس الأمن الوطني ووزارة الخارجية بالتأكيد، إضافة إلى جهات غير رسمية كرابطة الفقهاء – المناضلين وكبار علماء الدين ومجموعة التكنوقراط أو ما يطلق عليهم بإسم منوري الفكر[1]، كل حسب دوره .

أ– محددات داخلية:

1–المحدد الجيوستراتيجي: موقعها الإستراتيجي في مفترق طرق بين العالمين الشرقي والغربي وحدودها المشتركة مع العديد من الدول كما رأينا آنفا، وإشرافها على مضيق هرمز الأمر الذي منحها إمكانية إعاقة الملاحة البحرية في الخليج.

إضافة إلى أن التقارب الجغرافي بين إيران ودول الخليج أدى إلى حدوث نزاعات حدودية كشط العرب مع العراق والجزر الثلاث مع الإمارات والمطالب الإيرانية بأحقية ضم دولة البحرين.

2– الوضع الداخلي: القيادة السياسية: يبرز بصفته أول المؤثرات التي توجه دفة السلوك السياسي للخارجية الإيرانية، وعند تناول الوضع الداخلي فإن أول ما يجذبنا هو الصراع المحتدم بين المحافظين والإصلاحيين الذي يتسبب في تغيير إستراتيجيات أساسية[2].

– **المحافظون:** عندما إنفرد المحافظون بالحكم منذ 1979 إتسمت السياسة الخارجية بالراديكالية وبالتشدد في أحيان كثيرة مع التركيز والمغالاة في فكر تصدير الثورة؛ حيث أطلق البعض تسمية المحافظ الجديد على **أحمدي نجاد** في إشارة إلى سياسته المتشددة.

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية (1979–2000)**، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012) ص ص229–233.

[2] منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979–2000)**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص225.

- **الإصلاحيون:** برز هذا التيار في خضم هذا التشدد، ووصل إلى الحكم في 1997 مع الرئيس الأسبق **محمد خاتمي**، حيث تحولت السياسة الخارجية من تصدير الثورة إلى الإنفتاح وعلاقات الجوار الحسن وحوار الحضارات ولما لذلك من تأثير، يزيد ذلك العلاقة بين الرئيس والمرشد الأعلى ما إذا كانت تتسم بالتقارب **(نجاد)** أم بالتباعد والتعقيد – خاتمي ورفسنجاني–.

3-الوضع الإقتصادي: يأتي ذلك من خلال إدراك النخبة السياسية في طهران للإرتباط الوثيق بين الوضع الإقتصادي الداخلي والسياسة الخارجية من منطلق أن العقوبات الدولية المفروضة تعد أحد المصادر الرئيسية المسؤولة عن المشكلات التي يواجهها الإقتصاد الإيراني. فالآثار الناجمة عن إنهيار قيمة العملة الإيرانية وإرتفاع معدل التضخم وتراجع صادرات النفط[1]عمود الإقتصاد الإيراني. الأمر الذي ينعكس على مؤشر الإستقرار السياسي بزيادة وتيرة الإحتجاجات كما كانت في ديسمبر2017، وقيل بأنه حراك إيراني لكن سرعان ما حوت الحكومة الوضع حتى لا يتطور بشكل يؤثر على مشروعية النظام، ومنه إنشغاله عن الوضع الخارجي لصالح البيئة الداخلية ومنه تراجع الدور الإقليمي.

وبالعودة للوراء يمكن القول أن إحتجاجات 2009 ما بعد الإنتخابات الرئاسية أعطت دلائل متزايدة على أن ما كان ينظر إليه من وحدة بين الشعب والنظام فيما يتعلق بالسياسة الإيرانية الإقليمية لم يكن دقيقا. الأمر الذي يدفع بلاعبين إقليميين للإستفادة من هكذا وضع[2].

4-المحدد العسكري: تُعرف إيران بمؤهلاتها العسكرية التقليدية – البحرية والبرية والجوية– وهي تحتل المرتبة الأولى في منطقة الخليج. وتنبع هذه الإستراتيجية من قناعة مفادها ماهية دول الجوار المختلفة سياسيا ومذهبيا، مع سيطرتها على مضيق هرمز ناهيك عن وجود قواعد عسكرية في المنطقة ترى فيها تهديدا لأمنها القومي. كل هذا عزّز طموح إيران النووي من خلال برنامجها المعلن في 2002. حيث أصبح هذا الأخير من أكثر قضايا الخليج إثارة للجدل وتهديدا للإستقرار والأمن الإقليميين بحسب السعودية وحلفائها.

5-المحدد الديمغرافي: تختلف الإحصاءات حول التقسيمات المجتمعية في إيران فمنها ما هو متقارب مع الإحصائيات الإيرانية الرسمية ومنها ما هو متباعد. وسنأخذ على سبيل المثال المصادر الأمريكية

---

[1]- شحاتة محمد ناصر، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 11.

[2]– محجوب الزويري، مرجع سابق، ص 2.

التي تظهر أن الفرس51% والأذريين24%، الأكراد7% والعرب3% واللور2% والبلوش2% والجيلاك ومازندراينون8% وأعراق أخرى1%. وهناك من يؤكد على أن العرب يشكلون أكثر من7,7% من سكان إيرانّ. أما الأكراد؛ فيعتقد أن نسبتهم تقارب 10%[1]. ومهما يكن الإختلاف، إلا أن الإجماع يكمن في وجود أقليات في إيران إما على أساس المذهب (السنة العرب)، وإما على أساس الدين كاليهودية والبهائية. وما يميز هذه الأقليات إضافة إلى الإختلاف المذهبي والديني وجودها على تماس حدودي مع دول أجنبية، وإمكانية تشكيلها لتهديد قومي. الأمر الذي حتم على إيران بناء قوة عسكرية أكبر لمواجهة أي تحديات، وكذا تبني **إستراتيجية نقل الخطر** وعدم السماح بإنتقاله-النعرات الطائفية- إضافة إلى أن التفوق العددي لإيران الذي يعطيها مقدرة على بناء قاعدة بشرية تساند سياستها الخارجية، فضلا عن إعتبارها مقوما إضافيا في القوة العسكرية وناهيك عن أن إنتشار هذه الأعداد الكبيرة في مقابل كثافة سكانية سعودية غالبيتها عمالة وافدة في بعض دول الخليج، وما يمنحه من إمكانية لتحقيق أهداف سياسية.

6- المحدد الديني: تعد إيران أكبر دولة شيعية في العالم الإسلامي، وهو ما أضفى عليها خصوصية دينية في ظل وجود سلطة دينية (المرشد الأعلى) تلعب دورا حيويا على المستوى الداخلي والخارجي بوصفها السلطة العليا. وقد أصبحت على هذا القدر من الأهمية عقب الثورة الإيرانية وفكرة تصدير الثورة. الأمر الذي خلق إشكالية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكان ذلك في ثمانينات القرن الماضي. أما منذ التسعينات و حتى وقتنا الحالي؛ فقد تمحور الفكر خاصة عند الإصلاحيين بتصدير المفاهيم الثقافية للثورة لا الثورة بحد ذاتها الأمر الذي خفّف من التوتر في الخليج فيما يتعلق بهذه القضية[2].

والواقع، أن الأبعاد الأيديولوجية في إيران وإنتهاج سياسة راديكالية في تقسيم العالم الخارجي إلى أصدقاء وأعداء أدى إلى تهميش الإقتصاد الإيراني خلال حقبة زمنية ليست بالقصيرة بدأت مع نهاية السبعينيات، وحاولت إدارة خاتمي الخروج منها تدريجيا مع منتصف التسعينيات[3].

ب-المحددات الخارجية: من بين المحددات التي تركز عليها طهران في صناعة سياستها تجاه الخليج:

[1]- كاران شهسواري، "**القوميات في إيران والحقوق السياسية**"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، جوان 2013، ص 3.

[2]- عطا الله زايد الزايد، مرجع سابق، ص 95.

[3]- المرجع نفسه، ص 103.

1-محدد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية: حيث تعتمد العلاقات الإيرانية مع جاراتها الخليجية على عملية المد والجزر في العلاقات الأمريكية – الإيرانية أكثر من إعتماده على التطورات الإقليمية في المنطقة[1]. ولعلنا نسوق المثال التالي من الواقع الدولي الذي أثّر فعلا على سياسة إيران تجاه إقليم الخليج؛ حيث يظهر ذلك من خلال سياسة إدارة أوباما في التعامل مع الملف النووي والذي كان من مخرجاتها الوصول إلى الإتفاق النووي (6+1). الأمر الذي أدى إلى تراجع حدة الموقف الإيراني تجاه الدول الخليجية. لكن ذلك لم يدم طويلا إثر إعلان إدارة ترامب السابقة إنسحابها من الإتفاق والبدء في حزمة عقوبات إقتصادية أخرى على إيران وتجاوب دول الخليج ممثلين في السعودية والإمارات مع ذلك، الأمر الذي صعّد الموقف إلى ملامح توحي بالتوتر في هذه العلاقات بين الطرفين، ولازال الوضع يشوبه الغموض حتى مع وصول بايدن إلى الحكم والعودة إلى المفاوضات حول الملف النووي.

2-محدد التطورات الإقليمية في المنطقة:

- **حرب الخليج الثانية:** أدى غزو العراق للكويت إلى شن حرب حشدت فيها الولايات المتحدة 33 دولة و28 جيشا في أولى حروب الأحادية القطبية، والتي إندرجت ضمن النظام الدولي الجديد. وهي حرب في الجوار الجغرافي لإيران. الأمر الذي حتم عليها فرض نفسها وإستغلال الموقف برفض الغزو العراقي للكويت الذي رأت فيه تهديدا مباشرا لدورها الإقليمي بالنظر إلى ما يحمله من إضافة للقوة العراقية – على الأقل إقتصاديا – في منافسة القوة الإيرانية.

وقد إستطاعت إستثمار الحرب من خلال عودة العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك إقرار ترتيبات أمنية مشتركة بالإقليم، يأتي هذا في ظل تغير مصدر التهديد الخليجي من إيران إلى العراق[2]، وخلو إستراتيجي في الخليج ضاعف من طموح إيران القيادي.

-**أحداث 11 سبتمبر:** في الوقت الذي عصفت فيه أحداث 11 سبتمبر 2001 بالعلاقات الأمريكية العربية ومنها الخليجية، أُعتبر على أنه الحدث الذي ساهم في نقل إيران من العزلة الإقليمية إلى جني المكاسب من خلال التخلص من نظام طالبان عام 2001، والأهم التخلص من النظام السياسي في

---

[1]- مهران كامرافا، **السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج في: العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج**، تقديم محمد الأحمدي، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 98.

[2]- منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص111.

العراق بعد إسقاط حكم صدام حسين عام 2003، لتفوز طهران بنفوذ في العراق وفتح أبواب للإنتاج الإقتصادي الإيراني المحاصر.

-**الحراك العربي:** كان الحراك العربي إختبارا صعبا لإيران نتيجة ترددها في المواقف وتباينها بين داعمة ورافضة (سوريا والبحرين)، وتركزت الأنظار حول السياسة الخارجية الإيرانية عقب إرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين حيث قابلت ذلك بإنتقاد شديد.

-محدد العلاقات مع السعودية:

يظهر للبعض أن من بين محددات السياسة الإقليمية الإيرانية طبيعة العلاقة مع السعودية ويعتبرونها المؤشر والمدخل للعلاقات مع الشقيقات الأخرى. لكن الواقع يفضي إلى بعض التناقضات منها أن دول الخليج لا تتعامل مع إيران من منطلق سياسة مشتركة، ويغلب على العلاقات الطابع الثنائي ناهيك عن أن الواقع العملي أثبت وجود علاقات على الأقل إقتصادية بين دول خليجية وطهران في ظل قطيعة إيرانية سعودية – حاليا على الأقل-. ومع ذلك، فإن هذه العلاقات تضم بين ثناياها تأثيرات على الخليج ككل بشكل تنازلي وتصاعدي.

ثالثا: ثنائية الأهداف والمقومات في الدور الإيراني:

أ- أهداف إيران الإقليمية:

– تأدية دور قائد عالمي للثورة الإسلامية في المنطقة بإسم الطائفة الشيعية وتهدف إلى إرساء إسلام شيعي[1].

– تأمين إستقرار المنطقة من خلال نظام إقليمي تضطلع فيه إيران بدور قيادي مهيمن طارد لوجود أي قوى أخرى خارج المنطقة.

– القيام بدور الحامية للشيعة في المنطقة[2].

وفي مؤلفه الموسوم بـ: "إيران والعرب: ملاحظات عامة في: العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة " يؤكد عزمي بشارة على أن إيران تستند على المصلحة القومية والبراجماتية؛ – دليل ذلك

---

[1]- تاج الدين جعفر الطائي، **مرجع سابق**، ص144.

[2]– والتر بوتش،"العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية: صناعة السياسة الخارجية الإيرانية "، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد144، 2014، ص22.

موقفها من حرب أفغانستان والعراق– في تحقيق أهداف إقليمية والمتمثلة في[1]:

– تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي.

– التأثير وإحكام السيطرة على المعابر المائية في الخليج.

– العداء للسياسة الأمريكية وبشكل عام يمكن إجمال مجموعة الأهداف والمصالح القومية التي تسعى إيران إلى تحقيقها على المستويين الإقليمي والدولي فيما يلي[2]:

– تأكيد وتدعيم مكانتها ودورها في الخليج بوصفه مجالا حيويا لها.

– كسر العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب الإتهامات بالإرهاب وتصدير الثورة.

– تدعيم وزيادة القدرة العسكرية الإيرانية.

– إثبات دورها الإقليمي بالمشاركة في تسوية المشكلات المتعلقة بالمنطقة.

– تحسين صورتها في أنظار شعوب المنطقة.

بعد إستطلاع أهداف إيران الإقليمية في الخليج والتمعن، يستوقفنا أمران، هما:

–**عملية ترتيب الأهداف**؛ تبقى عملية ترتيب الأهداف وتغيرها حسب القوى السياسية الموجودة في السلطة هذا من جانب نزعة التشدد أو الإعتدال.

–**تضاد الأهداف**؛ ونقصد بذلك وجود أهداف متناقضة كليا بين إيران والمملكة العربية السعودية، فقد أشرنا سابقا إلى أن النمط الناتج عن العلاقات بين القوى يكون تبعا لعملية التفاعل بين الأهداف. فإذا كانت متناقضة فإن العلاقات هي تنافسية تميل إلى الصراع. وهذا هو حال العلاقات السعودية الإيرانية حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

ب–مقومات القوة الإيرانية ومدى تناسبها مع تحقيق أهدافها الإقليمية:

تستثمر إيران الموقع الإستراتيجي والإقتصاد والقوة العسكرية كأدوات للحفاظ على مصالحها. وهي تشكل بذات الوقت ناتجا جمعيا للمصلحة القومية؛ فمن لا يمتلك هذه المرتكزات محكوم عليه بالتخلي عن أهدافه. وسنحاول فيما سيأتي عرض مظاهر القوة الإيرانية ومقارنتها في الأخير بالقوة السعودية.

---

[1]– عزمي بشارة، **إيران والعرب: ملاحظات عامة في: العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص11.

[2]– منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 110.

جدول رقم08: مظاهر القوة الشاملة لإيران

المعيار	المحصلة
المساحة **الموقع**	16480كم^2 إستراتيجي بإمتياز بين الخليج وقزوين وباكستان النووية.
الناتج المحلي: **الموارد الطبيعية**	439,5 مليار دولار **النفط (إحتياط):** 158 مليار برميل **الغاز:** 1183 تريليون قدم مكعب الثانية عالميا بعد روسيا في الإحتياط
القوة العسكرية	**مؤشر** : 0,3131 **المركز** : 13(2017) 2020: المركز14
السكان (2019)	83024745مليون نسمة
نوعية الحكم	جمهورية إسلامية
الشخصية القومية	متعددة بها العديد من الأقليات: الأذر، العرب، التركمان، أكراد. مع مطالب غير معلنة بالإنفصال
نوعية الدبلوماسية	دبلوماسية الدولة (القمة) فرضتها المفاوضات حول البرنامج النووي .

المصدر: (موقع غلوبال فاير باور العسكري) **www·globalfire power·com**

(تقارير البنك الدولي) **www·world bank·org**

(إدارة معلومات الطاقة) **www·eia·gov** (بتصرف)

إن قياس المؤشرات الكمية لقوة دولة ليس له قيمة، إذا لم يكن في نطاق المقارنة مع القوى التي تتنافس معها من منطلق أن مقومات أكثر يعني إمكانية تحقيق أهداف أكثر، ومنها مكانة إقليمية أكبر. الجدول التالي يوضح مقومات القوة الصلبة لدى كل من السعودية وإيران.

جدول رقم09: المقارنة بين السعودية وإيران من حيث مقومات القوة الصلبة

متغير القوة	السعودية	إيران
عدد السكان	إقليميا 2	إقليميا 1
المساحة	1	2
الناتج المحلي (2017)	683,83 (1)	439,5 (2)
القوة العسكرية	26(2017)، 17 (2020)	13(2017)، 14(2020).
الإنفاق العسكري	65,7 مليار دولار	18مليار دولار
التنمية البشرية		
الطاقة **نفط- إنتاج-** **غاز- إحتياط-**	عالميا 2 5	عالميا 4 2

<u>**المصدر:**</u> (موقع غلوبال فاير باور العسكري) **www·globalfive power·com**

إدارة معلومات الطاقة **www·eia·gov (بتصرف)**

والسؤال المطروح هو: كيف يظهر إنعكاس إمتلاك القوة على السلوك الخارجي لدولة إيران؟

في مقال لوليد عبد الحي بعنوان "بنية القوة الإيرانية وآفاقها" إعتبر أن السياسة الخارجية للدولة الإيرانية تتأثر بمقدرات القوة لديها من خلال بروز أهداف بعيدة المدى وأخرى قصيرة ومتوسطة المدى[1]:

-**أهداف بعيدة المدى:** تحقيق الحصول على مكانة القوة المركزية حسب ما ورد في مشروع رؤية 2025 الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام، ويستهدف المشروع تحول إيران إلى قوة إقليمية – ناهيك عن الخليج– في منطقة جنوب غرب آسيا والتي تشمل 25 دولة؛ أي أن نفوذها يمتد من مصر

---

[1]- وليد عبد الحي، "بنية القوة الإيرانية وآفاقها"، مركز الجزيرة للدراسات، ص2، تم التصفح بتاريخ :2017/08/01، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html

إلى اليمن إلى باكستان إلى قرغيزيا إلى أرمينيا إلى تركيا ولبنان، وهو تجمع يضم 530 مليون نسمة بمساحة 12 مليون كم[2].

-**أهداف قصيرة ومتوسطة المدى:** معالجة آثار العقوبات الإقتصادية بسبب البرنامج النووي والتي مست مختلف المجالات في إيران بشكل سلبي.

رابعا : نظرة على العلاقات الإيرانية الخليجية : ترتسم السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج من خلال مؤثرات تفرضها إيران وتتحمل ضغطها دول الخليج و تعد الأساس لرسم العلاقة بين الطرفين[1] :

- **المؤثر الأول:** الوضع الجيوسياسي الضاغط.

- **المؤثر الثاني:** المشروع النووي الإيراني؛ حيث تتخوف الدول الخليجية من التأثيرات الإستراتيجية والعسكرية له إذا تحول إلى مشروع نووي عسكري خاصة في ظل التعتيم الإيراني.

- **المؤثر الثالث:** لغة الخطاب السياسي الإيراني السائد تجاه دول المنطقة خاصة فيما يتعلق بالخلافات العالقة كالنزاع حول الجزر الثلاثة، حيث يغلب التهديد على لغة الخطاب الإيراني وإن حاول بعض الساسة الإيرانيين التخفيف من وطأته.

- **المؤثر الرابع:** غياب الموقف الموحد للدول الخليجية تجاه إيران، حيث تبقى سياسات الخليجيين عبارة عن ردود فعل خاصة بما يتعلق بالرؤية الجماعية الموحدة للعلاقة مع إيران، إذا ما علمنا أن المواقف مرهونة بمن موجود في النظام السياسي الإيراني – إصلاحي أم محافظ– الأمر الذي يفتح المجال أمام زيادة الإختراق وإقامة أماكن النفوذ لها.

- **المؤثر الخامس:** علاقة دول الخليج ببعض القوى وأولها الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا. وهي كما رأينا محدد مهم بالنسبة للسياسة الإيرانية حيث ترى في ذلك تهديدا لأمنها القومي.

- **العراق:** أُعتبر العراق ما بعد 2003 من بين المؤثرات الجديدة في رسم العلاقة الخليجية الإيرانية، لأن قدرة العراق على التهديد لا تزال في نطاق الإحتمال. وهو يمثل إغراءا لتوسيع النفوذ نتيجة قوة التيارات السياسية الحاكمة في العراق وغيرها، والتي تعد الأكثر تناغما مع توجهات السياسة الإيرانية لا سيما بعد إنسحاب القوات الأمريكية، وهو الأمر الذي ترفضه الدول الخليجية وهو من بين نقاط الخلاف بين الطرفين.

---

[1]– سعيد حارب، **مؤثرات في العلاقات الخليجية الإيرانية في العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، تقديم: محمد الأحمدي**، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص ص، 25– 29.

-التوجه الخليجي للسياسة الإيرانية: بين إستمرار النهج وتغيره:

سنحاول إستظهار محطات من السياسة الخارجية الإيرانية، وسيظهر لنا أن مساحة الإستمرارية أكثر من مساحة التغيير ذات الهامش المحدود، ويظهر أن نمط التغير في السياسة الإيرانية يكون بين التغير التكيفي – تغير الإهتمام بقضية ما دون الأهداف والأدوات– والتغير البرنامجي – تغير أدوات وأساليب السياسة الخارجية دون المساس بالأهداف–.

يمكن القول أن السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج1991 شهدت بداية التقارب الخليجي الإيراني في عهد الرئيس **محمد خاتمي** –1997– وإتباعه سياسة إنفتاحية تقوم على الحوار. حيث أصبح حوار الحضارات جزءا ثابتا في السياسة الإيرانية في عهده[1]. وقد حاول **خاتمي** بذلك فك العزلة عن إيران ومحاولة تغيير صورتها لدى جيرانها، وقد تكللت المساعي بزيارة السعودية في ماي 1999 في إشارة لتراجع فكر تصدير الثورة وتعريف إيران في صورة الشيعية السياسية لتأتي مرحلة المحافظين ممثلة في **أحمدي نجاد.**

أما مرحلة حكم روحاني الذي مثل إمتدادا للخط السياسي لكل من رفسنجاني الذي كان عنوانا لتراجع الإعتبارات المثالية الثورية لصالح إعتبارات الواقعية والعقلانية، ومحمد خاتمي صاحب إستراتيجية إزالة التوتر؛ حيث يعتبر أن التشدد في السياسة الخارجية يسبب العزلة لإيران، ومن المعروف أنه كان كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين حيث كان أحد أسباب الترحيب الغربي به وهو من أنصار التقارب مع دول الخليج[2]، لكن يبدو أن الصورة مشوشة مع بداية حكم إبراهيم رئيسي الذي وصف بالمتشدد من قبل الغرب رغم إستمرار الإنخراط في المفاوضات النووية الماراطونية.

وعليه، فإن السياسة الخارجية الإيرانية تتميز بالتباعد تارة والتقارب تارة تجاه الدول الخليجية مع تداخل في عملية ترتيب الأهداف بناءا على القوى السياسية الحاكمة. لكن تجدر الإشارة إلى أن إيران لا تزال تؤمن بتصدير مبادئ الثورة. هذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسته عند قيام الثورة نفسها في أواخر السبعينات. غير أن الإستعداد لرفع شعار الثورة الإسلامية مازال قائما، مع محاولة إستمالة الأطراف الخليجية للدخول في دائرة العلاقات الثنائية الوطيدة، أملا في أن يؤدي ذلك إلى تجاهل قضية الجزر المحتلة.

---

[1]– فاطمة الصمادي، **التيارات السياسية في إيران**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 133.

[2]– شحاتة محمد ناصر، مرجع سابق، ص ص28– 33.

خامسا: الدور الإيراني في الخليج: المحفزات والمعيقات:

إضافة إلى المقومات التي تمتلكها إيران في صورتها الخشنة والتطلعات القومية والفكر الشيعي السياسي – نصرة المستضعفين– فإن هناك عوامل أخرى مساعدة على تنفذ إيران في منطقة الخليج وهي[1]:

– إكتفاء دول الخليج – ماعدا قطر– ضمن مجلس التعاون الخليجي بحالة التعاون دون التطلع أو الإنتقال إلى الحالة الأعلى وهي الإتحاد رغم تأكيد قمة ديسمبر 2011 على ذلك.

– الخلافات البينية والحالة القطرية هي أحدث مثال إذا ما تناسينا النزاعات الحدودية.

– غياب سياسة خارجية مشتركة وإقتصار العلاقات مع الطرف الإيراني على الطبيعة الثنائية.

يدعم هذا حالة اللاإستقرار التي يعيشها العراق والإنفلات الأمني منذ الغزو الأمريكي 2003 وإلى الوقت الحالي.

إن النظرة العامة للوضع تشير إلى أن إيران تمتلك رؤية إستراتيجية تريد من خلالها بلوغ الهدف الأسمى وهو تحقيق مكانة الدولة المركز في محيطها الإقليمي، إلا أن هذا التصور محاط بمحفزات كما بتحديات تجعله محدودا على الأقل في المدى القصير والمتوسط.

– **معرقل داخلي:** يتمثل في هامش الحريات السياسية الممنوح إضافة إلى الرؤية التي تكتنف القاعدة الشعبية تجاه السلطة الدينية؛ حيث أن هذه الشحنة تظهر في النظام السياسي أقوى منها في المجتمع، والتي قد تكون عاملا في تغيير جذري لصورة إيران الثورية الإسلامية، وما لذلك من إنعكاس على المستوى الخارجي.

– **معرقل إقليمي:** تغير القيادة في السعودية وتحول سياستها من الإحتواء ورد الفعل إلى المواجهة، وإعتبار إيران الخطر الأكبر. وقد زاد ذلك الوضع في اليمن حاليا وإعتباره مهددا للأمن القومي السعودي، في ظل إستراتيجية إيران حول إستغلال الخطر الخارجي لتعبئة البيئة الداخلية عبر توظيف نظرية المؤامرات لزيادة مناعة النظام الإيراني[2].

---

[1]– عمر خليفة راشد، **أضواء على المشروع الصفوي الإيراني**، (د.م.ن): (د.د.ن)،2014)، ص ص 12– 13.

[2]–روكسان فرمانفرمايان، "مناعة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران"، مركز الجزيرة للدراسات، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2017/03/02 على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013410113918205987.html

خلاصة القول في هذا المبحث أن محورية منطقة الخليج ضمن الإستراتيجية العالمية يعد عامل إغراء للدول التي يحتويها، ونخص بالذكر القوتين السعودية وإيران فهما دولتان بأهداف متناقضة من حيث طبيعتها أو من حيث إتجاهها، إذا ما أخذنا هدف الوصول إلى الريادة الإقليمية لكليهما. هذا التفاعل الناتج عن أهداف متضادة سيؤدي حتما إلى وضع تنافسي بينهما في قضايا عديدة.

المبحث الثالث: قضايا التنافس الإقليمي كمدخل لفهم العلاقات السعودية الإيرانية.

نقلت الثورة الإسلامية الإيرانية العلاقات بين السعودية وإيران من التنسيق والتعاون بين نظامين ملكيين شكلا منذ السبعينات ركيزتي مبدأ نيكسون في سياسة ملء الفراغ في الخليج إلى نظامين متنافسين يتنازعان القيادة والهيمنة في المنطقة، ومع تطور الأوضاع في الخليج وتراكماتها تطور التنافس بينهما ليشمل الجانب العسكري والإقتصاد والدين والسياسة على حد سواء.

– فماهي مكاسب كل طرف من اللعبة التنافسية؟

– ما هو مدى تأثّر العلاقات السعودية الإيرانية بمحصلة التنافس الإقليمي؟

المطلب الأول: التفوق العسكري في الخليج: أولوية سعودية إيرانية

يعتبر العامل العسكري من العوامل المهمة المحددة للسياسة الخارجية للدول، رغم أنه ليس للقوة العسكرية ثبات الجغرافيا لأنها عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية. إذ يرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة كما ونوعا. لذلك تعد القوة العسكرية من أبرز المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للدول كافة رغم توسع مفهوم القوة إلى مجالات أخرى، لكن نوعية تأثيرها تتفاوت من دولة إلى أخرى.

وبما أن الظاهرة محل الدراسة هي التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، فإن الإلمام بها يحتّم علينا تفسيرها من زاوية عسكرية، نظرا للإهتمام الذي أولته النظريات بإختلاف إفتراضاتها للبعد العسكري وإقترانه الواضح بأمن وبقاء الدولة.

لقد قُدّر لإيران نظرا لتعدادها السكاني وتاريخها ومواردها أن تؤدي دورا رئيسيا في أمن الخليج، يأتي ذلك في ظل إستمرار إعادة بناء قواتها. الأمر الذي يثير مشكلات بالنسبة لجيرانها وفي مقدمتهم السعودية التي تخشى سيطرة إيرانية على الخليج. هذا الوضع لم يجعل للسعودية خيارا آخر سوى مصارعة القوة العسكرية الإيرانية.

فأين تظهر ملامح التنافس العسكري في الخليج بين القوتين إيران والسعودية؟

إن معادلات قياس قوة الدولة الشاملة على تمايزها لم تغفل أي منها القوة العسكرية لما لها من أثر على مكانة الدولة. وعليه، سيكون المطلب في شكل مقارنة يستعرض مصادر القوة العسكرية للسعودية وإيران وإستخلاص المزايا التنافسية لكليهما.

أولا: الإنفاق العسكري

يصنّف الإنفاق العسكري بإعتباره أبرز مؤشرات القوة العسكرية؛ حيث يعد معيارا لدرجة التطور في البنية العسكرية لدولة ما، ويعكس حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه الدولة وهو مرتبط بالقدرة الإقتصادية[1].

وقبل عرض تفصيلات حول الإنفاق العسكري لإيران والسعودية، فإننا ننوه إلى أن المعلومات العسكرية تبقى من صميم أسرار الدولة العميقة، ويتعذر على الباحثة الوصول إليها خاصة إذا كانت الدول المعنية عربية كالسعودية وليست إيران الثيوقراطية أفضل حال، وذلك لنقص الشفافية وقلة المعلومات المتاحة. ولذلك سنعتمد على التقارير والدراسات الصادرة عن غلوبال فاير باور (Global Fire Power) والميزان العسكري (Military Balance) ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI).

تهدف كل من السعودية وإيران لبناء جيوش حديثة ويرجع ذلك إلى تنافسهما على الرغم من أن كليهما لا يسعيان إلى المواجهة المباشرة، – لكن الأعمال العدائية تتم عن طريق الوكلاء في مناطق النفوذ–.

وفي هذا الصدد نجد أن السعودية إحتلت المرتبة الثالثة من حيث ميزانية الدفاع في العالم لسنة 2017 بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتعتبر المستورد الأول للسلع العسكرية الأمريكية والبريطانية[2]، وقد يكون ذلك نتيجة حتمية للتوترات الإقليمية والخوف من إيران، حيث تظهر الدراسات المختصة أن السعودية تخصص أكثر من 10% من الناتج الإجمالي للإنفاق العسكري، وهو أكثر مما تنفقه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وإذا ما أخذنا سنة 2017 للمقارنة نجد الإنفاق عند روسيا بنسبة 3.82% وألمانيا 1.10% وبريطانيا بـ2% [3]. في حين، أن الإنفاق الإيراني يقارب الإنفاق الإماراتي رغم الإختلاف الشاسع في عدد السكان، ومنه عدد الجيش (82 مليون في إيران مقابل 6

[1] علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص 137.

[2] Thomas Neal ," Military rival: Iran and Saudi Arabia", United States Institute of Peace, July 2018,visited 20-08-2018,on : http://iranprimer.usip.org/2018/july/06/military/rivals-iran-and-saudi-arabia

[3] Antony H. Coresman," Military Spending: The Other Side of Saudi Arabia", Center for Strategic and International Studies, March 2018, PP. 7-8.

مليون في الإمارات)[1]، وقد يكون ذلك بسبب العقوبات الإقتصادية وتراجع إنتاج إيران من النفط المورد الأساسي للإقتصاد فيها. ونظرا لأهمية مؤشرات الإنفاق العسكري سندرج جدولا يضم حجم الإنفاق العسكري ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي من 1990 إلى 2017.

جدول رقم10: الإنفاق العسكري لكل من إيران والسعودية (1990-2019) بالمليار دولار

Military Expenditure

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
السعودية	28.679	27.366	25.721	27.260	23.529	20.741	20.707	28.121	32.480
إيران	5.862	3.475	3.016	3.532	4.359	4.276	4.715	5.260	5.264

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعودية	28.913	31.866	33.940	29.796	30.015	33.368	40.207	45.802
إيران	5.324	5.862	6.525	7.024	8.198	10.593	12.597	14.824

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	52.758	51.781	53.209	55.379	56.132	63.514	72.791
إيران	13.647	13.114	13.728	13.962	12.616	13.125	10.367

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السعودية	85.435	90.258	63.673	69.521	67.6	70
إيران	10.281	10.814	12.264	14.086	13.2	--

المصدر: قاعدة بيانات الإنفاق العسكري - معهد ستوكهولم لأبحاث السلام- (SIPRI)

ما يمكن أن نقرأه من الجدول بالنسبة للحالة السعودية هو إرتفاع مستمر لمؤشر الإنفاق العسكري بإستثناء الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية كنتيجة للوجود المستمر للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج. لكن أحداثا كالحادي عشر من سبتمبر وحرب الخليج الثانية لعام 2003 والحراك العربي في2011، ساهمت في إرتفاع النسبة بشكل مطرد لتصل ذروتها سنة 2015 غداة التدخل العسكري

[1] Jaroslaw Jarzabek, GCC Military Spending in Era of Low Oil Prices, Middle East Institute, Policy Focus Series, August 2016, P. 3.

المباشر في اليمن. ويرجع ذلك إلى الطفرة النفطية التي مسّت السعودية، لكن المفارقة تكمن في إنهيار أسعار البترول سنة 2014 وإستمرار إرتفاع حجم ونسبة الإنفاق العسكري.

أما عن الإنفاق العسكري لإيران؛ فإستمر في زيادة طفيفة حتى2003، أين نلاحظ الإرتفاع الظاهر نتيجة للإنعكاسات الأمنية والدور الإيراني في العراق. لكن العقوبات تفرض منطقها لتمنع الإرتفاع الشديد والمتناسب مع الطموح الإيراني في تطوير الترسانة العسكرية. وعليه، يمكن القول أن لا مجال للمقارنة بين الإنفاق العسكري السعودي والإيراني لتكون الميزة التنافسية هنا للسعودية عندما يتعلق الأمر بإقتناء أسلحة جديدة ومتطورة على حساب إيران.

ثانيا: القوة التقليدية

أ–القوة البرية: أولت إيران إهتماما عاليا لتطوير قدراتها العسكرية في أواخر التسعينات من القرن العشرين، وإستطاعت مضاعفة قدراتها الذاتية من أجل إنتاج بعض الأسلحة وتطويرها؛ حيث تمكنت من أن تحصل على أسلحة وخبرات تكنولوجية متنوّعة من روسيا والصين وكوريا الشمالية.

تمتلك إيران أكبر جيش في الشرق الأوسط بتعداد 523000 جندي إضافة إلى قوات الإحتياط المقدرة بـ 350ألف جنديا. كما أن لديها قوات مدربة تدريبا عاليا بتجهيز جيد جدا تتمثّل في الحرس الثوري الإسلامي كأكبر قوة قتالية تتفرع عنها قوات النخبة – فيلق القدس– ناهيك عن قوات الباسيج. في حين تمتلك السعودية 230000 جندي موزّعين على أقسام الجيش[1].

يعتبر الجيش الإيراني أكثر خبرة قتالية من الجيش السعودي – القوات البرية – حيث تعتمد القوات البرية على الدبابات والقطع المدفعية ومركبات القتال المدرعة، ويتفاوت الجيشان في العدد والنوع. وتعتمد إيران في جانب معين على صناعات محلية كدبابة **كرار**. في حين تستند السعودية على الإستيراد. ويعتبر الكثيرون أن القوات البرية السعودية ليست لها جهوزية للمشاركة في مواجهات مباشرة ودليل ذلك عدم إشراكها في حرب اليمن.

لكن القوة البرية لا تعني الكثير في عصر التكنولوجيا المتطورة والأسلحة الموجهة عن بعد لكنها قد تمثل عنصرا هاما، إذا طال أمد الحرب.

[1] Middle East Military Strength 2019, Iran, Saudi Arabia, visited 2-2-2020, on : https://www.globalfirepower.com/countries- listing-middle-east.php

ب- القوة الجوية:

تعتبر القوة الجوية أهم جوانب القتال؛ حيث برزت في القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين وهي من صميم العقيدة العسكرية الأمريكية والروسية بإعتبارها أكثر نجاعة ودقة وتحقيقا لأهداف مطلوبة مسبقا. وتتمثل تجهيزات القوة الجوية عادة في الطائرات المقاتلة والهيلوكوبتر المقاتلة والمطارات العسكرية والصواريخ بمختلف أنواعها. وتكمن قوة السعودية بإمتلاكها سلاحا جويا قويا – المرتبة 9عالميا في 2019 حسب موقع لوبال فاير باور– بتشكيلة متنوعة مكونة من 848 طائرة؛ تضم 203 مقاتلات على غرار F15، F16 أمريكية الصنع وحتى تورنادو البريطانية وغيرها، و284 طائرة هجومية، إضافة إلى المروحيات، وطائرات التدريب، وطائرات النقل العسكري، ويأتي ترتيب القوة الجوية السعودية بصورة عامة في المرتبة رقم 12 عالميا. وتحتل المقاتلات والمروحيات الهجومية السعودية المرتبتين رقم 12 و17 عالميا لديها صواريخ أرض جو بعيدة المدى. وهي متفوقة بشكل واضح خاصة بإمتلاك الجيل الرابع من الطائرات المقاتلة [1]. وتمتلك السعودية خبرة قتالية أكثر بكثير من إيران؛ وذلك ما أظهرته عدد الطلعات في الحرب على اليمن.

أما إيران فهي تمتلك طائرات عتيقة تعود إلى الحرب العراقية الإيرانية ك F4،F5 بالمقارنة مع طائرات F15 السعودية، وطوّرت مقاتلة قاهر 313 في 2013 لكنها فشلت. هذا القصور لم يمنع من أن تكون لإيران أكبر ترسانة صواريخ. خاصة منها البالستية في الشرق الأوسط. ومن أمثلة هذه الصواريخ شهاب2،1،3، غدر، فاتح 110، ذو الفقار (700كم)، هرمز1، هرمز2 (300 كلم)، شهاب 3 (2000–2500)، بي أم 25(2500كم)، علاوة على إستلامها في عام 2016 منظومة S300. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] المرتبة التاسعة عالميا... السعودية تملك سلاحا جويا خارقا، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/4، على الموقع:
https://arabic.sputniknews.com/20190917/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%809-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7-%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7-1042901989.html

شكل رقم: 08 ترسانة الصواريخ الإيرانية



المصدر: محمد السعيد، من الردع إلى الرعب.. لماذا يخشى العالم صواريخ إيران؟، ص5، تم التصفح بتاريخ 2021/11/3، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/5/27/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%AE%D8%B4%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%AE-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D8%BA%D9%85

تجدر الإشارة إلى أن القدرات الصاروخية الإيرانية هي إما نماذج مطورة محليا لصواريخ روسية أو كوريا الشمالية أو مستوردة وهي بمدى مختلف. في حين تمتلك السعودية حوالي 40 صاروخا متوسط المدى من طراز CSS-2 الصيني الصنع DFS3 [1]، في الوقت الذي لا تحوز فيه الدول الخليجية الأخرى على صواريخ باليستية مما يجعل عملية التنسيق ضعيفة ومحدودة الفعالية.

---

[1] أيمن الدسوقي،" معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي"، **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد10، الدوحة، (سبتمبر 2014)، ص67.

شكل رقم:09 الصواريخ الباليستية الإيرانية ومداها .

المصدر: Tony Capaccio, Iran's Ballistic Missiles Improving, Pentagon Finds,p1, visited 12/12/2021, on: http://rpdefense.over-blog.com/article-iran-s-ballistic-missiles-improving-pentagon-finds-108033647.html

ج–القوة البحرية

تتفوق إيران في المجال البحري فهي تملك أكبر رابع أسطول بحري في العالم مع 440 سفينة وتملك خامس أكبر أسطول غواصات في العالم. في حين، لا تملك كل الدول الخليجية الأخرى بما فيها السعودية الغواصات على الإطلاق، ويتواجد معظم قطاع الأسطول الإيراني في ميناء بندر عباس حيث يتكون من[1]:

33 غواصة: 3–4 منها غواصات من الدرجة الأولى تمنح إيران قدرة على إستخدام مياه الخليج وخليج عمان وتقلل من تعرضها لهجمات الطائرات والسفن، منها محلية الصنع على غرار غدير.

–**الألغام البحرية :** أخطر الألغام في الترسانة البحرية الإيرانية هي ألغام إي آم 52 (EM52) صينية الصنع، حصلت عليها منتصف التسعينات مخصصة لإغراق القطع البحرية الكبيرة وتحتاج إلى حوالي 300 لغم فقط لإغلاق مضيق هرمز.

–**قذائف مضادة للسفن :** صواريخ سجيل –أف إ ل 10 ، نصر 1 المنتجان محليا، إضافة إلى قصر 1 قصر2، قصر3، بمدى أكثر من 25 كلم ورأس حربي ب 120 كلغ، علاوة على صاروخ نور كنسخة عن صاروخ س 802 الصيني بمدى أكبر وقدرات توجيه أكثر دقة، ناهيك عن تعديلات مست

[1] علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص ص 140–144.

سيلك ورم إتش إي .2 الصيني ليصبح بمدى يصل إلى 85-100 كلم إضافة إلى القادر ورعد SSN فالق2 ، فجر3، فجر5.

-**الزوارق الحربية :** إن أكثر ما يجعل القدرات العسكرية الإيرانية البحرية فعالة ومؤثرة هي الزوارق السريعة المسلحة بالصواريخ والقادرة على زرع الألغام البحرية، ومع قدرة على حمل مدفع رشاش على غرار عاشوراء المطور محليا وذو الفقار وغيرهم. وتعتبر إيران واحدة من خمس دول في العالم القادرة على إنتاجها، وتحوز إيران على أكثر من 300 زورق يتمركز بعضها قرب مضيق هرمز لأهميته الإستراتيجية.

-**الصواريخ البحرية:** ومنها C801K، C802، C-70Y، HY2[1]

إن كل هذه الترسانة الحربية البحرية تجعل إيران قادرة على القيام بمناورات في هرمز آخرها في جويلية 2018 كرسالة واضحة إلى السعودية أولا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، تبعث من خلالها قدرة وجهوزية إيران، في الوقت الذي ركزت فيه السعودية على بناء قوة جوية متطورة والذي كان على حساب القوة البحرية رغم طول السواحل السعودية -غياب النظرية البحرية في الفكر الإستراتيجي السعودي- ورغم التقارب الجغرافي البحري بين إيران والسعودية بما يفرض عليها بناء قوة بحرية. الأمر الذي غاب لدى الإستراتيجيين السعوديين، وبذلك تجد إيران نفسها متفوقة على السعودية دون قدرة هذه الأخيرة على المواكبة نتيجة التطوير الذاتي الذي تعتمده إيران. ونعرض فيما يلي ثلاثة جداول توضح ذلك.

[1]Anthony H. Cordesman, Op.Cit, P. 3. [1]

جدول رقم: 11 حجم القوة العسكرية والإنفاق العسكري للسعودية وإيران لعام 1995.

	السعودية	إيران
حجم القوات المسلحة	162500	513000
حجم الإنفاق العسكري (مليون دولار).	13759	14784
قطع المدفعية	438	2948
قطع البحرية	71	112
الطائرات المقاتلة	295	
الدبابات المقاتلة	1055	1520

المصدر: منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000**، (أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث ،2008)، ص 185.

جدول رقم12: مؤشرات التوازن العسكري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2011

	دول مجلس التعاون الخليجي	إيران
الميزانية العسكرية	68.2 مليار	12 مليار
القوات النظامية(بالألف)	362.1	523
القوات شبه العسكرية (بالألف)	38.26	40-60
دبابات	1656	1663
مدفعية	2107+	8798+
سفن وزوارق حربية	114	218
طائرات حربية	651	336
صواريخ بالستية	60	175

المصدر: أيمن الدسوقي، "معضلة الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي"، **سياسات عربية**، العدد 10، سبتمبر 2014، ص 58.

جدول رقم13: مقارنة القوة العسكرية الإيرانية بالسعودية لسنة 2017

	إيران	السعودية
القوة البشرية	82مليون نسمة	82571770
القوة البشرية المتاحة	47مليون	15300000
قوة الإحتياط	400ألف	25000
القوة النشطة	534000	231000
الإجمالي	934000أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط	256000
ميزانية الدفاع	6.3 مليار دولار المرتبة 33 عالميا	56725ملياردولار الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة والصين
مجموع الطائرات	505	884
الطائرات المقاتلة	158	284
الهيلوكوبتر المقاتلة	12	22
المطارات	319	214
مدفعية ذاتية الدفع	440	524
الدبابات	1650	1142
مركبة قتال مدرعة	2215	5472
الأصول البحرية	398	55
الغواصات	33الخامسة عالميا	0
فرقاطة	5	7
مدمرة	0	0
+++	3	4
القوة البحرية التجارية	739	357

Source: "Military power comparison results for Iran VS Saudi Arabia, 2018 Military strength ranking", visited: 12/04/2018, on: www.global fire power.com

ثالثا: القوة النووية

أنشأ الشاه في 1974 المنظمة الإيرانية للطاقة النووية إضافة إلى مراكز أبحاث، وأعلن نيتة لتطوير قنبلة ذرية، لكن العمل تعلق بسبب الحرب مع العراق ليستأنف في 1984، ومنذ الوهلة الأولى، أعلنت

إيران أن البرنامج النووي سلمي يهدف لتوفير الطاقة الكهربائية في ظل نمو سكاني متزايد يضطرها إلى إستخدام إنتاجها الكلي من النفط. الأمر الذي سيحرمها من دخلها الرئيس[1]، ورغم كل التوترات إستمرت إيران في تطوير قدراتها النووية وصولا إلى إمتلاك ما يقارب 1.5 طن من اليورانيوم المخصب. وهي –حسب الإسرائيليين– كمية تكفي لصنع قنبلة أو إثنين. لكن الحصول على القدرة العسكرية النووية يستوجب الإستمرار في التخصيب حتى الوصول إلى درجة نقاوة بنسبة 90%. وهو ما يشكل تحديا تكنولوجيا[2].

غير أن إيران تمتلك برنامجا متطورا نسبيا قادرا على إنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب. ورغم تأكيد إيران على سلمية برنامجها، فإنه من المعروف أن الحصول على التقنية النووية يسهّل تصنيع الأسلحة النووية في حال صدور قرار سياسي بذلك. وهنا يكمن القلق والإرتباك الخليجي وخاصة السعودي في التعامل مع هذا البرنامج. فإذا كان سلميا فهذا معناه أن إيران حققت إنجازا علميا وتنمويا وحتى سياسيا عجزت عنه الدول الأخرى المنتجة للنفط كالسعودية. وإذا كان البرنامج عسكريا، فهذا يعني أن إيران تحولت إلى قوة نووية ستضطر القوى الكبرى إلى التعامل معها على هذا الأساس. الأمر الذي سيعتبر تطورا جديدا ذا إنعكاسات على طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية والعلاقات الإيرانية العربية على نحو أوسع[3].

وهنا تكمن الميزة التنافسية لإيران على حساب السعودية، خاصة في ظل إفتقار الأخيرة لهذه القدرة ودعوتها المتكررة إلى خليج خال من الأسلحة النووية علما منها ما يعنيه تحول إيران إلى دولة نووية وتأثيرات ذلك على الدور السعودي في كل الدوائر.

في نهاية هذا المطلب يمكن إستخلاص الميزات التنافسية التالية:

- تمتلك إيران أكبر جيش في الخليج والشرق الأوسط.
- للسعودية قدرة هائلة على الإنفاق العسكري لا تقل عن 10% من ناتجها الإجمالي توجّه في غالبها لإستيراد الأسلحة.

---

[1] جيمس نويز، **البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص 71.

[2] جيورا إيلاند، "الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري"، **ترجمات مركز الزيتونة**، بيروت، 2010، ص 3.

[3] طلال غريسي، مرجع سابق، ص ص 111– 112.

- القوات البرية الإيرانية أكثر خبرة في حين تملك السعودية دبابات قتالية أكثر تطورا من نظيرتها الإيرانية.

- تمتلك إيران قدرات صاروخية بالستية من أكبر القدرات في الشرق الأوسط بعد نجاحها في الحصول عليها من الخارج –S300–، أو في تطوير نظم محلية ذات قدرات فاقت نظيرتها الكورية الشمالية، ويعد ذلك من صميم السياسة العسكرية الإيرانية القائمة على بناء قوة صاروخية توفر الردع.

- تمتلك السعودية طائرات متطورة من الجيل الرابع في حين تمتلك إيران طائرات عتيقة.

- قوة بحرية إيرانية متنوعة هائلة على حساب السعودية التي تفتقر لذلك.

- محاولة تطوير قاعدة صناعية حربية محلية لإيران وتحقيق الكفاية الدفاعية الذاتية دون الإستغناء عن مصادر تسلح، من خلال إستيراد الأسلحة والمعدات للحصول على نوعيات متقدمة.

- تطوير القدرات النووية لزيادة مكانة إيران الإقليمية وحتى الدولية، الأمر الذي يغيب في السعودية.

وتبقى التنافسية بين إيران والسعودية لأن كلا منهما يعتبر أن أمن الخليج هو مسؤولية ذاتية وإمتداد للأمن القومي.

المطلب الثاني: التنافس الطاقوي:

ُتطرح في كل عملية تنافسية جملة من التساؤلات من قبيل ما موضوع القضية التنافسية وما تفرعاتها؟ وماهي المكاسب والأهداف المتوخاة منها؟ لتتضح فيما بعد معالم الإستراتيجيات والأدوات الخاصة لتحصيل هذه المكاسب. ينطبق ماسبق على التنافس الإقتصادي بين كل من السعودية وإيران، فالموضوع واضح وهو المجال الإقتصادي. وأما تفرعاته؛ فتظهر في قطاعات الغاز والنفط والبتروكيماويات والعلاقات الإقتصادية مع دول الجوار. فما يتوخاه كل طرف هو الوصول إلى الزعامة الإقتصادية إقليميا.

أولا: الصدارة في قطاع النفط

تدخل كل دولة إلى أي لعبة تنافسية آخذة بعين الإعتبار ما تملكه من مقومات تؤهلها لذلك، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالثروة النفطية وما لها من عوائد إقتصادية على الدول التي توجد فيها. فما من شك أن النفط قد شكل منذ إكتشافه العام 1859 ولا يزال حتى الآن أحد أهم مظاهر التنافس الدولي وأسباب النزاع في العالم. وقد شكلت هذه الطاقة مساحة كبيرة من خريطة النزاع العالمي، والتي يعتبر الخليج مفتاحا لها، نظرا لإشتراك دوله في إنتاج وتصدير النفط، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة. ولا

يخفى أن السعودية هي الدولة الأولى من حيث الإحتياط والتصدير والإنتاج إقليميا، في حين تحتل إيران المرتبة الثالثة إقليميا. هذا التقارب من حيث المؤهلات عزّز التنافس الطاقوي بين السعودية التي تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم، وإعتبارها مستودع الخليج والوكيل الطاقوي فيه. بينما تصبو إيران إلى عدم ثبات الوضع وتغييره لصالحها خاصة إذا تم التوصل إلى أي إتفاق نووي في المستقبل مع الغرب. وسنحاول إستعراض ما إستبطنته العملية التنافسية وغاياتها لكلا الطرفين.

أ–تسعير برميل النفط: تعتبر كل من السعودية وإيران دولا أعضاء في منظمة **أويك** المختصة في تصدير النفط. وعليه، فللدولتين علاقة وثيقة بتحديد سعر برميل النفط على المستوى العالمي. ومن المنطقي أنه كلما كان سعر النفط مرتفعا كلما زادت إيرادات الدولتين بإعتبارهما من الدول النفطية. لكن التنافسية تجد لها مدخلا في هذا الصدد؛ فالسعودية التي طالما إستبعدت قوتها النفطية عن التجاذبات السياسية نجدها في أحيان– خاصة بعد 2014– تدخل النفط في سياستها الخارجية بالضغط على قرارات منظمة أوبك عبر إقرار تسعيرة تتلاءم مع مصالحها.

وبالعودة إلى سعر النفط فمن المعروف إقتصاديا أنه يتحدد وفقا لقانوني العرض والطلب، شأنه في ذلك شأن العملات. وقد عرف إرتفاعا متواصلا منذ بداية الألفية الثالثة نتيجة زيادة الطلب عليه ليصل إلى 145$ كحد أقصى، لكن الطفرة النفطية تبددت مع سنة 2014، والتي حملت في طياتها إنهيارا للأسعار وصلت في أدنى مستوى لها بحدود 40 دولارا. وبدون الدخول في تفصيلات الأسباب التي كانت خليطا بين إقتصادية وسياسية، أضعفت هذه الأسعار دولا عدة، وعلى رأسها إيران التي طالبت بحلول عاجلة لإستدراك العجز في موازين المدفوعات لكل دول أوبك.

ورغم أن السعودية لا تسلم من عجز ميزان المدفوعات بسبب إنهيار الأسعار إلا أن اللعبة التنافسية جعلتها ترمي بثقلها في أوبك بعدم تخفيض الإنتاج للإبقاء على الأسعار في حدود 50 دولارا، ورغم خسائرها المالية إلا أنها تستمر بحجة إستقرار الإقتصاد العالمي وذلك بدعم غربي. غير أن الهدف الأهم من وراء ذلك لم يكن الإستقرار بقدر ما كان تركيع روسيا وإيران سياسيا– بسبب ضم شبه جزيرة القرم، والدور الإيراني في سوريا–. في ظل إدراك مسبق على أن إيران تهدف إلى الوصول إلى سعر أكثر من 80 دولارا نظرا لتأثّر المؤشرات الكلية والجزئية للإقتصاد الإيراني بشكل سلبي[1].

[1] أسواق النفط تتمرد على النفوذ السعودي، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/4، على الموقع:

وعليه، فإن أسعارا أقل تعني عائدات أقل ومنه تنافسية أقل لإيران مقارنة بالسعودية في هذا المجال لتتعدى آثاره إلى الضغط على البرنامج الصاروخي الإيراني نتيجة نقص التمويل.

ب-**تسقيف الإنتاج:**

بحسب إحصائيات أوبك ووزارة الطاقة السعودية، تمتلك السعودية ثاني أكبر دول العالم من حيث إحتياطيات النفط المثبتة .267.1 مليار برميل، بحصة 17.2% من الإحتياطي العالمي النفطي، البالغ نحو1.55 تريليون برميل بنهاية2020[1]، مكنها ذلك أن تلعب دورا مهما في تحديد الإنتاج الملائم للطلب الدولي والمتوافق مع التسعير، تنبع هذه القدرة من حجم الإحتياطي الهائل الذي يؤهلها لإغراق السوق في حالة الإضطرابات، إضافة إلى بنى تحتية ومعدات لازمة، حيث بإمكانها زيادة الضخ في السوق العالمية لتعويض النقص- العرض- في حالات الحروب واللاإستقرار وفي حالات التفاهمات السياسية كالتي تحدث بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما لا يرضي إيران ودولا أخرى من أوبك، لأن من شأنه تراجع الأسعار ومنه العائدات؛ أي ترفض إيران ثبات الإنتاج عند سقف معين وإنما تحديده وفق مصالح **أوبك** لا الدول الكبرى في إشارة إلى رغبة إيران في تخفيض الإنتاج لإنعاش الأسعار.

ج-**التصدير والإستيراد عبر هرمز:**

إقتصاديا؛ يعتبر النقل البحري هو الأقل تكلفة والأكثر تسويقا لذلك تحرص السعودية على أن يكون الخليج آمنا بما يساهم في حركة تصدير النفط خاصة، وإستيراد المعدات المساعدة في إستخراجه. كل ذلك يكون عبر الممر المائي **هرمز**، والذي تعتبره السعودية ممرا دوليا بمقتضى القانون الدولي، لأن تعطيل التنقل عبره يؤثر على الإقتصاد العالمي برمته. في حين تعتبر إيران الخليج فارسيا يحوي مضيقا تتحكم فيه – إلى جانب عمان ذات السياسة المعتدلة بحسب إيران- وعادة ماتلوّح إيران بسلاح الإغلاق وحتى التدمير، سعيا منها لثني الغرب عن إتخاذ قرارت سلبية تجاهها.

---

https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A/a-46964112

[1] بيانات وزارة الطاقة السعودية، تم التصفح بتاريخ: 2021/11/12، على الموقع: https://www.moenergy.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

ويمكن أن نستدل بتصريح روحاني الرئيس السابق – جوان 2018– «أنه إذا ُمنعت إيران من تصدير نفطها، فلا يمكن لأي دولة أن تصدر نفطها في الخليج»، وهذا بعد إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي وإشهار العقوبات الدولية مجددا، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ 4 نوفمبر 2018 ووصفت بأنها الحزمة الأكثر تشددا في تاريخ العقوبات على إيران.

ثانيا: الوصول إلى الطفرة الغازية:

تحتل السعودية المركز الثامن من حيث إنتاج الغاز الطبيعي لكنها في ذات الوقت تعتبر السادسة عالميا من حيث الإستهلاك، فالسعودية إلى الوقت الحالي لا تصدر ولا تستورد. وذلك راجع إلى نمو الطلب المحلي نتيجة زيادة عدد السكان والحاجة للكهرباء، وإلى تغطية الحاجة الناتجة عن الإستثمارات المتزايدة والتطور الصناعي في قطاع البتروكيمياويات. مما أدى إلى إستهلاك جميع كميات الغاز المنتجة محليا وتحذر تقارير إقتصادية من تحول السعودية إلى الإستيراد؛ حيث وصل الإستهلاك في 2017 إلى 12 مليار قدم مكعب يوميا، ويرجّح لأن يصل إلى 30 مليار قدم مكعب يوميا بحلول 2030[1].

ولأن السعودية تسعى للزعامة الإقتصادية الإقليمية فهي تهدف إلى تنويع الإقتصاد حسب رؤية 2030 لذلك لجأت السعودية إلى بديل آخر وهو الغاز الصخري. وهذا الأخير هو أحد أنواع الغاز غير التقليدي الذي يتطلب إستخراجه عمليات معقدة –هيدروليكية– مقارنة بالغاز التقليدي، إذ تقدر وزارة النفط السعودية إحتياطات المملكة ب 600 تريليون قدم مكعب موزعة بين عدد من الحقول أهمها الجافورة غير البعيد عن الغوار؛ حيث بدأت عمليات الإستخراج في مارس2018، والتي من شأنها تغيير وجه الطاقة السعودية في المنطقة في حال إنتاجه تجاريا؛ حيث يعني ذلك تصدير الغاز إلى الجوار وتدعيم مكثف لقطاع البتروكيمياويات. وتحول السعودية إلى خامس منتج عالمي بما يزاحم المنافس إيران[2].

ورغم هذا التخطيط الإستراتيجي حسب الرؤية السعودية، إلا أن ذلك يصطدم بعراقيل؛ منها ما هو إقتصادي كعدم توفر المياه اللازمة للحفر، وإرتفاع تكلفة الإستخراج، ومنها ما هو سياسي ناتج عن

---

[1]– حسين بن محمد الرقيب، "هل إنتاج المملكة من الغاز الطبيعي يلبي نمو الطلب المحلي"، **جريدة الرياض**، 5 فيفري 2018، ص 23.

[2] وائل مهدي، "السعودية بصدد تغيير خريطة الغاز الصخري العالمي من باب الجافورة "، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 14350، 13 مارس2018، ص7.

مخلّفات الخلاف الخليجي، والذي وفر البيئة المساعدة لتقارب إيراني قطري في قطاع الغاز رغم الخلافات السابقة، بسبب إستغلال الحقل المشترك بينهما، خاصة بإعلان الطرفين عن وجود إتفاقات مشتركة تكفل لقطر زيادة إنتاجها من الغاز قصد الضغط على السعودية والإمارات بأن يتم ترويج الغاز المسال نتيجة العرض المطرد كبديل للنفط، ردا على الحصار المفروض سابقا على ناقلاتها في المياه الإقليمية لدول الحصار.

وفي خضم هذه العراقيل، فقد تجد السعودية حلا للوصول إلى الغاية الأسمى وهي تحقيق طفرة غازية بإستغلال الغاز الصخري رغم كل التكاليف لتغيير صورة السعودية الطاقوية في المنطقة برمتها.

أما الغريم إيران والتي تملك 1200 تريليون قدم مكعب، والذي يجعلها قطبا غازيا بإمتياز في الخليج، إلا أن الإشكال يكمن في كميات التصدير القليلة التي لا تتلاءم مع إحتياطها الهائل. وإذا ما نظرنا إلى سياسات إيران في هذا الصدد، نجدها تتوضح في محاولة زيادة الإنتاج، ومنه الصادرات عن طريق جلب المستثمرين وتطوير البنى التحتية، والتي تعد مشكلة القطاع، إضافة إلى محاولة غزو أسواق جديدة أي تطوير عملية التسويق، والتي تشمل تركيا وأذربيجان وأرمينيا لتتعداها إلى العراق وعمان والكويت وغيرها.

فقد إتفقت إيران مع العراق لتصدير الغاز بمعدل7مليون م^3، وصولا إلى 25 مليون م^3، كان من المفترض البدء بالإتفاق في ماي 2016. أما عمان؛ فيجمع بينهما إتفاق مبدئي حول الغاز منذ 2016. وبالنسبة الكويت؛ فيبقى الملف رهن التفاوض منذ 2017[1]. يدل كل هذا على جدية النظام في الوصول إلى هدف زيادة الإنتاج وتحقيق مكانة رائدة في قطاع الغاز خليجيا، رغم كل المعوقات المحيطة بهذا الهدف، ومنها إنخفاض الأسعار وإرتفاع الطلب المحلي، ناهيك عن العقوبات الدولية التي تؤثر بشكل كبير على إيران.

---

[1] أحمد شمس الدين ليلة، " مستوردو النفط و الغاز الإيراني : الواقع و المستقبل" ، ص ، تم التصفح بتاريخ: 2018/04/21،على الموقع: https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%91%D9%90%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7

ثالثا: البتروكيمياويات:

تستحوذ السعودية على قرابة 7% من الإنتاج العالمي من مخرجات صناعة البتروكيماويات، وعلى أكثر من 70% من حجم الصناعة في الخليج، تليها إيران في المرتبة الثانية على المستوى الإقليمي.

تعتبر منتجات النافثا والإيثيل والميثان من مشتقات النفط والغاز، والتي تدخل بصورة أساسية في صناعة البتروكيمياويات؛ حيث تعمل كل من الدولتين على إستغلال ذلك في تصنيع منتجات البوليمر وتصديرها إلى الخارج، والتي لها إستعمالات واسعة (السيارات والعوازل الكهربائية والألياف ومجموعة متنوعة من السلع الإستهلاكية).

لذا يسعى كل طرف لإستغلال إمكانياته لزيادة قدرته الإنتاجية ومنه التنافسية، فنجد السعودية والتي تعول على القوة النفطية إضافة إلى الإحتياطات الجديدة من الغاز الصخري إضافة إلى دخول القطاع الخاص بقوة للصناعات البتروكيمياوية، ناهيك عن الموقع الجغرافي الرابط بين الشرق والغرب المساهم والمسهل لعملية التسويق يزيد ذلك عضويتها في منظمة التجارة العالمية التي تمنح منتجاتها أفضلية وانسيابية أكثر من إيران والتي عرفت تطورا في القطاع، وتأمل الوصول إلى إنتاج 100 مليون طن في 2024. إلا أنه لا يقارن بنظيره السعودي، وذلك راجع إلى[1]:

- تأثير العقوبات الإقتصادية على القطاع والتي قد تحوّل إيران إلى مستورد لعدد من المنتجات البتروكماوية.
- الحاجة لإستثمارات ضخمة في البنى التحتية.
- إحتياطي غير مستثمر من الغاز الطبيعي بما يعني مواد أولية أقل كالإيثان.

يمكن القول أن السعودية لها أفضلية تنافسية في القطاع تريد الحفاظ عليها حاليا وزيادة نسبتها وفق رؤية 2030. في حين، أنه رغم إحتواء إيران على المواد الأولية النفط والغاز وتسطيرها للوصول إلى إنتاج 100 مليون طن حسب وثيقة 2025، إلا أن توسيع الصناعة البتروكيماوية في إيران هو رهينة قدرتها على زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي، ورفع العقوبات الدولية على القطاع الطاقوي إن لم نقل على الأقل التخفيف منها.

---

[1]– تامر بدوي، مرجع سابق، ص2.

إن من أهم مايمكن أن نخلص إليه من هذا المطلب هو أن السعودية أكثر تنافسية من إيران في المجال الطاقوي، يرجع ذلك إلى القدرة الإنتاجية للمواد الخام التي بوّأتها الصدارة في قطاع النفط، وظهور بوادر القوة الغازية للسعودية عقب بداية إستخراج الغاز الصخري. كل ذلك ينعكس إيجابا على قطاع البتروكيماويات، ومن ثم على عقد إتفاقيات تجارية مع دول الجوار بإغتنام خلافات سياسية مع إيران على غرار النزاع حول الجزر الثلاث. هذا من ناحية الموارد، ناهيك عن التأثير الأكبر وهو العقوبات الدولية على إيران.مما يجعل التنافس بين السعودية وإيران التي تفرض عليها العقوبات ربحا للسعودية وخسارة لإيران– لعبة صفرية– والعكس صحيح في حالة تخفيفها. ويظهر ذلك كالآتي:

– **حالة فرض العقوبات:** إن العقوبات المفروضة على إيران منذ 2012 بسبب برنامجها النووي كان لها آثار سلبية على الإقتصاد الإيراني، بما يعني تراجع الصادرات الطاقوية من 2,3 مليون برميل إلى 1 مليون برميل يوميا، والتي تعني تراجعا للإيرادات نتيجة تعويض النقص من العرض من قبل السعودية والتي أعلنت في جوان 2018 عن قدرتها على زيادة الإنتاج بحوالي مليوني برميل تعويضا لحصة إيران مستقبلا يفرضه أي طارىء.

– إستمرار العقوبات يعني تراجع الإستثمار في إيران بسبب العقوبات الأمريكية التي قد تطال الشركات المستمرة ونخص بالذكر هنا كل من الهند والصين بإعتبارهما أكبر مستوردان للنفط الإيراني.

– إلغاء مشاريع إستخراج النفط.

– إعاقة إستيراد المنتوجات المكررة.

– **حالة التخفيف من العقوبات:** إن التخفيف من العقوبات على إيران غداة الإتفاق النووي في 2015 والوصول إلى إتفاق (5+1) يعني تحسن مؤشرات الإقتصاد الإيراني نتيجة زيادة حصة النفط المصدرة بما يعني مداخيل أكثر، إضافة إلى إستغلال ذلك في تنمية وتشجيع قطاع الغاز– إحتياطات هائلة في حقل بارس– بما يعني تعزيز قدرتها في القطاع البتروكيماوي وتحسّن التبادل التجاري بين إيران والعالم الخارجي. مما يعطي إيران تنافسية أحسن، رغم الوقت اللازم لإعادة الإنتاج إلى مستوى ما قبل العقوبات. وعليه، فالإقتصاد الإيراني اليوم أصبح مرتبطا بالتجاذبات السياسية التي تحيط بملف العقوبات عبر النظر فيمن يحكم البيت الأبيض؟ وبالتالي إدارة العملية التنافسية في عهد **أوباما**، والذي تميز في نهايته بتغيير النظرة لإيران وتخفيف العقوبات عنها. الأمر الذي لاقته السعودية بإستهجان كبير، بينما أختلف الأمر بتولي ترامب الحكم في2016، والذي تميزت إدارته منذ البداية بالعداء

الظاهر لإيران توضح ذلك بشكل لا لبس فيه بعد الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي في جوان 2018، والإعلان عن عقوبات جديدة في04 نوفمبر2018 ضد قطاعي الطاقة والمالية، لتبقى الخيارات مفتوحة على كل الإحتمالات في عهد بايدن. وعليه، فإن اللعبة التنافسية حاليا بين إيران والسعودية هي صفرية لتتحول إلى صراع إقتصادي يتداخل مع قضايا التنافس الأخرى.

المطلب الثالث: النفوذ الجيوسياسي في الخليج

لم تستقر علاقات المملكة العربية السعودية بإيران منذ إنتصار الثورة الإيرانية إلى اليوم، حيث عرفت هذه العلاقات هدوءا وإستقرارا في مراحل معينة قبل أن تتحول إلى التوتر والقطيعة، وهكذا حسب الأحداث المهيمنة في المنطقة، ولا يزال الخلاف والتباين قائما نتيجة حرب باردة بين البلدين سببها الأدوار ومواقع النفوذ لكل منهما في الخليج وفي دول أخرى.

فما هي أهم دوائر النفوذ لكل من السعودية وإيران في الخليج؟

أولا: العراق بين نفوذ إيران وإعادة تموقع السعودية

تغيّرت العلاقة بين العراق ومحيطه الخليجي من إستراتيجية الهيمنة الموجهة للخارج إلى إعتباره ميدانا لنفوذ قوى خارجية داخله، حيث ظهرت هذه العلاقة في شكل ثلاث حروب خلال العقود الماضية كان العراق على الدوام أحد أطرافها الأساسية سواء في حربه ضد إيران، أو في غزوه للكويت أو في الحرب الأمريكية عليه. ويشكل العراق اليوم مع غياب الإستقرار السياسي فيه فرصة للدول المتنافسة في المنطقة لجعله إمتدادا إضافيا لمعادلة الهيمنة الإقليمية عبر إحتواء تأثيرات سلبية تنجم عن تبعات وضعه الداخلي.

أ-العلاقات السعودية العراقية ما قبل 2003:

لطالما أُعتبرت علاقات السعودية والعراق قبل حرب الكويت نموذجا يحتذى به في العلاقات العربية العربية الجيدة؛ حيث توضّحت أواصر الصداقة والتعاون المشترك في كافة المجالات وبلغت هذه العلاقات ذروة نموها عقب الثورة الإسلامية في إيران؛ حيث مثّل العراق حائط الصد ضد المشروع الإيراني وتصدير الثورة. وقد حظي العراق بدعم سعودي في حرب الثمانية أعوام ضد إيران. غير أن حرب الخليج الثانية أخلطت الأوراق بإعلان الرياض قطع العلاقات الدبلوماسية وغلق سفارتها، فضلا عن مجالها الجوي وحدودها البحرية، ليكتمل المشهد بالحرب على العراق عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين لتبدأ اليد الطولى لإيران في العراق.

ب-السعودية وإعادة التموقع في العراق ما بعد 2003:

لم تكن السعودية مرحبة بالحرب على العراق. فقد تميز موقفها بالإرتباك الشديد فبين رغبة في الإطاحة بنظام صدام حسين، وخوف من عواقب إنهيار العراق كحاجز إستراتيجي بينها، وبين إيران والخوف من إغضاب واشنطن، **والأهم** الرغبة في تشكيل المشهد العراقي ما بعد الغزو، فإضطرت السعودية لتقديم الدعم اللازم خلال هذه الحرب.

بعد السنوات العجاف التي مرت بها العلاقات العراقية السعودية أبت هذه الأخيرة إلا أن تكون مشاركة في المشهد السياسي العراقي، وذلك لجملة من الأسباب منها؛ تحول العراق إلى نموذج لمفهوم الدولة الفاشلة عبر تصدّره مراتب أولى في مؤشرات تقييم الفشل، إضافة إلى تحوله إلى أرض خصبة جاذبة ومفرّخة ومصدرة للتطرف والإرهاب، ناهيك عن مشكلة الدور المتنامي لإيران وما يتبعه من دور متنفّذ في المنطقة بالإضافة إلى خطر التمدد الشيعي فيها[1]، مصادر التهديد هذه حتّمت على السعودية البحث عن مكان لها في عراق ما بعد الغزو الأمريكي.

وأظهر غزو العراق أن السعودية غير متحمّسة لرؤية الولايات المتحدة تنجح في إحتلال العراق زاد ذلك نفور أمريكي من السعودية بسبب غض طرفها عن توجهات دينية متطرفة -حسب واشنطن- تشكلت داخل المملكة في أعقاب الغزو، ولاقت تعاطفا بين كبار صنّاع القرار السعوديين بدأت بإستهداف القوات الأمريكية والموالين لإيران في العراق. وأمام قلة الخيارات المتاحة أمام السعودية إضطرت إلى قبول دور إيراني قوي في العراق[2]، والتراجع خلف الدور الأمريكي.

- العودة الحذرة:

بعد سنوات من القطيعة وبعد ما إستقر في ذهن السعودية حول السيطرة الإيرانية على مقادير الأمور في العراق، وترجمة مخططات التمدد الشيعي إلى واقع عملي بما يهدد السعودية ودورها في المنطقة، ما كان من السعودية، إلا أن تعيد النظر في سياساتها حيال العراق لتأتي خطوة إعادة العلاقات الدبلوماسية في جويلية 2006. لكنها لم تغير المشهد إثر نفوذ أطراف محسوبة على إيران أبقت نظرة الإهتمام بتمويل الإرهاب هي الأساس لتحديد معالم الدور السعودي في العراق. وهو ما زاد من حدة التوتر خاصة في عهد المالكي.

[1] عبد الله خليفة الشايجي، "العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص151 -153.

[2] المرجع نفسه، ص ص 274-275.

غير أن وصول حيدر العبادي في 2014، ساهم في تلطيف العلاقات مع الرياض حيث حاول إعادة ربط بغداد بمحيطها العربي وخاصة الخليجي، واكبه ذلك إعادة السعودية لحساباتها في العراق. الأمر الذي جعلها تدفع برهانات جديدة في مواجهة نفوذ إيران عبر إستقطاب أطراف فاعلة. حيث أتت الحسابات الجديدة ضمن حالة تصعيد غير مسبوق مع إيران في اليمن وسوريا ولبنان، وإدراك سعودي لمحورية مكانة العراق لدى الإيرانيين[1].

بعد مجيء أوباما، تغيرت نظرة الأمريكيين للدور السعودي في العراق من خلال حرصهم على تواجد السعوديين هناك. في ظل الإعلان عن الإنسحاب الأمريكي، زاد ذلك تدهور سياسات المالكي الذي طالما رفضت السعودية الإنخراط مع حكومته. الأمر الذي عجّل بإستقالته وظهور خطاب أكثر تصالحية مع السعودية مثله العبادي لتعلن عن تعيين أول سفير مقيم لها منذ حرب الخليج، وذلك في جويلية 2014.

1- فلسفة النفوذ السعودي في العراق:

تعمل السعودية على بناء دور متنفذ لها في العراق عبر المداخل التالية:

- **إستقطاب الأطراف الفاعلة:**

* لطالما إتسمت العلاقات بين السعودية والعراق خلال حكم المالكي بالتوتر، لكن إستقالته وتولي حيدر العبادي الذي أراد الظهور بصفة صانع القرار المستقل عن إيران، إعتبرته السعودية بادرة إيجابية نحو عودتها للعراق.

*التقرب من مقتدى الصدر الذي يعّرف نفسه بالقومي بعدما كان يظهر بصفة رجل الدين الشيعي المتشدد، يتمتع السياسي الشيعي مقتدى الصدر بعلاقة وإنفتاح مع الدول العربية خاصةً الخليجية منها توضّح هذا من خلال زيارات متبادلة قام بها عادل الجبير وزير الخارجية السعودي سابقا إلى العراق في فيفري 2017 تبعتها زيارة مقتدى الصدر للسعودية في جويلية 2017[2].

---

[1] زهير حمداني، معادلة سعودية جديدة لإحتواء إيران بالعراق، مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح بتاريخ 21-07-2018، على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/11/11/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

[2] طه العاني، كيف سيؤثر فوز التيار الصدري على المشهد العراقي الخليجي، ص1، تم التصفح بتاريخ 2021/12/4، على الموقع: https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D9%81%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-

ويمكن أن نتساءل هنا: عن المصالح المشتركة من هذا التقارب؟

يبرز مقتدى الصدر نفسه بشكل مختلف عن الحشد الشعبي المحسوب على إيران، فقد سعى من خلال هذا التقارب إلى تعزيز قبول الشيعة في الأوساط الخليجية وإن كان له ذلك فسيكون ذو قيمة رمزية تعود على مكانة الصدر إقليميا، في حين سعت السعودية إلى إحتلال موطئ قدم لها في العراق بالمراهنة على التواصل مع النخب الشيعية إلى جانب السنية قصد تأسيس روابط طويلة الأمد تتجاوز خطوط الإنقسام الطائفي التقليدي، ونظرا للقيمة التي يحتلها الصدر في المشهد السياسي العراقي فعلى سبيل المثال لا الحصر أفرزت إنتخابات ماي 2018 عن فوز الصدر بالمركز الأول ثم الإتجاه المحسوب على إيران ثم العبادي في المركز الثالث بإعتبارهما أطرافا فعالة في العراق.

- **ورقة الإقتصاد:** يعتبر الإقتصاد الأداة الأكثر قوة وتأثيرا بيد السعودية بالنظر إلى حالة العراق الإقتصادية، ولكون السعودية تعي ذلك جيدا فهي تعمل على[1]:

-فتح المنافذ الحدودية وما لذلك من تأثير إيجابي على الإنسيابية في حركة التجارة.

-إعادة خطوط الطيران بين البلدين بعد سنوات من التوقف.

- الإعلان عن إنشاء المجلس التنسيقي السعودي العراقي.

- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع السعودية لضمان تدفق أكبر.

- قناعة سعودية بأن ترسيخ النفوذ في العراق يتعزز عن طريق إعادة الإعمار بعد عقد مؤتمر المانحين في الكويت في فيفري 2018، حيث تعهدت السعودية مبدئيا بمبلغ 1.5 مليار دولار لإعمار العراق. وهو بذلك وسيلة محتملة للتأثير على التحالفات السياسية في العراق بشكل دائم في ظل سياسة أمريكية تدفع بقوة تجاه إقامة شراكة سعودية–عراقية تعفي واشنطن من تبعات تمويل إعادة الإعمار هذا من جهة. ومن جهة أخرى لم تتعهد إيران رغم حضور المؤتمر بأي مبالغ واضحة. ولعل ذلك يفسر من خلال موجة الإحتجاجات الداخلية في إيران التي واكبت بداية 2018 وعدم رغبة إيران في تكرارها.

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%9F

[1] محمد السعيد، "هل تنجح السعودية بإستمالة شيعة العراق في لعبة النفوذ"، تم التصفح بتاريخ 22-07-2018،على الموقع :
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/6/12/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

- الإستثمار في البصرة في قطاع البتروكيمياويات لمنافسة المنتوجات الإيرانية عن طريق العملاق السعودي **سابك**.

● **إستمالة شيعة العراق:** تعمل السعودية على سحب الشيعة العراقيين من إيران وإعادتهم إلى الساحة العربية. وهي تنطلق من قناعة مفادها أن الشيعة العراقيين مستعدون لوضع هويتهم العربية فوق الإنتماءات الطائفية، لكونهم ضد نظام الفقيه الإيراني؛ حيث كانوا في طليعة المقاتلين خلال الحرب العراقية –الإيرانية رغم خلافهم مع صدام. مع العلم أن شيعة العراق يتبعون مدرسة النجف؛ وهي منافس لحوزة قم معقل ولاية الفقيه. وبذلك تسعى السعودية إلى إستمالة الشيعة بإستغلال ورقة الإغراءات الإقتصادية وتخفيف حدة الخطاب الديني الإعلامي تجاه الشيعة[1] – على الأقل في العراق وذلك إذا إستثنينا اليمن والبحرين–.

فهل يكبح التقارب السعودي العراقي في الوقت الحاضر المد الإيراني في العراق؟

أ- نفوذ إيران في العراق:

تسببت حرب الخليج الأولى والعزلة التي كانت تعانيها طهران في تضاؤل نفوذها الإقليمي بشكل حرمها الكثير من المصالح الوطنية خلال فترة الثمانينيات. الأمر الذي تسبب في ترسيخ قناعة لدى صانعي القرار في طهران بأهمية تأكيد النفوذ الإيراني في الخليج، يدعم ذلك إحساسهم بمكانة بلادهم التي إحتضنت الإمبراطورية الفارسية إلى جانب إدراكهم لحجم إمكانات دولتهم. لتأتي حرب الخليج الثانية والتي أدت بشكل واضح إلى إضعاف النظام العربي ككل. في حين، إستطاعت إيران الخروج بمكاسب أعادت لها دورها الإقليمي في الخليج بكسر العزلة الدبلوماسية عنها وطرح نفسها على أنها طرف مهم في الخليج إثر غياب السعودية عن الساحة العراقية نتيجة قطع العلاقات بينهما. الأمر الذي إستغلته إيران بصورة فتحت المجال لطهران لتنفيذ ما كانت تصبو إليه عقب الثورة الإسلامية.

فكيف كانت العلاقات العراقية الإيرانية في فترة ما قبل الإحتلال الأمريكي؟

كانت العلاقات بين العراق وإيران لاسيما بعد سنوات العداء الطويلة بين حالتي اللاسلم واللاحرب طول عقد كامل، لتشهد بعد ذلك مزيجا من مظاهر التوتر والإنفراج؛ كالزيارات المتبادلة لشخصيات رسمية كزيارة كمال خرازاي وزير خارجية إيران سنة 2000 للقاء صدام حسين، بهدف معالجة القضايا العالقة بين البلدين؛ كدعم المعارضة وملف الأسرى والمفقودين ومحاولة إستئناف زيارة العتبات المقدسة

[1] المرجع نفسه.

وغيرها من القضايا[1]. وبطبيعة الحال لم يكن للعراق إلا الترحيب بهذه الزيارة سعيا منه لكسر الحظر المفروض عليه.

ب-معالم الدور الإيراني في العراق ما بعد الإحتلال:

رمت إيران بثقلها في العراق ذي الحدود المشتركة الشاسعة -900 كلم- لإدراكها الأهمية الإستراتيجية التي يمثلها، ولكونه بوابة مهمة للدخول إلى المنطقة العربية، ولم تكن إيران لتتمكن من ممارسة دور فعال في العراق لولا الحرب الأمريكية 2003، لتنتقل العلاقات بين البلدين إلى مرحلة جديدة لم يعرفها البلدين منذ أكثر من نصف قرن. ويمكن الوقوف على مظاهر النفوذ الإيراني في العراق من خلال عدد من الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الدينية والإعلامية على النحو التالي:

- سياسيا:

قدمت إيران ولا تزال دعما كبيرا للتنظيمات السياسية لضمان سيطرة الشيعة على الحكم ومجمل العملية السياسية في العراق؛ حيث يتعاظم هذا الإهتمام مع كل عملية إنتخابية. وهو ما ظهر في الإنتخابات التشريعية 2005، والتي تميزت بتمكين سياسي للشيعة لأول مرة في العراق، إضافة إلى إنتخابات 2010، 2014، 2018؛ حيث دعمت المرشحين الشيعة، مع المحافظة على علاقات قوية مع اللاعبين الأكراد. ويبقى الهدف هو وجود حكومة شيعية تتوافق إيديولوجيا مع طهران ويمكن المراهنة عليها[2] للحيلولة دون عودة عراق قوي في المستقبل خارج يد إيران.

ويظهر هذا من خلال دعم المالكي طوال سنوات حكمه حتى راج أن صناعة القرار العراقي تتم داخل سفارة طهران في العراق. ولا يلغي هذا الدور المتنفذ هواجس التغلغل الإسرائيلي في كردستان وفكرة الإنفصال التي لا تتقبلها إيران.

- إقتصاديا:

تلعب إيران دورا محوريا في الإقتصاد العراقي بالتغلغل في مختلف القطاعات الإقتصادية والصناعية والسياحية والدينية والتجارية، حيث تعد الشريك التجاري الثالث بعد تركيا والصين، إذ عملت على فتح آفاق التبادل التجاري والإقتصادي بمستوياته كافة، وصولا إلى إرتفاع قيمة الصادرات الإيرانية من ستة

---

[1] منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 234.

[2] فاطمة الصمادي، "العراق في الإستراتيجية الإيرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص"، تم التصفح بتاريخ: 23-07 2018 على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/201471019162549695.html

مليارات دولار سنة 2009 إلى ثمانية مليارات سنة 2010 إلى 12 مليار دولار سنة 2013. وتجدر الإشارة إلى أن التبادل التجاري يصب في مصلحة إيران[1].

- دينيا:

إضافة إلى الروابط السياسية والإقتصادية تعوّل إيران بقوة على التقاطعات الدينية والثقافية مع الشعب العراقي، وتعتبرها مدخلا ضمن إستراتيجية تمكين العلاقات المستقبلية بين البلدين. ورغم أن التشيع في العراق تاريخيا هو سابق للتشيع في إيران، إلا أنه طبع بمفهومه الصفوي في العراق. وقد إستطاعت إيران نشر الفكر الشيعي في العراق بإستغلالها للحالة الإقتصادية والسياسية والأمنية المترهّلة.
لكن يحتم علينا التاريخ الإشارة إلى موقف حوزة النجف المتحفظ على ما أدخله الصفويون على التشيع. ويمكن أن نفهم أن إيران تسعى إلى إحتواء مرجعية النجف؛ فهي الوحيدة التي تمكنت من تهديد الدولة الإيرانية بإنتهاجها مواقف مغايرة لموقف الشاه- إنتفاضة التنباك 1891- ، إنتفاضة المشروطية 1906، الإنتفاضة الإيرانية التي أفضت إلى الثورة لوجود الخميني في العراق 1978[2].
وعليه، فإن سعي إيران على الدوام للتوغل في العراق لبسط سيطرتها على مرجعية النجف وإحتوائها.

-إعلاميا:

يشهد العراق وجود قنوات فضائية عديدة تابعة لإيران تعمل من خلالها على تمرير أفكارها وحشد تأييد شيعي عراقي حولها. ويبدو مما تم عرضه أن التنافس بين السعودية وإيران في العراق يميل إلى الصراع الخفي؛ حيث يسعى كل طرف إلى بسط نفوذه في مقابل تحجيم الطرف الآخر مما دفع كلا منهما إلى توظيف آليات لترجمة أهدافه إلى واقع عملي ملموس.

ثانيا: البحرين

لن يكون دور السعودية وإيران في البحرين كمثيله في العراق، لأن العراق غير البحرين فهي جزيرة صغيرة المساحة وقليلة السكان محدودة الموارد بالنظر إلى شقيقاتها في الخليج. وفي سياق متصل فإن مقومات القوة عند العراق جعلته طرفا في كل حروب المنطقة، رغبة منه في تأكيد نفوذه على الإقليم.

---

[1] طلال عتريسي، "العرب وإيران: مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقلة" في: **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**، تحرير: عزمي بشار وحجوب الزويري، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص105.

[2] محمد عزان، "العلاقات اليمنية الإيرانية: الجذور التاريخية" في: **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**، تحرير: عزمي بشارة ومحجوب زويري، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص ص156-158.

وعليه فإن إستراتيجيات إحتوائه ستكون أعمق بالمقارنة مع البحرين. ورغم ذلك فإن للبحرين نقاط جذب جعلتها ميدانا لنفوذ متضاد بين السعودية وإيران.

أ- الدور الإيراني:

بالنظر إلى تفصيلات الدور الإيراني في العراق، فإننا نلمح جملة من العوامل التي جعلت دور إيران في العراق نافذا بخلاف دورها في البحرين ومن ذلك:

- كون العراق قوة إقليمية سابقة وإحتمالات واردة حول إمكانية عودته مستقبلا (سياسة الإحتواء).
- الفشل الدولاتي في العراق وفسح المجال لملء الفراغ من قبل إيران بإعتباره مصدر تهديد.
- إنزواء السعودية خلف الدور الأمريكي. الأمر الذي ساهم في تنفّذ إيران بسبب غيابها.
- العراق ليس عضوا في مجلس التعاون الخليجي كالبحرين وما يقتضيه التنظيم الدولي من عمل مشترك وفق نظرية الأمن الجماعي لمواجهة التهديدات.

لكن لم تكن هذه العوامل حائلا أمام رغبة إيرانية في التنفذ داخل البحرين عبر إعتماد التأثير العقائدي لتحقيق مكاسب سياسية.

1-التأثير العقائدي وكسب الأغلبية الشيعية: يلعب الشيعة في البحرين دورا كبيرا في رسم الأحداث بإعتبارهم أغلبية السكان، جزء منهم ذوو أصول إيرانية الأمر الذي كان حجة لإدعاء الإيرانيين على أنها إرث فارسي شملتها السيطرة الفارسية بالحكم لقرون طويلة غداة خروج البرتغال، وحتى إدّعاءات بالسيادة عليها إلى أن إستقلت عام 1971.

وتنطلق إيران في تعريف دورها داخل البحرين من إرتباطها المذهبي الإثني عشري بشيعة البحرين. تدعّم هذا الإرتباط بعد ثورة إيران التي كان لها الأثر البالغ من خلال إعتبار النظام الإسلامي الإيراني النموذج الملهم الذي يجب أن يحتذى به. ومن هنا بدأت المعارضة البحرينية التي تحسب على التيار الثوري والمتأثرة عقائديا بفكرة ولاية الفقيه في إبداء رغبتها نحو تغيير النظام. الأمر الذي لاقته إيران بدعم كبير منذ ذلك التاريخ. وتجلت أهم محطات التوتر البحريني الذي واكبه دعم إيراني في إنفجار أعمال عنف منظم في 1994 وإستمرار التوتر إلى غاية 1998[1]. حيث وجّهت الحكومة البحرينية إتهامات مباشرة لإيران بتمويل وتدريب المعارضين وحتى القيام بمحاولات إنقلابية.

---

[1] ممدوح بريك، محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011** ((د.م.ن): الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص118- 119.

وإستمر الوضع للمطالبة بمزيد من النفوذ السياسي للشيعة بحكم البحرين. وقد إتخذت إيران أسلوب التدخل الهادئ[1]؛ أحيانا بالإعتماد على التصريحات أهمها تصريح خامنئي بعدم تخلي إيران عن دعم الشعوب المظلومة ومنها البحرين في إشارة إلى الشيعة. وينبع ذلك من تعامل إيران وفق نمط التبعية الطائفية بدل التبعية الوطنية، وهذا ما توضح في صلتها بالجمعيات الشيعية كجمعية العمل الإسلامي وجمعية التوعية الإسلامية وجمعية الوفاق الإسلامي المنحلة في 2016، وجمعية الرابطة الإسلامية وهي جمعيات تم حلها لوجود علاقات مع إيران بحسب الحكومة البحرينية[2].

أحداث 2011:

مسّت موجة الحراك العربي دولة البحرين وتمثل مظهرها في إحتجاجات قام بها الشيعة. الأمر الذي إستغلته إيران لدعم هؤلاء رغبة في تمكين سياسي ثان للشيعة، ويكون بادرة لتغيير ديناميكي في الخليج. لكن الأحداث سرعان ما تم إحتواؤها عن طريق تدخل قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية. وتبقى يد إيران في البحرين وتبقى معها الإتهامات البحرينية بالتحريض ودعم المعارضة والتجسس بغية إيصال الشيعة إلى الحكم وإنهاء الملكية في البحرين. وتجدر الإشارة إلى أن من أسباب بحث إيران عن نفوذ لها في البحرين هو إعتبارها مقرا للأسطول الأمريكي الخامس، وما لإيران من تحفظات على ذلك.

2-الدعاية الإعلامية:

لن يكتمل التأثير العقائدي الموجه أصلا لحصد مكاسب سياسية تتمحور حول وصول الشيعة إلى الحكم وعدم بقائهم في صفة المحكومين من قبل أقلية سنية تضيّق عليهم منذ إستقلال الدولة، إلا بدعاية إعلامية نتيجة غياب الورقة الإقتصادية لعدم وجود تبادل تجاري بين البلدين، ولكون العلاقات الدبلوماسية في حالة القطيعة منذ أحداث إقتحام السفارة السعودية في 2016.

تمتلك إيران ترسانة من القنوات الفضائية الإيرانية كقناة النبأ والعالم، ووكالات أنباء كفارس ومهر التي تأسست في 2003 والقدس الموجهة أصلا للبحرين والخليج بصفة عامة. ويمكن القول أن الخطاب الإعلامي لا يتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي وقضاياه بالدرجة نفسها؛ فهو محكوم بجدلية العلاقة بين الثوابت الإستراتيجية والمتغيرات المرحلية، وتحكمه مسألة رئيسة هي مدى القرب أو درجة

---

[1] عبد اللطيف عبد الرحمان عبد الله حسن، **العلاقة السياسية بين إيران والعرب: جذورها ومراحلها وأطوارها**، (الرياض: العبيكات للنشر، 2018)، ص326.

[2] مفيدة أحمد فخرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإغاثية، (د.س.ن)، ص97.

الإستقلالية عن السعودية. في حين، لا نغفل أن الإستراتيجية الإعلامية الإيرانية تعتبر تناول قضايا الشيعة من ثوابت الخطاب الإعلامي الإيراني، وتحديدا شيعة البحرين بإعتبارهم أغلبية[1]. لذلك تتناول هذه القنوات إنتقاد العائلة المالكة وتعاطيها مع حقوق الشيعة وفق إستراتيجية الإقصاء وعدم التمكين، رغبة منها في إستنهاض الشعب البحريني. وهي ما تعتبره البحرين تحريضا وتدخلا في الشؤون الداخلية.

ب- **الدور السعودي:**

تجد السعودية نفسها معنية تجاه ما يجري في محيط دول مجلس التعاون الخليجي، وبشكل أخص البحرين نظرا لحاجة هذه الأخيرة للسعودية. ويظهر ذلك من خلال نقطتي ضعف النظام البحريني اللتان يمكن للسعودية النفوذ عبرهما[2]:

1- العامل الديمغرافي:

ونعني بذلك وجود الأكثرية السكانية من الشيعة – البحارنة- والتي لم تنجح العائلة المالكة في تغيير نمط علاقتهم العدائية تجاهها – على الأقل الأغلبية- وهي نقطة تشترك فيها مع السعودية بإعتبارها مشكلة طائفية تحتاج للدعم.

2- العامل الإقتصادي:

تعتبر البحرين الأقل من ناحية الموارد المالية بين كل دول الخليج، مما جعلها تحت طائلة الدعم السعودي ناهيك عن أن حقل أبو سعفة النفطي المشترك هو تحت السيادة والإدارة السعودية بالكامل. يدعم ذلك وجود إتصال مباشر بين البلدين عن طريق جسر فهد الذي يعتبره البعض البوابة الأساسية للنفوذ السعودي نتيجة إعتماد المنامة بشكل كبير على البضائع والخدمات والسياح السعوديين اللذين يُنعشون إقتصاد البلاد. وعليه، فإن مداخل النفوذ السعودي في البحرين تتأتى عبر القوة الإقتصادية وإستراتيجية المساعدات الخارجية، إضافة إلى التركيبة الديمغرافية البحرينية بوجود أغلبية شيعية تحكمها أقلية سنية تسعى إلى تغيير الحكم أو على الأقل المشاركة فيه. وهو ما يقوّض مضجع السعودية بفعل إحتمال إنتشار السيناريو إليها في المنطقة الشرقية، يدعم ذلك تقارب جغرافي بينها وبين البحرين.

---

[1] حسام ميرو، "الإعلام الإيراني وخطابه تجاه دول الخليج العربي"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، أفريل 2017، ص ص14-15.

[2] حمزة الحسن، "مستقبل إنتفاضة البحرين: الدور السعودي والرهانات الإقليمية والدولية"، مركز البحرين للدراسات، لندن، 2012، ص 6.

3-العامل السياسي والأمني:

تسعى السعودية إلى إستبقاء نظام ملكي على شاكلتها في البحرين. مما دفع بها إلى التصدي إلى محاولات التغيير، وتمثل ذلك في قمع إحتجاجات 1990 وكذلك التدخل العسكري المباشر لقمع إحتجاجات دوار لؤلؤة في 2011 من خلال قوات درع الجزيرة.

فكما تحتاج البحرين للسعودية حتى وصفت بالكنفدرالية وأرض البلاط السعودي، فإن السعودية بدورها تتأثر بشكل مباشر بما يحدث داخل البحرين، وعليه، وجدت السعودية أن حضورها في هذه الدولة هو أمر تقتضيه الضرورة لمواجهة النفوذ الإيراني.

وحول النفوذ في البحرين، فقد لفت إنتباهنا أن إيران تستخدم القاعدة الشعبية للنفوذ في البحرين من خلال إظهار الأغلبية الشيعية مهضومة الحقوق وإستنهاضها بصقل إعلامي تقصد منه الولاء في حال وصول هؤلاء إلى السلطة في وقت ما، أمّا السعودية فهي تتوجه إلى النظام الحاكم عبر دعم الأسرة المالكة ماليا وسياسيا وأمنيا حتى تضمن بقاءها في السلطة بما يعني تبعية مطلقة للسعودية.

ثالثا: اليمن

إذا ناقشنا مسألة النفوذ الجيوسياسي لإيران والسعودية في الخليج، فلن يكون هناك إختلاف حول تحديد ماهية الدول المعنية بذلك، والتي تشمل كلا من العراق والبحرين. لكن الدائرة أيضا تتوسع على دولة رغم أنها ليست خليجية. لكن إرتدادات تأثير الوضع فيها على الخليج والقوتين المتنافستين يكون عالي المستوى، ونعني بذلك اليمن.

أ-السعودية في اليمن: معالم الدور

تحظى السعودية بنفوذ قوي في اليمن يستند إلى روابط تاريخية وثقافية وإجتماعية وإقتصادية وثيقة، كما يستند إلى دراية واسعة بتعقيدات العلاقات والأوضاع القبلية اليمنية، وخبرة تراكمية في التعامل مع هذه التعقيدات، فضلا على إستناد هذا النفوذ إلى التواصل الجغرافي الذي سهّل الدور.

1-المنح والمساعدات:

تعتمد السعودية في سياستها الخارجية الموجّهة نحو اليمن على الدبلوماسية الإقتصادية؛ أي بتقديم قدر كبير من الدعم. الأمر الذي ضمن لها دورا نشطا على الساحة اليمنية؛ حيث يوجه هذا الدعم مباشرة إلى الأجهزة الحكومية وحتى المؤسسات غير الحكومية. وفي هذا الصدد يقدّر البعض حجم الدعم في

السنوات الماضية بنحو 50 مليار دولار[1]، ولن يكون مقابله ماديا وإنما معنويا بدور نافذ للسعودية في اليمن وهو ما كان لها. الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن العلاقات الإيرانية اليمنية هي إنعكاس لطبيعة العلاقات السعودية الإيرانية.

2-الدعم العسكري: إيمانا من السعودية على أن اليمن مجال حيوي لها وعازمة على الدفاع عن نفوذها ومصالحها فيه بمختلف الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية، وهذا ما توضح بشكل جلي في مساندتها لنظام صالح (2004-2009) ضد تمرد الحوثيين وصولا إلى إرتدادات الربيع العربي وبطلان المبادرة الخليجية وإستيلاء الحوثيين على صنعاء في 2014. مما تولد عنه إدراك سعودي بأن الحسم لن يكون إلا بإستخدام القوة العسكرية؛ إذ حققت في هذا الصدد مكسبا بإعلان الجامعة العربية تشكيل قوة عربية مشتركة بناءا على إقتراح الرياض[2]. لتبدأ السعودية تدخلا مباشرا – في إطار تجديد أدوات السياسة الخارجية – في اليمن منذ مارس 2015 إلى غاية كتابة هذه السطور. مما يشير إلى عدم قدرة السعودية على تحمل نتائج أي تغييرات في اليمن بعكس توجهاتها، الأمر الذي يقوض دورها في الجوار الجغرافي الأقرب إليها.

ب-دور إيران في اليمن:

منذ الإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية بين اليمن وإيران كانت العلاقات طبيعية كسائر الدول العربية. لكن قيام الثورة الإيرانية جعلها تمر بحالات إنتعاش وفتور لتأثرها بشكل كبير ومباشر بالعلاقات الخليجية الإيرانية بحكم الجوار والمصالح المشتركة، لتمر غداة الحرب العراقية الإيرانية بحالة من القطيعة كرد فعل على إنضمام اليمن إلى المعسكر العربي لمواجهة إيران. وبعد إنتهاء الحرب إستقرت العلاقات بعض الشيء وإنفتح البلدان على بعضهما.

حينما تحققت الوحدة بين شطري اليمن عام 1990 دخلت البلاد برمتها مرحلة جديدة كان أبرز معالمها إمكانية تكوين الأحزاب السياسية. مما أتاح الفرصة لليمنيين بالإنخراط فيها وكان من أبرزها حركة الشباب المؤمن التي نجحت في فرض نفسها كتيار ثقافي توعوي في أواخر التسعينات وكان بذلك مدخل إيران إلى اليمن.

ولكن قبل التفصيل في ذلك نتساءل عن ملامح إرتباط إيران باليمن، الأمر الذي يجعلها تبحث عن موطئ قدم فيه؟

---

[1] محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وإنعكاساته على الأمن الإقليمي**، (الرياض: مركز الخليج للدراسات الإيرانية، 2017)، ص 74.

[2] لينا الخطيب، "الدور السعودي النافذ في الخليج والشرق الأوسط"، جريدة الحياة، 31 مارس 2015.

1- عوامل إرتباط إيران باليمن:

يمكن القول أن إيران تهتم باليمن إنطلاقا من عوامل الترابط التالية[1]:

-**العامل الأول:** اليمن أهم معاقل الزيدية المحسوبين على الشيعة، وهم ضمن من تعتبرهم إيران في دائرة مسؤوليتها بإعتبارها راعية التشيع في العالم، وبذلك يرى الإيرانيون أن التواصل معهم هو واجب ديني قبل أن يكون تكتيكا سياسيا.

-**العامل الثاني:** يسود إعتقاد لدى الإثني عشرية في إيران أن راية نصر الإمام المهدي المنتظر ستخرج من اليمن، فهم يروون عن أبي جعفر الباقر كلاما عن خروج اليماني وفيه «وليس في الرايات أهدى من راية اليماني إذا خرج فإنهض إليه، فإن رايته راية هدى، ولا يحل لمسلم أن يلتوي عليه، فمن فعل فهو من أهل النار لأنه يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم».

-**العامل الثالث:** الدور السعودي النافذ في اليمن الذي أصبح محل شكوى لبعض القوى اليسارية.

-**العامل الرابع:** أهمية موقع اليمن سواء بالنسبة للبحار التي يطل عليها وقربه من منطقة القرن الإفريقي ولكونه البوابة الجنوبية للجزيرة العربية، ويطغى على ذلك وجود مضيق باب المندب.

ولكن رغم هذه الأهمية لليمن لدى الإيرانيين، إلا أن بداية نفوذهم داخله تأخرت إلى بدايات الألفية الثالثة.

2-أسباب إنحسار الدور الإيراني:

- لم يكن نفاذ إيران إلى الطائفة الزيدية أمرا سهلا فعلاوة على الإختلافات بين الزيود والجعفرية لم يكن أتباع الزيديين يعانون التمييز الديني أو السياسي بما يفتح المجال أمام إيران لإستثمار مظلوميتهم[2].

- تأخّر تشكيل أحزاب سياسية إلى ما بعد الوحدة وبداية معارضة النظام الحاكم حتى أوائل الألفية الثالثة بإعتباره مدخلا إيرانيا الى اليمن.

- التيار المتعاطف مع إيران لم يكن له تكتل سياسي أو حتى مؤسسة ثقافية أو دينية[3].

---

[1] محمد عزان: "العلاقات اليمنية الإيرانية: الجذور التاريخية والفكرية وأثرها في التطورات السياسية"، في: **العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج**، تقديم: محمد الأحمري، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص ص162- 164.

[2] بشرى المقطري، "التدخل الإيراني في اليمن: أسبابه ومستقبله"، ص1، تم التصفح بتاريخ: 12-06-2018، على الموقع: https://gulfhouse.org/posts/687

[3] محمد عزان، مرجع سابق، ص 161.

- البعد الجغرافي لليمن عن إيران زيادة على تواصل حدودي بينه وبين السعودية التي لن تسمح بتواجد إيراني يزاحمها.

لكن إستفحال تعارض الرؤى بين النظام الحاكم وبعض التنظيمات السياسية، والذي أدى إلى إستخدام العنف غيّر الإستراتيجية الإيرانية عبر بعث الدور والتموقع في اليمن.

3- مظاهر التنفذ الإيراني بعد إنبعاث دورها في اليمن:

عقب ظهور تنظيمات سياسية معارضة للنظام الحاكم في اليمن، كان المتنفس الإيراني لكون هذه التنظيمات من الزيود الشيعة والتي تتعارض مع المد الفكري القادم من الشمال، ونقصد بذلك تأثير الوهابية السلفية، زيادة على إبتعاث الطلبة اليمنيين إلى إيران لإكمال الدراسات الدينية وبعض التخصصات الأخرى، الأمر الذي يحظى بدخول مجموعات سنية من الشباب ممن يرون في ذلك فرصة للخروج من الأوضاع المتردية في اليمن وهي من أهم مظاهر القوة الناعمة الإيرانية التي رسمت لها الطريق إلى اليمن[1].

-دعم الحوثيين:

أدّى ضعف نظام علي عبد الله صالح وفشل الدولة في بسط سيطرتها على المدن اليمنية وإختلال توزيع الثروة إلى بروز مظلومية جماعة الحوثيين التي شن عليها النظام الحروب (2004-2009). كما لعبت هذه العوامل إلى جانب الدينية منها وبروز الحوثيين على خلق بيئة مناسبة لتدخل إيران في اليمن ودعمها للحوثيين، بما يعني ذلك ساحة نفوذ أخرى لإيران إلى حين تمكّن الحوثيين من السيطرة على مدينة صعدة شمال البلاد في مارس 2011، لتكون بذلك محطة فاصلة في معرفة طبيعة الدور الإيراني الذي إنتقل من السر إلى العلن.

دخلت إيران اليمن وهي تسعى إلى تحويل جماعة أنصار الله الحوثيين إلى قوة سياسية وعسكرية مهيمنة على العملية السياسية في اليمن، وذلك من خلال إستنساخ تجربة حزب الله في لبنان. لذلك لجأت إلى دعمهم سياسيا وعسكريا بإظهارهم كجزء من المجتمع. وهوما ظهر في تصريحات كبار المسؤولين اليمنيين، وعلى رأسهم الرئيس هادي منصور بتوجيه إتهامات صريحة لإيران بالوقوف وراء

[1] أحمد أمين الشجاع، مرجع سابق، ص 216.

الحوثيين[1] والوقوف وراء محاولات فصل الجنوب والميادين والمسيرة الحوثية، وتدريب كوادر حوثية إعلاميا من خلال دورات أجريت لهم في لبنان وإيران وإهتمام قناتي المنار والعالم بأحداث اليمن[2].

إن توثيق تحالف إيران مع الحوثيين يضمن لإيران إمتلاك ورقة ضغط في اليمن تضاف إلى أوراقها في العراق والبحرين وحتى لبنان وسوريا. ومن شأن ذلك تعزيز موقفها في مواجهة ضغوط ترمي إلى الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، ويعني هذا التحالف دمج الحوثيين وظيفيا في محورها الإقليمي الذي يشمل حزب الله اللبناني وبشار الأسد في سوريا والتنظيمات الشيعية في العراق والتيار الثوري الشيعي في البحرين مع التلويح بإمكانية إستخدام هذا التحالف في حال تصاعد الضغوط على إيران، ونخص بالذكر هنا الضغوط الأمريكية.

في آخر هذا المطلب نخلص إلى أن التنافس على كسب النفوذ الجيوسياسي في الخليج بين إيران والسعودية معقد للغاية **نظرا لتشابك الملفات فيه**، ويشمل بين ثناياه صراعا غير محسوم مفتوحا على كل الإحتمالات سبب ذلك الأهداف المتناقضة بشكل صارخ بين الطرفين. فإذا كان العراق يمثل بوابة إيران إلى الدول الخليجية الأخرى، تراه السعودية حائط الصد بينها وبين إيران. أما البحرين؛ فتعني للسعودية أمن المنطقة الشرقية مركز شيعة السعودية. في حين ترى فيها إيران عراقا ثانيا بتمكين الشيعة الأغلبية في الحكم.

إلى اليمن العمق الإستراتيجي للأمن السعودي الذي ترى فيه إيران المكان المناسب لمحاصرة السعودية جنوبا بعدما تمت محاصرتها شمالا، ناهيك عن كون هذا التنافس تتشابك فيه الملفات فما يحدث في سوريا ولبنان يؤثر لا محال على الوضع في الخليج المتأزّم أصلا بخلاف قطري تستغله إيران لاستقطاب قطر وإبعادها عن الدائرة الخليجية، بينما ترى في موقف عمان المحايد في أحيان والوسيط في أحيان أخرى ربحا إضافيا لسياسة خارجية عمانية ترفع شعار مساحة كافية من الإستقلالية عن السعودية وعدم إستعداء إيران. وهو ما يصب مرحليا في صالح إيران دون السعودية، التي ترى المشاكل الداخلية العاصفة بالدائرة الخليجية، وما يعنيه ذلك في معادلة التنافس في ظل ما ستفرزه مستجدات الملف النووي الإيراني من تداعيات على المنطقة.

[1] محمد حسن القاضي، مرجع سابق، ص 36.

[2] أحمد أمين الشجاع، مرجع سابق، ص 200.

المطلب الرابع: التنافس الطائفي: خليج سني في مقابل خليج شيعي.

تراجعت أهمية الدين لعقود طويلة ثم إستعاد مكانته كقضية عالمية نتيجة مراجعات نظرية أعادت الإعتبار إلى القيم وفق المنهج ما بعد الوضعي، وإستنادا لأحداث كان في مقدمتها الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979. وبنجاحها تجددت الرغبة في إسترجاع أمجاد الإمبراطورية الفارسية من خلال طموح الريادة الإقليمية. وقد تبين ذلك من خلال تعريف نفسها بطريقة مذهبية عبر إنتهاجها لمذهب الإثني عشر. ورغم إحتواء الخليج على جماعات دينية متعددة إلا أن هذا التطور مسّ بشكل خاص السنة وعلاقتها بالشيعة. فإيران الدولة الشيعية الوحيدة التي إستندت إلى هذه الخصوصية بإعتبارها دولة نموذج سعت إلى نشره من خلال شعار تصدير الثورة في بيئة تنتشر بها أقليات شيعية في كل دولها. وهو الأمر الذي إعتبرته السعودية القطب السني تهديدا جوهريا، لكونها تعرّف نفسها على أنها حامية الدول الإسلامية.

فكيف يصوغ الدين بتقسيماته المذهبية العلاقات السعودية- الإيرانية بإعتباره قضية تنافسية؟

أولا: الصراع السني الشيعي: قراءة في التاريخ.

إن دراسة الصراع السني الشيعي في منطقة الخليج بين إيران والسعودية تفرض علينا بداية العودة إلى الوراء لقراءة وتصفح التاريخ الإسلامي بعجل بغية معرفة جذور الصراع القديم؛ حيث نجد أن المذهب الشيعي لم يكن فكرا مستقلا بذاته، بل التراكمات السياسية كان لها الدور في تكوين هذا المذهب. وقد إرتبط تكوينه بخلافات حول تولي الخلافة لتبلغ هذه الإنشقاقات ذروتها في عهد عثمان بن عفان – رضي الله عنه- وبعد مقتله، دون أن ننسى حادثة التحكيم الشهيرة في عهد علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان ورفض الخوارج لذلك.

تواصل الخلاف في شكله العقائدي حتى العهد العباسي أين أخذ المنحى السياسي، وإكتملت حلقات الصراع متجلية في وجود خلافة سنية في بغداد وأخرى شيعية في القاهرة في القرن السادس للهجرة. ومنذ ذلك الوقت تغلّف الصراع السني الشيعي بمزيج السياسة والدين لينتج إنقسامات في صورة طائفية. وتعد منطقة الخليج أحد أكثر المناطق المتحملة لهذا الضغط الناتج عن وجود إمتدادات قبلية شيعية في أغلبها بأصول إيرانية، وإعتبار الإندماج المجتمعي رهينة أحداث في البيئة الإقليمية، إضافة إلى إحتواء الخليج على معظم شيعة العالم.

ثانيا: المذهبية والطائفية: دراسة في المدلولات.

أ – المذهبية: يأتي أصل لفظ المذهبية في اللغة إلى مذهب، ويعني الطريق والقصد. أما من الناحية الإصطلاحية؛ فيعبر عن جملة الآراء العلمية والفلسفية المرتبطة ببعضها بشكل يجعل منها وحدة متجانسة. وبهذا المعنى؛ فالمذاهب تختلف بإختلاف مصادرها ومفاهيم الناس لها من دينية وغير دينية[1].

وتعرّف كذلك على أنها مجموعة الإعتقادات التي تؤسس لنظام تعليمي يكون مقترنا بجملة من قواعد التفكير[2]. وعليه، نفهم أنه لا يخلو إنسان أو مجتمع من مذهب يوجهه.

ب – الطائفية: تعد الطائفية من بين أعقد الظواهر فهناك من يصنفها في سياق إيجابي تنم عن حجم التنوع، وهناك من يراها سلبية صرفة – الأغلبية– لكونها المرجع القاعدي لظهور صراعات بفعل تحولها من هوية ثقافية إلى هوية سياسية.

1– لغة: هي مصدر صناعي لكلمة طائفة، وأصلها من طاف يطوف أي دار حول الشيء، وتعني جماعة من الأشخاص قد تكون على أساس ديني أو إجتماعي دون أن يحصر المكون العددي في قلة أو كثرة.

2– إصطلاحا: بحسب أنصار النظرة الإيجابية وهم على قلتهم يعتبرونها مفهوما يتضمن فكرة الأقلية المتحركة في إطار الكل. وعليه فهم يرادفون بينها وبين الأقلية. وفي هذا مخالفة للمعنى اللغوي كما رأينا، والذي لا يأخذ بالمعيار العددي الذي يعتبر في الوقت ذاته من المعايير المستخدمة في تعريف الأقلية.

وبإختصار، فنحن نرى الطائفة على أنها جماعة بغض النظر عن عددها تعتقد بمذهب معين أو دين ما تعتبره أساس الرابطة ومحور الإنتماء للجماعة.

---

[1]- معجم المعاني ، معجم عربي عربي ، مادة (مذهب)، تم تصفح بتاريخ: 2016/05/29، على الموقع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B0%D9%87%D8%A8

[2] : Définition : doctrine – dictiionnaire de français larosse, visité le: 29/05/2016,sur : https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/doctrine/26263

أما **أنصار النظرة السلبية؛** فهم ينطلقون من فكرة مفادها أن الطائفية هي أن يتحول الإختلاف بين الطوائف إلى حالة رفض لوجود الآخر، فالطائفية ظاهرة إرتبطت بالتعصب وعليه، فهي جزء من ظاهرة التدين إتخذت مظهرا عدوانيا خلال تطورها[1].

فالطائفية لا يمكن فصلها عن موجة التدين، وذلك لتفضيلها تفسير مدرسة فقهية واحدة للدين. وبإستثناء هذا التفسير، فما عداه هو خارج عن الدين لتتشكل توجهات عدوانية ضد الآخرين[2].

وإذا ماعلّقنا على التعريف الأخير، نجد بأنه لا يمكننا إعتبار الطائفية إلتزاما دينيا بتشريع فقهي، وإنما هي تجرد من الدين وتحولها إلى وظيفة دنيوية. ويتوافق مع هذا الطرح تعريف **برهان غليون** بقوله: « إن الطائفية ليست التدين، وإنما هي بعكس ذلك تماما، فهي إخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا والتطور على حساب الجماعات الأخرى»[3].

وإجمالا لما ورد من تعاريف، نوجز القول بأن الطائفية ظاهرة تدل على إنتماء فرد إلى جماعة يؤمنون بدين أو مذهب معين ويعتبرونه الأصح. تعززت فيها ظاهرة "**النحن**" و"**الهم**" بفعل عوامل سياسية خلقت تعصّبا تجاه الآخرين. فالمذهبية متعلقة بالدين والإرتباط لها بالقومية أو السياسة كما هو الحال في الطائفية التي غلفت بظاهرة تسييس الدين أو المذهب.

ثالثا: أسباب إنبعاث المشكلة الطائفية في الخليج:

تتفق الأوساط الأكاديمية على أن ظروف إنبعاث المسألة الطائفية وتجددها في الخليج يعود إلى أسباب ذات طابع تاريخي وأخرى بطابع سياسي وتظهر هذه الأسباب في:

-إحتكام الشعوب إلى وقائع ذات جدال حدثت في الماضي كخلاف علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، ومعركة صفين سنة 37هـ وغيرها.

---

[1]- موسى الحسيني، "الطائفة في الوطن العربي، تعريفها وأسباب ظهورها "، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد36، العدد 413، بيروت، (أفريل2013)، ص197.

[2]- المرجع نفسه، ص ص، 195- 196.

[3]- برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط3، 2012)، ص39.

– غياب ثقافة التعددية الفكرية والتي تعني الإختلاف الجذري مابين الأفراد، وهي النتيجة الطبيعية لممارسة الإنسان لحريته في إطار الإعتراف بمكانة الأفراد ضمن الجماعات الثقافية، فتبرز عندئذ فكرة التسامح مع التصورات الأخرى[1].

– تحول الطائفية من هوية ثقافية إلى سياسية.

– إنسجام مصالح أطراف داخلية مع أطراف خارجية.

وبإعتقادنا، هناك جملة من الأحداث التي إستجدت في الخليج كان لها الأثر البالغ في تجدد المسالة الطائفية وهي:

– بروز إيران الدولة الشيعية بعد نجاح الثورة الإيرانية ذات الطابع الديني.

– تبني قيادات إيران مابعد الثورة منهج تصدير الثورة؛ أي ظهور دول شيعية المذهب بإعتبارها الصورة الأصح للدين الإسلامي.

– وجود الشيعة في دول الخليج، ورغبة بعضهم في تغيير الوضع لمحاكاة نموذج إيران وبروز علاقات خفية بين الجماعات الشيعية وإيران.

– مخلّفات الحرب العراقية– الإيرانية (1980–1988) والتي كانت حدودية لكنها تدعمت بغلاف طائفي.

– الغزو الأمريكي للعراق في 2003 وإحياء النعرات الطائفية فيه من خلال بث صورة مفادها طائفية نظام البعث.

– التمكين السياسي للشيعة في العراق لأول مرة بعد إنتخابات 2005 والخوف من إنتشار السيناريو في دول الجوار وتنفّذ إيران في العراق.

– الحراك البحريني في 2011 والذي إعتبرته دول الخليج محاولة إيرانية لتمكين الشيعة فيها.

– العلاقات المتوترة بين السعودية وإيران والتي ألقت بظلالها على المنطقة.

– يزيد هذا تصنيف حزب الله اللبناني الشيعي منظمة إرهابية لدى دول الخليج.

– حرب اليمن وإتهامات سعودية لإيران بدعم الحوثيين الزيديين الشيعة ضدها.

---

[1]– حسام الدين علي مجيد، **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، جدلية الإندماج والتنوع**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص 158– 159.

– إعدام رجل الدين الشيعي **نمر النمر** في السعودية إضافة إلى إعدامات أخرى أدت إلى قطع العلاقات بين البلدين.

– وصول ترامب للحكم وإطلاق العنان للطاقات المعادية لإيران في شبه الجزيرة العربية.

رابعا: الطائفية في الخليج: قراءة في المكاسب التنافسية للطرفين: مهما تعددت الآراء حول الطائفية من كونها قضية تنافسية بذاتها بين السعودية القطب السني وإيران القطب الشيعي، أو إعتبارها أداة لصراع جيوسياسي على النفوذ، فإنها أضحت واقعا معاشا في الخليج تضج وسائل الإعلام بإستخدامها كورقة ذات أولوية في أجندة المتنافسين.

أ– رصد تفصيلي للخريطة المذهبية في الخليج:

تنتشر في مجتمعات الخليج مذاهب إسلامية عديدة، ويتفاوت إنتشارها من دولة إلى أخرى فمجتمعات الخليج تدين بالمذاهب السنية الأربعة؛ الحنفية، المالكية، الشافعية، الحنبلية وتتمذهب البقية بالمذهب الشيعي، والذي يتفرع إلى الإمامية، الزيدية، الإسماعيلية، فيما يبقى إنتشار المذهب الإباضي مقصورا على سلطنة عمان.

وإجمالا ينتشر المذهب السني بما يقارب 90% من غالبية الخليجيين، فيما تراوح نسبة الشيعة7%. أما الإباضيون فلا يتجاوزون 3%[1].

ومنذ العام 1979 وإنتشار شعارات إيرانية كنصرة المستضعفين والعداء للغرب في إطار نظرية ولاية الفقيه التي لاقت رواجا منقطع النظير في البيئة الخليجية، تحولت العلاقة بين السنة والشيعة إلى توتر غير مسبوق وإنتشر الشك في الحس القومي للشيعة داخل دولهم الأصلية.

فكيف هو التوزيع المذهبي في دول الخليج؟

قبل الغوص في عرض التوزيع المذهبي في كل دولة من الدول الخليجية واجهتنا مشكلة تمثلت في غياب دراسات تتفق على نسب السنة والشيعة في هذه الدول؛ فبين دراسات تعظّم عدد السنة وأخرى تعظّم نسب الشيعة تظهر دراسات أخرى وأغلبها رسمية تنأى بنفسها نهائيا عن التعرض لهذا؛ فوجدنا

[1]- حاكم المطيري، "التنوع المذهبي في الخليج بين التوظيف والإستثمار" في: **مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربي**، تحرير: محمد حامد الأحمري:(الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2011)، ص124.

أنفسنا مضطرين إلى الإعتماد على تقرير الحريات الدينية -2017- الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية.

1-الكويت: تُظهر التقسيمات المجتمعية في الكويت أغلبية سنية في مقابل أقلية شيعية حيث إستوطن الشيعة الكويت منذ مدة طويلة، وينقسمون إلى شيعة من أصل عربي وشيعة من أصل إيراني. أما العرب فينحدرون من المنطقة الشرقية للسعودية ويُطلق عليهم الحساوية نسبة إلى الأحساء، وهناك البحارنة الذين هاجروا من البحرين إلى الكويت إضافة إلى قلة من جنوب العراق. أما العجم فهم ذوو الأصول الإيرانية ويشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت وقد كان ذلك في القرن19[1]، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التيارات أُختزلت إلى تيارين مابعد الثورة الإسلامية الإيرانية؛ **تيار محافظ** يتمثل في الطبقة الأرستقراطية من التجار والمرتبطين مع السلطة بمصالح مشتركة يهدف إلى تحسين الوضع الديني دون تغيير النظام. فيما يطمح **التيار الثوري** إلى الإطاحة بالأنظمة المحافظة وإستبدالها بنظام جمهوري إسلامي عى شاكلة النموذج الإيراني كمصدر وحي و إلهام[2].

2-البحرين: تختلف الخريطة المذهبية في البحرين عنها في الكويت حيث يعد الشيعة أغلبية عددية بالمقارنة مع السنة، وينحدر شيعة البحرين من المنطقة الشرقية في السعودية إذ يشكل الأصل العربي الغالبية منهم. في حين يقدر حوالي 25% - 30% منهم من أصول إيرانية يميزهم غياب مرجعية دينية مقيمة وهم في ذلك يتبعون مرجعيات في الخارج[3]، في ظل نظام حكم سني منذ ظهور الدولة رغم كون السنة أقلية .

3-السعودية: يرجع تاريخ الوجود الشيعي في المنطقة الشرقية للجزيرة العربية إلى أواخر القرن الثالث للهجرة عندما قامت دولة القرامطة، ونتج عن ذلك تجمعات كبيرة في الأحساء والقطيف والبحرين[4]، ويبقى الشيعة في السعودية أقلية مقارنة بالسنة بإعتبار السعودية القطب السني في العالم الإسلامي .

4-سلطنة عمان: ينتشر في عمان المذهب الإباضي إضافة إلى المذهب السني بنسبة أقل. أما الشيعة؛ فينقسمون إلى 3جماعات؛ منها اللوانية ذات العدد الكبير يتميزون بالثراء وتقلد المناصب

[1] – فلاح عبد الله المديرس، **الحركة الشيعية في الكويت**، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999)، ص ص 6- 7.

[2] - المرجع نفسه، ص 22.

[3] Without authar ,Bahrain´s Sectarian Challenge , Middle East Repport , International Crisis Group Working Prevent Conffict , p1,(visited 26/05/2016), on:.
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/bahrain/bahrains-sectarian-challenge

[4] – عمر خليفة راشد، مرجع سابق، ص ص، 85 – 87.

الحكومية، مختلف في أصولهم فمنهم من يعتبرهم عربا و منهم من يعتبرهم من الهند، إضافة إلى البحارنة نسبة إلى البحرين، وأخيرا العجم الوافدين من إيران نتيجة سهولة الهجرة بفعل قرب السواحل الإيرانية (60 كلم)[1] .

5-قطر: برغم شح المصادر حول التوزيع المذهبي في قطر وعزوف النظام عن الخوض في ذلك قصد التهرب من تهمة طائفية النظام وتغليب المواطنة كبديل، إلا أن هناك دراسات تؤكد وجود شيعة على قلتهم من بحارنة وعجم إضافة إلى غالبية سنية.

6-الإمارات العربية المتحدة: ينقسم الشيعة بدورهم في الإمارات إلى بحارنة وعجم ولوانيا القادمين من سلطنة عمان نتيجة التواصل الجغرافي، وهم قلة بالمقارنة مع الغالبية السنية.

7-**العراق:** يعتبر العراق مركزا دينيا مهما للشيعة حيث مثّل تاريخيا مركز الخلافة (الكوفة في عهد **علي بن أبي طالب** – رضي الله عنه-)، وينتمي شيعة العراق إلى العرب يدينون بمذهب الإمام **الجعفري**، وللعراق مكانة محورية خاصة لدى الشيعة حيث توجد بجنوبه عتبات مقدسة يؤمها ملايين من الشيعة كل عام في كربلاء والنجف، وبرغم كون الشيعة أغلبية في العراق إلا أن السنة لا يمثلون أقلية نظرا لتقارب الأعداد.

8-إيران: تعد إيران هي الدولة الشيعية الوحيدة في الخليج تنتشر بها أغلبية شيعية حيث ظهر التشيع فيها مع بداية القرن 16 على يد الدولة الصفوية، فيما يعتبر السنة من أكبر الأقليات في إيران.

وكما أشرنا سابقا، فإن غياب دراسات موحدة حول السنة والشيعة إستدعت منا الإستناد إلى تقرير الحريات الدينية. ولم تتم الإشارة إلى النسب في الرصد التفصيلي للجماعتين في الدول الثمانية عمدا بغية إظهارها في الجدول الموالي بالإعتماد على مصدر واحد.

[1]- التشيع في سلطنة عمان ، تم التصفح بتاريخ 2018/07/23،على الموقع: www· albainah· net

جدول رقم:14 نسبة السنة والشيعة في منطقة الخليج

الدولة عدد السكان	نسبة السُنة	نسبة الشيعة
السعودية 32 مليون نسمة	85 - 90%	10 - 15%
إيران 82 مليون نسمة	8%	90 – 95%
العراق 39 مليون نسمة	40%	55 - 60%
البحرين 1,4 مليون نسمة	30%	70%
الكويت 2,9 مليون نسمة	70%	30%
الإمارات 6,1 مليون نسمة	85%	15%
قطر 2,3 مليون نسمة	90%	10%
سلطنة عمان 4,6 مليون نسمة	/	5%

المصدر:

International Religious Freedom Report (2017),Bureau of Democracy , Human Rights and Labor , US Department of State · USA · (بتصرف)

إن هذا الإختلاف العددي بين السنة والشيعة كان ليكون عاديا، لولا دور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي لتنقله إلى حالة التنافس والصراع عبر مسمّى **الصحوة الشيعية.**

فلماذا تطرح الصحوة الشيعية بقوة في الخليج دون غيره من المناطق؟

***أسباب غلبة البعد الطائفي في نزاعات العالم العربي**[1]:

– تزايد النفوذ الإيراني الإقليمي.

– تهويل الخطر الشيعي.

– موجة العداء بين السنة والشيعة بسبب الإحتلال الأمريكي للعراق الذي سلم السلطة للشيعة؛ حيث إستطاعوا إحياء الروابط القديمة بشيعة أشقائهم في الخليج عبر زيارة العتبات، التجارة والإستلهام من التمكين السياسي لشيعة العراق[2].

*يدعم ذلك قوة **المسألة الشيعية في الخليج بعد عام 2003** والتي برزت للأسباب التالية[3]:

أولا: لأن التحول الأكبر الذي حدث لصالح الشيعة تم في بلد خليجي هو العراق.

ثانيا: لأن الخليج يضم الكتلة البشرية الشيعية الأكبر في العالم.

ثالثا: هناك دولة خليجية رئيسية تتخذ من التشيع نظرية للسياسة والحكم هي إيران تسعى إلى تصديرها خارجيا وتمثل لوحدها ثلث شيعة العالم.

وفي ظل هذه البيئة الطائفية ماالذي سيجنيه كل طرف؟

ب– **مكاسب السعودية: ديمومة خليج سني:**

تنبع المكانة الروحية للسعودية من وصايتها على المدينتين المقدستين **مكة المكرمة والمدينة المنورة** وهي بذلك تملك قوة ومكانة في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى تصميمها على الإحتفاظ بهذه المكانة. فيما تنظر السعودية إلى السياسات الإيرانية على أنها معدّة بوضوح لتعزيز الإسلام الشيعي في عالم سني في أغلبه؛ فمكاسب السعودية في هذاالمجال واضحة تظهر في إستمرار أكثرية عددية سنية بما يوحي التصدي لعمليات التشيع هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تسعى السعودية إلى بقاء أنظمة ملكية سنية. هذا ما يوضح جليا تدخلها المباشر في أحداث البحرين حتى لا تسيطر الأغلبية الشيعية في

---

[1]– نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 364، جوان2009، ص65.

[2]– ثوبي ماثيسن، **الخليج الطائفي والربيع الذي لم يحدث**، ترجمة: أمين الأيوبي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص26.

[3]– شحاتة محمد ناصر، "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003–2008): دراسة مقارنة"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (د.س.ن)، ص ص33– 34.

البحرين على الحكم. وتشهد المنطقة تمكينا سياسيا للمرة الثانية للشيعة في الخليج بما يعزّز نقل السيناريو وما يعنيه ذلك من زيادة نفوذ إيران في مقابل تراجع دورها. وهذا ما لاتقبله السعودية.

أما على صعيد التعامل مع الشيعة؛ فتسعى السعودية لغلق الباب أمام إيران فيما يخص توظيفهم ضد الأنظمة الحاكمة، وإن إقتضى ذلك إستخدام القوة المسلحة كما هو الحال في البحرين والحال مع الحوثيين في اليمن.

وتلخيصا لما سبق، فالسعودية تحاول جني الأرباح التالية من العملية التنافسية:

- إستمرار أغلبية سنية في الخليج مع وقف عمليات التشيع.
- بقاء أنظمة حكم سنية في مقابل عدم السماح للشيعة بالوصول إلى الحكم – هذا ما تسعى إليه في العراق–.
- قطع أي علاقات بين إيران والشيعة الخليجيين لوقف إمكانية التوظيف والإستثمار بشكل معادي للأنظمة الحاكمة.

وفي واقع الأمر، فإن هذه المكاسب هي خليط بين الدين والسياسة. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية تتراجع قوتها الناعمة بفعل إنغماسها مؤخرا في إعتماد القوة العسكرية. وهذا ما قد يؤثر على مكانتها. الأمر الذي ستستغله إيران بشكل قطعي.

ج – مكاسب إيران: خليج متشيع: تمثل إيران مركز العلوم الدينية الشيعية ومعقل الإسلام الشيعي؛ وهي تعتبره أحد مقومات قوتها الناعمة إضافة إلى:

- تقديم نموذج للديمقراطية الدينية.
- ثلث شيعة العالم في إيران.
- وثيقة الإستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005–2025) والتي تعد أهم وثيقة بعد الدستور إرتبطت بوصول **أحمدي نجاد** للسلطة وتستهدف إبراز إيران في المركز الأول إقليميا بإعتبار إيران مصدر إلهام للعالم الإسلامي[1].

---

[1]- نيفين مسعد، **علاقات إيران الدولية والإقليمية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص3.

وتسعى إيران من خلال هذه الأدوات الناعمة إلى الترويج للإسلام السياسي الشيعي لتغيير النظام الإقليمي الخليجي عبر تحريض عدد كبير من السكان الشيعة في الخليج على إتباعها. وهي تتوجه كذلك للسنة من خلال تصوير الإسلام الشيعي على أنه دين عملي بصورة أكبر مما تجيزه التعاليم الوهابية في السعودية؛ حيث تعتبر هذا المذهب أداة لتشتيت وحدة المسلمين برفضه قبول الإسلام الشيعي وجعل الإسلام السني إسلاما متشددا؛ وهي بذلك توحي ضمنيا أن العائلات المالكة السنية في الخليج غير مؤهلة لإقامة الوحدة الإسلامية التي تصبو إليها[1]. وهو ما يدعم إستغلال الشيعة للترويج لذلك؛ حيث تعتبر إيران تهميشهم بيئة خصبة أمام تدخلاتها ونستقرئ ذلك من اليمن. إذ يحتل هذا الأخير مكانة كبيرة في الفكر الشيعي. وقد ورد في موروثهم من الآثار أن هناك ثورة إسلامية في اليمن تكون ممهدة لظهور المهدي[2]، حيث يعتبر هذا إضافة إلى عوامل عديدة مبررات دعم إيران للحوثيين .

إذ وجدت إيران في اليمن منذ التسعينات الذريعة لتدخلها عبر تنامي نشاط التيار السلفي السني في صعدة معقل الزيديين. الأمر الذي دفع إلى تشكيل " تنظيم الشباب المؤمن" بهدف تجديد المذهب الزيدي – أقرب المذاهب الشيعية إلى أهل السنة– وبفعل عوامل كدور إيران وإعجاب المؤسسين للتنظيم بفكر **الخميني** تحول التنظيم المجدد إلى نواة لحركة تدعو إلى الإمامة – مذهب إيران – وهم الحوثيون، مطالبين بالمذهب الإثني عشري في تطبيقه السياسي الإيراني[3]، ولا ننسى الدعم الإيراني لشيعة العراق، وكذلك شيعة البحرين حيث يدخل ذلك في إطار تحقيق هدف المنافسة وهو خليج متشيع .

إن ما تريد إيران تحصيله من مكسب التنافس الطائفي هو الوصول إلى خليج شيعي عبر:

- نشر التشيع.
- وصول الشيعة إلى الحكم.
- دعم الشيعة في كل الدول التي يتواجدون بها.

[1] بنفشة كي نوش، "**العلاقات السعودية– الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم**"، ترجمة: إبتسام بن خضراء، (بيروت: دار الساقي،2017)، ص ص57– 58.

[2]– أحمد أمين الشجاع، **بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون. مراجع ومواجع،** (الرياض:البيان مركز البحوث والدراسات،2013)، ص82.

[3]– نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية)في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 67.

- توسيع الخطاب ليشمل السنة عن طريق تسويق صورة القطب السني السعودي غير المبالي بالوحدة الإسلامية.

لكن التنافس بين السعودية وإيران لا يتوقف عند الجانب المذهبي، بل يتعداه إلى كل المجالات الأخرى برغبة واحدة لكنها متناقضة هي الوصول إلى الدور الاقليمي الأول على حساب الآخر.

خلاصة الفصل الثاني:

إجمالا لما إحتواه الفصل الثاني في طياته يمكن أن نخلص إلى عدة أفكار مفادها أن الخليج في التصنيف الجيوستراتيجي للمناطق يعد منطقة إرتكازية بفعل الخصائص الموقعية التي يكتسبها خاصة بالنظر إلى الموقع البحري والسوقي، يدعم ذلك إحتياطاته الطاقوية من مادتي النفط والغاز، وهو يحتل في ذلك المراكز العالمية الأولى من حيث الإحتياط والإنتاج والتصدير. الأمر الذي شجع على نمو قطاع البتروكيماويات.

والخليج كأي نظام فرعي في العالم يتنافس على قيادته دول مركزية في الإقليم، ترى لنفسها الأحقية في ذلك نابعة من مقومات حضارية وإقتصادية وسياسية. وتبرز هنا كل من السعودية وإيران إلى واجهة المنافسة للفوز بمكانة المهيمن الإقليمي. ولأن كليهما يعي جوهر عملية التنافس؛ فقد رسمت كل قوة إقليمية منهما سياستها الإقليمية نحو الخليج بناءا على محددات ومقومات متنوعة، لتكون بذلك جملة القضايا التنافسية المدخل لفهم تفاعلات العلاقات بين القوتين؛ بدءا بالجانب الإقتصادي ودور الطاقة في تحديد الأهداف، إلى التفوق الإستراتيجي العسكري وهذا ما تبينه فاتورة الأرقام الخاصة بالإنفاق العسكري لكلا الدولتين. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أهداف إقليمية مرتبطة بتوسيع دائرة النفوذ والهيمنة في دول الجوار. وهذا مانراه في العراق واليمن وبشكل سري في البحرين، ليكتمل المشهد، وإن كان من البداية بتنافس طائفي محموم تغذيه مذهبية مشوشة بين السنة والشيعة.

الفصل الثالث

الخليج منطقة إستقطاب دولية

لقد كانت نهاية الحرب الباردة نقطة البداية لتشكيل خريطة جيوبوليتيكية جديدة للعالم يتبدّل فيها اللاعبون كما تتغير الأقاليم الجيوستراتيجية، وإنطلاقا من مقولة ماكندر بأن لكل عصر جيوبوليتيكا خاصة به، ولأن النصر كان حليف القوة البحرية فيما بات يعرف بالأطلسية الجديدة، فقد أسرعت الدوائر الأمريكية إلى هندسة تصورات جيوبوليتيكية للعالم، إنطلاقا من تثبيت وجودها في منطقة الخليج سنة 1991 في رسالة واضحة ومزدوجة لروسيا المنهزمة، والتي تتطلع الآن لبعث دور عالمي جديد، وإلى المنافسين من القوى الآسيوية، وعلى رأسهم الصين المتطلعة بدورها للقيادة العالمية، والحيلولة دون وجود منافسين على المسرح الدولي.

هذه المصالح المتضادة تغذي جوا من التنافس في الخليج المشحون أصلا بقوى إقليمية تتنافس على زعامته. هذه القوى الدولية يجمعها رهان الأمن الطاقوي. الأمر الذي لن يكون، إلا بوجود دائم في الخليج الإقليم الأهم طاقويا، بما يجعله مسرحا لإستراتيجيات إقليمية ودولية، هدفها تحصيل معظم المكاسب التنافسية.

ومنه، نطرح التساؤلين التاليين:

- كيف يمكن فهم طبيعة التفاعل بين القوى الدولية من جهة، والقوى الدولية والإقليمية في الخليج من جهة أخرى؟

- كيف يمكن للقوى الفاعلة في الخليج تحقيق أهدافها في ظل إستراتيجيات تنافسية متضادة في كثير من الأحيان؟

المبحث الأول: التأصيل للعلاقة بين قوى النظام الدولي والقوى الإقليمية في الخليج.

إن التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم يفضي إلى وجود مراكز قوى متعددة تتجمع ضمن نطاق بري ونطاق بحري ونطاق قلب الأرض، وينقسم كل نطاق إلى أقاليم جيوبوليتيكية أصغر. فلطالما إتسمت حركة التاريخ بصراع مستمر بين قوى البحر وقوى البر. وهذا ماينطبق حاليا على عالمنا في التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا؛ حيث تحاول هذه الدول إما الوصول إلى شواطئ لتطل منها على العالم الخارجي عندما يتعلق الأمر بروسيا القارية، ودول بحرية تسعى للنفوذ من البحار إلى دول أخرى حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

أما موضوع التنافس بين النطاقين حول مفتاح السيادة العالمية؛ وهي عبارة عن منطقة حيوية جيوستراتيجية تؤدي الهيمنة عليها إلى تحقيق مزايا جيوبوليتيكية حاسمة على حساب الطرف المنافس. حيث يجمع الكثير من الجيوبوليتيكيين على أنها منطقة الخليج؛ فهي منطقة قليلة الكثافة السكانية بشكل مذهل قياسا بمساحة الإقليم، ويختزن باطنها طاقة بما يبعث على ضعف القدرة على الدفاع الذاتي. الأمر الذي يجعلها جاذبة للقوى الدولية.

وعليه، سنخصص الفصل لدراسة التنافس في الخليج بين قوى دولية هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللتان تصنفان مابعد الحرب الباردة بالقوى التقليدية المهتمة بشؤون المنطقة، نتيجة دخول أطراف جديدة على غرار الصين تسعى للعب دور لها عبر بناء المصالح مع دول الخليج.

وإذا تساءلنا عن غياب الإتحاد الأوروبي في هذه الدراسة؟

فإن الإجابة عن هذا السؤال تنطلق من كون الدول الأوروبية هي جارة هرمة ديمغرافيا لمنطقة الخليج مزدهرة إقتصاديا تعتمد على تدفق النفط من المنطقة وتحرص على تعزيز صادراتها من الغاز لإضعاف قبضة روسيا عليها. وهي بذلك تستفيد من الوجود الأمريكي الذي يؤمّن لها ذلك في إطار سعيها لبناء نظام نقل للنفط والغاز عبر تركيا وشرق المتوسط من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الدول الأوروبية تشاطر الرؤية الأمريكية في مختلف القضايا المتعلقة بالمنطقة، وفي مقدمتها التطرف[1].

إن الدول الأقدر على مناهضة المصالح الأمريكية هي روسيا في الوسط والصين في الشرق وفرنسا وألمانيا في الغرب. وفي هذا الصدد، دعا بريجنسكي في كتابه **الخيار الحقيقي** إلى فكرة أن أفضل وسيلة للحفاظ على التفوق العالمي للولايات المتحدة الأمريكية يكمن في التعاون الوثيق مع الإتحاد الأوروبي[2]. وهو نهج نلحظه في العلاقات الدولية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، والتي تظهر في شكل شراكة، إن لم نقل تحالفا إستراتيجيا خاصة مع بريطانيا.- ومن أمثلة ذلك تحالف أكوس2021 بين أمريكا وبريطانيا وأستراليا-. وعليه، ستقتصر الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين.

---

[1]-جلال خشيب وأمال وشنان، "أثر إنتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد202، (أكتوبر2015)، ص22.

[2]- جيرار ديسوا، مرجع سابق، ص163.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الخليجية: التوافقات والتباينات.

عندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية فإن هذا يعني أننا سنطيل النفس، فهي وارثة الحضارة الغربية وآخر تجلياتها، فهي روما العصر وأكبر قوة إقتصادية وعسكرية وسياسية وذكية حتى لقبت بشرطي العالم؛ حيث أنها لم تكتسب اللقب إلا نتيجة تواجدها في المناطق الإستراتيجية على المستوى العالمي، ومنها منطقة الخليج إدراكا منها لمحوريتها العالمية. لكن ذلك لا يكون، إلا عبر بوابة القوى الإقليمية فيه.

فكيف سيكون تعاطي الولايات المتحدة في منطقة الخليج مع السعودية من جهة، وإيران من جهة أخرى رغبة منها في تحقيق مصالحها؟

أولا: تواجد الولايات المتحدة في الخليج: قراءة في الأهداف.

إن المكانة التي وصلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى هرم القوة في النظام الدولي، كانت نتيجة فلسفة جيوبوليتيكية تحضّ على الإنتشار العسكري الواسع في مختلف مياه العالم وأراضيه إلى جانب تعظيم نفوذها السياسي والدبلوماسي بما لايضاهى بأي قوة دولية أخرى. ومن المعلوم في هذا الصدد أن النفوذ الإقتصادي والتجاري للولايات المتحدة شديد الصلة بالقوة العسكرية والثقل السياسي الأمريكيين؛ حيث تعمل حركة الأساطيل والبوارج كجسر ممهد لتمدد الشركات التجارية والمؤسسات الصناعية والإستحواذ على الأسواق[1].

باتت الولايات المتحدة الأمريكية النواة الأولى في العالم مع مطلع عقد التسعينات. وقد ظهر ذلك بإعلان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، بقولها :« إن الولايات المتحدة أصبحت أمة لا غنى عنها[2]». وعلى العموم، يمكن إرجاع عوامل إكتسابها لصفة القوة العظمى والأكبر في العالم إلى ما تملكه من مقومات صلبة ولينة. الأمر الذي ساعدها على التوسع الخارجي، والذي كان من بين

---

[1]- رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،2015)، ص25.

[2] أحمد أبو زيد، "الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43-44، 2014، ص10.

عوامل عدة مساعدة على تعزيز القوة الأمريكية، سيتم التفصيل في مقومات القوة الأمريكية في المبحث الثاني.

أ- أهمية الخليج بالنسبة للأمريكيين: أسباب إختيار الأمريكيين للخليج كمنطقة إرتكاز:

كثير من الجيوبوليتيكيين المحدثين على غرار بريجنسكي يعدون منطقة الخليج نقطة الإرتكاز العالمية كما أشرنا سلفا؛ حيث أثبتت أحداث مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أن من يسيطر على النفط والغاز – الطاقة – يسيطر على العالم. وفي هذا الصدد نجد تأكيد وزير الدفاع الفرنسي السابق أندريه جيرو "André Jéro" وأستاذ مادة جيوبوليتيك الطاقة في الكتاب الذي أصدره تحت عنوان "جيوبوليتيك النفط والغاز" أن هذين الأخيرين هما المركز الحقيقي للعالم- نظرا لصعوبة إكتساب الطاقة المتجددة-، ومن يسيطر عليهما يسيطر على العالم[1]. الأمر الذي يجعلنا نستخلص نتيجة مفادها أن منطقة الخليج في التشكيل الجيوبوليتيكي القائم بعد الحرب الباردة لم تكن في الحقيقة، إلا بمنزلة قلب هذا العالم. وهو ما لم يخف عن التصور الجيوبوليتيكي الأمريكي، لأن متطلبات التطور تحتاج إلى الطاقة.

ويمكن الإشارة إلى أنه رغم تباين سياسات الإدارات الأمريكية، إلا أن هناك شبه إجماع على محورية الخليج حتى أضحى بالنسبة للولايات المتحدة إمتدادا لأمنها القومي. ويمكن تلمّس ثلاث محاور كبرى كانت السبب من وراء جعل الخليج يحتل تدريجيا موقعا مهما في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وهي[2] :

- الطاقة وتأمين إمداد العالم الغربي بها.
- القرب من روسيا وكذلك مطامعها في إيجاد مراكز نفوذ في الخليج.
- إسرائيل وتطورات القضية الفلسطينية.

ولكن الواقع الدولي وما يشهده من زيادة الطلب على الطاقة خاصة في الصين العملاق الإقتصادي بما يحتم تعزيز العلاقات مع الإقليم الخليجي لتأمين الإمداد، يجعل حتمية إضافة محور رابع، يتمثل

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأوروبية – الأمريكية على قضايا الامة العربية، حقيقة مابعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص101.

[2]- وليد حمدي الأعظمي، مرجع سابق، ص94.

في: قرب الخليج من شرق آسيا ورغبة الصين في تثبيت وجودها في منطقة الطاقة عصب التطور الإقتصادي.

ويمكن تلمس مظاهر أخرى للأهمية الحيوية للخليج بتحكمه في أهم المواقع المرورية الدولية عبر مضيق هرمز، وكذا القرب من مضائق أخرى بما يعني إنفتاحا على مناطق أكثر إمتدادا لما يتيحه القرب من قناة السويس وباب المندب. الأمر الذي يعني أسواقا أكبر وأكثر تتناسب مع طبيعة الإقتصاد الليبرالي[1]، ناهيك عن توسطه العالم القديم وإشرافه على العديد من البحار والأنهار. ولذلك فهو يشكل رقما مهما لدى مهندسي الإستراتيجية الأمريكية.

ب- دوافع التوجه الأمريكي نحو الخليج:

عند محاولتنا معرفة كيفية صناعة سياسة خارجية لدولة ما، فإنه يمكن تلمّس ذلك من خلال الأهداف المبتغاة والدوافع والوسائل المتبعة للوصول إليها. وإذا ما أردنا فهم إختيار أهداف بعينها، فإن الأمر يفرض علينا دراسة وجيزة للسياسة الخارجية الأمريكية حول الثوابت التي ترتكز عليها في إطار تفاعلاتها مع الخليج.

فمنذ أن إنتقلت السياسة الخارجية الأمريكية من سياسة العزلة التي إختارها مونرو عام 1821 إلى سياسة التفاعل مع مختلف الأطراف الدوليين صارت أمريكا قوة مؤثرة في تطور النظام الدولي وتحديد أنماط التفاعلات فيه. بيد أنه مهما تكن التغيرات والتحولات التي تلحق بالسياسة الخارجية الأمريكية، فإن هناك ثوابت أساسية تقوم عليها يمكن إجمالها في[2]:

- السعي نحو تحقيق الأمن القومي وتعظيم المصالح الوطنية الأمريكية، ويتأتى لها ذلك بزيادة القدرة العسكرية من ناحية، وإضعاف الخصوم وزيادة عدد الحلفاء في المناطق الإستراتيجية من ناحية أخرى.
- تأمين تدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من خلال تأمين مصادر الإنتاج والتصدير وخطوط النقل، ونخص بالذكر هنا منطقة الخليج. علما أن الولايات المتحدة تحافظ على مخزونها كإحتياطي إستراتيجي مستقبلي.

---

[1]- ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع السوفياتي الأمريكي في الشرق الأوسط**، تصدير: محمد طه بدوي، (الإسكندرية: مكتبة مدبولي، 1995)، ص ص51- 52.

[2]- عبد المنعم مشاط، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 50، العدد200، أفريل2015، ص ص 94- 95.

- الحفاظ والإلتزام بأمن إسرائيل ونشر القيم المرتبطة بالرأسمالية بشقيها السياسي والإقتصادي.

أمّا عن المصالح المتغيرة التي قد تتغير طبقا للإدارات الأمريكية المختلفة؛ فيمكن أن تتعلق بأنماط التحالفات الخارجية ومدى الإلتزام الدولي بحقوق الإنسان، ومسألة الحرب الدولية على الإرهاب والحفاظ على قوة الدولار الأمريكي كعملة عالمية والسيطرة على سوق التكنولوجيا.

وتأسيسا على ماسبق تتبين لنا دوافع تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج ونلخصها في الآتي:

- ضمان وصول النفط لأمريكا وحلفائها بأقل تكلفة – العالم الصناعي– (الأمن القومي الأمريكي).
- ضمان علاقة سلمية مع أهم دول المنطقة لتحقيق المصالح الأمريكية. (سياسة التحالف).
- إبعاد المناوئين عن المنطقة ومحاولة تقليص أو إلغاء نفوذهم.
- ضمان أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب والتطرف.
- إحكام السيطرة على المنافذ عن طريق التحكم في الممرات الملاحية والمضائق ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة. (نصائح ماهان).

ويتأتى ذلك بوجود عسكري بصورة دائمة في المنطقة في شكل قواعد عسكرية وإتفاقيات دفاع مشترك.

ثانيا: العلاقات الأمريكية السعودية.

بعد الحرب العالمية الثانية، حدث تغير إستراتيجي أساسي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الخارجي نتيجة عاملين: الأول؛ ظهور الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى على مسرح السياسة الدولية وإشتداد الحرب الباردة. والثاني؛ خروج حلفاء أمريكا منهارين، فضلا عن تطلعها للنفوذ العالمي. وبذلك بدأ الإهتمام الإستراتيجي بمنطقة الخليج؛ حيث أضحت ضمن إطار السياسة العالمية الجديدة للولايات المتحدة، والتي بات الخليج يشكل مصدر القوة الدولية الأولى لها وبنفوذها فيه تستطيع التأثير على أوروبا الغربية واليابان وربطهم بإستراتيجيتها.

وأساسا، كان لظهور النفط الأهمية الكبرى في تشكيل الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، وأصبح لها إستراتيجية متكاملة تجاه الخليج منذ بداية التسعينات غداة إعلان بريطانيا سنة 1968 نيتها في الإنسحاب من الخليج بحلول عام 1971 تاركة الفراغ للولايات المتحدة[1]. لكن الوجود الأمريكي في

[1] R Macri,**The Politics and Security of the Gulf : Anglo-American Hegemony and Chapping of a Region** (London : Routledge, 2010) , P.123.

الخليج كان سابقا لهذا التاريخ عبر بوابة الإستثمارات نتيجة إكتشاف النفط سنة 1932؛ بمعنى آخر أن أمريكا ماقبل السبعينات كانت مستثمرا إقتصاديا. ولكن مابعد ملء الفراغ البريطاني، أصبحت جزءا من الإقليم – **التغلغل الخارجي الواجب توفره في النظام الإقليمي**–، لتترسخ في أذهان الأمريكيين حتمية تطوير العلاقات مع السعودية، فكانت إنطلاقة العلاقات الدبلوماسية في الأربعينيات، معلنة بذلك عن أهم العلاقات العربية الأمريكية إلى الوقت الحالي.

1–أسباب منح الولايات المتحدة إهتماما خاصا بالسعودية:

إرتكز إختيار الولايات المتحدة للسعودية كحليف في الخليج إلى أحداث أبرزت أهمية العلاقات معها لدى الإداراة الأمريكية نوجزها في[1]:

– سقوط نظام الشاه في إيران حليف الأمريكيين وقيام الجمهورية الإسلامية عام 1979 ذات النهج العدائي للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الشيطان الأكبر.

– غزو السوفيات لأفغانستان وتقربها من منطقة الخليج، الحدث الذي عُدَّ سببا مباشرا لأن تعيد أمريكا تقويم سياستها بإعطاء المزيد من الأهمية للدور السعودي.

– التدهور الأمني في المنطقة الناتج عن الحرب العراقية الإيرانية –مشكل تأمين إمداد النفط–.

إن السعودية معنية حتما بالسياسة الخارجية الأمريكية نظرا لموقعها الجغرافي المتوسط للعالم القديم وكذلك قوتها النفطية، وكذا حجم العوائد النفطية التي ترغب دائما الولايات المتحدة الأمريكية بإسترداد الجزء الأكبر من هذه الأرصدة في إطار ما يعرف بإعادة تدوير الأرصدة البترولية عن طريق تشجيع الإستثمار العربي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشجيع صادرات الولايات المتحدة الأمريكية والغربية إلى دول المنطقة[2]. وعليه، فإن أي تحليل منطقي لأهداف وخيارات سياسية أمريكية تجاه المنطقة يجب أن تأخذ بالضرورة الدور السعودي بعين الإعتبار خاصة بعد خسارة إيران والعراق كضامنين للأمن في الخليج. وهكذا تم منح السعودية دورا بارزا في إطار الإستراتيجية الأمريكية نحو الخليج، وإعتبارها حليفا إستراتيجيا وهو ما تناسب مع مصالح السعودية في المنطقة بدءا بدرء النفوذ الإيراني وتراجعه لصالحها.

---

[1]– وليد حمدي الأعظمي، مرجع سابق، ص99.

[2]– ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص80.

ومنه نتساءل عن طبيعة التعامل الأمريكي مع السعودية في إطار هذا الدور؟

تظهر الإجابة على هذا التساؤل خلال عرض محطات من فصول العلاقات الأمريكية السعودية، والتي تخللتها أحداث مفصلية داخل الإقليم وخارجه، رسمت معالم تغيرات طارئة في المحاور الكبرى للعلاقة بين الطرفين نخص بالذكر منها حرب الخليج الثانية 1991، أحداث سبتمبر 2001، غزو العراق في 2003، أحداث الحراك العربي، سياسة النهج الإصلاحي في عهد الملك سلمان، الإتفاق النووي مع إيران ثم إلغاؤه، إستئناف المفاوضات النووية معها من جديد.

2-محطات من العلاقات السعودية الأمريكية:

حتى نفهم العلاقات السعودية الأمريكية، فإننا مجبرون على العودة إلى تاريخ الوجود الأمريكي في المنطقة لتفحص **سياستي العمودين والإحتواء** لما لهما من أثر على صيرورة العلاقات يمتد مداه إلى الوقت الحاضر.

- **سياسة العمودين (مبدأ نيكسون):**

في نهاية 1971 تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ الأمني الناجم عن الإنسحاب البريطاني، وخوفا من محاولات سوفياتية تستهدف القيام بنفس الدور في المنطقة، بما يشكل تهديدا صارخا لمصالحها في المنطقة، والتي بدأت منذ ثلاثينات القرن الماضي. حيث أعلن ريتشارد نيكسون (Richard Nickson) مبدأ العمودين سنة1971، والذي جاء متأثرا بالهزيمة في حرب الفيتنام، والتي أفرزت إحجاما أمريكيا عن التدخل المباشر، وتبني سياسة توكيل القوى الإقليمية مسؤولية الحفاظ على المصالح في المنطقة عن طريق مساعدتها إقتصاديا وعسكريا، وهو فحوى مبدأ نيكسون الذي وزّع عبء الدفاع عن الخليج بين السعودية وإيران. لكن المبدأ تعرض لإنتكاسات أدت إلى تراجعه على غرار رفض السعودية منح تسهيلات عسكرية على أراضيها، إضافة إلى إستخدام سلاح النفط عام 1973[1]. ومما زاد تعقيد الوضع سقوط نظام الشاه الإيراني. الأمر الذي حذا بأمريكا بالإنتقال من سياسة عدم التدخل إلى التدخل عند الضرورة.

[1]- وليد حمدي الأعظمي، مرجع سابق، ص ص 103 – 104.

- **سياسة الإحتواء (كارتر):**

بعد تعرض سياسة العمودين لهزة عنيفة تمثلت في إنهيار حكم الشاه، بدأ التفكير من جديد لصالح إعطاء مزيد من الإهتمام للدور السعودي عبر التواجد العسكري في الخليج وحماية أمنه، ليبدأ مبدأ كارتر الذي تضمن التهديد بإستخدام القوة في حالة التعرض لأمن الخليج، وذلك بوجود مباشر فيه. ومنه في المحيط الهندي كتعويض عن ضياع إيران، التي لم يرقها هذا التواجد الجديد لأمريكا.

- **علاقات مابعد الحرب الباردة:**

- **حرب الخليج الثانية:** بعد غزو العراق للكويت والإنعكاسات السيئة للثورة الإيرانية على العلاقات مع أمريكا لم تعد إيران والعراق تصلحان للعب دور الضامن الأمني في المنطقة حسب الولايات المتحدة الأمريكية أو كحلفاء سياسيين للقوى الغربية، ناهيك عن تراجع قوتهما بسبب الإنهاك المزدوج في حرب الثماني سنوات.

ولأن ملامح الدور الإقليمي للسعودية بنظر الأمريكيين بدأت بالظهور منذ السبعينات، فإن حرب الخليج الثانية كانت مفصلية في تجسيد تحالف إستراتيجي قوامه قاعدة عسكرية في الظهران فيما يسمى بالقيادة المشتركة لدول التحالف لمتابعة فصول الحرب الدولية على العراق ومراقبة تطبيق الحظر الجوي المفروض عليه من قبل مجلس الأمن مابعد الحرب، فكانت بذلك بداية الوجود الأمريكي في الخليج بشك جلي ساهم في تقارب وجهات النظر بالإعتماد على معادلة النفط مقابل الأمن.

-أحداث 11 سبتمبر:

عكرت أحداث 11 سبتمبر صفو العلاقات الأمريكية السعودية وأحدثت شرخا جسيما فيها، وصل الأمر لدى بعض المسؤولين الأمريكيين إلى دعوة الإدارة الأمريكية لإعتبار السعودية مصدر التطرف في العالم والمسؤولة عن الإرهاب فيه. فقد تركت هذه الأحداث بصمات واضحة على نمط وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية ونظرتها للعالم من حيث ترتيب الأولويات وكذا تصنيف قوائم الحلفاء والأعداء؛ وهي مرحلة سماها الكثيرون بالهيمنة الأمريكية المقننة. حيث يتوضح ذلك في قول

كيسنجر:« **إن على الولايات المتحدة الامريكية أن تجعل من هذا اليوم إنطلاقة جديدة للهيمنة والسيطرة كما حدث بعد بيرل هاربر**[1]».

مع مرور الوقت، بدأت تتعالى أصوات بحتمية توجيه الإتهام المباشر للسعودية وتحميلها المسؤولية كاملة عن أحداث سبتمبر. وبرز ذلك نتيجة طروحات صدرت عبر مؤسسة راند كوربوريشن (Rand Corporation)؛ وهي هيئة قريبة من وزارة الدفاع. لكن معظم الإنتقادات كان مصدرها وسائل الإعلام، رغم وجود أجنحة داخل الإدارة الأمريكية دعت إلى إعادة تقييم العلاقات السعودية الأمريكية[2].

أصبح جو العلاقات الأمريكية السعودية مشحونا بين إتهام بالتورط في الأحداث وتفعيل لأدوات ضغط سعودية؛ كسحب الودائع السعودية من البنوك الأمريكية في ظل إنخراط كلي للسعودية في محاربة الإرهاب ومحاولة أمريكية لترميم العلاقات، بالإشادة بدورها في الحملة العالمية حيث ظهر ذلك في تصريحات دونالد رامسفيلد (Donald Ramsfeld)– وزير الدفاع الأسبق– والرئيس السابق لهيئة الأركان الأمريكية المشترك ريتشارد مايرز(Richard Mayerz) في إعتبار تقرير مؤسسة راند لا يمثل البتة وجهة نظر بلادهما[3].

إجمالا، يمكن القول أن أحداث سبتمبر كانت أزمة حقيقية في مسار العلاقات بين البلدين. وفي مقابل ذلك، بذلت السعودية جهدا غير إعتيادي لتحسين صورتها في أمريكا، وإنخراطها بشكل قوي في الحملة الدولية على الإرهاب، والذهاب إلى علاقات واضحة بدون مجاملات، لأنه من الصعب إستغناء الطرفين عن بعضهما كما بدا في تلك الفترة؛ فمن جهة حاجة الولايات المتحدة للطاقة والمنافع الإقتصادية التي تحصل عيها، ومن جهة أخرى، حاجة السعودية إلى التسلح والأمن والحماية الأمريكية.

[1]- نيرمين السعدني، "أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على الإقتصاد الأمريكي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد147، 2002، ص176.

[2]- دانا علي صالح البرزنجي، **السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث11أيلول2001**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص ص 224– 225.

[3]– المرجع نفسه، ص ص236 – 237.

- الحرب على العراق 2003:

إستمرت أحداث 11 سبتمبر لتلقي بظلالها على أجواء الحرب الأمريكية على العراق في إطار التعاطي السعودي معها، والذي تمظهر في عدم الترحيب بهذه الحرب من خلال رفض إستخدام الأجواء السعودية. الأمر الذي أثر بغياب السعودية عن المشهد العراقي وصل إلى تمكين سياسي للشيعة على حساب السنة، والتي ُنظر إليها على أنها قوى تطرف. مما ساهم في التأثير على المنطقة، التي تضم جماعات شيعية في كل دولها وفي مقدمتها السعودية.

- أحداث الحراك العربي:

كان الربيع العربي إختبارا غير متوقع للعلاقات وتحولا دراماتيكيا للسلطة في العالم العربي. ويمكن القول أن الثروة الإقتصادية الهائلة مكنت دول الخليج من إجتياز الثورات وضجتها السياسية بإستثناء البحرين. وعلى العموم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت مترددة حيال الوضع الجديد، خاصة فيما تعلق بالحالة المصرية. لكنها تغاضت عن تدخل خليجي في البحرين لوقف الإحتجاجات في المنامة، في إشارة واضحة ُتفهم على أنها تخشى حدوث تغيير سياسي في الخليج يضر بمصالحها على غرار ما حدث في إيران عام 1979. وشهدت هذه الفترة ومابعدها توافقا أمريكيا سعوديا نلمسه خاصة في التوافق حول تطورات الوضع السوري، والدعم الأمريكي لحرب اليمن.

- الإتفاق النووي مع إيران:

حث مفكرون كثر الإدارات الأمريكية على التقارب مع إيران، ومنهم توماس فريدمان وفريد زكريا وهنري كيسنجر. وكان ذلك من خلال المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني في إطار مجموعة (1+6)، التي أفضت في النهاية إلى التوقيع على الإتفاق النووي القاضي بتخفيف العقوبات على إيران، مقابل تخليها عن مشروعها النووي رغم إدعاءات إيرانية بطابعه السلمي.

ألقى الإتفاق النووي بظلاله على العلاقات الأمريكية السعودية؛ حيث وصفت بالفتور، إيمانا منها أن التقارب سينعكس سلبا على دور السعودية، ورؤيتها الإقليمية للخليج لحساب إيران المتحررة من العقوبات بما يمكّنها من بناء دور أكبر على الساحة الإقليمية. إنتكاسة العلاقات إحتاجت إلى دفعة تمثلت في قمة سلمان أوباما عام 2015 لإيجاد آليات لإدارة الخلاف، والمواضيع الكبرى التي يفترض

أن تكون بعيدة عن الإختلاف قدر المستطاع كقضايا التسلح و إمدادات الطاقة لتعود العلاقات إلى النقطة التي إنطلقت منها بدفعة أقوى[1].

- عاصفة الحزم:

مثلت حرب اليمن أو عاصفة الحزم كما يسمّيها السعوديون أبرز المظاهر على التحول الإستراتيجي – ولو مؤقتا– بين البلدين، بحيث تصرفت الرياض بشكل مستقل عن واشنطن بصفتها هي الخط الأول للدفاع عن أمنها وليست الولايات المتحدة الأمريكية. ويعزو البعض ذلك إلى حالة التناقض بين البلدين عقب الإتفاق النووي، وحاجة السعودية إلى الإقلاع عن الإدمان الأمني الأمريكي. لكن بُرِّر ذلك أنه لا يعدو أن يكون إلا تحولا في الإستراتيجية عن طريق الإعتماد على النفس، وليس بسبب الخلافات بين الطرفين من جهة. ومن جهة أخرى، إن صدقنا بوجود تحول إستراتيجي تتبناه السعودية، فإنه لا يعني البتة تراجع أهمية واشنطن[2] في منطقة لطالما وصفت بالمضطربة. مما يرفع من أهمية الإستعانة بقوة خارجية كبرى. **ويمكن أن نلخّص ذلك في كون العلاقة بين الطرفين مابعد عاصفة الحزم تحولت من الإرتباط الإستراتيجي إلى الإنفكاك الجزئي إلى عودة الإرتباط في عهد ترامب تحديدا، وتبقى فترة بايدن مفتوحة على إحتمالات مرتبطة بمآلات ملف المفاوضات النووية مع إيران ونتائجها.**

- عهد ترامب: الإنغماس في البراغماتية:

لم يكن آخر عهد أوباما يروق للسعوديين. ولكن بمجيء ترامب 2016 تبددت بداية كل المخاوف، خاصة بعد إعلان إعتبار إيران دولة إرهابية، وصل الأمر إلى حد خروج الأمريكيين من الإتفاق النووي، الخبر الذي إستقبلته المملكة السعودية بكثير من الود والترحيب، سبق ذلك عقد القمة الأمريكية الإسلامية، وزيادة مطردة في الإنفاق العسكري السعودي والذي تعود أصوله المالية إلى الولايات المتحدة بإعتبارها المورّد الأول. وعليه، فإن العلاقات الأمريكية السعودية تعززت بشكل كبير جدا بعد وصول ترامب إلى البيت الأبيض وتولي محمد بن سلمان ولاية العهد في السعودية.

---

[1]– منصور المرزوقي، "العلاقات السعودية – الأمريكية بين قمتي 1945 و2015"، تم التصفح بتاريخ 2018/09/10، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201591094224419752.html .

[2]- المكان نفسه.

كثيرة هي أحداث ومحطات العلاقات السعودية الأمريكية لكننا حاولنا التعرض لأهمها لتبيان مستوى العلاقة، التي يبدو أنها إستراتيجية، رغم الأزمات والتصريحات والتناقضات في أحيان ما. وبالرغم من تعالي أصوات أمريكية بحتمية معاقبة السعودية على خلفية مقتل الصحفي جمال خاشقجي في 2018 أو على الأقل إعادة تقييم العلاقات معها، لكن صلابة العلاقات مكنتها من تجاوز حدث عالمي وهو أحداث سبتمبر الأمر الذي يجعلنا نجزم أنها قادرة على تجاوز أزمات وخلافات أخرى.

مرحلة بايدن: ونحن نكتب هذه السطور مازالت عهدة جوزيف بايدن في بداياتها، والتي أُستأنفت بالمفاوضات النووية مع إيران. وهو أمر لا يروق للسعودية التي ترغب في إستمرار سياسة الشد القصوى على إيران كما كان في عهد ترامب. لكن بايدن الديمقراطي يريد إحياء نهج رسمه سلفه أوباما حول طريقة التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وإن كان بشروط إضافية لا تروق لإيران على الأقل حاليا وتعتبرها إلتفافا على محتوى الإتفاق النووي. وهو ما يصب في صالح السعودية.

ثالثا: العلاقات الأمريكية مع دول الخليج الأخرى:

تقديرا من دول الخليج العربية لخطورة الأحداث التي كانت تتعرض لها المنطقة، وخاصة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وغزو الإتحاد السوفياتي سابقا لأفغانستان في نفس العام، وإندلاع الحرب العراقية- الإيرانية، بادرت دول الخليج العربية إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي فيما بينها عام 1981 كرد عملي على هذه التهديدات الخطيرة. وبرغم وجود إتفاقيات ثنائية بين أمريكا وكل دولة على حدى، فإنه يمكن القول إجمالا أن العلاقات الأمريكية الخليجية هي علاقات قديمة ووثيقة إلى حد كبير؛ فهناك تعاون إقتصادي وتنموي وأمني وتقني منذ بدايات ظهورها كدول، إضافة إلى تحديات فرضها الوضع العراقي، العلاقة مع إيران. الأمر الذي حملها على نسج علاقات قوية مع أمريكا رغبة منها في تجاوز تهديدات الوضع. لكن رغبة بعض الدول في التحرر من الهيمنة السعودية كحالة قطر مثلا جعلت الولايات المتحدة تتعامل مع خليج منقسم تتجاذبه قوى أخرى، لكنها لم تتأثر بذلك. وصفوة القول، أن هذه الدول أمام خيارين إما أن تكون علاقاتها مع واشنطن منبثقة من علاقات السعودية معها على إعتبارها الشقيقة الكبرى، أو خروجها من الهيمنة السعودية ونسج علاقات فردية.

- **العراق:** يبقى العراق إستثناءا كما إيران فيما يتعلق بعلاقاته مع واشنطن؛ حيث دشنت هذه الأخيرة نظاما عالميا جديدا من مدخل الحرب الدولية على العراق عام 1991، لتتسم العلاقات بالعدائية

والنفور تجلت مظاهرها في فرض حصار أممي على العراق تكفلت الولايات المتحدة الأمريكية بمراقبته من قواعدها المنتشرة في الخليج، والوقوف على أعمال لجان التفتيش الدولية عن السلاح العراقي **(أونسكوم ولجنة أنموفيك بقيادة هانز بليكس)**[1] .

ورغم إنسحاب واشنطن من العراق عام 2011، غير أن يدها الطولى فيه لم تنقطع، وذلك بإنخراطها بشكل كبير في تشكيل الخريطة السياسية في العراق من جهة، ومحاربة داعش عبر التحالف الدولي من جهة أخرى، فيما بات يعرف بالتنسيق الأمني.

وتأسيسا على ماسبق، فإن العلاقات الأمريكية العراقية مابعد 2003 لا تعدو أن تكون، إلا علاقة تبعية مطلقة. فهي من رسمت العراق الجديد بكل التحديات المفترضة فيه.

رابعا: العلاقات الأمريكية مع إيران:

يمكن تقسيم سير العلاقات الإيرانية الأمريكية إلى مرحلتين مرحلة ماقبل الثورة الإسلامية ومابعدها.

أ-**مرحلة ما قبل الثورة:** لن نغوص في عمق التاريخ لنتبين العلاقات بين إيران وأمريكا. ولكن ما يمكن قوله كميزة أساسية لهذه الفترة؛ أي من الأربعينيات حتى السبعينيات من القرن العشرين أن إيران كانت منطقة نفوذ أمريكية إستغلتها للقيام بدور مهم في مواجهة الشيوعية، وإلحاقها بالمعسكر الرأسمالي. لكن سياسات محمد مصدق شكّلت عقبة أمام النفوذ الأمريكي؛ فتمت الإطاحة به وإعادة الشاه إلى الحكم لتلقب إيران بشرطي أمريكا في المنطقة[2].

ب-**مرحلة مابعد الثورة:** حيث بدأت من إنتصار الثورة الإسلامية، والتي جاءت مصحوبة بنزعات إستقلالية ومعادية للنفوذ الأمريكي، ودخلت بذلك مرحلة القطيعة، والتي تخللتها أحداث الرهائن وحادثة طبس والحرب العراقية الإيرانية، وهي في مجملها عوامل ساهمت بشكل كبير في تخريب العلاقات وتعزيز حالة القطيعة. ولطالما أُعتبرت العلاقات بين إيران وأمريكا ليست مجرد علاقة بين دولتين

---

[1] محمد السيد غنايم، هانز بليكس ... مبعوث للحرب أو للسلام، ص1، تم التصفح بتاريخ2021/12/4، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/specialcoverage/2009/10/1/%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%B2-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%88-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85

[2]- فاطمة الصمادي، **العلاقات الأمريكية الإيرانية: قطيعة لا تمنع الصفقات في العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج**، تقديم: محمد الأحمري، (بيروت: مكتبة ناشرون للعلوم، 2015)، ص125.

تختلفان في المصالح، بل هي قضية تتعلق برؤيتين مختلفتين لمسألة القوة والسلطة في المنطقة والعالم[1].

وبرغم حالة القطيعة بين البلدين، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت لإيران هديتين زادتا في بروز القوة الإيرانية الإقليمية لم تتوقعهما إيران: **الأولى؛** بحربها على العراق1991 وضرب القوة العراقية المنافس اللدود لإيران إلى القضاء على نظام صدام حسين في 2003 رجل الشر لدى الإيرانيين، **والثانية؛** تمثلت في القضاء على تنظيم طالبان في2001. الأمر الذي أدى إلى تأمين جهات لم تكن منيعة بحسب إيران. وتغير الوضع لصالحها خاصة في العراق بتمكين سياسي للشيعة ودور نافذ لإيران فيه، وأصبحت جزءا من خريطة العراق السياسية، برغم الولايات المتحدة الأمريكية وعلى إعتبار أن إيران لا يروق لها الوجود الأمريكي في منطقة الخليج. وهو مادلّت عليه تصريحات المسؤولين الإيرانيين. غير أن الوضع الجديد ساهم في ظهور بوادر للتقارب لم تكن مطروحة من قبل.

يتنافس في المشهد السياسي الإيراني حزبا الإصلاحيين والمحافظين على السلطة في البلاد. وما يميز الإصلاحيين هو محاولة إنفتاحهم وتغيير صورة إيران، كما ظهر في طروحات خاتمي ودعوته لحوار الحضارات بما يجعل الأجواء العامة للعلاقات غير مشحونة رغم القطيعة. لكن الوضع يتغير عندما يكون المحافظون على رأس السلطة. وهذا ما ظهر بشكل جلي في عهدتي محمود أحمدي نجاد، والذي وصف بالمحافظ المتشدد؛ حيث تميز عهده بإستفزازات لجيرانه الخليجيين حلفاء الولايات المتحدة، والسير في برنامج نووي ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية جملة وتفصيلا، تشكك في سلميته رغم إدعاءات الإيرانيين بذلك، وكذلك تشديد قبضة العقوبات الأمريكية المفروضة.

غير أن وصول حسن روحاني الرجل الدبلوماسي المفاوض بالتزامن مع عهد أوباما الرجل الديمقراطي المتوجس من سناريو حروب ونزاعات أثقلت كاهل الخزينة الأمريكية في عهد بوش الإبن تراءى للبعض بعض مظاهر التقارب بين البلدين، والتي إنتقلت من السر إلى العلن نوجزها فيما يلي[2] :

- التفاوض حول ملف البرنامج النووي الإيراني.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 134.

[2]- بشير زين العابدين،" تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية (2002–2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، 2014 ، تم التصفح بتاريخ : 2018/09/01، على الموقع: https://almoslim.net/node/238885

- سلسلة إجتماعات سرية أمريكية إيرانية سربها المسؤول السابق عن الملف السوري في الخارجية الأمريكية فريديرك هوف (Frederick Hoof) في مارس2015 عن إتفاق الطرفان على تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنطقة إذا إنهار النظام السوري.

- نأي أمريكي في البحث في تفصيلات الدور الإيراني في العراق.
- فشل العقوبات في إيقاف البرنامج النووي ومحاولة تبني سياسة الحوافز عبر التقليل من التهديد العسكري وتخفيف قبضة العقوبات الإقتصادية، وهو ملخص لدراسة راند.
- توجه واشنطن إلى سياسة التمكين الشيعي بغرض تأمين موارد الطاقة الأحفورية في البصرة والبحرين والمنطقة الشرقية من السعودية في ظل توافق أمريكي إيراني على إعتبار الإسلام السني الوهابي مصدر التطرف والإرهاب في المنطقة.

وتأسيسا على ماسبق، فإن مخرجات التقارب تمثلت في إتفاق نووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها من جهة، وإيران من جهة أخرى. الأمر الذي حفّز على وجود دراسات تتعرض لمخاطر هذا التعاون على دول الخليج، وما يتوجب عليها القيام به، ودراسات أخرى تتبعت تكاليف التطبيع الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنعكاس ذلك على القواعد الأساسية للثورة الإسلامية. لكن وصول ترامب الى البيت الأبيض نسف كل هذه الطروحات بتعليق الإتفاق النووي وفرض عقوبات جديدة وإعتبار إيران دولة إرهابية مسؤولة عن اللاأمن في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام، لتعود سياسة التهديد والإتهام هي الطاغية في العلاقات الأمريكية–الإيرانية. وسنستشف تأثير ذلك على أمن المنطقة في الفصل الموالي.

وكحوصلة لكل ما جاء في هذا المطلب، فإن تفاعلات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج هي مبنية على ثوابت للسياسة الخارجية، وعلى علاقاتها مع السعودية؛ حيث لا يمكن بأي شكل مقارنة العلاقات الأمريكية – السعودية بنظيرتها الإيرانية. فالأولى علاقات يصفها البعض بالتحالف الإستراتيجي. وهي مدخل في كثير من الأحيان إلى العلاقات مع دول الخليج الصغيرة الأخرى. في المقابل، فإن القطيعة التي دامت لعقود بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية أثّرت ولا تزال على سياسات إعادة بناء الثقة بين الطرفين بما يجعل على الأقل حاليا صعوبة تغيير النظرة الأمريكية لإيران، لتبقى السعودية هي الحليف الأول والوكيل الأمريكي في منطقة الخليج في ظل معطيات الوضع الحالي.

ويمكن القول نهاية أن العالم شبيه برقعة الشطرنج الكبرى؛ وهي مسرح لتنقلات القوى بما يعني تعدد اللاعبين. الأمر الذي يبعث على تنوع الإحتمالات والسيناريوهات الخاصة بتحركات القوى المختلفة في المناطق الإرتكازية والمهمة. ولكن القدر المتيقن منه هو أن تحريك قطعة من قطع الشطرنج يؤثر على بقية القطع. ومنه، فإن تفاعلات الولايات المتحدة الأمريكية مع القوى الإقليمية في الخليج ستأُخذ بعين الإعتبار عندما يتعلق الأمر بسلوكات قوى أخرى في مقدمتها روسيا والصين.

المطلب الثاني: روسيا في الخليج: البحث عن دور مؤثر

إن من سمات المرحلة التاريخية الراهنة هي حالة التنافس الجيوبوليتيكي المترافق مع حالات من الصراع تكون أطرافه قوى دولية، تتواجد في أقاليم على درجة من الأهمية تمثل مسرحا لهذا الصراع، ومن هذه القوى الدولية نجد روسيا العائدة بصورة مغايرة عمّا ألفناها سنوات الحرب الباردة يغلّف دورها إستراتيجية خالصة من أي أيديولوجية، تتوسع وتمتد إلى خارج مناطق نفوذها التقليدية، على غرار منطقة الخليج التي طالما كانت محط أنظار قياصرة وزعماء روسيا، لتمثل المنطقة أحد بوابات روسيا للعب دور عالمي مؤثر تأمل منه روسيا إستعادة مكانتها الدولية.

فكيف يمكن فهم الدور الروسي في الخليج؟

أولا: روسيا بعد الحرب الباردة: معادلة القدرات والأولويات:

تعد روسيا كيانا جيوبوليتيكيا، ومن الناحية الجغرافية والطبيعية واللغة والمناخ والثقافة والدين؛ فهي حلقة الربط في الكتلة الأوراسية، التي تعددت النظريات الجيوبوليتيكية حول تقديم أهميتها. وعليه، فهي مركز أوراسيا فضلا عن قدراتها[1].

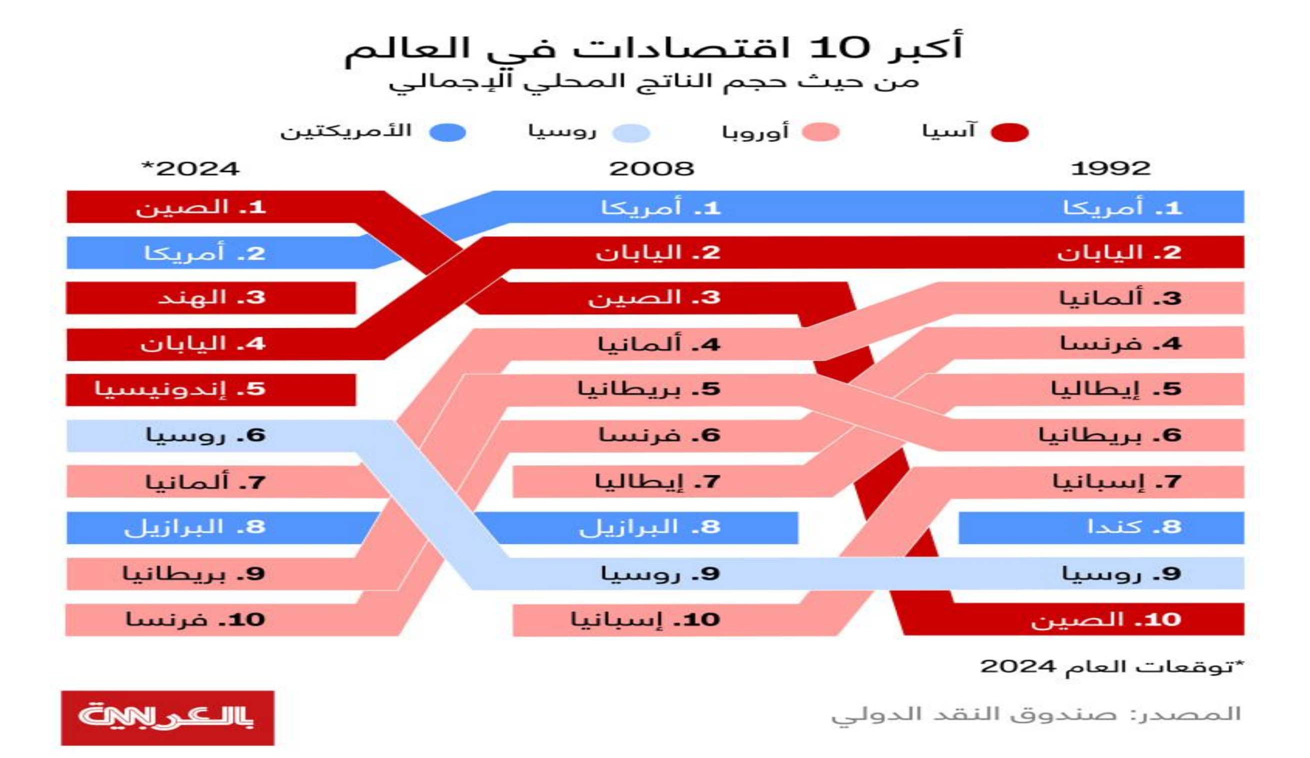
أ–قدرات روسيا : روسيا كبرى الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفياتي من حيث المساحة الممتدة على17 كم^2 والسكان – قاعدة علماء في مختلف التخصصات – والناتج القومي والقوة العسكرية[2]:

[1]- يازا جنكياني، **صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط،** ترجمة: علي مرتضى سعيد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 16.

[2] Stephen Larrabeef, , NATO´S Eastern Agenda In A New Strategic Era : Report Prepared For the US Air Forces, RAND,USA,2003,P.115..

– **من الناحية الإقتصادية:** روسيا اليوم ليست عملاقا إقتصاديا من حيث الأداء الإقتصادي ومعاييره الحالية؛ فالأرقام المتعلقة به لا تؤشر على وجود إقتصاد متين لقوة كبرى على غرار القوى الكبرى الأخرى والقوى الصاعدة. لكن الموارد الطاقوية تمثل ميزة فارقة وحاسمة لما لها من دور مفصلي في معادلة الأمن الطاقوي العالمي، ناهيك عن إستفادة روسيا المالية جراء إرتفاع أسعار البترول والتي دفعت بتطورات إيجابية مسّت الإقتصاد الروسي، إضافة لكونها إحدى دول مجموعة الثماني الكبار، لكن مؤشرات الأداء الاقتصادي الروسي توحي بتنامي القوة الروسية. وهو ما توضحه توقعات صندوق النقد الدولي في الشكل الموالي:

شكل رقم 10: أكبر 10 إقتصادات في العالم



<u>**المصدر**</u>: صندوق النقد الدولي

– **عسكريا**؛ ورثت روسيا الترسانة النووية السوفياتية والتي أعطتها ثقلا عسكريا هائلا على الصعيد الدولي، فضلا عن قدراتها العسكرية التقليدية يدعم ذلك القوة البشرية الروسية. مع العلم أن روسيا من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للسلاح، – المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية– نظرا

لخبراتها التكنولوجية؛ حيث تعد العوائد المتحصلة منه ركيزة إضافية للإقتصاد الروسي، وستأتي تفصيلات القوة العسكرية الروسية في المبحث الثاني.

– **سياسيا؛** برغم تراجع مكانتها من قوة عظمى إلى كبرى إلا أنها مازالت الشريك الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني في حال توافق المصالح، والعدو الأول في حال إختلافها، دون أن ننسى أنها أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وما يمنحها ذلك من قوة سياسية.

إن هذه النظرة السريعة على قدرات روسيا، والتي لم نرد التوغل فيها بقدر أن نفهم منها أن روسيا الجديدة تملك مقومات وتفتقر لأخرى. ولذلك فهي تعتمد على سياسة الإنفتاح على العالم بعد أن تقوقعت عنه إن صح القول لحوالي عقد من الزمن. وهي بذلك ترغب في تحقيق مصالح إضافية تدفع مكانتها على الصعيد الدولي.

ب–الأولويات في سياسة روسيا:

إن روسيا الممتدة على مساحة شاسعة من أوراسيا بما تحويه هذه المساحة من مقومات بشرية وإقتصادية جعلت روسيا تعتمد أهدافا في صيغة أولويات تحددت في عهد بوتين المختلف عن عهد بوريس يلتسن المنفتح على الغرب، حتى أصبحت روسيا تابعة له. وتظهر هذه الأولويات في:

- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية والتأكيد على ضرورة إسترداد روسيا المكانة الدولية.
- السعي لعلاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الإتحاد السوفياتي لا سيما الصين وإيران والهند
- الواقعية والبراغماتية في الفكر السياسي الروسي بغرض تأمين مكانتها العالمية في المجتمع الدولي عبر عالم متعدد الأقطاب.
- ترويج اللغة الروسية لتعزيز المكانة (الإنفتاح).

ثانيا: مكامن الإهتمام الروسي بالعودة إلى الخليج: لماذا الآن؟

على إمتداد أكثر من قرنين كانت منطقة الخليج محط أنظار قياصرة روسيا، ومن بعدهم زعماء البلاشفة في روسيا السوفياتية؛ حيث بدأت التطلعات لبسط الهيمنة منذ بدايات القرن التاسع عشر، أين كانت روسيا القيصرية المنافس الوحيد لبريطانيا في المنطقة، لتشهد فترة الحرب العالمية الثانية، وتحديدا بداية الأربعينيات إهتماما روسيا مباشرا بالخليج تمثل في إرسال ستالين وزير خارجيته **مولوتوف** " **Molotov** " إلى ألمانيا بقصد الإتفاق مع هتلر حول إنضمام الإتحاد السوفياتي إلى دول المحور، مقابل إطلاق يده في إيران والعراق، وإقتطاع جزء كبير من السعودية بما يضمن له السيطرة على الخليج[1].

إن إستشهادنا بالتاريخ يحمل دلالة ظاهرة على طبيعة وعوامل الإهتمام الروسي بمنطقة الخليج، والتي من المؤكد أنها تمثل رقما إضافيا في معادلة القوة الروسية.

فماهي دوافع إهتمام روسيا بمنطقة الخليج في ظل أولوياتها المعهودة – آسيا الوسطى والقوقاز–؟

بإعتبار الخليج منطقة جيوستراتيجية عالميا، فإنها ستكون جاذبة للقوى الفاعلة على الساحة الدولية. وبخصوص روسيا فإن إهتمامها بالإقليم ليس وليد المرحلة الراهنة –كما رأينا– لكن دوافع الإهتمام تتغير فالقرن التاسع عشر ليس هو القرن الواحد والعشرين. ولذلك إعتمدنا مصطلح عودة روسيا إلى الخليج.

فما هي أسباب العودة الروسية وهل هي إستمرار نهج أم تغييره؟

دوافع الإهتمام: نلخصها كما يلي:

- التواصل الجغرافي جعل المنطقة بالغة الأهمية لدى الروس؛ حيث وعلى إمتداد تاريخه الطويل، مثّل الخليج منطقة رخوة للجسد السوفياتي سابقا.

[1] يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، ص173.

– أمن الخليج عامل مهم ومؤثر في الوضع في آسيا الوسطى والقوقاز المجال التقليدي للمصالح الروسية بعد الحرب الباردة[1].

– الإعتبارات الدينية والتي تظهر في وجود 23 مليون روسي مسلم بما يعني ذلك وجود روابط روحانية بين المسلمين الروس ومنطقة الخليج.

– إعتماد الخليج وروسيا على الطاقة كمصدر رئيس للإقتصاد بإعتبارهما عمالقة الطاقة في العالم ومخزونا طاقويا هائلا، وما يترتب عليه من إمكانية التنسيق في كميات الإنتاج والتوافق على التسعير.

– أهمية الممرات المائية في المنطقة على غرار هرمز وإنفتاحه على المحيط الهندي، هذه المواقع السّوقية هي من صميم الجيوبوليتيك الروسي وفكرة الوصول إلى المياه الدافئة.

– أهمية موقع إقليم الخليج المتوسط للعالم القديم وما يمنحه الموقع الجيوسياسي من فرص مواجهة النفوذ الأمريكي من جهة، ومن جهة أخرى صد المد التركي في آسيا الوسطى فيما يعني سيطرة الناتو حسب الإستراتيجية الروسية.

عند التمعن في العوامل التي أكسبت منطقة الخليج أهمية مهما كان مستواها لدى الروس، نجدها متنوعة بين المجال الأمني السياسي، والإقتصادي والديني. ويلفت إنتباهنا وجود عوامل ثابتة لم تتغير، رغم تغير روسيا على غرار أهمية الممرات المائية، وحتمية السيطرة الروسية عليها. فيما نجد دوافع أخرى حتّمها التغير السياسي لروسيا وكذا بروز العامل الديني كقضية عالمية بعد الحرب الباردة، والذي فرض على الدول أخذه في الحسبان عند صناعة السياسة الخارجية.

وصفوة القول، أن الخليج لم يعد يشكّل منطقة أمريكية خالصة، كما كان في تسعينيات القرن الماضي. فروسيا الجديدة أعادت النظر والحسابات، والتي فرضت عليها العودة مرة أخرى إلى الخليج بإعتباره إقليما إستراتيجيا بمقاييس جيوبوليتيك القرن الواحد والعشرون.

إذا كانت هذه أبرز معالم الإهتمام الروسي بالخليج، فماهي المصالح والمنافع التي تسعى روسيا لتحقيقها من وراء تواجدها في الخليج؟ ولماذا تعود روسيا في الوقت الراهن إلى الخليج؟

[1] إيلينا ميلوميان، "العلاقات الروسية الخليجية: البناء على ماض إشكالي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 5.

بداية سنحاول الإجابة على **الوقتية** أي عودة روسيا الآن إلى الخليج، وتحديدا مع بداية الألفية الثالثة ولا تزال، ونُسند ذلك إلى:

– سعي الإدارة الروسية إلى زيادة الإنفتاح على دول العالم المختلفة، ولا سيما الشرق مع إتباع دبلوماسية جديدة تقوم على تعزيز دورها كوسيط مقبول من كل الأطراف في حل النزاعات أو إدارتها على الأقل.

– الرغبة في تعديل النظام الدولي وفق تصور تعدد القوى والأقطاب، وهي النظرة التي تتبناها روسيا حول هيكلية النظام الدولي برفض طابعه الأحادي والدعوة إلى تحوله إلى المتعدد، حتى لا تستمر هيمنة قوة واحدة.

– صعود قوى إقليمية في المنطقة تنافس روسيا على الهيمنة الإقليمية مثل إيران وتركيا. الأمر الذي حتّم عليها وضع إستراتيجية جديدة تتلاءم وهذه المعطيات الإستراتيجية في حزامها التقليدي. ونقصد بذلك الفناء الخلفي الروسي؛ أي آسيا الوسطى والقوقاز البطن الرخو لروسيا بتعبير بريجنسكي[1] وتأمين ذلك يكون بالتواجد ماوراء الفناء وتطويقه.

– الحاجة للمراهنة على الداخل الخليجي بعد خسارة أفغانستان، والتي مثلت ذروة المحاولات السوفياتية 1979 للوصول إلى البحار المفتوحة، وكذلك فقدان العراق في 2003.

– وجود ثلاثة قطاعات تعوّل عليها روسيا في تحريك العلاقات مع الخليج، قطاع الصناعة النفطية مشاريع الطاقة النووية، والتسلح.

ثالثا: مصالح روسيا في الخليج: كأي قوة ترغب في إيجاد موطأ قدم لها في منطقة معينة فإن ذلك ينّم عن مصالح و منافع تبتغيها هذه القوة، وهو حال روسيا في الخليج. نوجز هذه المصالح في[2] :

[1]- نورهان الشيخ، " روسيا والإتحاد الأوروبي: صراع الطاقة والمكانة "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 146، أفريل 2006، ص64.

[2]– ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص ص 97–101.

– الوصول إلى المياه الدافئة والمضائق ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة. وبرغم إتساع رقعة روسيا، فهي تفتقر إلى المنافذ المطلة على البحار الصالحة للملاحة على مدار العام، لا سيما بعد تفكك الإتحاد السوفياتي[1].

– فقدان دول البلطيق أدى إلى عدم القدرة على الوصول إلى بحر البلطيق.

– فقدان أوكرانيا نجم عنه إفتقار الهيمنة على البحر الأسود.

– فقدان القوقاز وبحر إيجا وآسيا الوسطى أدى إلى فقدان المغانم الإقتصادية والطاقوية.

– عدم إمتلاك نفاذية سهلة إلى الخارج في ظل جيران أقوياء كالصين واليابان والناتو والإتحاد الأوروبي بما يحد من هامش حركتها الإقليمية ناهيك العالمية.

– تأمين وجود عسكري دائم في المنطقة يمنحها الإنتشار في المحيط الهندي عن طريق الوجود البحري لمواجهة الوجود الأمريكي.

– إقامة مناطق نفوذ روسية للحيلولة قدر الإمكان على عدم إقامة قواعد عسكرية محاذية ومعادية بالقرب من حدودها كما حدث في أفغانستان بعد2001، وذلك لأنها تعتبر أن الناتو من بين مهددات الأمن القومي الروسي.

– رغم كونها مصدرا للطاقة لكنها تنظر إلى بترول المنطقة في إطار ما يعرف **بإستراتيجية الحرمان** بمعنى حرمان الدول الغربية من المصدر الرئيسي للطاقة وهي إمتداد لإستراتيجية الإتحاد السوفياتي.

– تدعيم العلاقات الإقتصادية والتجارية وفتح أسواق جديدة في دول المنطقة من غير مجال التسلح.

– تحقيق وجود سياسي في المنطقة من خلال تدعيم العلاقات الدولية وعدم الإستعداء قصد المشاركة في مجريات الأحداث وعدم تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من الإنفراد بالهيمنة.

– العمل على خلق محاور سياسية ذات إتجاهات مناوئة لمنافسيها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] Stephen Larrabeef, OpCit, P.115.

- منع أي محاولة لقيام دول كبرى أو شكل من أشكال الوحدة الإقليمية على تخوم روسيا وهي سياسة ورثتها عن الإتحاد السوفياتي.

كثيرة هي المصالح الروسية في الخليج فمنها ماهو إمتداد للحقبة السوفياتية، ومنها ما فرضته تحولات دولية وإقليمية، وحتى وطنية عندما يتعلق الأمر بتغير الإستراتيجية الروسية والمستندة على سياسة التحالفات لتكون هذه المرة مع الداخل الخليجي كمدخل لتسهيل تحصيل مصالحها. ولا يكون ذلك إلا من خلال تفعيل العلاقات الروسية الخليجية وأساسا مع قطبي الخليج، السعودية وإيران.

فما طبيعة العلاقات الروسية مع قطبي الخليج؟

رابعا: العلاقات الخليجية الروسية كمدخل لفهم سياسات المحاور:

فقدت روسيا وضعية القوة العظمى، وكنتيجة لذلك حاولت تجنب أي عمل في منطقة الخليج من شأنه أن يفهم على أنه مواجهة مع الغرب لا ترى روسيا نفسها أنها جاهزة لها. لذا تلخّصت العلاقات في القطاع العسكري حتى مجيء بوتين، وتبني سياسة الإنفتاح على العالم، وإعلاء مصلحة روسيا عبر نسج علاقات مع السعودية ومع غنيمتها إيران في ذات الوقت.

أ-التقارب السعودي الروسي:

إن من طبيعة المصالح الإستمرارية والتعقيد والتجذر على خلاف المنافع؛ فهي تعبر عن الحاجة الدولية في إطار الزمن والوضع المحدّدين وسرعان ماتتغير وتتبدل[1]. وإنه بإستعراضنا لهذا الفرق والذي نبتغي منه إستخلاص **الموجّه** في العلاقات السعودية الروسية وإلى أي مدى يمكن أن تكون السعودية حليفا لروسيا؟

كان الخليج منطقة نفوذ أمريكية بإمتياز- ولا يزال- بدليل التأخر في إقامة علاقات دبلوماسية بين الإتحاد السوفياتي سابقا ودول الخليج الصغرى، والتي كانت بداية مع العلاقات الكويتية الروسية سنة 1963 لتنتظر المنطقة منتصف الثمانينيات وإطلاق البيروسترويكا ليدرك القادة السوفيات أخطاء سياساتهم في الخليج. وبناءا على ذلك، كانت العلاقات العمانية السوفياتية عام 1985 ثم مع دولة

[1]- جهاد عودة، "علاقات المنافع في التقارب الخليجي الروسي"، القاهرة، **مجلة الأهرام**، العدد47640، ماي2017، ص25.

الإمارات وقطر في 1986 و1988 على التوالي، لتلتحق البحرين متأخرة مابعد حرب الخليج 1991 كنتيجة للموقف الروسي الداعم لتحرير الكويت[1].

إن إستعراضنا لتواريخ بدء العلاقات الروسية مع دول الخليج ليس من قبيل الإسهاب بقدر ما سيكون مجالا للمقارنة مع تاريخ العلاقات الروسية مع السعودية، والتي تُظهر أن روسيا أول دولة تعترف بالسعودية سنة 1926 حتى قبل الإعلان الرسمي عن توحيدها عام 1932. في المقابل، فإن السعودية هي أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع روسيا[2]؛ حيث كان هناك حرص سوفياتي على إستقطاب الدولة الفتّية بإستغلال النزعة التحررية ضد الإستعمار الغربي، يظهر ذلك في قول وزير الخارجية السوفياتي في ذلك الحين تشتشيرين: « تنمو بشخص ابن سعود قوة جديدة غير ملائمة لبريطانيا لأنها تُنشئ تدريجيا دولة عربية موحدة ومنظمة »[3]. ويؤكد ذلك إهتمام روسيا التاريخي بالجزيرة العربية. لكن هذه البداية المبكرة لهذه العلاقات لم تستمر بدليل سحب البعثة الدبلوماسية السوفياتية من السعودية في منتصف الثلاثينات لتدخل العلاقات عقودا من الجمود والتناقض وحتى التصادم.

- **العلاقات مع مابعد الحرب الباردة:**

أُعيد إفتتاح السفارة في الرياض عام 1991 ليبدأ عهد جديد من العلاقات. لكن عهد التسعينيات لم يحمل الكثير ولم يعكس التوقعات والرغبات المعلنة. ويعود ذلك إلى ظروف التسعينيات نلخصها فيما يلي:

- عدم الإستقرار الداخلي في روسيا على الصعيد السياسي والإقتصادي والأمني الذي أعقب سقوط الإتحاد السوفياتي.
- التوجه الغربي في السياسة الخارجية الروسية خلال عهدتي بوريس يلتسن.

---

[1]- إيلينا ميلوميان، مرجع سابق، ص ص 2- 4.

[2]- صالح بن محمد الخثلان، "العلاقات السعودية الروسية: علاقات نوعية بدلا من شراكة إستراتيجية"، تم التصفح بتاريخ : 2018/10/01 ، على الموقع: https://gulfpolicies.org/index.php?option=com_content&view=article&id=284:2019-06-23-09-55-08&catid=161&Itemid=1048&lang=ar

[3]- المكان نفسه.

- تراجع قيمة الشرق الأوسط في السياسة الروسية لصالح أحداث في صميم الدائرة الروسية كالشيشان ونزاع صربيا.
- إنشغال السعودية بتداعيات حرب الخليج الثانية.
- النزاع الشيشاني وتأثيراته السلبية على علاقات روسيا بالعالم الإسلامي.

وعليه، يمكن القول أن العشرية الأولى مابعد الحرب الباردة لم تغير شيئا في العلاقات رغم عودتها فروسيا غارقة في الفوضى وفي الضعف السياسي والإقتصادي. ومن ثمة كان التركيز على معالجة هذه الإضطرابات والإهتمام بدول الجوار القريب، والسعودية كانت منشغلة بتداعيات حرب الخليج الثانية. فلم يكن لروسيا أي دور في الخليج حتى مجيء فلاديمير بوتين وحدوث القفزة النوعية.

- **وصول بوتين للحكم والإنطلاقة الجديدة في العلاقات:**

مع وصول بوتين شهدت العلاقات بين الطرفين قفزة نوعية بعد نجاحه في تحقيق الإستقرار السياسي والأمني وبداية ظهور مؤشرات النمو الإقتصادي؛ حيث مثّل تولي بوتين تحولا إيجابيا لروسيا على الصعيدين الداخلي والخارجي. وتراجعت صورة روسيا القاتمة التي تشكلت نتيجة سياسة الإنفتاح على الخارج، والوعد باستعادة مكانة روسيا بإعتبارها قوة رئيسية ومؤثرة في سياق تحديد الصراع مع الغرب. بالإضافة إلى نقل روسيا إلى وضع المنافس للولايات المتحدة الأمريكية. فكانت العودة من مدخل تعزيز العلاقات الثنائية مع السعودية بعد زوال الصورة السلبية لدولة روسيا التي سادت في التسعينيات، وأكد على ذلك ألكسندر ياكوفينكو– سنة 2003– وهو مدير إدارة الإعلام والصحافة في وزارة الشؤون الخارجية آنذاك بقوله: « لن تُحل مشكلة دولية في العالم اليوم دون مساهمة روسيا في ذلك».[1] في إشارة إلى مكانة روسيا الدولية وبحثها عن إستعادة دورها العالمي القديم.

[1]- أنا بورشيفكايا، "روسيا في الشرق الأوسط، الدوافع، الآثار، الآمال"، مراجعة وترجمة مركز إدراك للدراسات والإستشارات، معهد واشنطن، فبراير 216، ص11.

إن الألفية الثالثة حملت أحداثا كثيرة على غرار أحداث 11 سبتمبر، حرب أفغانستان، حرب العراق المحادثات النووية الإيرانية مع الغرب، إضافة إلى الحراك العربي. كل ذلك ساهم في تقارب كل طرف نحو الآخر ، إضافة إلى وجود تحولات مهمة فرضت إعادة النظر في التوجهات المتبادلة، أهمها[1]:

- **التغير في منظومة الحكم السعودي:** حيث كان ذلك بعد تولي الملك سلمان زمام السلطة وإقراره سياسة تنويع الشركاء مع إدراك سعودي بعدم الإستغناء عن واشنطن، بل سياسة توزيع الخيارات بالتزامن مع مسعى روسي يرمي لإستعادة الدور العالمي.

- إستغلال حالة الفتور مع الولايات المتحدة على خلفية التقارب الأمريكي الإيراني في عهد أوباما.

- تعقيدات الوضع في سوريا رغم الخلاف بين الطرفين لكن الإتصالات كثيفة.

- مواجهة التنظيمات الإرهابية (حوالي 2000 إلى 5000 روسي داعشي).

وبشكل عام قسم الأستاذ محمد الخثلان العلاقات الروسية السعودية إلى أربعة مراحل[2]:

- **المرحلة الأولى: (1990- 1994):** إستئناف العلاقات وتبادل الزيارات.

- **المرحلة الثانية : (1994 – 2003)** : تراجع مستوى العلاقات نتيجة الأزمة الناتجة عن الأحداث التي دارت في الشيشان وغياب الإتصالات السياسية بين البلدين من 1994 إلى 2003، وإعتبار السعودية هي الممول للإرهاب حسب وجهة النظر الروسية، وإعتبار الوهابية رمز التطرف[3].

- **المرحلة الثالثة: (2003 – 2011):** وهي مرحلة الإستقرار الأمني في روسيا، ناهيك عن إنفتاحها على العالم من خلال الإتفاقيات والزيارات. وما يميز هذه الفترة هو حصول روسيا على صفة المراقب في منظمة التعاون الإسلامي كرسالة واضحة من روسيا على عدم ربط الإرهاب بالإسلام.

---

[1]– أحمد طاهر،" العلاقات الروسية– السعودية: تحول جذري أم تغير لحظي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015، ص15.

[2]– صالح بن محمد الخثلان، العلاقات السعودية الروسية 2017 ... نحو إنطلاقة جديدة، تم التصفح بتاريخ: 2018/10/03، على الموقع: www.al-jazirah.com/2017/20171006/av4.htm

[3]- غريغوري كوساتش، "العلاقات السياسية الروسية – السعودية المعاصرة: رؤية روسية": المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر 2017، ص3.

- **المرحلة الرابعة:** وهي تمتد من 2011 إلى الوقت الحالي، يميزها لقاءات متعددة على أعلى المستويات بين الطرفين على غرار لقاء محمد بن سلمان ببوتين 3 مرات على هامش قمة سوتشي ولقاء الملك سلمان ببوتين في تركيا في قمة العشرين. لكن كثافة الإتصالات لم تلغ تصادم المواقف حول سوريا وعدم إدراك موسكو لعمق القلق السعودي من الخطر الإيراني الذي تضاعف نتيجة الحرب على العراق.

إن مع عودة منطقة الخليج إلى دائرة الإهتمام الروسي وماتبعه من تنشيط الدبلوماسية الروسية في المنطقة وعدم تضييع الفرص في إطار التوجهات الواقعية للسياسة الروسية. وعليه، يمكن أن نصل إلى الإستنتاجات التالية:

- الإهتمام الروسي بالسعودية مثال حي على التحول الذي شهدته السياسة الخارجية الروسية من حيث المبادئ التي تستند إليها أو الدوافع التي تحركها. حيث أصبحت البراغماتية العلامة المميزة لروسيا.

- إقرار الرياض بأن روسيا قوة تعود إلى الساحة الدولية، وتطل على الخليج من خلال العلاقات مع إيران وسياسات إعادة الإعمار في العراق.

- إقرار موسكو لموقع السعودية في المنطقة العربية بعد التغيرات الحاصلة، والتي مست سوريا ومصر وخروجهما من دائرة التأثير العربية.

- حاجة السعودية إلى دعم روسي في تعطيل تقدم البرنامج النووي الإيراني، والذي في حال إستكماله سيحدث تحولا عميقا في الميزان الإستراتيجي في المنطقة لصالح إيران.

- رغبة روسية في تحقيق مكاسب مالية جراء الإستثمارات ومبيعات معدات عسكرية.

- جانب مهم في العلاقات يتمثل في رغبة موسكو في إنتقال النظام الدولي من حال الإنفراد بالهيمنة إلى نظام متعدد يقوم على التحرك الجماعي لمعالجة القضايا الدولية الكبرى، وهذا يأتي في الإدراك القائم على أن القوى الإقليمية يمكنها أن تؤدي أدوارا مهمة في إعادة تشكيل النظام الدولي.

وفي الأخير نسأل: هل هذا التقارب يعكس تغييرا حقيقيا تشهده سياسة كلا الطرفين تجاه الآخر، أم أنه تحول لحظي يرتبط بمتغيرات محددة سرعان ماتعود الأوضاع إلى طبيعتها؟

ب-العلاقات الروسية الإيرانية:

لم تكن العلاقات بين إيران والإتحاد السوفياتي جيدة المنطلق على إعتبار المبادئ المستقاة من الثورة الإسلامية، ونقصد بذلك ماأكدته إيران أنها لا شرقية ولا غربية، علاوة على الدعم السوفياتي للعراق في حرب الثماني سنوات. لكن سقوط الإتحاد السوفياتي، كان له الأثر الأولي في تغيير مسار العلاقات، حيث كانت إيران مستفيدة منه بسبب التحولات التي صبت في صالحها من حيث إبعاد روسيا عن الحدود الإيرانية وتعويضها بجيران ضعفاء.

ومع ذلك، ظلت فرص التقارب محدودة طول التسعينيات، برغم وجود إتفاق بناء مفاعل بوشهر النووي في إيران بعد تخلي الألمان عن المشروع. لكن الدفعة القوية بدأت مع تباشير الألفية الثالثة بوصول بوتين بنهجه البراغماتي الذي مكن من إستظهار عوامل التقارب.

عوامل التقارب بين روسيا وإيران:

وضع إيران في الخليج والشرق الأوسط باعتبارها شريكا تُطور ثقة متبادلة مع سوريا؛ حيث تحظى بإهتمام بالغ لدى الساسة الروس، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار وجودها في منطقة لطالما أُعتبرت دائرة نفوذ أمريكية هذا من جهة، ولا ننسى عدائية العلاقات الإيرانية الأمريكية التي حتمت على إيران الوجهة الروسية من جهة أخرى. وعليه، فإننا نستقرئ جملة من العوامل الإضافية التي دفعت بالعلاقات إلى الأفضل بين الطرفين وهي[1]:

---

[1]- عبد القادر نعناع، "أطر العلاقات الإيرانية الروسية وأثرها في الأمن القومي العربي"، تم التصفح بتاريخ:2018/10/12، على الموقع:
https://www.falsharq.com/%D8%A3%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87-2

- إستخدام إيران كورقة ضغط في حوارها السياسي مع الغرب يدعم ذلك وجود تحد مشترك هو التحدي الغربي وتحديدا الأمريكي.

- تواجد إيران في المناطق التي تعتبرها روسيا تقليديا مجالا خاصا لمصالحها مثل آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز، نظرا لموقع إيران الجيواستراتيجي، الذي يتيح لطهران السيطرة أو المشاركة في التطورات الحاصلة.

- الإنتشار النووي.

- المصالح الإقتصادية؛ ونقصد بذلك الإستثمارات الروسية في إيران.

- العامل العسكري؛ فروسيا المصدر الرئيسي لمشتريات السلاح الإيراني بالقدر المسموح بعدم تحول إيران إلى جارٍ ندٍ، وتشير تقارير أن حجم المشتريات الإيرانية من السلاح مابين 1991 و2015 بلغت 304 مليار دولار[1].

- النفور من إنتشار الديمقراطية الليبرالية.

- توافق الرؤى حول مشروع الحل في سوريا.

إن الواقع الدولي يصوّر لنا حجم العلاقات الروسية الإيرانية بإعتبار أن هذه الأخيرة هي بوابة روسيا للعودة إلى الخليج، وذلك بإستغلال قوى مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية بعد خسارة العراق وإصطفاف السعودية إلى الجهة الأمريكية. فكلا النظامين ينطلقان من عامل البراغماتية لتحصيل الأهداف الدولية أو الإقليمية؛ ويظهر التوافق في معارضة الفسخ الأحادي للإتفاق النووي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب، وإعتباره مخالفا للقانون الدولي.

في خاتمة هذا المطلب، تظهر سياسات المحاور في الخليج على أنها سعودية أمريكية مقابل إيرانية روسية. لكن المصالح والمنافع جعلت كلا من القوتين الدوليتين، ونقصد بذلك الولايات المتحدة وروسيا تتقاربان إلى الجهة المقابلة كما رأينا. وبرغم ذلك، فإن المقارنة تلخّص لنا عمق العلاقات الأمريكية

---

[1] فاطمة الهادي،" إيران وروسيا: شراكة أم تحالف إستراتيجي"، تم التصفح بتاريخ: 2018/10/03، على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/02/2018-180208125029715.html

السعودية، والتي لم تتخللها فواصل قطع كما حدث مع روسيا لمدة نصف قرن أبعدتها عن الخليج. ومع ذلك، فإن القطب الخليجي الآخر إيران إصطف إلى جانب روسيا – خاصة بعد الحرب الباردة – على حساب الولايات المتحدة، التي لطالما مثّلت الشيطان الأكبر بقطيعة ممتدة من1979. وهي ما تراه روسيا داعما لبعث دورها العالمي، إنطلاقا من التعويل على دعم قوى إقليمية في مناطق إرتكازية أوعلى الأقل مهمة وفق المقياس الإستراتيجي.

المطلب الثالث: التغلغل التدريجي للصين في الخليج.

الصين القوة الوازنة في المنظومة الدولية على الأقل مرحليا بالمفهوم الإقتصادي الكامل، والمتدرج والمتصاعد بالنسبة للنواحي الأخرى، فإلى زمن غير بعيد لم تكن الصين تأبه بمنطقة الخليج. لكن نهضتها الإقتصادية كشفت لها الحجب عن هذه المنطقة، لتجد نفسها مضطرة إلى بعث علاقات تمكنها من إشباع حاجاتها النفطية. لترتسم صورة التنين الأصفر إلى جانب قطبي الخليج إيران والسعودية في إشارة إلى حاجة الصين إلى الدولتين معا، رغم إصطدام ذلك بحالة التنافس، والتي تؤول في أحيان كثيرة إلى صراع بينهما.

فكيف هي طبيعة العلاقات الصينية مع كل من إيران والسعودية؟ وهل تنجح الصين في خلق معادلة التوازن بعض النظر عن مستوى وطبيعة العلاقة القائمة بينهما؟

أولا: نظرة على الصين.

تقع الصين في شرق آسيا، تطل على بحر الصين الشرقي وخليج كوريا، وبحر الصين الجنوبي بين كوريا الشمالية وفيتنام، تبلغ مساحتها 9096961كم²[1] بتعداد سكاني يراوح 1.386مليار نسمة عام 2017 حسب البنك الدولي، تمتلك بنية صناعية هائلة ومتنوعة جدا لتكون أول مصدِّر للعالم متفوقة بذلك على ألمانيا.

فالمقومات المادية والبشرية دفعت لقيام الصين كدولة كبرى ومركز إستقطاب رئيسي، فالمساحات الواسعة للصين وموقعها الجغرافي المتصل بالبر الآسيوي والمحيط الهندي والمحيط الهادي، وما تجود به تلك الأراضي الواسعة من ثروات إقتصادية معدنية ونباتية وموارد مائية وسهول واسعة، مما يمنح

[1] مركز المعلومات، العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والصين، غرفة الشرقية، مارس2010، ص2.

فرصا كبيرة لنشاط إقتصادي متنوع يكفل للصين إكتفاءا ذاتيا على الرغم من الأعداد السكانية الهائلة[1].– تعدد دوائر العرض ساهم في تعدد الإنتاج الإقتصادي–.

وعليه، فالصين تتوفر لديها من المؤشرات والمحددات التي تتحكم في قوة حضور الدول وفعالية سلوكياتها على الصعيد الدولي. وعلى المستوى الداخلي؛ يمكن الإشارة – كما ذكرنا آنفا – إلى حجم إقليم الدولة وتنوعه وعدد السكان، وما ينطوي عليه من تنوع وكفاءات وفئات منتجة. كما لا يخفى علينا التنويه إلى أهمية الاستقرار السياسي – غياب العنف على الأقل كما يشير إلى ذلك آكيه –، وإلى ما تمتلكه من موارد ومنتوجات إقتصادية. كل ذلك يصب في صورة الصين الدولية عبر زيادة مستوى التنافسية الدولية سواء في المجال الإقتصادي والمجال العسكري وصولا الى المجال التكنولوجي، وما يحويه من نشاطات أخرى.

وإجمالا، يمكن القول أن الصين تمتلك من المقومات ما يؤهلها لأن تكون إحدى القوى الوازنة على الصعيد الدولي؛ فعلاوة على إمكانياتها البشرية الهائلة وشساعة المساحة، يشهد هذا البلد تطورا إقتصاديا مذهلا ومتسارعا. كما أنه يحظى بمكانة دولية متميزة من حيث إستثمار وتطوير التكنولوجيا الحديثة وإعتماد الطاقة المتجددة كخيار إستراتيجي. علاوة على إنجازاته على مستوى غزو الفضاء دون أن ننسى الحضور الوازن داخل مختلف المؤسسات الدولية (عامة ومتخصصة)، بما يجعلها مؤثرة في مسارات العلاقات الدولية، ناهيك عن المنظمات الإقليمية– آسيان وشنغهاي–، كل هذا لا يلغي القناعة الملحة باستحضار آليات القوة الناعمة وإستثمارها في شكل قنوات إعلامية ومراكز ثقافية ومساعدات إنسانية تساهم في التأثير على صناعة القرارات في الدول. كل هذا يصب بشكل متين في صعود هذا البلد كقوة دولية وازنة في ظل تراجع قوى أخرى.[2]

إن عرضنا المختصر لمظاهر القوة الصينية بشكل عام يتلاءم مع فكرة المطلب الذي يعالج تواجدها في منطقة الخليج، والتي لم تكن ذات أهمية لدى مهندسي الإستراتيجية الصينية. لكن سياسة صعودها الدولي حتم ذلك. لكن لا يلغي ذلك التفصيل في هذه القدرات، والتي ستكون محتوى المبحث الموالي.

---

[1]عبد المنعم هادي علي، "الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية"، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 12، العراق، جامعة الكوفة، (ديسمبر 2011)، ص349.

[2]إدريس لكريني، القوة الناعمة وتتمدد الصين، ص1، تم التصفح بتاريخ 2018/08/25، على الموقع:
www.politics.dz.com/community/threads/alqu_aln_ayna_utmd_d_als_in_d_dris_lkrini6357/
.

ثانيا: العلاقات الصينية الخليجية:

يستدعي إدراك الإستراتيجية الصينية تحديد الأهداف من ناحية، والمحددات من ناحية أخرى، وإن تداخلت في بعض الأحيان، فالمتمعن في الإستراتيجية الصينية تجاه الخليج بشكل عام يجدها تتحرك على 3 محاور؛ **النفاذ إلى الأسواق، الحصول على الطاقة، إعاقة النفوذ الأمريكي مع تفادي المواجهة.**

أ-العلاقات الإيرانية-الصينية: ليس الأمر صدفة أن نبدأ بقراءة العلاقات الإيرانية والصينية قبل السعودية لأن تبعات القطيعة السعودية الصينية هي التي فرضت ذلك.

حيث يعتبر الدور الصيني في الخليج عادة بأنه نتيجة تاريخية لمصالح الصين الجيوسياسية والجيوإقتصادية. كما يجري عادة تصوير دور الصين الصاعد في المنطقة بأنه عملية سلسلة لترسيخ الصين كقوة مهيمنة جديدة، ولتحقيق مصالحها الإقتصادية، لأنه على الأقل مرحليا لا يوجد تجليات لخطر الصعود الصيني على منطقة الشرق الأوسط- بشكل مباشر- إلا إذا أخذنا تبعات عملية التنافس الدولية وتأثيراتها على المنطقة، سيأتي تحليله لاحقا.

تجمع بين الصين وإيران علاقات وثيقة والبلدان متشابهان في نواح متعددة فهما حضارتان قديمتان وإمبراطوريتان تاريخيتان. وهنا نستحضر إعتبار إيران نفسها قوة طبيعية في الشرق الأوسط، ولا يتشكل حس القوة الإيرانية من دورها التاريخي فحسب، وإنما من حجمها وعدد سكانها الكبير ومهمتها الثورية القائمة على تخليص المنطقة من الإمبريالية الغربية خاصة الأمريكية. فإيران والصين على حد سواء تكرهان إخضاعهما لسيطرة قوى غربية. وعليه، فإن أصول الصين الشيوعية المناهضة للغرب وغياب أي دور إمبريالي سابق، يجعل منها شريكا مغريا لإيران في الوقت الذي يجذب فيه نضال الصين الحالي في الحد من سلطة الولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا خاصة القيادة الإيرانية.

- **بداية العلاقات:** أقامت الصين وإيران علاقات ودية، وإن لم تكن وثيقة تماما قبل الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وإعتبر محمد رضا بهلوي شاه إيران الصين جهة فاعلة دولية هامة. لكن الشاه ركز على الصراع القائم بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي في الحرب الباردة إلى غاية إسقاط نظامه المحسوب على الأمريكيين، لتكون سنة 1979 تحولا جذريا في العلاقات الصينية الإيرانية.

حيث شكلت الحرب الايرانية العراقية أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى بداية التعاون الصيني الايراني[1]؛ إذ كانت الصين القوة الوحيدة المستعدة لبيع الأسلحة إلى إيران في ظل إصطفاف القوى الأخرى إلى جانب العراق.

لكن تبعات الحرب التي أظهرت حاجة طهران إلى الاستثمارات الأجنبية لإعادة الإعمار عن طريق توثيق العلاقات مع القوى الأجنبية حيث كانت الوجهة هي الصين بالنسبة لرفسنجاني الذي أقر إصلاحات إقتصادية كالخصخصة دون مرافقتها بإصلاحات سياسية– فيما يعرف بالمشروطية – لعدم إعتمادها على سياسة المرافقة–. وعليه، شكلت زيارة رفسنجاني إلى الصين 1992 مرحلة هامة بالنسبة للعلاقات البينية التي بعثت أواصر التعاون التجاري والعسكري والتكنولوجي كما لم يكن من قبل بين دولة تحاول كسر عزلة مفروضة عليها بعد 1979، وأخرى تبحث عن طرق تثبيت نفسها على الساحة العالمية[2].

وعليه، فالعلاقات بين الطرفين هي ترجمة لحاجة كل واحد منهما للآخر؛ حاجة إيران لجلب الإستثمار لبلد أنهكته العزلة والعقوبات يقابلها حاجة الصين لمصادر الطاقة القريبة نتيجة النمو الإقتصادي المطرد الذي تشهده منذ تسعينيات القرن الماضي، في ظل وضع مغر يتمثل في العداء الأمريكي الإيراني.

ويمكن أن نفهم طبيعة هذا الإعتماد من خلال إدارة العلاقات البينية، فإيران كغيرها من الدول بحاجة لحلفاء أقوياء في العالم لإنجاح سياساتها وتحقيق أهدافها، لأنها ترى من هذا المنطق أن الدول الكبرى هي المحرك الأساس والمؤثر في السياسات الدولية هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ترى إيران نفسها بأنها الدولة الإقليمية الأقوى التي تقع في منطقة الخليج الحساسة. مما تفرضه الضرورة بدفع مستوى العلاقات بين إيران والصين لتصبح علاقة إستراتيجية.

[1] أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، "الصين في الشرق الأوسط– التنين الحذر"، مؤسسة راند، كاليفورنيا،2016، ص53.

[2] المكان نفسه.

وفي ذات السياق، نجد أن الرؤية الصينية لإيران تندرج ضمن رؤية الصين لمصالحها في الشرق الأوسط عموما، والتي لا تزال تُؤسس على مبادئ التعايش السلمي، التي أعلنتها الصين قبل عقود مضت. فإن سياسة الصين تجاه إيران تأثرت بثلاث عوامل هي[1]:

– طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية.

– سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران.

–الفرص التي إستطاعت الصين من خلالها تطوير علاقاتها مع إيران، خاصة خلال مرحلة فرض العقوبات الأممية.

تتابعت العلاقات بين طهران وبيجين في النمو للإعتبارات المذكورة، رغم ما يتخللها أحيانا من إضطرابات تؤدي إلى تراجعها عن المستوى المطلوب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالضغط الأمريكي؛ حيث وعلى سبيل الإستدلال نذكر ملف إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وإستغلال ورقة تايوان فيه، حيث أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن علاقات أقل فاعلية مع إيران من شأنه تحسين العلاقات مع الصين. الأمر الذي إنعكس على العلاقات الإيرانية– الصينية أواخر التسعينيات. لكن الفتور سرعان ماتبدد مع الألفية الأولى نتيجة زيادة إعتماد الصين على الطاقة. الأمر الذي يجعل إيران مورِّدا مغريا. وإستمرت الروابط بين الصين وإيران والتي توسعت من المجال التجاري؛ الذي إزداد بشكل لافت من 3 مليار دولار عام 2001 إلى مايزيد على 50 مليار دولار عام 2014، إلى المجال العسكري؛ حيث أضحت الصين شريكا أمينا لا غنى عنه لطهران، خاصة على صعيد تزويدها بالأسلحة وبمكونات نووية أساسية[2].

لتدخل العلاقات البينية إمتحانا صعبا تمثل في تبعات رغبة إيران في إمتلاك تكنولوجيا نووية تصفها بالسلمية. في حين، تعتبرها القوى الغربية غير ذلك. مما فرض عقوبات أممية على طهران في مجالين حساسين هما القطاع الطاقوي والقطاع المالي. مما أدخل الصين في مواجهة مع الولايات المتحدة

---

[1] أشرف محمد كشك، "الإستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج: معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ "، آراء حول الخليج، مركز البحرين للدراسات الإستراتجية والدولية، البحرين، (د.س.ن)، ص1.

[2] مايكل سينغ،" مالذي ستجنيه الصين من الإتفاق النووي الإيراني؟" ، مجلة السياسة الدولية، ص1، تم التصفح بتاريخ:2018/09/10، على الموقع : http://www.siyassa.org.eg/News/6540.aspx

الأمريكية، نظرا لتعرض واراداتها من إيران للتناقص والخطر، فكانت توقعات بأن تلعب الصين دورا في المحادثات الدولية بخصوص الملف النووي الايراني. غير أن النهج الصيني، كان مدفوعا برغبة تحول دون قيام حرب أمريكية إيرانية تعرّض الواردات النفطية للخطر، أو حدوث تقارب أمريكي-إيراني يمكنه أن يضعف مكانة الصين في الخليج عبر مدخل طهران[1]، خاصة بعد الإتفاق النووي الإيراني ومجموعة 5+1 التي كانت الصين عضوا فيها .

وتبقى العلاقات الصينية الإيرانية مغرية للطرفين برغم الضغط الأمريكي وآثار الملف النووي الإيراني. لكنها ليست محصنة خاصة من وجهة نظر الإيرانيين، إذا ما نظرنا إلى المنافس الإقليمي وعلاقاتها مع الصين ذات التوجه البراغماتي.

فكيف تبدو العلاقات الصينية-السعودية؟

ب- العلاقات الصينية-السعودية من خلال المصاحبة الحضارية:

إعتبرت الصين منطقة الخليج خلال سنوات الحرب الباردة منطقة بعيدة عن مصالحها المباشرة، وركزت على تأسيس وبناء علاقات قوية مع دول شمال شرق وجنوب شرق آسيا، ناهيك عن تخوف الخليجيين من إنتشار الشيوعية. وعليه، يمكن الإشارة إلى أن السعودية هي أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وكان ذلك سنة 1939، وإستمرت العلاقات حتى إستيلاء الحزب الشيوعي الصيني على السلطة عام 1949 نظرا لنهجه المحارب للأديان ووجود توجه صيني أيدلوجي ثوري تجاه الدول المحافظة والسعودية دولة ذات توجه عقائدي[2]، ومن ثمة توقفت العلاقات وإستمر تعليقها حتى 1990.

ورغم هذه القطيعة الممتدة لعقود لاحت في الأفق عوامل ساهمت في التقارب بين البلديين نلخصها في النهضة الإقتصادية الصينية، والتي غازلها وجود أكبر إحتياطي بترول عالمي في السعودية، والذي يعتبر حاليا عصب ووقود الحياة الإقتصادية، ناهيك عن موقعها الذي يسمح لها بالإشراف على البحر

---

[1] المكان نفسه.

[2] العلاقات السعودية الصينية، الواقع و المستقبل، ص8، تم التصفح بتاريخ: 2018/11/26، على الموقع: https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84/

الأحمر والخليج وبحر العرب، ومكنها من التحكم في كثير من طرق المواصلات بين الشرق والغرب من خلال المضائق والقنوات – السويس، هرمز، المندب– وهو ما يعني حركات تجارية أكبر للصين[1]، يضاف إلى ذلك تغير مدرك لدى الصين من خلال أن تحسين العلاقات مع السعودية ينطلق بتفعيل العامل الإسلامي، وأن تكون الأقلية المسلمة 3% في الصين دافعا للتقارب بين البلدين. وهذا مايجعلنا نستحضر فكرة المصاحبة الحضارية بين الصين والسعودية، والتي يقصد من خلالها إمكانية إستعانة طرف متأخر حضاريا بطرف متقدم في ظل شروط وإعتبارات معينة كي يصحبه إلى حالة التقدم الحضاري.

يشير سامر خير أحمد إلى أنها فكرة قابلة للتطبيق في علاقة العرب مع الصين، لإعتبارات واقعية عديدة أهمها حاجة الصين المتزايدة للموارد العربية، إضافة إلى أن الغرب لم يعد طرفا صالحا للمساعدة في تحقيق النهضة العربية، ناهيك عن عدم وجود تاريخ من العداء بين العرب والصين. لكنه يرى أن العرب ليسوا جاهزين لهذه المصاحبة، لكونهم في حالة تفكك – غياب التكتل– إضافة إلى عدم إمتلاك الصين التأثير اللازم في السياسة الدولية، بيد أنه يستطرد القول من خلال تماثل الظروف التي عايشتها دول شرق آسيا في منتصف القرن العشرين مع الدول العربية فيما تعلق بالإستغلال الامبريالي. لكن الشرق قدم نموذجا قدوة وهو الصين. وعليه، فهناك مجال وإمكانية للإستفادة من التجارب النهضوية[2] الشرق آسيوية من قبل الدول العربية، ومنها الدول الخليجية –على الأقل وجود التكتل– تمهيدا لمصاحبة حضارية في صالح كل العرب.

في غضون سنوات قليلة بعد 1990 إنتعش الإقتصاد الصيني بعد فترة الركود، حيث نجح القائد الأعلى دنغ شياوبينغ بإعادة تفعيل سياسة بكين الإصلاحية. وبحلول 1993، أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط، وزادت أهمية كبار منتجي النفط لدى الصين. وعليه، أصبح الخليج منطقة ذات أهمية، لتفتح عهد العلاقات التجارية بين الطرفين. ويأتي ذلك في مقابل تراجع مستوى إلتزام واشنطن بالمنطقة، خاصة بعد إنسحابها ثم تراجع الواردات النفطية من المملكة، وإستياء سعودي من سياسة واشنطن تجاه سوريا، والإتفاق النووي الإيراني ودعوة أمريكا إلى ترسيخ الديمقراطية في الشرق الأوسط

[1] المرجع نفسه، ص16.

[2] سامر خير أحمد، **العرب و مستقبل الصين من النموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية**، (أبوظبي: ثقافة للنشر التوزيع،2009)، ص ص 135-136.

بما فيها الخليج. كل هذه المسائل مجتمعة أثارت الشكوك لدى الرياض حول مصداقية واشنطن في الأمد الطويل[1]. الأمر الذي فتح الباب أم الصين لإقتناص الفرص.

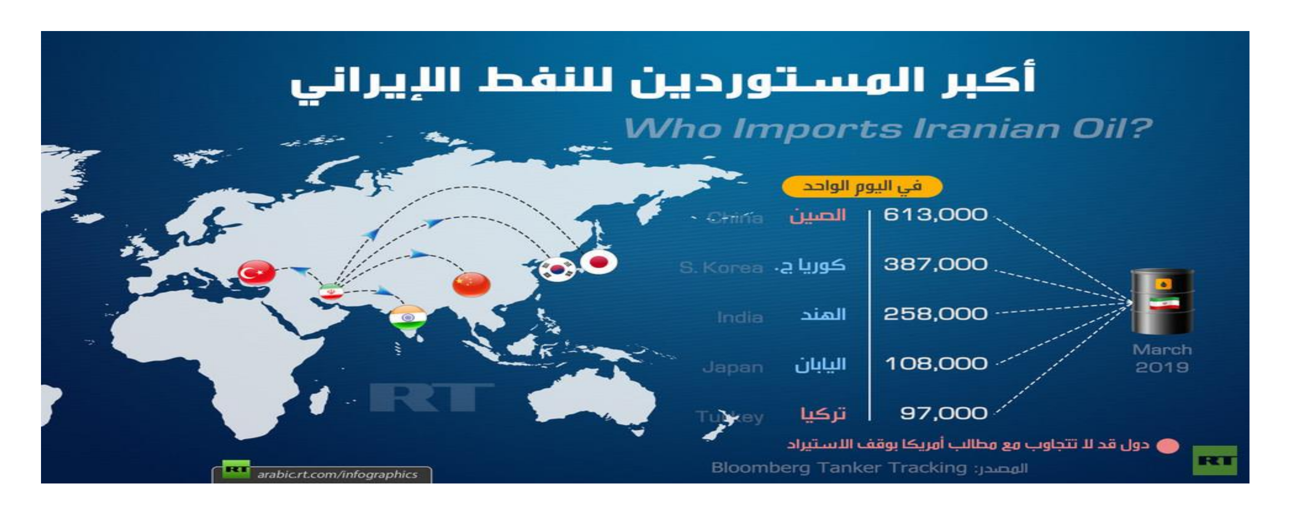
لتعرف المرحلة الثانية من العلاقات زيارات دورية متبادلة رفيعة المستوى لكلا البلدين آخرها زيارة ولي العهد السعودي في فيفري 2019، والتي رسخت لعلاقات إقتصادية أكثر، وتوافق في المواقف السياسية. وما لفت الإهتمام في هذه الزيارة هو إعلان ولي العهد إعتماد اللغة الصينية في المنهاج السعودي وهي الخطوة التي لاقت رواجا كبيرا لدى الصين– تمدد قوة الصين الناعمة–. مما يؤكد رسالة مفادها إنفتاح غير مسبوق للسعودية على الصين التي تراها إيران – على الأقل من وجهة نظرها– طرفا داعما قد يتحول إلى شريك، ولم لا حتى إلى حليف في قادم الأيام؛ يدعم ذلك تزايد لإستخدام عملة اليوان الصيني في الخليج وتبادل مباشر بين الريال واليوان، قد يفضي في قادم الأيام إلى إستيراد النفط السعودي باليوان خارج الدولار[2]. وهو ما تطمح له الصين.

نخلص إلى أن الصين عملاق إقتصادي نهم للطاقة يعتمد على إيران كمورد نفطي مهم، لكن بالتوازي مع السعودية التي تظل من أكبر مصادر واردات الصين من النفط الخام. وفيما تتنافس هاتان القوتان على النفوذ الإقليمي، قد تكون الصين تحت ضغط إختبار مواقفها في حالات الصراع والأزمات، والأشكال التالية توضح مدى إعتماد الصين على السعودية وإيران كمورِّد أول أو ثاني، بما يظهر العمل على خلق علاقات متوازنة مع الطرفين.

[1] أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، مرجع سابق، ص ص26–27.

[2] Muhammad Zulfakir Rakhmat ,"Understanding the Chinese Approach to Gulf Affairs",p2,visited 25.09.2018,on: https://gulfstateanalytics.com/understanding-the-chinese-approach-to-gulf-affairs

شكل رقم11: أكبر المستوردين للنفط الإيراني في 2019



المصدر: أكبر المستوردين للنفط الإيراني في 2019، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/12،

على الموقع:-https://arabic.rt.com/photolines/1015368-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

شكل رقم12: صادرات النفط السعودي إلى الصين(2020-2021)



المصدر: للشهر الـ9.. السعودية تتربع على قائمة أكبر موردي النفط للصين، ص2، تم التصفح بتاريخ2022/1/25، على الموقع:

https://al-ain.com/article/saudi-arabia-maintains-top-oil-supplier-china

فكيف يمكن للصين الموازنة بين أهم موردين للنفط في الخليج؟

ثالثا: سياسة الصعود السلمي وإستراتيجية الموازنة الصينية بين قطبي الخليج:

عندما كانت العلاقات بين الإيرانيين والسعودية الأقرب إلى وصفها بالمتوترة، فإن ذلك وضع – ولا يزال– الصين في موقف دبلوماسي حرج بين البلدين، لاسيما ما أشارت له مؤسسات أمريكية عن وجود ضغط أمريكي يدفع بالسعودية إلى التقرب من الصين وتقديم الإغراءات لها بغية فك الإرتباط مع إيران[1]–محاصرة إيران إقتصاديا وحتى دبلوماسيا–. ولأن التوجه الصيني البراغماتي معروف في سياستها الخارجية، والتي ترى في المنطقة مستودعا طاقويا بإمتياز، بعد أن تحولت بعد 1993 إلى مستورد للنفط يحتاجه إقتصادها الذي يعرف أعلى معدلات نمو منذ 30 سنة. وهي في ذلك لن تجد منطقة أقرب من الخليج والذي يمنحها موقعه المتوسط ممرات تجارية أسهل للتواصل مع العالم، بما يجعل المنطقة إرتكازية لدى مهندسي السياسة الصينية ويضع حتمية التواجد فيها، ونفهم مما سبق طرحه أن أهداف الصين في الخليج تتمحور حول3 مداخل كبرى؛ **النفط، التجارة، النفوذ.** لكن الإشكال يكمن في أن الصين تهدف إلى تحقيق مصالحها في الخليج إنطلاقا من علاقاتها مع الغريمين إيران والسعودية معا، مما يجعل القوتين ترى في علاقات الصين مع طرف هي خصم من العلاقات مع الطرف الآخر.

ولأن الصين تسعى لضمان العلاقة بين الطرفين، فلايمكن تعويض نفط السعودية لما لها من ثقل طاقوي – من ناحية الإنتاج، ناهيك عن يدها الطولى في أوبك–، لكن هناك إشكال يتمثل في إدراك الصين لمتانة العلاقات السعودية الأمريكية. وهي بذلك أكثر تكيفا مع المصالح الأمريكية في حال التوترات الأمريكية الصينية، بينما يغيب ذلك في الحالة الإيرانية. الأمر الذي يجعل إيران الطرف الأكثر إحتمالا، لأن يكون أكثر مصداقية لعلاقة طويلة المدى. مع العلم أن إيران تحظى بمركز عضو مراقب في منظمة شنغهاي الناتو الآسيوي، زيادة على عضوية كل من إيران والسعودية في البنك الآسيوي للإستثمار في البنى التحتية بقيادة صينية[2] .

يأتي كل هذا في ظل إنتهاج الصين لسياسة إرضاء الأطراف، والتي تعتمد على سياسات منفصلة وفقا لكل حالة على حدى في محاولة لإيجاد توليفة من المبادئ والمصالح. مما يجعل الصين في وضع

---

[1] وليد عبد الحي، المتغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص1.

[2] أشرف محمد كشك، الإستراتيجية الصينية إتجاه إيران ودول الخليج: معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ، مرجع سابق، ص1.

ليس بالسهل عندما يتعلق الأمر بترتيب الإختيارات والأولويات بين السعودية وإيران، وتعتبر أن الحل يكمن في التموضع في المناطق الرمادية وإعتماد سياسة الإسترضاء. وبإعتقادنا فإن هذه السياسة الفرعية هي نتاج نظرية تنتهجها الصين منذ 2005 وهي الصعود السلمي.

فكيف يمكن الربط بين سياسة إسترضاء السعودية وإيران ونظرية الصعود السلمي؟

نظرية الصعود السلمي كمدخل لفهم دور الصين الخارجي:

ظهرت كنظرية سنة 2003 عندما صاغها المستشار السياسي زينغ بيجان، والذي حاول تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين كلاعب أساسي عالمي لن يهدد الأمن الدولي وإستقراره – كما يحصل عادة عند بروز قوى جديدة–، ثم تحول إلى نقاش داخلي بين مؤيد ومعارض لإستخدامها. حيث تداول مصطلح السلام والتنمية كبديل، والذي يعود إلى صاحبه دينغ سياوبينغ مهندس سياسة الإنفتاح والتحديث في الصين عام 1978. لكن الكفة كانت لصالح الصعود السلمي غداة وصول هوجنتاو إلى رئاسة الحزب الشيوعي الصيني نهاية 2004، وإعتماد المصطلح كمكون رسمي في السياسة الخارجة الصينية لأول مرة في منتدى آسيا المحيط الهادي(APEC) في2005 والذي يتضمن[1]:

. **السلمية:** إستفادة الصين من السلام العالمي والمساعدة بدورها في تحقيقه، مع التأكيد على أن السعي لتحقيق أهدافها لن يكون بتعريض دول أخرى للخطر ولن يكون على حساب أي أمة.

. **الذاتية:** الإعتماد على قدرات الصين الذاتية – غياب الإستغلال–.

. **الإنفتاح:** الإستمرار في سياسة الإنفتاح والتي بدأت في 1978.

. **الإستدامة:** تحقيق الصعود السلمي يتطلب أجيالا متعددة.

إن مايلفت النظر هناهو السلمية التي تؤكد عليهاالنظرية في عملية الإنفتاح والتطور الحاصل منذ السبعينيات، والذي سيكون ذاتيا دون إستغلال لدول أخرى، مع التأكيد على أن ذلك لن يكون على

[1] علي حسين باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، ص2، تم التصفح بتاريخ 2018/09/18، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011721132701561 86.html

حساب دول في إشارة إلى الموازنة والمرافقة بين رغبة التطور الممزوج بالسلمية. وعليه، فإن التحديث الصناعي في الصين الذي جعلها أول منتج في العالم يحتاج منها بلا إنقطاع إلى توفير الحجم اللازم من الطاقة الخليجية عبر السعودية وإيران دون الرغبة في تعريض المنطقة للخطر، رغم مايكتنفها من أزمات ومشاكل. وعليه، فإن سياسة الإسترضاء هي نهج يندرج في سياق نظرية الصعود السلمي للصين.

وصفوة القول، أن التنين الأصفر يتغلغل في الخليج إنطلاقا من سياسة الإسترضاء والتطمين بالصعود السلمي وما يتضمنه، وإستغلال تراجع دور أمريكا في المنطقة لتسجيل حضور فاعل متعدد الأبعاد الناتج عن تبعات عهدة أوباما الثانية، يدفع هذا غياب العداء التاريخي لكون الصين ليست قوة إستعمارية سابقة في المنطقة. يأتي هذا في ظل نظرة القطبين السعودية وإيران للصين بإعتبارها قوة يعول عليها في أجندات دولية، خاصة في المجال الإقتصادي، وحتى السياسي- عضو دائم في مجلس الأمن- وفي المجال العسكري خاصة بالنسبة لإيران. فالصين هي الأخرى تملك عناصر جاذبة بالنسبة للسعودية التي تريد الإنفتاح على الصين بإستخدام الملف الطاقوي في محاولة منها لسحب البساط عن إيران فيما يتعلق بالنفوذ الإقليمي، وإيران التي ترى فيها عدوا محتملا للولايات المتحدة الأمريكية. يأتي ذلك من إعتقاد راسخ لدى الإيرانيين أن مصالح الصين في الخليج مرتبطة بإيران بشكل أساسي، ومايعني ذلك من تعويل إيران على الصين فيما يتعلق ببرنامجها النووي وغير ذلك، لتكون منطقة الخليج منطقة تزاحم بين أمريكا وروسيا والصين.

المبحث الثاني: تفاعلات القوى الدولية في إقليم الخليج

إن الفكر الجيوبوليتيكي للقوى الدولية يسوقها لإختيار أقاليم تعظّم من خلالها أرباحا تجعلها تسجل قيما مضافة في محصلة القوة الشاملة. وليس إقليم الخليج بعيدا عن محتوى هذا التفكير، فالجغرافيا جعلته جاذبا لقوى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا العائدة بقوة، والصين المتغلغلة تدريجيا. عبر إنتهاج سياسات وإستراتيجيات مختلفة بهدف الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

المطلب الأول: تحقيق الأمن الطاقوي من منظور القوى الدولية في الخليج

أضحى أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل ضمن عدة متغيرات وأصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل لب الأمن القومي نظرا لما تحتله الطاقة من مكانة بارزة في العلاقات الدولية كونها المحرك الأساسي للإقتصاد العالمي، ومنه التفاعلات بين مختلف القوى ذلك أن أكثر هذه القوى لم تصل إلى تحقيق إكتفاء ذاتي في مجال الطاقة يسمح لها بالتخلص من التبعية للخارج. وفي المقابل، هناك قوى أخرى تمتلك مصادر كبيرة من الطاقة، وتعتمد إقتصاداتها بشكل كبير على مداخيل هذه المواد الطاقوية.

فما هو مفهوم الأمن الطاقوي لدى القوى الدولية محل الدراسة؟

أولا: مفهوم الأمن الطاقوي

يعد الأمن الطاقوي من المفاهيم الحديثة نسبيا والمشتق من الأمن الإقتصادي بتفرعاته المختلفة؛ حيث يعتبر رئيس الوزراء البريطاني **وستون تشرشل** الأسبق هو أول من طرحه. حيث أشار إلى أن القصد منه هو التنوع من حيث مصادر الطاقة وأنواعها ومنتجيها ومصدريها[1]، وللأمن الطاقوي تعريفات متنوعة تستند إلى معايير متعددة نستعرض أهمها في[2]:

- تعريف يستند على **أمن الإمداد**؛ ويكون الأمن الطاقوي متعلقا بتأمين دخول النفط والمنتجات الأخرى للطاقة، وهي وظيفة عالمية تقوم بها أمريكا عبر أساطيلها السبعة.
- تعريف يرتكز على ثلاثية **السعر والعرض والطلب**؛ ويرى أن الأمن الطاقوي هو الوضع الذي تتمكن فيه الدولة من الحصول على الكميات الكافية من مصادر الطاقة التقليدية وفق تسعير مقبول.
- أما التعريف الثالث؛ فيعتبر أن أمن الطاقة جزء لا ينفصل عن مفهوم الأمن القومي للدول وهو مرتبط بشكل كبير بالمجال السياسي والعسكري والتكنولوجي ناهيك عن الإقتصادي.

وقد توسع المفهوم من التدفق الدائم إلى تأمين الطرق ومصادر الإنتاج والنقل، ومواجهة الطلب المرتفع بعد زيادة الإستهلاك العالمي للطاقة، وصعوبة ضمان التدفق في كل الظروف.

---

[1] أميرة حرزلي، "إستراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011"، المركز الديمقراطي العربي، ص 12، تم التصفح بتاريخ:2018/10/12،على الموقع: https://democraticac.de/?p=53952

[2] خديجة محمد عرفة، **أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)، ص ص59-60.

وعليه، يعرف أمن الطاقة بالقدرة على مواجهة أحداث إستثنائية، وغير متوقعة تهدد السلامة المادية والتي قد تسبب قطع إمداد الطاقة –على غرار التهديدات الإرهابية- وإرتفاع الأسعار غير النظامية للطاقة[1]. وهو ما يحتم إضافة تعويض ما قد يترتب عن أي توقف في الإمداد لأسباب تكون خارجة عن السيطرة من خلال توفر سعة إنتاجية إضافية يمكن ضخها في السوق متى دعت الحاجة لذلك[2]. كالتعهد السعودي بتعويض النقص من حصة إيران بسبب العقوبات المفروضة عليها من أمريكا في04 نوفمبر 2018.

وإجمالا، يمكن القول أن الأمن الطاقوي بمعنى طاقة متوفرة في كل الأوقات وبكميات كافية وبأسعار معقولة بمعنى تأمين المصدر والإمداد والكمية المتدفقة.

ثانيا: جيوبوليتيك الطاقة والإستهلاك العالمي

يبدو أن الأمن الطاقوي يحتل مكانا بارزا في أولويات السياسة الخارجية للدول بشكل عام، وخاص بالنسبة للقوى الكبرى، وذلك لكون أي دولة تصوغ سياستها الخارجية، إنطلاقا من جملة محددات عادة ما تكون هذه الأخيرة مجموعة من العوامل المتنوعة، التي تساعد الدولة على رسم السياسة الخارجية. ويظهر أن للمصادر الطاقوية التأثير الكبير على مكانة الدولة. يأتي ذلك في ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة ونخص هنا بالذكر غير المتجددة النفط والغاز الذين أظهرا أنهما يشكلان طاقة لا تنافس لعديد المزايا التي يمثلانها بالمقارنة مع المصادر الأخرى، ويظهر ذلك من خلال الطلب المطرد عليهما.

تأتي مصادر الطاقة- النفط والغاز- على أهمية كبرى في التنافس الدولي وتأثيره في العلاقات الدولية. وهو الأمر الذي يدعو القوى الكبرى إلى الإهتمام بها، سواء من خلال الإتفاقيات أو الإستثمارات أو حتى الحروب، وذلك لكون الطاقة تقع خارج سيطرة الدول الصناعية.

---

[1] بوشنافة شمسة، "الثابت والمتغير في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية"، **مجلة الحقيقة**، المجلد15، العدد 38، أدرار (الجزائر)، 2016، ص84

[2] عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى، جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، (2013-2014)، ص 53.

وبنظرة سريعة على الخريطة الطاقوية للعالم، فإنها تظهر توزع النفط بين قارات العالم؛ إذ يحتوي الشرق الأوسط على ثلثي الإحتياطات العالمية جلها في السعودية وإيران والعراق وهو مركز الرهانات الجيوسياسية للطاقة. أما أمريكا الشمالية؛ فهي تتوفر على طاقة تتوزع بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت دولة مصدّرة للغاز منذ2010. دون أن ننسى أمريكا اللاتينية، عندما يتعلق الأمر بالعملاق الفنزويلي وكذا المكسيك. أما روسيا؛ فتحتوي 5,2% من مجمل الإحتياطات العالمية للنفط، فيما تعرف أوروبا بإستهلاكها العالي للطاقة وتبعية كبيرة للخارج، إلى جانب آسيا المنطقة الأكثر إستهلاكا للنفط بسبب حجم القارة، وقلة المحروقات وكثافة الإحتياجات. وبالتالي سينتقل – حسب المختصين– محور السياسة النفطية إلى بكين فيما تحتكر إفريقيا 10% من حجم النفط العالمية تتوزع بين شمال وغرب القارة[1].

تشير إتجاهات الإستهلاك العالمي للطاقة إلى إستمرار بقاء النفط كمصدر رئيس للطاقة يدعم ذلك الطلب العالمي المرتفع بمعدل ثابت بحوالي 1,7% سنويا للمدة 2000– 2020. مما يعني أن الطلب عليه إرتفع من 77مليون برميل يوميا في 2002 إلى 80 مليون برميل عام 2005 إلى 90 مليون برميل في 2010، ثم إلى 107 مليون برميل في 2020[2].

في حين تشير التقديرات بأن الإعتماد على الغاز الطبيعي سيزداد لدرجة دفعت **جيروين فان دي فير** رئيس شركة شل (Shell) للنفط إلى وصف القرن الحادي والعشرين بأنه سوف يكون قرن الغاز. حيث تشير التوقعات إلى زيادة الطلب عليه 3 أضعاف في دول على غرار الصين والهند وكوريا وتايوان وغيرها. ويبدو أن الغاز اليوم قد بات التنافس عليه، وعلى ممراته الحيوية وخطوط نقله إلى الأسواق الكبرى جزءا أصيلا من صراع النفوذ ومحاولات تعزيز المكانة الجيوسياسية للدول، وشكلا جديدا من تقسيم العمل الدولي ونوعا من تأكيد النفوذ في الساحة العالمية[3]. ويبين الجدول التالي نسب مصادر الطاقة، الأمر الذي يدعم محورية النفط والغاز من بين مصادر الطاقة الأخرى.

---

[1] حيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الافريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014، ص ص87–88.

[2] سليم كاطع علي، "أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 57، 2013، ص 143.

[3] حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي، "التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العراق، ديسمبر 2014، ص134.

جدول رقم15: نسب الإستخدام العالمي لمصادر الطاقة

مصادر الطاقة	نسبة الإستخدام العالمي
البترول	%42,1
الغاز الطبيعي	%23,8
الفحم الحجري	%23,3
المفاعلات النووية	%7
المصبات المائية	%3.5
مصادر أخرى	%0.3

المصدر: حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي، "التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العراق، سبتمبر 2014، ص128.

على ضوء ذلك، أدرك صناع القرار السياسي في أمريكا فضلا عن قوى دولية أخرى في حدود نسب النمو الإقتصادي المرتفعة بشكل مطرد، الأهمية الإستراتيجية لإمدادات الطاقة ودورها في إدامة وتعزيز نمو الإقتصاد العالمي لاسيما الدول المتقدمة. وهو ما مهد لظهور مفهوم أمن الطاقة. بما يعني إستمرار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وحتى روسيا المصدرة، للوصول إلى أمن طاقوي كل حسب إدراكه الإستراتيجي، فكيف يظهر ذلك؟

مما سبق ذكره، يتضح لنا أولا؛ أن النفط والغاز كمصادر طاقة تقليدية يتمتعان بمحورية كبيرة في ضوء الإستهلاك العالمي والطلب عليهما. وثانيا؛ تبقى منطقة الخليج والتي هي جزء من الشرق الأوسط تحافظ على موقعها كخزان عالمي. الأمر الذي يفرض على القوى الدولية لعب أدوار وصياغة إستراتيجيات تضمن لها تحقيق أهدافها في المنطقة.

ثالثا: الأمن الطاقوي بالمفهوم الأمريكي في الخليج

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المستهلكين للطاقة بحوالي 23,9% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، وهو ما يعادل إستهلاك الصين واليابان وألمانيا والهند وروسيا مجتمعة[1].

وهذا ما يشير له الجدول الموالي من إستهلاك النفط بالمقارنة مع الإحتياط والإنتاج.

جدول رقم:16 إستهلاك أمريكا للنفط بالمقارنة مع الإحتياط والإنتاج

السنوات	الإحتياط	الإنتاج	الإستهلاك
1998	28,6 مليار برميل	–	–
2008	28,4 مليار برميل	6,783 مليون برميل	19,490 مليون برميل
2012	–	8,910 مليون برميل	20,456 مليون برميل
نهاية 2018	61,2 مليار برميل	15,311 مليون برميل	18,490 مليون برميل

المصدر:

B .p Statistical review of word energy 2019, Oil and Natural Gas, p,p 14,16,20.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي يوضح الجدول ما يلي:

[1] سليم كاطع علي، الإدراك الإستراتيجي الأمريكي لأمن الطاقة، جانفي 2017، تم التصفح بتاريخ: 2019/04/12، على الموقع: http://mcsr.net/news221

جدول رقم17: إستهلاك أمريكا للغاز بالمقارنة مع الإحتياط والإنتاج

السنوات	الإحتياط	الإنتاج مليار م³	الإستهلاك مليار م³
1998	4,4 تريليون م³	–	–
2008	6,6 تريليون م³	546,1	628,9
2012	–	649,1	688,1
نهاية 2018	11,9	831,8	817,1

المصدر: BP. Statistical review of word energy 2019, Oil and Natural Gas, PP. 30,32,34

لقد إرتبط الصراع على الطاقة بتطورإقتصاد الدول الكبرى وأمنها القومي، نظرا لما تحمله الطاقة من أهمية في السياسة الخارجية للدول. وهذا ما يظهر في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية، والتي تقوم على [1]:

- **بناء مخزون إستراتيجي:** حيث يعتبر الرئيس فورد أول من طبق هذه الإستراتيجية بعد قانون سياسة المحافظة على الطاقة في ديسمبر1975، عقب حظر تصدير النفط العربي في حرب 1973 (سبعة مليون برميل لمواجهة أي إنقطاع)، ويقصد بالمخزون الإستراتيجي؛ كمية النفط الطبيعي المخزنة في مستودعات التخزين والتي قد تكون عائمة مثلا على مستوى الموانىء. ويختلف عن المخزون الطبيعي الذي لم يتم إستخراجه بعد.
- **إنشاء قوات التدخل السريع:** أدركت الولايات المتحدة الامريكية أهمية القوة العسكرية في تأمين مصالحها البترولية عبر ربط سياسة الأمن الطاقوي بالسياسة الأمنية من خلال تدعيم تواجدها العسكري في الشرق الأوسط، وذلك للإضطلاع بمهمة المحافظة على تدفق نفط الخليج إلى الدول الغربية وحماية الدول المنتجة الصديقة.

[1] شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص ص87-88.

- الإحتفاظ بالسيطرة على البترول من خلال تحديد الأسعار والكميات المتوفرة وضمان وصول البترول للدول الصديقة ومنعه عن المنافسين.[1]
- **الإعتماد على سياسة ملء الفراغ الطاقوي:** يظهر ذلك إثر بدء الولايات المتحدة الأمريكية تصديرها للغاز منذ 2010 الذي يعد عاملا إستفزازيا لروسيا بإعتباره سلاح روسيا الإستراتيجي خاصة في مواجهة أوروبا– وهو ما أثبتته حرب أوكرانيا في 2022–، إضافة إلى تصدير الغاز المسال إلى الصين رغبة في موازنة العجز في الميزان التجاري معها، نصف مليون طن من الغاز بنحو300 مليون دولار في جانفي 2018. مما يوحي بمحاولة عرقلة مشروع قوة سيبيريا المتضمن تصدير الغاز المسال الروسي إلى الصين(مصنع العالم)، يدعم ذلك محاولة الأمريكيين إقناع قطر بزيادة الإنتاج لتقويض الإنتاج الروسي[2].
- إعتماد سياسة الإستيلاء والسيطرة ضمن إستراتيجية الهيمنة الإمبراطورية –أنظر الفصل الأول– على غرار إحتلال العراق وتأمين أكبر وأرخص مصادر الطاقة والإبتعاد عن الهزات الإقتصادية التي يسببها إرتفاع أسعار النفط والغاز. ويأتي هذا بهدف تحديد أدوار الدول المنتجة خاصة في الخليج وإضعاف أوبك أو على الأقل تهذيبها[3]، وتأتي هذه الإجراءات وغيرها لتؤكد أن أمن الطاقة مكون أساسي للأمن القومي الأمريكي وشرط مسبق لضمان النمو الإقتصادي المستديم، فضلا عن إحكام السيطرة على مخزونات النفط العالمية بما يسهل عملية التحكم في الإقتصاد العالمي وإقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر.

ويمكن إعتماد **المتغيرات التالية لمعادلة الأمن القومي الأمريكي** بشكل تقريبي في تعدد مصادر الطاقة، تنوع طرق النقل وخطوط الإمداد، حرمان خصوم الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها من الوصول إلى مصادر الطاقة والتي يعتبر الخليج أولها.

[1] فيليس بنيس، **محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية**، ترجمة: عواطف شلبي، مراجعة: محمد السيد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018) ص76.

[2] علوان أمين الدين، "الغاز الأمريكي وسياسة ملء الفراغ الطاقوي"، تم التصفح بتاريخ: 2019/03/02،على الموقع : https://sitainstitute.com/?p=1939

[3] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص ص135–140.

لكن التطورات الأخيرة في قطاع الطاقة الأمريكي تجعلنا أمام جدلية تتمثل في إحتمال إنخفاض تبعية الولايات المتحدة للطاقة في الخليج في ظل الوفرة التي تشهدها بعد إعتماد الغاز والزيت الصخريين. إن لم نقل التخلي النهائي عن المنطقة تدريجيا في المجال الطاقوي حسب بعض الآراء.

على مر العقود يجد المتمعن في العلاقات الخليجية الأمريكية أنها تتمحور حول ثنائية الأمن والطاقة. ولطالما ربطت الولايات المتحدة الأمريكية أمنها الإقتصادي بأمن الطاقة في الخليج. لكن السنوات الأخيرة، تميزت بطفرة في الإنتاج الأميركي من النفط بنسبة 65% في الفترة 2005– 2014 و بـ 34 %بالنسبة للغاز في نفس الفترة. ومن أسباب هذه الطفرة والتي سمحت بتخفيض تبعية الولايات المتحدة الأمريكية نجد[1]:

– قدرتها على تطوير إنتاج الموارد غير التقليدية ممثلة في الغاز والنفط الصخريين. (قدرة إنتاج الغاز الصخري في بنسلفانيا فقط تعادل نسبة تصدير الغاز الطبيعي لقطر، أما قدرة تكساس وداكوتا الشمالية على إنتاج النفط الصخري فتعادل إنتاج العراق من النفط العادي).

- 58 مليار برميل من النفط الصخري؛ أي17 %من نسبة الإحتياط العالمي.

-حسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة لعام2013 من المرتقب أن ينخفض إستيراد الولايات المتحدة للنفط ومشتقاته من50% عام 2010 إلى 32% عام 2032، ناهيك عن تحولها إلى مُصدِّر للغاز.

هذه التداعيات والإحصائيات حملت المحللين على توقع تحول إتجاه الإستثمار العالمي في الطاقة نحو الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من الشرق الأوسط نظرا لكونه[2]:

- أكثر أمانا.
- أحسن مردودية فيما يتعلق بالإستفادة في مجال التكنولوجيا.
- وجود الإضطرابات الأمنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وإحتمال تخلي الشركات الكبرى الأمريكية عن إستثماراتها المستقبلية.

لكن وبرغم زيادة الإنتاج الأمريكي من الطاقة إلا أنها لم تحقق الإكتفاء الذاتي بعد، وهذا ما تشير له أرقام الجدول الذي يوضح حجم الإنتاج والإستهلاك والفارق بينهما – إنعدام التوازن بين الإمداد

[1] هشام داوود، الإستراتيجيات الطاقوية الجديدة للقوى الكبرى، ص5، تم التصفح بتاريخ 2019/03/12، على الموقع: www.m.ahewar.org

[2] المرجع نفسه، ص 7.

والطلب –. ويرتبط إقتصادها بحماية ممرات عبور سفن نقل النفط على غرار هرمز الذي ستمر به 50% من تجارة النفط العالمية عام 2035 عوض 42% عام 2010[1]. إضافة إلى تصاعد وتيرة الطلب على الطاقة مع تراجع الإحتياط في كثير من مناطق العالم خاصة الصين والهند ؛ حيث أن النمو الإقتصادي لهما هو تحدي غير مباشر لأمن الولايات المتحدة الأمريكية حسب مجلس الطاقة الأمريكي[2].

وعليه، فوجود الولايات المتحدة الأمريكية، وإن سلمنا بتحقيق إكتفائها الطاقوي على المدى القريب، وقرب تحولها إلى مصدر للنفط حسب تصريحات سابقة لترامب، إلا أن وجودها في الخليج هو ضمن إستراتيجية بعيدة المدى متواصلة منذ عقود، تتمثل في تعزيز النفوذ العالمي بالأساس وعدم ترك الخليج للصين ولروسيا لضمان إستمرارية هيمنتها، ولا يتعلق الأمر بتأميم مصادر الطاقة فقط، بل بأهمية تدوير الدولار على مستوى التعامل التجاري وزيادة التعامل به مادامت عملية تدوير النفط مقابل الدولار، ومقابل شراء دول الخليج أسلحة وأنظمة دفاعية مستمرة؛ فإحتمالية تخلي أمريكا عن هذا الميزان التجاري غير واردة إطلاقا. ولا يمكن مقارنة إنتاج النفط الصخري والغاز الصخري مهما كانت كمياته بضآلة تكلفة النفط التقليدي في إقليم الخليج[3].

وعليه، فلا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ترك الخليج لروسيا والصين، نظرا لإرتباط المنطقة بأمنها الطاقوي. لكن تحقيق أمريكا لهذا الهدف يعني غيابه بالنسبة لروسيا وحتى الصين.

فما هو الأمن الطاقوي في التصور الروسي بإعتبارها دولة منتجة ومصدرة؟

رابعا: الأمن الطاقوي في التصور الروسي: لا يشذ المفهوم الروسي لأمن الطاقة عن باقي الدول؛ حيث يعرفه الباحث بمركز إستراتيجية الطاقة بموسكو بيلوفا (Belova) على أنه:

"ليس هناك تعريف وحيد لأمن الطاقة لروسيا مثل أي مورد طاقوي آخر، فأمن الطاقة يدور حول أمن الطلب وأسعار وإلتزامات طويلة المدى، خاصة إذا علمنا أن المفهوم في حالة ديناميكية. فقد تطور

---

[1] المكان نفسه.

[2] مرتضى السعيدي، "الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل أمن الطاقة في القرن الحادي والعشرين"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 7، 2007، العراق، ص 58.

[3] الإكتفاء من النفط : رسائل ترامب بشأن التخلي عن الخليج، تم التصفح بتاريخ 2019/7/8، على الموقع: http://alkhaleejonline.net

من إرتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية إلى مفهوم يتعلق بأمن العرض والطلب، ثم بأمن المنشآت الطاقوية، وصولا إلى أمن الإمدادات المتعلقة بالعوامل الطبيعية. وهذه الديناميكية ناتجة عن تباين تصورات الدول حسب موقعها في سوق الطاقة منتجة أو مستهلكة[1].

روسيا القوة الطاقوية على المستوى العالمي، تمتلك، تنتج، وتصدر كميات كبيرة من الطاقة؛ حيث يلعب الإقتصاد الطاقوي دورا هاما في تقرير طبيعة أمن الدولة، ويؤثر على مكانتها وتوجهاتها سواء الداخلية أو الخارجية؛ حيث يعد قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير هامة من بين أدوات السياسة الخارجية الروسية، نتيجة لما تمثله الطاقة من دور رئيس في فهم التأثيرات الروسية وتوجهاتها. ولم تبلغ الطاقة هذه المكانة في روسيا، إلا لضخامة الإحتياطات في موردي الغاز والنفط. كما توضحه الجداول الموالية:

جدول رقم18: إحتياط، إنتاج وإستهلاك روسيا للغاز في الفترة (1998 – 2018)

السنوات	1998	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإحتياط تريليون م^3	1.4	34	-	-	-	-	-	-
الإنتاج مليار م^3	-	611.5	536.2	598.4	616.8	601.9	614.5	591.2
الإستهلاك مليار م^3	-	422.7	397.8	423.9	435.6	428.6	424.9	422.2

السنوات	2015	2016	2017	2018
الإحتياط تريليون م3	-	-	38.9	-
الإنتاج مليار م3	584.4	589.3	635.6	669.5
الإستهلاك مليار م3	408.7	420.6	431.1	454.5

المصدر: B .p Statistical review of word energy 2019, Oil and Natural Gas, p,p 34,32,30

[1] محفوظ رسول، "الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود"، **مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية**، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، العدد 9، الجزائر، 2017، ص ص 3-5.

جدول رقم19: إحتياط، إنتاج وإستهلاك روسيا للنفط في الفترة (1998-2018)

السنوات	1998	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإحتياط مليار برميل	113.1	106.4	-	-	-	-	-	-	-
الإنتاج مليون برميل يوميا	-	9.965	10.152	10.379	10.533	10.656	10.807	10.860	11.007
الإستهلاك برميل يوميا	-	2.861	2.775	2.878	3.074	3.134	3.298	3.146	3.217

السنوات	2016	2017	2018
الإحتياط مليار برميل	-	106.3	-
الإنتاج مليون برميل يوميا	11.269	11.255	11.438
الإستهلاك برميل يوميا	3.207	-	3.228

المصدر: B .p Statistical Review of World Energy.2019, Oil and Natural Gas ,pp,14,16,20

ولأن الطاقة تشكل 30% من الناتج المحلي في روسيا و40% من إجمالي الصادرات، ولكونها أكثر من أداة إقتصادية، بل تعدتها إلى سلاح سياسي تستخدمه روسيا في الملفات الإستراتيجية. لذا يبدو أن الحضور الإقتصادي من بين أبرز ملامح التواجد الروسي في الخليج. وذلك لكون دول المنطقة من أبرز اللاعبين في سوق النفط وطرق أنابيب الطاقة، حيث تسعى روسيا لبناء علاقات جيدة مع هذه الدول خاصة السعودية وإيران. وذلك من أجل المشاركة في السياسات العالمية للطاقة وضمان مصالحها الإقتصادية.

يأتي ذلك ضمن محاولة الوصول إلى الأمن الطاقوي حسب الرؤية الروسية، والتي تتضح بعض ملامحها في الآتي:[1]

*ضرورة الوصول الآمن إلى الأسواق الطاقوية العالمية – أمن الممرات –.

*ضرورة التصدير الآمن دون أي عراقيل من دول العبور.

[1] محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 6.

* أسعار عالية تحقق أرباحا مهمة.

*إمتلاك والتحكم في شبكات خطوط النقل.

* التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة سيما دول أوبك، وتحديدا السعودية وإيران وذلك للتحكم في حجم الإنتاج للحفاظ على المستوى المطلوب لأسعار النفط في السوق العالمية –70 دولار على الأقل– ، فضلا عن التنسيق مع منتجي الغاز وفي مقدمتهم قطر بغية التوافق على الأسعار.

* تنمية الإستثمارات الروسية الطاقوية، والتي تتمحور حول الصناعات البتروكيماوية في الخليج.

* **تنويع مناطق الإمدادات الطاقوية الروسية:** بعد إدراك حقيقة إعتمادها على أسواق الطاقة الأوروبية والتي تنوي خفض إمداداتها من روسيا. – وتأكدت الرغبة الأوروبية في التخلص النهائي من التبعية الطاقوية لروسيا غداة الحرب على أوكرانيا في 2022– وعليه، تراهن روسيا على الصين من خلال الصفقة الموقعة في 21 ماي 2014 والممتدة لـ 30 عاما، حيث تزود روسيا بموجبها سوق الطاقة الصينية ب6,8 مليار م^3 من الغاز سنويا عبر مشروع قوة سيبيريا[1].

*إقامة هياكل قاعدية في الشرق الأوسط.

لكن هذه الإستراتيجيات والسياسات لم تمنع وجود مثبطات تعرقل روسيا نحو تحقيق أمنها الطاقوي، ويأتي في مقدمتها تراجع الإنتاج الروسي بسبب العقوبات المفروضة عليها نظير ضمها شبه جزيرة القرم في 2014، هذه العقوبات التي تضاعفت بعد الحرب الروسية على أوكرانيا في 2022 . –غياب التقنيات الغربية المستخدمة في عمليات الإستخراج بسبب حظر الإستيراد. الأمر الذي أثر على الإنتاج في النفط–.

- تحدي تذبذب وإنخفاض الأسعار في السوق الدولية مثلا من 109 دولار للبرميل بالنسبة للنفط سنة 2014 وتحديدا شهر جانفي إلى 30 دولار فقط للبرميل منتصف جانفي 2016، وما يعنيه ذلك من تداعيات سلبية على المداخيل الروسية الآتي أغلبها من الطاقة.
- التخوف من تحول الولايات المتحدة إلى منافس في سوق الطاقة في آسيا ويظهر ذلك من خلال محاولة هذه الأخيرة عرقلة مشروع قوة سيبيريا والإستحواذ على تزويد الصين بالغاز رغبة في موازنة

[1] المرجع نفسه، ص16

الميزان التجاري الأمريكي العاجز معها، ولا يتوقف الأمر هنا بل يتعداه إلى محاولة إقناع قطر ببداية تصدير الغاز إلى أوروبا وهو ما كان من خلال تصديره إلى بولندا، وذلك لتضييق حيز المناورة على روسيا وتشديد الخناق عليها.

وعليه، تعمل روسيا على بعث علاقات جيدة مع كل دول الخليج علما منها أن المنطقة في الرهان الجيوسياسي للطاقة، التي تمثل سلاح روسيا الذي لا تريد فقدانه، وكذا تطوير العلاقات مع الصين مصنع العالم، وما لذلك من إنعكاس إيجابي على قطاع الطاقة الروسي.

خامسا: الأمن الطاقوي الصيني وعلاقته بمنطقة الخليج

يعد النفط والغاز العصب الرئيسي للإقتصاد الحديث، وهما ليسا ثروة بقدر ما هما موردان إستراتيجيان يتمتعان بأبعاد سياسية لما لهما من تأثيرات سياسية على إستقرار وأمن الدولة، مما جعل القوى الكبرى تقحم نفسها في كل ما يتعلق بهما، ومنها الصين رغبة في تحقيق أمنها الطاقوي خاصة عندما يتعلق الأمر بمنطقة الخليج وإحتياطاتها الهائلة.

تجتمع في الحالة الصينية توليفة من المؤشرات التي جعلت منها مستهلكا نهما للطاقة تظهر في عدد السكان فهي طوفان بشري بلا منازع إضافة إلى النمو الإقتصادي المتسارع. والجدولين التاليين ومعهما الشكل تؤكد على ذلك:

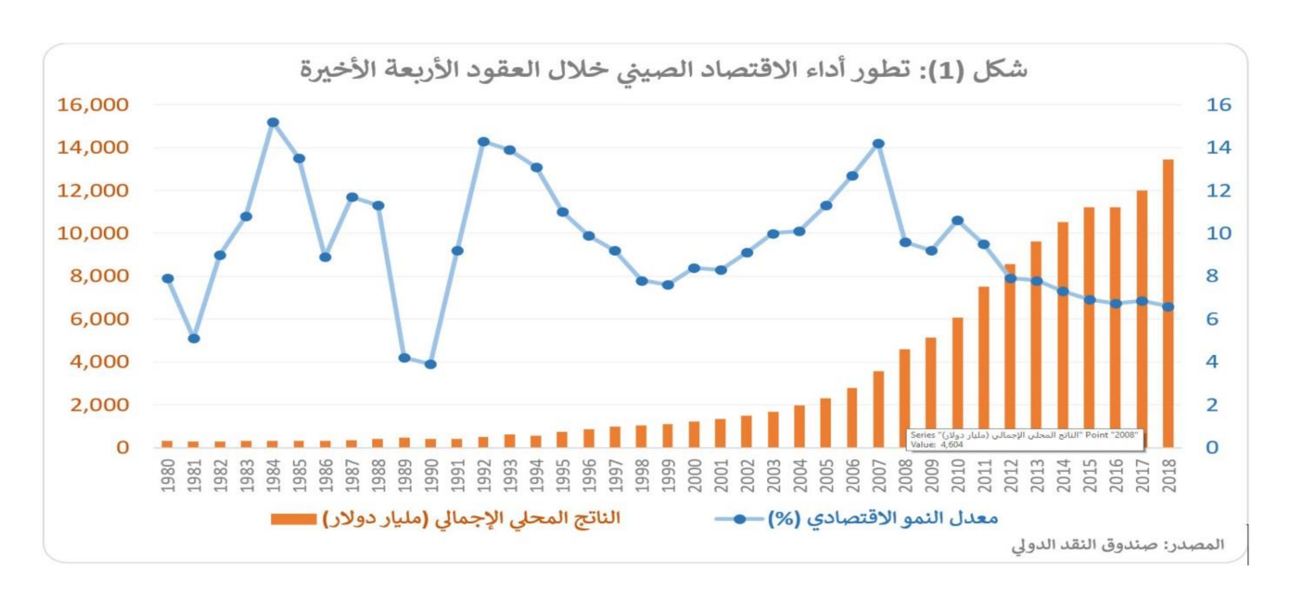
جدول رقم 20: عدد السكان في الصين (فترات مختلفة)

السنوات	1995	2010	2030
العـــدد	1,240,920,539	1,368,810,604	1,464,340,149

المصدر: الهرم السكاني للعالم في الفترة من 1950 إلى 2100، تم التصفح بتاريخ: 2022/02/14، على الموقع:

https://www.populationpyramid.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/1990/

شكل رقم 13: تطور الأداء الإقتصادي الصيني خلال العقود الأربعة الأخيرة



المصدر: صندوق النقد الدولي

جدول رقم 21: تطور الطلب الصيني على الطاقة من (2005– 2030)

مصادر الطاقة	2005	2015	2030
الفحم	1094	1869	2399
النفط	327	543	808
الغاز الطبيعي	42	109	199
الطاقة النووية	14	32	67
الطاقة الكهرومائية	34	62	86
مصادر الطاقة العضوية	227	225	227
طاقات متجددة أخرى	3	12	33
المجموع	1742	2851	3819

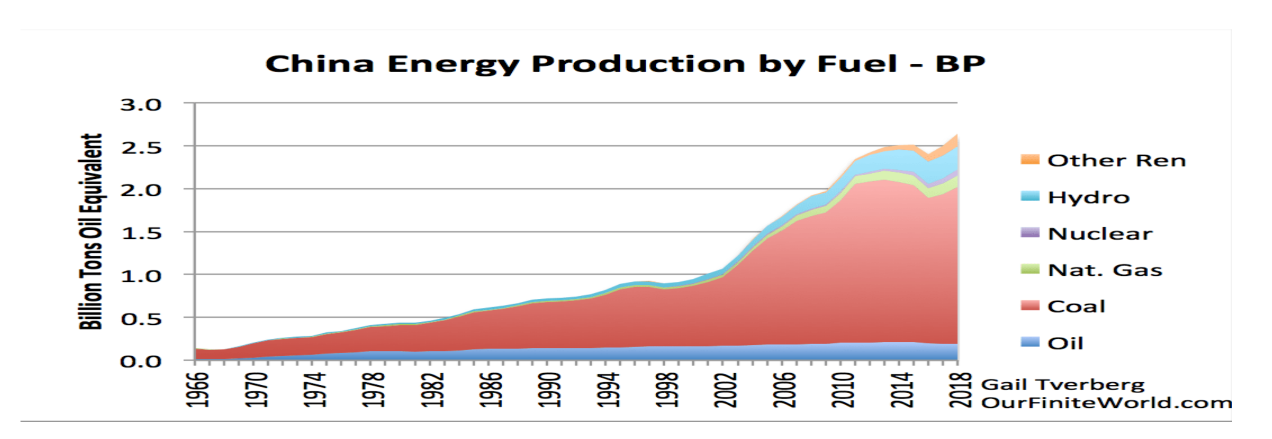
المصدر: عبد القادر دندن، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، الأبعاد والإنعكاسات الإقليمية**، (د.ب.ن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص39.

عوامل عدة إجتمعت لتفسر تنامي الطلب الصيني على النفط لتجعل منها ثاني أكبر مستهلك بعد الولايات المتحدة الأميريكية :[1]

- النمو الإقتصادي السريع.
- النمو الديمغرافي الكبير.
- زيادة نسبة سكان المدن.
- ثالث أكبر سوق للسيارات – إستهلاك كبير لمشتقات النفط –.

رغم أن الصين هي أكبر وأول منتج عالمي للفحم كمورد طاقوي بـ 28 % من مجموع الإنتاج العالمي و40 % كإستهلاك، ولكن هذا الإنتاج يذهب للإستهلاك الداخلي، لذلك يزداد الطلب على النفط والغاز[2]. والأشكال الموالية توضح إنتاج الصين لموارد طاقوية مختلفة ليتبين معنا حجم إستهلاكها للنفط بإعتبارها قوة إقتصادية.

شكل رقم 14: إنتاج الصين من الموارد الطاقوية (1966–2018)



المصدر: Gail Tverberg, "Seven Reasons The U.S. Should Not Depend On Imported Goods From China", p3, visited: 16/12/2021,on:

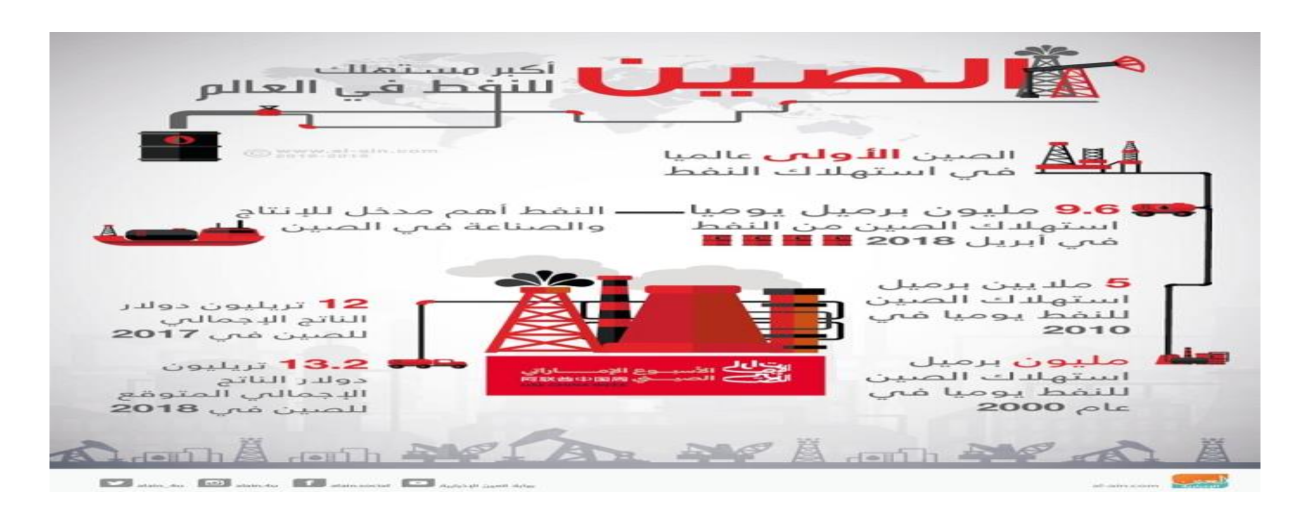
https://www.investing.com/analysis/seven-reasons-why-we-should-not-depend-on-imported-goods-from-china-200431154

---

[1] عبد القادر دندن، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، الأبعاد والإنعكاسات الإقليمية**، (د.ب.ن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص ص 36 -37.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

شكل رقم 15: الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم



المصدر: محمد فرحات، الإقتصاد الصيني الأكثر إستهلاكا للنفط في العالم، ص2، تم التصفح بتاريخ: 2022/01/17، على الموقع: https://al-ain.com/article/china-s-most-oil-consuming-economy

جدول رقم22: إنتاج وإستهلاك الصين للغاز في الفترة (2008–2018)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنتاج	80.9	85.9	96.5	106.2	111.5	121.8	131.2	135.7	137.9	149.2	161.5
الإستهلاك	81.9	90.2	108.9	135.2	150.9	171.9	188.4	194.7	209.4	240.4	283.0

الوحدة: مليار متر مكعب

المصدر : Statistical Review of world Energy.2019,Gas pp,32,34.

ولقد أظهر الواقع أن النمو الإقتصادي في الصين يزيد من إستهلاك الطاقة بوتيرة متسارعة عما كان متوقعا، فتوقعات نهاية التسعينيات لحاجات الصين من الطاقة عام 2020 بلغتها منذ2005، هذه التقديرات الخاطئة كانت بسبب غياب المعلومات الموثوقة – حسب بعض الأكاديميين– ومن ناحية أخرى لكون النمو الإقتصادي أقل مما كان متوقعا 9 % مقابل 7%.[1]

هذه الأرقام والمؤشرات جعلت للصين مفهوما لأمنها الطاقوي إنطلاقا من واقع الظروف الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية، حيث تصر الصين على أن الأمن الطاقوي هو ضمان وتأمين مصادر

[1] فرانسوا إزلومان، **الإقتصاد الصيني**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص117.

الطاقة بشكل دائم بما يضمن النمو الإقتصادي المتسارع. وفي ظل تحديات كثيرة ومتنوعة على غرار الطلب المتنامي ونقص الموارد، تركز الإمدادات حول الفحم مما يؤدي إلى تدهور البيئة، ناهيك عن إضطرابات السوق العالمية التي تؤثر سلبا على الإمداد الداخلي للطاقة. وعليه، تظهر إجراءات تحقيق الأمن الطاقوي الصيني في[1] :

- التنويع في المورِّدين لضمان الوفرة.
- عدم الثقة في السوق العالمية وتقلباتها، لذلك يجب التأكد من موثوقية الإمدادات لضمان التدفق دون إنقطاع.
- توسيع الإستثمارات مثلا في إيران والسعودية والكويت (في حقول رملية، حلفاية، ميسان).
- حتمية توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية – رغم الخلافات- بسبب أن الأخيرة تلعب دورا أساسيا في تأمين ناقلات النفط المتجهة إلى الصين من الخليج –المورِّد الأول للصين- عن طريق أساطيلها العسكرية[2].
- قبل سنوات إعتمدت الصين إستيراد البترول من الدول الخليجية بدلا من شرائه من خلال شركات البترول الدولية تأكيدا على تحقيق أمن الطاقة لديها [3].
- سياسة الصعود السلمي التدريجي التي تدعم دورا متزايدا في الخليج دون أن يوجد ما يوحي بإنعكاسات سلبية يدعم ذلك إتفاقيات طويلة المدى، ومساعدات مالية وحياد تام حيال الأوضاع السياسية في دول الخليج.
- إعتماد دبلوماسية النفط التي تنتهجها الصين؛ ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر إتفاق الطاقة الذي يمتد لمدة 25 سنة بداية من أكتوبر 2004 بقيمة 80 مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز السائل والنفط. وتتولى الصين تطوير حقل يداوران الايراني العملاق للنفط والذي تقدر إحتياطاته بـ 3 مليار برميل، يأتي ذلك في إطار زيارات قمة رغبة في تفعيل آليات التعاون[4].

[1] عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، الأبعاد والإنعكاسات الإقليمية، مرجع سابق، ص، ص48-15.

[2] هشام داوود، مرجع سابق، ص5.

[3] عاهد مسلم المشاقبة، "البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية وآفاقها المستقبلية"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية**، الأردن، المجلد 41، ملحق 1، 2014، ص 380.

[4] فهد مزيان خزار، مرجع سابق، ص ص 6-7.

مما سبق وما سيأتي، تتضح لنا أهمية طاقة الخليج في معادلة الأمن الطاقوي الصيني؛ حيث يحتل النفط مكانة في العلاقات التبادلية بين الصين والخليج، ونخص بالذكر السعودية وإيران. إذ توقعت وكالة الطاقة الدولية أن ما نسبته 70 % من واردات النفط الصينية يأتي من الشرق الأوسط خلال عام 2020 وتحديدا من الخليج[1]، حيث تظهر الإحصائيات أن أهم موردين هما السعودية وإيران– مع إختلاف الترتيب–.

وعلى ضوء ما تقدم، أصبحت نظرة الصين المعاصرة إلى منطقة الخليج تتحدد وفق إستراتيجية تعتمد على إعتبار المنطقة[2] : – مصدرا للطاقة.

- سوقا تجاريا.
- توظيفا إستراتيجيا لتنافس دولي أوسع.
- تقع ضمن رؤية إستراتيجية صينية ذاتية وليس نتيجة رد فعل على سياسات دول أخرى.

إن ما تخشاه الصين هو السعي الأمريكي لفرض نفوذها على أسعار النفط العالمي وتدفقاته بفعل هيمنتها الإستراتيجية على الخليج، وسيطرتها البحرية على ممرات نقل الطاقة البحرية الجيوسياسية. وهو ما يعني الضغط على الصين وإستغلال ضعفها في مجال الطاقة. الأمر الذي جعلها تطمع بوجود عسكري في المنطقة. وهو ما تطمح له روسيا كذلك.

فكيف سيكون ذلك في ظل الإنغماس الأمريكي في المنطقة؟

المطلب الثاني: تنافس القوى الدولية على الهيمنة في الخليج

ترسم القوى الدولية عادة سياساتها وفق إستراتيجيات بعيدة المدى وهذا مرتبط بطبيعة الأهداف ذات المدى الطويل، الأمر الذي جعل هذه الأهداف مترابطة، حيث أن تحقيق أحدها يسهّل الآخر، وهو ما ينطبق عى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، فهدف الوصول إلى أمن طاقوي مستديم يلزمه تواجد مباشر في المناطق المنتجة ونسج علاقات جيدة مع أحد المهيمنين الإقليميين فيها – على الأقل طرف واحد –، وهو مايجعلنا نفهم السعي الأمريكي بتركيز الجهود الرئيسية للإحتفاظ بمركز الهيمنة

[1] سليم كاطع علي، "أثر النفط في السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد 2003"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر، العدد8، (جوان 2018)، ص87.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

(Focus of Hegemony)، وعدم السماح بإزاحته شرقا نحو روسيا والصين القوى الدولية المنافسة، والساعية لتحقيق التوازن الإستراتيجي معها في إقليم الخليج ، وذلك عن طريق الوجود العسكري.

أولا: الوجود الأمريكي في الخليج (إستدامة النفوذ)

عندما إنتهت الحرب الباردة سادت فرضية نظام أحادي القطبية، وطوال فترة التسعينيات حتى 2001 وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام تصورين: أولها؛ التأكيد على أحادية النظام العالمي من خلال دورها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. مما يعني سياسة تدخلية أكثر وإستهلاك أكبر للقوة وثانيها؛ تقاسم الأدوار العالمية مع قوى كبرى على أن تحافظ على دورها الريادي، لكن أحداث 11 سبتمبر رجحت التصور الأول[1]– التدخل في العراق وأفغانستان–، يدعم ذلك إنبعاث القوة الروسية لدعم نفوذها على الساحة الدولية والتحكم في النسق الدولي، ولتحقيق هذه الغاية صاغت الولايات المتحدة المحتوى الفكري للمنظور الجيوبوليتيكي ليشمل 3 مسارات[2]:

1– ضرورة السيطرة على أهم المسطحات المائية والمضائق والممرات البحرية.

2– عدم قيام قوة عالمية تكون قادرة على إستقطاب بعض دول العالم.

3– حتمية السيطرة أو الوجود المكثف في أكثر المناطق الإقليمية أهمية والتي قد تمنح التفوق لمن يسيطر عليها بحكم موقعها الإستراتيجي أو بحكم إحتوائها على مسطحات ومضائق مائية مهمة قد تؤثر في حركة القوى العالمية وفي مقدمتها الخليج.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هدف السيطرة على العالم يستند إلى ترتيبات غير عسكرية؛ وهي التحكم بالإقتصاد العالمي والمنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، يدعم ذلك السيطرة على المثلث الإقتصادي المكون من **المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي**، وقوة

[1] حميد المنصوري، أمن الخليج: أبعاد التقارب الأمريكي الإيراني ص2، تم التصفح بتاريخ: 2019/02/9 ، على الموقع: https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/76497/%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

[2] مصطفى كامل محمد، المضائق البحرية: مسرح الصراع القائم بين القوى العالمية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد51، العدد203، جانفي2016، ص77.

المعرفة والإنتاج العلمي، وترتيبات عسكرية كالأساطيل والقواعد العسكرية، وهي عوامل لزيادة القوة حسب ماهان، والأحلاف والدروع الصاروخية.

وهو الأمر الذي تعتبره أمريكا إهتماما بالغا يظهر بوضوح بإعتلائها المرتبة الأولى في القوة العسكرية حيث تأتي الأولى على قائمة بـ 137 دولة حسب معايير القوة لعام 2019 تبعا لموقع غلوبال فاير باور (Global Fire Power) بمؤشر 0,0615. والجدول الموالي يوضح صنوف القوات الأمريكية (2019).

جدول رقم23: أصناف القوات الأمريكية (2019)

القوة الجوية		القوة البرية		القوة البحرية	
Fighters المقاتلات	2362	Combat Tanks الدبابات القتالية	6,287	فرقاطة	22
Attack الهجوم	2831			غواصات	68
Trainers المدربون	2853	Armored Fighting vehicles مركبات القتال المدرعة	39,223	Total Naval Assets مجموع الأصول البحرية	415
Strength He قوة طائرات الهليكويتر	5760			المدمرة	68
Attack He مروحيات هجومية	971	Toned Artillery المدفعية	864	Corvettes طرادات	15
		الجيش	2,142900	Mine warfare	11
			الخدمة:900 1,281 احتياط: 860000	Patrol vessels سفن دورية	13

المصدر: Global Fire Power 2019

وأما عن الإنفاق العسكري والذي بفضله تحقق الولايات المتحدة السبق في تطوير ترسانتها وجهوزية جيشها؛ فيقدر بـ 740,500,000,000 دولار. وهي بذلك الأولى من حيث الإنفاق العسكري على المستوى العالمي في 2021[1].

تقترن قدرة أمريكا العسكرية بالحجم الإجمالي للقوات المسلحة موزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة. أما من الناحية النووية فهي تعد الأولى على مستوى الكم بحوالي 15 ألف رأس نووية 500 وغواصة نووية. كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم، الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج[2].

وعليه، فإن الإمكانيات الإقتصادية والصناعية أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية الإنتشار العسكري الواسع في جميع أنحاء العالم، والذي يعتبر الخليج جزءا منه. حيث تعد أمريكا فاعلا قويا في منطقة الخليج؛ إذ تسعى دائما للحفاظ عما تعتبره مصالحها الإقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة. وهذه المصالح تحتم عليها رصد رأسمال سياسي وعسكري لحمايتها. حيث أن الطاقة هي المصلحة الأولى يرافق ذلك رغبة الولايات المتحدة في ضمان التحكم بتدفق هذه الموارد تحت إشرافها إلى الأسواق العالمية، وهي تريد التأكد من غياب أي قوة أخرى كانت إقليمية أو عالمية تحاول التأثير والتحكم بهذا التدفق. وفي إطار سعيها لتحقيق هذه الغاية ستحافظ على إستدامة وجودها العسكري في الخليج، وكذلك على تحالفاتها العسكرية مع عديد دوله الى أجل غير مسمى[3].

ويرجع تاريخ الوجود العسكري الأمريكي في الخليج إلى السبعينات وهي الفترة التي ميزها الفراغ. حيث رأت أمريكا أن لا سبيل لتعويضه إلا بالقوة العسكرية، والتي تعد محور إرتكاز رئيسي في صراع عالمي ممتد بدأ مع السوفيت على القوة والنفوذ.

[1]Global Fire Power, US Military Spending, 2021, visited 6-12-2021,on: https://www.globalfirepower.com/defense-spending-budget.php

[2] سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، **مجلة دراسات دولية**، العدد42، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009، ص16.

[3]جلال خشيب، آمال وشنان، مرجع سابق، ص21.

ومن هنا برزت المخاوف على هذه المنطقة من الأطماع، خاصة وأنها البطن الرخو – الشرق الأوسط ككل– للإتحاد السوفياتي والذي لطالما تطلع للإقتراب من مياهها الدافئة[1]، ومازالت إلى اليوم. ويدعم هذا الهدف الصعود الصيني وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحالفهما – أي روسيا والصين–.

يسود إعتقاد مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستغني عن الشرق الأوسط لأن وجودها فيه مرتبط بالطاقة، ولأنها خفضت من طلبها على النفط والغاز في الخليج نتيجة لزيادة إنتاجها بفعل الغاز والنفط الصخريين، وتنويع الشركاء حيث أصبحت تعتمد على كندا بدرجة أولى، إلغاء القيود المفروضة على التصدير. وبذلك ستتحول من مستورد إلى مصدِّر. لكن ذلك غير منطقي لما يعنيه هذا من خسارة دورها كضامن عالمي لنفاذ النفط إلى العالم وهو دور كبير لدولة عظمى. ولن يتأتى هذا إلا بإستدامة وجدوها العسكري في المنطقة والذي سيضمن لها الهيمنة والنفوذ. ونجد أن الولايات المتحدة قد طبقت أفكار ماهان بتواجدها في البحار، والذي يضمن لها – ولو جزئيا– السيطرة على البر، ويكون ذلك من خلال الأساطيل السبعة التي تجول العالم لتأمين حركة الملاحة التجارية الدولية، حيث نجد الأسطول الخامس في البحرين، ناهيك عن 11 حاملة طائرات في البحار والمحيطات يدعم ذلك الإنتشار الكثيف للقواعد العسكرية.

القواعد العسكرية: أوضح تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية عام 2004، والذي حمل عنوان **هيكل القواعد** إلى أن البنتاغون يملك أو يستأجر حوالي 702 قاعدة عسكرية في 130 دولة[2]، ولا ترجع هذه القدرة العسكرية إلى حجم الإنفاق العسكري الكبير، وإنما إلى الغاية النهائية لإستراتيجيتها العسكرية العليا، والتي ترمي إلى فرض سيطرتها على ممرات العالم – حيث يرى البعض أنها مسرح الصراع القائم بين القوى العالمية– عن طريق تحويل القوات من قوات إثبات وجود إلى قوات قتال. وبفحص خريطة القواعد العسكرية المنتشرة في الخليج، نجد أن الولايات المتحدة تعتمد بالدرجة الأولى على قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي لتغطي عملياتها العسكرية في الخليج.

يؤشر مبدأ كارتر على أهمية الخليج ومحوريته في السياسة الأمريكية. وبذلك سعت أمريكا إلى التواجد العسكري المباشر في المنطقة عبر بناء قواعد عسكرية ثابتة تحصل من خلالها على تسهيلات بحرية

---

[1] سرمد زكي الجادر، وائل محمد إسماعيل، الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الإتحادية، الواقع والمستقبل، **مجلة قضايا سياسية**، العراق، العدد2، 2004، ص43.

[2] سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مرجع سابق، ص62.

لازمة لمهام قواتها البحرية في الخليج. هذه التسهيلات تحولت بفعل آثار حرب الخليج الثانية إلى قواعد عسكرية رئيسية تصل إلى خمسة قواعد تشكل مركز عمليات عسكرية شبه متكاملة، تتمتع بإستقلالية نسبية وقدرة عالية على دعم عمليات القتال، تتم إدارتها بموجب إتفاقات عسكرية مع الدول المضيفة[1].

– **البحرين:** تعد البحرين أكثر دولة مضيفة للوجود العسكري الأمريكي من خلال قاعدة الشيخ عيسى الجوية في ميناء السليمانية ومطار المحرق. لكن قاعدة الجغبير تمثل أهم قاعدة في الخليج حيث يتواجد مركز قيادة الأسطول الخامس، ومركز قيادة القوات الخاصة وتضم البحرين 4700 جندي أمريكي.

– **الكويت:** تتواجد القوات الأمركية تقريبا في كل المواقع العسكرية الكويتية، حيث تعمل بشكل مشترك مع الجيش الكويتي في قاعدة أحمد الجابر، قاعدة علي السالم، معسكر أريفجان، معسكر الدوحة، فيما تعد الكويت أكبر دولة في الخليج من حيث عدد القوات الأمريكية والتي بلغ 90000 جندي، وبحوالي 522 دبابة و52 مقاتلة و75 هليكوبتر أباتشي، حيث يرجع هذا التواجد المكثف إلى حرب الخليج الثانية وعملية تحرير الكويت.

– **قطر:** تضم قطر قاعدة جوية والتي تصنف على أنها أكبر مخزن إستراتيجي للأسلحة الأمريكية في المنطقة من حيث عدد الدبابات والطائرات الإستطلاعية والقاذفات، وتضم مدرجا يعد كأطول ممر في العالم، بإمكانه إستقبال أكثر من100 طائرة، كما يبلغ حجم القوات 6000 جندي.

– **السعودية:** إرتبط الوجود الأمريكي في السعودية بحرب الخليج الثانية كذلك، حيث تم إستضافة أكثر من مئة ألف عسكري قدمت لهم التسهيلات من خلال قاعدة الظهران، وقد تقلص هذا العدد بإنتهاء الحرب حتى إعلان دونالد رامسفيلد عن سحب 7000 جندي في 2003– تم تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في حرب العراق 2003 والتي خلقت هوة في العلاقات بين البلدين – فيما تم الإبقاء على 400 جندي كقوات تدريب، لكن ذلك بحسب مسؤولين أميريكين لن يقلل من التعاون الأمني المتبادل.

---

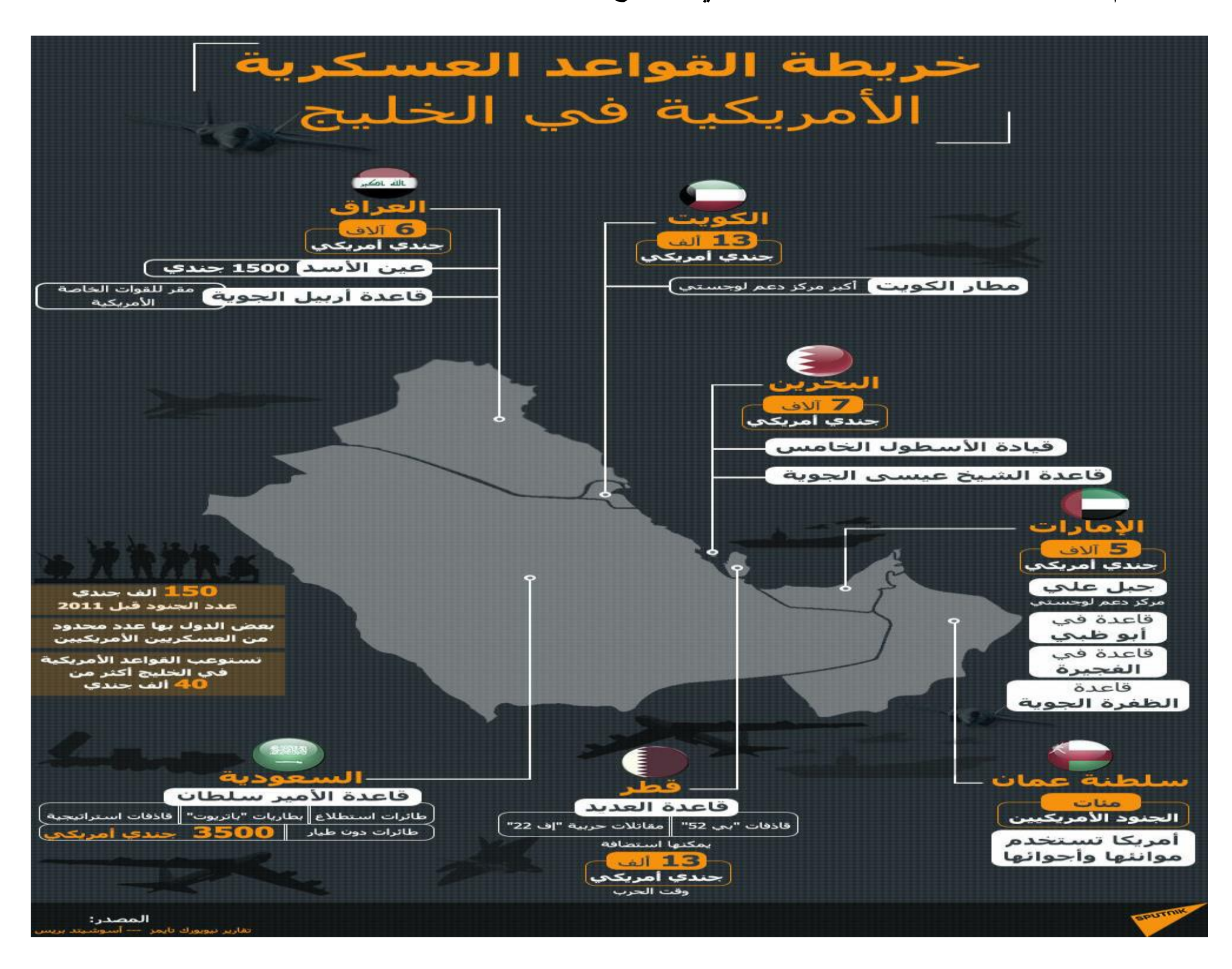
[1] علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص ص 119–124.

– **عمان:** تقدم سلطنة عمان تسهيلات عسكرية واسعة في ميناء قابوس وصلالة، وتمثل قاعدة مصيرة العسكرية واحدة من أقوى المواقع العسكرية الأمريكية – البريطانية بـ 3000 عسكري.

– **الإمارات:** لن يختلف الحال مع الإمارات فهي الأخرى تقدم تسهيلات عسكرية في قاعدة الظافرة ومطار الفجيرة، وفي عديد الموانئ البحرية كميناء زايد، ويتواجد فيها نحو 1800 عسكري أمريكي.

– **العراق:** بحكم وقوعه تحت الإحتلال الأمريكي في أفريل2003، فقد إستقبل العراق قوات عسكرية ضخمة إستمرت إلى غاية إعلان إدارة أوباما الإنسحاب عام 2011 مع الإبقاء على عدد من المدربين على إستخدام الأسلحة والآليات. – بقي 3000 جندي بعد **الإنسحاب الأخير** في **سبتمبر2020**–، أما عن القواعد فهي أربعة في مطار بغداد الدولي، وفي الناصرية، وقرب الحدود الأردنية –مهبط ضخم للطائرات– وقاعدة في المنطقة الكردية. وهو مايوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم16: القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج



<u>**المصدر**</u>: خريطة القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج، ص1، تم التصفح بتاريخ:2021/12/20، على الموقع:

https://arabic.sputniknews.com/20200109/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-1043998114.html

إن هذه الشبكة من القواعد العسكرية تجعل الولايات المتحدة قادرة على الحركة والمناورة بكل سهولة في ما تعتبره تهديدا لأمنها القومي؛ حيث أنه ومن ضمن ما طرحه كارتر أن أي محاولة تقوم بها قوى خارجية للسيطرة على الخليج تعتبر هجوما على المصالح الحيوية الأمريكية، وستواجهها أمريكا بكل الوسائل بما فيها العسكرية. وهو الأمر الذي لا يروق لإيران والتي تدعو دائما لأن تكون منطقة الخليج خالية من الوجود الأجنبي، بما في ذلك من مآلات سلبية على أمن المنطقة.

فضلا عما تقدم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتأثير عسكري فعال من خلال نظام تحالف إستراتيجي لا يزال متماسكا حتى بعد إنتهاء الحرب الباردة؛ فحلف الناتو يعد الآلية التي تعبّر بها الولايات المتحدة الأمريكية عن دورها العسكري ليس في أوروبا فحسب، وإنما على الصعيد العالمي جاعلا منها مشاركا رئيسيا في الشؤون الأمنية العالمية[1]، حتى أصبح دور الحلف يتعدى الجوانب الأمنية التقليدية ليشمل مواجهة مصادر التهديد الجديدة، فضلا عن ضمان المصالح الإقتصادية لأعضائه من خلال تأمين تدفق الموارد الحيوية وفي مقدمتها البترول، حيث يعد تأمين نقله هو أكبر المهام العسكرية.

وصفوة القول، أن الولايات المتحدة قوة عسكرية مهيمنة بإمتياز، وعلى المستوى العالمي لم تغفل نصائح ماهان بل حولتها إلى تطبيقات عملية على غرار التواجد في المضائق والمناطق الإستراتيجية، من خلال الأساطيل والقواعد العسكرية والتحالفات. وهو ما يمكننا أن نلتمسه في الخليج من التسهيلات المقدمة للأسطول الخامس وعديد القواعد العسكرية، والتي لا تخلو منها دولة خليجية عدا إيران، وإن غاب عن المنطقة حلف رسمي إلى الآن لكن ترامب ما إنفك يبشر بالناتو العربي الذي يضم دول الخليج الستة إلى جانب دول أخرى. أما الواقع؛ فيؤكد وجود علاقات أمنية ثنائية منفردة مع كل دولة في شكل معاهدات دفاع أُبرمت مع قطر في مارس1995، الإمارات في1991 ومع البحرين في1994[2]، لترتب العلاقات العسكرية المتجذرة منذ عهد كارتر.

ثانيا: روسيا وحلم الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج عبر البوابة الإيرانية

في إطار عرض موجز لدراسة بعنوان: القوى الكبرى في الشرق الأوسط الجديد والصادرة في مارس2015 أشار جون ماكلولين في معرض مقاله حول "أدوار الدول الكبرى في الشرق الأوسط: تناقض وإضطراب" إلى أن منطقة الشرق الأوسط، قد مرت بعدد من التحولات التي يتعين على القوى الكبرى في ظلها صياغة إستراتيجية جديدة للتعامل معها تختلف عن المتبعة في فترة الحرب الباردة، والفترة التي تلتها، ومن بين هذه القوى، نجد روسيا والتي تحرص على ضمان نفوذها في الخليج– الذي يعد نظاما فرعيا عن الشرق الأوسط– إنطلاقا من حرصها على إقامة العلاقات الإقتصادية

[1] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى:السيطرة الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة: أمل الشرقي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص42 .

[2] فيليب سيبيل لوبيز، **جيوبوليتيك البترول**، ترجمة: صلاح نيوف، (الدانمارك: الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2009)، ص31.

والعسكرية، خاصة مع إيران ورقة الضغط لمواجهة الغرب[1] بحسب أفكار الدوغينية الروسية. وهو ما يتوافق مع دورها الجديد حول إدخال حلفاء لها في صراعها ضد القوى الغربية في المنطقة، وتعزيز تواصلها مع إيران في الخليج سيضمن لها النفوذ المشترك داخل بحر قزوين وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط في إطار إستراتيجيتها المعروفة بالوصول الى المياه الدافئة.

رغم أن روسيا هي ضمن قوى البر بحسب التقسيم الجيوبوليكي لكنها لا تغفل بناء قوتها العسكرية في المجالات الأخرى ومنها البحرية، والتي ستمكنها من النفاذ إلى مياه العالم ضمن أسطول عسكري قوي. وفيما يلي عرض لصنوف القوة العسكرية الروسية وفق تقارير موقع غلوبال فاير باور.

[1] جون ماكلولين،" تناقض و إضطراب: أدوار الدول الكبرى في الشرق الأوسط" ،إعداد: نوران شريف مراد،12 أفريل 2015 ، تم التصفح بتاريخ 2019/03/24، على الموقع:
https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/832/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6-%D9%88%D8%A7%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7

جدول رقم24: أصناف القوات الروسية (2019)

القوة الجوية		القوة البرية		القوة البحرية	
Fighters المقاتلات	896	Combat Tanks الدبابات القتالية	21932	فرقاطة	13
Attack الهجوم	1459			غواصات	56
Trainers المدربون	494	Armored Fighting vehicles مركبات القتال المدرعة	50049	Total Naval Assets مجموع الأصول البحرية	352
Strength He قوة طائرات الهليكوبتر	514			المدمرة	13
Attack He مروحيات هجومية	1485	Toned Artillery المدفعية	4465	Corvettes طرادات	82
		الجيش	3586128 الخدمة: 1013628 احتياط: 2572500	Mine warfare	47
				Patrol vessels سفن دورية	45

المصدر: Global Fire Power (2019)

ثالثا: إستراتيجية الهيمنة الصينية في الخليج

تمثل الصين قوة دولية بعدما تمكنت من تحقيق توازن مكانتها في كل من نسقها الإقليمي والدولي، حيث إعتمدت إستراتيجية تنموية متفوقة إرتكزت على ثلاثة محاور: الأول؛ هو ضرورة مضاعفة حجم إقتصادها من خلال الإنتاج الضخم في جميع المجالات وتناسبها مع القدرة الشرائية لكل دولة.

والثاني؛ هو الإنفتاح على العالم – بالتركيز على المجال الإقتصادي –. وأخيرا؛ فهو إعتبار نفسها تكتلا سياسيا وإقتصاديا وعسكريا قائما بذاته وعلى الشعب العمل بجد حتى تصبح كذلك، وتتمكن من منافسة التكتلات الدولية الأخرى.[1]

إن الصعود الصيني من شأنه أن يفرز تشكيلا جيوبوليتيكيا تنافسيا على المستوى الآسيوي ستكون له لا محالة تداعيات على بنية النظام الدولي في سياق تنافس القوى الدولية. وهي تعول في ذلك على سياسات وإستراتيجيات تمكنها من تحقيق أهدافها على غرار التواجد في المناطق الإستراتيجية كالخليج، يعزز ذلك سياسة الصعود الصيني التي تتسم بالسلمية مقارنة بسياسات دول أخرى. فالصين قوة إقتصادية عالمية والطاقة هي عصب الإقتصاد، والخليج هو محطة الوقود العالمية التي تحتاجها الصين لإستمرار نموها الإقتصادي ومدى مساهمة ذلك في تعزيز بناء القوة العسكرية، فالصين تعد أكثر الدول تأثرا في حال إغلاق مضيق هرمز– لذا يجب التواجد في الاقليم– فهي الشريك التجاري الأول لإيران. ومن جانب آخر وفي إطار إستمرار الطلب العالمي على الطاقة مما يعني زيادة الإعتماد على إقليم مضطرب، هذا ما يعزز إرساء علاقات سياسية وإقتصادية وحتى عسكرية مع دول الخليج لضمان البقاء. يدعم ذلك نظرة دول الخليج للصين كقوة صاعدة مستهلكة للنفط، يعزو ذلك الرغبة في تحقيق النمو الإقتصادي بما يجعلها قليلة التقلب في الإعتماد على الخليج وبطريقة مغايرة عن الولايات المتحدة الأمريكية –الإعتبارات السياسية–.

فمع وصول **شي جين بينغ** إلى رأس هرم السلطة في جمهورية الصين الشعبية عام 2012، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الصين السياسي والإستراتيجي؛ بتوليفة من فكر ماوتسي تونغ وسياو بينغ، ولا شك أن القدرات العسكرية للصين والتحديث العسكري هما جزآن من مشروع الصين الأكبر[2]. لذا دأبت الصين على تنمية مجالها العسكري وتحديثه. وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة من مجموع 137 دولة في تقرير موقع غلوبال فاير باور لسنة 2019. والجدول الموالي يوضح صنوف القوات الصينية:

[1] مصطفى كامل محمد، مرجع سابق، ص ص، 77–78.

[2] حكمت عبد الرحمان، مرجع السابق، ص 116.

جدول رقم25: أصناف القوات الصينية 2019

القوة الجوية		القوة البرية		القوة البحرية	
Fighters المقاتلات	3187	Combat Tanks الدبابات القتالية	13050	فرقاطة	52
Attack الهجوم	1564			غواصات	76
Trainers المدربون	368	Armored Fighting vehicles مركبات القتال المدرعة	40000	Total Naval Assets مجموع الأصول البحرية	714
Strength He قوة طائرات الهليكوبتر	281			المدمرة	33
Attack He مروحيات هجومية	1004	Toned Artillery المدفعية	6246	Corvettes طرادات	42
		الجيش	2693000 الخدمة: 2183000 احتياط: 510000	Mine warfare	33
				Patrol vessels سفن دورية	192

المصدر: (Global Fire Power(2019

وبالرغم من أن الصين قوة عسكرية، إلا أن العلاقة بينها وبين دول الخليج وخاصة السعودية في المجال العسكري والتقني كانت محدودة جدا. ويرجع ذلك إلى إحكام الولايات المتحدة الأمريكية على سوق السلاح في العالم وتسويقه، إضافة إلى ما كان يعانيه قطاع السلاح الصيني من تخلف نسبي.

وكما أشرنا آنفا فان تبني سياسة الإنفتاح الإقتصادي مع بداية الثمانينات، والتي واكبها تحديث الصناعات العسكرية في إطار مشروع القوة العظمى، كانت بداية للعلاقات العسكرية بين الطرفين– صواريخ CSS2– وذلك للعوامل التالية[1]:

– رفع المستوى التقني وتحسين الإنتاج العسكري في نظم التسلح الصيني مما جعله تنافسيا.

– عدم خضوع عملية تصدير السلاح الصيني للشروط والقيود كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية من حيث حظر نقل التقنية المتطورة لدول العالم الثالث.

– تجنب الإبتزاز والحظر النسبي لغياب جماعات الضغط على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه العوامل إعتمدت عليها الصين لإيجاد منفذ آخر إلى دول العالم، إضافة إلى التبادل التجاري رغبة منها في تدعيم مكانتها في هذه المناطق. وهو ما يفسر الزيادة في الإنفاق العسكري، حيث أشار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام في تقرير له عام2017 أن نسبة الصين من الإنفاق العسكري بلغت7,3%. وقد شكل هذا الإنفاق نحو 1,9% من النتائج القومي الإجمالي لعام 2017[2]، وفيما يلي إجمالي الإنفاق العسكري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا لعام 2018 حسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.

جدول رقم: 26 الإنفاق العسكري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا لعام 2018

الدول	الإنفاق العسكري مليون (دولار أمريكي)
الولايات المتحدة الأمريكية	648798
روسيا	61388
الصين	249997

المصدر: معهد ستوكولهوم لأبحاث السلام، تقرير الإنفاق العسكري لعام 2018

[1] العلاقات السعودية الصينية: الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص27.

[2] جمال خالدالقاضي، الطموح الصيني وتأثيره تجاه تغيير بنية النظام الدولي في إطار مقاربة القوة، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين،2018، ص143.

إن نمو الصين ووصولها إلى مصاف القوة الإقتصادية دفعها إلى التعبير عن طموحاتها في السيطرة على أجوائها البحرية، ومن ثمة البحث عن مكان لها في البحار يوازي قوتها الإقتصادية. وهو ما يترجمه معدل الإنفاق العسكري للصين، يأتي هذا في إطار محاولة تطبيق إستراتيجية عقد اللؤلؤ، التي تمكنها من بناء شبكة من القواعد البحرية تمتد حتى الشرق الأوسط. وتاريخيا؛ فالصين ليست قوة بحرية، بل قارية. لكن هذا يأتي في إطار ما يسميه البعض بالماهانية الصينية بفعل التوجه الصيني نحو البحر. وهو ماعالجته **ماريان بيرو دواز** الباحثة في شؤون آسيا الشمالية ومديرة برنامج الأمن البحري الدولي في مقالها بعنوان: "من البحار القديمة الى البحار البعيدة من البحر الأصفر إلى خليج عدن: الصين في الطريق نحو القوة البحرية"[1].

يقول أحد أبرز المفكرين الواقعيين المعاصرين **جوزيف غريكو** فيما يتعلق بالصين، فإنه من المرجح أن تكون أكبر مشكلة تواجه السياسة الخارجية في القرن الواحد والعشرون وأن هناك العديد من المؤشرات التي توحي بأن الصين سوف تكون قوية بما يكفي لتحدي النظام الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا. وهذا ما يفرض إنتهاج إستراتيجية إستجابة لنمو هذه القوة. وعليه، فإن النمو المستمر للقوة الإقتصادية والعسكرية الصينية يضع تحديا هاما للوضع الإستراتيجي القائم في شرق آسيا وللمصالح الأمنية الأمريكية[2]. وبقدر ما تصبح الصين أكثر قوة، فسوف تبحث عن أمن أكبر من خلال تطوير نفوذ أكبر في محيطها الدولي، فقدراتها الضخمة ستمكّنها من تحدي العلاقات الأمريكية، ومنه تقليص الوجود الأمريكي. الأمر الذي يضع حدا حاسما للأمن الأمريكي. وهو ما حتم على الأمريكيين وضع إستراتيجية مواجهة لحصر كل من الصين وروسيا.

تنامي القوة الصينية جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدرك ضرورة الحد من الإنطلاق الصيني خارج أراضيها حتى تحافظ على تفوقها وعلى مركز هيمنتها وعدم زحزحته إلى الشرق؛ أي إلى الصين. لذلك عملت على حصر الصين في محيطها الإقليمي وذلك من خلال:

- السيطرة على بحر الصين الجنوبي الذي يعد أكبر من بحار العالم بعد البحر الأبيض المتوسط والمحيطات الخمسة، حيث يعد ثاني أكثر المسطحات البحرية إزدحاما في حركة التجارة العالمية.

---

[1] حكمت عبد الرحمان، مرجع سابق، ص119.

[2] جمال خالد القاضي، مرجع سابق، ص ص، 148-149.

- التكثيف من وجودها في منطقة بحر الصين الجنوبي من خلال التحالف مع كثير من الدول المطلة عليه خاصة التي تتحكم بمضيق ملقا الذي يعد المنفذ الوحيد للصين إلى المحيط الهندي ومن ثم إلى بحار ومحيطات العالم[1].

- **سياسة التحالف:** خاصة مع الفلبين والفيتنام على إحتلال جزر في بحر الصين الجنوبي لتقليص المياه الإقليمية للصين من جهة، والسيطرة على مضيق ملقا بإعتباره الممر الرئيسي لتزويد الصين بالنفط من جهة أخرى، وهو بذلك مرتبط إرتباطا مباشرا بنمو القدرة الإقتصادية والعسكرية والسياسية للصين.

يأتي ذلك إتساقا مع محتوى فكر صامويل هانتغتون فيما يتعلق بإجراءات التصدي للآخر ويعني بذلك الصين؛ عن طريق كبح جماح إنبعاث القوة الصينية خاصة الإقتصادية من خلال إفتعال نزاعات في محيطها الإقليمي وتحديدا بحر الصين الجنوبي، يأتي ذلك بعد تمكن الصين من إعادة هيكلة قوتها العسكرية، وبناء قوة بحرية متفوقة قادرة ليس فقط على حماية مياهها الإقليمية بل أيضا على صيانة مصالحها الحيوية، التي أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم.

وتماشيا مع المحتوى الجيوبوليتيكي الأمريكي، قامت أمريكا بضم دول حلف وارسو إلى الإتحاد الأوروبي وإلى حلف الناتو. وبتغذية نزاعات على غرار نزاع أوكرانيا بعد أن قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم– مع علم أمريكا بأن أصول القرميين سلافية شرقية–. وكانت أمريكا تهدف إلى إستعادة أوكرانيا السيطرة عى شبه الجزيرة مما يعني تحويل روسيا إلى دولة قارية حبيسة من خلال خسارة القاعدة البحرية في شبه جزيرة القرم، وعلى إعتبار الأهمية البالغة للبحر الأسود بالنسبة لروسيا؛ إذ يعد الطريق البحري الوحيد للنفاذ إلى المياه الدافئة، وذلك إلى بحر مرمرة ومن ثم إيجه وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط وإلى بحار ومحيطات العالم. ولأن أوكرانيا خسرت القرم، فلا توجد ورقة بيد الأمريكيين سوى محاولة المشاركة في التحكم في بحر مرمرة وعلى مضيقي الدردنيل والبوسفور لتصبح روسيا حبيسة عند إغلاقهما معا أو أحدهما.

[1] مصطفى كامل محمد، مرجع سابق، ص78.

إن إعتماد الولايات المتحدة على إستراتيجية حصر روسيا والصين في محيطهما الإقليمي يسهم حسبها في عدم تنفذهما في مناطق مهمة ومنها الخليج. فهل ستقبل الصين وروسيا بإجراءات الإنحسار وتراجع مكانتها في الخليج أم أنها ستعمل على المواجهة، بما يعني تأجيج التنافس وما لذلك من إنعكاسات على المنطقة؟

المطلب الثالث: تحصيل المكاسب التنافسية للقوى الدولية: نظرة على الإستراتيجيات والسياسات

تتنافس كل من أمريكا وروسيا والصين في منطقة الخليج، إذ تسعى كل منها إلى تعظيم مكاسبها سواء الإقتصادية أو العسكرية أو السياسية، لكن هذا السعي لتحقيق هذه الأهداف يترتب عليه حتمية توظيف سياسات وإستراتيجيات خاصة بكل قوة.

فما هي هذه الإستراتيجيات والسياسات؟ وماهي نتيجة تفاعلاتها في الإقليم؟

أولا: سياسة ملء الفراغ

من الناحية الإصطلاحية يمكننا القول أن ملء الفراغ هي سياسة إستعمارية تبنتها أمريكا ووظفتها بعد ضعف وإنسحاب القوى الإستعمارية التقليدية كفرنسا وبريطانيا لملء الفراغ السياسي، وظهرت أثناء الحرب الباردة، حيث هدفت إلى بسط النفوذ في المناطق التي كانت تحت يد الإستعمار الأوروبي بهدف حماية مصالحها وفي أولها الإقتصادية لمواجهة المد السوفياتي.

وبرغم إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار المعسكر الشرقي لم تتخل الولايات المتحدة عن توظيف هذه السياسة. وعلى العكس، تمددت لتصبح محل تطبيق من قبل قوى أخرى فتكون هذه السياسة متاحة نتيجة ظهور بوادر ضعف الدولة في السيطرة على أجزاء من إقليمها، لتصبح النتيجة الحتمية لهذا المتغير هي بروز أو إحلال قوة أو قوى أخرى لملء الفراغ الذي أحدثه غياب الدولة أو عجزها عن بسط سيطرتها. وقد يكون بتفاهمات سياسية مع الدولة المعنية، وقد يكون بصفة قسرية ما يشبه فرض التدخل الخارجي.

وعندما يتعلق الأمر بهذه السياسة في الخليج فإن تطبيقاتها تعود إلى بداية السبعينات تعويضا لإنسحاب بريطانيا منه، فاسحة المجال للولايات المتحدة لسد هذا الفراغ. وقد إمتد هذا الملء إلى يومنا الحالي مع وجود مضايقات من دول أخرى هي كل من روسيا والصين رغبة منها هي الأخرى في

تحصيل مكاسبها المختلفة. وذلك لأن هذه الإستراتيجية ستسود الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية. حيث تظهر أن أحد أهم عناصر إستمرارية القوة تكمن في إيجاد مكان في الإقليم والسيطرة عليه.

ونعيد التنويه إلى أن هذه السياسة ترتبط بالمناطق الإرتكازية نظرا لمبدأ حساب التكاليف، لأن ملء الفراغ في منطقة معينة هو قرار مكلف، نظرا لما يترتب عليه من أعباء إقتصادية وأمنية. وإن لم تكن الأرباح أكثر من التكاليف فلن تدخل القوى في مجازفات تنعكس على قوتها سلبا.

ورغم المحاولات الروسية– الصينية لإستخدام هذه السياسة إلا أنها لم تستطع بسبب:

- إحكام الولايات المتحدة قبضتها على الإقليم منذ السبعينيات من القرن العشرين.

- وجود الحليف السعودية في المنطقة يمارس بدوره وعلى مستواه سياسة ملء الفراغ في البحرين واليمن، العراق إلى حد ما في ظل نفوذ إيراني بارز كنتيجة للتحولات السلبية التي صاحبت حراك الدول العربية، وتجلت أبرزها في تغير أنظمة وتفكك جيوش وإنفلاتات أمنية.

لكن الإتفاق النووي الإيراني أثر على نظرة الخليجيين نحو أمريكا، ناهيك عن إهتمام أمريكي بشرق آسيا وظهور بوادر لتراجع الطلب الأمريكي على النفط الخليجي. أُعتبر ذلك من قبل البعض بمثابة الإنسحاب الجزئي من الخليج. الأمر الذي إستغلته كل من روسيا والصين، ليتحول الخليج في أقل من عشر سنوات من منطقة تنفرد أمريكا بالهيمنة عليها إلى أخرى يُتنافس حولها؛ حيث إستغلت روسيا خاصة الفراغ في المنطقة لبيع السلاح ومفاعلات الطاقة النووية، حيث إستفادت من هذا الوضع بعد تحررها من الأيديولوجيا بما يسهل عليها إحداث إختراقات في المنطقة[1]، توازيا مع الدور الصيني الجديد المرتبط بإستراتيجية الصعود السلمي، والتطمين ليفتح لها الباب خاصة في المجال الإقتصادي.

ثانيا: التحالفات والتكتلات

تراهن الدول على إستراتيجية التحالف والتكتل لمبدأ الإعتماد المتبادل، فلن تستطيع اليوم دولة بمفردها مهما كانت مقومات قوتها تحصيل أهداف دون الإعتماد على دول أخرى وفي ذلك تجاوز لطروحات الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد حول العون الذاتي.

-[1] Anna BorshchevsKaya , “ Russia’s Strategic Objectives in The Middle East and North Africa” the Washington Institute for Near East Policy, USA ,June 2017,P.3.

أ – **التحالف:** وهي أقدم الإستراتيجيات في السياسة الدولية، حيث تنضم الدول إلى تحالفات إما لكونها قوية ورغبتها في تجسيد ذلك عمليا من خلال الهيمنة على عدد الدول المنضوية داخل التحالف، أو لأنها دول تبحث عن الحماية لإفتقارها مقومات القوة. ومهما كان تصنيف الدول، لكنها تبقى من الإستراتيجيات الأكثر شيوعا، ومنطقة الخليج ليست بعيدة عن تجلياتها. وقد لجأت القوى الكبرى إلى عقد تحالفات مع دول المنطقة على مر تاريخها؛ حيث تختلف أشكالها من تحالفات جماعية أو ثنائية بحسب درجة المصالح.

1–الناتو العربي: يأتي الحلف ضمن الجهود التي تقودها واشنطن الرامية إلى جمع الحلفاء العرب في معاهدة أمنية وسياسية وإقتصادية للتصدي لإيران، حيث تعمل أمريكا على وضع أسس لتشكيل التحالف الإستراتيجي في الشرق الأوسط، وهو الإسم الرسمي لما أطلق عليه الناتو العربي الذي يفترض أن يشمل الدول الخليجية الست بالإضافة إلى مصر والأردن، وإتضح ذلك من خلال زيارة مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي في عهد ترامب إلى الدول الثماني مطلع عام 2019 سعيا منه للتقريب بينهم كأعضاء محتملين رغم ما إكتنفه من غموض، خاصة بعد عدم فوز ترامب صاحب المشروع بولاية ثانية وغياب ضمانات من قبل بايدن الذي بدأ عهدته بالتفاوض مع الإيرانيين حول برنامجهم النووي، لكنه يبقى مطروحا بقوة من قبل الأمريكيين وتحديدا الجمهوريين بقصد التصدي لإيران ومن وراء إيران روسيا.

2. حلف موسكو– طهران، وموسكو– العرب:

رغبة روسيا في إنتهاج سياسة المرونة في التعامل مع الجميع في إشارة إلى السعودية وإيران على عكس سياسة التحيز الأمريكية؛ فهي تعلم أن التحالف مع إيران يشكّل فزاعة يمكن لروسيا التأثير من خلالها على دول المنطقة بغية تحصيل مكاسب مرحلية أو إستراتيجية تعيد من خلالها بلورة دور إمبراطوري روسي جديد. كما ترى روسيا أن العلاقات الإقتصادية والعسكرية هي جواز المرور الروسي إلى المنطقة الخليجية والشرق أوسطية عموما. وهو ما يمكن أن ندعمه من خلال أفكار دوغين في كتابه " **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** " حيث أقر فكرة محور موسكو– طهران، وإعتبر أن لإيران دورا جنوبيا سماها القطب الجنوبي للإمبراطورية الجديدة الأوراسية. فالمنطقة الإسلامية واقع جيوبوليتيكي صديق بالطبيعة لهذه الإمبراطورية، ولأن الأمريكيين أنفسهم ينظرون إلى

العالم الإسلامي في عمومه كعدو محتمل بالنسبة لهم، ولأن العالم الإسلامي مقسم وفق إتجاهات متناقضة:[1]

- الأصولية الإيرانية والمعادية لأمريكا.
- النظام العلماني التركي ذو التوجه الأطلسي.
- العروبية التي تدعو إليها دول عربية على غرار مصر.
- النمط السعودي الوهابي المتضمن التحالف الجيوبوليتيكي مع الأطلسية.
- صور مختلفة من الإشتراكية الإسلامية.

ومن وجهة نظر جيولوليتيكية تستجيب إيران للمعايير الأوراسية، وهي ذات إرتباط شديد بآسيا الصغرى، معادية بصورة جذرية لأمريكا مما يجعلها هي القطب الجنوبي.

وعليه، يمكن إستظهار مكاسب روسيا من هذا المحور من خلال بلوغ الهدف الإستراتيجي وهو الخروج إلى المياه الدافئة، والمشاركة في التنظيم السياسي للمناطق الشاطئية لأوراسيا. ويرى الروس أن بمقدور إيران القريبة قاريا من روسيا والمشرفة مباشرة على المحيط الهندي أن تكون حلا جذريا لهذه المعضلة الجيوبوليتكية، دون أن ننسى مدى إستفادة الروس من وجود توجه مواز قوي موال لروسيا في آسيا الوسطى، ويعول الروس من خلال هذا المحور على إزالة التناقض بين الروس والإسلام إيراني النمط بما يسهّل من تناقص المماحكات الإثنية التي تتفاقم على خلفية هذه التناقضات، لكن مع وجود محاذير على نحو عدم فسح المجال لإقامة إمبراطورية إيرانية أو أرينة آسيا الوسطى بل حصر الدور في إقامة إمبراطورية آسيا الوسطى.[2]

ب- التكتلات

1- إستراتيجية العزم السعودية . الإماراتية: وهي تشكل إستراتيجية للشراكة بين الدولتين من خلال دمج الخبرات الثنائية والقدرات التي يملكها البلدين عبر تنفيذ حزمة من المشروعات المشتركة كقاعدة

---

[1]. ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديد:2004)، ص 287.

[2] المرجع نفسه، ص ص 289-293.

لإعادة بناء نظام إقليمي خليجي يستعد لدفع مستوى المنطقة إقتصاديا، ورغبة الدولتين في إبراز مكانتهما إقتصاديا، وفي التنمية البشرية والتكامل السياسي والأمني والعسكري، خاصة إذا علمنا أن السعودية واصلت تصدّر المركز الأول خليجيا من حيث قيمة التجارة البينية مع الإمارات العربية المتحدة بحصة قيمتها15,7 مليار دولار لعام من2017،[1] في إشارة واضحة إلى إيران الخصم اللدود للدولتين في إطار مواجهة مزدوجة إقليميا لا تنفك روابطها عن القوة الفاعلة وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه، يمكن إعتبار عاصفة الحزم تطبيقا لهذه الإستراتيجية، وذلك بمحاولة قطع الطريق عن الحوثيين المدعومين من إيران بمنعهم من تسيّد المشهد اليمني.

2- مبادرة حزام واحد طريق واحد الصينية:

مبادرة أُطلقت عام 2013 من قبل الرئيس شي جين بينغ تهدف إلى ربط القارات عبر طرق تجارة جديدة في تذكير بطريق الحرير التاريخي، يتم فيه إتخاذ خطوات عملية لتنفيذ طريقين دوليين الأول يخترق قارة آسيا والثاني قارة إفريقيا للتوجه إلى أوروبا وأمريكا بما فيه إستفزاز للمنافسين.

هذه المبادرة التي تشمل أكثر من 60 دولة في آسيا وأوروبا وإفريقيا (4,4 مليار نسمة) ما يعادل 63% من سكان العالم، وحجم إقتصادي ب21 تريليون دولار أي 29% من الإقتصاد العالمي[2]. وتظهر المبادرة في أنها تدور حول طرق إقامة طرق منافسة، وبالتالي محاولة تحقيق أكبر قدر من المكاسب في ظل العولمة، وتراجع قوى وبروز أخرى مؤثرة، خاصة في المجال الإقتصادي.

وبالربط مع منطقة الخليج فإن الصين ترى في المملكة العربية السعودية مركزا تستثمر منه الجذور التاريخية في تجربة عرفها العالم قديما ببعدها الإقتصادي والثقافي؛ حيث يعود تاريخ طريق الحرير إلى القرن الثاني قبل الميلاد الذي يمكن أن يشكل بنية قوية لتلاقي الطموحات والآمال بين البلدين حول تحقيق حلم مبادرة الحزام والطريق. فالحزام الذي يربط بين الصين وأوروبا مرورا بآسيا الوسطى وروسيا ويمتد من الصين إلى الخليج والبحر المتوسط، مرورا بآسيا الوسطى وغرب آسيا، كما يبدأ من الصين

[1]. إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تفتح آفاق من الشراكة بين السعودية والإمارات، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد14437، 8 جويلية 2018.

[2]. عبد الحفيظ محبوب، **التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الإندفاعات الإيرانية**، (لندن: دار إي كيت،2017) ص 153.

ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. لذلك ترى الصين في السعودية شريكا أساسيا في تفعيل هذا الحزام وهذه الطرق.[1]

وعليه، فإن الصين وعلما منها بأهمية الموقع المتوسط الذي يتميز به إقليم الخليج في مبادرة حزام واحد طريق واحد وتأكيدا على سياسة الصعود السلمي وبراغماتية سياستها الخارجية. فهي لن تميل كفتها للسعودية – كما رأينا آنفا – على حساب إيران. وهي بذلك ترغب في إستغلال الفاعلين في الخليج دون إقصاء تفاديا لفهم المشروع على أنه لا يختلف عن طروحات الهيمنة والسيطرة، وهو المدخل الذي تعول عليه الصين في كسب تأييد القوى في الخليج، ومنه تحقيق أكبر قدر من المكاسب الإقتصادية للصين. وبرغم وجود هذه المبادرة التي تعول الصين عليها كثيرا في قلب موازين المنافسة لكن ذلك لا يلغي مرحليا وجود إتفاقيات إقتصادية وعلاقات تجارية وإستثمارية مع السعودية ولكن مع إيران بشكل أكبر.

ثالثا: الإحتواء

إرتبطت إستراتيجية الإحتواء تاريخيا بالتغير في معادلة القوى بعد الحرب العالمية الثانية والفراغ الذي نجم عنها، وترافقت كذلك مع الإنهيار الإقتصادي الأوروبي وتحديدا الدول المشاركة في الحرب، وكذلك صعود وتنامي قوة الإتحاد السوفياتي. مما خلق مخاوف لدى أمريكا بإحتمال حدوث الحرب المباشرة بسبب التناقضات الجوهرية بينها وبين الإتحاد السوفياتي. وتبعا لهذه الأسباب، وضع جورج كينان عام 1947.

أُسس و قواعد الإحتواء وإستندت هذه الإستراتيجية إلى جوانب سياسية وإقتصادية، وأحيانا عسكرية حتى أصبحت بمضمون شامل ومتعدد الوسائل.[2]

وتهدف إستراتيجية الإحتواء أولا؛ إلى إلغاء نفوذ الخصم وإيقاف تصاعد فاعليته على النطاقين الإقليمي والدولي في مناطق الفعل الإستراتيجي كالخليج مثلا. وثانيا؛ تحجيم دور وقوة الطرف الآخر وجهوده

---

[1]. المكان نفسه

[2]. حسين حافظ وهيب،'' الولايات المتحدة وإستراتجية إحتواء العراق''، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد52، 2012، ص ص1-2.

للتنفّذ في مناطق معينة كما كان الأمر مع الإتحاد السوفياتي[1]. ورغم زوال الإتحاد السوفياتي إلا أن الإستراتيجية إنتشرت وتوسعت وفق منظور الهيمنة الأمريكية لتشمل أكثر من دولة.

– **إحتواء القوى الأصولية:** قبل 1990 كان هدف أمريكا في الخليج هو إحتواء الخطر الشيوعي الأهم ومحاصرة القوى القومية الراديكالية، إلا أنه قد أُستبدل في بداية التسعينات بهدف إستراتيجي آخر هو محاربة القوى الأصولية والإسلام السياسي، ولقد عززت أحداث11 سبتمبر 2001 من القناعات الأمريكية بأن القوى الإسلامية الراديكالية هي الخطر الأول الذي يهدد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة. وحسب هذه المحاذير، فإن إيران خطر داهم فضلا عن صورتها المتمثلة في دور الملهم لشيعة العالم وبخاصة الأقليات الشيعية في دول الخليج البترولية التي تربطها بأمريكا علاقات تحالفية تضامنية. وعليه، كانت إيران مشمولة بإستراتيجية الإحتواء الأمريكية وحتى العراق ما قبل 2003.

وقد إستخدمت إدارة كلينتون(Clinton) مبدأ الإحتواء فبدل إحتواء خطر عالمي، تم إعادة صياغة هذه الإستراتيجية وتكييفها لإحتواء قوى إقليمية في العالم الثالث تشكل طموحاتها الإقليمية خطرا على أمريكا وحلفائها في العالم. حيث كانت إيران ضمن تصنيف الدول المارقة إلى جانب العراق وليبيا والسودان وكوريا الشمالية وكوبا. وقد إستند أنتوني ليك (Antony lake) – مستشار كلينتون لشؤون الأمن القومي– إلى تصوره حول توسيع دائرة الدول الملتزمة بالمؤسسات الديمقراطية وفلسفة إقتصاد السوق الحر وحل النزاعات بالطرق السلمية ليحذّر في الأخير من وجود مخاطر إقليمية تواجه أمريكا منبعها الدول التي فضلت أن تبقى خارج دائرة التمدن والتطور[2]، بالإسقاط على منطقة الخليج فإن كلا من إيران الخمينية والعراق البعثي سابقا هما خطران شديدان يتهددان أمريكا وأصدقاءها.

وقدْ ذكر ليك مجموعة من الأدوات والوسائل والميكانيزمات التي يمكن إستخدامها أمريكيا لتضييق الخناق على هذه الدول ومنها:[3]

- العزل عن المجتمع الدولي.

---

[1]. المكان نفسه.

[2]. أيمن يوسف، "إيران في الحسابات الأمريكية: من الإحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط العربي"، **مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب**، إتحاد الجامعات العربية، جمعية كليات الآداب، المجلد5، العدد 1، الأردن، (جانفي 2008)، ص 152.

[3]. المرجع نفسه، ص 158.

- الضغوطات الدبلوماسية والعقوبات الإقتصادية.
- تشجيع الجماعات السياسية المعارضة في هذه الدول وتأليبها ضد النظم الحاكمة.
- إقناع المجتمع الدولي للإنضمام إلى المساعي الأمريكية لعزل هذه الدول وإقناعه كذلك بأن ما تملكه من قوة هو خطر.

وعند التمعن في حالة العراق يبدو أن هذه الاجراءات قد طبقت عمليا في حرب الخليج الثانية، والتي سهلت الإطاحة بنظام صدام حسين في حرب الخليج الثالثة، الذي لم يكن مرغوبا من الولايات المتحدة الأمريكية ولا من أصدقائها في المنطقة.

ولم تكن الحالة العراقية منفصلة عن الحالة الإيرانية بل كانت متلازمة في إطار ما يسمى الإحتواء المزدوج؛ بمعنى تضييق الخناق على كل منهما وعزلهما عن البيئة الإقليمية التي يتواجدان فيها، لكن إحتواء إيران كان الأصعب حسب مهندس إستراتيجية الإحتواء المزدوج مارتن أنديك (Martin Andik) -– مساعد الرئيس كلينتون لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي وسفير سابق في إسرائيل – لأنه تاريخيا، كان العراق هو البلد القادر على موازنة إيران، لكنه أصبح ضعيفا اليوم. لذلك كان جهدها ينصب على إقناع قوى فاعلة في العالم على غرار أوروبا والصين واليابان وروسيا لوقف كل أشكال التعاون مع طهران – لكن ذلك يعني خسائر إقتصادية لهذه الدول – يأتي هذا في إطار منع أي قوة إقليمية أو دولية من منافسة أمريكا كقوة مسيطرة في الخليج ، إضافة إلى لجوء أمريكا إلى الأدوار الأحادية والإنفرادية في إدارة شؤون الخليج بالتنسيق مع الحكومات الصديقة هناك.[1]

وبإستقراء الواقع الدولي والإقليمي في الخليج، تتبين لنا مظاهر إحتواء العراق؛ من قبيل العقوبات الأممية وفرض برنامج النفط مقابل الغذاء والمترافقة مع حظر جوي عمّق المشاكل العراقية، ناهيك عن تدمير البنى التحتية في حرب الخليج الثانية والثالثة. أما ما تعلق بإيران؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت مسوغات لإحتوائها؛ كنية إيران في إمتلاك سلاح نووي، ودعمها للإرهاب على غرار حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية – وفق التصنيف الأمريكي – يضاف إلى ذلك الإنتقادات

[1] المرجع نفسه، ص 159.

الموجهة للنظام الإيراني فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان ويأتي في مقدمته ملف النشطاء السياسيين والتصنيف الأمريكي مؤخرا بإعتبار قوات الحرس الثوري تنظيما إرهابيا، ولا تنفصل هذه العوامل عما تعتبره أمريكا معاداة السامية بالنسبة للنظام الإيراني ورفضه لوجود إسرائيل نهائيا.

هذه الدوافع جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تضيّق الخناق على إيران من خلال تأييد دولي حول تجميد العلاقات التجارية والإقتصادية والتكنولوجية مع إيران، وكذا تقديم تقارير حول نشاطات إيران النووية للقوى الدولية في مقدمتها روسيا بغية منع تعاونها مع إيران. يترافق هذا مع عقوبات بدأت منذ سن قانون داماتوا عام 1996 والذي يعاقب كل شركة تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في قطاعي الغاز والبترول في إيران[1]. هذه العقوبات تتجدد كلما إقتضت الضرورة والظروف، والتي كان آخرها حزمة 4 نوفمبر 2018 والتي وصفت بالأشد، لتكون هذه الأخيرة وسيلة للضغط على إقتصاد إيران في مجالين هامين هما القطاع الطاقوي والمالي.

إن إستراتيجية الإحتواء المزدوج وإن كانت موجهة لإيران والعراق، لكن تأثيراتها تعدتهما لتشمل القوى الأخرى الفاعلة في الخليج والمنافسة للوجود الأمريكي، ونقصد هنا كلا من روسيا والصين؛ فإيران هي مورِّد مهم للصين في قطاع النفط – تسابق سعودي إيراني على مرتبة المورد الأول–، وشريك تجاري له. وما من عقوبات مفروضة فإنها ستؤثر لا محالة على العلاقات الإقتصادية البينية، أما روسيا؛ فهي ترى في إيران دولة ممانعة للوجود الأمريكي يجب أن تحظى بمقومات قوة تمكنها من لعب هذا الدور، ناهيك عن الضرر الذي سيلحق بالعلاقات العسكرية الصناعية الروسية الإيرانية حتى الإيرانية الصينية نتيجة تهاوي الإقتصاد الإيراني بسبب العقوبات المشددة.

وكما أشرنا سابقا، فإن الولايات المتحدة تلجأ إلى التعاون مع الحكومات الخليجية الصديقة، وفي مقدمتها طبعا السعودية من أجل تقويض الدور الإيراني. – ونتكلم هنا عن مرحلة إدارة ترامب السابقة والتي تعاملت مع إيران من منطلق الدولة الراعية للإرهاب في المنطقة والتي يجب عزلها بتشديد العقوبات – وفي إطار إستراتيجية سماها الخليجيون بتكميش إيران إعتبروها كبديل لترشيد إستراتيجية ترامب.

[1] المرجع نفسه، ص ص 160-161.

– **تكميش إيران:** هي نسخة خليجية معدلة عن إستراتجية ترامب تستهدف الوصول بإيران إلى مرحلة من الإنكماش التدريجي من خلال مسار ممتد ينتهي إلى إحياء وتعظيم قناعات لدى الداخل الإيراني بإستحالة الوصول إلى إيران طبيعية في ظل إستمرار النظام الراهن.[1]

لماذا هذه الإستراتيجية البديلة؟

أُتخذت هذه الإستراتجية بعد تباينات وتوافقات ومحاذير في العلاقات السعودية الأمريكية. فعلى الرغم من موافقتها على الإتفاق النووي والتمني بتحقيق الإستقرار وعودة إيران كدولة طبيعية في المنطقة. إلا أن غالبية الدول الخليجية إضطرت إلى إخفاء المحاذير والشعور بالخيبة من إدارة أوباما بسبب عدم أخذ المخاطر الأمنية في الإعتبار عند إبرام الإتفاق والتعامل فقط مع إيران كتهديد للغرب– حسب السعودية – خطوات عززت الإحساس الخليجي بتراجع الضمانات الأمريكية للأمن الخليجي، والتخوف من إمكانية عودة إيران إلى ممارسة دور شرطي الخليج في حال التوصل إلى أي مفاهمات – المفاوضات النووية– مستقبلا في غير صالح الخليجيين خاصة السعودية.

وكانت إستراتيجية ترامب متوافقة مع المزاج الخليجي غير الودي تجاه إيران والتي تعتبرها مزعزعة للإستقرار في المنطقة والداعمة للإرهاب، لكن هذا التوجه تخلله محاذير وإحتمالات تتمحور حول؛ تصدعات في إدارة ترامب، التوافق مع سياسات ترامب غير مأمونة العواقب (الطبيعة المزاجية والإندفاعية التي ميزت بعض قراراته)، فوصول إدارة ديمقراطية تكمل نهج أوباما تاركة الخليج مقابل إنتقامات الجار الإيراني[2] واردة وهو ماحدث فعليا بعد هزيمة ترامب وفوز بايدن. لتحاول السعودية تبني إستراتيجية بديلة على غرار تعويض حصة إيران من النفط، وعدم إعتبار الشعب الإيراني عدوا، بناء ظهير عربي من الدول العربية غير الخليجية وهذه الإستراتجية تعتمد على الوقت من أجل تبيّن نتائجها.

وبإستعراض الإستراتجيات المتنافسة التي تهدف كل قوة لتوظيفها قصد تحصيل أعلى قدر من المكاسب التنافسية، يأتي بتلازم بعض الإستراتجيات خاصة الإحتواء في صيغته الجديدة بثنائيتي

[1]- معتز سلامة ، "تكميش إيران...إستراتجية خليجية بديلة لترشيد إستراتجية ترامب"، مركز الأهرام الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص5، تم التصفح بتاريخ 2018.10.22،على الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/News/16436.aspx

[2] المرجع نفسه، ص4.

الإغراء والإكراه من خلال الدمج بين عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة – في حالة الدول التي تتوفر عليها – وهو ما يعبر عنه بالقوة الذكية – تفصيلاته في الفصل الأول –.

وبغرض الربط فقط، نذكر أن القوة الذكية حسب إرنست ولسن أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف هذا الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية. وقد وضع ولسن عدة شروط بحسب هذا التعريف يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية، وهي:[1]

1. معرفة الهدف من ممارسة القوة (الشعوب والمناطق المستهدفة).

2. إمتلاك عنصري الإرادة والقدرة.

3. السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم فيه نطاق تحقيق الأهداف.

4. كيفية توظيف الأدوات والوقت لتحقيق الأهداف المرجوة.

في السنوات القليلة الماضية أطلقت ثلاث قوى تحركات نشطة لمراجعة الترتيبات الأمنية حيث تم ضم شبه جزيرة القرم من قبل **روسيا** – فضلا عن حرب روسية شاملة ضد أوكرانيا في فيفري 2022 ستغير محددات الأمن الأوروبي لا محال–، وعمدت **الصين** لبناء قواعد بحرية مصطنعة في المياه الدولية، قامت بإدعاء سيطرتها وملكيتها لمساحات من غرب المحيط الهادي، وتحاول تنظيم أوراسيا إقتصاديا وفقا لطرق ملائمة لبكين – طريق واحد حزام واحد – ونفوذ **إيران** في عدة دول (العراق . لبنان . سوريا . اليمن).

لكن لا تمتلك القوى البارزة الحالية القدرات العسكرية المخيفة للإتحاد السوفياتي، فروسيا نسخة مقلصة عسكريا. ويمكن أن يكون النمو الإقتصادي الصيني حقيقة واقعة. لكن حتى الآن تركز بكين على القوى النامية لإستبعاد الولايات المتحدة من مناطق تراها الصين مهمة.[2] فلو نجحت أمريكا في إحتواء روسيا والصين وإيران، فيمكننا عندئذ الجزم بعدم وجود تنافس في الخليج.

---

[1]. كريم أبو حلاوة، **سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية،** (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016)، ص 7.

-[2] Michel Mandelbaum, ’’The New Containment Handling Russia and Iran ’’,**Foreign Affairs**, :Vol. 98, N°2, USA, 2019, P.2.

لكن ذلك غير وارد حاليا نتيجة سياسات المواجهة التي تسلكها هذه القوى، وهو مايجعل إقليم الخليج مسرحا لتفاعلات تثقل أمنه الإقليمي وهو ماسيتوضح في الفصل الرابع.

خلاصة الفصل الثالث:

إرتبط الوجود الأمريكي بالخليج منذ سبعينات القرن العشرين. عبر إتفاقية الأمن مقابل النفط. المحددة للعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي. أما إيران؛ فكانت إحدى ركيزتي سياسة العمودين، لكن الثورة الإيرانية أنتجت نظاما معاديا لأمريكا، لتدخل العلاقات حالة من القطيعة. أما العراق فأصبحت أمريكا المشكلة له بعد 2003 رغم إنسحابها. لتكون السعودية حليفا إستراتيجيا، وإيران الدولة المارقة . تميزت العلاقات الروسية الخليجية بالقطيعة مع دول المجلس الخليجي لأسباب دينية، أما مع إيران فلم تكن جيدة ما قبل الثورة وبعدها. لكن وصول بوتين، أشّر لعلاقات تقارب روسي مع السعودية وإيران، ورغم محاولة روسيا الظهور بدور الموازن، لكن المحاور في الخليج هي سعودية أمريكية وإيرانية روسية.

إلى الصين التي فرضت القطيعة السعودية الصينية أسبقية للعلاقات مع إيران. ولتدخل العلاقات إمتحانا صعبا تمثل في فرض عقوبات مالية وطاقوية على طهران، مما أدخل الصين في مواجهة مع أمريكا لتعرّض وإراداتها من إيران للتناقص. لكن العلاقات السعودية الصينية بدأت ترتسم من فكرة المصاحبة الحضارية منذ التسعينيات، خاصة أن الصين أصبحت نهما للطاقة، لتظهر الصين بصورة القوة الصاعدة سلميا والموازنة بين قطبي الخليج؛ إيران والسعودية.

إن من أهداف القوى الدولية في الخليج تحقيق الأمن الطاقوي، ويقوم عند الأمريكيين على بناء مخزون إستراتيجي، المحافظة على تدفق النفط، تنوع المصادر، حرمان خصوم أمريكا من مصادر الطاقة والخليج أولها. أما روسيا؛ فالأمن الطاقوي عندها يقوم على تأمين الوصول للأسواق العالمية، مع التصدير الآمن، والمحافظة على أسعار عالية، التحكم في خطوط النقل.أما الأمن الطاقوي الصيني فيعني تنويع الموردِّين. توسيع الإستثمارات. توطيد العلاقات مع أمريكا رغم الخلافات نظرا لدورها في تأمين ناقلات النفط.

تهدف القوى الدولية إلى إستدامة الوجود في الخليج، عبر القواعد العسكرية حالة أمريكا حاليا. وروسيا والصين مستقبلا. فإعتماد أمريكا على سياسات ملء الفراغ والإحتواء، والتحالفات والتكتلات بالنسبة لروسيا وأمريكا، مبادرة حزام وطريق واحد الصينية. وسياسة تكميش إيران من قبل السعودية والإمارات تجعل الإقليم مسرحا لسياسات وإستراتيجيات متناقضة هدفها أقصى حد من المكاسب التنافسية.

الفصل الرابع

مدى تأثير ثقل التنافس الإقليمي والدولي على الأمن الإقليمي الخليجي

يتميز مفهوم أمن الخليج بالديناميكية والتغير في ضوء الظروف الإقليمية والدولية نتيجة مكانته الجيوسياسية العالمية من حيث إعتباره بوابة الدفاع عن الهند من ناحية، وثرواته الدفينة من ناحية أخرى في فترة الهيمنة البريطانية ، ليتغير بعد إنسحاب بريطانيا. حيث إرتبط في جانبه الأول بالأمن القومي العربي – بإعتباره جزءا منه– وفي جانبه الثاني بالأمن الدولي بسبب الطاقة ليصبح بعد نشأة مجلس التعاون كمنظمة أمن جماعي تعتبر أن أمن الخليج هو أمن دوله الست.

فيما يبدو أن منطقة الخليج لا تخلو من التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي طغت بشكل بارز مع 2015، بحيث أضحت الأوضاع فيها تتغير بسرعة فائقة؛ فما إن تبدأ عمليات التحليل حتى تتضح بسرعة العديد من الأحداث والمتغيرات حاملة العديد من المؤشرات الدالة على حركات المد والجزر. ويعود جزء من هذه الدينامية إلى تأثير ظاهرة التنافس الحاصل في الخليج سواء على مستوى القوى الإقليمية أو القوى الدولية.

فكيف أثر التنافس الدولي والإقليمي على تنامي ظاهرة التهديدات الأمنية في الخليج؟

المبحث الأول: الأمن الإقليمي الخليجي: رؤى ومبادرات متناقضة للقوى الفاعلة فيه

تختلف الرؤى والمفاهيم بخصوص أمن الخليج بحسب إختلاف الأطراف المؤثرة فيه قديما وحديثا، والتي تنطلق من مصالحها، وبإختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم وهو أيضا يتغير تبعا للمرحلة الزمنية المعاشة، فأمن الخليج مفهوم ديناميكي يتأثر بالأحداث والأطراف الفاعلة بالمنطقة، وكذلك طبيعة التهديدات، فالمنطقة اليوم هي مزدحمة أكثر من أي وقت مضى في تاريخها السياسي، فعلاوة على القوى الإقليمية والممثلة في السعودية وإيران نجد الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن الوافدين الجدد على غرار روسيا والصين مقارنة بالوجود الأمريكي .

فكيف يتحدد أمن الخليج بالنسبة لكل طرف من هذه الأطراف؟

المطلب الأول: الأمن في إدراكي السعودية وإيران

عند تناول قضية الأمن في الخليج فلن يكون ذلك بمعزل عن إدراكات كل من السعودية وإيران، فهما القوتان الفاعلتان في هذا النظام الإقليمي، ولأن التنافس على أوجه بينهما في بلوغ مرتبة الفاعل

المهيمن الأمر الذي حذا بهما لإعتماد وسائل تنافسية متناقضة نجم عنها إختلاف في مفهوم الأمن الخليجي بينهما. **فماهي محددات الأمن الخليجي لدى كل من السعودية وإيران؟**

أولا: مرتكزات الأمن الخليجي حسب السعودية

بالعودة إلى الوراء نجد أن مسؤولية أمن الخليج كانت تتحملها دول المنطقة بما يسمح بالوصول إلى حل للمسائل المتعلقة بالأمن في محاولة سعودية لحل التناقضات في إطار الأخوة الإسلامية فترة السبعينيات. حيث كان الهدف من ذلك إبعاد القوى الدولية عنها والخشية من تحولها إلى ساحة صراع، ومن ثم عدم تمكين أي طرف – القوى الإقليمية– بعينه من أن ينفرد بالسيطرة على المنطقة[1].

لكن سياسة ملء الفراغ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سمحت بوجود قوة دولية في المنطقة، وبشكل مرحب به، خاصة من قبل السعودية وإيران. مما زاد في عمليات التنسيق والتعاون حول بلورة تصور أمني سعودي – إيراني مشترك يدعم ذلك إستراتيجية العمودين المتساندين – مبدأ نيكسون–. لكن هذا التفاهم المشترك لم يدم طويلا نتيجة أحداث وصدمات كبرى مازالت تبعاتها لليوم على أمن الخليج، ويأتي في مقدمتها الثورة الإيرانية، وإعلان لواء الثورة في كل بلاد الإسلام، والحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية. هذه التطورات دفعت إلى تناقض التصورات حول ظاهرة واحدة وهي أمن الخليج.

ويتضح هذا الربط بفعل ما فرضه الموقع الجغرافي على السعودية من زيادة الإهتمام بأمن الخليج لإرتباطات جيوسياسية، ومن خلال سعي وحرص سعودي على تزعم الصف الخليجي كمدخل لإحتلال موقع متقدم في العلاقات العربية– الإيرانية، بما يؤدي إلى موازنة وحتى مواجهة النفوذ الإيراني. بمعنى آخر توحيد الرؤى – خاصة حول إيران والعراق – والتي تكون متوافقة مع الرؤية السعودية، لذلك سادت لوقت طويل فكرة مؤداها أن الوضع في الخليج مرهون بشكل كبير بطبيعة العلاقات السعودية الإيرانية، وإعتبار أي تهديد لأمن الخليج هو تهديد مباشر للأمن السعودي.

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت**، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998) ص ص 130-131.

– معالم الأمن الخليجي في التصور السعودي:

تمثل مساحة السعودية 49% من إجمالي مساحة دول الخليج، فيما تشكل سواحلها 16% بعد إيران 36 % والإمارات 24%، وتوضح عدة دراسات أن رؤية السعودية لمفهوم أمن الخليج تقوم على:

– الموقع الجغرافي للسعودية.

– الموازنة الإقليمية في الخليج.

– العقيدة الدينية (نخص بالتحديد المذهبية).

ويمكن أن نجمع عناصر أمن الخليج بحسب المملكة السعودية في:

– رفض ومنع توسعات إقليمية على حساب دول الخليج (المجال الحيوي في الفكر العراقي سابقا والنزعة الطائفية والمد الثوري الإيراني)، إضافة الى النزاعات الحدودية البينية سواء البرية أو البحرية سيما أن بعض دول الخليج غير راضية عن حدودها.

– أمن الممرات المائية في الخليج كشريان حيوي لنقل النفط خاصة، وإنسيابية الصادرات والواردات بشكل عام من وإلى الخليج، حيث أن هذه الممرات ذات أهمية بالغة في الإقتصاد العالمي، لذا فحماية أمنها هي مسؤولية دولية وليست حصرا على الدول الواقعة والمطلة على الخليج فقط، وهنا يكمن الإختلاف بين إعتبار السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي مياه الخليج ممرات دولية، وبين رؤية إيرانية لهذه المياه على أنها بحيرة مغلقة[1].

<u>وهنا يمكن أن نميز مستويات وإمتدادات أمن الخليج. أما مستويات مفهوم أمن الخليج، فهي[2]:</u>

– الأمن الوطني.

– أمن الممرات المائية (مسؤولية دولية مشتركة).

– أمن الشاطىء الإيراني الذي يؤثر في أمن الضفة الغربية ولا يستطيعون التأثير في هذا المستوى.

[1] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، أمن الخليج العربي في المنظور الإيراني (1991–2003)، **<u>مجلة دراسات إقليمية</u>**، العدد12، العراق، 2014، ص161.

[2] المرجع نفسه، ص 162.

أما الإمتدادات؛ فتدعو دول الخليج إلى ربطه بالعالم العربي، وذلك بأن يكون أمن الخليج أمنا عربيا قوميا يتحمل العرب عبء مسؤوليته، فيما ترى إيران بإلزامية ربطه بدول وسط آسيا، وأن يكون مرتبطا كذلك بأمن البحر الأحمر، لوجود إرتباط إستراتيجي بين المنطقتين: الأولى؛ كمنطقة إنتاج حيوية، والثانية؛ كمنطقة خطوط المواصلات التي ينتقل عبرها هذا الإنتاج والتي لا تقل أهمية عن الأولى. وهذا على إعتبار أن هذه المناطق تدخل جميعها في نطاق وحدة إستراتيجية متكاملة تكمل إحداها الأخرى، ويشكل أمنها وحدة لا تتجزأ [1].

– صف خليجي موحد بقيادة ورؤية سعودية يزيد من مكانتها الإقليمية.

– مفهوم مشترك للتهديد.

– تفوق عسكري سعودي وإيران دولة غير نووية تحت طائلة العقوبات الدولية، خاصة في ظل سباق التسلح القائم في المنطقة رغم إنحساره عالميا منذ الحرب الباردة. وهو ما يسبب مزيدا من الإنفاق العسكري الذي لا يجلب سوى مزيدا من عدم الإستقرار للمنطقة.

– إستمرار النظم الملكية وعدم المساس بالخريطة المذهبية.

– **العراق:** لطالما كان مصدر تهديد لأمن الخليج سواء خلال حكم صدام حسين بفعل غزو الكويت وحتى بعده على إعتباره دولة فاشلة. فهذا الأخير مرتبط كذلك أيضا بمن يحكم العراق – الولاءات – مع العمل على تقليل النفوذ الإيراني لصالح السعودية والتي لطالما غابت عن العراق وتراجع دورها فيه.

– **إيران:** علاقات الشد والجذب، حيث كان سابقا العمل على تضييق الخلاف على أساس حسن الجوار والحوار والإحترام والمتبادل. أما حاليا؛ فلا مجال للحديث عن هذا بعد تحولها إلى عدو ودولة مهددة لأمن الخليج بحسب السعوديين بسبب نزعتها التوسعية وتوجهاتها النووية، وتأليبها للجماعات الشيعية ضد أنظمتها السياسية في دول الخليج، ولا سيما النظرة الإستعلائية من قبل إيران وذلك منذ أيام الشاه كما تراه السعودية.

[1] عادل مختار الهواري، **أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن**،(الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1992)، ص ص 267–268.

وفي سياق متصل أصبح من المفروض أن يتسع مفهوم الأمن الخليجي ليشمل مصادر جديدة للأخطار والعدوان. كما لا بد أن يتعمق وينفتح على كل أبعاد الظاهرة الأمنية داخليا وإقليميا، ولا يقتصر على البعد العسكري بمعناه الضيق، وبمعنى آخر يجب أن يتسع أفقيا ورأسيا.

وعطفا على ما قيل آنفا فإن مفهوما جديدا لأمن الخليج يفرض نفسه في مرحلة ما بعد الحراك العربي حيث يحرص هذا المفهوم على إدراك متغيرين جديدين على معادلة الأمن الخليجي[1]:

1- **ما تعلق بمصادر التهديد:** حيث فرضت مصادر التهديد الداخلية نفسها بما يفوق أو ما يعادل أو يوازن مصادر التهديد الخارجية – أمن السعودية الذي ظل أسير الحماية الأمريكية – كزيادة أعمال العنف والإرهاب في المنطقة، ومحاولة بعض الحركات الدينية التعبير عن نفسها.

2- **العلاقة مع الحليف الأمريكي:** وذلك بسبب ما ظهر من خلافات إثر غياب الرؤية الإستراتيجية لإدارة أوباما سابقا في التعامل مع تبعات الحراك العربي وسياسة التخلي عن الحلفاء القدامى، ناهيك عن أن الإتفاقيات الأمنية الخارجية لا تقر أي دور للقواعد العسكرية الأجنبية إزاء خطر الثورات الداخلية بما يحتم البحث عن ضمانات أمنية للتعامل مع أي تطورات – وإن تغير الوضع مع إدارة ترامب السابقة-.

لكن قد يعكر صفو السعوديين غياب الإجماع الخليجي حول بعض الأمور، والتي تؤثر على المفهوم المشترك للأمن – سيتم التفصيل فيها لاحقا – وذلك لأنها تستند على حتمية التحديد المشترك للأخطار. ويمكن أن نستحضر مثلا مفهوم قطر للأمن في الخليج، والذي يتحدد بوجود إتفاقيات أمنية مع إيران. وهو ما لا تقبله السعودية حاليا، والناتج عن إختلاف نظرة الخليجيين لإيران فيما بينهم. فمنهم من يعتبرها جزءا من الحل وآخرين يصرون على تصنيفها جزءا من المشكلة الأمنية ليتحول أمن الخليج الى عدم أمن يستعصي على الترتيب وفقا لرؤية أي من أطرافه، وأولها إيران التي تصر على أن أمن الخليج مسؤولية دوله فقط.

ثانيا: الأمن الخليجي من منظور المقاربة الإيرانية

تمثل إيران قوة نفطية وإقتصادية وسكانية في النظام الإقليمي الخليجي. لذا تريد الهيمنة حيث تعتبر نفسها القوة الأكبر إقليميا. فقد قال الشاه عام 1970 عقب الإنسحاب البريطاني: "لقد بدأ عصر جديد

[1] فراس محمد أحمد الجحيشي، مرجع سابق، ص 352.

في الخليج، وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والإستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله" [1]. لذلك عمد الشاه إلى محاولة إقامة حلف عسكري بمسميات مختلفة كالحزام الأمني الخليجي أو منظمة الدفاع الإقليمية على أن يكون تحت قيادة وهيمنة إيرانية. وإنسجمت هذه الطروحات مع محاولات إحياء القومية الفارسية، ومنه تكوين إمبراطورية إسلامية تضم جميع الدول الإسلامية في مرحلة إيران الثورة لتصبح بذلك جزءا من نظامها وأحد مصادر قوتها.

ونفهم هذه الطروحات من إيمان وإعتقاد راسخين لدى إيران قبل وبعد الثورة حول قوامتها في منطقة الخليج والهيمنة على هياكله ونظمه الأمنية. ومرد ذلك جملة من الإعتبارات نوجزها في[2] :

1-تاريخية: وتتصل بأثر الخبرة السابقة على تشكيل الإدراك الإيراني لكيفية المحافظة على التراب الوطني.

2-جيوستراتيجية: وتتبع من تقييم عناصر القوة الإيرانية مقارنة بنظيراتها العربية – الخليجية.

3-إيديولوجية: ترتبط بطبيعة العقيدة الدينية المذهبية وتكييفها لماهية السلطة السياسية، وهي أن إيران تعد نفسها أفضل دولة تطبق العدل بين المسلمين وتناصر المظلومين.

هذه القوامة – حسبها- جعلت إيران أكثر الدول قلقا على أمنها وإستقرارها؛ فهي بين شمال بجوار بحر قزوين بأكثر من دولة نتجت عن تفكك الإتحاد السوفياتي، ووجود أمريكي عند الحدود الشرقية في أفغانستان قبل الإنسحاب الأمريكي في سبتمبر 2021، وآخر في العراق – بنحو 3000 جندي بعد الإنسحاب – عند الحدود الغربية، ناهيك عن الأسطول الخامس في البحرين وعديد القواعد العسكرية في الخليج.

لذا يعد الأمن قضية رئيسية بالنسبة لإيران في إطار تفاعل علاقاتها الخليجية إضافة إلى 4 قضايا محورية، وهي النزاع حول الجزر الثلاث، والتدخل في الشؤون الداخلية، وتعقيدات الملف النووي والنزاع في سوريا والمواقف المتناقضة وهي قضايا تلقي بظلالها على القضية المركزية وهي الأمن في الخليج.

---

[1] عبد الجليل المرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 201.

[2] إسراء شريف الكعود، "السياسة الخارجية الايرانية حيال دول الخليج العربي: آفاق مستقبلية "، **مجلة كلية التربية للبنات**، بغداد، المجلد 26، 2015، ص 35.

تشاطىء ثمانية دول الخليج. إلا أن تقسيمه ظل يميل على نحو تقليدي إلى كونه تقسيما ثلاثيا: بين شمال يمثله العراق، وشرق تمثله إيران، وغرب يتجسد في الأقطار الستة. وعليه، إختلف مفهوم الأمن، فمنذ بدء الحديث عن وجود نظام إقليمي خليجي لم تشهد التفاعلات البينية تفوقا لمضمونها التعاوني، بل بقي الطابع الصراعي هو الطاغي.

فماهو مفهوم وملامح الأمن الخليجي عند الإيرانيين؟

تمكنت إيران من تعزيز رصيدها من القوة الإقليمية والمكانة منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، إذ عملت على إعادة بناء ما خربته الحرب ولا سيما في الجانب العسكري، وعقب الإحتلال الأمريكي للعراق في 2003 كانت إيران القوة الإقليمية الأكثر تأثيرا في المنطقة. وهو ما أسهم في وضع تصورات وأطر حول الأمن في الخليج.

معالم التصور الإيراني للأمن الخليجي:

كان الأمن يستند في ظل حكم الشاه على الخارج والذي دفع به للوقوع في أحضان الأجنبي وتحوله إلى أداة طيعة ومن ثم توكيله مهمة شرطي الخليج على حساب مصالح شعوب المنطقة. أما في الوقت الراهن؛ فيمكن القول أن المقاربة الإيرانية فيما يخص أمن إقليم الخليج قد تحولت من الإعتماد على معادلات الخارج إلى العمل الذاتي. يدعم ذلك تفصيلات رؤيتها، وهي:

-**رفض الوجود الأجنبي:** تعتبر إيران أن الوجود الغربي في الخليج وما يعنيه من تدخلات خارجية يمثل تهديدا رئيسيا للأمن، فإيران الشاه كانت تعتقد أنها بديل عن الوجود الأجنبي في المنطقة. وبعد سقوطه رأت إيران الثورة أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله المتشاطئة، وأخذت من الإتحاد الأوروبي نموذجا في هذا الخصوص[1].

ويمكن أن نعزو هذه المعارضة إلى طبيعة صناع القرار الإيرانيين – ما بعد الثورة – الذين ينتمون إلى الحركة الإسلامية التحررية المعروفة بتوجهاتها المعادية لأي تدخلات أجنبية، فضلا عن النفوذ وممارسة الضغوط في أي من الملفات الأساسية والتي تشكل المصالح القومية العليا للبلاد. ويمكن أن ندرج ضمن هذا الطرح كذلك:

[1]علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص 187.

– **رفض الإتفاقيات والترتيبات الأمنية مع الخارج:** ترفض إيران أي شكل من الوجود الأجنبي ولو في شكل إتفاقيات وترتيبات أمنية تعقدها دول الخليج مع دول أخرى. ولا يقتصر الأمر على الدول الأجنبية، بل وحتى العربية. ويظهر التاريخ رفض إيران لإتفاق دمشق 1991. لكن لم يمنع هذا الرفض الكويت أن تكون السباقة في هذا المجال لتتبعها شقيقاتها الخليجية.

– **رفض وجود القواعد العسكرية:** تنتشر القواعد العسكرية في كل دول الخليج وتبقى السعودية حالة خاصة بعد إنسحاب الأمريكيين من قاعدة الظهران 2002 بإستثناء إيران، والتي ترفض الوجود العسكري الأجنبي في الخليج وتصر أن مسؤولية حمايته هي مهمة مشتركة بين دوله الثمانية. لكن الغزو العراقي للكويت أعطى للولايات المتحدة الأمريكية فرصة التدخل لتأمين مصالحها ومصالح حلفائها من خلال فرض سلام أمريكي في إطار من الشرعية الدولية. ومن المعروف، أن الدول الخليجية كانت ترفض – قبل الغزو العراقي– إقامة قواعد عسكرية أجنبية أو على الأقل كانت تمنح بعض التسهيلات بتكتم شديد. أما بعد الغزو؛ لم تعد القواعد الأجنبية مثارا للحساسية بالنسبة للدول الخليجية[1]، علما منها لعدم قدرتها ذاتيا على تحقيق أمنها. وهو الأمر الذي ترفضه إيران رفضا قاطعا، وتعتبره معرقلا لتوافق خليجي إيراني حول أمن الإقليم.

– **حتمية السيطرة والسيادة على مضيق هرمز:** ترى إيران لنفسها الحق في السيطرة على مضيق هرمز بفعل القوامة والثقل الإستراتيجي. الأمر الذي يضمن إستقرارها كدولة مصدرة للنفط والغاز، وذلك من خلال الوجود العسكري المكثف في الجزر الثلاث – طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى – وإقامة قواعد ومنشآت عسكرية تمكنها من تعزيز رقابتها للمضيق[2] .

– **الخليج بحيرة مغلقة:** تعتقد طهران إعتقادا راسخا بأن حوض الخليج مغلق حسب القوانين والأعراف الدولية؛ وهي بذلك تستند إلى تقرير لجنة أولف بالما الصادر عن الأمم المتحدة عام 1983. ما يعني أن لا أحد من غير الدول المتشاطئة عليه يملك أي حق فيه، وأن أي نشاط يمارس عليه من خارج المنطقة، لا بد أن يحظى بقبول عموم أو إجماع الدول المتشاطئة، وهي ترفض إعتباره حوضا دوليا مفتوحا– مياه دولية – رغم إقرارها بأهمية المصالح التجارية والإقتصادية والإستراتيجية وحتى الأمنية

[1] جمال زكريا قاسم، **مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الإنسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية**، (أبوظبي: مركز الخليج للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 17.

[2] إسراء شريف الكعود، مرجع سابق، ص 35.

للعالم في هذا الخليج[1]، وعليه فالأمن الإقليمي الخليجي في خطر حسب الرؤية الإيرانية بحكم التزاحم الدولي الموجود في الخليج والذي لم يحظ بقبول إيران حيث تعتبره إنتهاكا لسيادة الدول لأنه لا يستند على إتفاقيات وتوافقات إقليمية.

– **أمن الملاحة في الخليج:** تعمل إيران على تعزيز أمن التجارة البحرية الدولية في الخليج ومكافحة القرصنة البحرية والإرهاب البحري، وذلك إيمانا منها بقدرتها على القيام بذلك، لكنها ترى في إستحداث سفن وناقلات وإستقدام مدمرات وقطع بحرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تهديدا لإيران، هذا الوجود الذي أصبح رسميا منذ حرب الخليج الثانية.

ويمكن أن نضع مناورات حزام الأمن البحري بين كل من إيران والصين وروسيا في 27 ديسمبر 2019 في شمال المحيط الهندي وبحر عمان لمدة 4 أيام في مساحة تقدر بـ17ألف كم^2 في سياق نطاق جغرافي إستراتيجي في التجارة العالمية، لا سيما في مجال الطاقة. حيث تحتضن هذه المساحة ثلاث أكبر وأهم مضائق العالم – **المندب، مالاقا، هرمز** – وهي المثلث الذهبي لعبور أكثر من نصف التجارة العالمية منه. ومن هنا تأتي أهمية المناورات، حيث أتت في ظروف حساسة وتهديدات متصاعدة تواجهها إيران منذ إنسحاب واشنطن من الإتفاق النووي وفرض الحظر الإضافي على الصادرات الإيرانية ، إضافة إلى الرد على الإتهامات الأمريكية بزعزعة أمن الملاحة بفعل الهجوم على ناقلات النفط[2].

وفي هذا الإطار، جاءت مبادرة هرمز للسلام في نوفمبر 2019 التي دعا لها الرئيس السابق حسن روحاني؛ حيث تسلط الضوء على مضيق هرمز، والذي تعد مسألة تأمين الملاحة فيه من أكثر المسائل حساسية، وأن تأسيس أي تحالف عسكري بزعم تأمين الملاحة فيه سيجعل المنطقة غير

---

[1] "الخليج بحيرة مغلقة...والأمن الإقليمي مسؤولية الدول المتشاطئة في الخليج العربي"، ص 2، تم التصفح بتاريخ: 2019/09/12 على الموقع: https://www.al-binaa.com/archives/article/214124

[2] "مناورات حزام الأمن البحري تحد إيراني روسي صيني لأمريكا" ، العربي الجديد، 2019/12/29، ص 1 تم التصفح بتاريخ: 2019/12/30 على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%22%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%22-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D9%8D-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7

آمنة– تم إرسال المبادرة الى قادة دول الخليج والعراق حسب وكالة الجمهورية الإيرانية الإسلامية – إرنا–.

– **حتمية ربط أمن الخليج بأمن دول وسط آسيا:** ترى إيران حتمية تجريد أمن الخليج من إرتباطاته العربية والعالمية بخلوه من أي وجود أجنبي على أن يبقى مسؤولية دوله المتشاطئة فقط، مع إلزامية ربطه بأمن دول وسط آسيا حيث تعتبر إيران نفسها الموازن في هذه العملية[1].

– **التفوق العسكري والدور الريادي:** تهدف إيران إلى تعزيز القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، بما يضمن تفوقا عسكريا ونوعيا وكميا على دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة. بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإستراتيجي في 9 أفريل 2003 – بعد الإحتلال الأمريكي وتحديدا سقوط بغداد – وهو الأمر الذي تراه الدول الخليجية تهديدا لأمنها وخشيتها من تحول المنطقة إلى ساحة صراع بين إسرائيل والولايات المتحدة وإيران، خصوصا أن الرد الإيراني على إستهداف منشآتها سيوجه ضد الأهداف الأمريكية في دول الخليج، وكذا النفطية لشل الإقتصاد العالمي[2].

فإيران تهدف إلى أن تكون البديل القوي الذي يملأ الفراغ، إذا حققت نجاحا في إحتمال إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية وعليه الإنفراد بالخليج؛ حيث ترى أنها محاطة بدول غير مستقرة، لذا يسود إعتقاد لدى القادة العسكريين في إيران أن العامل الحاسم في تشكيل البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط هو القوة العسكرية المتفوقة، وتحديدا بالبرنامج النووي. فهناك إيمان إيراني مفاده أحقيتها بدور القوة الخليجية الكبرى، نظرا لتعدادها السكاني ومواردها الطبيعية وموقعها. أما دول المجلس الخليجي – بعد أفول العراق– فهي تمتلك الموارد لكنها غير قادرة على ترجمتها إلى ثقل إستراتيجي، لذلك فهي المؤهلة للعب دور قيادي.[3]

تعتبر إيران أن الأمن الإقليمي بالنسبة لها يتمثل في تحولها إلى قوة مهيمنة إقليميا مسموح لها بالتحرك في كافة ملفات وقضايا المنطقة مع إمتلاك وسائل الضغط التي تكفل لها ذلك[4]. فإيران هي القوة التي سعت لتمتين نظام الأسد في أعقاب الحراك الشعبي، ودعم الحوثيين في اليمن بعد سيطرتهم على

---

[1] سالي نبيل الشعراوي، **العلاقات المصرية الإيرانية بعد الإحتلال الأمريكي للعراق**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص 58.

[2] عصام نايلي المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص150.

[3] سالي نبيل شعراوي، مرجع سابق، ص ص، 56–57.

[4] هالة أحمد الحسيني، **الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الإيرانية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 80.

معظم البلاد، وفتحت الباب للتحكم بتوازنات العراق منذ حرب 2003، بالإضافة إلى دورها في لبنان وسوريا عبر حزب الله. فهي ترى في أمن الخليج إمتدادا لأمنها القومي، وهي تعول بذلك على التمايزات التي تفرضها الجغرافيا وبطرق التفكير المختلفة بين القيادات في قطر والإمارات، وأن تقوم عمان بتأمين مفاوضات الإتفاق النووي دليل على وجود التناقضات[1].

وفي هذا السياق، تعلم إيران جيدا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على إستراتيجية بـ 3 أبعاد في التعامل معها[2]:

1-**الإحتواء:** وذلك بالمقاطعة وإحكام الحصار السياسي والإقتصادي.

2-الإستنزاف: بالمزيد من الإنفاق العسكري ويبرز ذلك من خلال قيام إيران بمناورات عسكرية عقب كل مناورات أمريكية في المنطقة وتورطها في سباق تسليحي.

3-الإختراق: وذلك عبر تكثيف عمليات التجسس الفضائي فوق منطقة الخليج من خلال إطلاق الأقمار الصناعية وعقد صفقات تضم أنظمة دفاعية وهجومية متقدمة، بالإضافة إلى الهجمات السيبرانية التي تستهدف مواقع منشآت النفط التابعة لإيران.

وأخيرا يمكن القول أنه فيما تعلق برؤية إيران لأمن الخليج تجدر الإشارة إلى أن هناك عناصر ثابتة تميزت بالإستمرارية رغم الظروف الإقليمية والدولية منذ عهد الشاه إلى الآن:

* إيران قوة إقليمية كبرى – بتفوق عسكري نووي–.

* ربط أمن الخليج بأمن دول وسط آسيا.

* خلو المنطقة من الوجود الأجنبي لأنه يتعارض مع التفرد الإيراني لزعامة المنطقة.

لكن الملفت أن هناك إختلافات واسعة في مفهوم الأمن الخليجي فيما بين دول الإقليم على غرار السعودية وإيران، والذي يبدو في إطار لعبة صفرية بينهما. مما قد ينعكس على أمن الإقليم، حيث

---

[1] شفيق الغبرا، "بين إيران والخليج : البيئة المتحولة" ، ماي 2016، تم التصفح بتاريخ: 2019/09/12 على الموقع: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/byn-ayran-walkhlyj-albyyt-almthwlt

[2] حسام سويلم، "المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج : تقدير موقف إستراتيجي عسكري"، تم التصفح بتاريخ 2019/03/12 ، على الموقع: https://www.albawabhnews.com/18443

تسعى كل دولة إلى فرض مفهومها حول الأمن الإقليمي وتحقيقه بطريقتها الخاصة. فكيف سيكون الأمن الخليجي في وجود تصورات أخرى للقوى الدولية؟

المطلب الثاني: معالم البيئة الأمنية الخليجية وفق التصور الأمريكي

دخل أمن الخليج مرحلة إعادة التعريف الإستراتيجي منذ اللحظة التي قدر فيها لعاصفة الصحراء أن تنهي القوة العراقية، وتعيد رسم موازين القوى في النظام الإقليمي الخليجي، وفي إعادة الرسم والتخطيط إنهار التوازن الإستراتيجي الهش الذي ساد الخليج منذ سبعينات وثمانينيات القرن العشرين. وإتساقا مع هذا الإنهيار، بدت القوة الإيرانية وقد تعاظمت دونما موازن يوازنها في مرحلة أحادية القوة. وفي ضوء ذلك وإنسجاما مع هذا المستجد، رمت أمريكا بثقلها في الخليج **كموازن خارجي** أصبح ملازما لمنطقة الخليج، سعيا منها لتكون آمنة تبعا لإدراكاتها.

فما هو التصور الأمريكي العام حول الأمن الخليجي؟ وهل هو متغير أم ثابت؟

أ- الوجود الأمريكي: لا يكمن الحديث عن أمن الخليج بدون الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أكثر حضورا وتغلغلا وتأثيرا في حاضر ومستقبل النظام الإقليمي الخليجي. هذا الحضور في هذا الجزء الحيوي والإستراتيجي من العالم العربي يوازي الحضور البريطاني الذي إستمر 150 سنة؛ حيث تهدف أمريكا إلى إدارة النظام الإقليمي الخليجي، الذي مازال يبحث دون جدوى عن الأمن والإستقرار.

أصبح الوجود الأمريكي ضرورة حتمية منذ أن قررت إدارة ريغان تولي أمريكا حماية مصالحها من داخل المنطقة؛ حيث إستخدمت فعلا قطعا بحرية لإحباط التصعيد الإيراني في الخليج وشمال بحر العرب سنتي 1987 و 1988، بل جاء قرار ريغان برفع العلم الأمريكي على ناقلات البترول الكويتية كنقطة تحول في طبيعة الوجود الأمريكي في المنطقة [1].

لا تحتاج الإجابة على دواعي ملازمة الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الخليج لكثير بحث؛ بحيث يمكن إستظهارها كما يلي:

[1] محمد صادق إسماعيل، "أمن الخليج العربي ، قراءة في مستقبل مجهول"، تم التصفح بتاريخ: 2019/02/13، على الموقع: https://akhbaralyom-ye.net/articles.php?id=55663

– التشابك والتداخل الكبير بين أمن الخليج وأمن الشرق الأوسط.

– كثافة المصالح الإقتصادية والتجارية المشتركة بين أمريكا ودول الخليج – إرتفاع معدل الإستثمار الخليجي في الولايات المتحدة الأمريكية–.

– تراها دول الخليج الستة على أنها الضامن الأمني في المنطقة.

– الخليج الخزان العالمي للوقود ودرجة إرتباط ذلك بالإقتصاد الأمريكي والإقتصاد العالمي بشكل عام.

– حماية نفط الخليج أحد ركائز السياسة الأمريكية منذ عهد كارتر وذلك بقصد ضمان إنسيابية سلسة للنفط وبأسعار متزنة، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية في هذا السياق إرتفاع الطلب على النفط في عام 2040 إلى 104.4 مليون برميل مقارنة بالمستوى الحالي ، بما يعني أن جميع أنواع النفوط – تقليدية وغير تقليدية – ستكون مطلوبة [1]، ونفهم من ذلك دوافع حتمية بقاء أمريكا في الخليج لفرض مظلة أمنية مستمدة من معادلة النفط مقابل الأمن.

– يأتي حرصها على التواجد السياسي والأمني تحسبا لأية تطورات في سياق طموحات نووية خاصة الإيرانية منها والعراقية سابقا.

– **أمن اسرائيل:** عامل رئيس وأساس متين في بنية السياسة الخارجية الأمريكية، لتتحول بذلك الولايات المتحدة الأمريكية من عنصر مؤثر في معادلة أمن الخليج طوال ثلاث عقود إلى جزء منها في أعقاب الحرب على العراق وتواجدها العسكري المباشر. مما دفع البعض إلى إلغاء صفة الإقليمية عن النظام الخليجي، نظرا لإيوائه قوة دولية.

قبل البدء بإستعراض ملامح الأمن الخليجي لدى الأمريكيين، لا بد لنا من الإشارة إلى أن الإهتمام الأمريكي بأمن الخليج تطور بحسب الظروف وميزان القوة فيه. ويظهر ذلك كما يلي:

– الإعتماد على حليف إقليمي للقيام بمهمة رجل الشرطة في المنطقة وقد قامت إيران بهذا الدور حتى سقوط الشاه عام 1979.

[1] نواز عبد الرحمان الهيتي،" أمريكا ونفط الخليج: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية الخليجية لمدة عشرين سنة قادمة"، **مجلة آراء حول الخليج**، السعودية، مركز الخليج للأبحاث، العدد 120، جوان2017، ص151.

– **تشكيل قوة الإنتشار السريع:** حيث إعتمدت على العراق والدول الستة لتحقيق التوازن مع إيران في فترة ما بعد قيام الثورة الإسلامية.

– الإعتماد على الدول الخليجية – تحديدا الستة– لحماية المصالح الأمريكة – مبدأ نيكسون –.

– مبدأ كارتر الذي تضمن إنشاء قوة التدخل السريع لحماية أمن الخليج.

– الوجود العسكري المباشرمنذ 1991 والإعتماد على الإتفاقيات الأمنية والدفاعية الثنائية.

– ريغن وسياسة الإجماع الإستراتيجي لتحقيق إستقرار الخليج وأمنه.

– وصولا إلى بوش الأب وكلينتون الذين إستهدفا إيجاد قوات أمريكية بشكل دائم لضمان حرية التوصل إلى الموارد والأسواق والحفاظ على حرية الملاحة والإمدادات.

– مبدأ بوش الإبن الذي تضمن الحرب الإستباقية كأسلوب وقائي لحماية أمن الخليج عن طريق التواجد المباشر دون الإعتماد على وسطاء والحيلولة دون ظهور أي قوة إقليمية أو دولية تهدد مصالح بلاده في الخليج[1].

أوباما: إعتمد على إستراتيجية إخلاء المنطقة من السلاح النووي وذلك بإعتماد نهج مغاير مع إيران وهو المفاوضات. وفي مقابل ذلك ولتطمين حلفائه، دعا إلى تأسيس منظومة صاروخية رآها المدخل لأمن المنطقة.

ترامب: بتوجه مغاير لسياسة أوباما إعتمد على تشديد العقوبات على إيران وإعتبرها صراحة دولة مهددة لأمن الخليج، مع الإعتماد على إستراتيجية التقليل من الأكلاف ومواجهة التهديدات، ويظهر ذلك من خلال دعوته لإنشاء تحالف دولي لتحقيق أمن الخليج، وتزويد الدول الخليجية بالسلاح خاصة السعودية، المساعدة الأمنية للدول الستة والعراق في ظل تقديم المقابل، والذي صوره ترامب دائما في شكله المادي.

[1] سليم شيخاوي، "السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج: مبدأ بوش الإبن"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 2، العدد1، (جوان 2015)، ص 57.

بايدن: بدأت عهدته بإحياء نهج سلفه أوباما من خلال التفاوض على الملف النووي إستنادا إلى ماتم توقيعه عام 2015 في ظل متغيرات إضافية، مع الإقرار بعدم السماح بتحول إيران إلى دولة نووية.

ب- ملامح خليج آمن بالمفهوم الأمريكي:

إن وجود خليج آمن يخدم مصالح أميركا والتي تحدد في المصالح الأساسية التالية:[1]

* مواجهة العدوان الخارجي ضد حلفائها وشركائها.

* الحفاظ على حرية تدفق الطاقة.

* منع تطوير أسلحة الدمار الشامل.

* تفكيك الشبكات الإرهابية.

هذه المصالح هي في جوهرها معالم البيئة الأمنية للولايات المتحدة في الخليج والتي نجملها في:

- **الأمن الطاقوي:** إن خليجا آمنا بحسب الأمريكيين يعني أنه إقليم يتخصص في توفير طاقة وفيرة وبسعر رخيص نسبيا- لأن الخوف من إرتفاع الأسعار وما يعنيه من تأثيرات على الإقتصاد الأمريكي.

- **تواجد أمريكي مباشر:** يبدو أنه بدعوى حماية دول الخليج العربية من أي أخطار محتملة من داخل الإقليم أو خارجه، ويظهر هذا التواجد في شكله العسكري المكثف في المنطقة نظرا لعدد القواعد العسكرية، وحجم الأسطول الخامس في البحرين. لكن في نفس السياق، فإن وجود أميركا في الخليج يعني تقربها من آسيا الوسطى وشرق إفريقيا وجنوب آسيا[2].

- **أمن الملاحة في الخليج:** إن التواجد الأمريكي المباشر في الخليج يرتبط بشكل وثيق بتأمين إمدادات الطاقة في العالم عبر تأمين الملاحة في الخليج أولا، ثم باقي مناطق الحركة الملاحية الدولية.

[1] Frederic Wehrey, Richard Sokolsky," Imagining a New Security Order in Persian Gulf", Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, October 2015, P.11.

[2] باقر جواد كاظم، "المدرك الإستراتيجي الأمريكي لأمن الخليج العربي: دراسة في مسارات المستقبل"، **المجلة السياسية والدولية**، العراق، مركز السياسات الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 17، 2010 ص 104.

تعود الإتفاقيات الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية في الخليج إلى عام 1945 حيث ينهض الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بمهام ذات صلة بالملاحة الإقليمية. فهناك عملية تنفذها أمريكا في الخليج على مدار العام منذ سنة 1987 وتعرف بإسم مارلو–MARLO – وقد أُشتقت من الأحرف الأولى لعبارة (Marine Liaison Officiers). إذ تهدف لحماية ناقلات النفط في مياه الخليج ومضيق هرمز؛ وهي ترتبط مباشرة بقيادة الأسطول الخامس، وتعمل على تنظيم السير للسفن ومتابعتها وتأمين سلامتها إبتداءا من شمال الخليج مرورا بمضيق هرمز وخليج عمان وبحر العرب حتى باب المندب وتخوم القرن الافريقي[1].

– **تحالف دولي لتأمين الملاحة في الخليج:** وبغرض تأمين الخليج من أي قوة معادية أوهجمات، دعت أمريكا إلى تشكيل تحالف دولي لهذا الغرض في إطار مبادرة دولية لحماية أمن الخليج؛ حيث تم دعوة 60 دولة للمشاركة – في عهد ترامب– في إشارة صريحة لحتمية تحمّل الدول المعتمدة على النفط الخليجي مسؤولية حماية سفنها. وقد إستجابت للآن 6 دول في ظل صمت خليجي، خاصة حول ما تردد على الإستجابة الإسرائيلية. وبذلك تصبح على بعد 100 كم من شواطىء إيران[2]. وهو ما يثير حفيظة طهران بما يجعل أمن الخليج في منعطف شديد الخطورة. يدعم ذلك التطبيع الإماراتي والبحريني مع إسرائيل في غضون تتابع دول خليجية أخرى.

ويمكننا أن نفهم دلالات هذا التحالف ودوافعه من خلال عودة موضوع أمن الخليج إلى واجهة الإهتمام الدولي وبإلحاح شديد مؤخرا، مع تزايد التوتر بين طهران وواشنطن. كما أصبح أمن الطاقة وأمن الممر الإستراتيجي هرمز مُلحا أكثر من أي وقت مضى بسبب إحتمالات إندلاع مواجهة عسكرية في المنطقة، علاوة على تزايد الهجمات على الناقلات النفطية وتخريب السفن التجارية في خليج عمان وفي المياه الإقليمية الدولية.

لكن قد يفهم أن هناك تعديلا أو تغيرا في التقدير الإستراتيجي للخليج لدى الأمريكيين مؤخرا يفضي إلى تراجع أهمية المنطقة، بالإستدلال بغموض الموقف الأمريكي عبر تغريدات الرئيس السابق ترامب حول

---

[1] كاظم فنجان حسين الحمامي، (مارلو) في الخليج العربي، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/06على الموقع: https://annabaa.org/nbanews/63/427.htm

[2]عبد الله عبد الخالق،" أمن الخليج في عالم مابعد أمريكا"، أوت 2019 ، تم التصفح بتاريخ: 2019/09/02 ، على الموقع: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/08/20/arabian-gulf-security-after-us-abdulkahleq-abdullah-oped

عدم حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لنفط الخليج. لكن إرسال قوات إضافية للمنطقة ووصول البارجة أبراهام لنكولن وعبورها مضيق هرمز في 2 نوفمبر 2019؛ وهي أضخم السفن الحربية بقدرة إستعابية لـ90 طائرة مقاتلة، يجعلنا لا نستسيغ الطرح السابق، لأن وجود البارجة في حد ذاته هو تعزيز للوجود الأمريكي وللقدرات الدفاعية في المنطقة. وهي تمارس الردع في رسالة واضحة لإيران وللمتحالفين معها. ويمكن أن نضيف أن التحالف الدولي يندرج في سياق إستراتيجية توزيع الأكلاف مع الشركاء، لكن بشرط لعب الدور القيادي في المنطقة.

وهنا يمكن أن نستدل بالموقف البريطاني، والتي تنشر حاليا المدمرة دنكن والفرقاطة مونتروز في الخليج لمرافقة السفن التي تحمل العلم البريطاني في المضيق. يأتي هذا بعيدا عن الموقف الأوروبي بشكل عام ومع تمسكها بالحفاظ على الإتفاق النووي، لكن الإعتداء على 4 ناقلات نفط قبالة ساحل الإمارات وإستيلاء ايران على ناقلة النفط ستينا إمبيرو- جويلية 2019- التي تحمل العلم البريطاني بعد توقيف ناقلة جريس -1- الإيرانية من قبل حكومة جبل طارق[1]، يدفعها إلى تأمين الملاحة في الخليج.

- **خليج خالي من الأخطار:** وذلك بمنع دخول أي قوة معادية محتملة من التحكم في المنطقة ومواردها وإستخدام ذلك لإبتزاز العالم. ويأتي هذا من خلال إحكام السيطرة الداخلية فيما يتعلق بتطورات المعضلة الأمنية العراقية – وجود قواعد عسكرية وحالات القصف الجوي المتكرر على مناطق داخل العراق – إضطرابات محلية، مكافحة الإرهاب، والذي كان حجة أمريكا في عملية إغتيال قاسم سليماني، والبرنامج النووي الإيراني وقضايا أخرى خلافية حسب النظرة الأمريكية.

ويمكن أن نفهم هذا الموقف على أنه إعادة إحياء مبدأ كارتر حاليا في الخليج بعد إنتهاء الإحتواء المزدوج للعراق وإيران. وعليه، فإن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج هي هجوم ضد المصالح الحيوية الأمريكية.

- **خليج بدون سلاح نووي:** من بين أهم معالم البيئة الأمنية للخليج بحسب الأمريكيين هو بقاؤه خاليا من السلاح النووي، بمعنى لا يمكن السماح بإمتلاكه سواء للدول العربية الخليجية الحليفة أو إيران.

---

[1] أحمد تركي، "التحالف البريطاني الأمريكي لحماية الملاحة البحرية بالخليج: الدوافع والإنعكاسات"، مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، أنقرة، أوت 2019، ص2.

وذلك في سياق ضمان إستمرار التفوق الإستراتيجي الإسرائيلي على إعتبار أن الخليج هو جزء من نظام إقليمي أوسع، ألا وهو الشرق الأوسط.

وتظهر لنا الأحداث تعامل أمريكا مع العراق إزاء طموحاتها النووية، والتي إنتهت بحربين أدت الى خروج العراق من معادلة التوازن الإستراتيجي في المنطقة. أما إيران الدولة الطامحة لإمتلاك التكنولوجيا النووية، والتي لطالما ترافق هذا الطموح بعقوبات دولية مستمرة منذ 1979 أنهكتها نظاما وشعبا. لكن لم يمنع أسلوب الإكراه إيران من المضي قدما في برنامجها، حتى كان الإتفاق النووي الذي مثل بداية لمقاربة أمنية جديدة ومغايرة في الخليج لما يتضمنه من زيادة مساحة الإتصال الثنائي بين إيران وأمريكا، مع الإحتفاظ بالقدرة على تقييدها. وهو ما كان فعلا في عهد أوباما الذي صرح بأن الهدف من الإتفاق النووي مع إيران هو خليج خالي من السلاح النووي، وإن كان بطريقة المفاوضات المغايرة. وعليه فالإتفاق النووي لمنع إيران من أن تكون نووية يضمن:

– تعزيز الرقابة على البرنامج النووي لإيران– معالجة المخاوف الخليجية –.

– تأكيد الإلتزام الأمني تجاه دول الخليج – في حال أي عدوان أو تهديد من قبل إيران يأتي الرد الأمريكي–.

– الإسراع بجهود تسليح دول الخليج.

– التوافق حول القضايا الخلافية.

وهو الأمر الذي أثار حفيظة – الدول الستة– وعزز المخاوف والشكوك بشأن سلوك أمريكا في الخليج، وإعتبروه إستسلاما للطموحات الإيرانية، وبداية الإعتقاد بتخلي أمريكا عن الخليج، وإستدلوا في حكمهم بإعلان واشنطن عن الإستدارة الإستراتيجية بإتجاه آسيا والإنسحابات شبه الكاملة من العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى ترددها بشأن التدخل في سوريا، والتقليل من الخطر الإقليمي للإخوان المسلمين[1]. الأمر الذي حتم على الدول الخليجية أخذ زمام المبادرة والحماية الأمنية الذاتية في إطار سياسة رد فعل تجلت أهم سلوكاتها في[2]:

– تمويل عملية إقصاء الجيش المصري لحكم محمد مرسي.

---

[1] Frederic Wehrey, Richard Sokolsky, Op.Cit, P.23.

[2] Ibid.

– تمويل جماعات المعارضة الراديكالية السلفية في سوريا.

– الدعوة إلى تبني سياسة دفاعية خليجية أكثر قوة.

– تهديدات مبطنة للولايات المتحدة الأمريكية بشأن البحث عن شركاء عسكريين في أماكن أخرى، خاصة مع روسيا والصين–.

– التدخل في اليمن.

ومع ذلك، أكدت أمريكا على متانة الدعم من خلال التشديد على أنها تشارك دول الخليج مخاوفها بشأن التهديدات الإقليمية خاصة إيران، وأنها ستوفر الأمن مع مواصلة توريد السلاح – الإعلان عن خطط لتوسيع مقر الأسطول الخامس–، وأن إيران لم تتحول إلى دولة صديقة بل لا تزال تمثل العدو في المنطقة. وبرغم إستراتيجية التهدئة الأمريكية من خلال المبيعات العسكرية وإعادة تقييم التعهدات الأمنية الأمريكية القائمة لم تفلح في تطمين دول الخليج، وإنتظرت حتى مجيء دونالد ترامب الذي أعاد توصيف إيران بالدولة الإرهابية، وأعاد العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى ما قبل الإتفاق النووي بعد إلغائه، وفرض عقوبات وصفها بالأشد منذ سريان العقوبات الأمريكية على إيران.

وتجدر الإشارة الى أن موضوع الإتفاق النووي لا يزال مثار جدل بين الدول الموقعة عليه، بإعتبار أن آثاره تتعدى البيئة الإقليمية الخليجية؛ حيث إعتبر مؤتمر ميونيخ للأمن في فيفري 2020 ملفات الأمن في الخليج، وموقف الدول الأوروبية من الإتفاق النووي، وهو المؤتمر الذي إعتبره رئيس ألمانيا الأهم منذ 20 سنة. ويبقى بذلك الهدف الأمريكي هو خلو الخليج من السلاح النووي حتى مع ذهاب ترامب ومجيء رئيس ديمقراطي جو بايدن الذي يعمل على إحياء إتفاق سلفه أوباما بتحفظات.

– **تفوق خليجي عسكري:** تعمل الولايات المتحدة الأمريكية عبر إداراتها المختلفة إلى ضمان تفوق دول الخليج الستة في المجال العسكري التقليدي على حساب إيران. ويفهم ذلك من ناحيتين: الأولى؛ توريد السلاح، والذي تبعث من خلاله رسالة لدول الخليج على أن أمن المنطقة وأمن دولها مسؤولية وضمان أمريكي في سبيل تحقيق التوازن الإستراتيجي، ولم لا حتى التفوق الإستراتيجي على حساب إيران. أما الثانية؛ فتظهر مدى إستفادة أمريكا من عائدات توريد السلاح إلى الخليج، وضمان إستمرار نشاط المركب العسكري الصناعي، وذلك بتصوير إيران على أنها فزاعة المنطقة.

وبعد الإعلان عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية سحب كامل قواتها من العراق، جاء الحديث على نحو متواتر عن أولوية إقامة نظام إقليمي متكامل ومدمج للدفاع الجوي، والدفاع ضد الصواريخ الباليستية والجوالة. وقد أُجريت مناورات مشتركة في هذا السياق بمحاكاة هجوم صاروخي لإقناع الخليجيين على توقيع المذكرة. حيث يتكون النظام الدفاعي من نظام إنذار مبكر –UEWR– وقاعدة رادار برية وصواريخ إعتراض مثبتة برا من طرازي THAAD– PAC3، ويتكون النظام في شقه البحري من رادارات وصواريخ إعتراضية محمولة على متن سفن. وفي شقه الجوي والفضائي؛ فهو يضم مصفوفة عناصر تشمل طائرات إعتراضية وهجومية ونظام فضائي للدفاع الصاروخي يعتمد على ليزر يوضع على متن طائرات Boeing747– يهدف إعتراض الصواريخ الباليستية العابرة للقارات [1]، ورغم أن أمريكا وضعت قضية الدفاع الجوي والدفاع الصاروخي المتكامل في قائمة أولوياتها – في عهد أوباما خاصة– في الشرق الأوسط كما في أوروبا وفي منطقة الأطلسي. لكن التحديات حالت دون تطبيقه واقعيا، والتي نجملها في[2]:

– مشروع يتطلب تنازلات سيادية بين دول الخليج – مدى الإستعداد للتنازل –.

– التكلفة المالية – 300 مليار دولار–.

– المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الصواريخ الإعتراضية.

يبدو أن معالم الأمن في منطقة الخليج حسب الرؤية الأمريكية متشعبة، بما يؤكد أهمية المنطقة لدى مهندسي الإستراتيجية الأمريكية، رغم كل التناقضات والتصريحات التي تكتنف الموقف الأمريكي حيال المنطقة، وعن تغير في تقديرها الإستراتيجي لحيويتها، يدعم هذا الإنخراط الأمريكي الزائد في المنطقة بوصفها بيئة مضطربة لما تشهده من أحداث متواترة ومتسارعة، بهدف رسم ثم تحقيق تصورها الأمني في الخليج بشكل يضمن لها إستمرار مصالحها وأهدافها.

---

[1] "المقاربة الأميركية الجديدة للدفاع الصاروخي"، تم التصفح بتاريخ: 2019/6/12 ، ص 2، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/20111036213654126.html

[2] المرجع نفسه، ص3.

المطلب الثالث: الأمن الخليج: الرؤية الروسية والصينية

تربط الدول العربية في الخليج بين أمنها وأمن الخليج وحاجة المجتمع الدولي إلى النفط، أي أنها تنطلق من المادة الإقتصادية لتطالب المجتمع الدولي بالمساهمة والإشتراك في ضمان أمن الخليج، حيث تعبر هذه الرؤية عن تبعية سياسية حولت الضفة العربية في الخليج إلى مسرح لأي توتر أو حرب مقبلة، ومنحت الفرصة للقوى المتنافسة إلى التدخل المستمر في المنطقة، إنطلاقا من محاولة تأمين الإقليم الحيوي، يضاف إلى ذلك تراجع إيران عن مبادئها. مما سمح لكل من روسيا والصين بصفتهما قوى البر الأوراسي اللتان تحاولان إختراق الهلال الخارجي والتخلص من قيود وهيمنة الأطلسية الجديدة.

فكيف تعرّف كل من روسيا والصين الأمن في الخليج؟ وإلى أي مدى يمكن الجزم بتوافق رؤى القوتين؟

أولا: نظرة روسيا لترتيبات الأمن في الخليج

في إطار تحليل عميق وشامل للسياسة الروسية بشكل عام، ومن ثم تشخيص بعض النقاط التي توجه الأداء السياسي الروسي المعاصر تجاه أغلب مناطق العالم، ومنها الخليج، يمكن القول أن هناك 3 دوافع أو عوامل رئيسية للسياسة الروسية، هي[1]:

1- **العمق الإستراتيجي:** تحاول روسيا تأمين عمقها الإستراتيجي من مختلف التهديدات، وكذا التوسع الجغرافي الذي يشكل واحدا من أهم سمات التفكير الإستراتيجي الروسي طويل الأمد.
2- **الطموح المتزايد:** يمثل الطموح المتنامي لا سيما ما يتعلق بنيلها الإعتراف بها كقوة عظمى مرة أخرى هاجسا مرافقا للسياسة الروسية، وهو بالنسبة لإدارة بوتين من الأمور الضرورية التي ينبغي العمل عليها لإضفاء الشرعية على تدخلات روسيا الإقليمية والدولية.
3- **العلاقة مع الغرب:** تنافس في بعض الأحيان وتعاون في أحيان أخرى – علاقة متشابكة ومعقدة- وهو ما أثر على الهوية الروسية بوصفها أوراسية.

[1] نوار جليل هاشم، حيدر علي حسين، أمجد زين العابدين طعمة، **الإقتراب الكبير: روسيا في الشرق الأوسط**، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020)، ص17.

ويبدو أن هذه العوامل الثلاثة تتقاطع في منطقة الخليج بوصفها جزءا من المياه الدافئة، تسعى لأن تكون موجودة بصفة دائمة فيها إلى جانب قوى غربية منافسة لتؤكد أن روسيا اليوم ليست هي روسيا التسعينات.

ولأن المنطقة متصلة بالفكر الجيوسياسي الروسي فهي تضع لها ترتيبا أمنيا محددا يتماشى وطموح روسيا المتزايد، وإن لم يكن الأمر وليد الألفية الثالثة، بل إن كرونولوجيا الإهتمام الروسي بأمن الخليج تعيدنا إلى مبادرة بريجينيف 1980 ثم المبادرة التي طرحها إيغور ايفانوف 2000 والتي تتضمن إنشاء أو إقامة منظومة أمن إقليمي ولم تلق الإهتمام. ويمكن إجمال ذلك في كون روسيا لم تكن طرفا مؤثرا في المنطقة بخلاف اليوم.

فكيف أصبحت روسيا لاعبا فاعلا في الخليج؟

يأتي الطموح الروسي في المنطقة في ظل التسويق لفكرة مؤداها أن الجهود الروسية في الخليج غير موجهة ضد أي طرف، مع إدراك روسي لحجم الصعوبات، التي ينبغي إجتيازها من أجل تحسين الوضع وضمان أمن المنطقة، فروسيا تريد أن تكون شريكا قويا في التفاعلات الإقليمية بالخليج والشرق الأوسط ضمن مسعاها لتأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب[1].

- **النظرة التعديلية:** وقد يظهر ذلك من خلال زيارات رفيعة المستوى التي تقوم بها روسيا تجاه إيران والدول الخليجية على حد سواء وفي مقدمتها السعودية، ونفهم ذلك من تطمينات تبعث بها روسيا لكل الأطراف محتواها الحياد في مقابل بناء الثقة اللازمة في الطرف الروسي الذي يقدم نفسه كوسيط.

لكن كيف تمكنت روسيا من رسم هذه الصورة لها في الخليج في وجود الولايات المتحدة الأمريكية؟

بين معطيات وسط آسيا وأفغانستان ما بعد الغزو الأمريكي والعراق الجديد ما بعد الإحتلال أضحى الروس بحاجة ماسة للمراهنة على دول مجلس التعاون الخليجي هذا من جهة غرب الخليج. أما من

[1] محمد إدريس، "روسيا وتدويل الأمن الخليجي"، تم التصفح بتاريخ: 2019/6/22، على الموقع:
https://www.arab48.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/2010/10/31/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A--%D8%AF.-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-

الجهة الشرقية؛ إستمر الرهان الروسي كذلك على غريم الخليجيين إيران والذي ساهم تراجعها الجزئي عن إلتزاماتها – لا شرقية ولا غربية– في تسهيل دخول روسيا إلى الخليج، يدفع ذلك قبولها بأدوار روسية جديدة، قد تفرض تغييرات في المنطقة في إطار سياسة الرد على الولايات المتحدة. وهي بذلك تعول على روسيا لموازنة العداء الأمريكي[1]. مع العلم أن السياسة العدائية الأمريكية هي التي فتحت الباب أمام روسيا لتعزيز علاقتها مع إيران.

وبالإضافة إلى ما قيل حول المراهنات الروسية في الخليج التي ساعدتها في الدخول إلى الخليج، يسود اليوم إعتقاد أن الكريملين يسعى لملء الفراغ – ولو جزئيا أو بصفة تشاركية مع دول حليفة– عقب الآثار التي أحدثتها إستراتيجية واشنطن حول خفض التركيز على المنطقة، والتوجه نحو شرق آسيا لردع الصين. الأمر الذي سبب فتورا في العلاقات الخليجية الأمريكية وظفته روسيا بشكل أكبر بعد إستغلالها ظروف المنطقة منذ بداية الحراك العربي، لتبدأ مرحلة نسج علاقات جديدة مع بلدان الخليج.

وبالعودة إلى تصور روسيا لأمن الخليج يمكن أن نجمع الملامح الكبرى في المبادرة الروسية للأمن الجماعي في الخليج 2019. وقد يقول قائل بأن المبادرة حديثة جدا، ويمكن أن توحي بأن إهتمام روسيا بأمن الخليج وبلورة تصور خاص بها حوله هو وليد هذا التاريخ. وهو أمر غير صحيح بالنظر إلى تاريخ الإهتمام الروسي بالمنطقة، والذي لطالما جوبه بالإحتواء الأمريكي. وخير دليل على ذلك مبادرة بريجينيف في ثمانينات القرن العشرين. أما عن إختزالنا لمفهوم روسيا حول الأمن في الخليج في مبادرة 2019؛ هو لكون هذه الأخيرة لم تأت بجديد مغاير لما إحتوته المبادرات الروسية السابقة. لكنها تختلف من حيث ظروف طرح المبادرة والتغير في مكانة روسيا الدولية وتكهنات حول تراجع النفوذ الأمريكي في الخليج.

حيث سلمت روسيا في جويلية 2019 للأمم المتحدة نسخة من مبادرة الأمن الجماعي في الخليج، وخلال الشهر نفسه عقد المبعوث الخاص لبوتين في الشرق الأوسط وإفريقيا ميخائيل بوغدانوف

---

[1] محمد السعيد إدريس، "التفاهمات الإيرانية– الروسية والأمن الخليجي"، **مجلة الخليج**، تم التصفح بتاريخ: 2019/12/21، على الموقع: https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A

إجتماعا مع رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول العربية وإيران وتركيا والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع ممثلين لدول البريكس، من أجل التعريف والترويج لمبادرة "**مفهوم الأمن الجماعي للخليج الفارسي**"، والتي أُعتبرت صيغة متطورة لأفكار كانت طرحتها سابقا.

ومن أهم معالم الأمن الخليجي حسب التصور الروسي:

- رفض نشر قواعد عسكرية أجنبية في المنطقة.

- الحماية المشتركة لأمن الطاقة (من خلال التحكم في سقف إنتاج يساهم في تسعير النفط بشكل يدعم إقتصاد روسيا المنتجة للطاقة، وذلك بالتوافق مع الدول الخليجية المعروفة بأكبر إحتياطي وأضخم إنتاج في العالم.

- تصفية التطرف في الشرق الأوسط.

- **وجهات نظر متفاوتة:** وذلك بمحاولة رأب الخلافات بين شركاء الإقليم ونقصد بذلك إيران ودول مجلس التعاون، وما دلّ على ذلك إحتضان روسيا في ماي 2019 إجتماعا وزاريا مشتركا بين روسيا ودول المجلس، هدف إلى ضرورة بناء علاقات تعتمد على الإحترام المتبادل في إطار الحوار الإستراتيجي المتواصل بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011. تمهيدا للهدف المركزي وهو إنشاء منظمة الأمن والتعاون في الخليج الفارسي- التسمية الروسية- والتي تتكون من دول مجلس التعاون، العراق، إيران، روسيا، الصين، الهند، ودول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دول أخرى بصفة مراقب حيث ترى روسيا أن المبادرة لا تستثني أي دولة – تتميز بالشمولية- وهي تستند على مصالح مشتركة لتحقيق الإستقرار في المنطقة[1]. وتتضمن المبادرة 5 عناصر تتمثل في[2] :

- الإلتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارت مجلس الأمن.

- إحترام سيادة وحرمة الحدود القائمة.

- إحترام الوحدة الإقليمية لكل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

[1] صالح بن محمد الخثلان، "قراءة أولية في مبادرة روسيا للأمن الجماعي في الخليج"، **جريدة عكاظ**، السعودية، 6 سبتمبر 2019، ص4.
[2] المرجع نفسه، ص5.

– تجريم إستخدام القوة واللجوء للحل السلمي للخلافات.

– إحترام مصالح جميع الأطراف الإقليمية وغيرها.

أسباب طرح المبادرة:

طرحت روسيا المبادرة من منطلق أنها دولة كبرى معنية كغيرها من الدول الكبرى بأمن المنطقة الحيوية في العالم، وهي كوسيلة لتحسين صورتها لدى الرأي العام العربي بسبب تداعيات دورها في سوريا، ناهيك عن أن توقيت المبادرة يأتي بالموازاة مع الحديث المستمر عن الرغبة الأمريكية في الإنسحاب وعدم الإستمرار في لعب الضامن الأمني إلا بمقابل – تغريدة ترامب في 24 جوان 2019 والتي أصابت الخليجيين بالذهول–، وذلك تجنبا للدخول في منافسة مع أمريكا في إحدى مناطق نفوذها الحيوية هذا من جهة. وكرد على مبادرة تشكيل حلف شرق أوسطي جديد – ناتو عربي وهي فكرة ترامب والتي قد لا تحظى بتأييد بايدن– وكذا تشكيل قوة دولية لحماية أمن الملاحة في الخليج من جهة أخرى. وهي في مجملها أسباب دفعت بروسيا للتحرك بهدف طرح بديل لا يسمح لواشنطن بالإستفراد بالإقليم.

وتعول روسيا بهذه المبادرة على المساعدة في التغلب على التناقضات في مواقف الأطراف – إيران ودول مجلس التعاون– مع شرح دور نظام الأمن الإقليمي في ضمان إستقلال وسيادة دول المنطقة. وقد تزامن طرح المفهوم الروسي مع تصعيد التوتر بين إيران وأمريكا والعمل على رد أسباب وعوامل الإنقسامات في المنطقة على أنها مصطنعة– فرق تسد– نتيجة للسياسة التقليدية للغرب[1].

تباينت ردود الأفعال حول هذه المبادرة بإعتبارها أفكارا جيدة ورؤية جادة لتأمين الخليج، وهذا ما نلمسه من القبول الإيراني والصيني للمبادرة، لكن أعاب البعض إستنساخها لتجربة أوروبية– رغم إختلاف الظروف– فظروف التسعينات في أوروبا رغم الحرب الباردة تختلف عن ظروف الخليج المشحونة حاليا. يضاف لها الخلاف مع قطر– رغم عودة العلاقات– ووجود تركي غير مرحب به، ناهيك عن

[1] فالح الحمراني،" روسيا تلقي بكرة مفهومها للأمن الجماعي في ساحة منطقة الخليج"، تم التصفح بتاريخ: 30 ديسمبر2019، على الموقع: https://www.alquds.co.uk/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A78%AA%D9%84%D9%82%D9%-%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A9%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-2/

تكرار مفردة الإرهاب 5 مرات مقابل إشارة واحدة لقضية التدخل في الشؤون الداخلية – إتهامات خليجية موجهة لإيران بإنتهاج سياسات معادية في بعض دول الإقليم–، يضاف إلى كل هذا تجاهلها لموقع مجلس التعاون الخليجي، فهل إنشاء منظمة الأمن والتعاون الخليجي هي بديل لحل المجلس الخليجي وهو مطلب إيراني، أم سيبقى كما الحال في أوروبا؟

أما الولايات المتحدة؛ فالأكيد أنها لن تسمح لروسيا بلعب دور في الخليج وجعلها تكتفي بسوريا وأوكرانيا وليبيا وبحر البلطيق والقطب الشمالي، وقد تكون لدول أوروبية على غرار ألمانيا رؤى متوافقة مع روسيا في الخليج، لكنها ليست ذات تأثير في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وبمقارنة سريعة بين التصورين الأمريكي والروسي يظهر لنا:

– محاولة أمريكية لتشكيل ناتو عربي في مقابل مبادرة روسية تهدف لتشكيل منظمة أمن وتعاون خليجي.

– تهدف أمريكا دوما لعزل إيران وتصويرها بشكل الدولة المهددة لأمن الخليج في نظر باقي دول النظام الإقليمي، لكن روسيا تدعو الأطراف إلى تأسيس علاقات وفق مبدأ حسن الجوار.

– ترى أمريكا أن أمن الخليج مرتبط بتواجد عسكري متنوع مباشر لتأمين حركة الملاحة الدولية وهو ما يناقض الطرح الروسي بالدعوة الى إفراغ المنطقة من الوجود الأجنبي.

غير أن هناك إشكالات عديدة تطرحها فكرة إفراغ المنطقة من الوجود الأجنبي. وهو الأمر الذي لن يكون إلا بموافقة الدول الكبرى – ونقصد هنا أمريكا بالدرجة الأولى ثم بريطانيا وفرنسا–، لكن هذا لن يحدث. وما على روسيا إلا أن تواكب الوضع بتواجد مماثل في إيران، وهو ما أشارت له الكاتبة شيرين منتر في مقال لها بعنوان "هل تحصل روسيا على مينائها الخاص في الخليج" حول وجود موافقة إيرانية على إستغلال قواعد عسكرية في ميناء بندر بوشهر وميناء تشاباهار، وحسب تقارير أمريكية ستخصص هذه القواعد لوضع أسلحة متطورة في الموانىء وكذا غواصة في ميناء تشاباهار، وبذلك

تحقق روسيا حلم القيصر بيتر العظيم بالتواجد في المياه الدافئة؛ المحيط الهندي والخليج، لكن بعض المعيقات قد تعطل ذلك ومنها الدستور الإيراني الذي يمنع هكذا إمتيازات[1] .

لن نناقش مدى صحة هذه التقارير تجاوزا، لكن إعتبارات معينة لدى الجانبين الروسي والإيراني لا تمنع حدوث ذلك. وهذا بالنظر إلى الحلم الروسي الذي لازم قياصرتها بحتمية التواجد في المياه الدافئة، ولعب الدور المناسب لمكانة روسيا الدولية. أما عن إيران فقد تجد نفسها مجبرة على التنازل عن بعض مبادئها – فقد أسست علاقات جيدة مع روسيا وتناست فكرة لا شرقية– لمواجهة الإستعداء الأمريكي. ومرد ذلك العقوبات التي قد تعيد حسابات إيران.

باتت روسيا تنافس الولايات المتحدة على النفوذ والوجود في الخليج، غير أنها واقعيا لا تستطيع أو لا ترغب في أن تحل محل أمريكا كقوة مهيمنة – في ضوء نقص الموارد اللازمة – لتحقيق طموحات القوة العظمى لديها، وإنما على الأقل مرحليا تستعين ببلدان المنطقة بما فيها إيران، وتعمل على إشراك الصين التي تبدو أنها على توافق كبير مع روسيا فيما تعلق بأمن منطقة الخليج.

فهل تملأ روسيا بالتعاون مع الصين الفراغ الأمريكي في الخليج إن حصل؟

ثانيا: كيف هو أمن الخليج حسب الصينيين؟

لا تملك الصين ميراثا سابقا تعتد به في الخليج مقارنة بروسيا وريثة الإتحاد السوفياتي، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها ولفترة طويلة فضلت عدم المشاركة الفعالة في حل المشاكل الدولية والإقليمية وآثرت إتخاذ موقف الحياد السلبي من قضايا هامة. وفيما يظهر أن الصين لطالما كانت تستحضر بحذر كل ما يتعلق بالإسلام والتطرف والإرهاب واضعة في إعتبارها موقف الأقاليم المسلمة في غرب البلاد. لكن سياسة الصين الأكثر إنفتاحا ما بعد 2003 جعلتها أكثر تفاعلا مع المناطق

[1] يحيى بوناب، "هل تحصل روسيا على مينائها الخاص في الخليج؟"، تم التصفح بتاريخ 2020/3/3، على الموقع: https://arabi21.com/story/1200924/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

الحيوية في العالم في إتساق مرتبط بهدف الصعود السلمي التدريجي عبر البوابة الإقتصادية، حتى أضحت المنطقة العربية بجل دولها ذات أهمية خاصة في سياسة الصين الخارجية ويتمثل ذلك في[1]:

– المنطقة العربية جزء من إستراتيجية الجوار الموسع الصينية.

– بترول المنطقة العربية وعلاقته بأمن الطاقة الصينية.

– سوق المنطقة العربية الكبيرة للبضائع والتكنولوجيا الصينية.

– دول المنطقة العربية تمثل موارد سياسية يمكن أن تستفيد منها الصين على الساحة الدولية.

تتم معظم تعاملات الصين الإقتصادية مع دول العالم عبر البحر، ومن خلال الممرات الإستراتيجية وهذا ما أدى إلى إهتمام الصين بشكل أكبر بتطوير قدراتها العسكرية البحرية خلال العقد الماضي. فهي لا تزال بعيدة عن كونها قوة بحرية عالمية لكنها عازمة على زيادة تواجدها البحري في مناطق حيوية[2]على غرار الخليج ، ويُظهر هذا التوجه الفكر الماهاني على الطريقة الصينية.– تملك الصين حاليا حاملتي طائرات–.

وإجمالا يمكن أن نحدد المفهوم الصيني لأمن الخليج في:

* **إرتباط أمن الخليج بأمن جنوب آسيا:** فالصين إحدى الدول المتجهة بخطى متسارعة نحو تأكيد حضورها في منطقة الخليج. وهذا ما يؤكده إختيار تشييد قاعدة جوادر البحرية في جنوب غرب باكستان، حيث أُختير الموقع لحراسة الممر الذي يؤدي إلى الخليج. وعليه، فإن البعد الآسيوي بات

---

[1] عدنان خلف حميد البدراني، **السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية: دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند** (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص53.

[2] علي حسين باكير، "هل ستلعب الصين دورا في أمن الخليج بالمرحلة المقبلة"، تم التصفح بتاريخ: 12 ديسمبر 2019، ص1، على الموقع: https://alarab.qa/opinion/12/11/2019/1421246-%D9%87%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9

متغيرا في معادلة أمن الخليج. ولكن من دون أن يرتدي طابعا إستراتيجيا نتيجة غياب مضمونه السياسي في مقابل مركزية الدور الأمريكي[1].

* **أمن متعدد الأطراف:** يظهر من سلوك الصين ومواقفها أنها تدعم نظريا مقاربة متعددة الأطراف حول قضية الأمن في الخليج، وما المناورة العسكرية 2019 إلا دليل على ذلك. ومن جهة أخرى، فإن تعاطيها مع المبادرات الأمنية في الخليج تؤكد هذا الطرح؛ فهي لا تحبذ إنفراد دولة مهما كانت قوتها بمسؤولية الضامن الأمني، وهنا إشارة إلى واشنطن. كما أنه لا يمكن لأي دولة أخرى مهما تعاظمت قوتها أن تقبل بهذا الدور بشكل منفرد نتيجة الأكلاف الباهضة.

وعليه، فإن الصين ترى أن الخليج ينتقل تدريجيا من إتفاقية أمنية أحادية الجانب إلى إتفاق متعدد الأطراف، يدفع ذلك هجمات ضد المنشآت البترولية السعودية وغياب رد أمريكي حازم عزز الشكوك القائمة بموثوقية الضمانات الأمنية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ومن المتوقع أن تستغل الصين المبادرة الأمريكية لانشاء قوة بحرية أمنية في الخليج لوضع موطىء قدم لها في الخليج تمهيدا للتوسع لاحقا، فالتعاون الدولي من حيث الأعباء المالية وإكتساب الخبرة اللازمة إستعداد لأي دور مستقبلي[3].

* **أمن الإمدادات النفطية:** أضحى من البديهي إرتباط أمن الطاقة العالمية بأمن منطقة الخليج. ولأن الصين هي الزبون الأول خاصة لإيران، فإن أمن وإستقرار هذا الإقليم هو إستقرار لإقتصادها الضخم، وقد لا يروق لها التوتر الإيراني الأمريكي الحالي الذي من شأنه زعزعة إستقرار الإقليم.

وفي ذات السياق، يمكن أن نستخلص أهداف الصين من المناورات المشتركة مع إيران وروسيا – ديسمبر 2019– والتي سبقت بأقل من شهرين المؤتمر السنوي حول أمن الخليج[4]:

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون، "آسيا وقضية الأمن في الخليج"، تم التصفح بتاريخ: 2020/01/22، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2007/8/15/%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

[2] جيمز دورسي، أمن الخليج: "الصين تتأقلم مع المظلة الأمريكية"، تم التصفح بتاريخ: 2020/01/22، على الموقع: https://orientxxi.info/magazine/article3555

[3] علي حسين باكير، هل ستلعب الصين دورا في أمن الخليج بالمرحلة المقبلة؟، مرجع سابق، ص2.

[4] زياد حافظ ،" قراءة في المناورات العسكرية المشتركة بين روسيا والصين والجمهورية الإسلامية"، تم التصفح بتاريخ 2019/12/31،على الموقع: https://www.al-binaa.com/archives/227897

1- التخطيط لوجود عسكري والتكريس له في أطراف منطقة الخليج وعلى شرق القارة الإفريقية، وباب المندب والتي تتواجد فيها إقتصاديا منذ عقود.

2- إفهام الولايات المتحدة والتي تنافسها في إقامة قواعد عسكرية في جزر إصطناعية في بحر الصين أن وجودها في منطقة المحيط الهندي والخليج هو إمتداد لوجودها في بحر الصين ولصون أمن مشروع الحزام والطريق الواحد- هنا نشهد تطوير نظرية ماكندر حول أهمية الجزيرة العالمية-.

ويمكن أن نفهم أن المناورات كمؤشر على تجاوز التنافس الطابع الإقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وسط حديث عن نقل واشنطن مركز ثقل الإستراتيجية الأمريكية من الشرق الأوسط إلى المحيط الهندي كإجراء إحترازي لإحتواء الصين في إطار وضعية الهجوم. وعليه فإن هذه المناورات هي رسالة لأمريكا بعدم زج المنطقة الحيوية – الخليج- في حالة التوتر الدائم بفعل علاقاتها العدائية تجاه إيران، بما سيجعل الإقتصاد الصيني مرهون بمآلات هذا التوتر وتطوراته.

ورغم أن الخليج أضحى منطقة مهمة لدى الصين بالمفهوم الإقتصادي حتى الآن، إلا أن الملاحظ تشده محدودية المبادرات الصينية على الرغم من كونها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن. فالمبادرات وصفت بالمحدودة ولا تتعدى كونها ذات طابع دعائي دبلوماسي لا عملياتي، في إشارة لعدم تحمل أعباء إقتصادية وسياسية، وعليه فهي ترى أن حل أي خلاف سيكون عبر الإنفتاح والتعاون الإقتصادي والتنموي[1]، وتعقيبا على معالم البيئة الأمنية لمنطقة الخليج في إدراك مهندسي الإستراتيجية الصينية، فيمكن القول أن هناك توافقا بين الرؤية الروسية والصينية عندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة. وقد ظهر ذلك جليا في الموافقة الصينية على المبادرة الروسية، فهل يمكننا أن نقول أن هناك تحالفا روسيا صينيا بهذا الخصوص؟

يقول ستيفن كوك الباحث بمجلس العلاقات الخارجية ومقره نيويورك " أن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها لمغادرة الخليج ، ربما ليس هذا العام أو العام المقبل ولكن ليس هناك شك في أن واشنطن في طريقها لذلك"[2]، يحمل هذا القول إشارات على أن الإنسحاب الأمريكي أكيد ولكن ليس في المنظور

---

[1] محمد بن هويدن، "الصين والخليج العربي"، **مجلة درع الوطن**، الإمارات العربية المتحدة، العدد 556، ماي 2018، ص 15.

[2] جيمز دورسي، هل يمكن لتحالف روسي صيني أن يحل محل أمريكا كراع للأمن ، الخليج الجديد، تم التصفح بتاريخ 2020/01/22، على الموقع: https://thenewkhalij.news/article/163611/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

القريب. وإن إختلف البعض حول مضمونه لكن الظاهر أن الدور الأمريكي سيتراجع وبرغبة منها في تقليص الأكلاف، مع إحتمال أن يبدأ تحالف روسي صيني في ملء الفراغات في بعض أجزاء هذا الحيز الجغرافي تمهيدا لأدوار قد تكون أكبر.

بيد أن كل ذلك قد يدفع هذا إلى تورط الصين وروسيا في صراعات الشرق الأوسط بشكل عام، ناهيك عن إمكانية الإنحياز لطرف على حساب آخر مع إحتمال أن تطفو الخلافات الروسية الصينية الكامنة ليكون التحالف إنتهازيا ومؤقتا، وعليه سيكون الطرفان أكثر حذرا في الإعلان عن كونهما بديلا محتملا لضمان الأمن في الخليج ولفترة طويلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن نلتمس فروقات بين أدوار القوى الدولية في الخليج؛ فالصين تعمل على ضمان علاقات دبلوماسية سلسة مع جميع حكومات المنطقة بما فيها المنبوذة إيران. في المقابل، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال التدخلات العسكرية وحتى السياسية والإقتصادية وبشكل إستباقي لدعم حكومات في مواجهة أخطار محتملة[1]، رغبة منها في عدم تكرير سيناريو الثورة الإيرانية، وإدراكا منها بوجود دول مراجعة وعازمة على إضعاف النظام الدولي الذي تقوده. أما بالنسبة لروسيا؛ فاذا كانت الصين تفضل التركيز على الجغرافيا الإقتصادية تمهيدا لجغرافيا سياسية، فلا تزال روسيا تعمل وفق مبدأ التحالفات. وإذا كانت هذه إدراكات القوى الدولية لأمن الخليج، فكيف تنظر الدول الخليجية بصفة عامة إلى هذا المثلث فيما يتعلق بقضايا الإقليم الأمنية؟

-**نظرة دول الخليج للمثلث:** سيستمر وضع الخليج على إعتبار أنه منطقة صراعات وتقاسم للنفوذ ويبدو أن الدول الخليجية لها نظرة لكل دولة تشكل المثلث الإستراتيجي[2].

أمريكا: سيستمر التعامل معها بصفتها القوة العظمى الوحيدة في العالم والضامن الرئيسي لأمن الخليج، رغم ما يشوب هذا التحالف من أمور تغضب الخليجيين أحيانا. – عدم التخلي الخليجي عن المظلة الأمنية الأمريكية-.

[1] Michael Singh, China in the Middle East: Following in American footsteps? The Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C2018, p2.

[2] محمد قشقوش، "أمن الخليج بين التراجع الأمريكي والتقدم الروسي: التحالفات المنتظرة"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد103، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، ديسمبر 2015

روسيا: سوف تلتقي المصالح الخليجية مع رغبة روسية للعب دور الموازن، وقد يكون التحالف معها مؤقتا من جانب دول مجلس التعاون لا إيران.

الصين: شراكة إقتصادية بالدرجة الأولى ومصدرا إضافيا للتسلح.

تحالف مستقر مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحالف مؤقت مع روسيا، شراكة إقتصادية مع الصين قابلة للتطور مستقبلا.

وختاما يمكن القول أن المشهد الخليجي بأذرعه الثلاث ُيظهر:

– ضفة إيران المتوافقة مع الصين وروسيا، وما المناورات بين هذا الثالوث، إلا رسالة تؤشر على القبول الإيراني بدخول قوى دولية إضافية إلى المنطقة كرد إستراتيجي على قرار التحالف الأمريكي لحماية الملاحة في الخليج من دون مشاركة روسيا والصين[1].

– ضفة غربية ونقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي الستة وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية يدعم ذلك مبادرة إسطنبول منذ 2004، والهادفة إلى المساهمة في الأمن على المدى الطويل سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي عبر تعاون أمني بين دول الشرق الأوسط والناتو، وما القواعد العسكرية والتسهيلات الممنوحة لأمريكا وللحضور الأوروبي إلا ختم ثقة بجدوى التعاون الخليجي الغربي لحفظ الأمن الخليجي.

– ضفة عراقية مشتركة بين تدخل إيراني وآخر أمريكي في ظل دور سعودي لا يزال محتشما بالمقارنة معهما.

ويمكن القول، أن هناك تضاربا شديدا في إدراك مفهوم الأمن لدى القوى الدولية، ينبع ذلك من إختلاف المصالح والأهداف، وحتى شبكة التفاعلات والعلاقات تجاه المنطقة. فاذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقسم دول الإقليم إلى حلفاء وأعداء في إشارة إلى إيران، فإن روسيا تعرف نفسها على أنها موازن ووسيط منفتح على كل الأطراف مع قبول حذر من قبل الخليجيين لهذا الوصف. أما

---

[1] علي ناصر ناصر، "أمن الخليج العربي: التغيير الإستراتيجي القادم"، **الخليج الجديد**، تم التصفح بتاريخ:2020/03/22، على الموقع: https://al-akhbar.com/Opinion/282893

الصين؛ فهي ترى نفسها شريكا مهما يضعها في إحتمال البديل للولايات المتحدة إقتصاديا تحسبا لتوسيع الدور.

لكن هذه التصورات الأمنية المتناقضة تضع المنطقة أمام جملة من التحديات فماهي أبرز تجلياتها؟

المبحث الثاني: الخليج: بيئة سياسية مضطربة

يظهر الواقع أن منطقة الخليج تدفع ضريبة موقعها الإستراتيجي الذي جعلها قبلة لقوى دولية للظفر بما يختزنه الإقليم من مكاسب جيوسياسية تضاف لها. ويبدو ذلك جليا من خلال حالة اللاإستقرار السياسي وكثافة التحديات في هذا المجال، ومنها ما هو مستحدث لم يكن متوقعا حتى بالنسبة لأكثر المتشائمين حول مآل الوحدة العربية على غرار تصدع البيت الخليجي.

فما هي ملامح تراجع الإستقرار السياسي في إقليم الخليج، والتي تندرج ضمن تداعيات التنافس الحاصل في الإقليم؟

المطلب الأول: تنامي ظاهرة الإستقطاب وإعادة إنتاج سياسة المحاور

تسعى كل دولة فاعلة للتعاطي مع محيطها وبيئتها الدولية من خلال خطاب يلامس واقع الشعوب ويسعى لتلبية حاجاتهم، ومن ثمة إستقطاب الجماهير لتفعيل الخطاب والعمل على تحويله إلى برامج وتنفيذه على أرض الواقع. ويبدو أن جوهر عملية الإستقطاب هو حشد طاقات الأفراد وتعبئتها بطريقة منظمة لدعم وتنفيذ برنامج سياسي محدد. ويبدو أن هذا مفهوم الإستقطاب على المستوى الوطني. أما الإستقطاب المقصود؛ فهو يخص إستمالة دولة لدولة أخرى أو أكثر سواء في محيطها الإقليمي أو في البيئة الدولية الأوسع، يأتي ذلك بإستخدام الإغراءات، وحتى الإكراهات في أحيان معينة لتمرير رسالة مضمونها محورية القوى المستقطبة. ويكون ذلك عبر محاور ومحددات معينة يكون موقفها منها هو المعيار لحشد دول وإقصاء أخرى، وينتهي بتنفيذ برنامجها في الإقليم.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإستقطاب تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، أين إنقسم العالم إلى معسكرين، حيث صارت الحروب بؤر توتر صغيرة بينما كانت الحرب الباردة هي الحرب الكبرى في المطلق. ويتطلب الإستقطاب قوتين أو قوى ضمن توجهين على الأقل، ومكانا يمارس فيه فعل الإستقطاب الذي يكون أقاليمها الفرعية، وذلك بغرض الهيمنة والسيطرة على قوى داخل الإقليم عن

طريق إخضاعها بكل الوسائل. وهذا ما يمكن إسقاطه على الخليج في ظل التنافس الحاصل بين قوى دولية وقوى إقليمية.

فماهي أسباب عودة الإستقطاب إلى الخليج؟

بعد أن توارت الإستقطابات الإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة، عادت مجددا لكنها لم تكن حكرا على الدول والقوى الدولية بل تفجرت بسبب تنافس قوى إقليمية طامحة للقيادة والهيمنة وتقف خلف ظاهرة الإستقطاب في الخليج عدة أسباب:

- عودة التنافس الروسي الأمريكي مجددا حول مناطق النفوذ في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج بشكل خاص، وذلك حماية لمصالح وأهداف استراتيجية عليا.

- ظهور إيران كقوة إقليمية متحدية بعد أفول العراق، يدعم ذلك برنامجها النووي والذي يخلق حالة من اللاتوازن بحسب معارضيه، إضافة إلى تمديد نفوذها على حساب ما تعتقده إسرائيل مجالا حيويا لأمنها القومي.

- عاصفة الحزم في مارس 2015 والتي صبغت السياسة السعودية بالطابع التدخلي للتعامل مع الأزمات عبر شن حرب ضد حلفاء إيران، وفتح إمكانية الإعتماد الذاتي في المجال الأمني – وإن كان محدودا–.

- التعاون الروسي الإيراني مع إعتبار إيران هي مدخل روسيا إلى لمنطقة الخليج، ومنه إلى مناطق أخرى، ويعكس هذا الطرح إقتناء إيران صواريخ S300 وتبرير موسكو ذلك بالإستخدام الدفاعي فقط.

عند التعرض لظاهرة الإستقطاب يمكننا أن نميز 3 مستويات أو أنواع؛ فنجد الإستقطاب الدولي وهو الممارس من قبل قوى دولية لإستمالة دول أخرى؛ قد تكون قوى إقليمية متوسطة أو صغرى. بينما يكون الإستقطاب الإقليمي موجها لدول حتما هي صغرى بحيث يسهل التأثير عليها من القوى الإقليمية، فيما يتميز النوع الأخير بكونه خليطا بين إستقطاب تمارسه قوى دولية وإستقطاب تمارسه قوى إقليمية كما هو الحال بالنسبة للعراق.

أ– الإستقطاب الدولي: يرى الملاحظ للوضع في الخليج أنه يتألف من الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمهد حسب البعض للفراغ الجيوسياسي في ظل تخفيض عدد قواتها مؤخرا وسحب بطارتي

باتريوت، والأمريكيون أنفسهم في إنقسام بين من يقر ببداية الإنسحاب أو التقليل منه، لأن إيران لم تعد تمثل تهديدا كبيرا. وهناك من يراه جزاءا للسعودية بسبب حرب أسعار النفط وإنهيارها خلال جائحة كورونا. وهو الأمر الذي أثقل كاهل الشركات النفطية الأمريكية المتخصصة في هذا المجال. وعلى النظير من هذا الطرح يصر آخرون أن إنسحاب واشنطن لن يُخل بإحتفاظها لقدرات متينة في الميدان لا تكون إلا لها؛ على غرار أنظمة الدفاع الجوي للتعامل مع أي طارىء ذي علاقة بإيران، ناهيك عن مكافحة الإرهاب والحفاظ على أمن الملاحة البحرية، إضافة إلى تعزيز قدرات الدفاع الجوية الإقليمية، وهي مهام تلتزم بها واشنطن ضمن شراكة دفاعية أمنية طويلة الأمد.

إلى روسيا التي تبحث عن تكتيكات محددة تسمح لها بالتحرك والتدخل في المنطقة دون لعب دور الضامن الأمني الشامل لما في ذلك من أكلاف باهضة لا تقدر روسيا على تحملها، بل هي تسعى إلى المحافظة على أسعار الطاقة وزيادة مبيعات الأسلحة وحماية أصولها الجيوسياسية. ومن جهتها تعزز **الصين** موقفها الإقتصادي عبر إقناع الدول بالإنضمام إلى مشروعها الواعد حزام وطريق واحد مع البقاء بعيدة قدر الإمكان عن النزاعات السياسية المحلية– على الأقل مرحليا–[1].

إن الوجود الأجنبي في منطقة الخليج خلف إستقطابا في المشهد الجيوسياسي بين داعم له مقر بأنها رقم مهم في معادلة الأمن الإقليمي، وبين رافض لما سيخلفه وجودها من تأثيرات سلبية ناتجة عن مواقفها تجاه المنطقة. وفي هذا السياق تولد فريقان؛ أصحاب الممانعة الذين يقدمون أنفسهم حماة للسيادة في مواجهة الضغوط الغربية، وأصحاب الموالاة الذين يعتقدون أن التعاون مع الدول الغربية هو شرط ضروري إن لم يكن الوحيد لضمان الأمن والإستقرار وجذب الإستثمارات اللازمة. وهذا ما ينطبق على الدول الخليجية العربية، ولسان حال العراق خير دليل في فترة ما بعد الإحتلال ما بين رافض له وبين مؤيد مهلل.

وقد يعتقد البعض أن هذا الإنقسام حكر على الدول الخليجية العربية فحسب، بل حتى إيران نفسها منقسمة بين من يدعو لسياسة الإصلاح والتفاهم مع الغرب والإعتدال في رسم الأهداف القومية المنشودة في هذه الحقبة على الأقل ، وبين من يدعو للتشدد القومي وتحدي القوى الغربية ومواجهتها[2].

[1] سينزيا بيانكو، "الخليج في 2019: المعضلات الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، أفريل 2019، ص7.

[2] برهان غليون، الإستقطاب السياسي العربي بين المعارضة والموالاة، **صحيفة الإتحاد**، الإمارات، سبتمبر 2007، ص3.

ويمكن القول أن تداعيات الإستقطاب الممارس من قبل القوى الدولية يتعدى إستمالة الدول وسياسة تشكيل المحاور المانعة والموالية إلى إختراق البيئة المجتمعية للدول المستقطبة ذاتها، ليكون نفس المشهد بين تيار الممانعة وتيار الموالاة وإن كان داخليا.

- فماهي القضايا والمحددات التي ترتكز عليها قوى التأثير الدولية في عملية الإستقطاب؟

نقصد بالمحددات محاور الصراع والقضايا الإستراتيجية التي تشكل مصير المنطقة والتوجهات الدولية نحوها، ويبدو أن أكثر القضايا إثارة للجدل هي القضية المذهبية وملف الطاقة؛ فالقضية المذهبية والتي تحولت إلى طائفية بإمتزاجها بالسياسة لتكون أمام التمدد الشيعي على حساب الوجود السني والعكس، وهي أساسا من القضايا التنافسية بين القوى الإقليمية – يمكن الرجوع الى الفصل الثاني – الأمر الذي سهل توظيفها خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إستجابة لأفكار هانتنغتون. والجدير بالذكر أن أمريكا تستخدم ورقتي الشيعة والسنة معا، فنجدها تدعم الشيعة في العراق وتكون ضدهم في إيران بلا هوادة. وفي المقابل، تكون ضد السنة في العراق، حيث كانت أمريكا السبب وراء دستور 2005 الذي مكن الشيعة سياسيا لأول مرة في الخليج. وهو ما كان من بين عوامل أدت إلى الإقتتال السني الشيعي. وتكون متحالفة داعمة لهم في دول مجلس التعاون الخليجي على إعتبار أن الأنظمة الحاكمة سنية وإن كانت أقلية على غرار البحرين التي شهدت أحداث دوار لؤلؤة في 2011 في إطار موجة الحراك العربي والتي نأت واشنطن بنفسها عن التدخل في أحداثها.

يضاف إلى ما سبق، ملف الطاقة كأحد محاور النزاع والتنافس إقليميا ودوليا على إعتبار أن المنطقة تجمع بين الوفرة من حيث الإحتياط، والسهولة من حيث الإستخراج، والتوسط من حيث الموقع بالنسبة للعالم القديم، مما جعلها أكثر المناطق قلة من ناحية التكلفة. الأمر الذي أوعز للقوى الدولية بحتمية التواجد لتأمين نقل الطاقة، وعدم ترك المجال لقوى معادية من التحكم في سوق النفط. مما أدى إلى إدراج دول كأعداء وأخرى تجب حمايتها.

إن مصالح القوى ورغبتها في تحصيل أكبر قدر من المكاسب التنافسية جعلها توظف محاور وقضايا أثرت على المشهد الجيوسياسي بالتجزئة كنتيجة حتمية للإستقطاب الحاصل، وظهور سياسة المحاور خاصة عندما يتعلق الأمر بالتنافس بين روسيا وأمريكا الذي أنتج أطرافا مؤيدة لواشنطن وأخرى معادية

لها وهو ما نسقطه على موسكو، ومرجعية التأييد أو الإستعداء هو طبيعة المواقف من القضايا الإستراتيجية بالغة الحساسية.

ب – **الإستقطاب الإقليمي:** بالحديث عن الإستقطاب الإقليمي الذي أحدثه صعود القوة الإستراتيجية الإيرانية، والذي نقصد به إستمالة القوى الإقليمية في الخليج – السعودية وإيران– لباقي دول المنطقة مستخدمين في ذلك وسائل وأدوات من الطبيعي أن تحمل طابع الإغراء أكثر من الإكراه وإن لم يمنع الأمر إستخدام هذا الأخير. ويبقى الأساس في ذلك إستخدام وتوظيف قضايا الإستقطاب؛ وهي ذاتها القضايا المتنافس حولها، ويأتي في مقدمتها الطاقة والنفوذ الجيوسياسي وجدلية الإنحسار والتمدد عندما يتعلق الأمر بالإنقسامات الطائفية.

ووسط هذا الوضع، فإن القوى الإقليمية التي تؤدي دور الضامن للتوازن في الإقليم– بمساعدة الموازنين الخارجيين– تتطلع إلى تحقيق توازنات جديدة أو محاولة لعب دور إستباقي أكثر طموحا عبر الإستفادة من الوضع القائم. ومن المرجح أن يبقى النزاع بالوكالة بين السعودية وإيران. وهو– في الحقيقة – الخلفية التي ترتكز عليها نزاعات داخلية أخرى في المنطقة.

ويبدو أن آثار الإستقطاب على المستوى الإقليمي تتجلى بين اللاعبين المناهضين للإسلام السياسي (السعودية والإمارات ودعم مصر من إفريقيا)، ولاعبين غير مناهضين للإسلام السياسي (قطر تدعمها تركيا). فيما تبقى أطراف أخرى ضحية تقاطع كل خطوط الصدع والإستقطاب هذه.

ولقد عجلت سنوات الحراك العربي بإظهار 3 تكتلات إقليمية متنافسة من أجل السيطرة على المشهد الجيوسياسي:

* **تكتل تقوده إيران:** ويضم العراق وسوريا وفاعلين من غير الدول وتحديدا الميليشيات الشيعية في العراق وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، إضافة إلى أطراف خفية داعمة في البحرين تنتمي إلى التيار الثوري.

* **تكتل تقوده السعودية:** ويضم الإمارات والبحرين والأردن ومصر.

* **تكتل تقوده قطر وتركيا** والقوى الفاعلة في الحراك العربي.

مع حتمية الإشارة إلى أن الخلاف الخليجي بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، يوحي إلى أن إطالة أمده تعني على الأرجح زيادة التقارب بين قطر وإيران، وإن لم تكن قطر ضمن التكتل الإيراني لكن هذه الأخيرة لن تتوانى عن إستغلال النزاع لصالحها.

ج- **إستقطاب دولي إقليمي:** لا نقصد به تمازج المستويين وإنما بوجود قوى إقليمية وأخرى دولية تهدف إلى إستقطاب نفس الدول والجماعات في ذات الوقت هو الذي فرض هذا التصنيف. ولن نجد مثالا أحسن من العراق بإعتباره ساحة إستقطاب أمريكية إيرانية، وذلك بتوظيف مواردهم على الرقعة العراقية بغية الضغط المتبادل، وإجبار كل طرف على الإعتراف بمصالح إقليمية له في المنطقة من قبل الآخر. وفي مناسبات عديدة كان العراق ساحة ساخنة لتصفية الحسابات الأمريكية الإيرانية سواء كان ذلك ميدانيا أو سياسيا، خاصة عندما يتعلق الأمر بالملف المفتاح وهو البرنامج النووي الإيراني.

ونخلص إلى أن الإستقطاب هو محصلة لوجود مشاريع وأهداف مختلفة ناتجة عن تنافس دولي وإقليمي في إقليم إستراتيجي. بحيث يكون موجها لفاعلين من الدول بما ينتج سياسة المحاور، ولا يستثنى الفاعلون من غير الدول؛ ونقصد بذلك المجتمعات والتي تأثرت بإنقسام المواقف حول التعاطي مع هذه القوى بين مؤيد ومعارض.

المطلب الثاني: تصدعات في التكتل الخليجي: النزاع القطري الخليجي

لم تكن دول منطقة الخليج إستثناءا فيما يتعلق بالنزاعات وفي مقدمتها الحدودية منها، فلم تقبل الدول المستقلة حديثا بالحدود الموروثة عن الإستعمار وتنازعت حول السيادة على مناطق عدة، لكن عامل الوقت والتحكيم الدولي في بعض الأحيان كانا كفيلين بإخماد التوتر القائم مؤقتا، تدعم ذلك بتشكيل مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة تكاملية لرأب الصدوع بين دوله من جهة ومواجهة أخطار أخرى والقادمة تحديدا من العراق وإيران من جهة أخرى. وقد طوي النزاع العراقي الكويتي بحرب كانت آثارها جسيمة على المنطقة، فيما يزال النزاع الإيراني الإماراتي على ماهو عليه، لتبقى بعض النزاعات بين دول الجوار الخليجي ماثلة إلى الآن.

وبشيء من التفصيل فهي نزاعات مثيرة للفرقة لإرتباطها بسيادة الدولة، ولقد نتجت منذ إتفاقية العقير 1922، حيث رسمت الحدود على الأرض حالة من عدم الإستقرار هددت أمن الخليج في أحيان

كثيرة، وخلقت مناخا للإستقطاب والتكتلات الجانبية داخل النظام، وقدمت مبررا إضافيا للتدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، فهي[1]:

– قنبلة موقوتة يمكن لها الإنفجار في أي وقت.

– تهدد بنشوب نزاعات مسلحة على غرار حرب الخليج الأولى والثانية، واليمن والسعودية عام 1988.

– عامل طرد لفرص الأمن في الخليج.

– تقوض وتهدد التجربة التكاملية الخليجية.

كانت النزاعات الحدودية هي السمة البارزة في القضايا الخلافية في منطقة الخليج، والتي كانت تواجه بدعوات الإحتكام إلى الحلول السلمية نظرا للروابط المشتركة، والتي كانت تتقاسمها هذه الدول. لكن أحداثا منفصلة ساهمت في نبش ملفات الماضي، وطفت على السطح من خلالها خلافات ونزاعات طالما ظل الحديث عنها حبيس الدوائر الضيقة، على الرغم من بروز مؤشرات قوية تشير إلى أن التباين الحاد في وجهات النظر داخل البيت الخليجي يوشك أن يخرج عن السيطرة. ونحن بهذا التقديم نقصد النزاع القطري الخليجي.

فماهي أسباب الخلاف بين الأشقاء الخليجيين؟

بداية وقبل التفصيل في حيثيات الموضوع، قد يتبادر إلى الأذهان سؤال عن جدوى عدم التعرض للنزاعات الحدودية بشيء من التفصيل وإفراد المطلب لدراسة موضوع الخلاف بين قطر والسعودية والذي توسع على دول أخرى. إذ يكمن مغزى ذلك في كون النزاعات الحدودية كظاهرة لازمت الدول الخليجية منذ قيامها، فمنها ما تم حله على غرار النزاع القطري البحريني، العراقي الإيراني، ومنها ما حتمت التحولات الإقليمية الإحجام عنه كالنزاع العراقي الكويتي، ومنها ما بقي لكن من دون أن يمثل بؤر توتر على الأقل حاليا. لكن لا يعني ذلك عدم الإحتكام إليه في قضايا خلافية أخرى، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن الفصل الرابع محل الدراسة يبحث في تأثيرات التنافس بمستوييه الإقليمي

[1] سليم شيخاوي، أمن الخليج في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة (1990– 2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، (2012–2013)، ص ص175–176.

والدولي على الأمن في إقليم الخليج. والمتمعن يلاحظ جليا أن النزاعات الحدودية ليست حصيلة لعملية تنافسية بين قوى إقليمية، بل هي ظاهرة موروثة تتعلق بعدم رضا دول الخليج عن حدودها، فيما يظهر وبلا جدال أن النزاع القطري السعودي يندرج ضمن إشكالية الزعامة الإقليمية وهو الداعي لتفرد المطلب بدراسته.

أولا: تحليل النزاع القطري الخليجي

قبل التعرض لتفاصيل هذا النزاع والذي إرتأينا عرضها في إطار تحليلي للنزاعات الدولية، تجدر الإشارة إلى أن توصيف ما يحدث في الخليج ما بعد 2014، وفي إطار ما إصطلح عليه إعلاميا أزمة قطر ليس كذلك، لأن الوقائع لا تدل على ذلك. فبالرجوع لتعريف الأزمة والتي هي حالة في العلاقات الدولية تتسم بضيق الوقت والمخاطرة والمفاجأة، وهي نظريا تم تجاوزها بعد الحدث المفاجىء والمتمثل في قطع العلاقات بين قطر والسعودية ومصر والبحرين والإمارات. ولأن عمر الأزمة هو 72 ساعة فإما أن تدار وتحل، وإما أن تتطور إلى نزاع، والذي يعرف بأنه تعارض إرادات طرفين أو أكثر حول قضية معينة، وفي نفس الوقت يريد كل طرف تغيير الوضع لصالحه. وهو ما ينطبق على أحداث الخليج وعليه فالتوصيف الملائم هو النزاع.

أ- كرونولوجيا النزاع القطري الخليجي:

بعد أن حاولت الدول الخليجية تجاوز النزاعات الحدودية، ظهرت أحداث شكلت تراكمات لم تمنع من إنفجار الوضع في مارس 2014، حيث قررت السعودية والإمارات والبحرين سحب السفراء من قطر على خلفية إختلاف وجهات النظر إزاء أحداث إقليمية أبرزها الإنقلاب العسكري في مصر، فإنفجر الوضع لينتهي بتوقيع وثيقة نصت على شيء من التوافق. لكن 2017 كان الفصل الأخير وتحديدا في 5 جوان تاريخ قطع العلاقات بين قطر والدول الخليجية الثلاث، لتنضم إليهم مصر، وكانت ذلك على خلفية تصريح منسوب لحاكم قطر – تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني – نفته الدوحة وإعتبرته قرصنة لوكالة الأنباء القطرية، فإنفجرت الأزمة لتتحول إلى نزاع. وساعد على تفاقم الوضع ضغط

أسعار النفط المتراجعة بفعل الحروب المتأججة في الجوار، وأصبح الخليج في موقع ما يعرف بسجناء الجغرافيا [1] تعزز ذلك بعد فرض الرباعية المقاطعة حصارا على قطر بحرا وبرا وجوا.

فبين ما تراه قطر على أن لا خلاف حول السياسات العامة للبيت الخليجي، إلا أنها ترى بقية علاقاتها جزءا من سيادتها، كالت لها دول المقاطعة إتهامات بدعم الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية لها وتقويض الأمن الإقليمي في الخليجي. ورغم الجدال الحاصل بين هذه الدول حول تأكيد الإتهامات أو نفيها. يبدو أن الحقيقة الواضحة هي تعرض مجلس التعاون لضغوط ستفضي بالمنطقة كلها إلى مزيد من الإنكشاف.

ب- قراءة في أسباب النزاع القطري الخليجي:

يمكن القول أن لهذا النزاع أسباب مباشرة فاقمت الوضع وجعلته يخرج عن السيطرة، فيما تظهر أسباب أخرى غير مباشرة تراكمت لسنوات لتكون القاعدة والمرجعية لفهم النزاعات الخليجية.

1- **الأسباب المباشرة:** أوعزت دول المقاطعة حصارها لقطر وإعتبارها شوكة في خاصرة الدول الخليجية إلى:

- تهديد أمن السعودية ومصر بدعم الإخوان المسلمين.

- تحول قطر إلى مأوى لكل من يريد القيام بأعمال تضر بإستقرار المنطقة ومصر.

- إتهام السعودية لقطر بدعمها للحوثيين في اليمن.

- تهديد أمن الخليج بإعتبارها دولة راعية للإرهاب وذات صلة وثيقة بإيران.

- التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة إثارة الفتنة من خلال سياسة إعلامية قطرية تمثلها شبكة الجزيرة الإعلامية.

في حين، قابلت قطر الإتهامات بنفي قاطع على إعتبار التماثل في المواقف المتعلقة بإقليم الخليج فيما تبقى علاقاتها الدولية خارج الإقليم جزءا من سيادتها.

[1] محمد الرميحي،"الأزمة الخليجية وتداعياتها: الوقائع والمآلات: قراءة إستشرافية"، **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد2، الدوحة،2017، ص20.

2- **الأسباب غير المباشرة:** والتي تكونت بفعل أحداث تراكمية، ويمكن القول أنها الأكثر إقناعا لفهم السلوك النزاعي وهي:

- **عدم تجاوز المطالب الوحدوية:** إن عدم تجاوز المطالب الوحدوية من شأنه أن يؤثر في شكل العلاقات بين الدول. ويبقى إحتمال أن تنزع إلى العداء وارد جدا، حيث كثيرا ما نرى ذلك متجسدا بين الدول الإفريقية والتي خلف لها الإستعمار بؤر توتر مستمرة وهي النزاعات الحدودية.

وليس بعيدا عن هذا المشهد؛ فالخليج المعقد والمتأثر بعدة متغيرات إقليمية ودولية، ناهيك عن الترتيبات الداخلية، فإن للخلاف الخليجي الحالي جذورا تاريخية لا يمكن تجاهلها بأي حال. بحيث يعود إلى محاولة إحتواء إمارة قطر في مهدها من قبل السعودية والإمارات. ما ولد نزاعات حدودية مع السعودية والإمارات والبحرين.

- **الخلافات الشخصية بين الأسر الحاكمة:** يبدو أن الخلافات بين الأسر الحاكمة حاضرة بحكم تماثل أنظمة الحكم في الخليج، حيث يظهر ذلك جليا بين الأسرة الحاكمة في قطر والخلاف بينها وبين الأسرة الحاكمة في البحرين في ظل وجود صلات قرابة بينها. أما مع السعودية؛ فإن قطر تتهمها بالوقوف وراء الإنقلاب عام 1995 وعدم تزكية حمد بن خليفة آل ثاني. لكن بالعودة إلى الوراء كانت العلاقات السعودية القطرية جيدة حتى عهد خليفة آل ثاني. إلا أن مجيء الشيخ حمد بن خليفة إلى السلطة، أدى إلى إتساع رقعة التوتر بين الجانبين. تُرجم ذلك إلى محاولة السعودية لإعادة والده إلى الحكم. ولم تكن الإمارات بعيدة عن ذلك، والتي أبدت إمتعاضا من طريقة التداول على السلطة في قطر، التي قد تضر بنظم الحكم المتماثلة في الخليج.

- **السياسة الإعلامية والأكاديمية المتحررة:** بإحتضان قطر لقناة الجزيرة تمكنت من إمتلاك جهاز إعلامي قوي ساهم في زيادة قوتها الناعمة. لكن دولا أخرى إتهمتها بالتدخل في شؤونها الداخلية وحتى التحريض عليها؛ حيث تطرق برنامج تلفزيوني بثته الجزيرة إستضافت فيه أشخاصا تعرضوا لشخص مؤسس المملكة عبد العزيز آل سعود، مما أدى إلى سحب السفير السعودي من الدوحة -2002-
أما ما تعلق بالحراك العربي؛ فمثل الجدل الكبير بسبب دعم قطر لقوى التغيير في تونس، اليمن ومصر، والتي إنقسم بسببها الموقف الخليجي عقب الإنقلاب على حكم محمد مرسي. فقطر التي إعتبرته إنقلابا نفت عنه السعودية ذلك، نظرا لعدائها للإخوان المسلمين؛ فإتهمت قطر دولا خليجية

بدعم فلول النظام وقوى التغيير المضادة. فكان بذلك الشرخ بين الأشقاء الخليجيين الذي تجسد بإتهامات إستخدام الجزيرة كقناة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإتهام قطر بتهديد الأمن الخليجي بوجود جماعات مناوئة صنفت بالإرهابية في إشارة إلى الإخوان المسلمين.

لم يقتصر الأمر على السياسة الإعلامية، بل تعداها إلى الدور الذي تلعبه جهات أكاديمية وبحثية في قطر وبدعم من الدوحة على غرار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وبروكينغز، والتي رأت فيها دول المقاطعة مراكز دراسات محرضة ومشوهة لسمعتها. الأمر الذي زاد من الإحتقان[1].

- **مواقف قطر المقلقة:** قطر الدولة ذات الإقتصاد القوي وبأعلى مؤشر للتنمية البشرية في العالم العربي، وسعت لأن تصبح وزنا سياسيا إقليميا، محاولة بذلك تجاوز عقدتي؛ الجغرافيا والمتمثلة في صغر المساحة، وقلة الكثافة السكانية.

ولكن منذ 1995، تميزت السياسة الخارجية القطرية بالمرونة ومحاولة بناء علاقات إقليمية ودولية متينة ومنفصلة عن السعودية وعن المجلس الخليجي، خاصة ما تعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، تركيا، إيران، لتفهم على أنها البدء في تشكيل سياسة قطرية إقليمية مستقلة إلى حد كبير عن المحور السعودي[2]، وجهود الوساطة في النزاع الصومالي، والنزاع في إقليم دارفور والتحرر من القيود الخليجية المفروضة التي نشأت على خلفية الإتفاقية الأمنية الخليجية، والتي يراد منها بوضوح الإتفاق على مسار يكفل السير ضمن إطار سياسة موحدة للجميع؛ أي بمعنى آخر إعادة إنتاج الوصاية السعودية داخل المجلس الخليجي وهو محور خلافي بين قطر والسعودية.

إضافة إلى مؤازرة قطر لموجة الحراك ومعاداتها لحملة الثورة المضادة التي قامت بها السعودية خاصة في مصر وليبيا وغيرهما ، ناهيك عن إنقسام الدعم للمعارضة السورية بين جناح موال للسعودية وآخر

---

[1] ميرزا الخويلدي، "محطات الخلاف الخليجي القطري مع بروز التطورات الإقليمية"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد13138، الاثنين1، نوفمبر2014، ص 10.

[2] مسيح الدين تسعديت، "**الخلاف القطري الخليجي– مشكلة زعامة إقليمية**" – ، المركز الديمقراطي العربي، ص5، تم التصفح بتاريخ: 2020/02/23، على الموقع: https://democraticac.de/?s=%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86+%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D8%AA%D8%8C+%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-+%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9+%D8%B2%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9+%EF%BA%87%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9

لقطر، ليتدعّم الخلاف في المواقف لاسيما ما تعلق بتصنيف الحركات الإرهابية على غرار حركة حماس وحزب الله وجماعة الإخوان المسلمين الذي تعترض عليه قطر وتعتبره السعودية مؤشرا لإنحسار المد السني في المنطقة نتيجة علاقة قطر بإيران ومساندة الأخيرة لهذه الحركات، ومنه تميزت مواقف كثيرة لقطر بمناقضة أدوار السعودية يدعمها جهاز إعلامي قوي ، ماجعل السعودية تعتبر قطر دولة مارقة على هيمنتها.

– **مشكلة الزعامة الإقليمية:** وتتمثل في المنافسة الإقليمية على أخذ زمام القيادة في الخليج. وهنا يقدم لنا إقتراب الدور رؤية لفهم النزاع القطري الخليجي – يمكن العودة إلى المبحث الثاني في الفصل الثاني– على إعتبار أنه تعبير عن الإرادات والأهداف والأفعال الناجمة عن عدد من المصالح والسياسات حسب إدراك صناع السياسة الخارجية، أو ما يسمى بإدراكات الدور الوطني. وعلى الرغم من تعدد الأدوار التي تؤديها الدول، إلا أن الأهمية تكمن في دور المهيمن الإقليمي بحسب تصنيفات مراكز الدول في النظم الإقليمية، زيادة على الطامح الإقليمي – المتطلع– والمساوم الإقليمي والمحايد الإقليمي، ويمكن القول أن لب الخلاف القطري السعودي يعود أساسا إلى التنازع حول المكانة والهيمنة الإقليمية.

فبعد أفول القوة العراقية رأت السعودية في نفسها الوكيل الشرعي على منطقة الخليج وهي بذلك تستند على 6 مرتكزات[1]؛ **الأهمية الرمزية الدينية، مركزية جغرافية** بإعتبارها كبرى الدول مساحة، **رمزية السلالة؛** حيث تعتبر نفسها العمق القبلي لمجتمعات تعود أصولها لقلب الجزيرة العربية – شعور إستعلائي–، **الطموح العسكري** بحيث تعتبر نفسها القلب العسكري على مستوى الخليج، فكل مبادرات التعاون العسكري يجب أن تكون برعايتها، فضلا عن مؤشرات **الأداء الإقتصادي.** وأخيرا **قيادة إقليمية** تمثل المحور الأساسي للتحاور مع الجهات العالمية بالنيابة.

أما بالنسبة لقطر والتي رصدت التغيرات الإقليمية العربية بعد أفول العراق، وتراجع دور مصر منذ الثورة وإنكفاء دول على غرار الجزائر، وجدت بأن السعودية تقدم نفسها على أنها الأجدر بالقيادة الإقليمية. لكن قطر الطامحة لأدوار أكبر والرافضة للبقاء تحت العباءة السعودية، نظرا لما تمتلكه من مقومات قوة صلبة ولينة تؤهلها للعب دور أكبر في المنطقة لا يتلاءم مع وضع الدولة التابع حسب ما

[1] مضاوي الرشيد، "السعودية وجيرانها: علاقة مضطربة في حصار قطر: سياقات الأزمة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017، ص ص 58-61.

تراه، فصارت الأدوار التقدمية لدولة قطر كلها تهديدات في إدراك صانع القرار السعودي خاصة مساندة قطر للحراك العربي الذي أُعتبر تهديدا مباشرا للنظم الملكية[1].

وعليه يمكن القول أن طبيعة النزاع القطري الخليجي هو سياسي موضوعه التنافس على مكانة المهيمن الإقليمي بين السعودية الراغبة في إستمرار إحتلالها للمكانة وبين قطر الطامحة لها والمتطلعة لأدوار قيادية تقدمية أكثر.

لكن السؤال المطروح هو: يبدو النزاع ثنائيا بين السعودية وقطر فماهي دواعي الدول الأخرى لتكون أطرافا مباشرة؟

ج- اطراف النزاع:

الإمارات: يبدو أن خلافها مع قطر بعضه جراء مواقف إماراتية أبدت فيها إستياءها من طريقة تداول السلطة في قطر، والتي يرى فيها الخليجيون تشجيعا على التغيير غير المبرمج للحكم، زيادة على تبني رؤية موحدة مع السعودية خاصة بعد تولي محمد بن سلمان ولاية العهد في السعودية- علاقات شخصية-.

البحرين: لم يكن الخلاف بسبب نزاع جزر حوار التي صدر بخصوصها قرار ملزم من محمكة العدل الدولية سنة 2001 بأحقية سيادة البحرين عليها، ولكن أيضا بسبب خلافات تاريخية بين العائلتين لقرابتهما وتاريخهما المشترك، إضافة إلى إتهامات بحرينية بتجنيس مواطنين بحرينيين بشكل إنتقائي بما يهدد التوازن داخل البحرين، ناهيك عن إعتبار البحرين كونفيدرالية سعودية كما يصفها البعض، لا تجد سبيلا إلا بإنقياد مطلق وراء السياسة السعودية في المنطقة، وذلك لإرتباط أمن البحرين بالسعودية – وما تدخل قوات درع الجزيرة بقيادة سعودية للقضاء على إحتجاجات دوار لؤلؤة في 2011 إلا خير دليل على ذلك-.

مصر: كانت مصر رابع دول الحصار المفروض على قطر، وأوعزت ذلك إلى تدخلها في الشؤون الداخلية لمصر لإعتبارها ما حدث في 3 جويلية 2013 إنقلابا عسكريا على حكم محمد مرسي الشرعي، مستخدمة في ذلك جهازها الإعلامي القوي- الجزيرة- لتمرير مواقفها وتسويق سياستها

[1] تسعديت مسيح الدين، مرجع سابق، ص 2.

الخارجية. وتستند مصر في قرار مقاطعتها لقطر على دافع آخر وهو إيواء شخصيات بارزة من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، والتي أصبحت قطر إحدى دول اللجوء بالنسبة إليهم؛ وهو تنظيم إرهابي بحسب التصنيف المصري، ويمكن أن نضيف دافعا آخر يتمثل في الدعم السعودي الإماراتي للإنقلاب في مصر من خلال مساندة قوى التغيير المضاد، دعم كهذا لن يكون بالمجان بل يقابله دعم مصري مؤزر لمواقف السعودية والإمارات.

أما في الجهة المقابلة؛ فنجد **قطر الدولة** التي ترغب في تجاوز عقد الجغرافيا التي جعلت منها دولة متناهية الصغر مساحة، فضلا عن ضآلة تعدادها السكاني، لتحاول إستغلال مقومات أخرى حتى تكون ذات وزن مؤثر في إقليم لطالما صنفت فيه بالتابعة للشقيقة الكبرى.

ويمكن القول أن هذا الطموح قد تجسد في شخصية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني – دور العامل الشخصي– الذي كان يطمح إلى أن تؤدي قطر دورا أكبر في محيطها، فإعتمد على التنمية مستفيدا من الدخل والإستثمار الضخم في السوق الدولية، وإتخذ كذلك من قناة الجزيرة منطلقا لما يعرف بالديمقراطية للخارج "0ffshore Democracy " من دون أن يعمل على تبنيها محليا [1]، فبدأت أدوار قطر الخارجية تظهر بشكل من الإستقلالية عن السعودية وهو ما أثار حفيظتها.

تركيا: يمكن إعتبارها طرفا مباشرا نظرا لوجود قاعدة عسكرية تركية في قطر منذ 2015 تضم 3000 جندي، ويظهر دافع تركيا في الولوج إلى هذا النزاع إلى جانب قطر كونها دولة تمثل الإسلام السياسي والذي تناهضه السعودية. وترى تركيا نفسها الأجدر بقيادة العالم الإسلامي بشكل أنجح من السعودية، وهو ما جعل العلاقات بين الطرفين متوترة جدا بناءا على إختلافات في المواقف، جعل السعودية وحلفاءها يباركون الإنقلاب في تركيا.

أما عن **سلطنة عمان** فرأت أن تقف على نفس المسافة من أطراف النزاع لتكون دولة محايدة، فسياسة عدم الإستعداء متأصلة في السياسة الخارجية العمانية، والتي لطالما نادت بها كإطار للتعامل مع إيران. فكيف الحال إذا كانت الدولة هي قطر الشقيقة؟، فيما فضل **الكويت** لعب دور الوسيط لرأب الصدع بين الفرقاء في البيت الخليجي.

[1] محمد الرميحي، مرجع سابق، ص 21.

يمكن تفسير هذا النزاع إنطلاقا من المدخل الجيوبوليتيكي بإتجاهه الحديث والذي يرى أن سبب حدوث النزاعات هو الهيمنة والنفوذ. وهو ما ينطبق على الرغبة السعودية والقطرية في إقليم الخليج. كما قد يحضر المدخل الإقتصادي من خلال محاولة السعودية التحكم في السوق النفطية وكمية الإنتاج على إعتبار أن كل دول الخليج نفطية وذلك لزيادة المكانة الإقليمية، دون أن ننسى وجود مدخل طبيعة النظام الدولي، والذي يرجع النزاعات إلى تعدد السيادات. فبين سيادة قطرية وأخرى سعودية تدَّعي كل منهما التملك على مناطق مختلف عليها، فكثيرا ما تخفي النزاعات الحدودية في طياتها إرثا تاريخيا من العداء والصراع وقضايا الثأر غير المحسومة، وتستبطن الإعتداء وتؤشر على علاقات غير سوية بين دول القربى، وتحمل الكثير من الشك والخوف المتبادل.

أما عن توصيف حالة النزاع حاليا؛ فهو إدارة حيث إتسمت في البداية بإستخدام الوسائل الإكراهية لا السلمية، على غرار المقاطعة والحصار المفروض من قبل الرباعية على قطر، والتي تهدف من خلاله لمحاولة إحتواء نفوذ قطر، إذ يتملك السعودية والإمارات شعورا بأن قطر تجاوزت في تأثيرها حجمها الطبيعي والجغرافي وهو المنطق المسيطر، فيما يراه آخرون على أنه إتفاق إقليمي برعاية جهة دولية لتحجيم قطر وتقليص نفوذها بسبب؛ سياستها الداعمة للحراك، سياستها الإعلامية المتحررة إستضافتها لشخصيات معروفة بإنتمائها لحركات إسلامية ينبذها الخليجيون. وهو ما فُهم على أنه خروج عن تقاليد الأنظمة الحاكمة في الخليج، فكان الحصار برا وبحرا وجوا وقطع كل التبادلات معها. مما جعلها تبحث عن جهات أخرى وأجواء أخرى على غرار إيران. ولكن إتفاقية العلا -2020- التي أُعتبرت قمة المصالحة الخليجية ألغت الحصار المفروض وكانت إيذانا لعودة السفراء بين الأشقاء لكن العلاقات لم تعد إلى سابق عهدها بعد.

ويبقى علينا أن نطرح سؤالا عن أسباب تأجيل النزاع رغم وجود جذور قديمة له، ولماذا كان في الوقت المعلن عنه تحديدا 5 جوان 2017؟

مثل عام 2013 نقطة مفصلية في سياسة قطر الخارجية. إذ بدأ مد الحراك بالإنحسار نتيجة أخطاء وإخفاقات قوى التغيير في ظل إستجماع قوى النظام القديم والثورة المضادة لقواها، وإستعدادها للرد العكسي بدعم سعودي إماراتي لاسيما في مصر؛ حيث تكلل بالنجاح وباء بالفشل في سوريا بسبب الدعم الإيراني للنظام، فأصبح الخلاف علنيا مطلع 2014 بسحب سفراء الدول الثلاث ثم قطع

العلاقات نهائيا في جوان2017. فعلى الرغم من أن التوجهات القطرية خاصة في السياسة الخارجية والإعلامية منذ منتصف التسعينات مثلت مصدر إزعاج وإمتعاض لبعض الحكومات، وكانت مادة لتأزم دوري في العلاقات معها على إمتداد العقدين الماضيين، لكن تميز النزاع القطري الخليجي بالتأجيل ليتحين إعلان القطيعة بعيد القمة الأمريكية الإسلامية- تحديدا بعد يومين-.

فما هي أسباب تأجيل النزاع؟

يمكن أن نجمل ذلك في [1]:

- زيادة الهيمنة الإيرانية والتفرغ لمواجهتها.

- التراخي الأمريكي مع إيران والتي فهمت على أنها سياسة إسترضاء أثارت حفيظة السعودية خاصة.

- توقيع الإتفاق النووي والآثار التي خلفها.

- الموقف الأمريكي الباهت والمشوَّش من الحراك العربي.

- إعلان عاصفة الحزم التي كانت قطر داعمة لها.

لكن تغير الوضع مع وصول ترامب بإستعادة الثقة في أمريكا بالنسبة للسعودية والإمارات، وحتى نفهم عمق الموقف السعودي تجاه قطر فهذا يدفعنا إلى تناول التحديات الإستراتيجية التي تواجهها. حيث يمكن القول أنها تتعرض لتحديات تخشى تأثيرها، خاصة ما تعلق بوضعها كمهيمن إقليمي منافس؛ فهي تعتمد أساسا على مثلث محوري يسمح لها بالبقاء يتمثل في؛ المذهب الوهابي ومظلة الحماية الأمريكية – في ظل تقليص إلتزاماتها تجاه حلفائها- ، والنفط – في وجود المنافسين-[2].

ومن المفارقة القول أن ضعف السعودية الإستراتيجي يتمثل في أعمدتها الثلاث التي ترتكز عليها فمنذ 2011 والسعودية تشعر بقلق إزاء التغيرات الحاصلة في البيئة العربية في وقت تقدم نفسها كقائدة للعالم الإسلامي، وهذا ما يحتم بذل موارد بشرية ومالية وجهود متنوعة كونها تواجه منافسة قوية في هذا المجال من إيران وتركيا، وعليه تحاول السعودية أن تؤسس لمنظومة أمنية تحت قيادتها لمواجهة

[1] أزمة العلاقات الخليجية في أسباب الحملة على قطر ودوافعها- تقدير موقف-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2017، ص 15.

[2] عبد الله عبد الأمير، الصراع السعودي القطري: الأسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2017، ص 174.

التحديات مستندة إلى مجلس التعاون الخليجي، ولأن إرتفاع النفقات العسكرية المتعلقة بإدارة صراعها مع إيران بأجنحته المتفرعة جعلها في وضع مقلق ما تعلق بالأموال الكافية لتغطية هذه الأكلاف خاصة في ظل تراجع أسعار النفط منذ 2014. وفي نفس الوقت، تجد نفسها محاطة ببعض الدول التي تتمتع بوضع مالي أفضل بكثير يؤهلها للعب أدوار مميزة، ونقصد هنا قطر. ومن هنا كان قرار المقاطعة وشيطنة قطر من قبل السعودية والدول المنضوية تحت لوائها.

ثانيا: آثار النزاع:

لم يكن أكثر المراقبين تشاؤما والمشككين بالوحدة العربية يتوقعون حدوث تصدع داخل البيت الخليجي وفي هذه الظروف التي تمر بها الدول العربية من عدم إستقرار وأزمات سياسية تختلف مستوياتها. يبدو أنه من المبكر الحديث عن الآثار الشاملة والمحتملة للنزاع الخليجي. لأن تفاعلاتها لا تزال مستمرة. ومع ذلك يمكن رصد بعض التداعيات الجيوسياسية، التي من المؤكد أن تترك بصماتها على سياسات مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور، ونذكر:

- **تصدع البيت الخليجي:** فهي ضربة لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك وتفنيد لمفهوم الحليف، ولن يغيب الخلاف عن ذاكرة الكويت وسلطنة عمان.

- زيادة التحفظ عند قطر والكويت وعمان من أي سلوكات سعودية مستقبلية.

- الشك بخصوص أي مشاريع تكاملية.

- تقارب قطري إيراني أكثر بعد لجوء قطر إلى المرور عبر المجال الإيراني لتجنب أي إضطرابات في حركة التجارة الخارجية[1].

- تقارب قطري تركي كانت نتيجته قاعدة عسكرية كانت إحدى المطالب 13 التي سلمتها دول المقاطعة لقطر بحتمية إلغائها.

- خارطة تحالفات جديدة ومتناقضة تفرّق بين دول الخليج بسبب الإستقطاب.

[1] Estebari Amir Hossein, Conflict with Qatar and Unforeseen Consequences for Saudi-Arabia: Analysis ,visited: 13/05/2020 on: https://www.eurasiareview.com/30072017-conflict-with-qatar-and-unforeseen-consequences-for-saudi-arabia-analysis

– غياب التوافق حول قرارات تخص الشأن الخليجي قد تطال حتى المشاركة في قمم المجلس وسط تأكيدات قطرية سابقة بأنها لن تنسحب من المنظمة الخليجية.

إضافة إلى[1]:

– **نصر سياسي لإيران:** وذلك بعد إعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف ضد إيران ورجحان كفة هذه الأخيرة على حسابها بالنسبة لبعض القوى الدولية.

– **تراجع في الدور السعودي:** في ظل التحوط من النفوذ السعودي عبر تعزيز الروابط مع قوى فاعلة أخرى بسبب النظر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية.

المخاطر الاقتصادية:لا تقتصر التداعيات على الجانب السياسي بل تتعداه لتصيب العجلة الإقتصادية وهذا منطقي. ويتمثل ذلك في [2]:

– **ضرب المناخ الإستثماري:** تراجع أسعار النفط أدى إلى تراجع الإيرادات المالية. كما أن تراجع الإستقرار أثر على إجتذاب أعمال جديدة. والواقع يؤكد تضرر سمعة إقتصادات دول الخليج كملاذ آمن للمستثمرين– أجواء عدم اليقين والإرتباك–.

– **تراجع التجارة البينية:** تمثل نسبة التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي 9 % في حين تسجل الدول الأوروبية 60% ودول نافتا 41%، وفي شرق آسيا 35%، فالنسبة متدنية للدول الخليجية، ناهيك عن كون قطر كانت تستورد أغلب سلعها الغذائية من السعودية والإمارات. كما أن الطريق البري الوحيد لها مع السعودية، إضافة إلى أن أغلب الخطوط الجوية القطرية تمر عبر الدولتين إلى أمريكا وإفريقيا وأوروبا ما يعني تأثر الإقتصاد القطري.

– إحتمال نهاية شبكة الغاز الموحدة.

– شكوك حول مشروع القطار الخليجي بتكلفة 200 مليار دولار.

---

[1] ناصر التميمي، "الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون" في: **حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أوت 2017، ص ص 164-166.

[2] المرجع نفسه، ص ص 167-170.

تبدو آثار النزاع القطري السعودي ممتدة من المجال السياسي إلى الإقتصادي، وحتى الأمني. إلا أن ذلك لم يمنع دول الحصار من التمسك بإتهاماتها الموجهة لقطر، ولم يثن الأخيرة عن تفنيد هذه الإتهامات. وأما عن العلاقة مع إيران؛ فللإمارات علاقات تجارية هي الأكثر من بين دول الخليج؛ حيث تقر إيران بأن الامارات أكبر مصدر لها بنسبة 27% عام 2014، ولسلطنة عمان علاقات متميزة مع الجارة الإيرانية ولم تكن يوما مثار جدل بالنسبة للسعودية.

أما تهمة الإرهاب؛ فهي كذلك لصيقة بالسعودية منذ أحداث 11 سبتمبر، وما تبع ذلك من تعويضات سعودية حسب قانون **جاستا** الأمريكي""Justice Against Sponsors Of Terrorism Act، ومن جهة أخرى شاركت قطر مع قوات درع الجزيرة في البحرين وفي التحالف الدولي ضد داعش، وفي بدايات عاصفة الحزم بعكس سلطنة عمان ولم تتهم الأخيرة بالارهاب. وكل هذا يدفعنا إلى القول بأهمية التنافس حول الزعامة الإقليمية في الخليج التي أثارت الإمتعاض والإستهجان السعودي.

ولأن المنطقة موطىء قدم لقوى دولية ما يستدعي تسجيل مواقفها تجاه حدث غير مألوف؛ حيث طالبت روسيا الأطراف بحل النزاع بالتفاوض والحوار مع العمل على الوقوف على نفس المسافة من جميع الأطراف؛ فقطر دولة غازية تحتاجها روسيا في تنظيم السوق الغازية العالمية. أما الصين؛ فيجمعها بدول المنطقة تاريخ من التعاون القائم على تصدير الغاز وإستيراد السلع الإستهلاكية والإستثمار، إضافة إلى أن دول الخليج حلقة في مشروع حزام وطريق واحد[1]. أما الموقف الأمريكي؛ فهو الذي إتسم بالتشويش والتناقض بين إتهامات لقطر بالإرهاب من قبل ترامب، وبين دعوة وزير الخارجية السابق ريكس تيليرسن الأطراف إلى إيجاد حل سلمي كون قطر شريك مهم على إعتبار وجود قاعدة العديد الأمريكية ، لكن سرعان ما توحد الموقف نتيجة التداعيات المترتبة عن الوقوف مع طرف على حساب آخر. وهنا تأتي الخشية من الإستغلال الروسي للصدوع في منظومة مجلس التعاون الخليجي. وهو ما يعني تسللا أكبر للمنطقة، إضافة إلى إحتمال أن يؤدي الإخلال بالتوازن في المنطقة الى تراجع إحتواء إيران، وذلك من خلال زيادة التقارب القطري الإيراني [2].

---

[1]محفوظ رسول، ليندة طرودي، "المواقف الدولية من الأزمة الخليجية الراهنة والسيناريوهات المحتملة" في: **الأزمة الخليجية الراهنة: الأسباب والتداعيات**، (د.م.ن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص ص 207،210.

[2] أسامة أبو رشيد، "الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية"، **سياسات عربية**، مركز الخليج للأبحاث ودراسة السياسات، العدد27، الدوحة، جويلية 2017، ص25.

وصفوة القول، أن تصاعد النزاع السعودي القطري ستكون له نتائج وتبعات ستغير المنطقة بغض النظر عن نتيجة النزاع. ومن المحتمل أن تكون العلاقات أكثر تشرذما، وستؤثر بنحو مباشر وغير مباشر على الأمن والإستقرار في الخليج كما رأينا، ولو تم حل الخلاف نهائيا مستقبلا، وعليه فإن خارطة التحالفات الإقليمية – الإقليمية أو الإقليمية – الدولية لن تكون كما هي عليه اليوم.

المطلب الثالث: الخليج بين إذكاء النزاع اليمني وتعزيز الإنقسام السياسي في العراق

أولا: دور السياسات التدخلية في تأجيج النزاع اليمني

بعد مرور سنوات على إندلاع الحرب، لم يعد الوضع في اليمن شأناً يتعلق باليمنيين فقط. فقد تحوّل إلى نزاع بين القوى الإقليميّة، فالتحالف العربي الذي بدأ عملياته العسكريّة ضد جماعة أنصار الله (الحوثييّن) بهدف إستعادة شرعية الرئيس اليمني عبده ربه منصور هادي المعترف بها دوليًا، لم يعد اليوم على ما يبدو، متمسكًا بهذا الهدف، خصوصًا بعد التحولات الكبيرة التي شهدتها حرب اليمن، لعل أبرزها سيطرة المجلس الإنتقالي الجنوبي على العاصمة المؤقتة عدن بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك الرئيس للسعودية. هذه التحولات غيّرت خارطة التحالفات والمصالح للقوى المنخرطة في الحرب، وفرضت ديناميكيّات جديدة على الصعيد المحلي، وتحول معها التحالف إلى تحالفات تتضارب مصالحها ويتصارع وكلاؤها على الأرض. وعلى الجانب الآخر، زادت وتيرة التنسيق والتعاون بين إيران وجماعة الحوثيين خصوصًا مع زيادة توتر العلاقات بين إيران والسعودية.

لكن الحرب في اليمن لم تغير المشهد السياسي فحسب، بل طالت الجغرافيا أيضًا؛ فالحدود البريّة والبحريّة اليمنيّة تشهد تنافسًا محمومًا بين الأطراف المنخرطة في الصراع فمن المهرة شرقًا، إلى سقطرى جنوبًا، إلى السيطرة على الخطوط الملاحية في البحر الأحمر ونقصد هنا التقرب من باب المندب، إذ تلقي الحرب بظلالها على هذه المناطق لتتحول من مناطق جغرافية إلى مراكز صراع للدول الإقليمية، لتفتح فصلا آخرا من تعقيدات مشهد النزاع في اليمن[1].

لطالما مثل التنافس بين إيران والسعودية منذ فترة طويلة سمة من سمات الجيوسياسة الشرق أوسطية وتأججت بعد الربيع العربي مدفوعة بمزيج ملتهب من المنافسة الجيوسياسية والطائفية بفعل الفراغات

[1] اليمن والتأثيرات الجيوسياسية للتدخلات الإقليمية، ص1، تم التصفح بتاريخ:2021/12/6، على الموقع: https://carnegie-mec.org/2020/07/08/ar-event-7290

الأمنية والسياسية، وتسابق الطرفين إلى دعم الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الأكثر ملاءمة لمصالحها ليتحول اليمن من ساحة تجاذبات إقليمية إلى ساحة حرب إقليمية بأدوات محلية.

فإذا كان نجاح الدول والمنظومات الإقليمية في الحفاظ على أمنها وإستقرارها السياسي يرتبط بمدى نجاحها في تعزيز قدرتها على مواجهة التأثيرات والتدخلات السلبية أو تحييدها، فإن فشل الدولة بكل مؤشراتها تشكل البيئة الملائمة للتدخلات الخارجية. فعندما تتحول الإنقسامات بين النخب السياسية والجماعات إلى صراعات عنيفة تتعطل المؤسسات السياسية، وتتضاءل قدرتها على مواجهة الأزمات لتصبح دولة أكثر عرضة للتدخلات الخارجية، لتؤجج صراعات سرعان ما تتحول إلى أزمات معقدة وحادة تتجاوز تأثيراتها النطاق المحلي لتتخذ أبعادا إقليمية. وهو ما يحدث في اليمن. فالوضع فيه ما كان ليتطور، لولا وجود دعم وتأييد خارجي من قبل قوى إقليمية ودولية لها أجندات مختلفة تساهم في إثارتها بين الحين والآخر خدمة لمصالح مرتبطة بهذه الأجندة، وفي المقدمة نجد السعودية وإيران والإمارات. مما سيلقي بظلاله في المستقبل المنظور على الحياة السياسية اليمنية، وعلى مستقبل أي سلطة سياسية في ظل إحتمالات العودة إلى الإنفصال[1] .

ثمة إجماع بأن التدخل الخارجي في الحرب اليمنية يتسبب في تنامي حدة الصراع وعرقلة الجهود الدولية لوقف الحرب، تدخلات ساقت اليمن إلى أتون إنقسام طائفي وحرب طويلة الأمد مع غياب أية آفاق لتسوية سياسية مرضية لأطراف الحرب.

فكيف إرتبط الوجود الأجنبي في اليمن بمزيج المنافسة الجيوسياسية والطائفية بين إيران والسعودية؟

ليس الغرض من هذا المطلب عرض تفاصيل النزاع اليمني- وإن كنا قد أشرنا إلى ذلك سابقا في الفصل الثاني- بقدر ما نهدف إلى تبيان طبيعة السياسات التدخلية الأجنبية في اليمن، وعلى رأسها الدور السعودي -الإماراتي والإيراني، ومدى تأثيرات ذلك على إذكاء النزاع اليمني، وإطالة أمد الحرب في تأثير عكسي مباشر على مستوى الأمن في إقليم الخليج المضطرب أصلا.

[1] علي محمد حسين العامري، "أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 49، ص ص 153-154.

أ- تطورات النزاع اليمني ما بعد الحراك:

يعد اليمن الدولة الوحيدة في الجزيرة العربية ذات نظام حكم جمهوري؛ حيث ينص الدستور اليمني على الديمقراطية التعددية السياسية والحزبية. إلا أن علي عبد الله صالح الرئيس السابق هيمن على مؤسسات الحكم لمدة إمتدت من 1978-2012 بنظام سلطوي يقوم على دعم المؤسسة العسكرية والقبلية في ضوء حالة التردي الإقتصادية المعروفة في اليمن. مما أوعز لبعض القوى الخارجية بتقديم مساعدات، وتحول اليمن بذلك إلى ساحة إبتزاز مما جعلها دولة فاشلة. [1]

دخل علي عبد الله صالح – رئيس اليمن سابقا- في 6 حروب مع الجماعة الحوثية من 2004 إلى غاية 2010 إنتهت بإحتجاجات واسعة في غمرة الحراك العربي أجبرته على التنحي لحساب نائبه منصور هادي فيما يعرف بالمبادرة الخليجية، والتي رفضها الحوثيون رغم مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني الذي يمثل أحد بنود تلك المبادرة، وقد دخل اليمن في أتون حرب أهلية منذ سبتمبر 2014 في ظل إستيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء والإتجاه جنوبا نحو عدن، ما أدى إلى تدخل التحالف العربي لدعم الشرعية في مارس 2015 بدعوة من الرئيس اليمني. لكن التحالف تغير بإنسحاب دول رأت فيه أداة لإدارة التنافس السعودي الإيراني أكثر من كونه تجمعا لإعادة الشرعية في اليمن، ليستمر الوضع في التراجع في ظل أسوء كارثة إنسانية في العالم بحسب الأمم المتحدة دون أي آفاق للتسوية رغم الحراك الدبلوماسي الأممي، وإتهامات متبادلة بين أطراف النزاع المباشرة وغير المباشرة بتقويض الأمن في اليمن ومحاولات تقسيمه.

ب- مداخل الحضور السعودي في النزاع اليمني:

تمثل أبرز ملامح الدور الإقليمي في المشهد اليمني بعد 2011 في المبادرة الخليجية برعاية سعودية كإمتداد ليد طولى لها في اليمن منذ تصارع الجمهوريين والملكيين منذ الستينات في إطار سياسة ملء الفراغ السلطوي في اليمن. وقد بلغ الصراع السعودي الإيراني حدا هائلا في فبراير 2011، فكان من الطبيعي أن يدخل اليمن في أتون النزاع؛ فقد أيدت إيران الثورة وأرادت أن تكون كثورتها. أما الصدمة فقد كانت للسعودية بثورة في منطقة نفوذها وضد أوضاع هي طرف فيها، فكان الإحتواء بالمبادرة الخليجية ودعم نظام علي عبد الله صالح حتى ظهور الحوثيين كقوة عسكرية وسياسية متماسكة ،

[1] وصفي محمد عقيل، خالد مفضي الدياس، مرجع سابق، ص 210.

فقررت السعودية التصدي بعاصفة الحزم إنطلاقا من فرضية أن سيطرة الحوثيين على اليمن يعني نفوذ إيران وتهديد أمن السعودية القومي.[1]

وإذا كان للسعودية أهداف من التواجد في اليمن نذكر منها الإنفتاح على بحر العرب لتكون عنصرا بارزا في المسار الممتد بين البحرين الأحمر والعرب وذلك عبر السيطرة على خليج عدن، فإن لها مخاوف عديدة نذكر منها[2]:

– التهديدات الحدودية على إعتبار اليمن دولة قربى وهوما دعمه إطلاق الصواريخ على المنشآت السعودية من اليمن.

– الإنعكاس السلبي على توازن القوى في الإقليم لصالح طرف على حساب الآخر.

– التخوف من التمكين السياسي للحوثيين في اليمن – إنتشار سيناريو العراق–.

– تهديد الملاحة حسب السعودية في خليج عدن وباب المندب وحتى البحر الأحمر؛ وهي إحدى أهم ملامح التصور السعودي للأمن في الخليج.

إن تغير القيادة في السعودية تزامن مع تحولات في توازن القوى الإقليمية. وهي تحولات إلى جانب رئاسة ترامب خلفت زخما مع تركيز متنامي على الدور الإقليمي. فالسعودية لم تكن مسبقا بهذا النشاط الكبير في تحدي ميزان القوى في المنطقة؛ حيث يرى كثيرون أن عقودا من الحذر حولت السعودية إلى دولة سلبية على المستوى الإقليمي في إطار سعيها المتواصل لبقاء الوضع كما هو عليه.

وقد إنبثق عن التحول في سياسة الرياض تغير مسار العلاقات السعودية الإيرانية؛ فمنذ السبعينات مرت العلاقات بمراحل مختلفة تميزت بالتعاون المحدود والحذر وفي أوقات بالتنافس والعداء الصريح –كما هي عليه اليوم– ، وقد كان توازن القوى محركا أساسيا للسلوكات المتبادلة، إذ كان للولايات

---

[1] عبدالله الأشعل،" لعنة اليمن في تاريخ الصراع المصري السعودي الإيراني"، مركز الامارات للدراسات والإعلام ، تم التصفح بتاريخ: 2019/05/12 ، على الموقع: https://arabi21.com/story/1001678/%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-

[2] محمد حسن قاضي، مرجع سابق، ص ص، 20–22.

المتحدة الأمريكية التأثير البالغ على العلاقات، والتي كلما إتسمت بالعدائية وغياب الإتزان تقل فرص التوصل لتسوية بين الطرفين .[1]

ورغم أن عاصفة الحزم أوقفت تقدم الحوثيين لكنها لم تمنع اليمن من أن يكون مستنقعا عميقا على مدى هذه السنوات، والتي عملت خلالها الرياض على نزع سلاح الحوثيين لكن دون جدوى ، في ظل الإصرار على الحل العسكري وخروج النزاع عن السيطرة السعودية بدخول الصواريخ الباليستية في المواجهة ، لأنها بحسب البعض تعمل على تحليل السياسات الداخلية لليمن فقط من منظور تنافسها الإقليمي مع إيران [2].

إجمالا لا يمكن قراءة السلوك السعودي تجاه اليمن بمعزل عن تقييمها للنفوذ الإيراني في المنطقة، فإيران ترى أن السعودية تتدخل في اليمن للأسباب التالية[3]:

* قمع الشيعة ومنع إنتشار أفكارهم في اليمن.

* منع إتساع رقعة نفوذ إيران في الإقليم.

* خلق الأزمات لتحويل أنظار الرأي العام وإشغال الناس عن الإهتمام بالشأن الداخلي خاصة مع موجات الحراك العربي.

* محاولة إضفاء الشرعية على تدخلها في اليمن من خلال ربط الحوثيين بالإرهاب.

* الحديث عن التهديد المتزايد للشيعة ورقعة نفوذ إيران لكسب تأييد الدول العربية الأخرى، وتقديم نفسها كدولة حامية في مقابل إتهام إيران بإذكاء الحرب في اليمن.

فيما ترى السعودية أن إستراتيجيتها لا تقوم على المبادرة بالفعل بقدر ما تمثله من إستجابات على الأفعال الإيرانية في المنطقة.

فماهي مداخل الوجود الإيراني في اليمن؟

---

[1] حسن أحمديان، "مامدى فعالية سياسة السعودية في مجابهة إيران؟"، منتدى الشرق، إسطنبول، 2018، ص4.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

[3] فاطمة الصمادي، "اليمن على سلم الأولويات الإستراتيجية الإيرانية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 28 أفريل 2020، ص 8.

ج- السياسات التدخلية الإيرانية في اليمن:

تصاعدت حالات الولاءات الفرعية في كثير من الدول العربية منذ إندلاع الحراك في 2011 وتأججت المشاعر الإثنية حتى غدت النزاعات الأهلية تأخذ صفة طائفية بحتة. وقد كان لضعف النظام الإقليمي العربي دورا في تصاعد النفوذ الإيراني في كل من العراق والبحرين ولبنان وسوريا واليمن مما عمّق الأزمة الوطنية في هذه الدول.

وبالعودة لليمن لا يمكن حصر الإهتمام الإيراني به في العقد الأخير، بل هو سابق على ذلك بكثير. وقد سبق الإطاحة بنظام الشاه وإنتصار الثورة وحتى توحيد اليمن، لكنه لم يكن ضمن الأولويات في السياسة الخارجية، وهو ماتغير في العقد الأخير. حيث كان المناخ النزاعي بين السلطة والحوثيين سببا لتنافس إيران والسعودية في اليمن على وقع إشتداد التنافس الإقليمي بينهما، فالإنقسام الحاد في المكونات اليمنية وتباين المصالح مهدت الأرضية للتدخل الخارجي وجعلت القرار اليمني مرتهنا بالقوى الخارجية.

برغم الإعتراف اليمني الرسمي – اليمن الشمالي في ذلك الوقت- بالجمهورية الإسلامية الإيرانية لكن العلاقات كانت متدنية – قنصليات وممثليات- بسبب التأثر بالتوجهات السعودية نحو طهران. ومع بداية الألفية الجديدة، بدأت العلاقات بالتحسن كنتاج لزيادة مستوى التمثيل وزيارات قمة وإزدهار حركة الحوثيين المتشبعة بالفكر الثوري الإيراني الخميني، دعم ذلك إضطراب سياسي وإنهيار إقتصادي أدى إلى فراغ في بنية السلطة المركزية إنتهى بسقوط نظام صالح وتعويضه بمنصور هادي. لكن الأمر لم يتغير بحسب الحوثيين الذين عملوا على تشكيل لجنة ثورية للإستيلاء على المؤسسات الحكومية. ولطالما إعتبرتهم السعودية وكلاء إيران في اليمن، رغم تفنيد طهران لذلك، لكن الثابت أن العلاقة مع الحوثيين ورقة إقليمية رابحة وقليلة الكلفة بالنسبة لإيران في ظل عاصفة لم تحقق أهدافها[1].

منذ قيام الثورة، سعت إيران ولازالت إلى خلق حضور متميّز عن غيرها من دول المنطقة يمكنها من صدارة العالم العربي والإسلامي، وبفعل إشتداد المنافسة الإقليمية عمدت إيران إلى تبني إستراتيجية أكثر نشاطا، وعمدت للبحث عن مناطق نفوذ جديدة أخرى، حتى لو كانت بعيدة عن نطاق الحزام

[1] المرجع نفسه، ص3.

الشيعي وصولا إلى دعم الطائفة الزيدية التي تبنت شعارات الثورة الإيرانية، ونجحت إيران في إستثمار ذلك سياسيا ومنازعة السعودية في أقوى مراكز نفوذها.

يمكن القول أن الإستراتيجية الإيرانية في اليمن خلال السنوات الأخيرة تقوم على شقين هما[1]:

1- تقديم نفسها كدولة قادرة على لعب دور بناء ومؤثر في صياغة حل سياسي في اليمن.

2- دعم وحماية حلفائها وتمكينهم بشتى الوسائل للحيلولة دون إقصائهم من الساحة السياسية بالقوة.

يمكن للشق الأول أن يعزز قوة إيران ومكانتها في الساحة الإقليمية سياسيا. وإذا لم يكن متاحا لإيران تحقيقه، فإن المحافظة على الشق الثاني- حتى وإن تحقق على يد غيرها- يعطيها أوراق تفوّق على الساحة الإقليمية، فاليمن أصبح ساحة أساسية للتنافس والمواجهة من أجل محصلات تتجمع في النفوذ في الخليج وبحر عمان وباب المندب. وأما القضاء على الحوثيين؛ فيعد فراغا جيوسياسيا لإيران وهو تهديد لها يوجه ضربة لمحور تحالفاتها في الشرق الأوسط. وهي تبحث عن تعظيم مكاسبها في المنطقة بوجود قوة شيعية مهيمنة ومؤثرة في القرار السياسي.

أخيرا يمكن القول أن اليمن لم يكن على رأس أولويات الخارجية الإيرانية، لكن حروب الوكالة والحراك العربي وإشتداد المنافسة مع السعودية أعادت ترتيب الأولويات، ليصبح اليمن ملفا أمنيا توكل إدارته للحرس الثوري كما في مناطق نفوذ إيران الأخرى.

إن التطورات في المشهد اليمني توحي بأن التنافس سيؤدي لاحقا إلى عدم إستقرار في جنوب اليمن في ظل **دور إماراتي** هناك، يأتي في إطار إستراتيجية البحرية الإماراتية لإقامة جسر نحو شرق إفريقيا وبالأخص نحو إرتيريا وجمهورية أرض الصومال ودولة الصومال، حيث للإمارات موطىء قدم فعلي هناك[2]. يدعم ذلك دخول إسرائيل على الخط بعد إتفاق التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة خاصة في ظل تحركات إماراتية مشبوهة في جزيرة سقطرى ُفسرت على أنها إحتمال لأن تكون مقر قاعدة عسكرية إسرائيلية. وهو ما يعقد المشهد اليمني المعقد أصلا ويعزز التأثير السلبي على الأمن الإقليمي الخليجي.

[1] المرجع نفسه، ص9.

[2] سينيزيا بيانكو، مرجع سابق، ص5.

ثانيا: الإنقسام السياسي في العراق: دور السياسات التدخلية

يكاد يكون إختلاف القوى السياسية في أي بلد في العالم أمرا طبيعيا لما له من أهمية في إغناء البيئة السياسية. وعلى ضوئه، يمكن أن نلمس نضوجا سياسيا للدولة. لكن الواقع السياسي العراقي يفترض شكلا آخر للجدل والسجال، ومن ثمة التقاطع والتناحر السياسي الذين يؤديان إلى خسارات لا تحصى في عراق ما بعد 2003 يأخذ في معظمه شكل الجدل الطائفي.

كان التجاذب والتنافس الداخلي أهم سمة من سمات السياسة العراقية منذ تأسيسه عام 1921. ويمكن الحديث عن المرحلة الفاصلة في تاريخ العراق من التدخل الأمريكي وتشكيل الدولة الجديدة عبر تفكيك وحل مؤسساتها السيادية وفق منطق محاصصة طائفية برزت فيها أحزاب وقوى سياسية متناحرة، عبر المزج بين المذهبية والسياسة. وشهدت تدخلا إقليميا خارجيا من الدول الجارة وعلى رأسها إيران والسعودية وتركيا. وقد كانت إحدى أهم نتائج الإحتلال إعتماد المعايير الطائفية في إعادة تشكيل الأطر السياسية الجديدة للدولة، لتتشكل حالة من الفراغ والفوضى رأتها الأطراف الإقليمية فرصة ذهبية للتدخل وتوطيد حضورها وتحويل الطائفية الإجتماعية إلى سياسية[1].

يرتبط صعود دور العامل الخارجي كمؤثر ومقرر في الكثير من السياسات المحلية بشكل متلازم بالإحتلال الأمريكي، حيث يشهد العراق شيوع نمط من الإنفلات الأمني في جميع المستويات وإلى تعاظم قوة الفواعل الخارجية وتحديدا الإقليمية منها.

أ- **إيران:** إن الحقائق المتصلة بالوضع العراقي تفضي إلى أسبقية التدخل الإيراني المباشر في العراق وبناء أسس نفوذ قوي في كل مواقع الدولة تقريبا، ومع ما حققته من تغيير جوهري لصالحها في ملامح العراق وبنيته الديمغرافية وملامحه الاجتماعية بتجاهل أو بمشاركة أمريكية. الأمر الذي يعقد مهمة السعودية. كان لإيران شأن مقرر في المعادلات الداخلية العراقية وذلك منذ تلاشي الحكم العثماني؛ حيث سعت إلى بلورة تيار ديني سياسي يدعو إلى ضم العراق – فترة الإحتلال البريطاني-. ومن الواضح، أن المرتكزات التاريخية لهذا الدور تكمن في عاملين[2]:

---

[1] طارق حمو، الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية، المركز الكردي للدراسات، ألمانيا، 2020، ص ص 11-12.

[2] فاضل الربيعي، "دور التدخلات الإقليمية في صياغة المسألة الطائفية في العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص10.

1- وجود مؤسسة دينية كبرى قادرة على التأثير المباشر في الجماهير الشيعية.

2- تفكك الدولة عند إجتثاث السنة الموالين للعثمانيين، ومرة أخرى عندما أقر الأمريكيون إجتثاث البعث – آلاف السنة-.

و نضيف عاملا آخرا يتضح في غياب مرجعية دينية جامعة للسنة في العراق، كما الحال عند الشيعة كان له شأن في تشتت القوة الشعبية اللازمة لإعتبارهم قوة سياسية فاعلة، ولا يخفى حجم الصراع المذهبي بين السنة والشيعة، والذي تغلف بطابع سياسي منتجا صراعا طائفيا ليؤسس لإنقسام سياسي داخلي مزمن تجد فيه القوى الإقليمية والدولية فرصة سانحة لإستثمارها من أجل تعزيز مكانتها، يدعم ذلك إرتماء بعض النخب في بعض المجتمعات في أحضان التجاذبات الأجنبية، وذلك بعد أن تمكن العراق من إجهاض الإندفاع الإيراني إلى العمق العربي بعد الثورة الإسلامية.

يشهد العراق تلازم المسألة الطائفية مع فاعلية العامل الإقليمي، الذي قد يصبح عاملا محليا ومكونا من مكونات الصراع الداخلي، يدعم هذا تزايد فرص وإمكانات التأثير في المعادلات السياسية الداخلية، نظرا لشعور دول الجوار القريب والبعيد بالخطر، فالإنقسام الداخلي والتدخل الخارجي متلازمة لتدمير الدول.

فالعراق بيئة تنافسية بإمتياز؛ وهو مهم لإيران بإعتباره جرعة إنعاش جوهرية كبيرة تمنح لإيران المختنق بالعقوبات الأمريكية. وهي ترتكز على 3 محاور للسيطرة تتمثل في[1]:

- إنتخابات ديمقراطية لإنتاج حكم شيعي – على إعتبار أنهم الأكثرية-.

- الإستثمار في فاعلين سياسيين متنافسين لتقليل المخاطر.

- بيئة فوضوية لتسهيل الإنقياد والإستقطاب الداخلي.

- دعم المستضعفين؛ هو شعار لتغلغل المد الإيراني في المنطقة لملء الفراغات السياسية الناتجة عن إضطراب الأوضاع بسبب ظهور جماعات فاعلة من دون الحكومات.

---

[1] "إيران في العراق: مامدى النفوذ"، مجموعة الأزمات الدولية، تم التصفح بتاريخ: 2020/3/23، على الموقع:
https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/iran-iraq-how-much-influence

ب- السعودية: كان لإنشغال السعودية بملفات أخرى أثر كبير في ذلك؛ فقد تحولت الأنظار إلى الملف العراقي بشكل متأخر. وهوما تزامن مع تغير رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، الذي كان يتهم السعودية بدعم الإرهابيين في العراق، فيما أصبح للسعودية دور جديد في المعادلة السياسية في العراق بعدما تولى حيدر العبادي رئاسة الحكومة – 2014– ودخول المكون السني الموالي للسعودية في النظام الجديد في العراق ، والذي مثل خسارة لإيران ومكسبا للسعودية[1].

وعليه، فإن الصراع بين السعودية وإيران يعمق الفجوة بين العراقيين بسبب إنجذاب الكتل السياسية وإرتباطها بأجندات الدول الأخرى. وبالتالي فإن أي تقاطع بين تلك القوى، سينعكس سلبيا على الداخل العراقي – التشريعات والقرارات الحكومية– ومحاولة تجسيد جدلية هلال سني مقابل هلال شيعي. وكمثال على الإنقسام السياسي في العراق وتأثيره على صناعة القرار فيه، نجد إتهام نوري المالكي للسفير السعودي ثامر السبهان بخلط الأوراق بين أطياف الشعب الذي تم إستبعاده في 2016. وفي مثال آخر؛ شحن الكتل السياسية مع الصراع السعودي الإيراني لجمهورها ومؤيديها لينتج إقتتالا سنيا شيعيا بلغ ذروته في عامي 2006 و2007[2]، وفي مثال آخر على سبيل الذكر لا الحصر يتمثل في إصرار شيعي منذ بداية عام 2020 على إلزامية خروج القوات الأجنبية – الشيعة هم أغلبية في البرلمان– في ظل رفض سني وحتى كردي يفهم على أنه تخوف من ملء الفراغ من قبل إيران عن طريق أذرعها المنتشرة. يأتي ذلك عقب إغتيال قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني في العراق وإتهامات عراقية بالتعدي على سيادة العراق[3].

---

[1] إسكندر النيسي، "صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 1999، المجلد50، جانفي 2015، ص165.

[2] السفير السعودي رجل إستخبارات مثير للفتن، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/6، على الموقع:
https://www.tasnimnews.com/ar/news/2016/06/18/1107973/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%DB%8C%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%DB%8C-%D8%B1%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AB%DB%8C%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%86

[3] مجلس النواب العراقي يطلب من الحكومة إنهاء تواجد قوات التحالف الدولي وأي قوات أجنبية في العراق، تم التصفح بتاريخ:2021/12/6، على الموقع:

https://www.france24.com/ar/20200105-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-

ورغم أن المشهد العراقي يظهر أدوارا إيرانية وسعودية في الواجهة، لكن ذلك لا يخفي تدخلات تركيا في ظل وجود قوات تابعة لها عبر تحالف دولي لمحاربة داعش، دون أن ننسى قضية التركمان في العراق وكذا محاربة فصائل حزب العمال الكردستاني. لكن الدور التركي على ما هو عليه يوصف بالحذر نظرا للتداعيات السلبية التي يفرزها التعمق في المشهد العراقي.

المبحث الثالث: تداعيات إقتصادية للتنافس الإقليمي والدولي في الخليج

يترتب على التنافس في إقليم الخليج بين القوى الإقليمية ثم الدولية إنعكاسات إقتصادية تظهر بشكل جلي في تراجع المشروع التكاملي الخليجي عن الأهداف المرسومة له، نتيجة عدم التوافق بين قطر والسعودية حول قضايا راهنة، ولم تكن الجارة الشرقية إيران بمنأى عن هذه التأثيرات لتشهد أداءا إقتصاديا مترديا بفعل العقوبات المفروضة عليها من جهة، وإنخراطها في برامج تسلحية وأدوارها الخارجية من جهة أخرى. ولم تكن السوق النفطية أفضل حال، وذلك لارتباط الخليج مخزون الطاقة بالإقتصاد العالمي عندما يتعلق الأمر بالأمن الطاقوي. وما حروب تسعير هذه السلعة الإستراتيجية إلا دليل على تداعيات العملية التنافسية.

المطلب الأول: كبح مسار التجربة التكاملية الخليجية

إن إرتباط الإقتصاديات الوطنية وإعتمادها على بعضها البعض، ظاهرة قديمة جدا وقد إرتبطت بمختلف المراحل التطورية التي مرت بها الإنسانية في مختلف المجالات الإقتصادية الإجتماعية والسياسية، إلا أن ما هو حديث نسبيا هو ذلك الإهتمام المتزايد الذي أبداه الباحثون تجاه الظاهرة، ومكانة هذه الأخيرة في السياسات الإقتصادية الوطنية. حيث يعد موضوع التكامل والإندماج الإقتصادي سواء كان في إطاره الدولي أو الإقليمي، من أبرز المواضيع فيما يتعلق بدراسة التعاون على مستوى العلاقات الدولية، خاصة وأن ظاهرة التكامل صارت تعرف إنتشارا كبيرا ببروز العامل الإقتصادي بقوة كبعد مؤثر في العلاقات الدولية.

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D9%87

ولم تكن دول الخليج الستة إستثناءا عند تأسيسها منظمة دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت دوافع النشأة محل جدال؛ بين من يرجعها إلى أسباب سياسية أمنية بحتة غداة ترويج إيراني لفكرة تصدير الثورة مرجعية الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تعاملها مع محيطها الإقليمي. وبين من يعتبره سببا ثانويا مقارنة برغبة الدول الخليجية في تأسيس إتحاد خليجي، ينطلق من مقومات إقتصادية كلبنة أولى حسب أدبيات التكامل الإقليمي.

أولا: في مفهوم التكامل الإقليمي:

يعرف «هانس **فانجينكل**» التكامل الإقليمي بأنه" عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد، تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإقتصادية والأمنية والسياسية، وكذلك القضايا الإجتماعية والثقافية. ومنه، فإنه يجمع الدول المتفردة داخل إقليم في كل أوسع، بحيث تكون درجة التكامل تعتمد على مدى رغبة وإلتزام دول السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة[1].

ثانيا: التكامل في الخليج

وبالعودة إلى دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي فنجد أنها سعت إلى تحقيق التكامل الإقتصادي مستندة إلى رابطة جغرافية سياسية تمثلت في وحدة الإقليم وتماثل النظام السياسي، مع إستنادها إلى العامل الإقتصادي المشترك والداعم وهو الطاقة. ويرى إقتصاديون أن آليات التعاون الإقتصادي تم إستلهامها من تجربة السوق الأوروبية المشتركة إلى حد ما، حيث إعتبرت دول المجلس عملية التنسيق الإقتصادي بغرض الوصول إلى تكامل حقيقي لا يتأتى دون قاعدة مشتركة من المصالح المتشابكة. ولقد إتجهت هذه الدول إلى هذا الخيار الإقتصادي لطبيعة إقتصادياتها، وأوجدت من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي المنشود آلية قانونية تمثلت في الإتفاقية الإقتصادية الموحدة، والتي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 بالرياض متضمنة تنمية وتدعيم الروابط الإقتصادية. كما

---

[1] رقية بلقاسمي، أثر التحولات السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية على مسار التكامل المغاربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص ص 56-57.

أقرت مبادىء تنسيق وتوحيد الإجراءات والسياسات الإقتصادية والمالية والنقدية بما في ذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية.[1]

ولقد تضمنت **الإتفاقية** أربعة مجالات للتعاون الإقتصادي، وهي[2]:

- التبادل التجاري.
- إنتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الإقتصادي.
- التنسيق النفطي والصناعي.
- التعاون المالي والنقدي.

وتعتبر هذه الإتفاقية بمثابة خارطة الطريق لمسار التعاون الإقتصادي الخليجي رغم التباين حولها، فهناك من رآها سقفا محدودا لا يستوعب عناصر التكامل وهناك من إعتبرها خطوة في الطريق الصحيح. ورغم التناقضات التي لازمت الإتفاقية على غرار الإعتماد على منتوج واحد وهو النفط دون التحول إلى إقتصاد متنوع تزيد معه فرص الإعتماد المتبادل، علاوة على إعتماد كل الدول الستة على العمالة الوافدة في إشارة إلى عدم واقعية مسألة إنتقال الأفراد، ناهيك عن ميزة قطاع الإستثمار المالي والنقدي والمتمثلة في الطابع التنافسي لا التكاملي مع تماثل الأسواق المستثمر فيها. وبرغم كل ماسبق من تناقضات تأسيسية وعراقيل، لم يمنع ذلك من تقدم دول مجلس التعاون نحو مستويات أكثر تطورا في العملية التكاملية.

- درجات التكامل وإسقاطاتها على الحالة الخليجية:

قبل التفصيل في مستوى تكامل التجربة الخليجية، كان لزاما علينا التطرق إلى درجات العملية التكاملية حتى يتبين لنا مسار التكامل الإقليمي الخليجي. فالتكامل الإقتصادي كمنهاج، يأخذ عدة أشكال أو عدة درجات، وتزداد درجة التكامل كلما إنتقلنا من شكل إلى آخر حتى نصل إلى الإنصهار في وحدة واحدة، وهي آخر درجات التكامل، وهذه الخطوات أصبحت شائعة ونمطية في أدبيات التكامل

[1] ياسين حشوف،" مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية– دراسة في إمكانية إيجاد تكامل وإندماج إقتصادي خليجي"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 15، مارس 2016، ص158.

[2] المكان نفسه.

الإقتصادي تقوم على المدخل التجاري، ويعتبر العالم الإقتصادي «بيلا **بالاسا**» **Bela Balassa** أول من حدد هذه الدرجات، وهي خمس خطوات أساسية نوضحها في الآتي:

1-منطقة التجارة الحرة : Free Trade Area :

تعد أبسط مراحل التكامل الإقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة. وأبرز صور المناطق الحرة في العصر الحالي منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وتضم سبع دول، والتي أنشئت بموجب معاهدة **ستوكهولم** عام 1959ويطلق عليها إختصارا **الإفتا.**[1]

2- الإتحاد الجمركي : Customs Union :

يتضمن هذا الشكل قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي.

3-السوق المشتركة : Common Market :

يذهب هذا الشكل خطوة أبعد من الإتحاد الجمركي عن طريق إزالة كافة القيود أيضا على حركة إنتقال العملة و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء [2]. وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم من خلالها إنتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة .

4-إتحاد اقتصادي : Economic Union :

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الإقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة، من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج. لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الإقتصادية، وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا

---

[1]- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، (مصر الدار الجامعية، 1998)، ص310.

[2]- محمد الحمصي، **خطط التنمية_العربية وإتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، (لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص94 .

التنسيق. وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الإقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الإقتصادية.[1]

5-إندماج إقتصادي : Economic Integration :

هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الإقتصادي؛ إذ تتضمن بالإضافة إلى المراحل الأربع السابقة:

*توحيد السياسات الإقتصادية كافة.

*إيجاد سلطة إقليمية عليا وعملة موحدة للتداول عبر دول المنطقة التكاملية و جهازا إداريا موحدا لتنفيذ هذه السياسات.

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني أن التكامل الإقتصادي التام لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.[2]

وإسقاطا لما سبق على التجربة التكاملية الخليجية، يتبين لنا أن هذا المجلس الذي بدأ مسيرته في عام 1981 بهدف التكامل الإقتصادي والإنسجام السياسي، حسب ماتضنته المادة 4 من النظام الأساسي للمجلس قد مر بالمسار التالي[3]:

- **تأسيس منطقة تجارة حرة** من خلال التعريفة الجمركية بين الدول الستة.

- **الإتحاد الجمركي:** وذلك بفرض تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة - 5% على السلع الأجنبية والذي بدأ فعليا في 2003، وأنهى متطلباته بنجاح في 2008-.

- **السوق المشتركة:** بالسماح بإنتقال عناصر الانتاج مثل العمال ورأس المال في 2008، فعلاوة على الحواجز الجمركية الملغاة تتطلب السوق المشتركة إزالة كافة الحواجز غير الجمركية.

---

[1]- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، (مصر: مطبعةالإشعاع الفنية ،2000)، ص 260.

[2] حسين عمر، **التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق**، (القاهرة :دار الفكر العربي، 1998)، ص9 .

[3] خالد شمس عبد القادر، "التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون : الإنجازات والعقبات" ، 14 جانفي 2015، تم التصفح بتاريخ: 2020/2/23 على: https://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.html

– التنسيق في سياسات إقتصادية ونقدية ومالية وتشريعية: – تمهيدا لمرحلة الإتحاد –

بدأت الجهود في سنة 2000 عبر مشروع الوحدة النقدية – عملة موحدة– وكان ذلك من خلال جدول زمني يتضمن إعتماد الدولار كمثبت مشترك لعملات الدول الأعضاء تمهيدا للعملة الموحدة الذي كان يُتوقع صدورها في 2010. كما تم الاتفاق على إنشاء مجلس نقد خليجي في2005 ليتحول لاحقا إلى بنك مركزي خليجي.

يمكن القول من خلال عملية الإسقاط أن المشكلة بدأت مع السوق المشتركة– إن سلمنا بغياب العراقيل ماقبل هذه المرحلة– ونتاج ذلك مناخ الإستثمار التنافسي من جهة، ومشكلة العمالة الوافدة وتأثيرها على حيوية حركة الأفراد من جهة أخرى، وبالإنتقال إلى المستوى الآخر والذي تمثل في مظاهر تنسيقية أكثر فإن المعوقات لازمت هذه المرحلة من خلال عدم ربط الكويت عملتها بالدولار، بل بسلة من العملات إضافة إلى عدم تحقيق سلطنة عمان المعايير المطلوبة للدخول في الوحدة النقدية– كالتضخم والدين ومعدل الفائدة– ، علاوة على إنسحاب الإمارات من المشروع بسبب الخلاف على مقر البنك المركزي مع السعودية [1]، ليتأجل مصير العملة الموحدة إلى 2015. لكن تعقيدات الخلاف مع قطر وبلوغه حد المقاطعة والحصار، كان له الأثر البالغ على الوحدة النقدية والتي إنحصر التشاور والتنسيق بخصوصها على دولتين؛ السعودية والبحرين على الأقل مرحليا.

إن حتمية تفعيل شراكة أمنية إقليمية تعبر عن ترتيب أمني داخل إقليم معين، تبنى على إجماع بين دول المجموعة على التعاون للحد من العنف المادي وتعزيز الإستقرار من خلال وسائل مختلفة تبدأ بالإتفاقيات والمعاهدات الأمنية والمنظمات الأمنية[2]. لكن إشكالية وجود دول كبرى في النظام يصعب على المجموعات أن تكون ذات طابع تكاملي[3].

وهنا نطرح هذه المشكلة على مستويين داخلي وخارجي: أما داخليا؛ فيكون حول قيادة النظام الإقليمي والرغبة في الهيمنة عليه، مما يضعف الجبهة الداخلية وطموح بناء جماعة أمنية أو على الأقل شراكة

---

[1] المكان نفسه.

[2] Fulvir Attina, "The Building of Regional Security Partnership and The Security Culture Divide in The Miditerranean Region", Brekely: institute of European Studies, University of California, 2000, p1.

[3] أليسون.ج.ك. بيلز وأندرو كوني، "التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21"، في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: حسن حسن وآخرون، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 351.

أمنية، مما يفضي إلى خلافات وتناقضات تؤثر سلبا على المدركات الأمنية وإختلاف تقدير مكامن التهديد. وأما خارجيا؛ بوجود قوى تعمل على تحقيق أهدافها في أقاليم عادة ما تتميز بالإستراتيجية، بما يخلق ظاهرة الإستقطاب وإنتاج محاور وتحالفات، قد تكون موازية لمهام المجموعة التكاملية وهو الأمر الذي ينطبق على الحالة الخليجية.

ثالثا: تأثير ظاهرة التنافس على المسار التكاملي الخليجي: يبدو أن البيت الخليجي يشهد تصدعا داخليا بفعل تأثيرات خلاف قطر مع السعودية والبحرين والإمارات كسابقة لم تعرف المنطقة مثيلتها من قبل، لتشكل مشهدا خليجيا جديدا من حيث التوازنات والتحالفات كنتيجة لسياسة المقاطعة والحصار المفروض على قطر.

فماهي تأثير تبعات الخلافات السياسية بين دول الخليج على تجربته التكاملية؟

أ- **حصار قطر وتأثيراته:** منذ البداية تزامن حصار قطر مع أزمة إقتصادية منذ نهاية 2014 بسبب إنهيار أسعار النفط، ظهرت ملامحها بعد العجز في الموازنات العامة لدول الخليج، واللجوء إلى إصدار سندات إقتراض من السوق الدولية، فضلا عن الإقتراض من السوق الداخلية- السعودية كمثال 20 %عجز في الموازنة عام 2016، و100 مليار دولار كدين عام 2017 ، إضافة إلى لجوء بعض الدول الخليجية إلى السحب من إحتياطات النقد الأجنبي.[1]

وقد رصد الخبير الإقتصادي عبد الحافظ الصاوي عدة إستنتاجات أساسية فيما تعلق بالحصار على قطر نلخصها في[2]:

- إعتقاد دول الحصار بتحقيق إنتصار في الأجل القصير دون الإدراك بوجود مصالح مشتركة أكثر تعقيدا سوف تؤدي بإستمرار الوضع إلى خسائر شركات، قد تصل إلى تغير مسارات للأنشطة الإقتصادية بالكامل.

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، "حصار قطر: الخسائر الإقتصادية لأطراف الأزمة"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تقديرات إقتصادية، إسطنبول، جويلية 2017، ص1.

[2] المرجع نفسه، ص ص 2-4.

– رسم صورة سلبية لواقع ومناخ الإستثمار في الخليج على إعتبار أنها دول غير مستقرة بدليل وجود نزاعات بينية، فتقارير تقويم مناخ الإستثمار تنظر للخليج ككتلة واحدة نتيجة التشابهات بين دوله إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا.

– زيادة الخسائر بسبب التكاليف الإضافية الناتجة عن بحث كل طرف عن بدائل. – مثلا النقل الجوي عوض النقل البري بالنسبة لقطر أثناء الحصار–.

– تعرض الطرفين للإستغلال والانتهازية المادية نتيجة السعي لكسب التأييد من دول مؤثرة إقليميا ودوليا– موقف أمريكي مضطرب–.

– تأثير دلالات تحول قطرنحو تركيا وإيران في مجال التبادل التجاري على وحدة دول مجلس التعاون وإفتقاده لمقومات مشروع الوحدة الإقتصادية.

ومن المفارقات المسجلة في هذا الصدد هو تجديد الإلتزام في 2018 بتحقيق الوحدة الإقتصادية عام 2025، مع الحرص على تطبيق شامل لبنود الإتفاقية الإقتصادية وإزالة العقبات التي تواجه العمل المشترك، في ظل بيئة مشوشة رغم رفع الحصار وهو ما يضعنا أمام تكهنات عديدة:

– **الإعتقاد السائد بإحتمال إنسحاب قطر من المجلس الخليجي على غرار أويك:** فلو إعتمدت قطر نفس المبدأ والمبررات التي تركت بفعلها أوبك بالقول أن المنظمة لا تقدم قيمة مضافة لها، بل أضحت مضرة بمصالحها، فان ذلك كان يبدو وجيها ومضاعفا مع حالة المجلس الخليجي خاصة في ظل حالة الإستعداء القائمة، يدعم موقف قطر تجاوزها للآثار التي أحدثها الحصار. ورفعه نهائيا بعد إتفاقية العلا. وقد يعزز هذا الطرح دافعين؛ سياسي يتلخص في التحرر من النفوذ السعودي، وإقتصادي بحكم أنه لا وجود لمزايا تنافسية لأي دولة على أخرى، فحجم التجارة محدود والإستثمارات معظمها في الخارج والإقتصار على التشاور في المجال النفطي وإمدادات الغاز وقطر لا تعوّل على النفط بدليل الإنسحاب من أوبك.

ب: غياب السلطة الإقليمية

لعل من أهم التحديات والمشكلات التي تواجه التكتلات الإقليمية عموما هي رفض الدول الأعضاء التخلي عن بعض صلاحياتها وسيادتها إلى سلطة عليا إقليمية تطلبها إقامة تكتل إقليمي ناجح، فغياب

مثل هذه السلطة يعبر عن غياب شرط أساسي للتجربة التكاملية حسب الطرح الوظيفي الجديد وهو ضرورة منح مؤسسات التكامل الفوق وطنية صلاحيات والتنازل لها عن جزء من سيادة الدول لأجل تحقيق التكامل والمنافع لجميع الدول الأعضاء. وهو ما إستجد بسبب الطموح القطري للعب دور أكثر فعالية في الإقليم. الأمر الذي أثر على إستكمال مراحل عملية التكامل الإقليمي في ظل تعطيل مشاريع البنك المركزي والعملة الموحدة والربط الكهربائي وإنشاء السكك الحديدية.

سنناقش إشكالية تتعلق بتأثيرات الموقع الجغرافي على علاقات جوار مستمدة من فكرتين:

- الجوار كأساس لعلاقات تعاون
- الجوار كأساس لعلاقات تنافس ونزاع.

إختلف الدارسون حول تأثير الجوار على شكل العلاقات بين الدول فهناك من رآه داعما للتعاون ومن ثمة الإستقرار، ومنهم من رآه مؤديا لعلاقات نزاعية على غرار **فريدريك شومان (Frederick Chaumann)**– كل دولة هي عدو محتمل لجيرانها–[1]، يدعم رأيه من خلال النزاعات الحدودية والمطالب الوحدوية ، بالإضافة إلى وجود جماعات مماثلة منتشرة في دول الإقليم مما يعني إنتشار الدعم ومن ثم النزاع من دولة إلى أخرى. ويزداد هذا الإحتمال بوجود تفاوت في القوة بين دول الجوار الجغرافي على نحو يغري الدولة القوية بمحاولة الهيمنة على الدول الأخرى بحجة الأمن.

أما وجهة النظر الثانية؛ فترى بأن الجوار الجغرافي يمكن أن يميل إلى التعاون والتكامل بين الدول في ظروف تسري فيها الإتفاقيات، الإعتماد التجاري المتبادل، التشابه في طبيعة نظم الحكم، ومن ثم التشابه في التوجهات الخارجية والتحالفات الدولية، فالقرب المكاني يساهم في تسريع تنفيذ القرارات وفي التأثير على حجم التفاعلات بين الدول التي تتناسب عكسيا مع الحدود الفاصلة بين الدول.

ج : غياب التصور المشترك بفعل الإنقسام الداخلي

إن الحاجة إلى تأسيس منظمة إقليمية ينبع من إدراك الأعضاء بوجود روابط مشتركة وتصورات متوافقة تدفع لتحقيق أهداف مشتركة. لكن هذا لا ينطبق على دول مجلس التعاون الخليجي التي تشهد

[1] علي الدين هلال، "إشكاليات نظرية في تعريف مفهوم دول الجوار الجغرافي"، **مجلة الحياة**، جانفي1999، ص1.

إنقسامات سياسية بسبب إختلاف المواقف حول قضايا راهنة، هذا التصور لا يتلاءم البتة على الأقل مع التصور السعودي في حتمية تشكيل تكتل ضذ إيران باعتبارها دولة مهددة لأمن الخليج، إختلاف في تحديد التصور نحو دولة جارة يعني سياسات خارجية متمايزة، الأمر الذي لايتلاءم مع طموح تشكيل إتحاد خليجي قائم على سياسة خارجية موحدة، ناهيك عن مستجدات المنطقة في إطار سياسة التطبيع مع إسرائيل؛ ونعني بذلك كل من الإمارات والبحرين في ظل صمت سعودي قد يفهم على أنه إقرار بذلك مع رفض كويتي وإشتراط قطري مضمونه التسوية مقابل الإعتراف، لتكون سلطنة عمان الدولة المرشحة للحاق بركب المطبعين.

د: إشكالية الوجود العسكري الخارجي: وجود قواعد عسكرية في أحد دول الإقليم له تأثير على إستقلالية القرار في المنطقة خاصة ما تعلق بالمصالح المباشرة للقوى المتواجدة عسكريا حيث ترى في نفسها جهة أساسية مسؤولة عن ضمان أمن الإقليم، وهذا لم نلحظه في وجود قواعد أمريكية على نقيض المواقف المسجلة من وجود قاعدة عسكرية تركية في قطر، وذلك لأن التحالفات الإقليمية في العالم الثالث لا تزال تستمد أمنها من إرتباطاتها بالجهات الخارجية. وقد يفتح المستقبل في ظل المتغيرات الحاصلة إحتمالات وجود قواعد عسكرية إسرائيلية في الخليج، بحجة التعاون الأمني والبحث عن تحقيق أمن مشترك تهدده إيران بحسب بعض دول الاقليم. فهل إيران بهذه القوة حتى تصنف دولة مهددة لأمن الخليج رغم العقوبات الإقتصادية التي لازمتها منذ ظهورها ما بعد الثورة؟

- رابعا: مظاهر هشاشة الوحدة الإقتصادية الخليجية:

يفترض أن وجود مشروع وحدة إقتصادية بما يتضمنه من مصالح متشابكة لما يقارب أربعة عقود، من شأنه الحيلولة دون وقوع نزاعات أو على الأقل إدارته بأقل الأضرا. لكن الواقع يبين غياب روابط إقتصادية مشتركة، والتي بوجودها تكون حائلا أمام تطور الموقف النزاعي، ومن الأمور التي تبين غياب الروابط الإقتصادية ما يلي:

– حجم التجارة البينية لقطر مع دول مجلس التعاون الخليجي لا يزيد عن 6% بين مواد غذائية ومصنعة في مقابل تصدير الغاز القطري نحو السعودية والإمارات –65% هي نسبة التبادل التجاري بين دول الإتحاد الأوروبي–.[1]

– إنقسام حاد فيما تعلق بالموقف تجاه قطر.

– **زيادة الإنفاق:** تعويض المجال البحري بالجوي، صفقات تسلح سعودية خاصة وحتى قطرية على غرار طائرات F15، خسائر للشركات في مجالات النقل، التأمين، البنوك، السياحة في الوقت الذي تعاني فيه الدول عجزا في الموازنات العامة بسبب إستمرار تراجع أسعار النفط.

– التحول نحو جهات أخرى على غرار تركيا وإيران بالنسبة لقطر وإسرائيل للبعض الآخر.

المطلب الثاني: إيران: معضلة تردي الوضع الإقتصادي

خلال العقود الماضية من عمر الثورة في إيران، مر الإقتصاد الإيراني – ولا يزال– بأحداث وتطورات متلاحقة سواء أكانت ناتجة عن أزمات داخلية أو حروب مباشرة أو صراعات إقليمية، تمخض عنها عقوبات دولية متنوعة ومتدرجة تشتد تارة وتخف تارة أخرى، ووصلت إلى أقصاها في عامي 2012 و2018، يعقد ذلك صراعات إقليمية نتج عنها سياسات تدخلية خارجية وطموح نووي لإنتزاع وضمان مكانة الطرف المهيمن الأمر الذي أثقل كاهل الإقتصاد الإيراني.

ولكي يتم الحكم على الأداء الإقتصادي لأي دولة، وجب إعتماد مجموعة من المؤشرات التي تصف الأداء الإقتصادي الكلي كمعدل نمو الناتج المحلي ونسب التضخم، إلى جانب الإستناد على متغيرات أخرى ذات طبيعة مالية ونقدية على غرار حالة ميزان المدفوعات وحجم الدين. وقبل البدء في عرض تفاصيل هذه المؤشرات بغية إستشفاف حجم تأثر الإقتصاد الإيراني، يحتم علينا البحث البدء بتبيان طبيعة هذا الإقتصاد.

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، "النزاع الخليجي يكشف هشاشة وحدته الإقتصادية"، البيت الخليجي للدراسات والنشر، لندن، جويلية 2017، ص2.

أولا: قطاعات الإقتصاد الإيراني وإستخلاص طبيعته

يتكون هيكل الإقتصاد الإيراني من ثلاث دعائم رئيسية؛ الدولة أو **القطاع الحكومي** وهو المسيطر على أغلب مفاصل الإقتصاد كإستخراج النفط – المكون الأهم لنمو الإقتصاد الإيراني- والبتروكيمياويات والصناعة والتعدين والخدمات، يليه **القطاع التعاوني** أو شبه الدولة؛ وهو قطاع كبير يلعب أدوارا إقتصادية وسياسية مهمة، ويأتي على رأسه البنياد وهي مؤسسات إقتصادية تتسم بالطابع الوقفي والخيري تخضع مباشرة لسلطة المرشد الأعلى، إضافة إلى مؤسسات أخرى تابعة لجهات عسكرية كالحرس الثوري تأتمر بأمر مرشد الثورة. وأخيرا **القطاع الخاص** وهو الأقل تشكيلا للإقتصاد الإيراني بحكم عدم القدرة على المنافسة الإقتصادية العادلة مع قطاعات الدولة أو شبه الدولة [1].

أ-القطاع الطاقوي: تمتلك إيران رابع أكبر إحتياطي عالمي من النفط الخام، ويقع حوالي 70% من الإحتياط في الحقول البرية والباقي في مياه الخليج وحتى بحر قزوين – التنقيب متوقف بسبب الخلافات مع دول الجوار-، وتجدر الإشارة إلى حظر الدستور الإيراني الملكية الخاصة أو الأجنبية للموارد الطبيعية الإيرانية. لذا تعتبر الشركة الوطنية للنفط -NIOC- المملوكة للدولة المسؤولة عن عمليات التنقيب والإستخراج والإنتاج بالنسبة للنفط والغاز على حد سواء، وذلك لما للقطاع الطاقوي من أهمية بالغة في الإقتصاد الإيراني، ويشرف على قطاع الطاقة المجلس الأعلى للطاقة الذي تأسس في عام 2001 ويرأسه الرئيس الإيراني ذاته[2].

فأراضي إيران تحوز على إحتياطيات ضخمة جدا من النفط الخام فاقت عتبة 140مليار برميل. مما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها في الخليج سوى إحتياطات السعودية البالغة 264 مليار برميل، حقيقة تشكك فيها دراسة تابعة للمعهد الفرنسي للبترول مفادها أن إيران بهذه الاحتياطات تتبوأ المرتبة الثالثة

---

[1] أحمد شمس الدين ليلة، "إقتصاد إيران والإتفاق النووي: تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص1، تم التصفح بتاريخ: 23-04-2020 على الموقع:
https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85/

[2] "ملف القوى الداخلية في المجتمع الإيراني"، إعداد البحوث والدراسات، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 20 أكتوبر 2015، ص ص 2-3.

وليس الثانية، بعد كل من السعودية وكذا العراق هذا الأخير الذي بلغت إحتياطاته وفق ذات الدراسة 200 مليار برميل[1]، وغير بعيد من ذلك تمتلك إيران ثاني إحتياطي عالمي من الغاز الطبيعي – يمكن العودة إلى الفصل الثاني– لكن المفارقة تكمن في عدم قدرتها على إستغلاله نتيجة العقوبات .

وتجدر الإشارة إلى أن عديد الخبراء يجمعون على محورية النفط بالنسبة للإقتصاد الإيراني بتقديرات مختلفة مابين 60% إلى 70%، هذه الأهمية جعلته القطاع الأساسي المشمول بحزم العقوبات الدولية المتجددة إلى جانب قطاعات أخرى، وإن بمستويات أقل بكثير.

ب– البتروكيماويات:

في ظل وفرة الموارد الطبيعية بإيران تمتلك هذه الأخيرة طاقات إنتاجية كبيرة من المشتقات على غرار الإيثيلين– 5% من إجمالي الطاقة العالمية– وهي ثاني أكبر منتج ومصدّر للبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط بعد السعودية – يمكن العودة إلى تفصيلات أكثر في الفصل الثاني– .

ج– صناعة السيارات:

تعتبر إيران حاضنة تاريخية لصناعة السيارات منذ ستينات القرن الماضي ، وتمثل ثاني أكثر الصناعات نموا في البلاد قبل تشديد العقوبات، في ظل إعتماد سابق على شركاء أجانب لاسيما الفرنسيين والألمان في إنتاج السيارات تحت علامات تجارية مثل بيجو وستروين ورونو، وتبقى شركة آيكو وخوردو من كبرى الشركات في هذا المجال[2]. وتشير الإحصائيات إلى أن إيران تحتل المرتبة السادسة عشر في صناعة السيارات في العالم، وتبلغ إيراداتها من هذه السلعة حوالي 80 مليون دولار سنويا، قيمةٌ ما كانت لتتحقق لولا الرسوم الجمركية المرتفعة التي أقرتها إيران على كل عمليات إستيراد السيارات.

ويمكن القول أن سنة 2011 إعتبرت السنة المثالية لهذا القطاع، إذ وصل مستواه من الإنتاج والتصنيع إلى أكثر من 6.1 مليون سيارة في السنة، ثم عاد وتراجع سنة 2014، حيث وصل الإنتاج

---

[1] عبد الرحمن فريجة، فهيم رملي، "الخصائص الإقتصادية لإيران – الإقتصاد الإيراني بين العقوبات الخارجية والمقاومة الداخلية "، **مجلة مدارات إيرانية**، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 02، العدد 05، سبتمبر 2019، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص4.

إلى حدود 737 ألف سيارة في السنة، ليعود إلى الإرتفاع سنة 2016 مع بداية رفع العقوبات الدولية على إيران ليعود مرة أخرى إلى التراجع بسبب العقوبات المفروضة على القطاع [1].

د- قطاع الصلب: تعد إيران أكبر منتج للصلب في الشرق الأوسط ومن بين كبار المنتجين على الصعيد العالمي، ولكن على الرغم من إرتفاع مستويات الإنتاج المحلي لا زالت إيران تستورد الصلب جراء نمو الطلب وإرتفاع الإستهلاك المحلي في ظل السعي للوصول إلى إنتاج 55 مليون طن سنويا بحلول عام 2025[2]، وحجم تأثر القطاع باجراءات العقوبات الأمريكية.

هـ- قطاع الزراعة: يدعم مناخ البلاد والتضاريس زراعة منتوجات مختلفة، لكن تأثيرات دورات الجفاف تلقي بظلالها على الإنتاج الزراعي. ورغم ذلك، تعد إيران من بين أكثر الدول المصدرة للزعفران والفستق والمكسرات بشكل عام، ويعتبر الكثيرون القطاع الزراعي أضعف حلقة في هيكل الإقتصاد الإيراني فبالرغم من الوفرة – من ناحية الموارد- إلا أنه لا يسهم في الناتج المحلي سوى بـ10 %. ولذلك ليس من المبالغة القول أن ميزان إيران التجاري في شقه الزراعي يعاني من العجز.

و- قطاع الخدمات المالية: يتكون القطاع المصرفي الإيراني من 26 مؤسسة؛ تتنوع بين بنوك حكومية عامة وأخرى عمومية متخصصة وبنوك خاصة صغيرة نسبيا وبنوك كبيرة تمت خصخصتها، ويضم هيكل القطاع المالي عددا من المؤسسات المالية غير المصرفية على شكل بنوك إستثمار مثلا وشركات تأجير تمويلية وشركات تحويل الأموال[3]، وللعلم أن أداء قطاع الخدمات المالية كان يحقق مستويات إيجابية لكن العقوبات المفروضة على القطاع أثرت عليه بشكل سيء جدا.

إستنادا لما تقدم تتبين طبيعة الإقتصاد الإيراني والذي على الرغم من وجود قطاعات مختلفة ورغبة في جعله متنوعا إلا أن الطابع الريعي يطغى عليه نتيجة الإعتماد الكبير على المجال الطاقوي.

ويمكن القول أن بنى الدول الريعية تتميز بالبعدين الآتيين[4]:

---

[1] هيبة غربي، "تجليات العقوبات المرفوضة على إيران"، **مجلة مدارات إيرانية**، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 02، العدد05، سبتمبر 2019، ص42.

[2] المرجع نفسه، ص ص8-9.

[3] المرجع نفسه، ص ص7-8.

[4] جورج عازر الحداد، "قراءة إقتصادية في إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي مع إيران"، ص 1، تم التصفح بتاريخ: 12- 02- 2020 على الموقع:

– **البعد الإقتصادي:** يُضر الإعتماد على الريع على المدى البعيد أداء الإقتصاد هيكليا؛ كضعف أداء القطاعات غير النفطية على المدى المتوسط والبعيد ومن ثم تراجع الناتج المحلي غير النفطي، إضافة إلى عجز سلع التصدير غير النفطية عن المنافسة في الأسواق العالمية مع إنخفاض قيمة الواردات.

– **البعد المؤسسي والسياسي:** يؤدي إعتماد الدولة على الريع إلى إضعاف أدائها الإداري، حيث تصبح مهمتها هي توزيع الأرباح، وبذلك تتحول مهمتها التوزيعية بشكل محتمل إلى مصدر من مصادر مشروعية بقاء النظام.

وعطفا على ما قيل، فان فكرة التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي مهيمنة على النظام الإقتصادي في إيران وعلى صناع القرار والنخب السياسية والدينية على مدار عمر الثورة، رغم إختلاف إنتماءات الرؤساء الإيرانيين بين تيار إصلاحي منفتح نسبيا على العالم الخارجي، وبين تيار محافظ يؤمن بالإقتصاد ذاتي التنمية والإنفصال عن قوى العولمة الإقتصادية[1].

وبرغم خطط التنمية والتي إمتدت من عهد رفسنجاني 1989 إلى روحاني وستستمر مع الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي– تم إنتخابه في جوان 2021–، والتي تنوعت بين مساع لإعادة هيكلة الإقتصاد إلى جهود التخفيف من الإعتماد على النفط، إلى التركة الثقيلة التي ورثها روحاني وسلمها لرئيسي، فإن الإقتصاد الإيراني يعاني تراجعا في الأداء بسبب إنخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014 بأكثر من نصف قيمته بسبب ميزة الإقتصاد الإيراني المعتمد على النفط – تحسن في أسعار النفط بسبب زيادة الطلب نتيجة بداية تعافي الإقتصاد العالمي من تبعات جائحة كورونا، وتبعات الحرب الروسيةعلى أوكرانيا 2022–، إضافة إلى تشديد العقوبات الإقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يرى آخرون بإلزامية إضافة عاملي التدخلات الخارجية لإيران والسعي لإكتساب التكنولوجيا النووية على حساب التنمية الداخلية.

https://legal-agenda.com/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85

[1] أحمد شمس الدين بليلة، مرجع سابق، ص1.

ثانيا: أسباب تراجع الأداء الإقتصادي في إيران

يعاني الإقتصاد الإيراني من تراجع مؤشرات الأداء الكلية والجزئية ويعود ذلك إلى توليفة من العوامل وحتى تتسم الدراسة بالموضوعية لا يمكن أن نرجع هذا إلى العقوبات الدولية فحسب، رغم عظم تأثيرها فالتنافس المحموم على مكانة المهيمن الإقليمي دفعت بإيران إلى البحث عن أذرع خارجية لتسهيل نفوذها الجيوسياسي في المنطقة، وإلى إنفاق عسكري متنامي يعزوه السعي نحو إمتلاك التكنولوجيا النووية وتطوير منظومة دفاعية وصواريخ بالستية بغية تحقيق التفوق الإستراتيجي الدائم في الإقليم، يأتي هذا في ظل إقتصاد ريعي مرتبط بسوق أسعار النفط، وإتهامات داخلية بتنامي ظاهرة الفساد وسوء التسيير.

وإستنادا على ماسبق، فإننا سندرس مستوى تدهور الإقتصاد الإيراني بالإستناد إلى مؤثرات ناتجة عن كون إيران طرفا في العملية التنافسية في الخليج بإعتبارها قوة إقليمية، هذا الحصر ينبثق عن وجود عوامل أخرى أثرت سلبا على الإقتصاد الإيراني على غرار الفساد، ونمط القطيعة بين الإستراتيجيات الإقتصادية المتبعة من قبل الأنظمة المتعاقبة والتي تتميز بالوقتية، لكن هذين العاملين داخليين. وهو ما إستوجب التركيز على العوامل المرتبطة بظاهرة التنافس.

أ- **العقوبات:** تنقسم العقوبات الأمريكية على إيران إلى مستويين؛ يطال الأول الإقتصاد الإيراني في علاقته المباشرة مع الولايات المتحدة وهي العقوبات التي لم تلغ يوما – فالشركات التي تعاملت مع إيران بعد رفع العقوبات إستندت إلى التصاريح والإستثناءات الممنوحة من الخزانة الأمريكية-. أما العقوبات الثانوية وهي التي تم رفعها عام 2015 وأعيدت في 2018، فهي تطال المتعاملين مع إيران من غير الأمريكيين.

وفي خضم تفصيلات العقوبات المفروضة على إيران فهي تستهدف بالأساس قطاع النفط بإعتباره شريان الإقتصاد الإيراني -كما رأينا-، إضافة إلى المصارف الإيرانية بإعتبارها القطاع المسؤول عن التعاملات المالية، وقطاع صناعات الصلب ليكون مشمولا بإجراءات العقوبات، إضافة إلى حظر المعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن كالذهب والألمنيوم والحديد، والتكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية التي قد تستخدم مدنيا أو عسكريا، بالإضافة إلى عقوبات مفروضة على المؤسسات

والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني، علاوة على قطاعات المواصلات والطاقة والبنوك ومن أهم آثار العقوبات على إقتصاد إيران، نجد:

1- إنخفاض الصادرات النفطية: في حين تحصل إيران على 50 مليار دولار إيرادات العملة الصعبة من خلال قطاع النفط والغاز ومشتقاته النفطية، فإنها تخسر نحو 20 مليار منه بسبب العقوبات الأمريكية، وعدم التمديد بالسماح لثماني دول بإستيراد النفط الإيراني على غرار شركات توتال الفرنسية ورويال الهولندية البريطانية وغيرها. كما رفضت عديد الشركات الدولية شحن أو نقل النفط الإيراني أو التأمين عليه، وبهذه الحسابات فإن 100 مليار دولار التي كانت تعول عليها الحكومة الإيرانية ستتقلص إلى ما بين 40 و50 مليار دولار سنويا فقط، وكل هذا يندرج ضمن محاولات أمريكية لتقليص مداخيل إيران. [1]

ساهم تصدير النفط في توفير العملة الصعبة وهي عامل مهم للإقتصاد الإيراني، فقد بلغت قيمة هذه الصادرات حوالي 22 مليار دولار في عام 2001 لوحدها، لترتفع ثلاثة أضعاف هذه القيمة بحلول عام 2007 لتستقر في حدود 66 مليار دولار، أي ما نسبته 85 %من الصادرات الإيرانية، مساهمة بذلك بنسبة 23 % من الناتج المحلي الإجمالي، لتنخفض بين أعوام 2008-2011 متأثرة بحزمة العقوبات الإقتصادية الدولية، لتعود بعدها للإرتفاع عام 2012 وتنخفض عامي 2013 و2014 بفعل تضييق القيود الدولية على صادراتها النفطية بالأساس لتحقق ناتجا محليا قدره 4.101 مليار دولار في 2012 وما قيمته 9.61 مليار دولار في 2013 وتحصيل 6.53 مليار دولار في2014[2]، لتعاود الإنخفاض بسبب إنهيار الأسعار وكذا فرض عقوبات وصفت بالأشد منذ 2018. وعلى إعتبار أن الإقتصاد الإيراني ريعي فإن الصادرات تبقى متأثرة وتابعة لقطاع النفط بشكل وطيد.

حيث يعتمد إقتصاد إيران بنسبة 70% على النفط، فبعد الإتفاق النووي إرتفع إنتاج إيران من النفط إلى نحو 4 ملايين برميل يومياً، يتم تصدير نحو 2.5 مليون برميل منها والباقي للإستهلاك المحلي.

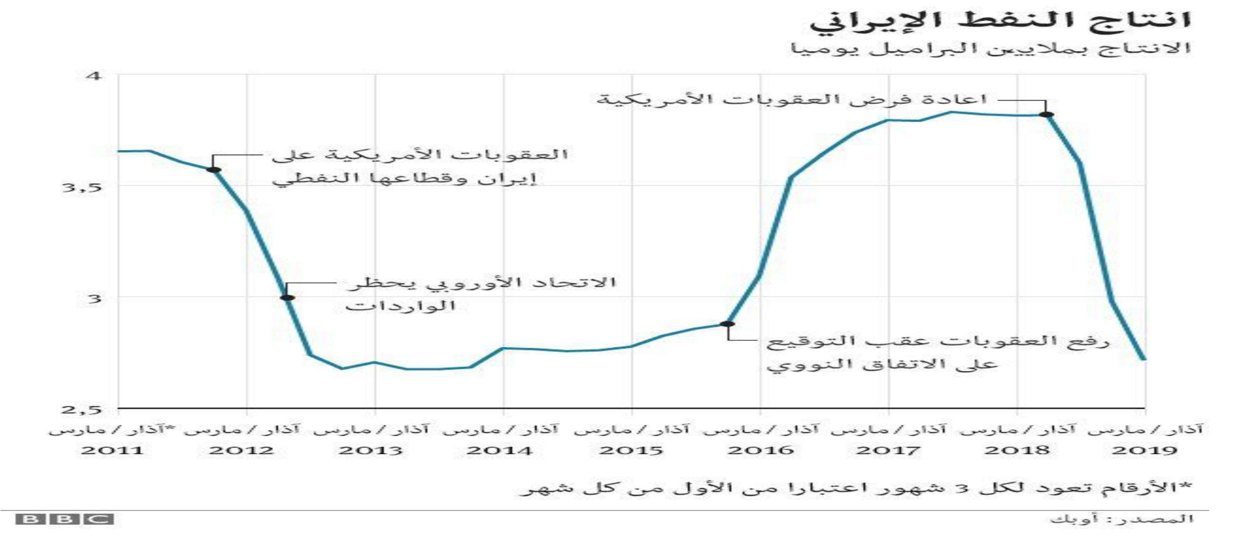
---

[1] عماد أبشناس، الإقتصاد المقاوم.. هكذا تواجه إيران العقوبات الأمريكية ، ص2 ، تم التصفح بتاريخ: 2020/05/24 على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/5/13/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

[2] عبد الحافظ الصاوي، "النتائج الإقتصادية للإتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وإنعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة": في" **الأمة في مواجهة الصعود الإيراني**، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، التقرير الإستراتيجي، الإصدار الثالث عشر، (الرياض: مجلة البيان، 2016)، ص 549 .

ورغم ذلك الإرتفاع إستمرت الأزمات والمشاكل الإقتصادية والمعيشية. ومع بداية العقوبات إنخفض حجم صادرات النفط الإيراني إلى نحو مليون ونصف المليون برميل يومياً. رغم أنه لا يمكن التأكيد مما إذا كانت صادرات النفط الإيراني سوف تصل إلى الصفر في ما يعرف بتصفير النفط الإيراني أم لا، إلاّ أنه حتى إذا تمكنت طهران من مواصلة بيع جزء من نفطها، فإنها ستواجه تحدياً كبيرا في عملية حصولها على عائدات النفط.[1]. والشكل البياني يوضح حجم إنتاج النفط في إيران وعلاقته بالعقوبات في الفترة ما بين 2011-2019

شكل رقم17: أثر العقوبات على إنتاج إيران من النفط في الفترة 2011-2019



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

ويوضح هذا الشكل تأثر الإنتاج النفطي بالعقوبات المفروضة وحجم الإنتعاش بعد الإتفاق النووي لتصل مستويات الإنتاج إلى أدنى مستوياتها بعد الحزمة الأشد من العقوبات في نوفمبر 2018.

---

[1] هيبة غربي، مرجع سابق، ص38.





<u>المصدر</u>: **صندوق النقد الدولي منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC**

وما يمكن فهمه من قراءة هذه المنحنيات ضمن الشكل البياني أعلاه هو حجم الفارق بين الإنتاج والتصدير بشكل لافت نتيجة العقوبات التي تحدد حجم التصدير، ناهيك عن التقليل في الكمية المصدرة لتصل إلى مستوى نصف مليون برميل، لدولة بإمكانها إنتاج 4 مليون برميل. وهو ما يرتبط وهدف تصفير النفط الإيراني – خاصة عند الرؤساء الجمهوريين– ومنه التراجع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي ومايتبعه من مؤشرات إقتصادية وتأثرات سياسية.

2– تصديرإيران للغاز: فإيران لا تتوافر بها حاليا البنية التحتية اللازمة لتصدير مكثف للغاز الطبيعي المسال. الأمر الذي يضع الحكومة أمام مسؤولية تنموية وسياسية في ظل إحتمال إستغلال هذه القضية كمجال ضغط على إيران على إعتبار أن القطاع مشمول بعقوبات شلت أي إحتمال لتطوره.

3– خروج الشركات من إيران: إستجابت كبرى الشركات العالمية في إيران لقرار العقوبات القاضي بالإنسحاب من السوق الإيرانية خوفا من غرامات مالية. في حين أوقفت شركات أخرى تعاقدات سابقة مع إيران مثل بوينغ، ناهيك عن كثرة القوانين أوالإشتراطات المتعمدة داخليا، والتي أدت إلى تنفير المستثمر الأجنبي من العمل، منها على سبيل المثال لا الحصر: حظر ملكية المستثمر الأجنبي للعقار في إيران، والاحتكام لمحاكم محلِّية فقط لا دولية في حال النزاع التجاري، وإشتراط بعض

الإشتراطات النظرية[1]، ما أدى لنفور غالبيةِ المستثمرين وقلقِهم من بيئة الأعمال الإيرانية، ولضياع فُرصٍ تنموية ونقلِ خبراتٍ وتكنولوجيا وتشغيل عمالةٍ إيرانية.

4-التأثير على قطاع الصناعة: على إعتبار أن القطاع الصناعي يأتي بعد القطاع النفطي من حيث أهميته للإقتصاد الإيراني؛ فمجمل ما يمكن قوله أن العقوبات الإقتصادية جاءت متسقة وبدرجة أهمية القطاع. فإذا ما رجعنا للعقوبات التي فرضت على إيران في العقد الأول من الألفية الجديدة. نجد أن غالبيتها تتمحور حول القدرات الصاروخية الباليستية الإيرانية وبدرجة أقل على الصناعات التحويلية. لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على وضع الصناعة العسكرية تحت المراقبة، سيما مع تقارير تفيد أن إيران بلغت مراتب متقدمة في تطوير منظومة الصواريخ لديها، وكذا منظومة الطائرات الحربية بدون طيار. ونظرا لأن إيران لا تتلقى مساعدات عسكرية حتى من حلفائها، فإن هذه العقوبات لم تؤثر كثيرا في القطاع الصناعي العسكري الإيراني. لكن في المقابل أثرت على قطاع الصناعات التحويلية، نظرا لأن هذه الأخيرة تعتمد على تقنيات جد متطورة تستوردها إيران من البلدان الرأسمالية المتطورة. وعليه، فإن العقوبات تنعكس بشكل سلبي على الإقتصاد الإيراني[2]؛ وهو مايبينه لنا الشكل الموالي من خلال مؤشري التضخم والنمو بعد الإتفاق النووي، والتي تظهر تراجعا لافتا سنة 2016، فيما تبين سنوات العقوبات زيادة مطردة بشكل سلبي.

شكل رقم 19: مؤشري التضخم والنمو الإقتصادي بعد الإتفاق النووي وتشديد العقوبات

المصدر: صندوق النقد الدولي

[1] أحمد شمس الدين ليلة،" نهضة إقتصاد الثورة الإيرانية.. دراسة المسببات الهيكلية للإخفاق"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 10 سبتمبر 2020، ص16.

[2] عبد الرحمن فريجة، فهيم رملي، مرجع سابق، ص30.

ب- التدخلات الإقليمية: تتبنى إيران نهجا توسعيا في إطار عسكري حربي في المنطقة، ماكبدها تكاليف إقتصادية عالية، يأتي ذلك في سياق السعي لإنتزاع المكانة إقليميا من خلال ضمان وجود وكلاء متنفذين في دول أخرى، ونظرا لكون الإقتصاد الإيراني مغلقا فيما يتعلق ببياناته الإقتصادية – التدخل الحكومي-، فلا توجد أرقام معلنة عن حقيقة التكاليف الإقتصادية لدخول إيران معترك الحرب في لبنان والعراق وسوريا واليمن.

إن المضي قدما في تمويل النفقات العسكرية الضخمة في الخارج يكون على حساب الإصلاح الإقتصادي وتوازن الأداء المالي والنقدي للدولة؛ فمثلا إذا علمنا أن 350 مليار دولار هي الحجم المقدر للنفقات الإجمالية التي تحملتها إيران جراء التدخل العسكري والسياسي في لبنان والعراق وسوريا واليمن منذ بداية النزاع في هذه الدول حتى أواخر عام 2018، والذي يتعدى الجانب النقدي في بعض الأحيان ليكون في شكل نفط بسبب العقوبات المفروضة على القطاع المالي. لذا لا ينتظر من إقتصاد إيران تحقيق إستقرار مالي أو نقدي، إذا ما إستمر الإنفاق المتزايد على الصراعات الخارجية – 128% زيادة في الإنفاق من 2014إلى 2018[1].

وعلى سبيل الإستدلال لا الحصر، نجد دورا إيرانيا نافذا في العراق رغم كونه بيئة غير آمنة، لكنه يمثل بوابة إيرانية للتحايل على العقوبات الدولية من جهة. ومن جهة أخرى، فإنه فرصة لأن يكون البديل الإستثماري والسوق الخارجية المستقبلة للسلع الإيرانية بشكل قانوني أو غير ذلك. وفي هذا السياق تتعالى إتهامات للحرس الثوري بإعتباره القوة الإقتصادية الأكثر أهمية- القطاع التعاوني – لكونه كرس ثروته وشركاته للتدخل الإقليمي عبر قيام هذه الأخيرة بأعمال خدماتية وأعمال الإعمار، وكذلك بأدوار تجسسية وإستخباراتية في دول الجوار.

ج- الإنفاق العسكري والبرنامج النووي:

تسعى إيران إلى تحقيق إستدامة التفوق الإستراتيجي في إقليم الخليج؛ وهو الهدف الذي إستلزم منها إنفاقا مطردا في المجال العسكري، نتج عنه تطوير منظومة دفاعية، وإمتلاك صواريخ باليستية متنوعة ناهيك عن حجم الميزانية المخصصة للبرنامج النووي منذ عقود. فالميزانية الرسمية لمنظمة الطاقة

[1] أحمد شمس الدين ليلة، نهضة إقتصاد الثورة الإيرانية.. دراسة المسببات الهيكلية للإخفاق، مرجع سابق، ص9.

الذرية الإيرانية هي 300 مليون دولار سنويا وتكلفة مالية مباشرة بقيمة 2 مليار دولار[1]. يأتي هذا في ظل تذبذب أسعار النفط منذ 2014، وهو ما يجعل الإقتصاد الإيراني مرهونا بقطاع الطاقة.

شكل رقم 20: تقلبات أسعار النفط في الفترة ما بين 1995 و2016.



المصدر: مستقبل الصراع على أسواق الطاقة بين النفط الخام والصخري، ص2، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/18، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/en/node/4150

ويمثل الشكل التالي الإنفاق العسكري الإيراني من 2011 إلى 2019

الشكل رقم21: الإنفاق العسكري الإيراني من 2007 إلى 2017.



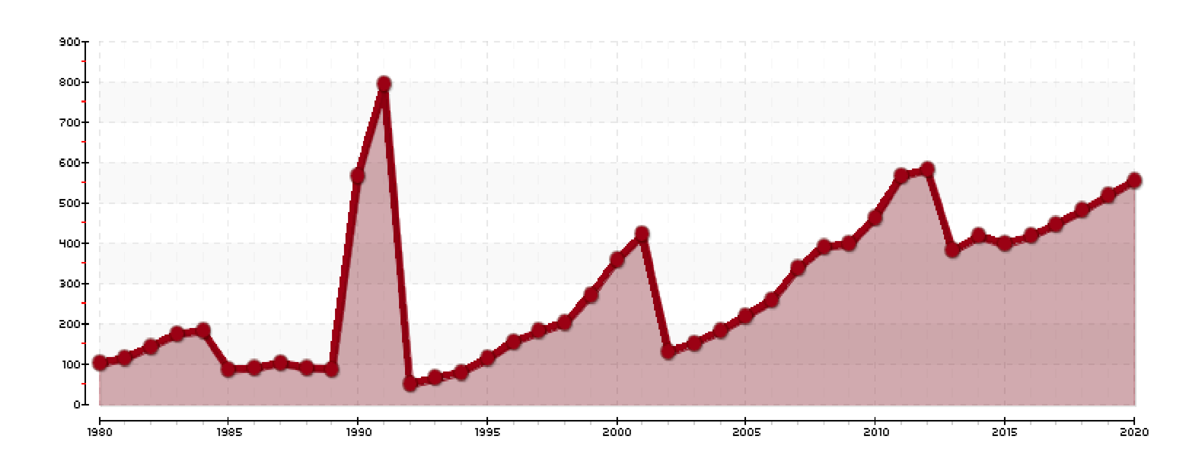
المصدر: البنك الدولي

[1]Patric Klosen, " How Iran's Economic Gain from Nuclear Deal Might Affects Its Foreign Policy», The Washington Institute, USA, 2015, PP. 1-2.

إن المتتبع للإنفاق العسكري الإيراني، يتبين معه أنه قد بلغ ذروته في عام 2006، وبعد ذلك إنخفض بين عام 2006 و2014. وقد كان الإنخفاض الأكثر حدة بين عامي2012 و2013 بعد القرار بفرض الإتحاد الأوروبي عقوبات إقتصادية ومالية على إيران، ثم تابع إرتفاعه بين عامي 2015 و2017 أي ما بعد الاتفاق النووي، ليعاود الإنخفاض مع بدء العقوبات الجديدة عام 2018 إلى 13 مليار دولار. لكن مع ذلك، تبقى إيران من بين أكثر الدول إنفاقا في المجال العسكري بشكل يكاد يكون منعزلا عن منحنى الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتمد على أسعار النفط بشكل أساسي، والتي تعرف تذبذبا كبيرا منذ 2014 – إرتفاع الأسعار بعد بوادر تعافي الإقتصاد العالمي من تبعات جائحة كورونا مؤخرا–. أما الشكل التالي؛ فيوضح الناتج المحلي الإجمالي لإيران منذ سنة 1980 إلى غاية 2020.

شكل رقم22: الناتج المحلي الإجمالي لإيران بين عامي 1980-2020





المصدر : صندوق النقد الدولي
التاريخ : 2015
إنشاء: Actualitix - جميع الحقوق محفوظة



<u>المصدر</u>: صندوق النقد الدولي

لطالما هدفت حكومة ترامب سابقا إلى دفع قادة النظام الإيراني إلى وضع صعب يختارون فيه بين الإنهيار الإقتصادي أو تغيير سلوكهم في المنطقة ووقف برنامج الصواريخ الباليستية، وذلك من خلال ترسانة العقوبات المفروضة والإعتماد على إستراتيجية الشد الأقصى.

ويدعم ذلك تقارير أميركية تؤكد أن الإقتصاد الإيراني يتجه نحو الإنهيار خاصة مع إنهيار العملة الإيرانية التاريخي، وذلك بسبب سياسات النظام في الإنفاق الهائل على برنامج الصواريخ والتدخلات العسكرية في دول المنطقة. ويأتي ذلك في ظل توقعات صندوق النقد الدولي، التي كانت تشير إلى إرتفاع النمو الإقتصادي عقب الإتفاق النووي. لكن ما حدث هو العكس، حيث تشير الأرقام إلى إنخفاض النمو من 4% إلى أقل من 2 % في 2017[1].

يبدو أن الإقتصاد الإيراني يواجه تحديات كثيرة؛ كتباطىء معدل النمو وإرتفاع نسب التضخم، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لإنخفاض الصادرات النفطية، والقيود المفروضة على الإستيراد. ما أدى إلى إنهيار قيمة الريال الإيراني أمام الدولار. هذه التحديات وغيرها تبدو جليا على أنها في معظمها نتاج مكانة إيرانية إقليمية في المنطقة دفعتها للقيام بأدوار خارجية من جهة، والبحث على تحقيق التفوق العسكري من جهة أخرى عبر منظومات دفاعية وبرامج نووية. مما أثقل الكاهل الإيراني ووضعها تحت طائلة العقوبات الدولية التي فاقمت الوضع الإقتصادي السيء وإحتمال ذهابه لحد الإنهيار. هذه الأسباب وعلى ضخامتها، لكنها لا تغطي أسبابا داخلية على غرار الفساد ونوعية الخطط الإقتصادية المتبعة.

وصفوة القول، تفيد بوجود حقيقة من الضروري جدا وضعها في الحسبان، وهي أن العقوبات التي لا تتضمن فرض حظر شامل على صادرات النفط الإيراني لا يمكنها أن تتسبب في أزمة جوهرية للإقتصاد الإيراني. فهو السبيل الوحيد لزعزعة النظام من الداخل الإيراني؛ بمعنى آخر، أنه وبقدر عدم قدرة إيران على تحمل الحظر في حال وقوعه، فإن الإقتصاد العالمي هو الآخر لن يحتمل غياب حصة إيران يوميا من صادرات النفط، لأن هذا الغياب سيشعل لا محالة الأسعار بشكل كبير، ويفتح الإحتمالات الأكثر سوءا وهي غلق مضيق هرمز. كما تهدد بذلك إيران كلما تعقد الوضع في الخليج

فما هي آثار التنافس في الخليج على سوق أسعار النفط وتبعات ذلك؟

[1] حيدر الخفاجي، "الإقتصاد الإيراني بعد إنسحاب أميركا من الإتفاق النووي"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تم التصفح بتاريخ: 2020/3/2، على الموقع: https://www.bayancenter.org/2018/08/4776

المطلب الثالث: مآلات حروب تسعير النفط على الخليج

يعد النفط العصب الرئيس للطاقة. وبما أنه الأبرز في المشهد الإقتصادي العالمي، كان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية السيطرة على منابعه، وذلك من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المادة الحيوية. وعليه، إرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ إكتشافه بالأزمات والصراعات، وكان بذلك من أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية. الأمر الذي ميز مصادره بالإضطراب على غرار منطقة الخليج بشكل خاص بإعتبارها مخزون إحتياط والمنطقة الأكثر إنتاجا وتصديرا. وكما هو معلوم في كون دول الخليج دولا نفطية، فهي بالمقابل دول ريعية. الأمر الذي يدفع في بعض الأحيان إلى خلافات حول تسعير هذه المادة الإستراتيجية تصل في ظروف معينة إلى حد الحروب النفطية غير المعلنة مع منتجين آخرين يعقد ذلك إستراتيجية المنطقة وحجم النزاعات البينية فيها.

فكيف يبدو إقليم الخليج في ظل حروب أسعار النفط الناتجة عن تنافس إقليمي ودولي فيه؟

كان العام 2018 عاما بالغ الأهمية فيما تعلق بجيوسياسية الطاقة؛ حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى من إستعادة مكانتها كأكبر منتج للنفط، فبعد أن كان معظم القرن العشرين قرن الريادة الأمريكية في إنتاج النفط عالميا إلى حدود عام 1974، تمكن الاتحاد السوفياتي في أوج الحرب الباردة من إزاحتها عن موقعها. وفي عام 1976، تجاوزت السعودية الإتحاد السوفياتي ومنذ ذلك الحين، بسطت المملكة هيمنتها على سوق النفط للعقود التالية[1]، والتي أصبحت ترفع وتخفض الإنتاج بالتنسيق مع الولايات المتحدة. حيث كان ذلك ممكناعندما كان الإتحاد السوفياتي معزولا عن السوق العالمية. لكن طفرة الزيت الصخري حولت أمريكا إلى أول منتج للنفط في العالم بحوالي 13 مليون برميل –2019–.

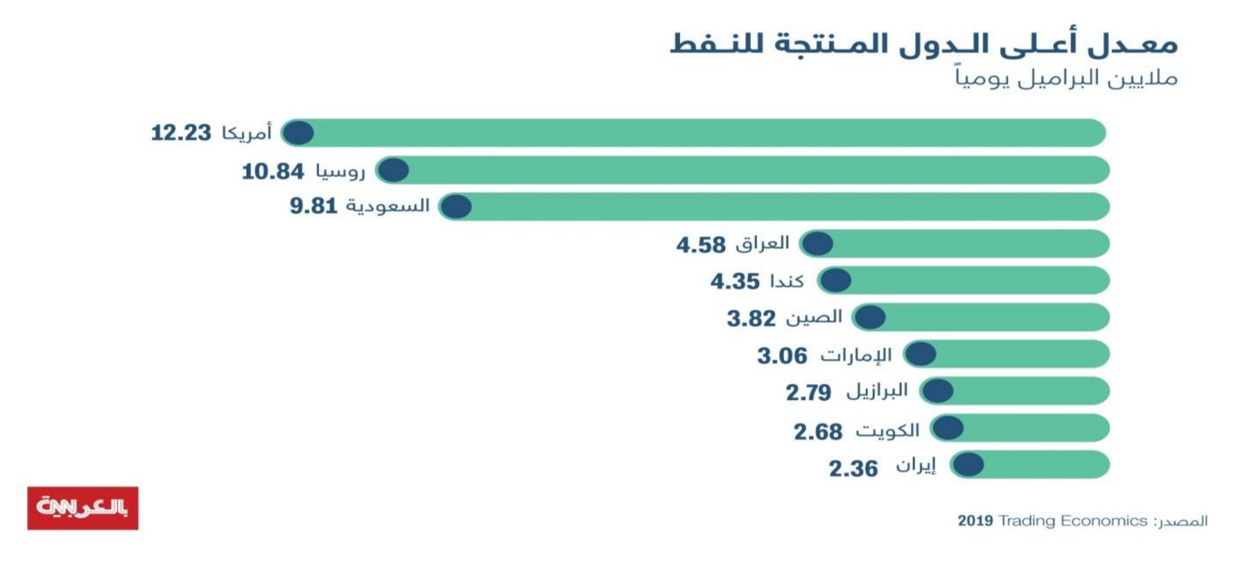
إن هذا التقديم ضروري لفهم أبعاد حروب الأسعار وأبعادها الإقتصادية والسياسية بين المنتجين، فالولايات المتحدة التي كانت تتحكم بمستوى العرض والطلب لتحديد السعر بما يناسب الإقتصاد الأمريكي ماقبل السبعينيات، تخلت عن ذلك بعد تحولها إلى مستورد موكلة المهمة للسعودية، حيث كانت الأمور ترتب في أوبك. لكن دخول روسيا إلى سوق النفط أصبح من غير الممكن لأوبك وحدها

[1] ستيفن رايت، "الخليج في 2019: ملامح الجغرافيا السياسية للطاقة "، ترجمة: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2019، ص2.

التحكم بالسعر كما تريده أمريكا فيما يعرف بأوبك +، وإحتلال أمريكا من جديد ريادة الإنتاج في النفط.

أولا: أطراف تحديد الأسعار: يمكن القول أن الدول المنتجة للنفط تؤثر في الأسعار بشكل كبير، حيث تمثل نسبة مشاركتها في الإنتاج العالمي للنفط بحوالي 71%، وهي نسبة كبيرة جدا تجعلها المحدد الرئيس لتوجهات الأسعار بالإعتماد على نسب الزيادة والإنخفاض في الإنتاج والإحتياطات. والشكل التالي يوضح أهم عشر دول منتجة للنفط خلال عام 2019.

الشكل رقم23: أهم عشر دول منتجة للنفط خلال عام 2019.



<u>المصدر</u>: معدل أعلى الدول المنتجة للنفط، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/16، على الموقع:

https://debriefer.net/news-17061.html

أ-القوى التقليدية: يمكن القول أن كل من السعودية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية هي الدول الأكثر تأثيرا في سوق النفط:

- **السعودية:** رغم أنها عضو في أوبك إلا أن قوتها النفطية تجعل لسياساتها تأثيرا خاصا على السوق العالمية حتمت علينا إفرادها، حيث تهدف السعودية إلى تحقيق سعر مرتفع نسبيا للبرميل بحيث يضمن لها تحقيق التوازن في ميزانيتها. حيث أن خفض الانتاج السعودي يؤدي إلى رفع الأسعار بنسب متفاوتة تختلف حسب مستوى إنتاج المنتجين الآخرين. ويمكن القول أن قوة السعودية في السوق النفطية إكتسبتها من مؤهلات يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم27: المؤهلات الطاقوية للسعودية في السوق العالمية

كلفة الإنتاج	10 دولارات
القدرة الإنتاجية	10.5 مليون برميل مع قوة إحتياطية تتجاوز 2مليون برميل
إحتياط النفط	266 مليار برميل
إحتياط الغاز	8.6 تريليون م³

المصدر: B. p Statistical Review of World Energy 2019, Oil and Natural Gas.

– **أوبك:** تنتج الدول الأعضاء حوالي 40% من النفط الخام في العالم، وبسبب هذه الحصة السوقية يمكن لسياسات أوبك أن تؤثر على أسعار النفط المتداول دوليا، حيث تعمل أوبك على تحقيق أعلى سعر للنفط بسبب إحتياجات أعضائها من الواردات النقدية الأجنبية.

– **روسيا:** سعت روسيا ولا تزال للتعاون مع أوبك، وخاصة مع السعودية بهدف تحسين الأسعار التي تمثل مدخلا أساسيا للموازنة الروسية، وذلك من كونها منتجا مهما للنفط، وما لسياسات روسيا من تأثير بالغ على منحنى الأسعار. والجدول التالي يبين المؤهلات الطاقوية لروسيا.

جدول رقم28: المؤهلات الطاقوية لروسيا في السوق العالمية

كلفة الإنتاج	**17 دولار**
القدرة الإنتاجية	**11.3 مليون برميل**
إحتياط النفط	**80 مليار برميل**
إحتياط الغاز	**47.2 تريليون م³**

المصدر: B. p Statistical Review of World Energy 2019, Oil and Natural Gas.

– **الولايات المتحدة الأمريكية:** يبدو أن طفرة صناعة النفط الصخري ساهمت في تحقيق إستقلال مجال الطاقة ومنه إستقلال القرار الأمريكي بشكل كبير في سوق النفط، حيث دشن عودة بروز أمريكا

كلاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمية لحقبة جديدة من إرتفاع العرض وإحتدام المنافسة والتأثير على الأسعار بالهبوط[1].

جدول رقم29: المؤهلات الطاقوية الأمريكية في السوق العالمية

كلفة الإنتاج	45-50 دولار
القدرة الإنتاجية	13 مليون برميل
إحتياط النفط	23 مليار برميل

المصدر: B. p Statistical Review of World Energy 2019, Oil and Natural Gas.

ب- التحالفات الجديدة: أويك بلس

يضم دول أوبك بالإضافة إلى عدد آخر من المنتجين الراغبين في تحسين الأسعار على غرار روسيا والمكسيك. وبالرغم من إعتبار الأطراف السابقة هي الأساسية في تحديد أسعار السلعة الإستراتيجية عبر تفاهمات العرض والطلب، إلا أن ذلك لا يلغي وجود محددات تؤثر بدورها على السوق العالمية.

ثانيا: محددات مؤثرة في سوق النفط: تنقسم المحددات التي تؤثر على سياسات الدول المؤثرة في سوق النفط إلى محددات ذات طبيعة إقتصادية وسياسية وحتى طبيعية ويمكن إجمالا تقسيمها كما يلي[2]:

أ- محددات دائمة:

- **التنافس على الحصص السوقية:** حيث إن ضمان وجود حصة أكبر لكل دولة منتجة في السوق من الأمور الأساسية التي تحدد سياستها النفطية. مما قد يدفعها لتقديم حوافز للمستهلكين بهدف ضمان دخول أسواق جديدة أو الحفاظ على حصتها، أو العمل على تخفيض الإنتاج لتحسين الأسعار.

---

[1] ستيفن رايت، مرجع سابق، ص5.

[2] "مواقف الدول المؤثرة على الصعيد الدولي في أسعار النفط: المحددات والسيناريوهات المحتملة"، مركز الإمارات للسياسات، الإمارات، أفريل 2020، ص ص 4-6.

– **المنافسة بين أنماط الإنتاج المختلفة:** ونقصد هنا نمط الإنتاج التقليدي منخفض التكلفة مقارنة بنفوط أخرى على غرار النفط الصخري والنفط المحصور ونفط أعماق البحار، والتي تتراوح تكلفتها بين 40 و70 دولار.[1]

– **نسب نمو الإقتصاد العالمي:** وذلك نظرا لأن إستهلاك النفط يرتبط بالنشاط الإقتصادي بشكل طردي.

– **نسبة مشاركة النفط في مزيج الطاقة العالمي:** أدى إرتفاع إنتاج الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة إلى زيادة المعروض العالمي من السوائل مما أدى لإنخفاض أسعاره. وهوما سمح لبعض الدول بإحلال الغاز الطبيعي محل الوقود الأحفوري في بعض الأنشطة الإقتصادية، وذلك لكونه يلائم الصناعات النظيفة والصديقة للبيئة.

– **نسبة تطور المخزونات القائمة:** نظرا لوجود تخزين تجاري، إضافة إلى التخزين العائم على مستوى الناقلات.

– **التغير في سعر صرف الدولار:** نظرا لأن أسعار النفط يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي، فإن إنخفاض الدولار يقلل السعر الفعلي للنفط خارج أمريكا، بما يؤدي إلى تقليل الأرباح الفعلية للمنتجين وبغية مواجهة ذلك تعمل الدول المعنية على رفع أسعار النفط.

ب– محددات موسمية: كجائحة كورونا وتراجع الطلب على النفط بسبب نظم الإجراءات الإحترازية التي ضيقت النشاط الإقتصادي العالمي وأثرت سلبا على نسب النمو الإقتصادي.

– **التغيرات الجيوسياسية والأمنية التي قد تؤدي لتعطيل الإنتاج:** ونقصد بذلك الأحداث والنزاعات التي قد تؤدي إلى تعطيل الإمدادات، ومنه الضغط على المعروض وبالتالي على الأسعار، خاصة وأن الجزء الكبير من النفط يقع في مناطق عرضة للإضطرابات السياسية.

وهكذا، يمكن القول أن تحديد سعر النفط لا يتعلق بكمية المعروض والطلب عليه في إطار قانوني العرض والطلب، أو الارتباط الوثيق بتغير سعر الدولار أمام العملات الإرتكازية الأخرى. لكن توليفة

---

[1] وليد خدوري، "آثار الإتفاق النووي على صادرات النفط الإيرانية، دراسات وتقارير"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2015، ص 3.

من العوامل منها ماهو دائم، ومنها ما هو مؤقت تؤثر على أسعار النفط، بما قد يؤثر على الحصص السوقية للمنتجين، فتلجأ الدول المنتجة في أحيان معينة إلى حرب الأسعار بهدف الدخول إلى أسواق جديدة أو الحفاظ على حصتها في الأسواق القائمة، أو الدفع بخسارة حصص سوقية لمنافسين آخرين.

فما المقصود بحرب الأسعار في السوق النفطية؟

ثالثا: حروب أسعار النفط كآلية موجهة لإدارة التنافس بين القوى الإقليمية والدولية في الخليج

أ- مفهوم حرب الأسعار: حرب الأسعار لأي سلعة هي عرضها بأقل من أسعارها الحقيقية التي يعبر عنها ميزان العرض والطلب في السوق، بهدف إلحاق الضرر بأحد المنتجين المؤثرين في السوق وذلك من أجل حمل طرف معين على تبني إجراء إقتصادي أو سياسي معين. وعادة ما تكون في سلع إستراتيجية ومؤثرة حيث تعرف هذه القضية في الأدبيات الإقتصادية بالإغراق أو سياسة إفقار الجار[1]، وهو ما يمكن إسقاطه على الحروب النفطية القائمة على خلافات تسعير سلعة النفط.

تحاول السعودية إظهار نفسها في صورة المنتج المرجح (Swing Producer)، يدعم ذلك منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك والتي هي في جوهرها منظمة تقودها السعودية – رغم الخلافات الموجودة خاصة مع إيران –، لكن إستغلال النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية سمح بتجاوز السعودية الأمر الذي إستلزم دعم روسيا لها، لكن ذلك لم يمنع حدوث الخلافات وظهور حروب الأسعار كآلية عقوبات بين المنتجين.

على الرغم من التقلبات في أسعار النفط، فإنه من الممكن تحديد أربع دورات على الأقل لسوق النفط تبدأ من عام 1973 إلى عام 1985؛ حيث كان سعر النفط الخام في أعلى إرتفاع مسجل لدورة الأسعار وتواصل ذلك لمدة 12 سنة، ثم كانت الدورة الثانية ما بين عام 1986 إلى عام 2000. حيث شهدت دورة الأسعار إنخفاضا إمتد لمدة 14 عاما. ويمكن تحديد الدورة الثالثة لأسعار النفط من العام 2001 إلى عام 2014؛ أي 13 عاما من إرتفاع أسعار النفط ، ثم سجل عام 2014 إنكماشا

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، "حرب الأسعار بين السعودية وكبار المنتجين"، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/23 ، على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/3/10/%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A8%D9%8A%D9%86

يمكن فهمه هنا على أنه دورة جديدة من إنخفاض أسعار النفط[1] وصلت ذروتها في عام 2020 بسبب جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي، لكن منتصف 2021 حمل معه تباشير تعافي أسعار النفط من جديد ، والتي قد تكون ممتدة وقد تكون غير ذلك، بسبب عدم رضا الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- نظرة على أهم الحروب النفطية: سنركز على آخر حربين نفطيتين غير معلنتين في العقد الأخير وذلك للأهمية التي تحيط بهما، نظرا لتداخل عوامل سياسية بإقتصادية تهدف إلى خلق ترتيبات جديدة، وإرغام أطراف على تبني سياسات مخالفة لما هو موجود في مناطق معينة عبر إستغلال العلاقة الوثيقة بين السياسة والإقتصاد.

- حرب 2014: إستخدمت السعودية سلاح النفط ضد روسيا وإيران تحديدا، بتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية نظير تدخل روسيا عسكريا في أوكرانيا وهو ما لم تقبله أمريكا وأخضعت بسببه روسيا إلى حزمة عقوبات إقتصادية، وبسبب دعم إيران للنظام السوري من جهة وتمسكها بتخصيب اليورانيوم الأمر الذي تعتبره السعودية تهديدا للأمن الإقليمي الخليجي.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل إستخدمته إدارة رونالد ريغان في ثمانينات القرن الماضي لإحداث عجز كبير في ميزانيات الدولتين، وهو إجراء إقتصادي بهدف سياسي؛ ونقصد بذلك أن الهدف من تخفيض الأسعار هو الضغط على روسيا وإيران عن طريق إحداث عجز في ميزان المدفوعات على إعتبار أن مبيعات النفط هي أهم مصادر الدخل لاقتصاديات روسيا وإيران[2]. وعليه، فان سيناريو إستمرار أسعار النفط بمستويات متدنية يدخل هذه الدول في أزمات مالية يصعب الخروج منها، إلا بتوافقات سياسية كإحتمال قائم ترجوه الدول الضاغطة.

- حرب 2020: كانت الأمور ترتب داخل أوبك، ولكن بعد رجوع روسيا إلى سوق النفط العالمي وهي اليوم ثاني أكبر منتج للنفط، أصبح من غير الممكن لدول أوبك وحدها رفع وتخفيض الإنتاج

[1] ستيفن رايت، مرجع سابق، ص9.

[2] شذى خليل، "السعودية وأمريكا: مستقبل النفط بالمنطقة"، وحدة الدراسات الإقتصادية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، فيفري 2017، ص2.

للتحكم بالسعر كما تريده أمريكا فظهر ما يسمى أوبك بلس، وكانت روسيا تقبل التنسيق مع السعودية برفع وخفض الانتاج بقصد التحكم بالأسعار.

لكن تاريخ 6 مارس 2020 كان إيذانا ببدء أيام هزت أسواق النفط العالمية وقادت لنسخة نووية في حرب الأسعار، حيث قررت روسيا عدم تخفيض إنتاجها – بعد طلب سعودي- على أن يكون التخفيض من الآخرين بما فيهم الولايات المتحدة ، وخلال 3 أيام هبط سعر النفط إلى حوالي 33 دولارا للبرميل ووصل إلى أدنى مستوى له بـ18 دولار، حيث كان المطلوب تخفيض الإنتاج بحوالي 3.5 مليون برميل باليوم بسبب تراجع الطلب نتيجة إنخفاض الإستهلاك الصيني بسبب جائحة كورونا- مصنع العالم- بحوالي 20%؛أي حوالي2.8 مليون برميل يضاف إلى ذلك تراجع الطلب عند المستهلكين الأساسيين[1].

وعليه، دخلت السعودية حرب أسعار مع روسيا تحديدا بعد رفض الأخيرة تجديد إتفاق خفض الإنتاج – أوبك +- وذلك لمواجهة أزمة نقص الطلب، وإستخدمت السعودية ورقة إغراق السوق بالنفط كأداة للضغط على روسيا التي روجت لقدرتها على التعامل مع أسعار قريبة من 20 دولار لفترات طويلة. لكن التجربة أثبتت عدم قدرتها على الإستمرار، كما تأثرت صناعة النفط الصخري الأمريكية. مما أكد أن إجراء الإغراق خطوة سلبية على جميع المنتجين، إلى أن إنتهى الأمر بإعلان الإتفاق على خفض الإنتاج يوم 12 أفريل 2020 بدأ من شهر ماي إلى الربع الأول من سنة 2021 إستجابة لضغوطات أمريكية بعد تراجع حاد للأسعار، إثر تخفيض السعودية لإنتاجها لم تشهد السوق مثله منذ حرب الخليج الأولى يفاقم ذلك تنافس حاد بين السعودية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية على صدارة الإنتاج وتسيير دفة العرض والطلب.

---

[1] عبد الحي زلوم، "حرب النفط اليوم هي حرب من حروب الجيل الخامس الإقتصادية"، صحيفة رأي اليوم، تم التصفح بتاريخ 2020/10/12، على الموقع: https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%87%D9%8A-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE

ج- عوامل مغذية لحروب أسعار النفط:

1- تأثير حصة إيران النفطية: إيران هي واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم، لذلك فإن أي فقدان أو تذبذب في إمداداتها سيزيد الضغط على الأسعار، خاصة إذا علمنا أن الصين تأتي في صدارة الدول المستقبلة للنفط الإيراني- 648 ألف برميل-. يأتي هذا في ظل الجدل الذي تحدثه العقوبات الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني منذ عقود. لكن الإتفاق النووي أنعش القطاع لفترة وجيزة لتقع إيران مرة أخرى تحت طائلة عقوبات هي الأشد والأكثر في ظل إدارة ترامب السابقة – 1500 عقوبة- وصل الأمر إلى حد التهديد بتصفير النفط الإيراني.

ولقد تسببت عقوبات واشنطن ضد طهران في تراجع إنتاج النفط الإيراني إلى أدنى مستوياته منذ ثمانينات القرن الماضي وفقا لوكالة الطاقة الدولية بوقع 140-400 ألف برميل، وتعهد ترمب مرارا بتصفير صادراتها النفطية ردا على سلوكها الإقليمي وبرنامجها النووي والصاروخي[1]. مما دفع كلا من السعودية والعراق على ضخ إنتاج من خامات مماثلة للخام الإيراني عقب العقوبات في 2018 بعد تراجع الشحن الإيراني إلى أوروبا.

- أثر تناقص حصة إيران بسبب العقوبات على أسعار النفط:

خلصت دراسة علمية حول تأثير عقوبات إيران على سوق النفط **لكارلو أندريا بولينو وبراين إفرد وفخري حاسانوف وإيمري هاتيبولو** أنه كلما إنخفضت كمية النفط الخام الإيراني المتاح للتصدير إرتفع سعر النفط ما لم تعوض السعودية ذلك النقص[2]؛ ونقصد بذلك لجوء السعودية إلى طاقتها الإحتياطية لبعث التوازن في أسواق النفط. وهو الأمر الذي تعهدت به السعودية غداة إعادة فرض العقوبات في ماي 2018. الأمر الذي إعتبرته طهران إستفزازا صريحا لها لتهدد بغلق مضيق هرمز وهو الأمر الذي لن تسمح به واشنطن، نظرا للإرتفاع الهائل في الأسعار الذي سيعقب الغلق، سيما

---

[1] إبراهيم الطاهر، "هل تنجح الصين في إفشال مخطط تصفير صادرات النفط الإيراني"، تم التصفح بتاريخ: 2020/10/3، على الموقع:
https://arabi21.com/story/1200129/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B4%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%AA%D8%B5%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

[2] لكارلو أندريا بولينو وبراين إفرد وفخري حاسانوف وإيمري هاتيبولو، "العقوبات على إيران وأثرها على أسواق النفط "، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، الرياض، ماي 2019، ص 11.

التأثر البالغ الذي سيطال الدول المنتجة في الخليج نتيجة غياب البدائل السريعة لتعويض التصدير عبر هرمز.

لكن قرار عدم تجديد الإعفاءات الممنوحة لثماني دول لإستيراد النفط الإيراني – الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، الهند، تركيا، اليونان، ايطاليا– عمّق المشكلة الإيرانية. لكن في المقابل، أعلنت الصين عن عدم إمتثالها للعقوبات المفروضة على إيران، وأنها ستحافظ على جزء كبير من صادراتها متجاهلة إخطارات أمريكا في جو محموم من التنافس، فيما وصفه البعض بمحاولة صينية لإفشال مخطط تصفير النفط الإيراني.

لكن في المقابل تواصل سيناريو الإمدادات من قبل السعودية تعويضا لحصة إيران يعني أن السوق العالمي سيترك دون أي طاقة أمان إحتياطية لتلبية الإرتفاعات الطارئة في الطلب، وما لذلك من تداعيات سلبية على إستقرار أسواق النفط.

- تأثير رفع العقوبات على أسعار النفط:

في حال رفع العقوبات على إيران – وإن تم ذلك بعد 2015– فإن ذلك يعني السماح بمزيد من النفط الإيراني المصدر ومنه مرونة النفاذ إلى الأسواق المتخمة أصلا منذ 2014 ودليل ذلك إنخفاض الأسعار. الأمر الذي يمثل داعما إضافيا لمسار هبوط الأسعار، لكن إيران تهدف لتعويض ما فقدته من مليارات الدولارات في ضوء تراجع حصتها التصديرية على مدار السنوات الماضية[1]، لتكون أمام سيناريو تفضله السعودية، وهو أسعار متدنية مع إرتفاع الإنتاج. وهي التي لديها إحتياطات مالية كافية تؤهلها لمعالجة العجز في الميزانية. بالمقابل لا تتمتع إيران بنفس المرونة المالية وهي تحتاج لرفع الأسعار، وهو ما يعرف بسياسة الحرمان من المال عن طريق حرب النفط. وهو ما لا تقبله إيران.

2- حرب الناقلات في الخليج: تميزت الفترة التي تلت إلغاء الإستثناءات الأمريكية على صادرات النفط الإيراني بظاهرة إحتجاز الناقلات النفطية والهجوم عليها، في ظاهرة أعادت بعض مظاهر فترة الثمانينات وإن لم تكن بالمستوى نفسه. والجدول التالي يبين كرونولوجيا إستهداف ناقلات بحرية في الخليج.

[1] أسماء الخولي،" تأثيرات محسوبة: بعد الإتفاق النووي.. إلى أين تتجه أسعار النفط؟"، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، العدد 14، الكويت، 2015، ص4.

جدول رقم30: كرونولوجيا إستهداف ناقلات بحرية في الخليج

التاريخ	الحادثة
12 ماي 2019	توجيه إتهامات لإيران من قبل أمريكا ودول في المنطقة بإستهداف أربع سفن تجارية بميناء الفجيرة في الإمارات.
13 جوان 2019	إتهام إيران بالهجوم على ناقلتين نفطيتين في بحر عمان.
10 جويلية 2019	محاولة 3 سفن إيرانية منع مرور السفينة البريطانية بريتيش هيريتيج في مضيق هرمز وذلك قبل تدخل الفرقاطة مونتروز وإبعاد القوات الإيرانية.
15 جويلية 2019	إعلان الإستخبارات الأمريكية عن إحتجاز الحرس الثوري ناقلة تحمل علم بنما وتسمى MI/ RIAH
19 جويلية 2019	إحتجاز الحرس الثوري الإيراني لناقلة النفط البريطانية إستينا امبيرو.
25 نوفمبر 2020	تعرض ناقلة نفط يونانية لإنفجار في ميناء الشقيق السعودي على البحر الأحمر
05 ديسمبر 2020	تعرض سفينة شحن بريطانية لهجوم بمحافظة المهرة على بحر العرب
14 ديسمبر 2020	إنفجار في الناقلة **بي دبليو راين** حيث إستهدفت بميناء جدة الذي أغلق بعد الحادثة
04 جانفي 2021	إحتجاز الحرس الثوري الإيراني ناقلة نفط من كوريا الجنوبية **هانكوك كيمي**

المصدر: إيران وإستهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي: ما المستقبل؟، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص ص 10-11.

- موقع الجزيرة. (بتصرف)

فالهجوم على الناقلات يسبب إرتفاع أسعار النفط بسبب التخوف من إنقطاع الإمدادات، يأتي ذلك في ظل فرض أسعار أعلى على ضريبة شحن النفط الموجه للشرق الأوسط، يدعم ذلك هجومات متكررة على خطوط أنابيب رئيسية في السعودية بواسطة طائرات مسيرة، وكذلك الهجوم على عملاق النفط السعودي أرامكو ومصافي نفط في مناطق أخرى على غرار جدة. ويبقى الحوثيون هم من توجه لهم

التهم بضرب عصب الإقتصاد السعودي ومن ورائهم الغريم الإيراني. ويرى البعض أن إيران هي المسؤولة على إستهداف الناقلات البحرية في الخليج مستمدين حجة الإتهام من تهديدها للملاحة في الخليج، وهي ترمي إلى[1]:

- **موازنة الضغوط على صادراتها النفطية:** موازنة الضغوط الأمريكية والتي مصدرها العقوبات بضغوطات على حركة الملاحة الدولية بما قد يدفع إلى إحتمالية التخفيف من العقوبات.

- **التأثير على مواقف الدول الكبرى من مدخل إقتصادي بحتمية الضغط لتخفيف العقوبات:** وذلك إدراكا منها بأن تعطيل الملاحة الدولية في الخليج هو بمثابة ورقة ضغط من أجل مواجهة تحديات تفرضها أمريكا والتراخي الأوروبي بحسب الإيرانيين. الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية على أسعار النفط بسبب إحتمال تذبذب الإمداد. وهو ما يمكن أن تأخذه الدول الكبرى في الحسبان عند التعاطي مع الملف الإيراني خاصة بالنسبة للأوروبيين.

- **إختبار رد الفعل الأمريكي:** مدى الإستعداد الأمريكي في القيام بعمل عسكري ضدها.

- **ردع القوى الراغبة في إحتجاز ناقلات النفط الإيرانية:** وهي بذلك توجه رسائل مفادها إمتلاك وسائل ضغط على حركة الملاحة الدولية، وإرتفاع تكلفة إستهداف صادراتها النفطية وردع أي محاولات مستقبلية لحجز ناقلاتها.

- **التهديد بورقة أمن المنطقة وإستقرار إقتصاداتها.**

د- آثار حروب الأسعار:

1- على الولايات المتحدة الأمريكية: تعثّر الكثير من شركات النفط الصخري وإن طال الأمر يعني إفلاسها، وهذا يعني خسارة الولايات المتحدة جزءا كبيرا من إنتاجها اليومي حيث يكوّن الصخر الزيتي ثلثي إنتاج الولايات المتحدة، ومن ثمة المزيد من الإستيراد.

2- على روسيا: بالرغم من كون الإقتصاد الروسي أكثر تنوعا، إلا أن أسعارا منخفضة لا تتلاءم ومشاريع روسيا الباحثة عن دور عالمي يعيد لها مكانتها التي فقدتها. وهو ما يثبت صعوبة الإستمرار

[1] "إيران وإستهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي: ما المستقبل؟"، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2019، ص ص3-5.

في مواجهة تداعيات سياسة الإغراق، ناهيك عن منافسة منتجين آخرين لها في أسواقها التقليدية وهو ما يعني خسارة حصصها في السوق النفطية. لتبقى إحتمالات تصاعد حروب أسعار أخرى في حال تمسك بعض المنتجين وخاصة السعودية بخفض الإنتاج.

3- على السعودية: يمكن للسعودية تحمل حرب أسعار لفترة محددة، نظرا لإمتلاكها إحتياطات مالية. لكن ستعاني من عجز مالي إذا ماكان السعر أقل من 30 دولارا. وهو ماشهدناه في الفترة الأخيرة، بما سيؤثر على خطط التنمية لرؤية 2030. لذا فخيار السعودية سيكون تحسين الأسعار، لكن ذلك لا يمنعها من الإعتماد على سلاح الإغراق متى وجدت نفسها في حاجة إليه على الصعيد الإقتصادي وحتى السياسي.

4- على الصين: الصين هي ثاني مستهلك للنفط في العالم. ولهذا الإعتبار فقد كدست ملايين البراميل بكميات هائلة فاقت إحتياجاتها بسبب إنخفاض الأسعار في المدة السابقة، فلطالما كان الطلب الصيني محددا في زيادة الأسعار. لكن عمليات التخزين الهائلة، قد تفعل العكس بسبب إرتفاعها عن المستويات العادية، بما يوحي إحتمال أن تصبح الصين متحكما في أسعار النفط وإن كان لمدة قصيرة، بما قد يغير معادلة الأمن الطاقوي لدى القوى الدولية.

- **زيادة التنافس:** في هذا المقام، سنقدم مثالا عن التنافس في السوق النفطية؛ فكلما سوقت السعودية نفطها الخام لتصديره بسعر منخفض عن مؤشر برنت مثلا بأقل ب 3 دولارات تعمد إيران إلى خفض دولار إضافي عن سعر البيع الرسمي المعتمد من قبل السعودية، ثم يخفض العراق بواحد دولار وهكذا.[1]

- إستنتاج العديد من الباحثين أن الولايات المتحدة قد كانت من المحتمل هدفا لحرب أسعار 2020 ردا على عقوبات واشنطن على صناعة النفط الروسية. وهو ما يزيد من إمكانية إفلاس شركات أمريكية مثقلة بالديون في تكساس ونورث داكوتا وكولورادو.

[1] هادي فتح الله، "السعودية وحروب تسعير النفط في الشرق الأوسط"، تم التصفح بتاريخ: 2020/11/6، على الموقع: https://admin.carnegieendowment.org/sada/?fa=66185

– حرب الأسعار هي فرصة سانحة لروسيا للإنتقام من العقوبات الأمريكية ضد خط السيل الشمالي الذي ينقل الغاز الروسي نحو أوروبا، وذلك من خلال إستهداف قطاع النفط الصخري الأمريكي وزيادة التوتر بين واشنطن والرياض[1].

– تهدف روسيا إلى ترسيخ مكانتها كقوة في الشرق الأوسط من خلال تحالف أوبك + – رغم ما يكتنفه من خلافات في أحيان معينة– والتصدي للهيمنة الأمريكية على أسواق الطاقة.

– تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لأن تكون هي نفسها موردا بديلا للغاز إلى أوروبا بفضل التأثيرات التي ستحدثها العقوبات على روسيا على خط تورك ستريم.

– تنافس بين روسيا والسعودية على الأسواق الآسيوية.

إن تحول أمريكا إلى أول منتج في العالم لا يعني إستقلالها عن السوق العالمية وعن علاقاتها بمنتجي النفط في الخليج، وخير دليل على ذلك حرب أسعار 2020 بين السعودية وروسيا التي تأثرت بها تحديدا شركات النفط الصخري في أمريكا. ففي الخليج، دول تتطلع إلى الدعم الأمريكي المستمر مقابل إلتزامهم برعاية مصالحها. وعليه نفهم سياقات الضغط الأمريكي على السعودية بحتمية تخفيض الإنتاج في مقابل توجس إيراني من كل ماهو أمريكي وعدم موثوقية بين الطرفين – بغض النظر عن الإنتماء الحزبي لساكن البيت الأبيض–، بسبب تصور مسبق عن كون إيران المهدد لأمن المنطقة. وهو طرح يتلاءم مع تصورات الحلفاء السعوديين الذين بدورهم تتزعزع ثقتهم بروسيا في مراحل معينة، وإن كان الأمر متبادلا في ظل طرح روسيا نفسها كوسيط لأي خلافات في الخليج، وهذا نتيجة تراكمات حرب الأسعار في 2020 لتبقى الصين المستفيد من أي تداعيات لأي حرب نفطية في الأفق.

فهل سنكون أمام إحتمال عولمة الأمن في الخليج في ظل دخول تركيا وإسرائيل مؤخرا إلى الإقليم ؟

---

[1] قطار أبو ذياب، وقائع حرب النفط الجديدة وأبعادها الجيوسياسية ، تم التصفح بتاريخ: 2020/11/6، على الموقع: https://www.alarabiya.net/ar/politics/2020/03/22/%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

خلاصة الفصل الرابع:

تعددت الرؤى حول أمن الخليج بشكل متناقض. **فالتصور السعودي؛** يقوم على إعتبار مياهه دولية والموافقة على وجود قواعد عسكرية أجنبية. ومنع إيران من إمتلاك السلاح النووي. وهو على نقيض **الإدراك الإيراني؛** الرافض للوجود الأجنبي والقواعد العسكرية، إعتبار الخليج بحيرة مغلقة، ربط أمن الخليج بأمن دول وسط آسيا. **أما التصور الأمريكي؛** يتبين بتواجد عسكري. الأمر الذي يساهم في أمن الملاحة في الخليج وبتأمين إمدادات الطاقة في العالم. خليج بدون سلاح نووي. مع تفوق خليجي عسكري على إيران. وبالنسبة **للتصور الروسي؛** يتلخص في مبادرة تشكيل منظمة أمن وتعاون خليجي تقوم على رفض نشر قواعد عسكرية أجنبية، الحماية المشتركة لأمن الطاقة. علاقات وفق مبدأ حسن الجوار. أما **مفهوم الصين؛** فيتحدد في ربط أمن الخليج بأمن جنوب شرق آسيا. وأمن الإمدادات النفطية.

إن الوضع في الخليج يوحي ببيئة مضطربة تتجلى معالمها في؛ الإستقطاب، الذي يكون دوليا أو إقليميا أو مزيجا بينهما؛ يمارس من قبل قوى لإستمالة دول أخرى. فصارت الأدوار التقدمية لقطر تهديدات في إدراك السعوديين. وتقويضا للأمن الخليجي. أما اليمن؛ ساحة حرب بالوكالة. فكان الإحتواء السعودي بالمبادرة الخليجية، ثم بعاصفة الحزم. ولم يكن اليمن على رأس الأولويات الإيرانية لكن المنافسة مع السعودية أعادت ترتيب هذه الأولويات. أما العراق فأصبحت الطائفية محدد الحياة السياسية، والفوضى التي أظهرت أسبقية النفوذ الإيراني في العراق مقارنة بالسعودي المتأخر–2014–

يشهد البيت الخليجي تصدعا داخليا بفعل تأثيرات الخلاف القطري الخليجي رغم توقيع إتفاقية العلا، ليتشكل مشهد خليجي جديد من حيث التوازنات. عزز هذا غياب التصور المشترك وعمّق هشاشة الوحدة الإقتصادية الخليجية. أما الإقتصاد الإيراني؛ فيشهد تراجعا في الأداء نتيجة تكاليف المكانة الإقليمية والعقوبات الدولية. إن حدوث حروب الأسعار **كحرب 2014، حرب أسعار2020؛** واللتان إستخدمت فيهما السعودية سلاح النفط ضد روسيا، وإيران وروسيا بتنسيق أمريكي. ما أثّر سلبيا على المنتجين؛ كتعثر شركات النفط الصخري الأمريكية، التأثير على مشاريع روسيا الباحثة عن دور عالمي. صعوبة إستمرار السعودية في مواجهة الإغراق والتأثير على رؤية 2030. تعميق الأضرار الإقتصادية لإيران الريعية.



تم تناول موضوع الدراسة الذي تمحورت إشكاليته حول كيفية تأثر الأمن الإقليمي الخليجي بمخرجات العملية التنافسية الناتجة عن تفاعل القوى الإقليمية والدولية في إقليم إستراتيجي هو الخليج. وقد تمت معالجة هذه الإشكالية على إمتداد أربعة فصول إنطلاقا من الفرضيات الواردة بمقدمة البحث. لذا سيتم في إطار هذه الخاتمة الوقوف على الإجابة على الإشكالية، وإختبار الفرضيات، وما تم التوصل إليه من نتائج.

وكإجابة على الإشكالية والفرضيات السابقة، نخلص إلى:

– تناقض في تصور القوى الإقليمية والدولية حول ظاهرة واحدة وهي أمن الخليج لتظهر خارطة من التحالفات على أنها أمريكية سعودية في مقابل إيرانية روسية، ولتبقى الصين تراوح محاولة لعب دور الموازن، مع وجود ميل للتصور الروسي الإيراني.

– غياب تصور مشترك لماهية التهديدات سمح بتقسيم الخليج إلى جهة شرقية، وأخرى غربية بما ينسف أي محاولة للوصول إلى أمن إقليمي.

– إنكشاف البيت الخليجي بسبب تنامي ظاهرة الإستقطاب والإستقطاب المزدوج في الإقليم، يرهن المنطقة لمصالح القوى الفاعلة في المنافسة الإقليمية والدولية.

– المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية والتي عمقتها المنافسة الدولية تقوم على إدارة نزاعات المنطقة إنطلاقا من ملف المنافسة، لترهن واقع ومستقبل دول على غرار اليمن والعراق.

– الخلاف القطري السعودي بيّن أن الدول الخليجية الستة ليست كتلة، في ظل توجسات مستقبلية من قبل الكويت وسلطنة عمان من أي أدوار سعودية.

– الملف الطائفي من أهم المداخل لفهم طبيعة العلاقات بين إيران والسعودية. وما تدخّل السعودية في اليمن، وبعث دورها في العراق، والتدخل في البحرين غداة الربيع العربي، إلا دلالة على مواجهة ما تعتبره تمددا شيعيا في المنطقة.

– لعبت الولايات المتحدة دور الموازن الخارجي في الخليج لمواجهة التغول الإيراني من خلال عقوبات ساهمت في تراجع قوة طهران بشكل كبير، لكن دخول روسيا إلى الخليج كان عبر البوابة الإيرانية ساهم في خلق توازن على الأقل مرحليا.

– إن مستوى تهديد أمن الخليج مرتبط لا محالة بطبيعة الإستراتيجيات والسياسات المنتهجة من قبل القوى الدولية والتي تستقطب بدورها القوى الإقليمية، وتحاول إدارة مصالحها إنطلاقا من تحريك هذه القوى لتكون في أحيان كثيرة وكيلة عنها.

– على مستوى علاقة القوى الدولية بالإقليمية ليست هناك تحالفات جديدة، وإنما هي تعزيز لعلاقات كانت مبتورة بين روسيا وإيران مثلا، لكن الجديد من الداخل الخليجي وتبعات دور قطر عقب الحصار التي تحالفت مع تركيا وتقاربت بشكل أكبر مع إيران، في مقابل تطبيع بحريني إماراتي مع إسرائيل لتدخل قوى جديدة إلى الإقليم، معلنة عن خارطة جديدة من التحالفات الإقليمية يحتمل أن تكون مدخلا **لعولمة أمن الخليج**.

– تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة الهيمنة الإمبراطورية، وهي مترسخة في التصور الجيوبوليتيكي الأمريكي الباحثة عن طرق ضمان إستمرار سيطرتها على العالم. وهو الأمر الذي لم يعد يروق لروسيا والصين الراغبتين في تعديل هيكلية النظام الدولي وأفول الأحادية القطبية. وهو ما يرهن أمن أقاليم كساحات للمواجهة بالوكالة على غرار الخليج لتبين مدى إرتباط أمن الخليج بالأمن العالمي خاصة ماتعلق بالجانب الإقتصادي.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– التنافس مفهوم إقتصادي إنتقل إلى العلاقات الدولية من خلال دراسة العلاقات الإقتصادية الدولية يعبر عن سعي كل طرف للوصول إلى تحقيق مكاسب موضوع التنافس قبل الآخرين ودون الإضرار بمصالحهم؛ وتتنوع هذه الأهداف من إقتصادية، سياسية، إجتماعية ثقافية لتحدد لنا أبعاد ظاهرة التنافس. وبناءا على الأطراف الفاعلة والآثار التي تمارسها، تنحصر العملية التنافسية في إطار البيئة الداخلية أو تتعداها إلى النظام الإقليمي والدولي حتى تتشكل المستويات الثلاث للتنافس والذي يكون إما وطنيا أو إقليميا أو دوليا.

– يتحول التنافس إلى توتر بتحول العلاقات من المعارضة الضمنية إلى العلنية ويكون ذلك نتيجة لإستخدام وسائل غير مشروعة، ويتطور التوتر بدوره بخطاب إعلامي وتصريحات مشحونة إلى حالة من التهديد قد تصل إلى مرحلة الأزمة بفعل أحداث مفاجئة. هذه الأخيرة قد تتعقد بسبب سوء إدارتها لتكون نزاعا مكتمل الأركان تختلف فيه مواقف الأطراف حول قضية معينة في نفس الوقت، وبرغبة لتغيير الوضع القائم. لكن تغلف النزاع بطابع قيمي هوياتي وطول أمده يحوله إلى صراع قابل للإدارة

فقط في ظل غياب مبدأ التنازلات المفهوم المركزي لعمليات التسوية ومن ثم الحل. حيث يكون هاجس الأمن حاضرا في كل هذه المواقف.

– إن القوة مفهوم خلافي لا يقبل تعريفا واحدا، فإذا كانت القدرة تتمثل في توظيف مصادر قوة الدولة التي تملكها، فإن النفوذ والتأثير يعنيان القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء، والنفوذ جزء مهم في السياسة الدولية بيد أنه لا يعدو أن يكون جزءا من القوة، فالتأثير يعول على الإقناع وبدرجة أقل على التهديد والعقوبات.

– إن حيازة الدول لمقومات القوة يجعلها ضمن تصنيف معين؛ دول كبرى، متوسطة، صغرى، وبإستثناء الأخيرة يكون للدول طموح قيادي يرتكز إلى ثالوث مشكل من القوة والمقدرة ومن ثمة التأثير الذي يختلف مجاله من النسق الإقليمي إلى الدولي بناءا على الوزن السياسي للدولة، حيث تظهر إما بصورة قوى إقليمية أو قوى دولية.

– إن القوى الإقليمية هي دول لديها قدرات تأثيرية خارج مجالها الحيوي حيث تؤثر في المحيط الإقليمي بشكل عالي بإعتبارها الدولة التي تشارك بقوة في كافة التفاعلات المحيطة. وتتميز بحضورها الإقليمي في القضايا ذات الإهتمام المشترك في دوائر إهتمامها الإستراتيجي. وهي تختص بتحمل مسؤوليات خاصة بالأمن الإقليمي، إنطلاقا من إمتلاك كل من القوة والقدرة والتأثير داخل حدود إقليمها.

– إن القوى الدولية تشكل ناد بعضوية محصورة في عدد قليل من الدول، تتوافر على مقومات وقدرات عالية – مادية ومعنوية– تمكنها من تبني سلوك خارجي ينجم عنه تأثير يتعدى صداه المنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها، مع القدرة على إخضاع الآخرين لهذا التأثير قسرا وترغيبا. وبعكس القوى الإقليمية التي تعول على المنظمات الدولية لبناء دورها الإقليمي وإضفاء الشرعية على قراراتها، فإن القوى الدولية هي التي تؤثر على المنظمات الدولية وتصنع القرار فيها. فإذا كان تأثير القوى الإقليمية ينحصر في منطقتها الإقليمية، فإن القوى الدولية تتعدى إقليمها من خلال ما تتميز به من وزن يؤهلها لإحداث تأثير سياسي على نسق دولي، وهي قادرة على إخضاع القوى الإقليمية لإرادتها، لأن ميزان القوة في صالحها.

– يختص الأمن الإقليمي بالإجراءات المتخذة في إطار العلاقات المتبادلة بين دول الإقليم بشكل متدرج في إطار تنسيق مشترك، يقوم على تقدير مماثل لمصادر التهديدات وطرق مواجهتها خاصة ما تعلق بنزع السلاح، النزاعات العسكرية الإقليمية، حل النزاعات بطرق سلمية أو على الأقل المساهمة في حلها لأن أمن الدولة مرتبط بشكل وثيق بأمن الجماعة الإقليمية، وهو نوع من التحالف بين دول إقليم معين لتنظيم الدفاع عنه ضد قوى دخيلة وكذلك حماية الوضع القائم. في حين، أن المركب الأمني ينطلق من وجود درجة من الإعتماد الأمني تكفي لتأسيس مجموعة مترابطة. إضافة إلى ذلك يمكن أن تكون نظم إقليمية متعددة ضمن مركب أمني واحد.

– أنصفت الجغرافيا منطقة الخليج بموقع إستراتيجي يمثل قلب الشرق الأوسط يتميز بخصوصية في الموقع فهو يتوسط القارات الثلاث للعالم القديم بما تحويه من ممرات مائية، بالإضافة إلى أن الملاحة في هرمز ترتبط إرتباطا عضويا بأمن الخليج، والأكثر من ذلك فإن الأوضاع في هرمز ترمي بتداعياتها المباشرة على وضع الملاحة في كل من باب المندب والسويس غربا، ومضيق ملقا شرقا بفعل التكامل الوظيفي بين المضائق يزيد ذلك إحتياطي الموارد الطاقوية النوعي التي يختزنها الإقليم.

– الخليج مركز الثقل العالمي للطاقة؛ حيث يعتبر الحوض الهيدروكربوني الأغنى والأوفرإنتاجا في العالم؛ فهو يجمع خصائص لا تتوفر فيما دون غيره من النفوط على غرار غزارة الآبار وقلة عمقها، سهولة نقله وتخزينه وتوزيعه وإنخفاض تكلفته، إرتفاع نسبة الجودة نتيجة إنخفاض نسبة التلوث فيه. تموضع منطقة الخليج في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط (اليابان والدول الأوروبية والأمريكية)، ناهيك عن طول أمد النضوب مقارنة بنفوط أخرى؛ حيث يعتبر منافسا تجاريا لمصادر الطاقة البديلة. ولا ينحصر الثقل الطاقوي للخليج في النفط، بل يتعداه إلى الغاز الطبيعي، وإن إقتصر على إيران وقطر عملاقي الغاز في الخليج.

– يفضي توزيع الأدوار في النظام الإقليمي الخليجي إلى دول **محورية قلب** هي **السعودية وإيران، ودول أطراف** هي **الكويت والبحرين وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والعراق** يختلف دورها من محايدة إلى تابعة إلى **موازنة كالكويت، بينما يختلف الأمر بالنسبة** لقطر، والتي على الأقل لم تعد من بين دول الأطراف. ولكن في ذات الوقت ليست دولة قلب لإفتقارها لمقومات تؤهلها لذلك نذكر

منها السكان والمساحة على سبيل الإستشهاد لا الحصر. وهي دولة **تطمح للهيمنة** أو **دولة مساومة** ترفض الوضع القائم وتوزيع الأدوار فيه وتسعى لتغييره.

– يستند دور الدولة الإقليمي إلى شروط كحجم الدولة، مكانتها في الإقليم، نوعية الأهداف، التوجه السياسي للدولة في محيطها الإقليمي، القدرات والأدوات، القبول والإعتراف من البيئتين الإقليمية والدولية لهذا الدور، إضافة إلى مراعاة خريطة التوازنات الدولية القائمة وتأثيراتها على الإقليم مع عدم الفصل بين التخطيط للدور ورؤية الأطراف الأخرى (إقليمية ودولية). فالسعودية بموقعها الإستراتيجي وثقلها الروحي وفوائضها المالية وجدت نفسها في قلب الحدث بعد تراجع مكانة العراق، وأنه لزام عليها أن تعزز دورها الإقليمي تماشيا مع الأهداف التي تتوخى تحقيقها في الدائرة الخليجية لمواجهة التهديدات الحاصلة، وفي مقدمتها تعاظم النفوذ الإيراني. وهذا ما جعلها تعتمد أدوات مغايرة تحولت معها معالم السياسة الخارجية السعودية إلى النمط التدخلي كالأدوار العسكرية وزيادة الإعتماد على آلية التمويل عبر المساعدات الإغاثية، أو منعها عند تعارض الآراء مع دول معينة أو تقليصها كأداة فاعلة مع إقحام النفط في السياسة.

– تعطي إيران أهمية كبيرة للسياسة الخارجية بالنظر إلى أنها تعد نفسها نموذج حكم مثالي تريد له أن يتجاوز حدودها الضيقة إلى البيئة الخارجية الأوسع؛ حيث ترتسم السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج من خلال مؤثرات تفرضها إيران، وتتحمل ضغطها دول الخليج، وتعد الأساس لرسم العلاقة بين الطرفين خاصة في ظل تغير القيادة في السعودية و تحول سياستها من الإحتواء ورد الفعل إلى المواجهة على إعتبار إيران مصدر الخطر، في ظل إستراتيجية إستغلال التهديد الخارجي لتعبئة البيئة الداخلية عبر توظيف نظرية المؤامرات لزيادة مناعة النظام الإيراني، ولا تزال إيران تؤمن بتصدير مبادئ الثورة. ومن دون شك، فإن هذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسته عند قيام الثورة نفسها في أواخر السبعينيات. لكن الإستعداد لرفع شعار الثورة الإسلامية مازال قائما، مع محاولة إستمالة الأطراف الخليجية للدخول في دائرة العلاقات الثنائية الوطيدة المنفصلة.

– تهدف كل من السعودية وإيران لبناء جيوش حديثة ويرجع ذلك إلى تنافسهما على الرغم من أن كليهما لا يسعيان إلى المواجهة المباشرة لكن الأعمال العدائية تتم عن طريق الوكلاء في مناطق النفوذ. وهو ما يفسر الإرتفاع المطرد لمؤشر الإنفاق العسكري بالنسبة للسعودية على حساب إيران المثقلة بالعقوبات التي تفرض منطقها، لتمنع الإرتفاع الشديد والمتناسب مع الطموح الإيراني في

تطوير الترسانة العسكرية، بما لا يجعل مجالا للمقارنة بين الإنفاق العسكري السعودي والإنفاق الإيراني لتكون الميزة التنافسية هنا للسعودية، عندما يتعلق الأمر بإقتناء أسلحة جديدة ومتطورة على حساب إيران.

– يعتبر الجيش الإيراني أكبر جيش في الشرق الأوسط بخبرة قتالية تفوق الجيش السعودي كما تتفوق إيران في المجال البحري، في الوقت الذي ركزت فيه السعودية على بناء قوة جوية متطورة، والذي كان على حساب القوة البحرية، رغم طول السواحل السعودية– غياب النظرية البحرية في الفكر الإستراتيجي السعودي– الأمر الذي غاب لدى الإستراتيجيين السعوديين. وبذلك تجد إيران نفسها متفوقة على السعودية دون قدرة هذه الأخيرة على المواكبة نتيجة التطوير الذاتي الذي تعتمده إيران يدعمه قدرات صاروخية باليستية من أكبر القدرات في الشرق الأوسط رغم العقوبات.

– وجود إرتباك خليجي وخاصة سعودي في التعامل مع البرنامج النووي، فإذا كان سلميا فهذا معناه أن إيران حققت إنجازا علميا وتنمويا وحتى سياسيا عجزت عنه الدول الأخرى المنتجة للنفط كالسعودية. وإذا كان البرنامج عسكريا، فهذا يعني أن إيران ستتحول إلى قوة نووية ستضطر القوى الكبرى إلى التعامل معها على هذا الأساس. الأمر الذي سيعتبر تفوقا إستراتيجيا على حساب السعودية بفقدان مكانة المهيمن الإقليمي، وعلى حساب العلاقات الإيرانية العربية على نحو أوسع.

– رغم أن السعودية لم تسلم من عجز ميزان المدفوعات بسبب إنهيار أسعار النفط، إلا أن اللعبة التنافسية جعلتها ترمي بثقلها في أوبك للإبقاء على الأسعار في حدود 40 دولارا لفترة طويلة، مع إدراك مسبق على أن إيران تهدف إلى الوصول إلى سعر أكثر من 70 دولارا نظرا لتأثّر المؤشرات الكلية والجزئية للإقتصاد الإيراني بشكل سلبي. وعليه، فإن أسعارا أقل تعني عائدات أقل، ومنه تنافسية أقل لإيران مقارنة بالسعودية في هذا المجال لتتعدى آثاره إلى الضغط على البرنامج الصاروخي الإيراني نتيجة نقص التمويل.

– إن السعودية أكثر تنافسية من إيران في المجال الطاقوي يرجع ذلك إلى القدرة الإنتاجية للمواد الخام التي بوّأتها الصدارة في قطاع النفط، وظهور بوادر القوة الغازية للسعودية عقب بداية إستخراج الغاز الصخري. كل ذلك ينعكس إيجابا على قطاع البتروكيماويات، ومن ثمة على عقد إتفاقيات تجارية مع دول الجوار بإغتنام خلافات سياسية مع إيران على غرار النزاع حول الجزر الثلاث وإنسيابية السلع السعودية بفعل عضويتها في منظمة التجارة العالمية، هذا من ناحية الموارد ناهيك عن التأثير الأكبر،

وهو العقوبات الدولية على إيران. فالتنافس بين السعودية وإيران يجعل مسألة فرض العقوبات ربحا للسعودية وخسارة لإيران؛ أي لعبة صفرية. والعكس صحيح في حالة تخفيفها، وهذا ما يجعل الإقتصاد الإيراني مرهونا بمنحنى العقوبات الدولية المفروضة.

– تغيّرت العلاقة بين العراق ومحيطه الخليجي من إستراتيجية الهيمنة الموجهة للخارج إلى إعتباره ميدانا لنفوذ قوى خارجية داخله، حيث تحول العراق من حائط الصد إلى نموذج لمفهوم الدولة الفاشلة عبر تصدّره مراتب أولى في مؤشرات الفشل الدولاتي، إضافة إلى تحوله إلى أرض خصبة جاذبة ومفرّخة ومصدرة للتطرف والإرهاب، ناهيك عن مشكلة الدور المتنامي لإيران وما يتبعه من دور متنفّذ في المنطقة بالإضافة إلى زيادة التمدد الشيعي فيها، مصادر التهديد هذه حتّمت على السعودية البحث عن مكان لها في عراق ما بعد الغزو الأمريكي.

– إن التنافس على كسب النفوذ الجيوسياسي في الخليج بين إيران والسعودية معقد للغاية **نظرا لتشابك الملفات فيه**، يشمل بين ثناياه صراعا غير محسوم مفتوحا على كل الإحتمالات سبب ذلك الأهداف المتناقضة بشكل صارخ بين الطرفين، فإذا كان العراق يمثل بوابة إيران إلى الدول الخليجية الأخرى، تراه السعودية حائط الصد بينها وبين إيران عبر إحتلال موطئ قدم لها في العراق بالمراهنة على التواصل مع النخب الشيعية إلى جانب السنية. أما البحرين؛ فتعني للسعودية أمن المنطقة الشرقية مرتكز شيعة السعودية. في حين، ترى فيها إيران عراقا ثانيا بتمكين سياسي للشيعة الأغلبية في الحكم وتعاطيها مع حقوق الشيعة وفق إستراتيجية الإقصاء وعدم التمكين، رغبة منها في إستنهاض الشعب البحريني، إلى **اليمن** العمق الإستراتيجي للأمن السعودي الذي ترى فيه إيران المكان المناسب لمحاصرة السعودية جنوبا بعدما تمت محاصرتها شمالا، وهي تسعى إلى تحويل جماعة أنصار الله الحوثيين إلى قوة سياسية وعسكرية مهيمنة على العملية السياسية في اليمن، وذلك من خلال إستنساخ تجربة حزب الله اللبناني في اليمن.

- إن الإختلاف العددي بين السنة والشيعة في الخليج كان ليكون عاديا لولا دور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي لتنقله إلى حالة التنافس والصراع عبر مسمّى **الصحوة الشيعية**. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية تتراجع قوتها الناعمة بفعل إنغماسها مؤخرا في إعتماد القوة العسكرية. وهذا ما قد يؤثر على مكانتها. الأمر الذي ستستغله إيران بشكل قطعي عبر توسيع الخطاب ليشمل السنة عن طريق تسويق صورة السعودية على أنها القطب السني غير المبالي بالوحدة الإسلامية.

– إن موضوع التنافس بين النطاقين البري والبحري فيدور حول مفتاح السيادة العالمية وهي عبارة عن منطقة حيوية جيوستراتيجية تؤدي الهيمنة عليها إلى تحقيق مزايا جيوبوليتيكية حاسمة على حساب الطرف المنافس حيث يجمع الكثيرون على أنها منطقة الخليج. فهي منطقة قليلة الكثافة السكانية بشكل مذهل قياسا بمساحة الإقليم، يختزن باطنها طاقة بما يبعث على ضعف القدرة على الدفاع الذاتي. الأمر الذي يجعلها جاذبة للقوى الدولية.

– رغم الطرح الذي مفاده أن الخليج لم يعد ذو أولوية للولايات المتحدة الأمريكية، بعدما أصبحت منتجا كبيرا للنفط وبداية الإعتقاد بتخلي أمريكا عن الخليج، والإستدلال في هذا الحكم بإعلان واشنطن عن الإستدارة الإستراتيجية بإتجاه آسيا والإنسحابات شبه الكاملة من العراق وأفغانستان. لكن هذه الحجة تتجاهل الأهمية المستمرة للمنطقة من منظور الأمن القومي وأمن إمدادات الطاقة بالنسبة لأمريكا.

– إن الواقع الدولي يصوّر لنا حجم العلاقة الروسية الإيرانية بإعتبار أن هذه الأخيرة هي بوابة روسيا للعودة إلى الخليج، وذلك بإستغلال قوى مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية بعد خسارة العراق وإصطفاف السعودية إلى الجهة الأمريكية – رغم ملامح التوتر التي تعتري بعض الفترات– ، فكلا النظامين ينطلقان من عامل البراغماتية لتحصيل الأهداف الدولية أو الإقليمية.

– تبقى العلاقات الصينية الإيرانية مغرية للطرفين برغم الضغط الأمريكي وآثار الملف النووي الإيراني لكنها ليست محصنة خاصة من وجهة نظر الإيرانيين إذا ما نظرنا إلى المنافس الإقليمي وعلاقاتها مع الصين ذات التوجه البراغماتي، فالتنين الأصفر يتغلغل في الخليج إنطلاقا من سياسة الإسترضاء والتطمين بالصعود السلمي، وما يتضمنه بالنسبة للسعودية التي تريد الإنفتاح على الصين – بدليل الزيارات والتقارب في المدة الأخيرة– بإستخدام الملف الطاقوي في محاولة منها لسحب البساط من إيران فيما يتعلق بالنفوذ الإقليمي، وإيران التي ترى فيها عدوا محتملا للولايات المتحدة الأمريكية. يأتي ذلك من إعتقاد راسخ لدى الإيرانيين أن مصالح الصين في الخليج مرتبطة بإيران بشكل أساسي. ويظهر ذلك بالمحاولة الصينية لإفشال مخطط تصفير النفط الإيراني، وما يعني ذلك من تعويل إيران على الصين فيما يتعلق ببرنامجها النووي، لتكون منطقة الخليج منطقة تزاحم بين أمريكا وروسيا والصين.

– وجود الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج وإن سلمنا بتحقيق إكتفائها الطاقوي على المدى القريب وقرب تحولها إلى مصدِّر للنفط، إلا أن وجودها في الإقليم هو ضمن إستراتيجية بعيدة المدى متواصلة منذ عقود – الماهانية– تتمثل في تعزيز النفوذ العالمي بالأساس وعدم ترك الخليج للصين وروسيا لضمان إستمرارية الهيمنة، ولا يتعلق الأمر بتأمين مصادر الطاقة فقط بل بأهمية تدوير الدولار على مستوى التعامل التجاري و زيادة التعامل به، مادامت عملية تدوير النفط مقابل الدولار ومقابل شراء دول الخليج أسلحة و أنظمة دفاعية مستمرة، فإحتمالية تخلي أمريكا عن هذا الميزان التجاري غير واردة حاليا، ناهيك عما يعنيه تراجعها في الخليج من خسارة دورها كضامن عالمي لنفاذ النفط إلى العالم. وهو دور كبير لا يكون إلا لدولة عظمى.

– تراجع الإلتزامات الأمريكية تجاه الخليج مقارنة بفترات سابقة خاصة بعد الإنسحابات من العراق وأفغانستان، حيث يبدو أن التعويل الأمني على الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد رهانا واضحا، لكن لا توجد خيارات على الأقل حاليا خاصة في ظل الجدل حول إعتبار إسرائيل بديل الضامن الأمني أم بديل لحماية المصالح الأمريكية لا غير.

– إن ما تخشاه الصين هو السعي الأمريكي لفرض نفوذها على أسعار النفط العالمي وتدفقاته بفعل هيمنتها الإستراتيجية على الخليج، وسيطرتها البحرية على ممرات نقل الطاقة البحرية الجيوسياسية؛ وهو ما يعني الضغط على الصين وإستغلال ضعفها في مجال الطاقة. الأمر الذي جعلها تسوق لصورة تتجاوز الشريك الإقتصادي إلى وسيط لحل نزاعات المنطقة، وتطمع بوجود عسكري في المنطقة وهو ما تطمح له روسيا القارية أيضا.

– منذ بدء الحديث عن وجود نظام إقليمي خليجي، لم تشهد التفاعلات البينية تفوقا لمضمونها التعاوني، بل بقي الطابع الصراعي هو الطاغي. وعليه، فالإختلاف في تحديد التصور نحو إيران يعني سياسات خارجية متمايزة. الأمر الذي لا يتلاءم مع طموح تشكيل إتحاد خليجي قائم على سياسة خارجية موحدة. وعليه، فإن الدول الخليجية حاليا تعيش حالة من الإنكفاءات بفعل ترسيخ مقاربة أولوية الداخل على الخارج.

– يبدو أن البرنامج النووي الإيراني أضحى أحد محددات العلاقات السعودية الأمريكية، والتي بينت عاصفة الحزم أنها تحولت من الإرتباط الإستراتيجي إلى الإنفكاك الجزئي بعد الإتفاق النووي إلى عودة

الإرتباط في عهد ترامب، لتبقى العلاقات رهينة تجاذبات الإتفاق النووي في عهد بايدن التي تشترط السعودية أن تكون طرفا فيه وهو ما ترفضه إيران بشكل قاطع.

– يظهر من سلوك الصين ومواقفها أنها تدعم نظريا مقاربة متعددة الأطراف حول قضية الأمن في الخليج، فإن تعاطيها مع المبادرات الأمنية في الخليج تؤكد هذا الطرح، فهي لا تحبذ إنفراد دولة واحدة مهما كانت قوتها بمسؤولية الضامن الأمني، وهنا إشارة إلى واشنطن. كما أنه لا يمكن لأي دولة أخرى مهما تعاظمت قوتها أن تقبل بهذا الدور بشكل مفرد نتيجة التكاليف الباهضة. وعليه، فالصين ترى أن الخليج ينتقل تدريجيا من إتفاقية أمنية أحادية الجانب إلى إتفاق متعدد الأطراف يدفع ذلك هجمات ضد المنشآت البترولية السعودية وغياب رد أمريكي حازم عزز الشكوك القائمة حول مدى موثوقية الضمانات الأمنية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية.

– بقدر عدم قدرة إيران على تحمل الحظر في حال وقوعه فإن العالم هو الآخر لن يحتمل غياب حصة إيران من ملايين البراميل يوميا من صادرات النفط، لأن هذا الغياب سيشعل لا محالة الأسعار بشكل كبير، ويفتح الإحتمالات الأكثر سوءا؛ وهي غلق مضيق هرمز. كما تهدد بذلك إيران، كلما تعقد الوضع في الخليج.

– عدم وضوح دور العامل الدولي؛ إذ أن هناك إلتباسا في مدركات النخب الخليجية الحاكمة للعامل الدولي وخاصة الأمريكي، بشأن كونه عامل داعم للأمن أو خصما، وذلك بسبب التعويل على التحالف الثنائي مع واشنطن بديلا عمليا عن التعاون. الأمر الذي لم يساعد على الإنتقال بمجلس التعاون إلى طرف محوري في المواجهة الإقليمية.

قائمة المصادر والمراجع

- **باللغة بالعربية**

أولا- **الكتب:**

1. الأعظمي وليد حمدي، **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة 1965-1991م**، (لندن: دار الحكمة، 1992).
2. أبو حلاوة كريم، **سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية**،(دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).
3. إدريس محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**،(بيروت: مركز دراسات للوحدة العربية،2000)
4. إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسة والإستراتيجيات، 2002).
5. إزلوموان فرانسوا، **الإقتصاد الصيني**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
6. أحمد سامر خير، **العرب ومستقبل الصين من النموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية**، (أبو ظبي: ثقافة للنشر والتوزيع، 2009).
7. الأحمري محمد ، وآخرون، **العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج**، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية،2015).
8. أنور فرج محمد، **النظرية الواقعية دراسة تحليلية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).
9. إسماعيل محمد صادق، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، (دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010).
10. أرسلان أحمد فؤاد، **نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986).
11. بوبوش محمد، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016).

12. بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2004).

13. بلعيشة محمد، مزوزي عبلة، وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2018).

14. بنيس فيليس، **محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية**، ترجمة: عواطف شلبي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018).

15. برجاس حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام،2000)

16. البرزنجي دانا علي صالح، **السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11أيلول2001**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009).

17. بريجنسكي زيغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية**، ترجمة: أمل الشرقي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،1999).

18. بريك ممدوح، الجازي محمد، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011**، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2012).

19. بشارة عزمي، الزويري محجوب وآخرون، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ، 2012).

20. الجاسور ناظم عبد الواحد، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت**، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998).

21. الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسية**، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

22. الجاسور ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأوروبية- الأمريكية على قضايا الأمة العربية: حقيقة ما بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007).

23. الجحيشي فراس محمد أحمد، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بنية أمنية متغيرة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).

24. جيليب ليزلي، **قواعد القوة، كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسية الخارجية الأمريكية،** ترجمة: كمال السيد، (القاهرة: د.س.ن،2011).

25. جميل مطر، على الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات الدولية،** ط5، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

26. جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

27. جنكياني يازا، **صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسية النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط،** ترجمة: على مرتضى سعيد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2011).

28. جعفر الطائي تاج الدين، **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي،** (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).

29. دال روبرت، **التحليل السياسي الحديث،** (ترجمة: علاء أبو زيد)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1993).

30. دودز كلاوس، ديفيد أتكسون، **الجغرافيا السياسية في مائة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي،** (ترجمة: عاطف مجتهد، عزت زيان)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

31. دورتي جيمس، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،** (ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985).

32. دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتكي،** ترجمة: عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004).

33. ديسوا جيرار، **دراسة في العلاقات الدولية، النظرية الجيوسياسية،** ترجمة: قاسم المقداد، (سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2006).

34. دندن عبد القادر، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي: الأبعاد والإنعكاسات الإقليمية،** مركز الكتاب الأكاديمي، 2016).

35. هارون على أحمد، **أسس الجغرافيا السياسية،** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998).

36. هاشم نوار جليل، حيدر على حسين، أمجد زين العابدين طمعة، **الإقتراب الكبير: روسيا في الشرق الأوسط**، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020).
37. الهواري عادل مختار، **أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن**، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،1992).
38. الزايد عطا الله زايد، **العلاقات السياسية السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003**، (الرياض: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).
39. زهران جمال علي، **قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
40. حامد محمد الأحمدي وآخرون، **مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربي**، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2011).
41. حارب سعيد، **مؤثرات في العلاقات الخليجية الإيرانية في منطقة الخليج**، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية،2015).
42. الحوالي سفرين عبد الرحمان، **حقائق حول أزمة الخليج**، (الرياض: دار مكة المكرمة،1991).
43. حمو طارق، **الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية**، (ألمانيا: المركز الكردي للدراسات، 2020).
44. الحمص محمود، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980).
45. حسين عدنان السيد، **نظرية العلاقات الدولية**، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010).
46. حسين عوض الله زينب، **الإقتصاد الدولي**، (مصر: الدار الجامعية، 1998).
47. حسين خليل، **قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، (بيروت: دار المنهل اللبنانية، 2007).
48. حسين خليل، **الإستراتيجيات، التفكير والتخطيط الاستراتيجي**، (بيروت: منشور الحلبي الحقوقية، 2013).

49. الحسيني هالة أحمد، **الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الإيرانية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016).

50. الحسن حمزة، **مستقبل إنتفاضة البحرين: الدور السعودي والرهانات الإقليمية والدولية**، (لندن: مركز البحرين للدراسات،2012).

51. طشطوش هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012).

52. يوسف ناصف، **النظرية في العلاقات الدولية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، 1983).

53. يرغن دانيل، **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث**، ترجمة: هيثم شواني وشكري مجاهد، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية،2015).

54. الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د، س، ن).

55. كوساتش غريغوري، **العلاقات الروسية – السعودية المعاصرة: رؤية روسية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

56. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989).

57. كي نوش بنفشة، **العلاقات السعودية - الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين في اليوم**، (ترجمة: إبتسام بن خضراء)، (بيروت: دار الساقي،2017).

58. الكعكي يحي أحمد، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986).

59. ماثيسن ثوبي، **الخليج الطائفي والربيع الذي لم يحدث**،) ترجمة: أمين الأيوبي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014).

60. المجالي عصام نايلي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

61. مجيد حسام الدين علي، **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الإندماج والتنوع**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2010).

62. مجموعة من المؤلفين، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، (ترجمة: حسن حسن)، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

63. المديرس فلاح عبد الله، **الحركة الشيعية في الكويت**، (الكويت: دار قرطاس للنشر،1999).

64. مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)**، (القاهرة: كتب غريب، (د، س، ن)).

65. مؤيد يونس، **أدوار القرن الآسيوي الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، ((د.م.ن): الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).

66. محبوب عبد الحفيظ، **التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الإندفاعات الإيرانية**، (لندن: دار أي كيت، 2017).

67. محمد صباح محمود، **الأمن القومي العربي**، (بغداد: جامعة بغداد، 1981).

68. ميولوميان إيليا، **العلاقات الروسية الخليجية: البناء على ماض إشكالي**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016).

69. مكنمارا روبرت، **جوهر الأمن**، (ترجمة: يوسف شاهين)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 1970).

70. مصباح زايد عبد الله، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، (ليبيا: دار الرواد، 2002).

71. مصطفى منصور ممدوح محمود، **الصراع السوفياتي الأمريكي في الشرق الأوسط**، (الاسكندرية: مكتبة مدبولي،1995).

72. مقلد إسماعيل صبري، **الإستراتيجية والسياسية الدولية**، (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، 1973).

73. مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت: دار ذات السلاسل، 1985).

74. مقلد إسماعيل صبري، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2013).

75. ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (ترجمة: حسن نافعة)، (القاهرة: المستقبل العربي، 1986).

76. المرهون عبد الجليل، **أمن الخليج بعد الحرب البادرة**، (بيروت: دار النهار للنشر، 1999).
77. ناصر علي ناصر، **مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني**، (بيروت: دار الفارابي، 2013).
78. ناصر شحاته محمد، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
79. نوير جيمس، **البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستخراجية،2017).
80. نيوف صلاح، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، (الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، (د.س.ن).
81. نيفين مسعد، **علاقات إيران الدولية والإقليمية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011).
82. النعيمي أحمد نوري، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2000**، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012).
83. نعمة كاظم هاشم، **نظرية العلاقات الدولية**، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، 1998).
84. سبيتان فتحي ذياب، **قضايا عالمية معاصرة**، (د م ن): الجنادرية للنشر والتوزيع، (د س ن).
85. سوكبيل أندرو، نادر علي رضا، **الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر**، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016).
86. سيد عابد محمد، **التجارة الدولية**، (مصر: مطبعة الإشعاع الفنية، 2001).
87. سيد رجب عمر الفاروق، **قوة الدولة، دراسات جيوإستراتيجية**، (القاهرة: مكتبة مديولي، 1992).
88. سيليزييه بيير، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، (ترجمة: أحمد عبد الكريم)، (د.م.ن: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998).
89. سلطان جاسم، **الجغرافيا والحلم العربي القادم، عندما تتحدث الجغرافيا**، (لبنان: دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013).
90. السماك محمد أزهر، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013).

91. سعودي محمد عبد الغني، **الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2010).
92. عبد الحي وليد، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية، والإشراف، 2010).
93. عبد المولى عز الدين ، تقية الحواس ، وآخرون، **حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017).
94. عبد السلام رفيق، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**،(بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،2015).
95. عبد الرحمان عبد اللطيف، حسن عبد، **العلاقات السياسية بين إيران والعرب: جذورها ومراحلها وأطوارها**، (الرياض: العبيكات للنشر، 2018).
96. عطوان خضر، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، (عمان: دار أسامة، 2010).
97. العلوجي عبد الكريم، **إيران والعراق: صراع حدود أو وجود**، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2007).
98. عمر حسين، **التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998).
99. عرجون عرفات علي، **قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء، أعداء**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2016).
100. عرفة محمد جمال، **نفط المسلمين آليات جديدة لسلاح قديم**، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية،2008).
101. العتيبي منصور حسن، **السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000**، (أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث ،2008).
102. فرانكل جوزيف، **العلاقات الدولية**، (ترجمة: غازي عبد الرحمان القصبي)، (السعودية: مطبعة تهامة، ط2، 1984).
103. فخرو مفيدة أحمد، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإغاثية،(د.س.ن).

104. الصالح علياء كامل، **قطاع النفط والغاز في الخليج نظرة عامة وإقليمية**، (قطر: مركز الخليج لسياسيات التنمية، 2012).

105. الصمادي فاطمة، **التيارات السياسية في إيران**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

106. قاسم جمال زكريا، **مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الإنسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية**، (أبوظبي: مركز الخليج للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).

107. القاضي محمد حسن، **الدور الإيراني في اليمن وإنعكاساته على الأمن الإقليمي**، (الرياض: مركز الخليج للدراسات الإيرانية،2017).

108. رايت ستيفن، **الخليج في 2019: ملامح الجغرافي السياسية للطاقة**، ترجمة: كريم الماجري، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019).

109. راشد عمر خليفة، **أضواء على المشروع الصفوي الإيراني**، ((د.م.ن): (د.د.ن)،2014).

110. الربيعي فاضل، **دور التدخلات الإقليمية في صياغة المسألة الطائفية في العراق**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

111. رياض محمد، **الأصول علامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (القاهرة: دار مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

112. رسول محفوظ، **وآخرون، الأزمة الخليجية الراهنة: الأسباب والتداعيات**، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019).

113. الشامي صلاح الدين، **الدراسات في الجغرافيا السياسية**، (الإسكندرية: منشأ المعارف، ط2، 1999).

114. الشجاع أحمد أمين، **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع**، (الرياض: البيان مركز البحوث والدراسات،2013).

115. الشهابي عمر وآخرون، **الثابت والمتحول 2020: الإستدامة في الخليج**، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2020).

116. الشعراوي سالي نبيل، **العلاقات المصرية الإيرانية بعد الإحتلال الأمريكي للعراق**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019).

117. تادريس قريصة صبحي، محمد العقاد مدحت، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1983).

118. الخطيب مصطفى عقيل، **الخليج العربي، دراسات في الأصول التاريخية والتطور السياسي**، (الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2013).

119. خلف عدنان والبدراني حميد، **السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية، دراسة مقارنة لكل من اليابان، الصين والهند**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).

120. الظاهر نعيم إبراهيم، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد**، (عمان: دار اليازوري العلمية، ط2، 2001).

121. غليون برهان، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط3، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

122. غريفيش مارتن، أوكلاهان تيري: **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

123. غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، (الجزائر: شركة باتنسيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، 2008).

ثانيا- الوثائق الرسمية:

1. شهسواري كاران، القوميات في إيران والحقوق السياسية، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، جوان 2019.

2. التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2017.

ثالثا- المجلات والدوريات:

1. أبو زيد أحمد، "الواقعيون الجدد والقوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43، 44، لبنان، (2014).

2. أبو رشيد أسامة، "الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 25، الدوحة، (27 جويلية 2017).

3. إبراهيم إبراهيم، هاريغان فرانك،"الإقتصاد القطري، الماضي والحاضر والمستقبل"، **مجلة قطر**، كيوساينس كونيكت، قطر، (سبتمبر 2012).

4. إيلاند جويرا، "الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري"، **ترجمات مركز الزيتونة**، بيروت،2010.

5. إسماعيل عبد الكريم، "السياسية الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (جانفي 2012).

6. بدوي منير محمود، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة دراسات مستقبلية**، مركز دراسات المستقبل، العدد 3، أسيوط، (جويلية 1997).

7. بولينو لكاركو اندريا وآخرون، "العقوبات على إيران وأثرها على أسواق النفط"، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، السعودية، (ماي 2019).

8. بوشنافة شمسة، "الثابت والمتغير في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية"، **مجلة الحقيقة**، المجلد15، العدد 38، أدرار الجزائر، 2016).

9. بوتش والتر، "العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية: صناعة السياسة الخارجية الإيرانية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، (2014).

10. بيانكو سينزيا، "المعضلات الأمنية في الخليج"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، (أفريل 2019).

11. بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 04، العدد 106، القاهرة، (أفريل 2005).

12. جندلي عبد الناصر، "النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة المفكر**، العدد 5، جامعة بسكرة، الجزائر، (مارس 2010).

13. الدسوقي أيمن، "معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 10، الدوحة، (سبتمبر 2014).

14. هادي علي عبد المنعم، "الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية"، **مجلة البحوث الجغرافية**، العراق، جامعة الكوفة، العدد12، (ديسمبر 2011).

15. هاشم نوار جليل، "قياس قوة الدولة، إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى"، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 25، (2010).

16. هاشم نوار جليل، "الوزن الجيوبوليتيكي لدول مجلس التعاون الخليجي ومستقبله"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العراق، العدد 41، (ماي 2014).

17. الهيتي نواز عبد الرحمان، "أمريكا ونفط الخليج: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية الخليجية لمدة عشرين سنة قادمة"، **مجلة آراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد 120، (جوان 2017).

18. هلال علي الدين، "إشكاليات نظرية في تعريف مفهوم دول الجوار الجغرافي"، **مجلة الحياة**، (جانفي 1999).

19. وهيب حسين حافظ، "الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجية إحتواء العراق"، **مجلة دراسات دولية**، جامعة بغداد، العراق، العدد 52 (2012).

20. زاوشي صورية، "التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة مهمة الأمن"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 04، (ديسمبر 2015).

21. زرنيز أمال، "السياسة الخارجية السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط: نحو إعادة التموضع الإقليمي"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز العربي الديمقراطي، المجلد 02، العدد 9، برلين، (جوان 2018).

22. الحسيني موسى، "الطائفة في الوطن العربي، تعريفها وأسباب ظهورها "، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 413، المجلد36، بيروت، (أفريل2013).

23. الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد19، لبنان، (2008).

24. حشوف ياسين، "مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في إمكانية إيجاد تكامل وإندماج إقتصادي خليجي"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، العدد 15، (مارس 2016).

25. الحضرمي عمر، "الدولة الصغيرة: القدرة والدور مقاربة نظرية"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، المجلد 19، العدد 4، الأردن، (ديسمبر 2013).

26. الطائي عبد الرزاق خلف محمد، "أمن الخليج العربي في المنظور الإيراني 1991-2003"، **مجلة دراسات إقليمية**، العراق، العدد 12، (2014).

27. طاهر أحمد، "العلاقات الروسية- السعودية: تحول جذري أم تغير لحظي"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، (2015).

28. يوسف أيمن، "إيران في الحسابات الأمريكية: من الإحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد"، **مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد 05، العدد01، (جانفي2008).

29. كاطع علي سليم، "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد42، 2009.

30. كاطع علي سليم، "أثر النفط في السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد 2003"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر، العدد 08، (جوان 2018).

31. كاظم باقر جواد، "المدرك الإستراتيجي الأمريكي لأمن الخليج العربي: دراسة في مسارات المستقبل"، **المجلة السياسية والدولية**، الجامعة المستنصرية، العدد 17، (2010).

32. الكعود إسراء شريف، "السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي: آفاق مستقبلية"، **مجلة كلية التربية للبنات**، العراق، المجلد 26، (2015).

33. الكفارنة أحمد عارف، "الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء إحتلال العراق"، **مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، مجلد 25، العدد 2، دمشق، 2009.

34. ليلة أحمد شمس الدين، "نهضة إقتصاد الثورة الإيرانية .... دراسة المسببات الهيكلية للإخفاق"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، (سبتمبر 2020).

35. لمشاقبة عاهد مسلم، "البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية، وآفاقها المستقبلية"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية**، الأردن، المجلد 41، (2014).

36. محمد مصطفى كامل، "المضايق البحرية: مسرح الصراع القائم بين القوى العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية، العدد 23، المجلد 514، القاهرة، (جانفي 2016).

37. محمد ناصر شحاتة، "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية 2003-2008، دراسة مقارنة"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د.س.ن).

38. ميرو حسام، "الإعلام الإيراني وخطابه تجاه دول الخليج العربي"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، أفريل 2017.

39. مسعد نيفين، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 364، (جوان 2009).

40. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "إيران وإستهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي، فما المستقبل؟"، تقدير موفق، الرياض، (2019).

41. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، "ملف القوى الداخلية في المجتمع الإيراني"، إسطنبول، (20 أكتوبر 2015).

42. المصري خالد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية** والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد 02، (2014).

43. مركز الإمارات للسياسات، "مواقف الدول المؤثرة على الصعيد الدولي في أسعار النفط: المحددات والسيناريوهات المحتملة"، أبوظبي، أفريل 2020.

44. مرتضى السعيدي، "الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل أمن الطاقة في القرن الحادي والعشرين"، **المجلة السياسية والدولية**، الجامعة المستنصرية، العدد 07، العراق، (2007).

45. مشاط عبد المنعم، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (أفريل 2015).

46. النيسي إسكندر، "صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، المجلد 50، العدد199 (جانفي 2015).

47. سالم أحمد علي، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية شيئا من الماضي؟"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 20، لبنان، (2008).

48. السيد خليل محمد أحمد، "مصادر الطاقة في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات"، **مجلة سلسة دراسات مستقبلية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، (جانفي 2008).

49. سليم كاطع علي، "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، العدد42، بغداد، (أكتوبر 2009).

50. السعدني نيرمين،" أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على الإقتصاد الأمريكي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، (2002).

51. سرمد زكي الجابر، وائل محمد إسماعيل، "الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الإتحادية: الواقع والمستقبل"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 43، العراق، (2004).

52. العامري علي محمد حسين، "أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد، العدد 49، مركز الدراسات الدولية، (2011).

53. عبد الأمير عبد الله، "الصراع السعودي القطري: الأسباب والنتائج المحتملة"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2017.

54. عبد الناصر وليد محمود، "التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، (د.س.ن).

55. عودة جهاد، "علاقات المنافع في التقارب الخليجي الروسي"، **مجلة الأهرام**، القاهرة، عدد 47640، (ماي 2017).

56. علي سليم كاطع، "أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 57 (أفريل 2014).

57. عرفة خديجة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، **مجلة الحقيقة**، الرياض، العدد 38، (2014).

58. فرج سكنه جهينة، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على إقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة 2003– 2014"، **مجلة الإقتصاد الخليجي**، مركز دراسات الخليج العربي، العدد 126، جامعة البصرة، (جوان 2015).

59. فريجة عبد الرحمان، فهيم رملي، "الخصائص الإقتصادية لإيران– الإقتصاد الإيراني بين العقوبات الخارجية والمقاومة الداخلية"، **مجلة مدارات إيرانية**، برلين، المجلد 02، العدد 05، (سبتمبر 2019).

60. الصاوي عبد الحافظ، "النتائج الإقتصادية للإتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وإنعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة، **مجلة البيان**، الرياض، العدد 1، (2016).
61. الصاوي عبد الحافظ، "النزاع الخليجي يكشف هشاشة وحدته الإقتصادية"، البيت الخليجي للدراسات والنشر، لندن، (جويلية 2017).
62. الصاوي عبد الحافظ، "حصار قطر: الخسائر الإقتصادية لأطراف الأزمة"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، (جويلية 2017).
63. الصمادي فاطمة، "اليمن على سلم الأولويات الإستراتيجية الإيرانية"، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة، (أفريل 2020).
64. قحطان عبد الله حارث، مثنى فائق مرعي، "التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية"، العراق، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، (ديسمبر 2014).
65. قشقوش محمد، "أمن الخليج بين التراجع الأمريكي والتقدم الروسي: التحالفات المنتظرة "، **مجلة آراء حول الخليج**، جدة، مركز الخليج للأبحاث، العدد 103، (ديسمبر 2015).
66. الرميحي محمد، "الأزمة الخليجية وتداعياتها: الوقائع والمآلات، قراءة استشرافية"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 02، الدوحة، (2017).
67. رسول محفوظ، "الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود"، **مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية**، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، العدد 09، الجزائر، (2017).
68. الشايجي عبد الله خليفة، " العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 18 (أفريل2008).
69. الشيخ نورهان، "روسيا والإتحاد الأوربي: صراع الطاقة والمكانة"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد146 (2006).
70. شيخاوي سليم، "السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج: مبدأ بوش الإبن"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر، المجلد 02، العدد01، (جوان 2015).
71. توفيق سعد حقي، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43، بغداد، 2011.

72. التميمي ناصر، "دعوة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، (01 سبتمبر 2015).

73. تركي أحمد، "التحالف البريطاني الأمريكي لحماية الملاحة البحرية بالخليج: الدوافع والإنعكاسات"، مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، الأردن، (أوت 2019).

74. خدوري وليد، "آثار الاتفاق النووي على صادرات النفط الإيرانية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، (2015).

75. الخولي أسماء، "تأثيرات محسوبة بعد الاتفاق النووي.... إلى أين تتجه أسعار النفط؟"، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، العدد 14، الكويت، (2015).

76. خليل شذى، "السعودية وأمريكا مستقبل النفط بالمنطقة"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، (فيفري 2017).

77. الخفاف عبد علي حسن، "إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية تجاه جزيرة سقطرى"، **مجلة آداب الكوفة**، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، المجلد 1، العدد18، العراق، 2014.

78. خشيب جلال، وشنان أمال، "أثر انتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج العربي"، **مجلة السياسات الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 202، القاهرة، (2015).

رابعا: الجرائد:

1- "إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تفتح آفاق من الشراكة بين السعودية والإمارات"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 814437، (جويلية 2018).

2- زيد المرهون عبد الجليل، "الخليج وخيار التوازن الإستراتيجي: نمط المعيقات البنيوية"، **جريدة الرياض**، العدد 13962، الرياض، (ديسمبر 2006).

3- حسني عدنان السيد، "ماذا عن النظام الإقليمي في الخليج"، **جريدة القدس**، (1998/09/11).

4- مهدي وائل، "السعودية بصدد تغيير خريطة الغاز الصخري العالمي من باب الجافورة"، **جريدة الشرق الأوسط**، (13 مارس 2018).

5- الرقيب حسن بن محمد، "هل إنتاج المملكة من الغاز الطبيعي يلبي نمو الطلب المحلي"، **جريدة الرياض**، الرياض، (05 فيفري 2018).

6-الخويلدي ميرزا، "محطات الخلاف القطري مع بروز التطورات الإقليمية"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 13138،(الإثنين 01 نوفمبر 2014).

7-الخطيب لينا، "الدور السعودي النافذ في الخليج والشرق الأوسط"، **جريدة الحياة**،(31 مارس 2015).

8-الخثلان صالح بن محمد، "قراءة أولية في مبادرة روسيا للأمن الجماعي في الخليج"، **جريدة عكاظ**، الرياض ، (سبتمبر 2019).

9- غليون برهان،" الإستقطاب السياسي العربي بين المعارضة والموالاة"، **صحيفة الإتحاد**، الإمارات، (سبتمبر 2007).

خامسا: الرسائل الجامعية:

1. بو الجدري فيصل، سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2016–2017.
2. بلقاسمي رقية، أثر التحولات السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية على مسار التكامل المغاربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018–2019.
3. جندلي عبد الناصر، إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية السياسة والاعلام، جامعة الجزائر، 2004–2005.
4. دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي آسيا الوسطى، جنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2013–2014.
5. مزدود حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989–2010، أطروحة دكتوراه، فرع تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2011–2012.

6. محمد كريم حيدر، الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، 2014-2015.

7. محمد علي بن عبد الوهاب محمد نقلي، التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة العربية خلال الفترة 1945-2000، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، (د.س.ن).

8. سليم شيخاوي، أمن الخليج في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة (1990-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

9. عائض القحطاني مسفر بن ظافر، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، جامعة الرياض، 2010.

10. عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014-2015.

سادسا: التظاهرات العلمية

1. حجاج قاسم، آثار الحجم على أداء الدول في ظل العولمة: دراسة حالة الدول الصغيرة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، مارس 2005.

2. يلن حسن أحمد، ما فعالية سياسة السعودية في مجابهة إيران؟، منتدى الشرق، إسطنبول، 2018.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1. أبو ذياب قطار، **"وقائع حرب النفط الجديدة وأبعادها الجيوسياسية"**، على الموقع: https://www.alarabiya.net/ar/politics/2020/03/22/%D9%88%D9%%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

2. إبراهيم خضير، "العراق ودول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن"، **المجلة السياسية والدولية**، العراق، على الموقع: https://www.iasj.net/iasj/download/1342a6c1629fa86f

3. أبشناس عماد، "**الإقتصاد المقاوم.. هكذا تواجه إيران العقوبات الأمريكية**" ، على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/5/13/%D9%87%D9%83%D8% %D8% 5%D9%8A% B0

4. إدريس محمد السعيد، "التفاهمات الإيرانية– الروسية والأمن الخليجي"، **مجلة الخليج**، على الموقع:
https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-

5. "**إيران في العراق: مامدى النفوذ**"، مجموعة الأزمات الدولية، على الموقع: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabianpeninsula/iran/iran-iraq-how-much-influence

6. "**الإكتفاء من النفط : رسائل ترامب بشأن التخلي عن الخليج**"، على الموقع:
https://thelenspost.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%83%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A8%D8%B4

7. أمين الدين علوان، "**الغاز الأمريكي وسياسة ملء الفراغ الطاقوي**"، على الموقع : https://sitainstitute.com/?p=1939

8. أسواق النفط تتمرد على النفوذ السعودي، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/4، على الموقع:
https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A/a-46964112

9. إسماعيل محمد صادق، "**أمن الخليج العربي: قراءة في مستقبل مجهول**"، على الموقع:
https://akhbaralyom-ye.net/articles.php?id=55663

10.الأشعل عبدالله،" **لعنة اليمن في تاريخ الصراع المصري السعودي الايراني**"، مركز الامارات للدراسات والإعلام، على الموقع:
https://arabi21.com/story/1001678/%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

11. "**باب المندب**"، **موسوعة الجزيرة**، على الموقع:
.www.aljazeera.net/encyelopedia/citiesandregions

12. باكير علي حسين، "**هل ستلعب الصين دورا في أمن الخليج بالمرحلة المقبلة**"، على الموقع:
https://alarab.qa/opinion/12/11/2019/1421246-%D9%87%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9

13. بدوي تامر، "**المنافسة البتروكيماوية بين إيران والسعودية** "، مركز كارنيجي للسلام الدولي، على الموقع: https://admin.carnegieendowment.org/sada/?fa=64747

14. بوناب يحيى، هل تحصل روسيا على مينائها الخاص في الخليج؟، على الموقع:
https://arabi21.com/story/1200924/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%87%D8%A7-

%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

15. بن محمد الخثلان صالح، "**العلاقات السعودية الروسية: علاقات نوعية بدلا من شراكة إستراتيجية**"،على الموقع: https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-18-06/161-2/284-2019-06-23-09-55-08
16. بن محمد الخثلان صالح، **"العلاقات السعودية الروسية 2017 ... نحو إنطلاقة جديدة"**، على الموقع: www.al-jazirah.com/2017/20171006/av4.htm
17. **جدوى للإستثمار، "قطاع البتروكيماويات السعودي ورؤية 2030"**، على الموقع: www.jadwa.com/ar/reserchsection/reserch/oilmarket-reserc
18. داوود هشام، **"الاستراتيجيات الطاقوية الجديدة للقوى الكبرى"**، على الموقع : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=501543
19. دورسي جيمز ، **"أمن الخليج: الصين تتأقلم مع المظلة الأمريكية"**، على الموقع: https://orientxxi.info/magazine/article3555
20. دورسي جيمز ، "هل يمكن لتحالف روسي صيني أن يحل محل أمريكا كراع للأمن"، **الخليج الجديد**، على الموقع: https://thenewkhalij.news/article/163611/%D9%87%D9%84%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%D
21. الهادي فاطمة، "**إيران و روسيا : شراكة أم تحالف إستراتيجي**"، على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4674
22. زين العابدين بشير،" **تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية و تأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، على الموقع:https://almoslim.net/node/238885
23. زلوم عبد الحي، **"حرب النفط اليوم هي حرب من حروب الجيل الخامس الإقتصادية"**، على الموقع: https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8% E
24. حافظ زياد،" **قراءة في المناورات العسكرية المشتركة بين روسيا والصين والجمهورية الإسلامية"**، على الموقع: https://www.al-binaa.com/archives/227897

25. الحداد جورج عازر، **"قراءة إقتصادية في إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي مع إيران"**، على الموقع :
https://legal-agenda.com/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85

26. الحمامي كاظم فنجان حسين،(مارلو) في الخليج العربي، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/06على الموقع: https://annabaa.org/nbanews/63/427.htm

27. حمداني زهير، **"معادلة سعودية جديدة لإحتواء إيران بالعراق"**، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/11/11/%D

28. حمود صدفة محمد ، **"القوى المتوسطة في النظام الدولي: التعريفات والإتجاهات النظرية"**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، على الموقع:
https://www.academia.edu/4227067/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9

29. الحمراني فالح، **"روسيا تلقي بكرة مفهومها للأمن الجماعي في ساحة منطقة الخليج"**، على الموقع :
https://www.alquds.co.uk/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-2/

30. حسام سويلم، **"المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج : تقدير موقف إستراتيجي عسكري"**، على الموقع: https://www.albawabhnews.com/18443

31. حسين صخر الحاج، **"نظرة إلى مفهوم العرق: عرق أم إثنية"**، على الموقع: www.tahawolat.com/cms/article.php?id-article=904

32. حرزلي أميرة، **"إستراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011"**، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع: https://democraticac.de/?p=53952

33. الطاهر إبراهيم، **"هل تنجح الصين في إفشال مخطط تصفير صادرات النفط الإيراني"**، على الموقع: http://www.odabasham.net

34. طشطوش هايل عبد المولى، **"العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة"**، على الموقع: http://www.odabasham.net/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9/34854-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9

35. اليمن والتأثيرات الجيوسياسية للتدخلات الإقليمية، ، تم التصفح بتاريخ:2021/12/6، على الموقع: https://carnegie-mec.org/2020/07/08/ar-event-7290

36. ليلة أحمد شمس الدين، **"مستوردو النفط والغاز الإيراني: الواقع والمستقبل"**، على الموقع: https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%91%D9%90%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7/

37. ليلة أحمد شمس الدين، "**إقتصاد إيران والإتفاق النووي : تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، على الموقع : https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84

38. لكريني إدريس،"**القوة الناعمة وتتمدد الصين**"، على الموقع: http://nationshield.ae/index.php/home/details/articles/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%91%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%91%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%91%D9%8A%D9%86#.YiDgEU_MLIU

39. ماكلولين جون، "**تناقض و إضطراب: أدوار الدول الكبرى في الشرق الأوسط**"، إعداد: نوران شريف **مراد**، على الموقع: https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/832/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6-%D9%88%D8%A7%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7

40. مجلس النواب العراقي يطلب من الحكومة إنهاء تواجد قوات التحالف الدولي وأي قوات أجنبية في العراق، تم التصفح بتاريخ:2021/12/6، على الموقع:

41. https://www.france24.com/ar/20200105%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-

%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D
8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D9%87

42. الموسوي كاظم، "التنافس الإقليمي والبحث عن أدوار"، على الموقع:
https://www.alyaum.com/articles/911148/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%AF-%D9%83%D8%A7%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%8A

43. **"مناورات حزام الأمن البحري تحد إيراني روسي صيني لأمريكا"**، العربي الجديد، 2019/12/29، على الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%22%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%22-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D9%8D-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7

44. المنصوري حميد، **"أمن الخليج: أبعاد التقارب الأمريكي الإيراني"**، على الموقع:
https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/76497/%D8%A3%D9%85%D9%86D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A5%D9

45. مسيح الدين تسعديت، **"الخلاف القطري الخليجي– مشكلة زعامة إقليمية"** – ، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع:
https://democraticac.de/?s=%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86+%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D8%AA%D8%8C+%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-

+%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9+%D8%B2%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9+%EF%BA%87%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9

46. معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي،على الموقع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%84/?page=9

47. **"المقاربة الأميركية الجديدة للدفاع الصاروخي"**، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/en/node/3164

48. مقبل ريهام، "مركّب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة المستقبل العربي**، على الموقع:http://search.mandumah.com/Record/799370

49. المقطري بشرى، "**التدخل الإيراني في اليمن: أسبابه ومستقبله**"، على الموقع: /https://gulfhouse.org/posts/687

50. المرهون عبد الجليل زيد، "**آسيا وقضية الأمن في الخليج"**، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2007/8/15/%D8%

51. المرزوقي منصور، "**العلاقات السعودية – الأمريكية بين قمتي 1945 و 2015**"، على الموقع: https://studies.aljazeera.net / ar / reports /2015/09/201591094224419 72.html

المرتبة التاسعة عالميا... السعودية تملك سلاحا جويا خارقا، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2021/12/4، على الموقع:

52. https://arabic.sputniknews.com/20190917/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%809-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7-%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7-1042901989.html

53. ناصر علي ناصر، "أمن الخليج العربي: التغيير الإستراتيجي القادم"، **الخليج الجديد**، على الموقع:https://al-akhbar.com/Opinion/282893

54. سويلم حسام، **"المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج : تقدير موقف إستراتيجي عسكري"**، على الموقع: http://www.acrseg.org/2279/bcrawl

55. سينغ مايكل، **"ما الذي ستجنيه الصين من الإتفاق النووي الإيراني؟"**، على الموقع: https://rawabetcenter.com/archives/13523

56. سلامة معتز، "**إعادة صياغة الدور السعودي إقليميا**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الموقع : https://acpss.ahram.org.eg/News/5492.aspx

57. سلامة معتز، **"تكميش إيران...إستراتيجية خليجية بديلة لترشيد إستراتيجية ترامب"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/News/16436.aspx

58. سعد الدين نادية، "مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/News/9847.aspx

59. السعيد محمد، **"هل تنجح السعودية بإستمالة شيعة العراق في لعبة النفوذ"**، على الموقع : https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/6/12/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

العاني طه ، كيف سيؤثر فوز التيار الصدري على المشهد العراقي الخليجي، ، تم التصفح بتاريخ 2021/12/4، على الموقع:

60. https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D9%81%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%9F

61. عبد الحي وليد، **"بنية القوة الإيرانية و آفاقها"**، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html

62. عبد الحي وليد، **"عرض كتاب مستقبل القوة" لـ جوزيف ناي**، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124.htm

63. عبد القادر خالد شمس، **"التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون : الإنجازات والعقبات** ، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/20151141119142859 36.html

64. عبد الخالق عبد الله، **"أمن الخليج في عالم مابعد أمريكا"** على الموقع:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/08/20/arabian-gulf-security-after-us-abdulkahleq-abdullah-oped

65. عز العرب محمد، "المملكة الرابعة : تأثيرات تغيير ولاية العهد في السياسة الخارجية السعودية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات، على الموقع :
www.siyassa.org.eg/News/12121.aspx

66. **"العلاقات السعودية – الصينية: الواقع و المستقبل"**، على الموقع:
https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84/

67. علي سليم كاطع، "**الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لأمن الطاقة"**، على الموقع:
https://www.mcsr.net/news221

68. فرمانفرمايان روكسان، **مناعة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران**، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013410113918205987.html

69. فتح الله هادي، **"السعودية وحروب تسعير النفط في الشرق الأوسط"**، على الموقع : https://admin.carnegieendowment.org/sada/?fa=66185

70. الصاوي عبد الحافظ، **"حرب الأسعار بين السعودية وكبار منتجي النفط .. 20 سؤالا وجوابا"**، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/3/10/%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A8%D9%8A%D9%86

71. الصمادي فاطمة، **"العراق في الإستراتيجية الإيرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص"**، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/201471019162549695.html

72. شيفر مايكل، **"الولايات المتحدة والقوة الصاعدة"**، عرض: علي حسين باكير، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117222853453998.html

73. **"التنافسية وتجربة الأردن"**، على الموقع:
– www.arabapi.org/images/publication/pdf/226/226-wps2004.pdf

74. **"الخليج بحيرة مغلقة...والأمن الاقليمي مسؤولية الدول المتشاطئة في الخليج العربي"**، على الموقع: https://www.al-binaa.com/archives/article/214124

75. الخفاجي حيدر، **"الإقتصاد الإيراني بعد إنسحاب أميركا من الإتفاق النووي"**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، على الموقع: https://www.bayancenter.org/2018/08/4776/

76. الغبرا شفيق، **"بين إيران والخليج : البيئة المتحولة"** ، على الموقع:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/byn-ayran-walkhlyj-albyyt-almthwlt

77. غنايم محمد السيد، **"هانز بليكس.. مبعوث للحرب أو للسلام"**، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/specialcoverage/2009/10/1/%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%B2-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%88-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85

78. غريب حكيم، "طبيعة التحول في مفهوم القوة في العلاقات الدولية"، على الموقع: https://www.politics-dz.com/%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7/

– باللغة الأجنبية

أولا–الكتب

1. Khey A. Jeanne, **Small States in World Politics, Explaining Foreign Policy Behavior, Introducing Small States Foreign Policy**, (USA: Lynne Reinner Publishers, 2003).
2. Attina Fulvir, **the Building of Regional Security Partner Shop and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region Berkley**, (USA: institute of European studies. University of California, 2000).
3. Ayoung Johan, **Global Competition, the New Reality, Results of President Commission, on Industrial Competitiveness**, (Washington DC: Government Printing Office, 1985).
4. Bezglasnyy Anton, Middle Power Theory, **Change and Continuity in the Asia-Pacific, (**Vancouver: The University of British Columbia, 2013).
5. Brown Chris, **Structural Realism and Human Nature in: Realism World Politics,** Edited by Ken Booth (UK: Routledge ,2011).
6. Buzan Barry, **the Timeless Wisdom Realism? in International Theory Positivism**, Edited by Steve Smith, Ken Booth, (UK: Cambridge University Press, 1996).
7. Buzan Barry, Waever Ole, Jaap de Wilde, Security**: A New Framework for Analysis,** (USA: Lynne Rienner Publishers, 1998).
8. Buzan Barry and Hansen Lene, **The Evolution of International Security Studies**, (UK: Cambridge University Press, 2009).
9. Cantori Louis, Spiegel Steven, International Politics of Regions: A Comparative Approach, (Newberys: 1970).
10. Dong-min Shim, **A Critical Review of the Concept of Middle Power**, (Zurich: Center for Security Studies, 2016).
11. Gerber David, **Global Competition _Low Markets and Globalization,** (UK: Oxford University Press, 2010).

12.Guillou Sarah**, Les Irrégularités de la Concurrence Internationale,** (France : Programme Enseignants Entreprise, 2013).
13.Gunter Brauch Hans, **Concept of security threats, Challenges, Vulnerabilities and risks,** (Berlin: Hexagon series on and environmental security and peace, 2011).
14. John Agnew**, Hegemony: The New Shape of Global Power**, (USA: Temple University Press, 2005).
15.Losen Patrick, **How Iran's Economic Gain from Nuclear Might Affect its Foreign Policy**, (USA: The Washington Institute, 2015).
16.Macris Jeffrey, **The Politics and Security of the Gulf, Anglo-American Hegemony and the Shaping of a Region**, (London: Routledge, 2010).
17.Michael P Sullivan, **Theories of International Relations, Transition vs Persistance**, (USA : Palgrave, 2001).
18.Morawisck Andrew**, « International Relations Theory: Scientific Assessment » in: Progress in lR Theory: Appraising the Field,** (London: Cambridge University, 2003).
19.Ned Lebow Richard, Benjamin Valentino, Lost in Transition: **A Critical Analysis of Power Transition Theory in: Realism and World Politics**, (London: Routledge, 2011)
20.Niclaus Maria, and other**, How Small States in Fluency Policy Making in Multilateral Arenas**, (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2013).
21.Organski A.F.K, Kugler Jacek, **The Power Transition: Retrospective and Prospective Evaluation**, (Hand Book of War Studies, 2011).
22.Singer David, The Level -of- Analysis Problem in International Relations, (UK: Cambridge ,2011)
23.Singh Michael, **China in the Middle East: Following American Footsteps,** (Washington DC: The Washington Institute for near East Policy 2018).
24.Swanstrom Nicolas, Mikhael Weissmann, **Conflict: Conflict Prevention and Conflict Management and Beyond: A Conceptual Exploration**, (Washington: Joint Transatlantic Research and Policy Center,2005).

ثانيا: المجلات والدوريات

1. Anderson Nicholas, "Re-redefining International Security: Bringing Intent back in", **Journal of Advanced International Studies,** Vol. 44, USA, (2012).
2. Antony H Coresman, "Military Spending: The Other Side of Saudi Arabia", Center for Strategic and International Studies, (March 13/2018).
3. Baldwin David, "The Concept of Security", **Review of International Studies,** UK, (1997).
4. Basri yalcin Hasan, "The Concept of "Middle Power" and the Recent Turkish Foreign Policy Activism», **Afro Eurasian Studies**, Vol. 1, Issue 01, (Spring 2012).
5. Beylarian Onnig, "LA Sécurité Internationale après la Guerre Froide", **Études Internationales**, Vol. 23, N° 01, Canada, (1992).
6. Borshche Vskaya Anna**," Russia's Strategic Objectives in the Middle East and North Africa**", the Washington Instute for Near East Policy, USA (June 2017).
7. Buzan Barry," Peace, Power, and Security: Contending Concepts in the Study of International Relations", **Journal of Peace Research,** Vol. 21, N°2, USA, (June 1984).
8. Buzan Barry, "A World Without Superpowers: Decentered Globalism", **International Relations**, Vol. 25, (2011).
9. Cebotari Svetlana, Pontov Lonveno," Theoretical-Methodogical Approaches to the Regional Security", Vol. 17, (September 2011).
10. Ebegbulem Joseph, "The Failure of Collective Security in in the Post World Wars 1 and 2, **International System,** Vol 1, Issue 2, (2011).
11. Flemes Daniel, "Conceptualizing Regional Power in International Relations: Lessons from the South African Case", **German Institute of Global and Area Studies (GIGA)**, N° 53, Berlin, (June 2007).
12. Frazier Derrick, Robert Stewart Ingersoll," Regional Powers and Security: A Framework for Understanding Order Within Regional Security Complexes", **European Journal of in International Relation**, (2010).
13. Hulse Merran," Regional Powers and Leadership in Regional Institutions: Nigerian in ECOWAS and South African in SADC", **KFG Working Paper Series**, N° 76, Berlin, (November 2016).
14. Jarzabek Jaroslaw Gee, "Military Spending in Era of Low Oil Prices, Middle East institute", **Policy Focus Series**, (August 2016).

15. Jordaan Eduard, "The Concept of a Middle Power in International Relations: Distinguishing Between Emerging and Traditional Middle Powers", **South African Journal of Political Studies, Vol.** 30, Issue 1, South Africa, (2003).
16. kibech Abdelkrim, "General Theories of International Conflict", Unpublished Work, Mentouri University, Constantine, 2005.
17. Lai David," The United States and China in Power Transition", **Strategic Studies Institute**, USA, (December 2011).
18. Mandel Baum Michael, "The New Containment Harding Russia and Iran", **Foreign Affairs,** Vol. 98, N° 2, (2019).
19. Notre Detlef, "How to Compare Regional Power Analytical Concept and Research Topics", **Review of International Studies**, N° 36, (2010).
20. Nye Joseph," Limits of American Power", **Political Science Quarterly**, Vol. 117, N° 04, USA, (Winter 2002).
21. Sandra Destradi," Regional Powers and their Strategies: Empire, Hegemony and Leadership", **Review of international studies**, N° 36, UK, (2010).
22. Stone Marianne, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", **Security Discussion Papers, Series 01**, USA, (Spring 2009).
23. Thorhallson Baldur," Small States in the UN Security Council: Means of Influences?", **The Hague Journal of Diplomacy**, N° 07, (2012).
24. Väyrynen Raimo," Regionalism: Old and New", **International Studies Review,** Vol 5, N°1, (March 2003).
25. Waltz Kenneth, "The Emerging Structure of International Politics", **International Security,** Vol. 18, N°2, USA, (Autumn 1999).
26. Wehrey-Frederic, sokolsky Richard," **Imagining a New Security Order in Persian Gulf**", Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, (October 2015).
27. Wolfers Arnold, "National Security" as an Ambiguous Symbol", **Political Science Quarterly,** Vol. 67, N°4, (December 1952).

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. Amir Hossein Estebari, "**Conflict with Qatar and Unforeseen Consequences for Saudi-Arabia"**, on: https://www.eurasiareview.com/30072017-conflict-with-qatar-and-unforeseen-consequences-for-saudi-arabia-analysis/

2. **"Concurrence : Definition"** sur : www.larousse.fr/dicionnaire/francais/concurrence/17984-
3. Davut Oglu Ahmet, "**The Crisis of Regional Order in the Gulf**", on: www.aljazeera.com/anp/indepth/opinion/2017/7/crisis-origional-order-golf.170727173842629-html
4. "**Définition : Doctrine"** – Dictionnaire de Français Larousse, sur: https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/doctrine/26263#:~:text=Ensemble%20de%2
5. Fougner Tore, "**The State, International Competitiveness and Neoliberal Globalization: is There a Future Beyond "the Competition State"",** Review of international studies, British international studies association, on: users Sussex.ac.uk/ vssfa2/fougnercompstate.pdf
6. Gerber David, "**Global Competition – Law, Markets and Globalization",** Oxford University Press ,2010 , on: https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780199228225.001.0001/acprof-9780199228225
7. **"International Competition", Encyclopedia of Business,** 2nd Edition on : www.referenceforbuisness.com/encyclopedia/inc-nt/international-competition.html .
8. Kameri-Mbote Patricia**,"Gender: Conflict and Regional Security"**, International Environmental Law, 2004, on :http://genderandsecurity.org:8080/projects-resources/research/gender-conflict-and-regional-security.
9. Leroy way Almon, "**The American System of Government: Politics and Government in the USA",** on: www.proconservative.net/CUNA.shtml
10. Luis José Fiori," **The Global Power, its Formation, its Expansion and its Limits"** on: www.ie.ufrj.br/pesquisa/politica/artigos/microsoft20%word20%power20%formation.pdf
11. Mason Simon and Richard Sandra, **" Conflict Analysis Tools ",** Swiss Agency for Development and Cooperation (sdc), Conflict Prevention and Transformation Division (COPRET), Bern, 2005, on: https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Conflict-Analysis-Tools.pdf
12. Mearsheimer John, "**Structural Realism"**, 2006, on: https://www.commackschools.org/Downloads/8_mearsheimer-_structural_realism.pdf.

13.Mearsheimer John, "**Realism: The Real World and the Academy" in**: Realism and Institutionalism in International Studies, on: https://www.mearsheimer.com/wp-content/uploads/2019/07/A0029.pdf

14.Neal Thomas ,"**Military rival: Iran and Saudi Arabia",** United States Institute of Peace ,on : http://iranprimer.usip.org/2018/july/06/military/rivals-iran-and-saudi-arabia.

15.Realite Shale Victor, "**Ethnic Conflict in the Horn of Africa, The Electoral Institute of Southern Africa"**, April 2004, on : www.eisa.org.za/pdf/op19.pdf

16.Without Author , "**Bahrain´s Sectarian Challenge , Middle East Report , International Crisis Group Working to Prevent Conflict"**, on: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/bahrain/bahrains-sectarian-challenge

17-Zulfakir - Rakhmat Muhammad ," **Understanding the Chinese Approach to Gulf Affairs"** on: https://gulfstateanalytics.com/understanding-the-chinese-approach-to-gulf-affairs

فهرس الخرائط
والأشكال البيانية والجداول

1- الخرائط.

2- الأشكال البيانية.

3– الجداول.

فهرس المحتويات